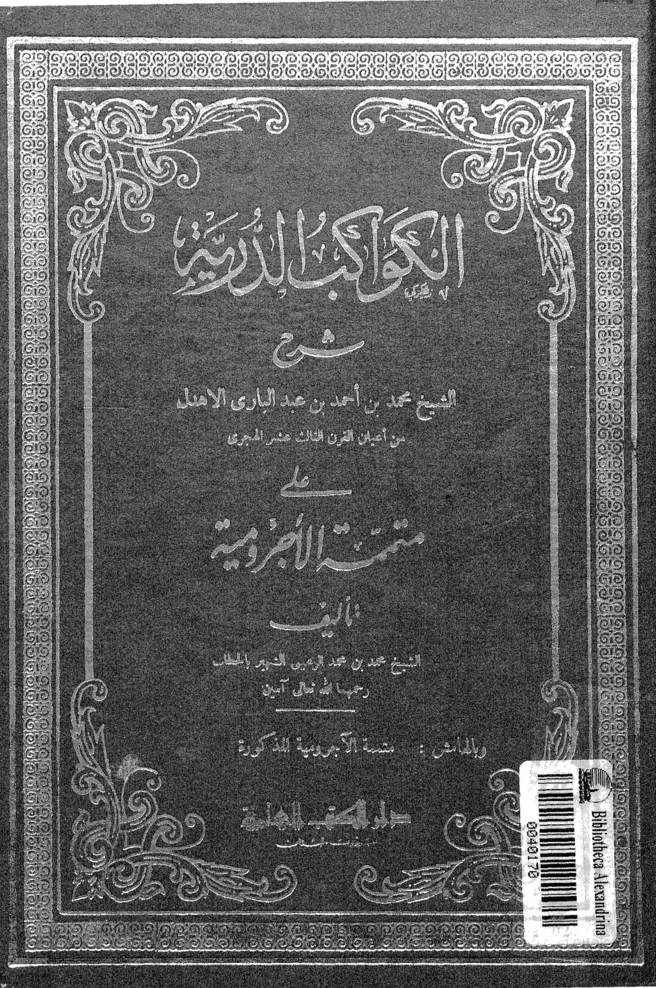


الكواكب الدرية
شرح
الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الاهدل
من أعيان القرن الثالث عشر الهجري
على
متممة الآجرومية
تأليف
الشيخ محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب
رحمهما الله تعالى آمين
وبالهامش : متممة الآجرومية المذكورة
دار الكتب العلمية
Bibliotheca Alexandrina
0040170



الكواكب الدرية

شرح

الشيخ محمد بن أحمد بن عبد البارى الاهدل

من أعيان القرن الثالث عشر الهجرى

على

متممة الأجرومية

تأليف

الشيخ محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب

رحمهما الله تعالى آمين

وبالهامش : متممة الآجرومية المذكورة

الجزء الأول

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ

(حديث شريف)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رافع حجب الغفلة عن قلوب أوليائه ، ومقيم شواهد الاعتبار لمن انخفض لكبريائه نحمده على جزيل نعمه ، ونشكره على فواضل قسمه ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة منتصب لأداء واجب العبودية ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذى فتح الله به أعينا عميا وآذانا صما وجعله رحمة لكل البرية . اللهم صل وسلم على سيدنا محمد المتمم لمكارم الأخلاق ، وصحبه الذين هم الهداة بالاتفاق .

و بعد : فانه سألنى بعض حذاق الطلاب أن أشرح لهم متممة الآجرومية تأليف الشيخ العلامة الزاهد (محمد بن محمد الرعينى الشهير بالحطاب) شرحا كافلا بحل المعانى وتصحيح المبانى يعرب مثالها و يفتح مقفلها مجانبا فيه الألغاز سالكا فيه سبيل الايجاز ، فتأخرت عن إجابته وأحلته على شرح العلامة عفيف الدين عبد الله بن أحمد الفاكهى المسمى «بالفواكه الجنية» لأنى لم أعلم أن أحدا شرح الكتاب المذكور سواه ، ولا أظهر أحد من المتأخرين غيره مخباه ، فلما رأيت الحاجة داعية إلى الكشف عن أعاريب أمثلة الكتاب المذكور والشواهد ، بادرت للاشتغال بشرح عليه ينتفع به المبتدى ولا يستغنى عنه المنتهى ، و إن لم يكن مشتملا على كثير من فوائد زوائد ، وسميته :

الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية

أسأل الله أن ينفع به فى الدنيا والآخرة إنه ذو المنة العظيمة والقدرة الباهرة ، وروايتى لهذا الكتاب بالإجازة العامة عن شيخى شرف الاسلام الحسن بن عبد البارى الأهدل عافاه الله تعالى عن شيخه السيد العلامة مفتى الأنام وشيخ الاسلام الشيخ عبدالرحمن بن سليمان عن والده السيد العلامة نفيس الاسلام سليمان بن يحيى بن عمر عن شيخه السيد العلامة ولى الله تعالى أحمد بن محمد شريف مقبول عن شيخه وخاله السيد العلامة عماد الاسلام وخاتمة المحدثين يحيى بن عمر مقبول الأهدل عن السيد العلامة أبى بكر بن على البطاح الأهدل عن عمه السيد العلامة يوسف البطاح الأهدل عن السيد العلامة ذى المؤلفات العديدة أبى بكر بن أبى القاسم الأهدل عن الشيخ العلامة الزين بن الصديق المزجاجى عن الشيخ العلامة يحيى بن محمد الحطاب بالحاء المهملة عن والده الشيخ المؤلف محمد بن محمد الحطاب رحمه الله تعالى . قال فى العقيق اليمانى : و بنو الحطاب بحاء مهملة أهل بيت شهير بمكة المشرفة أهل عبادة وزهادة ومعارف وصلاح رحمهم الله الى .

وهذا أوان الشروع فى المقصود مستعينا بالله ذى الكرم والجود .

(بسم الله الرحمن الرحيم) افتتح المصنف بها كتابه اقتداء بالكتاب العزيز الذى هو القرآن بل وجميع الكتب السماوية افتتحت ببسم الله الرحمن الرحيم كما يدل عليه خبر جبريل «بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب» وعملا بخبر «كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع» أى ناقص غير تام فيكون قليل البركة، وقد أغفل الفاكهى من شرحه البسملة وابتدأ المتن بالحمدلة فان كان المصنف أغفلها من المتن فلعله اكتفى عنها بالحمدلة لأن الابتداء يحصل بكل منهما بل وبكل ذكر سواهما كالشهادتين والصلاة والسلام على سيدنا محمد إلا أنه قال بعضهم ينبغى لكل شارع فى تصنيف أن يذكر ثمانية أشياء: البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم والشهادتين وتسمية نفسه وتسمية الكتاب والاتيان بما يدل على المقصود ولفظ أما بعد والظن بالمصنف رحمه الله تعالى أنه لم يغفل البسملة لأن نسخ أصله الذى هو الآجرومية ثبتت البسملة فى جميعها فلا يليق بالمصنف حينئذ حذفها. قال بعضهم: واعلم أن صاحب الأصل لم يبدأ بالحمدلة بعد البسملة وكذلك العلامة ابن هشام فى القطر والشذور والجامع. قال العلامة العلوى فى شرح الجامع: إنما لم يذكر المصنف بعد البسملة الحمدلة إما لكونه ذكرها لفظا حالة الابتداء كما هو الظن به واكتفاء فى مقام الاختصار بحصولها معنى فى البسملة إذ الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التبجيل وناهيك بما اشتملت عليه البسملة من ذلك لا خصوص حاء ميم دال كما صرح بذلك غير واحد وتدل عليه رواية ذكر الله فى الحديث كل أمر ذى بال أوهضما لنفسه بتخيل أن كتابه هذا من حيث إنه كتاب ليس ككتب السلف حتى يبتدأ به على سننها وليس ذا بال حتى يكون بترك الحمد أجذم وهذا الوجه أشار اليه الهندى فى حواشيه وليس بذاك اهـ وبمثله يعتذر عن صاحب الآجرومية (الحمد لله) أتى به لحديث أبى داود وحسنه ابن الصلاح «كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع» وفى رواية أجذم: أى ناقص البركة أوذاهبها، وهذا أول ما تمم به المصنف الآجرومية فانه لم يذكر فيها الحمد والصلاة والسلام. والحمد لغة الثناء باللسان على الجميل الاختيارى سواء كان فى مقابلة نعمة أم لا بخلاف الشكر لغة والحمد عرفا فان كل واحد منهما فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم فكل منهما ثناء بغير لسان فى مقابلة الاحسان. وأما الشكر عرفا فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع والبصر وغيرهما إلى ما خلق لأجله: أى يستعمل العبد أعضاءه ومعانيه فيما طلب الشارع منه استعمالها فيه من صلاة وصيام وسماع نحو علم. وأما المدح فهو لغة الثناء باللسان على الجميل الغير الاختيارى كحسن اللؤلؤة وطول القد وصفاء اللون على جهة التعظيم. وعرفا ما يدل على اختصاص الممدوح بنوع من الفضائل كمدحت زيدا على رشاقة قده وحسن مبسمه. ثم جملة الحمد خبرية لفظا إنشائية معنى إذ المراد بها إيجاد الحمد: أى الثناء على الله تعالى بأنه مالك لجميع الحمد من جميع الخلق المتضمن ذلك للثناء عليه بأنه المتصف بكل كمال والمنزه عن كل نقص، وكذا قوله فيما بعد والصلاة والسلام بل وكذا جملة البسملة فانها خبرية لفظا إنشائية معنى لأن القصد الثناء على الله بمضمونها من أنه لا يبتدأ إلا باسمه الرحمن الرحيم (رب) أى مالك (العالمين) أى جميع الخلق من الانس والجن والملائكة وغيرهم فكل منها يطلق عليه عالم وغلب فى جمعه بالياء والنون أولو العلم على غيرهم، لأن المختار عند الجماهير كما قال النووى فى شرح مسلم أن العالم اسم للمخلوقات كلها فهو اسم لما سوى الله تعالى، والعالمين خاص بالعقلاء وهم الانس والجن والملائكة (والصلاة) أى الرحمة المقرونة بالتعظيم (والسلام) أى التحية كائنان (على سيدنا) أى معاشر المخلوقين من إنس وجن وملك إجماعا، ولقوله صلى الله عليه وسلم «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا

و إذا ساد ولد آدم ساد غيرهم بالأولى، والسيد من ساد قومه : أى فضل عليهم بعلم أو شرف أو رياسة ، وأصله سيود بفتح السين وسكون الياء اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء و إطلاقه على غير الله جائز بلا كراهة سواء كان معرفا أو منكرا لقوله تعالى فى حق يحيى ـ وسيدا وحصورا ـ وفى الحديث الصحيح « إن ابنى هذا سيد » والاتيان به فى الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم أفضل من حذفه لما فيه من التنويه بعلو قدره صلى الله عليه وسلم على سائر العوالم ، ولا ينبغى حذف ذلك مراعاة لخلاف القائل بأن لفظ السيد لا يطلق إلا على الله تعالى لأن الخلاف إذا خالف سنة صحيحة لا يراعى .

﴿ تنبيه ﴾ أشرت بقولى كائنان إلى أن الصلاة مبتدأ والسلام عطف عليها وعلى سيدنا خبر المبتدأ متعلق بكائن فقول الفاكهى وعلى سيدنا متعلق بالسلام وهو مطلوب للأول معنى ولا يجوز تعلقه به وهم لأنه جعلها من باب التنازع وليس كذلك لأن الذى من باب التنازع إنما هو نحو قول القائل أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على سيدنا كما فى خطبة قواعد ابن هشام وصرح به الشيخ خالد الأزهرى فى شرحه على القواعد المذكورة (محمد) بالجر عطف بيان أو بدل ولا يجوز أن يكون نعتا لأنه علم والعلم لا ينعت به وهو علم منقول من اسم مفعول الفعل الضعف للمبالغة سمى به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الحميدة وهذا هو اسمه فى الأرض واسمه المشهور فى السماء أحمد وعدة من تسمى باسم محمد قبل ولادته صلى الله عليه وسلم خمسة عشر ولم يتسم بأحمد أحد قبله صلى الله عليه وسلم و ينبغى التسمية باسم من أسمائه صلى الله عليه وسلم للحديث القدسى الذى أخرجه أبو نعيم . قال الله تعالى « وعزتى وجلالى لا أعذب أحدا تسمى باسمك بالنار » وفى رواية . قال تعالى « إنى آليت على نفسى أن لا يدخل النار من اسمه أحمد أو محمد » ولا ينافى ما ذكرته قول بعضهم لم يصح فى فضل التسمية به صلى الله عليه وسلم حديث لأنه إذا لم يصح كل ما ورد فى ذلك بانفراده فمجموع ما ورد فى ذلك يصلح مستندا لاستحباب التسمية به لاعتضاده حينئذ بمجيئه من طرق شتى بألفاظ مختلفة (وعلى آله) وهم أقاربه المؤمنون من بنى هاشم و بنى المطلب ابنى عبد مناف وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه وأصله أهل ولكن قلبت الهاء همزة ثم الهمزة ألفا فصار آل ولا يستعمل لفظ الآل إلا فى الأشراف فلا يقال آل الاسكافى بخلاف أهل فانه يستعمل فى الأشراف وغيرهم و إنما قيل آل فرعون لتصوره بصورة الأشراف (وصحبه) و يقال فيه أصحابه وصحابه وكل منها اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابى وهو من لقى النبى صلى الله عليه وسلم بعد نبوته فى حياته مؤمنا ومات على ذلك ولو أعمى أو غير مميز أو ملكا أو جنيا على الأصح كما شملته من وهم أفضل من آل لا صحبة لهم و إنما قدم الآل لأن الصلاة وردت عليهم بالنص . وأما الصلاة على الصحب فبالقياس (أجمعين) أتى به تأكيدا ليفيد الاحاطة والشمول لجميع الآل والصحب من دون استثناء ففيه إشارة إلى أن الصحابة كلهم عدول وأن طعن الطاعن فى بعضهم غير مرضى ولا مقبول وأن آله صلى الله عليه وسلم مستحقون للصلاة عليهم تبعا له صلى الله عليه وسلم كما علمناه فى حديث « كيف نصلى عليك ؟ قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد » ولم يقل آل محمد الأتقياء أو السالمين من المعاصى والتبعات أو نحو ذلك ، فدل على أن ذلك حق لهم كيفما كانوا ، ولله در الامام الشافعى حيث يقول :

يا أهل بيت رسول الله حبكم ... فرض من الله فى القرآن أنزله
يكفيكمو من عظيم القدر أنكمو ... من لم يصل عليكم لا صلاة له

فظهر بهذا أن تارك الصلاة على الآل تارك لفضيلة عظيمة وسنة جسيمة (و بعد) هى كلة

محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . و بعد

يؤتى بها للانتقال من أسلوب فى الكلام إلى أسلوب آخر والواو فى أولها نائبة عن أما الشرطية فلذا لزمت الفاء بعدها ، وقد يقال فيها أما بعد فتكون أما نائبة عن مهما الشرطية وفعله و بعد ظرف ملازم للاضافة لكنه لما حذف المضاف إليه ونوى معناه بنيت على الضم أى و بعد ماذكر من الصلاة والسلام (فهذه) إشارة إلى محسوس إن تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة أو إلى معقول إن تقدمت عليه (مقدمة) بكسر الدال بصيغة اسم الفاعل لأن معرفتها تجعل الشارع فى علم النحو على بصيرة فهى تقدمه على أقرانه و بفتح الدال فى لغة قليلة لأنها قدمت أمام المقصود لتسهل للقاصد إليه المطالب ولتهيئ له ما يحتاج إليه من الفن فى المآرب ، شبهت بمقدمة الجيش التى تتقدم أمامه لتهيئ له فى المحل الذى ينزله ما يحتاج إليه ، وهذه المقدمة كذلك المشتغل بها قد يتوصل بها إلى مطولات كتب الأعاريب و يدرك بها من مصطلح علم النحو ما يرشده إلى إعراب مشكل و إيضاح معنى غريب (فى علم العربية) أى فى علم اللغة العربية ، وعلوم العربية اثنا عشر علما : علم اللغة وعلم التصريف وعلم النحو وعلم المعانى وعلم البيان وعلم البديع وعلم العروض وعلم القوافى وعلم قوانين الكتابة وعلم قوانين القراءة وعلم إنشاء الرسائل والخطب وعلم المحاضرات ومنه التواريخ والمراد بعلم العربية هنا علم النحو فقط إذ هذا الكتاب لايشتمل إلا عليه فقط وهو أنفع العلوم العربية إذ به تدرك جميعا ، ومن ثم قال السيوطى : إن العلوم كلها مفتقرة إليه . وعرفوه بأنه لغة القصد واصطلاحا علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابا و بناء، والمراد بالأصول المذكورة الاسم والفعل والحرف وأنواع الاعراب والعوامل والتوابع ونحو ذلك ، وفائدة هذا العلم معرفة صواب الكلام من خطئه ليحترز به عن الخطأ فى اللسان وغايته الاستعانة على فهم معانى كلام الله ورسوله الموصل إلى خيرى الدنيا والآخرة ، فلهذا وجبت معرفته ليتوصل به إلى معرفتهما والأولى تقديمه فى الطلب على سائر العلوم لأن الكلام بدون النحو لايفهم حق الفهم وقد لايفهم أصلا إلا به. وسبب تسمية هذا العلم بالنحو ما روى أن عليا رضى الله عنه لما أشار على أبى الأسود الدؤلى أن يضعه قال له بعد أن علمه الاسم والفعل والحرف : الاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى فى غيره والرفع للفاعل وما اشتبه به والنصب للمفعول وما حمل عليه والجر للمضاف وما يناسبه انح هذا النحو يا أبا الأسود فسمى بذلك تبركا بلفظ الواضع له (متممة) أى هذه المقدمة (لمسائل الآجرومية) نسبة للشيخ العلامة محمد بن محمد بن داود الصنهاجى و يقال له ابن آجروم بفتح الهمزة ممدودة والجيم المخففة وضم الراء المشددة معناه بلغة البربر الفقير المتصوف ، كذا نقل بعضهم ضبطه عن خط الجمال المطيب . وقال ابن عنقاء : إنه بفتح همزة ممدودة فضم جيم وراء مشددة فسكون واو فميم وقد كثر حذف همزته فلا أدرى أهى لغة أم هو من تلعب الناس وهى كلمة أعجمية بلغة البربر معناها الفقير الصوفى على ماقيل لكنى لم أجد البرابرة يعرفون ذلك ولا حذف همزتها ، وإنما هى قبيلة البربر قبيلة تسمى بنى آجروم اه وعلى ماقاله فقول المصنف هنا الجرومية (١) تقرأ بضم الجيم وعلى ضبط المطيب تقرأ بالفتح وفى بعض النسخ لمسائل الآجرومية فيقرأ بفتح الهمزة ممدودة و بضم الجيم و بتشديد الراء والجارى على الألسنة فتح الهمزة و إسكان الجيم وضم الراء مخففا والكل واسع ، لأن الاسم الأعجمى قد يتعسر النطق به فيتوسع فيه ما لا يتوسع فى الاسم العربى . ولد صاحب الآجرومية سنة اثنتين وسبعين وستمائة وتوفى بصفر سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة بمدينة فاس من بلاد المغرب (تكون) أى

فهذه مقدمة فى علم العربية متممة لمسائل الآجرومية تكون.

(١) هكذا بالنسخة التى معنا. ولتنظر اه مصححه

التتمة (واسطة بينها) أى بين الآجرومية (و بين غيرها من المطولات) من كتب النحو لاشتمالها على مايشتمل عليه أصلها من الفوائد فهى وان قصرت عن المطولات بصغر حجمها ولكنها تباريها بغزارة علمها ومطولات علم النحو غير محصورة . ومن تتبع طبقات النحاة وجد شيئا كثيرا منها فى الطروس مسطورة . ومن أنفعها شروح الألفية والتسهيل وشروح كافية ابن مالك وكافية ابن الحاجب . ومن أحسنها وضعا وأغزرها علما ، مغنى اللبيب لابن هشام (نفع الله تعالى بها) أى بهذه المقدمة الطالب لها ، ومعنى النفع فى حقه سيأتى ، ونفع بها أيضا مؤلفها . ومعنى النفع فى حقه فى الدنيا اشتغال الناس بها ، وفى الآخرة أن تكون سببا لحلوله فى دار النعيم (كما نفع) بفتح الفاء (بأصلها) يعنى به الآجرومية ، فان النفع بها مشاهد إذ قل ما شرع طالب فى النحو إلا و يبتدىء بها وتعود بركتها عليه ، فيسهل عليه بعد ذلك الأخذ فى غيرها (فى الحياة) متعلق بقوله نفع الله بها ، ومعنى نفع الطالب بها فى الحياة : هو أن يلهمه الله الاعتناء بها و يمنّ عليه بادراك علم العربية بسببها (و بعد الممات) بالفوز بدار السلام (إنه) أى الله (قريب) أى بعلمه ممن سأله ودعاه لقوله تعالى ــ وإذا سألك عبادى عنى فانى قريب ــ أما القرب بالذات فمحال فى حقه تعالى (مجيب الدعوات) أى دعوات الداعى . قال صلى الله عليه وسلم « ما من رجل يدعو بدعاء إلا استجيب له ، فاما أن يعجل له فى الدنيا ، و إما أن يؤخر له فى الآخرة ، و إما أن يكفر عنه من ذنو به بمقدار مادعا مالم يدع باثم أو قطيعة رحم أو يستعجل . قالوا يارسول الله وكيف يستعجل.؟ قال : يقول دعوت فما استجاب » أخرجه الترمذى ، وقال حديث غريب . (الكلام) أى المصطلح عليه فى عرف النحاة . فأل فيه للعهد ، وهى عوض عن مضاف إليه محذوف تقديره : كلام النحويين كما قال ابن مالك رحمه الله فى الخلاصة الألفية * كلامنا لفظ مفيد كاستقم * وقال العمريطى رحمه الله تعالى * كلامهم لفظ مفيد مسند * (هو) أى الكلام يطلق فى اللغة على الكلام النفسى الخالى عن الحرف والصوت ، كقول الأخطل :

إنّ الكلام لفى الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وعلى اللفظ مطلقا : أى أفاد أو لم يفد ولو مهملا لامعنى له ، وعلى الخط والاشارة ولسان الحال وكل ما أفهم المقصود : كالعقد والنصب ، وهو حقيقة لغوية فيها جميعا على الأظهر . وفى اصطلاح النحاة : ما جمع قيودا أربعة ، وهى التى أشار إليها المصنف بقوله (اللفظ) أى الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التى أولها الألف وآخرها الياء ، حقيقة كان الاشتمال كزيد ، أو حكما كالمضمر المستتر فى فعل أمر الواحد ، نحو قم فانه فى حكم الملفوظ حقيقة ، وهذا هو معنى اللفظ اصطلاحا . وأما فى اللغة : فهو الطرح والرمى ، كقولهم : أكلت التمرة ولفظت النواة (المركب) من كلمتين فأكثر تركيبا إسناديا (المفيد) أى المفهم معنى يحسن سكوت المتكلم عليه بحيث لا يبقى للسامع انتظار مقيد به ، فلا يضر احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها (بالوضع) أى المقيد بالقصد ، وهو أن يقصد المتكلم بما يلفظ به إفادة السامع فهذه قيود أربعة متى وجدت وجد الكلام النحوى ، وحيث انتفت أو انتفى واحد منها انتفى الكلام النحوى ، فخرج بالقيد الأول وهو اللفظ الخط والاشارة ونحوها مما سبق فى الكلام اللغوى مما ليس بلفظ وهو مفيد . وخرج بالقيد الثانى وهو المركب المفرد كزيد . والمركب غير الاسنادى كالمركب الاضافى نحو ، عبد الله ، والمزجى كبعلبك . والاسنادى المسمى به كتأبط شرا لقب لرجل . وخرج بالقيد

واسطة بينها و بين غيرها من المطولات نفع الله تعالى بها كما نفع بأصلها فى الحياة و بعد الممات إنه قريب مجيب الدعوات .

الكلام : هو اللفظ المركب المفيد بالوضع

الثالث ، وهو المفيد مالا يفهم معنى يحسن سكوت المتكلم عليه كجملة الصلة والصفة : والحال والخبر وجملة الشرط والقسم وحدها وجملة الجواب وحدها لأن الفائدة إنما تحصل بمجموع الجملتين ، فنحو إن قام زيد لا يسمى كلاما لعدم حصول الفائدة ويسمى كلما بفتح الكاف وكسر اللام كما سيأتى . وخرج بالقيد الرابع وهو الوضع : أى القصد اللفظ غير المقصود كالصادر من النائم والساهي والسكران . فالخارج بالقيود المذكورة لا يسمى كلاما فى اصطلاح النحاة ، ودخل فى الحد المعلوم بالضرورة كالسماء فوقنا والأرض تحتنا والنار حارة (وأقل ما يتألف) أى يتركب الكلام (من اسمين نحو زيد قائم) فإنهما اسمان الأول مبتدأ والثانى خبر وقد يقال فى قائم ضمير مستتر فاعل به لأنه اسم فاعل فيصير المثال مما تركب فيه الكلام من ثلاثة أسماء فكيف جعله المصنف مثالا لما يتركب من اسمين . ويجاب بأن الوصف كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مع مرفوعه المستتر كالإسم المفرد ولهذا لا يبرز فى التثنية والجمع بخلاف نحو قم ونقوم فإن الضمير فيه كلمة برأسها بدليل أنه يبرز فى التثنية والجمع (أو من فعل واسم) ظاهرين (نحو قام زيد) أو مقدرين كالمقدر بعد نحو نعم جوابا لمن قال هل قام زيد أى نعم قام زيد أو مقدرا أحدهما فقط نحو قم وإنما لم يتألف من فعلين ولا من حرفين ولا من حرف واسم ولا من فعل وحرف لأن الكلام لا يتحقق بدون الاسناد وهو نسبة حكم إلى اسم إيجابا أو سلبا كقام زيد وما زيد قائما . والاسناد يقتضى مسندا ومسندا إليه لكونه نسبة بينهما وهما لا يكونان إلا اسمين أو اسما وفعلا . وقد أشار المصنف بقوله : وأقل ما يتألف الخ إلى نفى ائتلاف الكلام من أقل مما ذكر مع فهم جواز تحصيله بأكثر بطريق الأولى فقد يتألف من فعل واسمين نحو كان زيد قائما ومن فعل وثلاثة أسماء نحو ظننت زيدا قائما ومن فعل وأربعة أسماء نحو أعلمت زيدا عمرا قائما ومن فعل القسم وجوابه نحو أقسم بالله ان زيدا قائم أو الشرط وجوابه نحو إن قام زيد قمت . فان قيل : المنادى فى نحو يا زيد تحصل به الفائدة ولم يتألف مما ذكر بل هو مؤلف من حرف واسم . أجيب بأنه مؤلف من فعل واسمين لأن تقديره : أنادى زيدا فيا نائبة مناب الفعل لغرض الانشاء (والكلمة) بفتح الكاف وكسر اللام هذا هو الأفصح ، ويجوز فيها فتح الكاف وكسرها مع سكون اللام فيهما وتطلق لغة على الكلام المفيد . كقوله صلى الله عليه وسلم « أصدق كلمة قالها العرب كلمة لبيد : * ألا كل شيء ما خلا الله باطل * » وعلى كل ما دل على معنى وليس بلفظ . وفى الاصطلاح (قول) وهو اللفظ الدال على معنى كزيد ، فما لم يدل على معنى كاللفظ المهمل نحو ديز فانه لا يسمى قولا وبهذا يعلم أن اللفظ أعم من القول (مفرد) وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كرجل فان كلا من أجزائه أى حروفه الثلاثة إذا أفرد لا يدل على شيء مما دلت عليه جملته . فخرج المركب وهو ما يدل كل واحد من جزءيه على بعض معناه نحو غلام زيد فانك لو فككته لكان كل واحد من جزءيه دالا على جزء المعنى الذى دلت عليه جملة غلام زيد وذلك لأن غلام زيد دال على منسوب ومنسوب إليه فاذا فككته دل غلام على المنسوب ودل زيد على المنسوب إليه (وهى) أى الكلمة ثلاثة أنواع (اسم وفعل وحرف) لا رابع لها فهى منحصرة فيها كما يفيده سكوتهم على ذلك فى مقام البيان ولو كان ثم نوع رابع لعثر عليه أئمة هذا الشأن . والاسم كلمة دلت على معنى فى نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة . سمى بذلك لسموه : أى علوه على أخويه لاستغنائه عنهما وافتقارهما إليه . ومن ثمة قدم عليهما . وقيل من الوسم وهو العلامة لأنه علامة على مسماه . والفعل كلمة دلت على معنى فى نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة وهى الحال نحو يقوم . والاستقبال نحو قم . والماضى نحو قام ، سمى بذلك لدلالته على التضمن بالفعل اللغوى وهو الحدث لمشابهته له فان له مصدرا وهو المصدر الاصطلاحى.

وأقل ما يتألف من اسمين نحو : زيد قائم أو من فعل واسم نحو قام زيد . والكلمة قول مفرد وهى اسم وفعل وحرف

جاء لمعنى فالاسم يعرف بالاسناد إليه

كما أن للحدث مصدرا وهو الفاعل . والحرف كلمة لم تدل على معنى فى نفسها بل فى غيرها ولم تقترن بزمن . سمى بذلك لوقوعه حرفا : أى طرفا من حيث إنه لايدل على معنى فى نفسه وأنه لايقع عمدة فى الكلام بخلافهما فيهما ، وكل من الثلاثة يصح إطلاق اسم الكلمة عليه وواو العطف و إن كانت لمطلق الجمع إلا أنها لا تقتضى أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة لأنه ليس مرادهم بأنها للجمع أن المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا فى حال واحد ، بل المراد أنهما يجتمعان فى كونهما محكوما عليهما بالنسبة التى تضمنتها الجملة التى قبل المعطوف عليه . وقوله (جاء لمعنى) قيد به الحرف لاخراج حروف التهجى ، فليس كل واحد منها كلمة لعدم دلالته على معنى . وقد عدل المصنف عن عبارة أصله ، فجعل الثلاثة أقساما للكلمة لا للكلام لأنه لايصح جعلها أقساما له . لأن التقسيم إما قسمة الكلى إلى جزئياته بأن كانت ماهية المقسوم قد توجد من جميع أقسامه ، وقد توجد من بعضها فيصح إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه بأن يجعل كل قسم منها مبتدأ مخبرا عنه بالمقسوم كقولك : الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة ، و إما قسمة الكل إلى أجزائه بأن كانت ماهية المقسوم لاتوجد إلا بوجود جميع أقسامه معا فلا يصح فيه إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه كقوله السكنجبين عسل وخل وماء فانه لا يصح أن يقال : العسل سكنجبين والماء سكنجبين لأن ماهية السكنجبين لا تقوم إلا بالثلاثة معا بحيث إنه إذا انتفى واحد منها انتفى كونه سكنجبينا ، وعلى كلا القسمين لايصح جعل هذه الثلاثة أقساما للكلام . أما على قسمة الكلى إلى جزئياته فانه لايصح أن يقال الاسم كلام أو الفعل كلام أو الحرف كلام . وأما على قسمة الكل إلى أجزائه فانه يقتضى أن نحو قام زيد وزيد قائم ليس بكلام لانتفاء الحرف فى الأول والحرف والفعل فى الثانى وأنه ليس الكلام إلا نحو قد قام زيد لاشتماله على اسم وفعل وحرف وليس كذلك فان ماهية الكلام توجد من الأسماء فقط ومنها ومن الأفعال كما تقدم .

﴿ تنبيه ﴾ ذكر المصنف حد الكلام والكلمة ولم يذكر حد الكلم ، وقد ذكره ابن مالك بقوله :

* واسم وفعل ثم حرف الكلم * . قال ابن عنقاء : فهذا حده فى الاصطلاح ، والصحيح أنه اسم جنس جمعى للكلمة لاجمع لها وأنه يطلق على الثلاثة فصاعـدا و إن لم يفهم معنى يحسن السكوت عليه فبينه و بين الكلام عموم وخصوص من وجه ، فنحو قام زيد كلام فقط ، ونحو إن قام زيد كلم فقط ، ونحو قد قام زيد كلام وكلم . ثم شرع المصنف فى ذكر ما يميز به كل واحد من الثلاثة عن قسيميه ، فقال (فالاسم يعرف) أى يميز عن الفعل والحرف بعلامات كثيرة أوصلها بعضهم إلى ثلاثين علامة . وذكر المصنف منها خمس علامات (بالاسناد إليه) أى إسناد شىء إليه . قال ابن هشام فى شرح الشذور : وهو أن ينسب إليه ما تتم به الفائدة ، سواء كان المنسوب فعلا كقام زيد فقام فعل مسند وزيد مسند إليه أو اسما نحو زيد أخوك ، فالأخ اسم مسند وزيد مسند إليه أو جملة نحو أنا قمت فقام فعل مسند إلى التاء وقام والتاء جملة مسندة إلى أنا . وقال ابن عنقاء : الاسناد أن ينسب إليه بعض الأحكام كنسبة البيع والتزويج إلى تاء بعتك وزوجتك فلانة والايمان إلى أنا نحو أنا مؤمن . وهذه العلامة أنفع علامات الاسم ، وبه استدل على اسمية التاء من قولك ضربت بضم التاء أو فتحها أو كسرها وعلى اسمية ما فى قوله تعالى ــ ماعندكم ينفد وما عند الله باق ــ لنسبة النفاد والبقاء إليها وعلى اسمية حتى وقال : فى نحو قولك حتى حرف جر وقال فعل ماض لنسبة الحرفية إلى الأول والفعلية إلى الثانى ، و إنما يكون الأول حرفا والثانى فعلا إذا استعمل كل منهما فيما وضع له نحو ــ حتى مطلع الفجر ــ ، وقال رجلان . وأما فى نحو حتى حرف جر وقال فعل ماض فانهما اسمان

معرباً إعراباً تقديرياً منع من ظهور الحركة فيهما اشتغال آخرهما بحركة الحكاية خلافاً لابن الحاجب فإنه يجعلهما مبنيين ومثلهما نظائرهما نحو قولك رب حرف جر وأن حرف مصدري ونصب ونحو ذلك وإنما خص الاسناد إليه بالاسم لأن الفعل وضع ليكون مسنداً فقط ولا يرد نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه لأنه على حذف أن المصدرية فخبر خبر عن المصدر المنسبك من أن المحذوفة والفعل أو أن الفعل المذكور نزل منزلة المصدر وهو سماعك فأخبر عنه كما يخبر عن المصدر (وبالخفض) ويعبر البصريون عنه بالجر وهو ما يحدثه عامل الخفض فى آخر الكلمة من كسرة أو ما ناب عنها كالفتحة فيما لا ينصرف والياء فى الجمع الصحيح والمثنى والأسماء الخمسة واختص بالاسم لكونه علامة للمضاف إليه والمضاف إليه لا يكون إلا اسماً لأنه فى المعنى محكوم عليه والمحكوم عليه لا يكون إلا اسماً ولأن الأصل فى الاعراب هو الاسم ، وإنما أعرب المضارع لشبهه به ، فأرادوا تمييز الأصل وهو الاسم بالجر لئلا يتساوى الأصل والفرع (وبالتنوين) وهو نون زائدة ساكنة تتبع آخر الاسم لفظاً وتفارقه خطاً ، وهو عشرة أقسام : تنوين تمكين ، وتنوين تنكير ، وتنوين عوض ، وتنوين مقابلة ، وتنوين ضرورة ، وتنوين زيادة ، وتنوين تكثير وسماه بعضهم تنوين الهمزة ، وتنوين حكاية ، وتنوين ترنم ، وتنوين غال . فأما الثمانية فاختصاصها بالاسم ظاهر لما أن واحداً منها لا يكون فى الفعل . وأما الأخيران فتسميتهما تنويناً مجاز كما جزم به الفاكهى تبعاً لجمع محققين لعدم اختصاصهما بالاسم ولثبوتهما خطاً ، ثم تنوين التمكين ويسمى تنوين الصرف وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة سمى بذلك لأنه يدل على مكانة الاسم ورسوخ قدمه فى الاسمية والاعراب فلم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية للفرق بين معرفتها ونكرتها نحو مررت بسيبويه فإن كسرت الهاء من غير تنوين كان معرفة علماً على الامام المشهور فى العربية وإن نونته كان نكرة وكان المراد حينئذ شخصاً ما يسمى بهذا الاسم ، وكذلك نحو صه ومه ونحوهما من أسماء الأفعال والأصوات فإنها تنون للفرق بين المبهم منها والمعين . وتنوين العوض وهو اللاحق لآخر الاسم المضاف عوضاً عن المضاف إليه سواء كان المضاف إليه حرفاً نحو جوار وعواش ، أو اسماً ككل وبعض ، أو جملة نحو — وأنتم حينئذ تنظرون — يومئذ تحدث أخبارها — أى حين إذ بلغت الروح الحلقوم ، ويوم إذ زلزلت الأرض وأخرجت أثقالها . وتنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم فى مقابلة نون جمع المذكر السالم . وتنوين الضرورة وهو اللاحق للمنادى المبنى سواء كان باقياً على ضمه ، كقول الشاعر :

سلام الله يا مطر عليها ... وليس عليك يا مطر السلام

أو منصوباً كقول الشاعر * يا عدياً لقد وقتك الأواقى * وتنوين الزيادة ويسمى تنوين المناسبة وهو اللاحق لغير المنصرف كقراءة نافع سلاسلاً وأغلالاً بتنوين سلاسلا مع أنه على صيغة منتهى الجموع فهو فى حال تنوينه على صورة المنصرف وليس بمنصرف حقيقة لأنه باق على منع صرفه . وتنوين التكثير المسمى أيضاً بتنوين الهمز وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية لقصد التكثير نحو هؤلاء قومك بتنوين همزة آخره ، وتنوين الحكاية وهو اللاحق لبعض الأمثلة الموزون بها كقولك مضراب وزن مفعال وضاربة وزن فاعلة فمفعال وفاعلة ممنوعان من الصرف لعلمية الجنس والتأنيث فحقهما أن لا ينونا وإنما نونا لمجرد حكاية موزونهما ، وتنوين الترنم وهو اللاحق للقوافى المطلقة أى التى آخرها ألف الاطلاق نحو قول الشاعر :

أقلى اللوم عاذل والعتابن ... وقولى إن أصبت لقد أصابن

بالخفض وبالتنوين

أصله العتابا وأصابا بألف الاطلاق . وتنوين الغالو وهو اللاحق للقوافى المقيدة التى آخرها حرف صحيح ساكن كقول الشاعر ☼ وقاتم الاعماق خاوى المخترقن ☼ وسمى غاليا لمجاوزته الحد بكسر وزن الشعر ، وقد استوفيت أقسام التنوين بأمثلتها تكميلا للفائدة و إلا فالفاكهى اقتصر فى شرحه على ذكر الأربعة الأول منها وكذا محمد بن أبى بكر الحبيصى الكرمانى اقتصر على الأربعة الأول للاتفاق على أنها هى المختصة بالاسم دون ما عداها من بقية الأقسام ، فانه مختلف فى اختصاص الاسم به ولكن الأصح اختصاص ما عدا الأخيرين كما مر (وبدخول الألف واللام) أى بقبول دخولهما عليه من أوله سواء كانت معرفة كالداخلة على نكرة كالرجل والغلام ، أم زائدة كقوله : ☼ رأيت الوليد بن اليزيد مباركا ☼ أم موصولة كالضارب والمضروب ولا تدخل الموصولة على الفعل إلا فى ضرورة الشعر خلافا لابن مالك قاله الفاكهى وخالفه ابن عنقاء ، قال من علامات الاسم أل بأقسامها الآتية إلا الموصولة على الأصح واختصت بالأسماء لكونها لتعيين المحكوم عليه ، وذلك إنما هو الاسم لا غير . ومثل الألف واللام ما ناب عنها وهو أم فى لغة بعض العرب كقول الشاعر :

ذاك حبيبى وذو يواصلنى   يرمى ورائى بامقوس وا مسلمه

ثم اعلم أن التعبير بأل وأم هو الذى ينبغى لأن اللفظ الثنائى فأكثر يجب فيه ذلك ، فلا يقال فى هل الهاء واللام ، ولكن لما كثر الخلاف فى أداة التعريف ماهى فقيل أل وهمزتها قطع وصلت للتخفيف، وعليه الخليل . وقيل أل وهمزتها وصل وعليه سيبويه . وقيل هى اللام وحدها والهمزة زائدة وعليه الجمهور . وقيل الهمزة وحدها وعليه المبرد ساغ للمصنف التعبير عنها بالألف واللام ، ولا يجوز ذلك فى غيرها كراهية الاطالة . قال ابن هشام فى المغنى : قولهم أل أقيس من قولهم الألف واللام . وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه انتهى . وكذا قال المرادى فى الجنى الدانى (وحروف الخفض) أى ويعرف الاسم أيضا بدخول حرف من حروف الخفض عليه من أوله نحو من البيت إلى المسجد ، ونحو عجبت من أن قمت فأن قمت و إن كان فى الظاهر ليس باسم ، لكنه فى التقدير اسم لأنه فى معنى قيامك ، و إنما اختصت حروف الخفض بالاسم لأنها وضعت لتجر إلى الأسماء معانى الأفعال التى لا تتعدى بنفسها فامتنع أن تدخل إلا على الاسم بعد مجىء فعل لفظا نحو مررت بزيد أو تقديرا نحو بسم الله الرحمن الرحيم : أى أبتدئ (والفعل يعرف) أى يميز عن قسيميه بعلامات كثيرة ذكر المصنف تبعا لأصله منها ثلاثا وليس فى الثلاث المذكورة ماهو علامة لفعل الأمر جريا على طريقة الكوفيين من أن الفعل قسمان : ماض ومضارع وأن الأمر داخل فى المضارع لأنه مقتطع منه بدليل أنه يبنى على ما يعرب به مضارعه (بقد) وهى علامة مشتركة تارة تدخل على الماضى لافادة تقريبه من الحال نحو قد قامت الصلاة أو تحقيقه نحو — ونعلم أن قد صدقتنا — وتارة على المضارع لافادة التحقيق نحو — قد يعلم الله — أو التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق . ووجه اختصاصها بالأفعال أن هذه المعانى مختصة بالأفعال فلا يتصور وجودها فى غيرها (والسين وسوف) ويختصان بالمضارع لتخليصه للاستقبال نحو سيقوم وسوف يقوم و إنما اختصا به لأنهما وضعا لتأخير معنى الفعل من الحال إلى الاستقبال . قال الفاكهى وفى سوف زيادة تأخير وتنفيس لأن كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى . وقال ابن عنقاء ليس التنفيس بالسين كالتنفيس بسوف بل أقل خلافا لابن هشام (وتاء التأنيث الساكنة) وضعا وهذه خاصة بالماضى لدلالتها على تأنيث الفاعل نحو : قامت هند ، وقد تكسر لالتقاء الساكنين ، كقالت امرأة العزيز . واحترز بالساكنة عن المتحركة أصالة فانها تلحق الأسماء كقائمة وفاطمة ، وقد تدخل تاء التأنيث فى بعض الحروف نحو ربت وثمت ولات وهى فيها لمجرد تأنيث اللفظ ، ثم التى

وبدخول الألف واللام وحروف الخفض والفعل يعرف بقد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة

تدخل على لات تكون مفتوحة والتي تدخل على رب وثم يجوز فتحها وإسكانها (وهو) أي الفعل (ثلاثة أنواع) عند البصريين ، ونوعان عند الكوفيين بإسقاط الأمر كما سبق قريبا ، وإنما كانت الأفعال ثلاثة لأن الفعل الذي هو الحدث إما متقدم عن زمن الاخبار أو مقارن له أو متأخر عنه فالأول هو الماضي ، والثاني هو المضارع ، والثالث هو الأمر (ماض) أصله ماضي حذفت منه الياء وعوض عنها التنوين وهو ما دل على حدث وجد في الزمان الماضي وضعا احترزوا بهذا عما قد يعرض له مما يصرفه للحال كصيغ العقود ، نحو بعت ووهبت ونحوهما والنفي بليس وما وقدمه لمجيئه على الأصل وهو البناء إجماعا ولم يتبعه بالأمر مراعاة لقول الكوفيين إن أصله المضارع والأصل مقدم على الفرع (ويعرف) أي يميز عن المضارع والأمر (بتاء التأنيث الساكنة) الدالة على تأنيث ما أسند إليه الفعل ، وهي أنفع علاماته لأنها تلحق المتصرف منه (نحو قامت وقعدت) مثل بذلك لصورة الفعل بعد دخولها عليه وهو أولى من أن يقول نحو قام وقعد وتلحق الفعل الجامد وهو المذكور في قوله (ومنه) أي ومن الفعل الماضي (نعم وبئس) لقبولهما التاء المذكورة نحو نعمت المرأة هند وبئست المرأة حمالة الحطب ولاتصال ضمير الرفع بهما في لغة حكاها الكسائي عن بعض العرب كنعما رجلين ونعموا رجالا ونعمن نساء ونعم موضوع للمدح وبئس موضوع للذم ، وقد يقال في نعم نعما بكسر النون والعين كقوله تعالى – إن الله نعما يعظكم به – ، وفي بئس بيس بسكون الياء وفتح السين وهما فعلان على الأصح ولضعفهما لم يتصرفا تصرف الأفعال فلا يأتي منهما المضارع ولا الأمر لأنهما أزيلا عن موضوعهما وذلك لأن نعم منقول من قولك نعم الرجل إذا أصاب نعمة وبئس منقول من قولك بئس الرجل إذا أصاب بؤسا فنقلا إلى الثناء والذم فشابها الحروف فلم يتصرفا ولا يعملان في المعارف إلا فيما عرف بالألف واللام وما أضيف إلى المعرف بهما وتنصب النكرة معهما على التمييز تقول نعم الرجل زيد ، وإعرابه نعم فعل ماض من أفعال المدح الرجل فاعل مرفوع وعلامة الرفع فيه ضم آخره وجملة الفعل والفاعل في محل الرفع خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر مخصوص بالمدح ، وإن شئت جعلت زيد خبر مبتدإ محذوف وجوبا تقديره هو زيد وتقول بئس الرجل زيد . وإعرابه بئس فعل ماض من أفعال الذم الرجل فاعل وجملة الفعل والفاعل خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر مخصوص بالذم ، وإن شئت أعربت زيد خبر مبتدإ محذوف وجوبا تقديره هو زيد ، وتقول في اعراب ما دخلت عليه تاء التأنيث مثل ما قلت في اعراب المثالين المذكورين غير أنك تقول نعم فعل ماض والتاء علامة التأنيث ، فان قدمت المخصوص بالذم أو المدح بأن قلت زيد بئس الرجل أو زيد نعم الرجل فترفع زيد بالابتداء وجملة نعم الرجل خبره والرجل حينئذ في موضع المضمر العائد على زيد ولكنه جاء مظهرا ، فان جاء بعدها نكرة قلت نعم رجلا زيد وبئس رجلا زيد بنصب النكرة على التمييز ، وفي نعم وبئس ضمير مرفوع فاعل بنعم وبئس وهو عائد على رجلا المنصوب ، والتقدير نعم الرجل رجلا زيد ، وإذا كان فاعلهما مؤنثا فان شئت ألحقت بهما تاء التأنيث ، نحو نعمت المرأة هند ، وبئست المرأة حمالة الحطب ، ومنه قول الشاعر :

نعمت جزاء المتقين الجنه دار الأماني والمنى والمنه

وإن شئت حذفتها لأنهما لما لم يتصرفا ، أجازوا فيهما التذكير والتأنيث . قال ابن مالك في الخلاصة الألفية :

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بين

وهو ثلاثة أنواع : ماض ويعرف بتاء التأنيث الساكنة نحو قامت وقعدت ، ومنه نعم وبئس

وليس وعسى على الاصح . ومضارع ، ويعرف بدخول لم عليه نحو لم يقم

وقد سمع من بعض العرب دخول حرف الجر عليهما كقول بعضهم وقد بشر ببنت : والله ماهى بنعم الولد ، وقول الآخر : نعم السير على بئس العير . وأجيب عنه بأن حرف الجر فى الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف ، والتقدير ما هى بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير (وليس وعسى) أى ومن الفعل الماضى أيضا عسى وليس (على الأصح) لقبولهما التاء الساكنة أيضا نحو عست هند أن تفلح وليست مفلحة ولاتصالهما بضمير الرفع نحو ــ ليسوا سواء ــ لست عليكم بوكيل ــ فهل عسيتم إن توليتم ــ وهما فعلان غير متصرفين كنعم و بئس ولذا توقفت إفادة معناهما على خبرهما . واعراب المثال الأول عسى فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء علامة التأنيث هند اسمها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره أن حرف مصدر ونصب تفلح فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره والمصدر المنسبك من أن وما بعدها منصوب على أنه خبر عسى وعبارة الخبيصى فى شرح الكافية فى الكلام على عسى زيد أن يقوم زيد هنا اسمها وأن مع المضارع فى محل النصب بخبريتها وهى ههنا بمعنى قارب أى قارب زيد القيام انتهى وعلى هذا فقول بعضهم يلزم من دخول أن على نحو عسى وحرى كون الحدث خبرا عن الذات لأن أن مع الفعل فى تأويل مصدر فيصير التقدير عسى زيد القيام والحدث لا يكون خبرا عن الذات إذ لا يقال زيد القيام ، ويقال فى الجواب عنه ان عسى حينئذ بمعنى قارب والتقدير قارب زيد القيام وهذا الجواب أحسن من قول من قال أن هنا زائدة لامصدرية لأنه فاسد من حيث إنها نصبت الفعل ومن قول ابن هشام فى المغنى فرق بين المصدر وما يؤول به : أى فالمصدر لا يخبر به عن الذات . وأما المؤول بالمصدر كخبر عسى فانه يخبر به عن الذات لأن فى ذلك بعدا من حيث انهم لم يفرقوا بينهما فى مواطن وان كان قد ارتضى ماقاله ابن هشام الشريف الجرجانى والملا عصام الدين . ومن قول ابن هشام أيضا فى شرح اللمحة وألطف مايقال فى الجواب ما رأيته بخط بعض طلبة ابن مالك ونقله عنه وهو أن يقدر الاخبار بالفعل مجردا عن أن ثم لما صح الاخبار به جىء بأن لتفيد الترجى لالتفيد السبك انتهى لأن هذا خلاف ماعرف من حالها ومن قول بعض المحققين فى ذلك إن تقدير المصدر على تقدير مضاف : أى قبل الاسم : أى عسى أمر زيد القيام أو قبل الخبر : أى عسى زيد صاحب القيام كقوله تعالى ــ ولكن البر من آمن ــ أى ولكن صاحب البر أو لكن البر بر من آمن اهـ لأن الدماميني اعترضه بأن فيه تكلفا فهو بعيد ، ومن قول الملا عصام الدين المصدر الحاصل فى تأويل الوصف فاذا أولنا عسى زيد أن يقوم بقولنا عسى زيد القيام فهو فى معنى عسى زيد قائما . قال ويرجحه ماجاء من قولهم عسيت صائما ويكون من باب زيد عدل ، ومثله قوله تعالى ــ وما كان هذا القرآن أن يفترى ــ اهـ لأن الاخبار بالمصدر الذى هو فى تأويل الوصف الأصح أنه سماعى (ومضارع) وهو مادل على معنى مقترن بأحد زمنى الحال نحو يقوم . والاستقبال نحو سيقوم ، ولايتعين لأحدهما الا بقرينة ، فعند التجرد عنها يكون محتملا لهما فيتعين للاستقبال إذا دخلت عليه السين أو سوف أو لا النافية أو أدوات الشرط أو أدوات النصب أو الترجى أو لو المصدرية ، ويتعين الحال إذا اقترن بنحو الآن أو الساعة أو آنفا أو بلام الابتداء نحو ليقوم زيد أو بالنفى بليس أو إن أو ما وقد يكون معناه ماضيا وذلك مع لم ولما ولولا الامتناعية سمى مضارعا لمضارعته : أى مشابهته الاسم من حيث إن كلا منهما تعرض له معان يفتقر فى التمييز بينها إلى الاعراب (ويعرف) أى يميز عن الماضى والامر (بدخول لم عليه) بأن يقع بعدها من غير فصل (نحو لم يقم) وهذه العلامة أنفع العلامات للفعل المضارع فلذا اقتصر عليها وقدم أنه يميز أيضا بدخول حرف التنفيس عليه فان دلت الكلمة على معنى المضارع ولم تقبل لم فهى اسم : إما

لوصف كضارب وإما لفعل كأوه بمعنى أتوجع أوأف بمعنى أتضجر (ولابد فى أوله من إحدى الزوائد الأربع) سميت بذلك لأنها مزيدة على الماضى الذى هو الأصل وقد صار هذا الاسم علما بالغلبة عليها فلا ينصرف عند الاطلاق إلا إليها وتسمى بأحرف المضارعة : أى المشابهة لأن بزيادتها على الفعل الماضى يكتسب شبها من الاسم فيعرب لأنه بها يوازن اسم الفاعل كيضرب فانه موازن لضارب ويخرج فانه موازن لخارج من حيث الحركات والسكنات (وهى الهمزة) الدالة على المتكلم وحده كأقوم (والنون) الدالة على المتكلم المحدث عن نفسه وغيره معا أو المعظم نفسه كنقوم (والياء) المثناة من تحت الدالة على المذكر الغائب مطلقا كيقوم ويقومان ويقومون وعلى الاناث نحو يقمن (والتاء) المثناة من فوق الدالة على المخاطب مطلقا كتقوم وتقومان وتقومون وتقمن وعلى الغائبة كهند تقوم والغائبتين كالهندان تقومان (يجمعها) أى يجمع تلك الزوائد الأربع (قولك نأيت) بمعنى بعدت أو أنيت بمعنى أدركت أوأتين أونأتى فكل كلمة من هذه تجمع الحروف الزوائد وإنما زادوها فرقا بينه وبين الماضى فلا تحصل صيغة المضارع بدونها ولم يجعل المصنف هذه الحروف علامة للمضارع لأنها قد توجد فى أول الماضى كأكرمت زيدا وتعلمت المسألة ونرجست الدواء إذا وضعت فيه نرجسا ويرنأت الشيب إذا خضبته باليرنأ وهو الحناء وإنما ذكرها تمهيدا لقوله (ويضم أوله) أى المضارع إجماعا : أى ينطق بحرف المضارعة منه مضموما (إن كان ماضيه على أربعة أحرف) ولا فرق فى ذلك بين ماحروف ماضيه كلها أصول (كدحرج) فانه ماض أصلى الحروف ووزنه فعلل فتقول فى مضارعه (يدحرج) بضم أوله ، وفى القاموس : تدحرج : أى تتابع فى حدور والمدحرج الدور انتهى أو بعضها أصلى وبعضها زائد (و) ذلك نحو (أكرم) فان الهمزة فيه زائدة بدليل أنها تحذف فى المضارع فتقول فيه (يكرم) بضم أوله ولو جاء على الأصل لقيل فيه: يؤكرم (و) مما بعض حروفه زائد نحو (فرج) بتشديد الراء بعدها جيم فتقول فى مضارعه (يفرج) بضم أوله لزيادة تكرير عين الكلمة : أى الراء فى ماضيه (و) نحو (قاتل) مفتوح التاء فانك تقول فى مضارعه (يقاتل) بضم أوله بزيادة الألف فى ماضيه (ويفتح) أى أول المضارع وجوبا على الأصل للخفة والضم فى الرباعى للالتباس بغيره وتخصيصه لتعادل قلة الرباعى ثقل الضمة وكثرة غيره خفة الفتحة (فيما سوى ذلك) أى فيما سوى المضارع الذى ماضيه رباعى بأن كان ثلاثيا (نحو نصر) فتقول فى مضارعه (ينصر) بفتح أوله أو خماسيا (و) ذلك نحو (انطلق) فتقول فى مضارعه (ينطلق) بفتح أوله أيضا أوسداسيا (و) ذلك نحو (استخرج) فتقول فى مضارعه (يستخرج) بفتح أوله أيضا ، ثم ماذكره المصنف من بيان حركة حرف المضارعة هو كالتتمة لتعريف المضارع لأنه يتضح به كال الاتضاح ، والاعتذار بمثل هذا عن النحويين أولى من قول بعضهم هذه المسئلة من التصريف لامن النحو ذكرت فيه استطرادا (وأمر) وهو فعل مقترن بزمن مستقبل أبدا لأن المطلوب به حصول مالم يحصل نحو قم فأنذر أودوام ماحصل نحو ـ يا أيها النبى اتق الله ـ سمى به لاستعماله غالبا فى الأمر الذى هو طلب المتكلم للفعل من المخاطب على سبيل الاستعلاء غالبا كقول السيد لعبده اسقنى (ويعرف) أى يميز عن الماضى والمضارع (بدلالته) وضعا فخرج به نحو ـ لينفق ذو سعة من سعته ـ ونحو يازيد فان دلالته على الطلب غير وضعية بل بواسطة (على الطلب) أى طلب المتكلم للفعل من المخاطب (وقبوله ياء المخاطبة) وهى ضمير على الأصح محلها رفع على الفاعلية وتختص بالفعل غير الماضى (نحو قومى واضربى) فان الأول منهما دال على طلب القيام والثانى دال على طلب الضرب من المخاطبة وقبل كل منهما ياء المخاطبة فتقول فى إعراب الأول منهما

ولابد فى أوله من إحدى الزوائد الأربع وهى الهمزة والنون والياء والتاء يجمعها قولك نأيت ، ويضم أوله إن كان ماضيه على أربعة أحرف كدحرج يدحرج وأكرم يكرم وفرج يفرج وقاتل يقاتل، ويفتح فيما سوى ذلك نحو نصر ينصر وانطلق ينطلق واستخرج يستخرج. وأمر ويعرف بدلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة نحو قومى واضربى

قومي فعل أمر مبنى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وتقول فى إعراب الثانى مثل ماقلت فى إعراب الأول فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل الياء فهى اسم فعل كنزال بمعنى انزل وصه بمعنى اسكت أومصدرا كضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا أوقبلت الياء ولم تدل على الطلب فهى فعل مضارع نحو أنت ياهند تقومين (ومنه) أى من الأمر لامن غيره (هات) بكسر التاء إلا إذا اتصلت به واوالجماعة فيضم كقوله تعالى ـ هاتوا برهانكم ـ (وتعال) بفتح اللام مطلقا على الأصح فيهما لدلالتهما على الطلب وقبولها ياء المخاطبة ، ثم إن أمرت بهما مذكرا نحو هات يازيد وتعال ياعمرو . قلت هات فعل أمر وكذا تعال تقول فيه فعل أمر وتقول فى كل منهما مبنى على حذف حرف العلة من آخره فالمحذوف من هات الياء كما فى ارم ومن تعال الألف كما فى اخش وإن أمرت بهما مؤنثا قلت هاتى يا هند وتعالى ياهند ثم تقول فى إعرابهما هاتى فعل أمر مبنى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وكذا تقول فى إعراب تعالى ياهند لأن الأمر يبنى على مايجزم به مضارعه ، وزعم جماعة من النحويين أن هات وتعال اسما فعلين الأول منهما اسم لناول بكسر الواو والثانى اسم لأقبل (والحرف) وهو كلمة دلت على معنى فى غيرها فقط فعلامته المميزة له عدمية ذكرها الصنف فى قوله (مالايصلح معه دليل الاسم) أى واحد من علاماته (ولادليل الفعل) أى واحد من علاماته لأنه فى نفسه علامة للأسماء وللأفعال فكان ترك العلامة له علامة فاذا وردت عليك كلمة فاعرض عليها علامات الأسماء أولا فان قبلت شيئا منها فهى اسم فان لم تقبلها فاعرض عليها علامات الأفعال فان قبلت منهاشيئا فهى فعل فان لم تقبلها فاحكم بحرفيتها (كهل وفى ولم) أشار بالتمثيل بالثلاثة إلى أن الحروف ثلاثة أنواع مالايختص بالاسم ولابالفعل كهل، ومايختص بالاسم كفى، ومايختص بالفعل كلم .فان قيل قد ذكر النحاة فى باب الاشتغال أن هل تختص بالأفعال . قلت محل ماذكروه حيث كان فى حيزها فعل فلا يجوز هل زيد قام بل تقول هل قام زيد لأن أصلها أن تكون بمعنى قد نحو ـ هل أتى على الانسان حين من الدهر ـ وقد مختصة بالفعل فكذا هل لكنها لما كانت بمعنى همزة الاستفهام لم تختص بالفعل إلا إذا كان الفعل فى حيزها .

باب الاعراب والبناء

اللذين لايخلو آخر الكلمة عن أحدهما (الاعراب) قدمه على البناء لاصالته ولشرفه باندفاع الخطأ فى اللفظ به وشرف محله الذى هو الاسم وهو يطلق فى اللغة على معان كثيرة منها الابانة يقال أعرب فلان عما فى نفسه إذا أبان عنه ، ومنها التحسين يقال أعربت الشيء : أى حسنته ، ومنها التغيير يقال أعرب الله المعدة : أى غيرها . قال فى الهمع: والمناسب منها للمعنى الاصطلاحى هو الأول إذ القصد به إبانة المعانى المختلفة انتهى . وقال الفاكهى : وهذا المعنى : أى التغيير أنسب بالمعنى الاصطلاحى المشار إليه بقوله (تغيير أواخر الكلم) أى الكلم المعربة التى هى أنواع الاسم المتمكن : أى المعرب والفعل المضارع الخالى من نونى النسوة والتوكيد وتغيير الأواخر هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أومجرورة أومجزومة سواء أكان التغيير حقيقة كالدال من زيد أم حكما كالميم من دم وفم فان أصلهما دمى وفمو أوفمى (لاختلاف العوامل) أى التغيير المذكور شرطه أن يكون بسبب اختلاف :أى تعاقب العوامل على الكلم واحدا بعد واحد والعوامل جمع عامل وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أونصب أوجر أوجزم نحو ضرب زيد عمرا فان ضرب موجب لاتصاف زيد بالرفع لأنه فاعله وعمرا بالنصب لأنه مفعوله وكذلك مررت بزيد فان الموجب لاتصاف زيد بالجر هو الباء وفى

ومنه هات وتعال على الأصح . والحرف مالايصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل كهل وفى ولم .

(باب الاعراب والبناء)

الاعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف

قولك لم أضرب زيدا الموجب لاتصاف اضرب بالجزم هو لم ولا فرق بين أن يكون العامل لفظيا كهذه الأمثلة أومعنويا كالابتداء فانه الرافع للمبتدا والتجرد عن الناصب والجازم فانه الرافع للمضارع (الداخلة عليها) أى على الكلم سواء أكان التغيير المذكور (لفظا) وهومايظهر أثره فى آخر الكلمة كما فى آخر زيد من نحوجاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وآخر يذهب من نحوزيد يذهب ولن يذهب ولم يذهب (أوتقديرا) وهومالايظهرأثره فى الآخر بل ينوى و يقدر كالحركات المقدرة فى آخر الفتى من نحوجاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى وآخر يرضى من نحو زيد يرضى ولن يرضى والسكون المقدر فى نحو ـ لم يكن الذين كفروا ـ فان علامة الجزم فى يكن سكون مقدر فى النون المكسورة لالتقاء الساكنين نخرج بالتغيير لزوم آخرالكلم حالا واحدا فانه يسمى بناء و بتغيير الأواخر غيره كتغيير الأوائل أوالوسط للتكسير كرجال فى جمع رجل أوللتصغير كفليس فى تصغيرفلس و باختلاف العوامل تغييره بغير ذلك كحركة النقل كقراءة ورش ـ قد افلح المؤمنون ـ بفتح الدال لنقل حركة الهمزة إليها فانه لايسمى إعرابا لأنه لم ينشأ عن عامل ، ثم الحد المذكور للاعراب يفيد أن الاعراب معنوى وهو الذى عليه كثيرون ، وعزى لظاهر كلام سيبويه واختاره أبوحيان وعليه فتكون الحركات علامات للاعراب لانفسه ، ومذهب الجمهور أن الاعراب لفظى ونسب إلى المحققين . قال المرادى : وهو أقرب إلى الصواب لقول المحققين أنواعه رفع ونصب وجر وجزم وعليه فيقال فى حده الاعراب أثر ظاهر أومقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة (وأقسامه) أى الاعراب : أى أنواعه (أربعة) لازائد عليها إجماعا (رفع) بحركة أوحرف وقدمه لأن الكلام لايستغنى عنه (ونصب) بحركة أوحرف أوحذف (وخفض) بحركة أو حرف (وجزم) بسكون أوحذف (فللأسماء) السالمة من مشابهة الحرف (من ذلك) أى من تلك الأربعة (الرفع) لفظا أوتقديرا (والنصب) كذلك (والخفض) كذلك (ولا جزم فيها) أى فى الأسماء (وللأفعال) المضارعة الخالية مما يوجب بناءها (الرفع) لفظا كيذهب أوتقديرا كيرضى (والنصب) لفظا نحو لن يذهب أوتقديرا نحو لن يرضى (والجزم) لفظا نحو لم يذهب أو تقديرا نحو ـ لم يكن الذين كفروا (ولا خفض فيها) أى فى الأفعال وإنما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصدا للتعادل فان الجر ثقيل يجبر خفة الاسم والجزم خفيف يجبر ثقل الفعل (والبناء) وهولغة وضع شىء على شىء على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا ضد الاعراب وهو كما قال المصنف (لزوم آخر الكلمة) حالا واحدا (حركة) نحو هؤلاء فان آخره مكسور فى جميع أحواله (أوسكونا نحو من وكم) فان النون فى الأول والميم فى الثانى ساكنة فى الأحوال كلها، وهذا التعريف للبناء مناسب للقول بأن البناء معنوى ، وأما المناسب لما قاله ابن مالك وغيره من أن البناء لفظى فهو أن يقال فى تعريفه البناء أثرظاهر أومقدر لازم لآخر الكلمة بكل حال (وأنواعه) أى البناء و يعبر عنها وعن أنواع الاعراب أيضا بالألقاب قال بعض المحققين : والتعبير بالانواع أولى من التعبير بالالقاب والمراد بها الاسماء لان حق الالقاب أن يطلق كل منها على ما يطلق عليه الآخر كأن يقال الرفع نصب والضم فتح وهذا ممتنع لان فيه إطلاق الشىء على مباينه وهو باطل (أربعة) لاخامس لها (ضم) كحيث وقبل و بعد (وفتح) كأين وقام (وكسر) كأمس (وسكون) كمن وكم و يسمى وقفا فهذه الأنواع الاربعة مختصة بالمبنيات كما أن أنواع الاعراب السابقة مختصة بالمعربات ، وهذامذهب البصريين وأما الكوفيون فيجوزون كلامنهما لكل من المعنيين فعلى قول البصريين لاتقول فى نحو حيث مرفوع بل تقول مبنى على الضم كما سيأتى (والاسم) بعد التركيب مع العوامل (ضربان) أى قسمان الاول منهما

الداخلة عليها لفظا أو تقديرا وأقسامه أربعة رفع ونصب وخفض وجزم فللاسماء من ذلك الرفع والنصب والخفض ولاجزم فيها وللأفعال من ذلك الرفع والنصب والجزم ولاخفض فيها. والبناء لزوم آخر الكلمة حركة نحو هؤلاء أو سكونا نحو من وكم، وأنواعه أربعة ضم وفتح وكسر وسكون . والاسم ضربان

معرب وهو الأصل وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه إما لفظا كزيد وعمرو وإما تقديرا نحو موسى والفتى ، ومبنى وهو الفرع وهو مالايتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه كالمضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الاشارة وأسماء الأفعال وأسماء الموصولات فمنه ما يبنى على السكون

(معرب وهو الاصل) أى الغالب فى الاسماء ولهذا قدمه (وهو) أى المعرب (ما) أى الذى (تغير آخره) بأن يتصف الحرف الذى هو آخر المعرب بصفة أخرى (بسبب) اختلاف (العوامل الداخلة عليه) بأن يعمل الواحد منها خلاف مايعمل الآخر (إما) أن يكون تغيرا (لفظا كزيد وعمرو) فان كلا منهما إذا ركب مع عامله يتغير آخره لفظا كما فى جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (وإما) تغيرا (تقديرا) وذلك (نحو موسى والفتى) من كل اسم معرب يتعذر ظهور الاعراب فى آخره فان كلا منهما إذا ركب مع عامله يقدر أن آخره قد تغير وإن لم يوجد تغير فى اللفظ لمانع يمنع من ظهوره لفظا كسكون الالف لازمة للسكون لاتقبل الحركة (و) الثانى (مبنى) ولا واسطة بينه وبين المعرب (وهو الفرع) أى غير الغالب على الاسماء ومن ثم لايبنى الاسم إلا إذا أشبه الحرف شبها قويا إما فى الوضع كتاء قمت فانها تشبه باء الجر ونا من قمنا فانها شبيهة بنحو قد أو فى المعنى كهنا فانه اسم إشارة للمكان وهو من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف كالخطاب فانهم وضعوا له كاف الخطاب والتشبيه فانهم وضعوا له ها التنبيه أو فى الاستعمال كهيهات فانه اسم فعل نائب عن بعد ولايدخل عليها عامل فأشبه ليت النائبة عن التمنى ولايدخل عليها عامل (وهو) أى المبنى (مالايتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه) أى لا يتأثر آخره باختلاف العوامل بل يلزم طريقة واحدة لانه ضد الاعراب والضدان لا يجتمعان . قال بعضهم : التعبير بالضد يشعر بثبوت واسطة بينهما لان الضدين يجوز ارتفاعهما ويخلفهما آخر كالقيام والقعود فانهما قد يرتفعان ويخلفهما الاستلقاء . وأجيب بأنه لامحذور فى هذا الاشعار لانه قد حكى خلاف فى الاسماء قبل التركيب ، فقيل إنها مبنية وعليه ابن الحاجب ، وقيل معربة وعليه الزمخشرى ، وقيل إنها واسطة لفقد موجب الاعراب والبناء ولسكون آخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف سين وليس فى المبنيات مايكون كذلك وعليه أبو حيان . قال بعض المحققين : وهو المختار ، ثم ذكر المصنف أنواع المبنيات من الاسماء فى قوله (كالمضمرات) فانها مبنية كلها متصلها ومنفصلها لشبهها بالحروف لان منها ماهو على حرف واحد والحرف الواحد لايصلح فيه الاعراب ولتضمنها معانى حقها أن تؤدى بالحرف كالتكلم فى أنا والخطاب فى أنت والغيبة فى هو (وأسماء الشرط) فانها مبنية لشبهها بالحرف الذى هو إن الشرطية فى المعنى (وأسماء الاستفهام) كمن وما وأين فانها مبنية لشبهها بالحرف الذى هو همزة الاستفهام (وأسماء الاشارة) كذا وذى وهؤلاء فانها مبنية لشبهها بالحرف فى المعنى لانها ضمنت معنى حقه أن يؤدى بالحرف (وأسماء الافعال) كصه ومه وهيهات فانها مبنية لشبهها بالحرف فى الاستعمال لانها استعملت استعمال الحروف من حيث إنها نائبة عن فعل ولا يدخل عليها عامل كليت ولعل (وأسماء الموصولات) كالذى والتى واللذين واللاتى فانها مبنية لشبهها بالحرف من حيث إنها مفتقرة إلى ما يتمم معناها وهو الصلة فأشبهت الحروف فى افتقارها فى إفادة معناها إلى ذكر متعلقها ويستثنى من الموصولات أى الموصولة فانها معربة إلا إذا أضيفت وحذف صدر صلتها كما سيأتى فى الموصولات إن شاء الله تعالى . ثم إن المبنى ينقسم إلى أربعة أقسام كما يستفاد من قوله (فمنه مايبنى على السكون) وقدمه على ما بعده لأصالته (نحو كم) استفهامية كانت نحو كم مالك أو خبرية نحو كم عبدا ملكت وبنيت الاستفهامية لتضمنها معنى همزة الاستفهام والخبرية لمشابهتها لأختها ، وإعراب المثال الاول كم اسم استفهام مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ مال خبر وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره والكاف مضاف إليه ، وإعراب الثانى كم خبرية فى محل نصب مفعول مقدم مبنية على السكون عبدا تمييز وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ملكت فعل وفاعل

ملك فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل (ومنه مايبنى على الفتح كأين) وهى اسم يسأل به عن المكان ، وانما بنى على الفتح لتضمنه حرف الاستفهام ان كانت استفهامية نحو أين زيد . واعرابه أين اسمُ استفهام مبتدأ مبنى على الفتح وزيد خبره ، وان كانت شرطية فلتضمنها حرف الشرط نحو أينما تجلس أجلس (ومنه مايبنى على الكسر كأمس) وهو اسم لليوم الذى قبل يومك وانما بنى لتضمنه معنى لام التعريف ، ولذا صح وصفه بالمعرفة نحو صمت أمس الدابر . واعرابه صمت فعل وفاعل صام فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل أمس ظرف زمان مبنى على الكسر ومحله النصب الدابر صفة والصفة تتبع الموصوف فى إعرابه تتبعه فى نصبه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (ومنه مايبنى على الضم كحيث) وهو ظرف للمكان ، وقد يبنى على الفتح للخفة ، وقد يبنى على الكسر ، وقد يقال فيه حوث بالواو بدل الياء ، وانما بنيت للزوم افتقارها إلى جملة تضاف إليها ، وهذا هو الأكثر من أحوالها نحو قوله تعالى ــ وامضوا حيث تؤمرون ــ واعرابه امضوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة فاعل حيث ظرف مكان مبنى على الضم ومحله النصب وهو مضاف وجملة تؤمرون بعد فى محل جر بالاضافة وشذ اضافتها إلى المفرد كقول الشاعر :

أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضىء كالهلال ساطعا

فأضاف حيث إلى سهيل ، ومنهم من يروى سهيل بالرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره حاصل (والأصل فى المبنى) اسما أوغيره (أن يبنى على السكون) لخفته ولأن الأصل عدم الحركة فلايعدل عنه إلا لسبب يقتضى العدول (والفعل ضربان: مبنى وهو الأصل) فى الأفعال لأنها لم تعتورها معان مختلفة تفتقر فى تمييزها إلى إعراب لاختلاف صيغها باختلاف معانيها ، وان حصل لبس فى بعض المواضع أمكن إزالته باظهار الناصب والجازم (ومعرب وهو الفرع) لجريانه على خلاف الأصل (والمبنى) من الأفعال (نوعان أحدهما) الفعل (الماضى) وقدمه للاتفاق على بنائه (و بناؤه على الفتح) ثلاثيا كان كضرب أو رباعيا كدحرج أو خماسيا كانطلق أو سداسيا كاستخرج ولايزيد على ذلك ، وانما بنى على حركة لأنه يشبه المضارع من حيث إنه يقع شرطا وصلة وصفة وخبرا وحالا ، وكانت فتحة لثقل الضم والكسر وثقل الفعل ، فعدلوا إلى الفتح لخفته سواء أكانت الفتحة ظاهرة كالأمثلة المذكورة أو مقدرة نحو عفا ورمى فان سكون آخرهما عارض والفتحة فيهما مقدرة (إلا إذا اتصل به) أى الماضى (واو الجماعة فيضم) آخره (نحو ضربوا) فالباء هى آخر الفعل ، وحقها أن تبنى على الفتح ، ولكن ضمت لمناسبة الواو .وأما نحو اشتروا فالأصل فيه اشتريوا بياء مضمومة قبل الواو ولكنها قلبت ألفا ثم حذفت الألف لالتقائها ساكنة مع الواو (أواتصل به ضمير رفع متحرك) ذلك الضمير (فيسكن) آخره تسكين بناء على الأصح لأنه الأصل فى البناء ، وقال ابن هشام فى الأوضح السكون فيه عارض أوجبه كراهة العرب توالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة (نحو ضربت) مثلث التاء (وضربنا) باسكان الباء ومثله النسوة ضربن فان ضربن فعل ماض مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعل تخرج بضمير الرفع ضمير النصب كضربك وبالمتحرك ضمير الرفع الساكن نحو ضربا ، ففى هاتين الحالتين بنى على الفتح الذى هو الأصل فيه (والثانى الأمر) فانه مبنى على الأصح عند جمهور البصريين (و بناؤه على السكون) إذا كان صحيح الآخر (نحو اضرب) واعرابه اضرب فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (و) نحو (اضربن) ياهندات من كل فعل اتصلت به نون النسوة . واعرابه اضربن فعل أمر مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وانما بنى الأمر على السكون

ومنه مايبنى على الفتح كأين ومنه مايبنى على الكسر كأمس ومنه مايبنى على الضم كحيث والأصل فى المبنى أن يبنى على السكون . والفعل ضربان: مبنى وهو الأصل ومعرب وهو الفرع والمبنى نوعان أحدهما الماضى و بناؤه على الفتح إلا إذا اتصل به واو الجماعة فيضم نحو ضربوا أو اتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن نحو ضربت وضربنا . والثانى الأمر و بناؤه على السكون نحو اضرب واضربن

فى الحالتين المذكورتين لأن مضارعه يجزم فيهما بالسكون نحو لم تضرب والقاعدة أنه يبنى على مايجزم به مضارعه المبدوء بتاء الخطاب (إلا إذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع مذكر أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون) يكون بناؤه لأن مضارعه بحذف النون ثم مثل للثلاثة مبتدئا بأولها فقال (نحو اضربا) مثال لما اتصل به ضمير تثنية. واعرابه اضربا فعل أمر مبنى على حذف النون وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل (واضربوا) مثال لما اتصل به ضمير جمع مذكر. واعرابه اضربوا فعل أمر مبنى على حذف النون و واو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل (واضربى) مثال لما اتصل بضمير المؤنثة المخاطبة . واعرابه اضربى فعل أمر مبنى على حذف النون و ياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل (والا المعتل) من فعل الأمر وهو ما آخره حرف من حروف العلة الثلاثة وهى الواو والألف والياء (فعلى حذف حرف العلة) يكون بناؤه لأن مضارعه يجزم بحذف حرف العلة (نحو اخش) و إعرابه اخش فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (واغز) واعرابه اغز فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الواو وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (وارم) واعرابه ارم فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (والمعرب من الأفعال المضارع) و إعرابه على خلاف الأصل لكن لايعرب مطلقا بل (بشرط أن لايتصل به نون الاناث) ويعبر عنها بنون النسوة فلافرق بينهما غير أنها ان اتصلت بالأفعال كانت اسما مضمرا مرفوعا على الفاعلية وان اتصلت بالأسماء كانت حرفا لامحل لها من الاعراب نحو هنّ واياكنّ (ولا نون التوكيد) وهى نون خفيفة ساكنة أو مشددة مفتوحة يؤتى بها لتوكيد الفعل ، وتختص بالفعل المستقبل الطلبى أمرا أو نهيا أو استفهاما إذ لايؤكد ما لم يكن مطلوبا ولزمت فى مثبت القسم أى فى جوابه نحو والله ان زيدا ليقومنّ (المباشرة) أى المتصلة بآخر الفعل من غير فاصل بينهما لفظا ولاتقديرا ثم مثل المصنف للمضارع الخالى من النونين فقال (نحو يضرب) من كل فعل مضارع صحيح الآخر فانه يرفع بضمة ظاهرة فى آخره (و) نحو (يخشى) من كل مضارع معتل الآخر فانه يرفع بضمة مقدرة على حرف العلة (فان اتصلت به نون الاناث بنى معها) لضعف شبهه بالاسم حينئذ ، لأن هذه النون لاتتصل إلا بالفعل فلما اتصلت به رد إلى ماهو الأصل فى الأفعال وهو البناء فيبنى (على السكون) كما بنى الماضى معها على السكون (نحو والوالدات يرضعن) و إعرابه الواو حرف عطف الوالدات مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره يرضعن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدا (فان اتصلت به نون التوكيد المباشرة له) لفظا وتقديرا (بنى) معها (على الفتح) ثقيلة كانت (نحو ليسجنن) و إعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر تقديره والله، يسجنن فعل مضارع مغير الصيغة مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو أو خفيفة نحو (وليكونا) و إعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر تقديره والله يكونا فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وهو متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيه جوازا تقديره هو وخبرها جملة من الصاغرين ، وانما بنى الفعل معها على الفتح لأنه معها كالمركب تركيب خمسة عشر ، ولهذا لو فصل بين الفعل والنون ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المؤنثة المخاطبة لم يحكم ببنائه لأنهم لايركبون ثلاثة أشياء واحترز المصنف بالمباشرة عن غير المباشرة لفظا أو تقديرا نحو لتبلونّ ولاتتبعان فاما ترين فان الواو فى الأول والألف فى الثانى والياء فى الثالث فاصلة بين آخر الفعل والنون فهو معرب لامبنى وهذه

إلا إذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع مذكر أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون نحو اضربا واضربوا واضربى و إلا المعتل فعلى حذف حرف العلة نحو اخش واغز وارم والمعرب من الافعال المضارع بشرط أن لايتصل به نون الاناث ولا نون التوكيد المباشرة نحو يضرب ويخشى فان اتصلت به نون الاناث بنى معها على السكون نحو والوالدات يرضعن فان اتصلت به نون التوكيد المباشرة بنى على الفتح نحو ليسجنن وليكونا .

أمثلة غير المباشرة لفظا . وأما غير المباشرة تقديرا فنحو ولا يصدنك بضم الدال ، فان نون التوكيد وان باشرت آخر الفعل الذى هو الدال لفظا لكنها منفصلة عنه تقديرا ، لأن أصله يصدونك بواو الجماعة ، فلما حذفت النون للجازم ثم أكد بنون التوكيد التقى ساكنان نون التوكيد وواو الجماعة فحذفت واو الجماعة لدلالة ضمة الدال عليها حينئذ (وإنما أعرب المضارع) على خلاف الأصل (لمشابهته للاسم) من حيث إن كلا منهما تعرض له معان مختلفة يفتقر فى التمييز بينها إلى الاعراب نحو لاتأكل السمك وتشرب اللبن فانه لايعرف أن القصد النهى عن كل منهما على انفراده أو عن الجمع بينهما أو عن الأول فقط إلا بالحركة فاذا جزمت تشرب عرف أن المراد النهى عن كل منهما وان نصبته عرف أن المراد النهى عن الجمع بينهما ، وان رفعته عرف أن المراد النهى عن الأول وإباحة الثانى (وأما الحروف فمبنية كلها) لاحظ لشىء منها فى الاعراب لفظا ولا تقديرا ولا محلا لانها ليس فيها مقتض للاعراب إذ لاتتصرف ولا يتعاقب عليها من المعانى مايحتاج معه إلى الاعراب .

باب معرفة علامات الإعراب

أصالة ونيابة والمراد بالعلامات الحركات الثلاث والسكون وماناب عن ذلك ، وإنما تكون علامات إذا قلنا الاعراب معنوى وهو الذى مشى عليه المصنف والافهى الاعراب نفسه (للرفع) وهو مايحدثه عامله فى آخر الكلمة و بدأ بعلاماته لان الكلام لايستغنى عن المرفوع إذ لايتصور كلام لامرفوع فيه ولهذا يسمى المرفوع عمدة وغيره فضلة (أربع علامات) تدل عليه (الضمة وهى الاصل) ولهذا لايقوم غيرها مقامها إلاعند تعذرها (والواو والالف والنون وهى) فرع لانها (نائبة عن الضمة) أما الواو فلكونها متولدة عنها ، وأما الالف فلكونها أخت الواو أعطيت حكمها فى القيام مقام الضمة وأما النون فلأنها تقارب الواو فى المخرج فقامت مقام الضمة كالواو ، ثم أشار إلى مواضع كل واحدة من العلامات المذكورة مبتدئا بالاصل فقال (فأما الضمة فتكون علامة للرفع) ظاهرا ومقدرا (فى أربعة مواضع) لازائد عليها (فى الاسم المفرد) وهو هنا ماليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسماء الستة (منصرفا كان) وهو مادخله الصرف الذى هو التنوين والجر بالكسرة (أوغير منصرف) وهو مالايدخله الصرف بسبب وجود علتين من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقام العلتين كما سيأتى إن شاء الله تعالى (نحو قال الله) هذا مثال للمنصرف وإعرابه قال فعل ماض الله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو اسم مفرد لايثنى ولايجمع ولا يصغر ولا يؤنث . واعلم أن المصنف رحمه الله تعالى كثيرا مايمثل بالآيات القرآنية ولعل غرضه بذلك التبرك بالقرآن ، وقد قال السيوطى رحمه الله تعالى كل ماورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به فى العربية سواء أكان متواترا كالقراآت السبع المشهورة أم آحادا كقراءة الثلاثة الذين هم تمام العشرة أم شاذا ، وهى ماوراء العشرة انتهى ، فان لم يجد مثالا لما يمثل له من القرآن عدل إلى كلام العرب لان مايثبت منه عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم محتج به إجماعا وإنما لم يمثل بكلامه صلى الله عليه وسلم الوارد فى السنة لان غالب الاحاديث مروى بالمعنى وقد تداولتها الاعاجم والمولدون قبل تدوينها فى الكتب فرووها بما أدت إليه عبارتهم فبدلوا الالفاظ بألفاظ ، ومن ثم أنكر جماعة من المحققين على البدر ابن مالك اثبات القواعد النحوية بالألفاظ الواردة فى الحديث مع أن الواضعين لعلم النحو المستقرئين لاحكامه من لسان العرب كأبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيبويه من أئمة البصريين والكسائى والفراء والاحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وكذا من بعدهم من المتأخرين (وإذ قال ابراهيم) هذا مثال لغير المنصرف وإعرابه إذ ظرف

وإنما أعرب المضارع لمشابهته للاسم وأما الحروف فمبنية كلها
﴿ باب معرفة علامات الاعراب ﴾
للرفع أربع علامات الضمة وهى الأصل والواو والألف والنون وهى نائبة عن الضمة فأما الضمة فتكون علامة للرفع فى أربعة مواضع فى الاسم المفرد منصرفا كان أو غير منصرف نحو قال الله تعالى وإذ قال ابراهيم

الماضي من الزمان قال فعل ماض ابراهيم فاعل وعلامة رفعه ضم آخره (وإذ قال موسى) هذا
مثال لغير المنصرف أتى به المصنف للاشارة إلى أنه لافرق بين كون الضمة ظاهرة كالمثالين أو مقدرة
كهذا المثال. وإعرابه إذ ظرف لما مضى من الزمان قال فعل ماض موسى فاعل وهو مرفوع وعلامة
رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور (وجمع التكسير) وهو
ماتغير فيه بناء مفرده بزيادة كرجل ورجال أو نقص نحو كتاب وكتب أو تبديل شكل كأسد
وأسد بفتح السين في الاول وضمها في الثاني سواء أكان التغيير تحقيقيا كالامثلة المذكورة أو تقديريا
كفلك فانه يستوي مفرده وجمعه لفظا تقول هذا فلك ماخر وهذه فلك مواخر. ومما يحتاج إليه
الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي ولابد من ذكر شيء هنا يكون وصلة للطالب إلى التمييز
بين الثلاثة فأقول والله أعلم إن اللفظ الدال على ثلاثة فصاعدا ثلاثة أقسام الاول مايدل على الآحاد المجتمعة
دلالة الأفراد المتعاطفة على ماذكر، وهو المسمى بالجمع صحيحا كان كمسلمين أو مكسرا كرجال فانه دال
على مسلم ومسلم ومسلم ورجل ورجل ورجل، وهذا لايعود الضمير إليه مفردا ولا يوصف إلا بوصف
الجمع ولايقع تمييزا لأحد عشر فصاعدا على الصحيح. الثاني مايدل على الآحاد المجتمعة الغير المتعاطفة
باعتبار الكمية وهو المسمى باسم الجمع، وهذا يخبر عنه اخبار الواحد ويوصف بوصف المفرد ويصح
عطف مثله عليه ويقع تمييزا لأحد عشر وأخواته وهو نوعان فمنه مالا واحد له من لفظه كقوم
ورهط ونفر ومعشر وعصابة وزمرة وإبل وذود وجماعة وفريق وناس وقطيع، ومنه ماله واحد من
لفظه كصحب وركب وسفر وطير وخدم وأدم وغيب وأهب في جمع صاحب وراكب وسافر وطائر
وخادم وأديم وغائب وإهاب. الثالث مايدل على الآحاد باعتبار اطلاقه على الماهية المعراة عن المشخصات
لاباعتبار الكمية ولا باعتبار التعاطف ولا باعتبارهما وهو المسمى باسم الجنس الجمعي وهذا يصلح
وقوعه على القليل والكثير، وقيل لايقع على أقل من ثلاثة وهو الاصح ومتى نفي لزم انتفاء مفرده
ويقع تمييزا لأحد عشر وأخواته، وله وصفه والاخبار عنه كالمفرد وهو أنواع فمنه مايمتاز عنه
واحده بتاء التأنيث وهو الاكثر كنخل ونخلة ورطب ورطبة وتمر وتمرة وكرم وكرمة وعنب
وعنبة وزبيب وزبيبة وسحاب وسحابة وغمام وغمامة وكلم وكلمة وهذا قد سمع تكسيره فيحفظ
ولايقاس كرطب وأرطاب ويجوز تذكيره وتأنيثه كهذه نخلة باسقة وهذا نخل بواسق. قال بعضهم
والغالب عليه التذكير، وقال غيره تذكيره وتأنيثه سواء في الاستعمال ومنه مايمتاز عن واحده
بالتاء عكس ماقبله وهو الاقل ككمأة بالتاء لاسم الجنس واحدها كمء بدون تاء ومثل هذا
يضعف تذكيره ولا يمتنع ومنه مايمتاز واحده عنه بياء النسب وهو كثير كعرب وعربي وعجم
وعجمي وروم ورومي ويهود ويهودي خلافا لابن مالك فانه عده في اسم الجمع. قال الفارسي وقياس
هذا أن يجرى فيه التذكير على معنى الجمع والتأنيث على معنى الجماعة ونظر فيه أبو حيان وغيره بأن
الروم والزنج وما أشبههما أمم عقلاء فهم كرجال وعبيد فتقول ذل أو ذلت اليهود أو اليهود ذلت أو ذلوا
دون ذل بالتذكير كما تقول قام الرجال وقامت الرجال أو الرجال قامت أو قاموا ولا تقول الرجال قام
وتقول الروم كثير أو كثيرة أو كثيرون أو كثرت أو كثروا ولا تقول الروم كثر هذا حاصل
ماذكروه في الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي ثم كل جمع مكسر يرفع بالضمة (منصرفا
كان أو غير منصرف) فالمنصرف (نحو قال أصحاب موسى) وإعرابه قال فعل ماض أصحاب فاعل وهو
مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو جمع تكسير مفرده صاحب وهو مضاف وموسى مضاف إليه
مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور وغير المنصرف نحو

وإذ قال موسى وجمع التكسير منصرفا كان أو غير منصرف نحو قال أصحاب موسى

قوله تعالى (ومساكن ترضونها) وإعرابه الواو حرف عطف على قوله تعالى ـ آباؤكم الذى هو اسم كان من قوله ـ قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم ـ إلى آخره ومساكن معطوف على ماقبله، والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى إعرابه تبعه فى رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو جمع تكسير مفرده مسكن ولم ينون لأنه على صيغة منتهى الجموع ترضون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع صفة لمساكن (ومن آياته الجوارى) أتى به للاشارة إلى أنه لافرق فى رفعه بالضمة بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا كالمثالين السابقين أو مقدرا كهذا المثال . وإعرابه الواو ابتدائية من آيات جار ومجرور من حرف جر آيات مجرور بمن وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة وجملة الجار والمجرور فى محل رفع خبر مقدم الجوارى مبتدأ مؤخر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص وهو جمع تكسير مفرده جارية ، والمراد بها فى الآيات السفن التى تجرى فى البحر (وفى جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين سالما كان نحو مؤمنات جمع مؤمنة أو مكسرا كبنات جمع بنت وأخوات جمع أخت فوصف المصنف الجمع المذكور بالسالم ، لأنه قد صار فى عرف النحاة هذا اللفظ أعنى قولهم جمع المؤنث السالم كالعلم على ماجمع بالألف والتاء وان اختلفت أفراده تسمية للشىء باسم جزئه الأكثر (و) فى (ما حمل عليه) من اسم جمع أو جمع مسمى به فمثال الجمع المؤنث (نحو إذا جاءك المؤمنات) وإعرابه إذا ظرف لما يستقبل من الزمان جاء فعل ماض والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به المؤمنات فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو جمع مؤنث سالم ولا يقدح فيه سقوط تاء مؤمنة لأنها ليست من بنية الكلمة لأن أصله مؤمن ، وكذا لا يقدح فى جمع بنات وأخوات حذف تائهما لانها ليست من بنية الكلمة لان أصلهما بنوة وأخوة بهاء تأنيث ثم حذفت منها الواو فظهرت التاء وقيل بنت وأخت فلما جمعا حذفت تاؤهما كما حذفت تاء مسلمة ومؤمنة على أن قاعدة الجمع المؤنث أن تاء المفرد تحذف عند الجمع ومثال المحمول على الجمع المؤنث (وأولات الأحمال) فأولات اسم جمع لاواحد له من لفظه . وإعرابه أولات مبتدأ مرفوع بالابتداء وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والاحمال مضاف اليه وخبر المبتدا الجملة الاسمية بعده وهى قوله تعالى ـ أجلهن أن يضعن حملهن ـ فأجل مبتدأ مضاف إلى الهاء والنون علامة جمع الاناث وأن حرف مصدر ونصب يضعن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة فى محل نصب بأن المصدرية ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وحملهن مفعول به (وفى الفعل المضارع) سواء أكان صحيح الآخر أم معتله (الذى لم يتصل بآخره شىء) مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه (نحو نرفع درجات من نشاء) هذا مثال المضارع الصحيح الآخر . وإعرابه نرفع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن درجات مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم ومن اسم موصول فى محل جر بالاضافة نشاء فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد محذوف تقديره نشاؤه (والله يدعو إلى دار السلام) هذا مثال المضارع المعتل الآخر . وإعرابه الواو حرف عطف الله مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره يدعو

ومساكن ترضونها ومن آياته الجوارى وفى جمع المؤنث السالم وما حمل عليه نحو إذا جاءك المؤمنات وأولات الاحمال وفى الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شىء نحو نرفع درجات من نشاء والله يدعو الى دار السلام

فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لانه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وإلى دار جار ومجرور وهو مضاف والسلام مضاف اليه والجار والمجرور متعلق بيدعو وجملة الفعل والفاعل وماتعلق به فى محل رفع خبر ، فان اتصل بآخر المضارع نون التوكيد أو نون النسوة كان مبنيا كما سبق ، وإن اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع المؤنثة المخاطبة كان علامة رفعه ثبوت النون كما سيأتى إن شاء الله تعالى (وأما الواو فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (فى موضعين) لاثالث لهما (فى جمع المذكر السالم) وهو كل مادل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء واحده من التكسير وكان له مفرد من لفظه سواء أكان واحده علما لمذكر عاقل كزيدون أو صفة لمذكر عاقل كقائمون (و) فى (ما حمل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط فى الجمع المذكر السالم وجملة ماذكروا له من الشروط عشرة فالجمع (نحو ويومئذ يفرح المؤمنون) وإعرابه الواو حرف عطف يوم ظرف زمان مفعول فيه متعلق بيفرح وقدم الظرف للاهتمام به وهو مضاف وإذ ظرف لما مضى من الزمان فى محل جر بالاضافة والتنوين فيه عوض عن الجملة المحذوفة كما مر يفرح فعل مضارع وعلامة رفعه ضم آخره المؤمنون فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم (وإن يكن منكم عشرون صابرون) هذا مثال المحمول على الجمع المذكر السالم وإعرابه إن حرف شرط جازم تجزم فعلين الاول فعل الشرط والثانى جوابه يكن فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره ويكن متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر منكم جار ومجرور فى محل نصب خبرها مقدم وعشرون اسمها مؤخر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه محمول على جمع المذكر السالم وإنما لم يكن جمعا مع أنه على صورته لانه لامفرد له من لفظه وليس مفرد عشرة كما سيأتى إن شاء الله تعالى وصابرون نعت لعشرون وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم وجواب الشرط قوله تعالى - يغلبوا مائتين - (وفى الاسماء الستة) المضافة لغير ياء المتكلم (وهى أبوك وأخوك وحموك) بكسر الكاف لاغير لان الحم قريب زوج المرأة ، وأما الختن فهو قريب المرأة والصهر يجمعها (وفوك) أى فمك (وهنوك) بفتح الهاء والهن اسم يكنى به عما يستقبح التصريح بذكره كالفرج (وذو مال) أى صاحبه وكل منهما يرفع بالواو نيابة عن الضمة بالشروط الآتية فى الفصل الذى بعد هذا (نحو قال أبوهم) وإعرابه قال فعل ماض أبو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع ونحو (ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا) وإعرابه اللام لام الابتداء يوسف مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره والواو حرف عطف أخو معطوف على يوسف والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى إعرابه تبعه فى رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة وأحب خبر المبتدا وعلامة رفعه ضم آخره وأحب أفعل تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل لانه مصوغ من الفعل المبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو إلى أبينا جار ومجرور إلى حرف جر أبى مجرور بالى وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف ونا ضمير متصل فى محل جر بالاضافة متعلق بأحب ، وهو معنى الفاعل لان أفعل التفضيل إذا بنى من مادة الحب والبغض تعدى للفاعل المعنوى بالى والآية الكريمة جاءت على هذا فان الأب هو فاعل المحبة ومنا جار ومجرور من حرف جر ونا ضمير متصل فى محل جر بمن متعلق

بأحب

وأما الواو فتكون علامة للرفع فى موضعين فى جمع المذكر السالم وما حمل عليه نحو ويومئذ يفرح المؤمنون وإن يكن منكم عشرون صابرون وفى الاسماء الستة وهى أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال نحو قال أبوهم ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا

بأجب أيضا (وجاء حموك) بكسر الكاف. وإعرابه جاء فعل ماض حمو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (وهذا فوك وهنوك) وإعرابه ها للتنبيه وذا اسم إشارة فى محل رفع مبتدأ فو خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والواو حرف عطف وهنوك معطوف على ماقبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (وإنه لذو علم) وإعرابه الواو حرف عطف إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والهاء ضمير متصل فى محل نصب اسمها واللام داخلة فى خبر المبتدا ويقال لها لام الابتداء وذو خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف وعلم مضاف اليه (وأما الالف فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (فى المثنى)، وهو كل اسم دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين وكان له مفرد من لفظه ولافرق بين أن يكون مؤنثا أو مذكرا ولابين كونه معرفة أو نكرة (و) فى (ماحمل عليه) مما فقد فيه شرط من شروط المثنى فالمثنى (نحو قال رجلان) فرجلان فاعل قال وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة لانه مثنى (و) المحمول عليه نحو قوله تعالى (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وعدة اسمها مضاف والشهور مضاف اليه وعند ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره متعلق بعدة لانه مصدر كما قاله أبو البقاء ولفظ الجلالة مضاف اليه واثنا خبر إنّ وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة لانه محمول على المثنى لانه لامفرد له من لفظه فلا يقال اثن واثنة وعشر نائب مناب النون لان أصله اثنان وعشر ومثله اثنتا عشرة أصله اثنتان وعشرة فحذفت نون المثنى وواو العطف وصار اثنا عشر فأعرب اثنا إعراب المثنى وأقيم عشر مقام النون وبنى على الفتح لتضمنه واو العطف ولا يصح أن يقال إنه مضاف اليه كما قاله الخضرى وابن مالك والرضى وابن هطيل فى شرح المفصل وغيرهم وشهرا تمييزا، ونحو قوله تعالى (فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا) الفاء حرف عطف على جملة محذوفة، والتقدير فضرب فانفجرت انفجر فعل ماض والتاء علامة التأنيث منه جار ومجرور متعلق بانفجر اثنتا فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة لانه محمول على المثنى إذ لا واحد له من لفظه أيضا وعشرة نائب مناب النون وعينا تمييز (وأما النون فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (فى الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية) حاضرا كان نحو أنتما قائمان أو غائبا (نحو والنجم والشجر يسجدان) وإعرابه الواو ابتدائية النجم مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره والشجر معطوف عليه يسجدان فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الافعال الخمسة وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعله وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدا، والمراد بالنجم النبات الذى لاساق له كالبطيخ مأخوذ من نجم إذا ظهر، والشجر ماله ساق يقوم عليه كالنخل، والمراد بالسجود فى حقهما الخضوع والانقياد له تعالى بما يريده منهما انقياد الساجد من المكلفين (أو) اتصل به (ضمير جمع) حاضرا كان (نحو أتبنون بكل ريع آية تعبثون وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون) وإعرابه الهمزة للاستفهام وهو استفهام تقريع وتوبيخ ومحل التوبيخ جملة تعبثون، وتبنون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الافعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل بكل جار ومجرور

وجاء حموك وهذا فوك وهنوك وإنه لذو علم. وأما الالف فتكون علامة للرفع فى المثنى وماحمل عليه نحو قال رجلان، وإن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا. وأما النون فتكون علامة للرفع فى الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية نحو والنجم والشجر يسجدان أو ضمير جمع نحو أتبنون بكل ريع آية تعبثون وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون

والذين يؤمنون بالغيب أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو أتعجبين من أمر الله . وللنصب خمس علامات الفتحة وهى الاصل والالف والكسرة والياء وحذف النون وهى نائبة عن الفتحة ، فأما الفتحة فتكون علامة للنصب فى ثلاثة مواضع فى الاسم المفرد منصرفا كان أو غير منصرف نحو واتقوا الله ووهبنا له إسحق ويعقوب

وهو مضاف وريع مضاف اليه آية مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره تعبثون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الافعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل . قال أبو البقاء وجملة تعبثون حال من الضمير فى تبنون وتتخذون إعرابه كاعراب تبنون مصانع مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره لعلكم لعل حرف ترج ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والكاف ضمير متصل فى محل نصب اسمها وجملة تخلدون من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر ، والآيتان المذكورتان خطاب من نبى الله هود لقومه موبخا لهم على الامور المذكورة يقول لهم : أتبنون بكل ريع ؟ أى محل مرتفع كجبل ونحوه ، وقال أبو عبيدة هو الطريق آية أى بناء كالعلم لتهتدى به المارة ولا حاجة لكم اليه ، ولكن تعبثون : أى تعملون ما لا فائدة فيه لانهم كانوا يهتدون بالنجوم فى أسفارهم ، أو تتخذونها على الطريق تجتمعون بها وتعبثون أى تسخرون بمن يمر بكم ، وتتخذون مصانع أى بركا وحياضا للماء تحت الارض يجتمع فيها ماء المطر وتسمى بالصهاريج ، تفعلون ذلك لعلكم تخلدون أى راجين الخلود فى الدنيا لانكاركم البعث ، فلعل على بابها ، أو غائبا وهو مذكور فى قوله (و) نحو (الذين يؤمنون بالغيب) أى بما غاب عنهم من أمور الآخرة كالبعث ومابعده ، وإعرابه الذين اسم موصول فى محل جر صفة للمتقين من قوله تعالى ــ هدى للمتقين ــ ويؤمنون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الافعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد الضمير وبالغيب جار ومجرور متعلق بيؤمنون (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة نحو أتعجبين من أمر الله) أى قدرته . وإعرابه الهمزة للاستفهام الانكارى تعجبين فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الافعال الخمسة وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل من أمر جار ومجرور وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف اليه والجار والمجرور متعلق بتعجبين (وللنصب) وهو ما يحدثه عامله سواء كان اسما نحو هذا ضارب زيدا أو فعلا نحو رأيت زيدا أو حرفا نحو إن زيدا قائم (خمس علامات الفتحة وهى الاصل) لما مر فى علامات الرفع (والالف والكسرة والياء وحذف النون وهى) فروع عن الفتحة لان كلا منها . لانة (نائبة عن الفتحة) أما الالف فلأنها تنشأ عنها فقامت مقامها ، وأما الياء فلأنها أخت الالف فقامت مقام الفتحة كأختها ، وأما الكسرة فلأنها أصل الياء فأقيمت مقام الفتحة إلحاقا لها بحكم فرعها ، وأما حذف النون فلأن ثبوتها لما كان علامة للرفع لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة للنصب (فأما الفتحة فتكون علامة للنصب فى ثلاثة مواضع) لازائد عليها (فى الاسم المفرد) المتقدم تعريفه (منصرفا كان أو غير منصرف) والاول منهما مذكور فى قوله (نحو واتقوا الله) فاتقوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ولفظ الجلالة منصوب على التعظيم وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، وإنما كان لفظ الجلالة منصرفا لانه ليس فيه مايمنع الصرف من العلل التسع ، وأصله اله بالتنوين فدخلت عليه الالف واللام ، وهى إنما تدخل على غير المنصرف . والثانى نحو (ووهبنا له اسحق ويعقوب) الواو حرف عطف لجملة فعلية على جملة اسمية وهى جملة وتلك حجتنا وهبنا فعل وفاعل وهب فعل ماض ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل له جار ومجرور متعلق بوهب إسحق مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ويعقوب عاطف ومعطوف وعلامة النصب فيه فتح آخره ولم ينونا للعلمية والعجمة فيهما فكانا غير منصرفين .

(تنبيه)

﴿ تنبيه ﴾ ماذكرته من كون له متعلقا بوهب تبعت فيه الفاكهى وهو الصواب ، ولا يقال إنه متعلق بواجب الحذف لأن محله نصب على الحال من الضمير كما هو القاعدة أن الجار والمجرور بعد المعارف محله نصب على الحال ، والتقدير : وهبنا حال كون الموهوب له اسحق الى آخره ، لأن الجار والمجرور مفعول ثان لوهب لأنها بمعنى أعطى ، وإنما تعدت للمفعول الثانى باللام لأن وهبَ لاتنصب مفعولين الا إذا كانت بمعنى صير نحو وهبنى الله فداءك أى صيرنى ، نعم فى القاموس وهبه له ولاتقل وهبكه ، وحكاه أبو عمرو عن أعرابى اهـ فعلى ماحكاه أبو عمرو تنصب مفعولين لفظا (وإذ واعدنا موسى) أتى به المصنف للاشارة الى أنه لافرق بين كون الفتحة ظاهرة كالمثالين الأولين أومقدرة كهذا المثال ، وإعرابه الواو حرف عطف إذ ظرف لما مضى من الزمان واعدنا فعل وفاعل واعد فعل ماض تنصب مفعولين ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل موسى مفعولها الأول وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور والمفعول الثانى لواعدنا قوله تعالى ـ أربعين ـ على تقدير تمام أربعين ، أو على أنها الموعودة نفسها وليس ظرفا لأن المواعدة لم تقع فى الأربعين قاله فى المجيد (وفى جمع التكسير) المتقدم تعريفه (منصرفا كان أو غير منصرف) أتى بهذا هنا وفيما قبله لما سيأتى فى علامات الخفض من التفريق فيها بين المنصرف وغيره فالأول (نحو وترى الجبال) وإعرابه الواو حرف عطف ترى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت الجبال مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره وهو جمع تكسير منصرف والثانى نحو (وعدكم الله مغانم) وإعرابه وعد فعل ماض تنصب مفعولين والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول أول الله فاعل مغانم مفعول ثان وعلامة نصبه فتح آخره وهو جمع تكسير غير منصرف ولذا لم ينون (وأنكحوا الأيامى) أتى به ليفيد أنه لا فرق بين كون الفتحة ظاهرة كالمثالين الأولين أو مقدرة كهذا المثال ، وإعرابه أنكحوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل الأيامى مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وهو جمع تكسير مفرده أيم وهى التى لا زوج لها بكرا كانت أو ثيبا (وفى الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر كالمثال الذى ذكره المصنف أم معتله نحو ـ لن ترانى ـ لأن الألف فيه حرف علة والفعل منصوب بلن وعلامة النصب فيه فتحة مقدرة على الألف لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف (إذا دخل عليه ناصب) من نواصب الفعل المذكورة فى بابه (ولم يتصل بآخره شىء) مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه (نحو لن ينال الله لحومها ولا دماؤها) وإعرابه لن حرف نفى ونصب ينال فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره الله منصوب على التعظيم لحوم فاعل وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ولا دماؤها الواو حرف عطف لا نافية دماء معطوف على ما قبله والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (وأما الألف فتكون علامة للنصب فى الأسماء الستة) المتقدم ذكرها فى علامات الرفع (نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم) وإعرابه ما نافية كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر محمد اسمها مرفوع بها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره أبا خبرها منصوب بها وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وأحد مضاف إليه من رجالكم جار ومجرور من حرف جر ورجال مجرور بمن وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل

وإذ واعدنا موسى وفى جمع التكسير منصرفا كان أو غير منصرف نحو وترى الجبال ، وعدكم الله مغانم وأنكحوا الأيامى وفى الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شىء نحو ـ لن ينال الله لحومها ولا دماؤها . وأما الألف فتكون علامة للنصب فى الأسماء الستة نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم

جر بالاضافة ، وجملة الجار والمجرور فى محل جر صفة لأحد فهو متعلق بمحذوف وجوبا تقديره كائن (وتحفظ أخانا) وإعرابه تحفظ فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن أخا مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ونا ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (و) تقول فى التمثيل لبقية الأسماء الستة (رأيت حماك) بكسر الكاف لما تقدم . وإعرابه رأيت فعل وفاعل حما مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، ومثله تقول فى رأيت فاك (وهناك) بفتح الهاء وسقط من النسخ ذكر فاك ولا بد من ذكره لتتم أمثلة الأسماء الستة فى حالة النصب (أن كان ذا مال) قرأ ابن عامر وحمزة وأبو بكر بهمزتين الأولى منهما همزة الاستفهام التوبيخى والثانية همزة أن المصدرية ، وقرأ الباقون بهمزة واحدة . وإعرابه حينئذ على قراءة الباقين أن حرف مصدر ونصب كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر فى محل نصب بأن المصدرية واسمها مستتر فيها جوازا تقديره هو ذا خبرها وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الاسماء الستة وهو مضاف ومال مضاف اليه والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بلام جر محذوفة ، والتقدير كفر أو كذب لأن كان أى لكونه ذا مال و بنين أى لا ينبغى ولا يليق منه ذلك لأن المال والبنين من النعم فكان ينبغى له مقابلتهما بالشكر والتصديق لا بالكفر والتكذيب (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (فى جمع المؤنث السالم) والمراد به ماجمع بألف وتاء مزيدتين سواء أكان جمعا لمؤنث كسلمات أم لمذكر كحمامات سلمت فيه بنية الواحد كالمثالين المذكورين أم تكسرت كسجدات بفتح الجيم فان مفرده سجدة بسكونها (و) فى (ما حمل عليه) أى ألحق به مما كان على صورته وليس بجمع . وضابط مايعرف به الجمع القياسى من غيره أن الذى يجمع بالألف والتاء قياسا خمسة أنواع : أحدها ما فيه تاء التأنيث مطلقا سواء أكان علما لمؤنث كفاطمة أم لمذكر كطلحة أم اسم جنس كتمرة أم صفة كنسابة . الثانى علم المؤنث مطلقا سواء أكان فيه التاء كفاطمة أم لا كزينب لعاقل أم لغيره . الثالث صفة المذكر الذى لا يعقل كجبال راسيات وأيام معدودات بخلاف صفة المؤنث كحائض وصفة العاقل كعالم فانها لا تجمع هذا الجمع . الرابع مصغر المذكر غير العاقل كدريهمات . الخامس الجنس المؤنث بالألف سواء أكان اسما كبهمى وبحراء أو صفة كحبلى وحلة سيراء ، وما عدا هذه الأنواع المذكورة شاذ مقصور على السماع . ثم مثل المصنف لجمع المؤنث بقوله (نحو خلق الله السموات) وإعرابه خلق فعل ماض الله فاعل والسموات مفعول به ، وقيل مفعول مطلق . قال ابن هشام فى المغنى وهو الصواب واعترض وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم حملوا نصبه على جره كما فعلوا فى أصله الذى هو جمع المذكر لئلا يكون للفرع مزية على أصله . ومثال المحمول على الجمع المؤنث نحو قوله تعالى (وإن كن أولات حمل) وإعرابه إن حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه كن فعل وفاعل كان فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط وهو متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع اسمها وأصل كن كون بفتح الكاف وضم الواو فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى الكاف ثم حذفت الواو لالتقائها ساكنة مع نون النسوة المدغم فيها نون كن أولات خبرها منصوب بها وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم لأنه اسم جمع

وتحفظ أخانا ورأيت حماك وهناك أن كان ذا مال . وأما الكسرة فتكون علامة للنصب فى جمع المؤنث السالم وما حمل عليه نحو خلق الله السموات وإن كن أولات حمل

لا واحد له من لفظه بل معناه وهو ذات بمعنى صاحبة وكتبت الواو بعد ألفه حملا على مذكره وهو أولو وهو مضاف وحمل مضاف اليه ، ومما ألحق بجمع المؤنث فيما ذكر ما سمى به كعرفات ، وخرج بقولنا بألف وتاء مزيدتين ما إذا كانت الألف أصلية نحو قضاة وغزاة فان ألفهما أصلية لأنها منقلبة عن ياء فى الأول وعن واو فى الثانى إذ الأصل قضية وغزوة ، وكذا إذا كانت التاء أصلية نحو أبيات وأموات كان نصبه بالفتحة نحو سكنت أبياتا وحضرت أمواتا (وأما الياء فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (فى موضعين) لا ثالث لهما (فى المثنى) المتقدم ذكره فى علامات الرفع (و) فى (ما حمل عليه) مما هو على صورته وقد فقد شرطا من شروطه ، فمثال المثنى (نحو ربنا واجعلنا مسلمين لك) وإعرابه رب منادى مضاف وحذف منه حرف النداء تقديره يا رب وهو مضاف ونا ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، واجعلنا الواو حرف عطف على الجملة قبلها اجعل فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ونا ضمير متصل فى محل نصب مفعولها الأول ومسلمين مفعولها الثانى وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى حملوا نصبه على جره لأن كلا منهما فضلة مستغنى عنها والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ولك جار ومجرور متعلق بمسلمين لأنه بمعنى منقادين أو مخلصين. قال أبو البقاء ويجوز أن يكون نعتا لمسلمين ، وعلى هذا فهو متعلق بمحذوف تقديره كائنين . ومثال ما حمل على المثنى نحو (إذ أرسلنا إليهم اثنين) واعرابه إذ ظرف لما مضى من الزمان أرسلنا فعل وفاعل أرسل فعل ماض ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل اليهم جار ومجرور إلى حرف جر والهاء ضمير متصل فى محل جر بالى والميم علامة الجمع اثنين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المثنى (ربنا أمتنا اثنتين) هذا مثال آخر للملحق بالمثنى . واعرابه رب منادى مضاف حذف منه حرف النداء وهو مضاف ونا ضمير متصل فى محل جر بالاضافة أمت فعل وفاعل أمات فعل ماض والتاء المدغمة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ونا ضمير متصل فى محل نصب مفعول به اثنتين صفة لمصدر محذوف تقديره إماتتين اثنتين وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المثنى ومثله وأحييتنا اثنتين. قال فى تفسير الجلالين أمتنا اثنتين إماتتين وأحييتنا اثنتين إحياءتين لأنهم كانوا نطفا أمواتا فأحيوا ثم أميتوا ثم أحيوا للبعث اه وأطلق الاماتة على ماقبل نفخ الروح لأن المراد من ذلك جعل الشىء عادم الحياة ابتداء . قال فى حواشى الجمل : قوله إحياءتين عبارة غيره أمتنا موتتين وأحييتنا حياتين وهى أوضح اه (وفى جمع المذكر السالم) المتقدم ذكره فى علامات الرفع (و) فى (ما حمل عليه) مثال الجمع (نحو تنجى المؤمنين) وإعرابه تنجى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن المؤمنين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ، ومثال ما حمل على الجمع نحو (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة) واعرابه الواو حرف عطف واعدنا فعل وفاعل واعد فعل ماض تنصب مفعولين ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل موسى مفعول أول وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ثلاثين مفعول ثان على تقدير مضاف محذوف : أى انقضاء أو تمام ثلاثين ، وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم إذ لا مفرد له من لفظه والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ليلة تمييز وعلامة نصبه فتح آخره .

وأما الياء فتكون علامة للنصب فى موضعين فى المثنى وما حمل عليه نحو – ربنا واجعلنا مسلمين لك – إذ أرسلنا إليهم اثنين – ربنا أمتنا اثنتين – وفى جمع المذكر السالم وما حمل عليه نحو – تنجى المؤمنين – وواعدنا موسى ثلاثين ليلة

وأما حذف النون فيكون علامة للنصب فى الأفعال التى رفعها بثبوت النون نحو ـ إلا أن تكونا ملكين ـ وأن تصوموا خير لكم ـ ولن تقومى. وللخفض ثلاث علامات الكسرة وهى الأصل والفتحة والياء وهما نائبتان عن الكسرة فأما الكسرة فتكون علامة للخفض فى ثلاثة مواضع فى الاسم المفرد المنصرف نحو بسم الله الرحمن الرحيم أولئك على هدى وفى جمع التكسير المنصرف نحو ـ للرجال نصيب مما اكتسبوا ـ

(وأما حذف النون فيكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (فى الأفعال) المضارعة (التى رفعها بثبوت النون) إذا دخل عليها ناصب وتسمى بالأمثلة الخمسة كما سيأتى (نحو إلا أن تكونا ملكين) و إعرابه إلا أداة حصر لتقدم النفى عليها فى قوله تعالى ـ ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة ـ وهو استثناء مفرغ لان ما بعد إلا مغمول لما قبلها أن حرف مصدر ونصب تكونا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع اسمها وملكين خبرها وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بالاضافة لمقدر محذوف والتقدير مانهاكما ربكما عن هذه الشجرة لشىء إلا كراهة كونكما ملكين والمقدر المحذوف منصوب على إنه مفعول لأجله ، والعامل فيه نهاكما كما يفيده قول المجيد إلا أن تكونا استثناء مفرغ من المفعول من أجله : أى مانهاكما لشىء إلا كراهة أن تكونا ملكين اه (وأن تصوموا خير لكم) عرابه أن حرف مصدر ونصب تصوموا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون أو لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مبتدأ والتقدير صومكم وخير خبر المبتدا ولكم جار ومجرور متعلق بخير (ولن تقومى) وإعرابه لن حرف نفى ونصب تقومى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل (وللخفض) المتقدم بيانه فى علامات الاسم (ثلاث علامات) أصالة ونيابة لا زائد عليها (الكسرة وهى الأصل) فى الخفض فلا ينوب عنها غيرها مع امكانها ولهذا قدمها (والفتحة والياء وهما) فرعان لأنهما (نائبتان عن الكسرة) أما الياء فلأنها تنشأ عنها فقامت مقامها . وأما الفتحة فلأن الكسرة نابت عنها فى الجمع المؤنث فتعاوضتا فى نيابة كل عن الأخرى (فأما الكسرة فتكون علامة للخفض) أصالة (فى ثلاثة مواضع) لا زائد عليها (فى الاسم المفرد) المتقدم تعريفه (المنصرف) وهو ما دخله تنوين الصرف ، سواء أكان الخفض بالحرف أو بالاضافة أو بالتبعية ويجمع الثلاثة (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) وإعرابه بسم جار ومجرور الباء حرف جر واسم مجرور بالباء وعلامة جره كسر آخره متعلق بفعل محذوف وجوبا كما قال ابن عنقاء وعلل ذلك بأن البسملة جارية مجرى المثل . ومن قواعد النحاة أن الجارى مجرى المثل يحذف متعلقه وجوبا وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه والاضافة فيه مقدرة باللام الرحمن الرحيم صفتان لله والصفة تتبع الموصوف فى اعرابه تبعاه فى جره وعلامة الجر فيهما كسر آخرهما ويجوز أن يعرب الرحمن بدلا من لفظ الجلالة والرحيم نعتا للرحمن لأنه فى الأصل علم استعمل استعمال الصفات لغلبة الوصفية عليه ولا فرق بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا كهذا المثال أومقدرا نحو (أولئك على هدى) وإعرابه أولئك اسم إشارة فى محل رفع مبتدأ على هدى جار ومجرور على حرف جر هدى مجرور بعلى وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وجملة الجار والمجرور فى محل رفع خبر المبتدا (وفى جمع التكسير) المتقدم بيانه (المنصرف) أى الذى دخله الصرف وهو التنوين والجر بالكسرة مذكرا كان أو مؤنثا (نحو للرجال نصيب مما اكتسبوا) وإعرابه للرجال جار ومجرور وعلامة الجر فيه كسر

آخره

آخره لأنه جمع تكسير منصرف وجملة الجار والمجرور فى محل رفع خبر مقدم نصيب مبتدأ مؤخر وجملة ـ مما اكتسبوا ـ فى محل رفع صفة لنصيب ، وقيد الصنف المفرد وجمع التكسير بكونهما منصرفين ليخرج غير المنصرف فان جره بالفتحة نيابة عن الكسرة (وفى جمع المؤنث السالم) المتقدم بيانه ولا يكون إلا منصرفا وإن لم يدخله تنوين الصرف (و) فى (ماحمل عليه) مثال الجمع (نحو قل للمؤمنات) وإعرابه قل فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت للمؤمنات جار ومجرور اللام حرف جر والمؤمنات مجرور باللام وعلامة جره كسر آخره وهو جمع مؤمنة (و) مثال ماحمل على الجمع نحو (مررت بأولات الأحمال) واعرابه مررت فعل وفاعل من فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل بأولات جار ومجرور الباء حرف جر وأولات مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره كسر آخره لأنه محمول على جمع المؤنث إذ لا واحد له من لفظه (وأما الياء فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (فى ثلاثة مواضع) لارابع لها (فى الأسماء الستة) التى تقدم ذكرها وسيأتى شروط إعرابها بالحروف (نحو ارجعوا إلى أبيكم) وإعرابه ارجعوا فعل أمر مبنى على حذف النون والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل إلى أبيكم جار ومجرور إلى حرف جر أبى مجرور بإلى وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع (كما أمنتكم على أخيه) وإعراب الكاف حرف تشبيه وجر مامصدرية تسبك الفعل بعدها بمصدر أمنتكم فعل وفاعل ومفعول أمن فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به والميم علامة الجمع والمصدر المنسبك من ما ومابعدها مجرور بالكاف والتقدير كأمنى لكم على أخيه والجار والمجرور فى موضع نصب على أنه نعت مصدر محذوف أو على الحال منه والتقدير إلا أمنا كأمنى إياكم على أخيه أو إلا ائتمانا كائتمانى لكم على أخيه ، شبه ائتمانه لهم على هذا بائتمانه لهم على ذاك وعلى أخيه جار ومجرور على حرف جر وأخى مجرور بعلى وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والهاء مضاف إليه متعلق بأمنتكم وقوله من قبل جار ومجرور مبنى على الضم ومحله النصب متعلق بأمنتكم والمضاف إليه محذوف : أى قبل هذا الزمان (ومررت بحميك) بكسر الكاف . وإعرابه مررت فعل وفاعل بحميك الباء حرف جر وحمى مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (وفيك وهنيك) معطوفان على حميك والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى إعرابه تبعه فى جره وعلامة الجر فيهما الياء نيابة عن الكسرة لأنهما من الأسماء الستة والكاف فيهما فى محل جر بالاضافة (والجار ذى القربى) الواو حرف عطف على قوله تعالى ـ وبالوالدين إحسانا ـ والجار معطوف، على ماقبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى إعرابه تبعه فى جره وهو مجرور وعلامة جره كسر آخره ذى صفة والصفة تتبع الموصوف فى إعرابه تبعه فى جره وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والقربى مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (وفى المثنى وماحمل عليه) مما تقدم بيانه فمثال المثنى (نحو حتى أبلغ مجمع البحرين) وإعرابه حتى حرف غاية ونصب أبلغ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا مجمع مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف والبحرين مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم

وفى جمع المؤنث السالم وماحمل عليه نحو ـ قل للمؤمنات ـ ومررت بأولات الأحمال . وأما الياء فتكون علامة للخفض فى ثلاثة مواضع فى الأسماء الستة نحو ـ ارجعوا إلى أبيكم كما أمنتكم على أخيه ومررت بحميك وفيك وهنيك والجار ذى القربى وفى المثنى وما حمل عليه نحو حتى أبلغ مجمع البحرين

ومررت باثنين واثنتين وفى جمع المذكر السالم وماحمل عليه نحو قل للمؤمنين فاطعام ستين مسكينا . وأما الفتحة فتكون علامة للخفض فى الاسم الذى لاينصرف مفردا كان نحو ـ وأوحينا إلى إبراهيم واسمعيل ـ ـ فحيوا بأحسن منها ـ أو جمع تكسير نحو من محاريب

المفرد (و) مثال الذى حمل على المثنى (مررت باثنين) أى رجلين . و إعرابه مررت فعل وفاعل باثنين جار ومجرور الباء حرف جر اثنين مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على المثنى والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد (واثنتين) أى امرأتين وهو معطوف على ماقبله وعلامة جره الياء لأنه محمول على المثنى (وفى جمع المذكر السالم وماحمل عليه) مما تقدم بيانه مثال الجمع (نحو قل للمؤمنين) و إعرابه قل فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت للمؤمنين جار ومجرور اللام حرف جر المؤمنين مجرور باللام وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ومثال الذى حمل على الجمع (فاطعام ستين مسكينا) و إعرابه الفاء داخلة فى جواب الشرط من قوله تعالى ـ فمن لم يستطع فاطعام ستين ـ و إطعام مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وخبره محذوف تقديره فعليه إطعام ستين و إطعام مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل و ينصب المفعول وهو مضاف ومفعوله ستين مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد وفاعل المصدر ضمير محذوف والتقدير فاطعامه ستين ولا يقال فى المصدر وفاعله مستتر لأنه لا يستتر فيه الضمير بل يحذف و يجوز أن يعرب قوله فاطعام مبتدأ وخبره محذوف والتقدير فاطعامه ستين واجب ومسكينا تمييز وعلامة نصبه فتح آخره (وأما الفتحة فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (فى الاسم الذى لاينصرف) حملا للخفض على النصب (مفردا كان) ذلك الاسم الذى لاينصرف (نحو وأوحينا إلى إبراهيم واسمعيل) و إعرابه الواو حرف عطف أوحينا فعل وفاعل أوحى فعل ماض ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل إلى إبراهيم جار ومجرور إلى حرف جر إبراهيم مجرور بالى وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع وهى العلمية والعجمة واسمعيل الواو حرف عطف اسمعيل معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى إعرابه تبعه فى جره وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف للعلمية والعجمة (فحيوا بأحسن منها) و إعرابه الفاء رابطة لجواب إذا من قوله تعالى ـ و إذا حييتم بتحية ـ حيوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل بأحسن جار ومجرور الباء حرف جر وأحسن مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع وهى الوصف ووزن الفعل وأحسن أفعل تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل و ينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هى لأن التقدير فحيوا بتحية أحسن منها ومنها جار ومجرور متعلق بأحسن (أو جمع تكسير نحو من محاريب) من قوله تعالى ـ يعملون له مايشاء من محاريب وتماثيل ـ و إعرابه يعملون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون والواو فاعل وله جار ومجرور فى محل نصب على الحال من الواو وما اسم موصول فى محل نصب مفعول به وجملة يشاء صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد محذوف والتقدير مايشاؤه من محاريب جار ومجرور من حرف جر محاريب مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين وهى صيغة منتهى الجموع وتماثيل عاطف ومعطوف وعلامة الجر فيه الفتحة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع ثم الضمير المرفوع فى يعملون عائد على الجن المسخرة لسليمان والضمير المجرور فى له عائد

على سليمان ، والمحاريب أبنية مرتفعة يصعد اليها بدرج ، والتماثيل جمع تمثال وهى الصور من نحاس وزجاج ورخام ، ولم يكن اتخاذ الصور حراما فى شريعته ثم الجر بالفتحة حكم مستمر فيما لا ينصرف (إلا إذا أضيف) إلى ما بعده فانه يجر بالكسرة على الأصل لبعده حينئذ عن شبه الفعل (نحو فى أحسن تقويم) و إعرابه فى أحسن جار ومجرور فى حرف جر أحسن مجرور بفى وهو مجرور وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف وتقويم مضاف اليه (أو دخلت عليه أل) معرفة كانت أو موصولة أو زائدة (نحو وأنتم عاكفون فى المساجد) وإعرابه الواوحرف عطف أنتم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ عاكفون خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وعاكفون اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل و ينصب المفعول وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنتم فى المساجد جار ومجرور فى حرف جر والمساجد مجرور بفى وعلامة جره كسر آخره متعلق بعاكف (وللجزم علامتان) أصالة ونيابة ولاثالث لهما (السكون) وهوحذف الحركة (وهو الأصل فى بابه ولهذا قدمه (والحذف) وهوسقوط حرف العلة أونون الرفع للجازم (وهو نائب عنه) فيكون فرعا عن السكون (فأما السكون فيكون علامة للجزم فى الفعل المضارع الصحيح الآخر) بكسر الخاء وهو ماليس آخره حرف علة (الذى لم يتصل بآخره شىء) مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه (نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) و إعرابه لم حرف نفى وجزم يلد فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ولم يولد لم حرف نفى وجزم يولد فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو ولم يكن لم حرف نفى وجزم يكن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر له جار ومجرور متعلق بكفوا كما قاله جمهور المعربين ، وأجاز أبوالبقاء أن يكون فى محل نصب على الحال من كفوا متعلق بواجب الحذف تقديره كائنا لأنه فى الأصل صفة لكفوا فلما قدم عليه نصب على الحال كفوا خبرها مقدم أحد اسمها مؤخر وأجاز بعضهم أن يعرب له جار ومجرور فى محل نصب خبر كان وكفوا حال من أحد لتقدمه عليه وأحد اسمها ، واعترضه أبو حيان بأن له ظرف ناقص فلا يصح جعله خبرا لكان بل هو متعلق بكفوا وقدم عليه للاهتمام به إذ فيه ضمير البارى سبحانه (وأما الحذف فيكون علامة للجزم) نيابة عن الكسرة (فى الفعل المضارع المعتل الآخر) الذى اعتل آخره فمعتل اسم فاعل من اعتل إذا مرض و إضافته إلى الآخر لفظية (وهو ما آخره حرف علة) وهذا فى اصطلاح النحاة وأما أهل التصريف فهو عندهم ما أحد أصوله حرف علة نحو وعد وقال (وحروف العلة) ثلاثة (الألف والواو والياء) سميت بذلك لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض وحقيقة العلة تغير الشىء عن حاله وتسمى أيضا حروف المد واللين إذا كان حركة ماقبلها من جنسها ، فان لم تكن من جنسها سميت حروف لين والتفصيل المذكور إنما هو فى الواو والياء وأما الألف فحرف مد أبدا (نحو لم يخش إلا الله) لم حرف نفى وجزم يخش فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو إلا أداة حصر الله منصوب على التعظيم وعلامة نصبه فتح آخره (ومن يدع مع الله) و إعرابه الواو ابتدائية من اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه فى محل رفع مبتدأ يدع فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الواو وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر من مع ظرف مكان مفعول فيه متعلق بيدع وهو مضاف ولفظ الجلالة

إلا إذا أضيف نحو فى أحسن تقويم أو دخلت عليه أل نحو وأنتم عاكفون فى المساجد وللجزم علامتان السكون وهو الأصل والحذف وهو نائب عنه ، فأما السكون فيكون علامة للجزم فى الفعل المضارع الصحيح الآخر الذى لم يتصل بآخره شىء نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد وأما الحذف فيكون علامة للجزم فى الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره حرف علة وحروف العلة الألف والواو والياء نحو لم يخش إلا الله ومن يدع مع الله

ومن يهد الله وفي الأفعال التي رفعها بثبوت النون نحو إن تتوبا وإن تصبروا وتتقوا ولا تخافي .

(فصل) جميع ما تقدم من المعربات قسمان : قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء وكلها ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتخفض بالكسرة وتجزم بالسكون وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان أو جمع تكسير فإنه يخفض بالفتحة ما لم يضف أو تدخل عليه أل وجمع المؤنث السالم فإنه ينصب بالكسرة والفعل

مضاف اليه وجواب الشرط قوله تعالى ـ فإنما حسابه عند ربه ـ (ومن يهد الله) واعرابه من اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ يهد فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء الله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر وجواب الشرط قوله تعالى ـ فهو المهتدي ـ فان قيل قد جاء في بعض القراآت وأشعار العرب إثبات حرف العلة مع الجازم . قلت أجابوا عنه بأن حرف العلة فيه تولد من إشباع الحركة التي قبله أو أنه عومل المعتل فيه معاملة الصحيح في جزمه بحذف الحركة لكنها في الصحيح حركة ملفوظة وفي المعتل حركة مقدرة (وفي الأفعال التي رفعها بثبوت النون) ويقال لها الأفعال الخمسة فان جزمها إذا دخل عليها الجازم يكون بحذف النون (نحو إن تتوبا) وإعرابه إن حرف شرط جازم تتوبا فعل مضارع مجزوم بان وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل وجواب الشرط محذوف تقديره إن تتوبا إلى الله تقبلا أو يتب الله عليكما وليس هو قوله تعالى ـ فقد صغت قلوبكما ـ كما قد يتوهمه بعض المعربين (وإن تصبروا وتتقوا) وإعرابه إن حرف شرط جازم تصبروا فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الافعال الخمسة وواو الجماعة فاعل وتتقوا معطوف على تصبروا وعلامة الجزم فيه حذف النون وجواب الشرط جملة قوله تعالى ـ فان ذلك من عزم الأمور ـ (ولا تخافي) وإعرابه لا ناهية تخافي فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لانه من الأفعال الخمسة وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل .

(فصل) في بيان حاصل الفصل المتقدم على عادة المتقدمين بذكر الشيء تفصيلا ثم إجمالا اعتناء بشأن ما يشتمل عليه هذا الفصل لأنه أساس العربية (جميع ما تقدم) ذكره (من المعربات) جمع معرب وهو شيئان الاسم الذي لا يشبه مبنى الأصل والفعل المضارع الذي لم يتصل به نونا التوكيد ولا نون الاناث (قسمان) لا زائد عليهما بدليل الاستقراء (قسم يعرب بالحركات) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة وبالسكون لأنه حذف الحركة (وقسم يعرب بالحروف) الأربعة الواو والألف والياء والنون أو بالحذف لها (فالذي يعرب بالحركات) إجمالا (أربعة أنواع) ثلاثة منها تختص بالاسماء (الاسم المفرد) كزيد وأحمد ويحيي (وجمع التكسير) كاعبد ومساجد وأسارى (وجمع المؤنث السالم) ويقال له الجمع بالألف والتاء كمسلمات وفضليات (و) نوع يختص بالفعل وهو (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) نحو يذهب ويأتي ويرضى ويدعو فان اتصل به شيء مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه كالضمائر البارزة لم يكن حكمه كذلك (وكلها) أي المذكورات أي مجموعها لا جميعها لتخلف بعض الأحكام في بعضها (ترفع بالضمة) نحو يضرب زيد ورجال ومسلمات (وتنصب بالفتحة) نحو لن أضرب زيدا ورجالا (وتخفض بالكسرة) كمررت بزيد ورجال ومسلمات (وتجزم بالسكون) نحو لم يضرب زيد (وخرج عن ذلك) أي عما أعرب في حالة النصب بالفتحة وفي حالة الجر بالكسرة وفي حالة الجزم بالسكون (ثلاثة أشياء الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان) كأحمد (أو جمع تكسير) كمساجد ومصابيح (فانه يخفض بالفتحة) الظاهرة كالأمثلة المذكورة أو المقدرة كمررت بأسارى وموسى وإنما يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة (ما لم يضف) نحو مررت بأفضلكم (أو) لم (تدخل عليه أل) نحو ـ وأنتم عاكفون في المساجد ـ ومررت بالأسارى فانه حينئذ يجر بالكسرة كما علم مما تقدم (وجمع المؤنث السالم) وما حمل عليه (فانه ينصب بالكسرة) نيابة عن الفتحة لزوما مطلقا عند البصريين كرأيت الهندات وأجاز أكثر الكوفيين فتحه مطلقا (والفعل

المضارع

المضارع المعتل الآخر فانه يجزم بحذف آخره) نيابة عن السكون نحو لم يدع ولم يخش ولم يرم (وتقدمت أمثلة ذلك) أى فلا حاجة إلى إعادتها (والذى يعرب بالحروف) نيابة عن الحركة (أربعة أنواع) أيضا ثلاثة منها خاصة بالأسماء (وهى المثنى) كالزيدان والسلمان (وما حمل عليه) كاثنان واثنتان (وجمع المذكر السالم) كالزيدون والسلمون (وما حمل عليه) كأولو وعشرون (والأسماء الستة) وهى أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذومال ، وهذا اللفظ علم عليها بالغلبة كلفظ العشرة وبالنسبة إلى الصحابة رضى الله عنهم (والأمثلة الخمسة) وهى تفعلان ويفعلان وتفعلون ويفعلون تفعلين ، وتسمى الأفعال الخمسة وكلا الاسمين علمان عليها بالغلبة والتعبير بالأمثلة الخمسة أولى من الأفعال الخمسة لما سيأتى إن شاء الله تعالى (فأما المثنى) وهو كل اسم دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين بشروط تسعة منصوصة وزيادة فى آخره مخصوصة إما ألف ونون أو ياء ونون وربما يسمى بالتثنية إطلاقا للمصدر على اسم مفعوله مجازا (فيرفع بالألف) نيابة عن الضمة كجاء الزيدان (وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرأيت الزيدين ومررت بالزيدين ، وفيه لغة أخرى وهى لزوم الألف فى الأحوال الثلاثة وتسمى لغة بلحرث وعليها جاءت قراءة إن هذان لساحران وأشار بقوله المكسور ما بعدها إلى أن النون فى المثنى مكسورة وهو الأشهر وفتحها لغة وقد تضم (وألحق به) أى بالمثنى أى حمل عليه فى إعرابه بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا ألفاظ كثيرة ذكر المصنف منها خمسة وذكر غيره أكثر من ذلك . وضابط ذلك أن كل اسم معرب اختل فيه شىء من شروط المثنى وكان بصورته فهو ملحق به فدخل فى ذلك أشياء منها ما أريد به التكسير لا حقيقة التثنية نحو لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك من المصادر الملازمة للنصب المضافة لمفعولها ونحو القوم حواليك وحنانيك من الظروف الدالة على الاحاطة والشمول ونحو قوله تعالى ـ ثم ارجع البصر كرتين ـ أى كرات كثيرة ، ومنها ما اختلف لفظه كالقمرين للشمس والقمر والعمرين لأبى بكر وعمر أو اختلف معناه كقولهم القلم أحد اللسانين إذ اللسان حقيقة فى العضو المعروف مجاز فى القلم ، ومنها ما لا يستعمل إلا مثنى كهو بين ظهرانيهم أى وسطهم ، ومنها ما سمى به نحو عبدان لرجل والسعدان لموضع ، ومنها (اثنان) للمذكرين (واثنتان) بالألف قبل المثلثة وهى لغة أهل الحجاز للمؤنثتين (وثنتان) بحذف الألف من أوله على لغة بنى تميم للمؤنثتين أيضا (مطلقا) أى سواء أضيفا إلى ظاهر أم إلى مضمر أم لم يضافا وذلك لأن وضعهما موضع المثنى لفظا ومعنى وإن لم يكونا مثنيين حقيقة إذ لم يثبت لهما مفرد إذ لا يقال اثن ولا اثنة ولا ثنت ولم يذكر المصنف مثال الاثنتين والاثنين اكتفاء بالأمثلة السابقة ﴿فائدة﴾ لا يضاف اثنان واثنتان إلى ضمير مثنى فلا يقال اثناهما ويضافان إلى ضمير المفرد والجمع كما قاله ابن هشام فى شرح الألفية (وكلا) للمذكرين ولا ينون لعدم ذكره من غير إضافة (وكلتا) للمؤنثتين وهما مفردان لفظا مثنيان معنى وألف كلا من أصل الكلمة وألف كلتا للتأنيث كحبلى وتاؤها بدل من الواو المبدلة ألفا فى كلا ، والأكثر مراعاة لفظهما فى الافراد وقد يراعى معناها وتجب إضافتهما إلى كلمة معرفة دالة على اثنين كقوله تعالى ـ كلتا الجنتين آتت أكلها ـ وإنما يعربان إعراب المثنى (بشرط إضافتهما إلى الضمير نحو جاءنى كلاهما وكلتاهما) وإعرابه جاء فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به كلا فاعل وعلامة رفعها الألف نيابة عن الضمة لأنه محمول على المثنى والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والميم والالف حرفان دالان على التثنية وكلتاهما معطوف على ما قبله وعلامة الرفع فيه الالف لانه محمول على المثنى (ورأيت كليهما وكلتيهما) وإعرابه رأيت فعل وفاعل كليهما

المضارع المعتل الآخر فانه يجزم بحذف آخره وتقدمت أمثلة ذلك والذى يعرب بالحروف أربعة أنواع: وهى المثنى وما حمل عليه وجمع المذكر السالم وما حمل عليه والأسماء الستة والأمثلة الخمسة ، فأما المثنى فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها وألحق به اثنان واثنتان وثنتان مطلقا وكلا وكلتا بشرط إضافتهما إلى الضمير نحو جاءنى كلاهما وكلتاهما ورأيت كليهما وكلتيهما

مفعول به وهومنصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لانه محمول على المثنى وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والميم والالف حرفان دالان على التثنية وكلتيهما معطوف على ماقبله وعلامة النصب فيه الياء لانه محمول على المثنى (ومررت بكليهما وكلتيهما) واعرابه مررت فعل وفاعل مر فعـل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل بكليهما جار ومجرور الباء حرف جر وكليهما مجرور بالباء وعلامة جره الياء نيابة عن الـكسرة لأنه محمول على المثنى والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والميم والالف حرفان دالان على التثنية وكلتيهما عاطف ومعطوف (فان أضيفا إلى الظاهر كانا بالألف فى الاحوال الثلاثة) أى فى حال الرفع والنصب والجر (وكان إعرابهما كالمقصور بحركة مقدرة فى تلك الالف) مراعاة لجانب لفظهما الذى هو الاصل وأعربا فى حالة الاضافة إلى الضمير بالحروف مراعاة لمعناها (نحو جاء نى كلا الرجلين وكلتا المرأتين) إعرابه جاء فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وكلا وكلتا فاعلان مرفوعان وعلامة رفعهما ضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر لان كلا منهما اسم مقصور وما بعدها مضاف إليه (ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين) و إعرابه رأيت فعل وفاعل وكلا وكلتا مفعولان منصوبان وعلامة نصبهما فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر لان كلا منهما اسم مقصور وما بعدها مضاف إليه (ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين) و إعرابه مررت فعـل وفاعل والباء حرف جر وكلا وكلتا مجروران بالباء وعلامة الجر فيهما كسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر لان كلا منهما اسم مقصور ومابعدها مضاف إليه (وأما جمع المذكر السالم) وهو كل اسم دل على أكثر من اثنين وكان اختصارا للمتعاطفات لزيادة فى آخره إما واو ونون أو ياء ونون وشرطه أن يكون مفرده إما علما لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب واما صفة لمذكر عاقل خالية من التاء قابلة لها أو دالة على التفضيل ثم الأصح أن أقل الجمع ثلاثة وقيل أقله اثنان وهو رأى للقاضى أبى بكر الباقلانى وجماعة (فيرفع بالواو) نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والمسلمون (وينصب ويجر بالياء المكسور ماقبلها المفتوح مابعدها) نيابة عن الفتحة والـكسرة نحو رأيت الزيدين والمسلمين ومررت بالزيدين والمسلمين وانما فتحوا ماقبل ياء المثنى وكسروا ماقبل ياء الجمع لان المثنى أكثر دورانا فى الكلام من الجمع فخص بالفتحة لخفتها بخلاف الجمع، وأشار بقوله المفتوح مابعدها إلى أن النون فى جمع المذكر السالم مفتوحة وهو الاشهر وقد تكسر لضرورة الشعر وان كان آخر مفرده ياء قبلها كسرة كقاض ومصطف اسمى فاعل حذفت الياء فى الجمع فتقول قاضون ومصطفون رفعا وقاضين ومصطفين نصبا وجرا وان كان مفرده مقصورا حذفت الالف فى الجمع لالتقاء الساكنين و بقى ماقبلها مفتوحا كمصطفى اسم مفعول وحبلى اسم رجل فتقول مصطفون وحبلون رفعا ومصطفين وحبلين نصبا وجرا .

(تنبيه) مما يجرى على ألسنة المعربين قولهم فى نونى المثنى والمجموع والنون زيدت عوضا عن التنوين و بعضهم يقول عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد وقد أفاد الخبيصى فى شرح الحاجبية أن النون عوض عن الحركة والتنوين فى نحو رجلين وعن الحركة وحدها فى الرجلين وعن التنوين وحده فى نحو غلامى زيد إذ هو الساقط فى الاضافة دون الحركة ، وقال ابن عنقاء فى تشنيف السمع وفى نونهما أقوال: الأول لسيبويه زائدة ليظهر فيها حكم الحركة التى تستعمل لهما تارة وحكم التنوين أخرى وليست عوضا ألبتة . الثانى لثعلب بدل من تنوينى المثنى ومن تنوينات الجمع. وثالثها للزجاج بدل من حركة المفرد. والرابع لابن كيسان بدل من تنوينه .والخامس للفارسى وابن ولاد ونسب إلى سيبويه أيضا بدل منهما انتهى ملخصا (وألحق به) أى بالجمع المذكر السالم

ومررت بكليهما وكلتيهما فان أضيفا إلى الظاهر كانا بالألف فى الأحوال الثلاثة وكان إعرابهما كالمقصور بحركة مقدرة فى تلك الألف نحو جاءنى كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو وينصب ويجر بالياء المكسور ماقبلها المفتوح مابعدها وألحق به

فى الاعراب بالواو والياء كل ماهو على صورة الجمع ولم يستوف شروط الجمع وهو أربعة أنواع: أحدها أسماء جموع لا واحد لها من لفظها منها (أولو) وهو اسم جمع لذو بمعنى أصحاب لاواحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو بمعنى صاحب ويكتب أولو بواو بعد الهمزة حملا لها على أولي وكتبت أولى بها لئلا تلتبس بالى الجارة (وعالمون) بفتح اللام وهواسم جمع لعالم وهو ماسوى الله تعالى من الأجناس وانما لم يكن جمعا لعالم لأنه لاواحد له من لفظه إذ عالمون خاص بمن يعقل والعالم عام فيه وفى غيره والجمع لا يكون أخص من مفرده وذهب كثيرون إلى أنه جمع عالم ووجه كونه حينئذ ملحقا بالجمع أنه ليس بعلم ولا صفة (وعشرون وما بعده من العقود) كالثلاثين والأربعين والخمسين والستين وهكذا (إلى التسعين) بادخال الغاية أى فالتسعين من جملتها إذ كلها أسماء جموع وليس عشرون جمعا لعشرة ولا ثلاثون جمعا لثلاثة وهكذا وإلا لصح إطلاق عشرين على ثلاثين لانها ثلاثة مقادير العشرة واطلاق ثلاثين على تسعة لانها ثلاثة مقادير الثلاثة وهذا لايقول به أحد. ولان هذه الكلمات تدل على معان معينة ولا تعيين فى معانى الجموع .

﴿تنبيه﴾ من هذا النوع أعنى أسماء الجموع التى لاواحد لها من لفظها أجمعون وتوابعه فى التوكيد فتعرب بها إعراب الملحق بجمع المذكر السالم كما قاله ابن عنقاء (و) النوع الثانى جموع تكسير منها (أرضون) بفتح الراء وهو جمع تكسير لمونث لايعقل لان مفرده أرض بالسكون وهى مؤنث لايعقل (وسنون) بكسر السين وهو جمع تكسير أيضا لمؤنث لايعقل لان مفرده سنة بفتح السين وأصلها سنو أو سنه بالواو أو بالهاء بدليل جمعها على سنوات وسنهات والجمع يرد الأشياء إلى أصولها (وبابه) أى باب سنين وهو كل ما كان جمعا لثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر ولا مذكر له يجمع بالواو والنون . قال بعض المحققين ومعرفة ما كان بالصفة المذكورة موقوفة على السماع لامحالة وذلك نحو عضة وعضين وعزة وعزين وثبة وثبين فالعضة والعزة والثبة الجماعة من الناس.

﴿تنبيه﴾ من هذا النوع بنون لأن قياسه ابنون جمع ابن فلما كسر قيل فيه بنون بحذف الألف وذوو مال ونحو ذوى القربى فانه جمع تكسير على الأصح (و) النوع الثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها (أهلون) جمع أهل وليس بعلم ولا صفة ، وأما قولهم فى وصف الله تعالى الحمد لله أهل الحمد فأهل فيه بمعنى المستحق وهو خلاف المجموع بالواو والنون لانه بمعنى القرابة (ووابلون) جمع وابل وهو المطر الغزير وليس بعلم ولا صفة ومن هذا النوع الوارثون والقادرون والمجيبون فى صفاته تعالى وساجدين وطائعين وماضين فى صفات غير العاقل وكأبون وأخون وحمون وهنون من الأسماء الستة إذ لايجمع منها هذا الجمع إلا هى وذو فيقال فيه ذوون (و) النوع الرابع مايسمى به من هذا الجمع كزيدون والماجشون من أعلام العاقل وفلسطون وديرون وماطرون من أسماء البلدان ونحو (عليون) فانه فى الأصل جمع على بكسر العين واللام المشددة والياء فنقل وسمى به أعلى الجنة وهو مكان فى السماء السابعة تحت العرش وقيل هو ديوان الخير الذى دون فيه كل ماعملته الملائكة وصلحاء الثقلين (نحو ولا يأتل) أى لايحلف (أولو) أى أصحاب (الفضل) أى الدين (منكم والسعة) هى ضد الضيق والمراد بها هنا اليسار والغنى (أن يؤتوا) أى أن لايؤتوا (أولى القربى) أى أصحاب القرابة. نزلت فى أبى بكر حين حلف أن لاينفق على مسطح بن أثاثة وهو ابن خالته حين خاض فى الافك مع الذين خاضوا فى عائشة رضى الله عنها. وإعرابه لا ناهية يأتل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء أولو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف والفضل مضاف

أولو وعالمون وعشرون وما بعده من العقود إلى التسعين وأرضون وسنون وبابه وأهلون ووابلون وعليون نحو ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى

إن فى ذلك لذكرى لأولى الألباب والحمد لله رب العالمين ولبثوا فى كهفهم ثلثمائة سنين الذين جعلوا القرآن عضين شغلتنا أموالنا وأهلونا من أوسط ماتطعمون أهليكم

إليـه منكم جار ومجرور فى محل نصب على الحال متعلق بكائن والسعة الواو حرف عطف والسعة معطوف على الفضل أن حرف مصدر ونصب يؤتوا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لانه من الافعال الخمسة والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بحرف جر محذوف تقديره على أن لايؤتوا أى على عدم إيتائهم أولى القربى وأولى مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لانه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف والقربى مضاف إليـه وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (إن فى ذلك لذكرى لأولى الالباب) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر فى ذلك جار ومجرور فى محل رفع خبرها مقدم واللام لام الابتداء ذكرى اسمها مؤخر وهومنصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور لاولى جار ومجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه محمول على جمع المذكر السالم وهومضاف والالباب مضاف إليه (والحمد لله رب العالمين) وإعرابه الحمد مبتدأ ولله جار ومجرور فى محل رفع خبر رب نعت لله وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف والعالمين مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه محمول على جمع المذكر السالم (ولبثوا فى كهفهم ثلثمائة سنين) وإعرابه لبثوا فعل وفاعل لبث فعل ماض والواو فاعل فى كهفهم جار ومجرور متعلق بلبثوا ثلاث ظرف زمان وهو مضاف ومائة مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره كسر آخره وسنين بدل من ثلثمائة أو عطف بيان عليها ان نونت ثلثمائة وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لانه محمول على جمع المذكر السالم وقرئ بإضافة ثلثمائة إلى سنين وهو حينئذ تمييز مجرور والاكثر فى تمييز المائة الافراد وكون تمييزها مجموعا قليل قال فى الالفية :

ومائة والالف للفرد أضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف

(الذين جعلوا القرآن عضين) وإعرابه الذين اسم موصول صفة للمقتسمين من قوله تعالى ـ كما أنزلنا على المقتسمين ـ قيل هم اليهود والنصارى، وقيل قوم من مشركى العرب اقتسموا طرق مكة يصدون الناس عن الاسلام، وقال بعضهم فى القرآن سحر و بعضهم شعر، جعلوا فعل وفاعل والجملة صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد الواو من جعلوا القرآن مفعول أول لجعلوا لانها بمعنى صيروا وعضين مفعولها الثانى وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لانه محمول على جمع المذكر السالم أى جعلوا القرآن أجزاء حيث آمنوا ببعض وكفروا ببعض (شغلتنا أموالنا وأهلونا) واعرابه شغلتنا فعل ومفعول شغل فعل ماض والتاء علامة التأنيث ونا ضمير متصل فى محل نصب مفعول به أموال فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف ونا ضمير متصل فى محل جر بالاضافة وأهلونا الواو عاطفة أهلو معطوف على ماقبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى إعرابه تبعه فى رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف ونا ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (من أوسط ماتطعمون أهليكم) وإعرابه من أوسط جار ومجرور متعلق بإطعام من قوله تعالى ـ فكفارته اطعام عشرة مساكين ـ على أنه المفعول الثانى والمفعول الأول عشرة والمضاف إليه وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله وقال الفاكهى من أوسط نعت لمفعول محذوف والتقدير قوتا من أوسط ولا يخالف فى المعنى ماقاناه وما اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بالاضافة تطعمون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون والواو فاعل وأهليكم مفعول به وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لانه محمول على جمع المذكر السالم والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة

والميم

إلى أهليهم إن كتاب الأبرار لفي عليين وما أدراك ماعليون.وأما الأسماء الستة فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء بشرط أن تكون مضافة فان أفردت عن الاضافة أعربت بالحركات الظاهرة نحو وله أخ وإن له أبا و بنات الأخ وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم فان أضيفت إلى الياء أعربت بحركات مقدرة على ما قبل الياء نحو إن هذا أخي وأن تكون مكبرة فان صغرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو هذا أبيك

والميم علامة الجمع وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد محذوف والتقدير تطعمونه أهليكم (إلى أهليهم) وإعرابه إلى حرف جر أهليهم مجرور بالى وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع والجار والمجرور متعلق بينقلب من قوله تعالى ـ بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهليهم ـ (إن كتاب الأبرار لفي عليين) وإعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر كتاب اسمها وهو مضاف والأبرار مضاف إليه لفي اللام لام الابتداء فى حرف جر عليين مجرور بفي وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه محمول على جمع المذكر السالم والجار والمجرور فى محل رفع خبر إن متعلق بواجب الحذف تقديره كائن (وما أدراك ماعليون) وإعرابه ما اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ أدرى فعل ماض تنصب مفعولين وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول أول ما اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ عليون خبره وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه محمول على جمع المذكر السالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد وجملة المبتدإ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لأدرى وجملة أدرى وفاعلها ومفعولاها فى محل رفع خبر (وأما الاسماء الستة) وهى أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال (فترفع بالواو) نيابة عن الضمة (وتنصب بالالف) نيابة عن الفتحة (وتجر بالياء) نيابة عن الكسرة وإنما تعرب كذلك (بشرط) اجتماع أمور أربعة أحدها (أن تكون مضافة) لما بعدها سواء كانت اضافتها ملفوظة نحو هذا أخوك أومنوية كما قال ابن مالك تبعا للكوفيين كقوله :

صهباء خرطوما عقار قرقفا   خالط من سلمى خياشيم وفا

إذ التقدير خياشيمها وفاها ، وقال البصريون إنه ضرورة وهذا الشرط معتبر فيما عدا ذا فانها ملازمة للاضافة إلى اسم جنس ظاهر (فان أفردت) أى الاسماء الستة (عن الاضافة أعربت بالحركات الظاهرة) لانتفاء الشرط (نحو) هذا أب وأخ وحم وهن وفوه كوق ونحو (وله أخ) وإعرابه له جار ومجرور خبر مقدم أخ مبتدأ مؤخر وعلامة رفعه ضم آخره (و) نحو (إن له أبا) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر له جار ومجرور فى محل رفع خبرها مقدم أبا اسمها مؤخر وعلامة نصبه فتح آخره (و) نحو (بنات الاخ) وإعرابه الواو حرف عطف على أمهاتكم من قوله تعالى ـ حرمت عليكم أمهاتكم ـ والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والاخ مضاف اليه وعلامة جره كسر آخره (و) ثانى شروط إعرابها بما ذكر (أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم) بأن تضاف إلى ظاهر نحو أخو زيد أو ضمير مخاطب نحو أخوك أو غائب نحو أخوه أو متكلم غير الياء نحو أخونا (فان أضيفت إلى الياء) أى ياء المتكلم قال ابن هشام فى بعض كتبه تقييدها بياء المتكلم حشو إذ ليس لنا ياء يضاف اليها سواها (أعربت بحركات مقدرة) فى الأحوال الثلاثة (على ما قبل الياء) كغيرها مما يضاف إلى الياء (نحو إن هذا أخي) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والهاء للتنبيه وذا اسم إشارة فى محل نصب اسمها أخي خبرها وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها إلا كسر ماقبلها والياء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ويجوز أن يعرب أخي بدلا من اسم الاشارة وجملة له تسع مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر إن (و) ثالث الشروط (أن تكون) أى الاسماء الستة (مكبرة) لا مصغرة (فان صغرت أعربت بالحركات الظاهرة) فى الاحوال الثلاثة (نحو هذا أبيك) بضم الهمزة وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء ومثله أخيك

وحميك وهنيك وذوى مال وتقول فى تصغير فوه فويهك برد الهاء فيه لان التصغير يرد الاشياء إلى أصولها و إعراب المثال المذكور الهاء للتنبيه وذا اسم إشارة فى محل رفع مبتدأ أبى خبر وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (و) رابع الشروط (أن تكون مفردة فان ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثنى) بالالف رفعا و بالياء جرا ونصبا نحو جاءنى أبوان وأخوان وحموان وهنان وفمان وذوا مال ، فأبوان فاعل وعلامة رفعه الالف لانه مثنى وما بعده عطف عليه وعلامة الرفع فى كل منها الالف لأنه مثنى (و) أعربت إعراب (المجموع) الذى هى على صورته فان كان جمع تكسير أعربت بالحركات على الاصل كجاءنى آباؤك و إخوانك أو جمع تصحيح أعربت بالواو رفعا و بالياء جرا ونصبا كجاءنى أبون وأخون وحمون وهنون وذوو مال ، و بقى على المصنف شرط خامس وهو أن تكون غير منسوبة للياء فلو نسبتها فقلت هذا أبوىّ وأخوىّ أعربت بالحركات الظاهرة على ياء النسبة ، و إنما لم يذكره المصنف كأكثر النحويين لان شرط الاضافة مغن عنه (والافصح فى الهن) إذا استعمل مضافا لغير الياء (النقص) بالمعنى اللغوى وهو المفسر بقوله (أى حذف آخره) أى الواو والالف والياء لان كلا منها هو لام الكلمة فاذا حذف صارت الكلمة ناقصة و بعد الحذف يجعل ماقبل المحذوف كأنه هو آخر الكلمة (و) يكون (الاعراب) للهن (بالحركات) الظاهرة (على النون) التى هى فى الاصل عين الكلمة كغد ونحوه مما حذف آخره وجعل الاعراب على ما قبله (نحو هذا هنك) و إعرابه الهاء للتنبيه وذا اسم إشارة فى محل رفع مبتدأ هن خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (ورأيت هنك) و إعرابه رأيت فعل وفاعل رأى فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل هن مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (ومررت بهنك) و إعرابه مررت فعل وفاعل مر فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل بهنك جار ومجرور الباء حرف جر وهن مجرور بالباء وعلامة جره كسر آخره والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة و إنما حسن النقص فيه لانه فى حال الافراد منقوص عند جميع العرب والاصل فيما نقص فى حالة الافراد أن يبقى على نقصه فى حال الاضافة ولأنه المشهور فى لسان العرب و إعرابه بالحروف قليل كما أشار إلى ذلك المصنف بقوله والافصح الخ حتى إن الفراء والزجاجى وجماعة من النحويين لم يطلعوا عليه فأنكروه وعدوا أسماء هذا الباب خمسة (ولهذا لم يعده صاحب الجرومية) وقدمت ترجمته (ولاغيره) أى كبعض من ألف فى النحو (من هذه الاسماء وجعلوها خمسة) و يجوز النقص أيضا فى الاب والاخ والحم نحو هذا أبك وأخك وحمك ورأيت أبك وأخك وحمك ومررت بأبك وأخك وحمك ومنه قول الشاعر :

بأبه اقتدى عدى فى الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

وقصرهن أى إعرابهن إعراب المقصور أولى كقوله :

إن أباها وأبا أباها قد بلغا فى المجد غايتاها

وعلى القصر تخرج لغة أهل حضرموت فى قولهم بافلان فيقال قال بامخرمة ورأيت بامخرمة ومررت بامخرمة ومثله بافضل و باوهاب ونحو ذلك من الكنى الجارية بينهم (وأما الامثلة الخمسة) سميت بذلك لانها ليست أفعالا باعيانها كما أن الاسماء الستة أسماء باعيانها وانما هى أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان تفعلان كناية عن نحو يذهبان و ينطلقان و يستخرجان وغير ذلك وكذا البواقى وسموها خمسة نظرا إلى لفظها (فهى كل فعل) مضارع (اتصل به ضمير تثنية) أسند ذلك

وأن تكون مفردة فان ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثنى والمجموع والأفصح فى الهن النقص أى حذف آخره والاعراب بالحركات على النون نحو هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك ولهذا لم يعده صاحب الجرومية ولاغيره من هذه الأسماء وجعلوها خمسة . وأما الأمثلة الخمسة فهى كل فعل اتصل به ضمير تثنية

الفعل إليه على أنه فاعل به (نحو يفعلان) بالياء المثناة تحت للاثنين الغائبين نحو الزيدان يفعلان (وتفعلان) بالتاء المثناة الفوقية للاثنين المخاطبين والثنتين المخاطبتين نحو أنتما تفعلان وللغائبتين نحو الهندان تفعلان (أو) اتصل به (ضمير جمع) أسند ذلك الفعل إليه (نحو يفعلون) بالياء المثناة التحتية لجماعة الذكور الغائبين نحو الزيدون يفعلون (وتفعلون) بالمثناة الفوقية لجماعة الذكور المخاطبين نحو أنتم تفعلون (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة) أسند ذلك الفعل إليه (نحو تفعلين) بالمثناة فوق للواحدة المخاطبة لا غير نحو أنت تفعلين (فانها) أى المذكورات (ترفع بثبوت النون) المكسورة مع الألف غالبا المفتوحة مع أختيها نيابة عن الضمة (وتنصب وتجزم بحذف النون) نيابة عن الفتحة والسكون نحو ـ فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ـ حملوا النصب على الجزم كما حملوه على الجر فى المثنى وجمع المذكر السالم لأن الجزم نظير الجر فى الاختصاص وتفعلان كالزيدان وتفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين، وأما نحو ـ أتحاجونى فى الله ـ فأصله أتحاجوننى بنونين إحداهما نون الرفع والأخرى نون الوقاية فحذفت إحداهما حالة الرفع تخفيفا والذى عليه أكثر المتأخرين وفاقا للأخفش أن المحذوفة نون الوقاية فالفعل على هذا مرفوع بثبوت النون والياء مفعول به، وقال ابن مالك تبعا لسيبويه: المحذوفة نون الرفع وصححه فى المغنى والتوضيح وعليه فيقال تحاجونى فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة تخفيفا والنون الموجودة نون الوقاية والياء مفعول به. قال ابن مالك: سميت نون الوقاية لأنها تقى الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم ومن التباس أمر مذكره بأمر مؤنثه فى نحو أكرمى بدل أكرمنى إذ لو حذفت لم يفهم المراد، وقال غيره سميت بذلك لأن الغرض منها وقاية مالحقته من الكسر الذى هو أخو الجر، وأما قوله تعالى ـ إلا أن يعفون ـ فالفعل فيه مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وليس هو كيفعلون لأن وزنه يفعلن كقولك النساء يخرجن والواو فيه ليست واو الجماعة بل هى لام الكلمة.

﴿تنبيه﴾ هو لغة الايقاظ للشىء واصطلاحا الاعلام بتفصيل ماعلم إجمالا مما قبله (علم مما تقدم) فى الباب السابق (أن علامات الاعراب) بحسب مواضعها وهى المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات (أربع عشرة) للرفع أربع علامات وللنصب خمس علامات وللخفض ثلاث علامات وللجزم علامتان ثم المذكورات منها (أربع أصول) وهى (الضمة للرفع) فالأصل فى كل مرفوع من اسم أو فعل أن يكون رفعه بالضمة (والفتحة للنصب) فالأصل فى كل منصوب من اسم أو فعل أن يكون نصبه بالفتحة (والكسرة للجر) فالأصل فى كل اسم أن يكون جره بالكسرة (والجزم للسكون) فالأصل فى كل فعل مضارع صحيح أن يكون جزمه بسكون آخره (و) من تلك العلامات الأربع عشرة (عشر فروع نائبة عن هذه الأصول) الأربعة وهى أربعة أقسام (ثلاث) منها (تنوب عن الضمة) وهى الواو والألف والنون (وأربع) منها تنوب (عن الفتحة) وهى الألف والكسرة والياء وحذف النون (واثنان) منها ينوبان (عن الكسرة) وهما الياء والفتحة (وواحدة) منها تنوب (عن السكون) وهى الـ[illegible] ف كونها عشرا انما هو بحسب مواضع نيابتها وأما بحسب ذواتها فهى سبع الواو والألف والياء والنون والفتح والكسر وحذف الحرف (و) علم أيضا مما تقدم (أن النيابة) عند تلك الأصول (واقعة فى سبعة أبواب) تسمى أبواب النيابة لأن الاعراب الواقع فيها نائب عن الأصل (الأول) منها باب (ما لا ينصرف) فانه يجر بالفتحة إلا إذا أضيف أو كان مقرونا بأل (الثانى) باب (جمع المؤنث السالم) والملحق به فانه ينصب بالكسرة مطلقا الا فى حالة الاضطرار وهذا هو مذهب البصريين

نحو يفعلان وتفعلان أو ضمير جمع نحو يفعلون وتفعلون أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو تفعلين فانها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذف النون ﴿تنبيه﴾ علم مما تقدم أن علامات الاعراب أربع عشرة أربع أصول الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر والجزم للسكون وعشر فروع نائبة عن هذه الأصول: ثلاث تنوب عن الضمة وأربع عن الفتحة واثنان عن الكسرة وواحدة عن السكون وأن النيابة واقعة فى سبعة أبواب الأول ما لا ينصرف الثانى جمع المؤنث السالم

وقال الكوفيون يجوز نصبه بالفتحة مطلقا على الأصل (الثالث) باب (الفعل المضارع المعتل الآخر) فانه يجزم بحذف آخره على المشهور ، وعليه عامة المعربين تبعا لابن السراج فى زعمه أن الحركات الاعرابية لاتقدر فيه حالتى الرفع والنصب فعنده لمادخل الجازم حذف الحرف نفسه والصحيح الذى عليه سيبويه والجمهور أن إعرابه بالحركات فتقدر فيه الضمة فى نحو يدعو والفتحة فى نحو يخشى كما يقدران فى نحو موسى والقاضى ، وعلى هذا فجزمه بحذف الحركة المقدرة فقط وانما حذف حرف العلة لئلا تلتبس صورة المجزوم بصورة المرفوع فكأن القصد من حذف حرف العلة الفرق بينهما (الرابع) باب (المثنى) وماحمل عليه فانه يرفع بالألف و ينصب و يجر بالياء (الخامس) باب (جمع المذكر السالم) وماحمل عليه فانه يرفع بالواو و ينصب و يجر بالياء وعلى ماذكر من كون المثنى والمجموع معربين بالأحرف الثلاثة تكون الأحرف الثلاثة هى نفس الاعراب ، وهذا هو مذهب جماعة من البصريين ، وجرى عليه جمع متأخرون كأبى حيان وتلميذه ابن عقيل ، واختاره ابن مالك وابن هشام ، وقيل انهما معربان بحركات مقدرة فى الأحرف فهى أنفسها محال الاعراب كالدال من زيد والراء من بكر ، وهذا هو الذى ذهب إليه الخليل وسيبويه وجمهور البصريين وهو الأقوى والأصح عند المحققين (السادس) باب (الأسماء الستة) فانه يرفع بالواو و ينصب بالألف و يجر بالياء وهذا هو المشهور فى إعرابها والذى عليه الجمهور وهو الأصح أن اعرابها بحركات مقدرة على حروف العلة الثلاثة (السابع) باب (الأمثلة الخمسة) فانها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها . واعلم أن ماذكره المصنف من كون النيابة واقعة فى سبعة أبواب مبنى على المذهب المشهور أن المثنى والمجموع والأسماء الستة معربة بالحروف لا بالحركات المقدرة وأن الجزم فى المعتل بحذف الحرف لا بحذف الحركة . وأما على المذهب الصحيح الذى مشى عليه سيبويه والجمهور فأبواب النيابة ثلاثة فقط بابان من الأسماء وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين والثانى مالا ينصرف وباب من الأفعال وهو الأمثلة الخمسة لأن الاعراب بالحروف لا مدخل له عنده فى الأسماء ألبتة .

الثالث الفعل المضارع المعتل الآخر الرابع المثنى الخامس جمع المذكر السالم السادس الأسماء الستة السابع الأمثلة الخمسة .

﴿ فصل ﴾ فى بيان ما إعرابه تقديرى (تقدر الحركات الثلاث) وهى الضمة والفتحة والكسرة (فى الاسم) الذى ليس مقصورا ولامنقوصا ولامثنى ولا مجموعا جمع مذكر سالما (المضاف) المكسور آخره ليناسب الياء (إلى ياء المتكلم) سواء كانت مفتوحة وهو الأصل فيها ككل ما كان على حرف واحد أم ساكنة للتخفيف وذلك (نحو غلامى وابنى) فتقول فى إعراب نحو جاء غلامى وابنى جاء فعل ماض غلامى فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف والياء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة وابنى معطوف عليه وتقول فى نحو رأيت غلامى وابنى ، غلامى مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل الياء إلى آخر ماذكرنا فى الذى قبله وتقول فى نحو مررت بغلامى وابنى غلامى مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها الخ ، وانما قدرت الحركة فيه لأن ياء المتكلم تستدعى انكسار ماقبلها لأجل المناسبة والمحل الواحد لا يقبل حركتين وقيدت الاسم المضاف بكونه ليس مقصورا الخ احترازا عما إذا كان مقصورا فانه تثبت ألفه و يبقى إعرابه بحركات مقدرة عليها للتعذر وعما إذا كان منقوصا فان ياءه تدغم فى ياء المتكلم وتشدد نحو جاءنى قاضى ورأيت قاضى ومررت بقاضى و يبقى إعرابه بحركات مقدرة على الياء للاستثقال وعما إذا كان مثنى فانه فى حالة الرفع يبقى ألفه ويكون رفعه بها نيابة عن الضمة نحو جاءنى مسلماى وفى حالة النصب والجر تدغم ياؤه فى ياء المتكلم نحو رأيت غلامى ومررت بغلامى وعما إذا كان جمع مذكر

سالما فانه فى حالة الرفع تقلب واوه ياء وتدغم فى ياء المتكلم ويكون رفعه بالواو المنقلبة ياء مدغمة وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه نحو جاءنى مسلمى أصله مسلمون لى فلما أضيف إلى الياء حذفت النون لأجل الاضافة والواو قلبت ياء وأدغمت وفى حالتى النصب والجر تدغم ياؤه فى ياء المتكلم على نحو ماتقدم فى المثنى نحو رأيت مسلمى ومررت بمسلمى فعلامة نصبه وجره الياء نيابة عن الفتحة والكسرة وهو مضاف والياء مضاف إليه (و) تقدر أيضا جميع الحركات (فى الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة) لتعذر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفا فخرج بالألف ما آخره ياء وخرج باللازمة الأسماء الستة حالة النصب ولافرق فيه بين أن يكون معرفة (نحو الفتى والمصطفى وموسى) أو نكرة كرحى وعصا (وحبلى) فانك تقول فى كل منها حالة الرفع وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وفى حالة النصب وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وفى حالة الجر وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور . واعلم أن محل تقدير الحركات الثلاث فيه إذا كان منصرفا نحو الفتى ورحى فأما غير المنصرف كموسى وحبلى فالمقدر فيه الضمة حالة الرفع والفتحة فى حالتى النصب والجر ولاتقدر فيه الكسرة لعدم دخولها فيه ، وقيل بتقديرها أيضا لأنها إنما استثقلت فيما لاينصرف كأحمد للثقل ولاثقل مع التقدير ولعل المؤلف جرى على ذلك فانه مثل بموسى وحبلى قاله الفاكهى (ويسمى) أى الاسم الذى آخره ألف لازمة (مقصورا) لأنه ضد الممدود أولأنه مقصور أى ممنوع من ظهور الحركات فيه ، ولله در القائل :

سلم على المولى البهاء وصف له	شوقى إليه وانى مملوكه
أبدا يحركنى إليه تشوقى	جسمى به مشطوره منهوكه
ولقد نحلت لبعده فكأننى	ألف فليس بممكن تحريكه

وقد يلحق المقصور التنوين فتسقط ألفه فى اللفظ وذلك نحو هذه عصا ورحى وفتى ورأيت عصا ورحى وفتى ومررت بعصا ورحى وفتى . والمقصور والممدود على ضربين : ضرب منه يدرك بالقياس وضرب منه يدرك بالسماع وقد جاءت ألفاظ ممدودة ومقصورة وجميع ذلك يعرف من باب المقصور والممدود فى مبسوطات علم النحو (وتقدر الضمة والكسرة) دون الفتحة (فى الاسم الذى آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها) مقرونا بأل (نحو القاضى والداعى والمرتقى) أولا كقاض وداع ومرتق وانما قدرتا لاستثقالهما على الياء فتقول فى نحو جاء القاضى جاء فعل ماض والقاضى فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص وفى نحو مررت بالقاضى، بالقاضى جار ومجرور الباء حرف جر والقاضى مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص (ويسمى) أى الاسم المذكور (منقوصا) لأنه نقص منه بعض الحركات ولأن لامه وهى الياء تحذف إذا نون كقاض فرارا من التقاء الساكنين (نحو يوم يدع الداع) وإعرابه يوم ظرف زمان متعلق باذكر مضمرا أو بقوله تعالى بعده ـ يخرجون ـ وقيل غير ذلك يدع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو والداع فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة تخفيفا منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص ، والمراد بالداعى إسرافيل ، وقوله ـ إلى شئ نكر ـ أى منكر تنكره النفوس لشدته وهو الحساب وحذفت

وفى الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة نحو الفتى والمصطفى وموسى وحبلى ويسمى مقصورا وتقدر الضمة والكسرة فى الاسم الذى آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو القاضى والداعى والمرتقى ويسمى منقوصا نحو يوم يدع الداع

الواو من يدع فى الرسم تبعا للنطق والياء من الداع تخفيفا إجراء لأل مجرى التنوين المعاقب لها ، فكما تحذف الياء مع التنوين تحذف مع أل (مهطعين) أى مسرعين مادى أعناقهم (إلى الداع) وهو إسرافيل . و إعرابه مهطعين حال من الواو فى يخرجون وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ومهطعين اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل و ينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم إلى الداع جار ومجرور إلى حرف جر الداع مجرور بالى وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء (١) منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص (وتظهر فيه الفتحة) حالة النصب ما لم يضف لياء المتكلم كما مر و إنما ظهرت فيه الفتحة (لخفتها) عليه نحو ــ أجيبوا داعى الله ــ وهو محمد صلى الله عليه وسلم . و إعرابه أجيبوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل داعى مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف اليه .

﴿تنبيه﴾ محل ما ذكر فى الاسم المنقوص ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع وما لم يكن أول جزءين جعل مجموعهما اسما واحدا فان كان على صيغة منتهى الجموع فالمقدر فيه الضمة والفتحة وذلك نحو جوار وغواش فتقول هذه جوار ومررت بجوار . و إعرابه الهاء للتنبيه وذه اسم إشارة فى محل رفع مبتدأ جوار خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص ومررت فعل وفاعل بجوار جار ومجرور وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص ، وأما فى حالة النصب فتظهر فيه الفتحة نحو رأيت جوارى و إن كان المنقوص أول جزأين جعل مجموعهما اسما واحدا وركبا تركيبا إضافيا وآخر أولهما ياء نحو رأيت معديكرب فانه يقدر فى آخر الجزء الأول منهما الفتحة فى حالة النصب بلا خلاف إذ لم يسمع فيه الفتح فى حالة النصب (وتقدر الضمة والفتحة) دون الكسرة (فى الفعل المضارع المعتل) آخره بالألف لتعذر تحريكها كما مر بخلاف السكون فلا يقدر فيه لنيابة حذف الألف عنه على ما مر وذلك نحو زيد يخشى ولن يخشى فيخشى فى الأول مرفوع وفى الثانى منصوب بلن وعلامة رفعه فى الأول ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف وعلامة نصبه فى الثانى فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف (وتقدر الضمة فقط) أى دون الفتحة (فى الفعل المضارع المعتل) آخره (بالواو و بالياء) فالأول (نحو) زيد (يدعو) و إعرابه زيد مبتدأ يدعو فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر (و) نحو زيد (يرمى) و إعرابه زيد مبتدأ يرمى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر (وتظهر الفتحة) فى آخره إذا دخل عليه ناصب لخفتها (نحو لن يدعو ولن يرمى) و إعرابه لن حرف نفى ونصب يدعو فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره ومثله لن يرمى (والجزم فى الثلاثة) أى فى الأفعال الثلاثة المعتلة إذا دخل عليها جازم (بالحذف) لأواخرهن (كما تقدم) بيان ذلك نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها قريبة من الحركات فتسلط عليها العامل كما تسلط على الحركات فحذفها

مهطعين إلى الداع وتظهر فيه الفتحة لخفتها نحو ــ أجيبوا داعى الله ــ وتقدر الضمة والفتحة فى الفعل المضارع المعتل وتقدر الضمة فقط فى فى الفعل المضارع المعتل بالواو وبالياء نحو يدعو ويرمى وتظهر الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمى ، والجزم فى الثلاثة بالحذف كما تقدم

(١) أى المحذوفة تخفيفا لأن لفظ القرآن كذلك اهـ مصححه

كما تحذف الحركات ومحل حذف الحرف للجازم إذا كان أصليا فان كان بدلا من أصل فلا يحذف نحو يقرأ بفتح أوله مضارع قرأ ، فانك تقول فيه لم يقرأ بالألف ويمتنع حذفها لاستيفاء الجازم مقتضاه ، وهو حذف الحركة وهى الهمزة التى كانت موجودة قبل الابدال ألفا .

﴿فصل﴾ فى موانع الصرف (الاسم الذى لا ينصرف) أى لا يدخله الصرف مفردا كان أو غيره (ما فيه علتان) فرعيتان مرجع إحداهما للفظ والأخرى للمعنى والعلتان المذكورتان (من علل تسع) لا عاشر لها بدليل الاستقراء نحو مررت بفاطمة وإبراهيم ، فكل منهما فيه علتان فرعيتان من علل تسع : الأول فيه العلمية والتأنيث . والثانى فيه العلمية والعجمة (أو) فيه علة (واحدة) من العلتين (تقوم) فى الاستقلال بمنع الصرف (مقام العلتين) نحو مررت بصحراء وحبلى ومساجد ، فكل من الثلاثة ممنوع من الصرف لعلة فرعية قائمة مقام العلتين : الأول لألف التأنيث المقصورة . والثانى لألف التأنيث الممدودة . والثالث لصيغة منتهى الجموع (والعلل التسع) على سبيل الاجمال والتعداد (هى الجمع) وهو فرع عن الواحد (ووزن الفعل) وهو فرع عن وزن الاسم لأن الأصل فى كل نوع أن لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر ، فاذا كان فيه ذلك الوزن كان فرعا لوزنه (والعدل) وهو فرع عن المعدول عنه لأن الأصل بقاء الاسم على حاله (والتأنيث) وهو فرع عن التذكير لأنك تقول قائم ثم تقول قائمة (والتعريف) وهو فرع عن التنكير لأنك تقول رجل ثم تقول الرجل (والتركيب) وهو فرع عن الافراد (والألف والنون الزائدتان) وزيادتهما فرع المزيد عليه (والعجمة) وهى فى لسان العرب فرع العربية إذ الأصل فى كل لسان أن لا يخالطه لسان آخر (والصفة) وهى فرع الموصوف وهذه التسع (يجمعها) على الترتيب المذكور (قول الشاعر) وهو الامام العلامة النحوى بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبى رحمه الله تعالى :

(اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا)

بتثليث ميم كملا وألفه للاطلاق ثم منها ما هو مذكور بصريح الاسم ، ومنها ما هو مذكور بطريق الاشتقاق فاذا اجتمع فى الاسم علتان من هذه التسع أو واحدة تقوم مقامهما صار حينئذ مشابها للفعل من جهة أن فى الفعل فرعيتين عن الاسم إحداهما من جهة اللفظ وهى الاشتقاق فان الفعل مشتق من المصدر وثانيتهما من جهة المعنى وهى الافادة فان الفعل لابد له من فاعل والفاعل لا يكون إلا اسما فاذا أشبهه الاسم فى ذلك كان مثله فى امتناع ما يمتنع فيه من الجر والتنوين ثم التعريف والوصف علتان معنويتان وبقية العلل التسع لفظية (فالجمع شرطه) فى كونه يمنع الصرف (أن يكون على صيغة منتهى الجموع) أى على صيغة تنتهى الجموع فى الكلمات العربية اليها لأن جمع التكسير قد يجمع فاذا انتهى إلى هذه الصيغة لم يجز جمعه جمع تكسير بحال ، وذلك نحو كلب مفرد وجمعه أكلب وجمع أكلب أكالب بوزن مفاعل ولا يجوز أن يجمع مرة أخرى وكاسم جمعه أسماء وجمع أسماء أسامى بتشديد الياء بوزن مفاعيل إذ الحرف المشدد يقوم مقام حرفين وهى أى الصيغة التى تنتهى إليها جموع جمع التكسير (صيغة مفاعل) من كل جمع أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أولهما مكسور لفظا (نحو مساجد ودراهم وغنائم) أو تقديرا نحو دواب أصله دوابب (أو) صيغة (مفاعيل) من كل جمع أوله مفتوح . وثالثه ألف بعدها ثلاثة أحرف أولها مكسور وثانيها ساكن (نحو مصابيح ومحاريب) وقد أفهم تمثيله أنه لا يشترط فى الصيغة أن يكون أولها ميما وهو كذلك ، لأن المعتبر موافقة مفاعل ومفاعيل فى الهيئة والزنة لا فى الحروف ، وقد يقال لهذا الجمع الجمع المتناهى والجمع الذى لا نظير له فى الآحاد أى لا مفرد عربيا على وزنه وإذا سمى بهذا الجمع كحضاجر علما للضبع وهوازن

﴿فصل﴾ الاسم الذى لا ينصرف ما فيه علتان من علل تسع أو واحدة تقوم مقام العلتين والعلل التسع هى الجمع ووزن الفعل والعدل والتأنيث والتعريف والتركيب والألف والنون الزائدتان والعجمة والصفة يجمعها قول الشاعر :

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة
ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

فالجمع شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع وهى صيغة مفاعل نحو مساجد ودراهم وغنائم أو مفاعيل نحو مصابيح ومحاريب

لقبيلة امتنع صرفه نظرا إلى الأصل . وأما سراويل فقيل منصرف والأصح منع صرفه فقال سيبويه أعجمى حمل على موازنه فى العربية وهو مصابيح ، وقال المبرد هو عربى جمع سروالة تقديرا لاتحقيقا لأن مدلول سروالة مدلول سراويل لأن كلا منهما اسم جنس وأما نحو ملائكة مما كانت فيه الهاء زائدة فمنصرف (وهذه العلة) يعنى الجمع الذى لانظير له فى الآحاد (هى العلة الأولى من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أى فلا يحتاج معها إلى علة أخرى بل تستقل بمنع الصرف (وتقوم مقام العلتين) وانما قام الجمع مقامهما لأن كونه جمعا بمنزلة علة واحدة وهى راجعة إلى المعنى وكونه على صيغة لانظير لها فى الآحاد بمنزلة علة أخرى وهى راجعة إلى اللفظ ، ولهذا لو لحقته الهاء انصرف لشبهه بالمفرد حينئذ (وأما وزن الفعل) أى الوزن الذى يكون للفعل الماضى أو المضارع أو الأمر (فالمراد به إما أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل) بحيث لايوجد فى اللغة العربية اسم على ذلك الوزن إلا منقولا من الفعل مجردا من فاعله وذلك (كشمر بتشديد الميم) فانه علم لفرس للحجاج بن يوسف منقول من شمر يشمر تشميرا إذا أسرع فى المشى وفعل بتضعيف العين مختص بالفعل فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل (وضرب) بالتخفيف والتشديد كما قاله الخبيصى (بالبناء للمفعول) إذا جعل علما لشىء فانه منقول من الفعل الذى هو ضرب يضرب ضربا فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل واحترز بقوله بالبناء للمفعول عما هو بصيغة المعلوم فانه غير مختص بالفعل (وانطلق ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل) فانه (إذا سمى بشىء من ذلك) كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لأن هذا الوزن لايوجد فى غير الفعل ومثله ما كان مبدوءا بتاء المطاوعة نحو تقاتل وتصالح فانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل قال الأزهرى وحكم همزة الوصل فى الفعل المسمى به القطع ، واحترز المصنف بقوله على وزن خاص بالفعل عما إذا كان على وزن لايختص بالفعل فان كان الاسم به أولى لكونه غالبا فيه كالذى على وزن فاعل ككاهل علما أو كان مستعملا فى الاسم والفعل على السواء كالذى على وزان فعل بفتح العين كضرب وشجر أو وزان فعلل نحو جعفر ودحرج فانه منصرف وإن كان الفعل به أولى بأن يكون غالبا فيه كإثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة وهو علم جعل على حجر الكحل فهو ممنوع من الصرف لأنه موازن لاضرب أمر من الضرب (أو يكون) الاسم (فى أوله زيادة كزيادة الفعل) المضارع أى بأن يكون فى أوله حرف من حروف نأيت فان الفعل أولى بهذه الزيادة من الاسم لأنها فى الفعل تدل على معنى وفى الاسم لاتدل على شىء وذلك نحو أفكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهى الرعدة يقال أخذته الأفكل إذا أصابته رعدة فان الهمزة فيه لاتدل على معنى وهى فى موازنه من الفعل نحو أذهب دالة على المتكلم ، فلذا كان المفتتح بهذه الزيادة من الأفعال أصلا للمفتتح بها من الأسماء (وهو) أى الاسم مع تلك الزيادة (مشارك للفعل فى وزنه) بشرط كون الوزن لازما باقيا فى اللفظ على حالته الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل وذلك (كأحمد) مبدوءا بالهمزة (ويزيد) مبدوءا بالياء علمين على شخصين (وتغلب) مبدوءا بالتاء علما على قبيلة (ونرجس) مبدوءا بالنون علما على نبت فكل من هذه الأربعة غير منصرف للعلمية ووزن الفعل فان لم يكن الوزن لازما نحو امرىء علما فانه منصرف لأنه فى الرفع نظير اكتب ، وفى النصب نظير اذهب ، وفى الجر نظير اضرب فلم يلزم وزنا واحدا فى الأحوال الثلاثة وان لم يكن الوزن باقيا على حالته الأصلية فهو منصرف أيضا نحو رد وقيل وبيع مبنيات للمفعول لأنها لم تبق على حالتها الأصلية فان أصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فصارت صيغة رد بمنزلة قفل وصيغة قيل

وهذه العلة هى العلة الأولى من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها وتقوم مقام العلتين وأما وزن الفعل فالمراد به اما أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل كشمر بتشديد الميم وضرب بالبناء للمفعول وانطلق ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل إذا سمى بشىء من ذلك أو يكون فى أوله زيادة كزيادة الفعل وهو مشارك للفعل فى وزنه كأحمد ويزيد وتغلب ونرجس

وبيع بمنزلة ديك فوجب صرفها لذلك، والنرجس. قال الفاكهي: هو بفتح أوله وكسر ما قبل آخره اه وقال في القاموس: والنرجس بكسر النون وفتحها نافع شمه للزكام والصداع الباردين وأصله يعني عروقه منقوعا في الحليب ليلتين يطلى به ذكر العنين فيقيمه ويفعل فعلا عجيبا اه (وأما العدل) الذي يمنع الصرف (فهو خروج الاسم) أي تحويله (عن صيغته الأصلية) أي صيغته التي كان ينبغي أن يكون عليها إلى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى والمادة والخروج عن الصيغة الأصلية (إما تحقيقا) بأن يدل دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى، وذلك في أنواع منها أخر بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو مررت بنسوة أخر فأخر صفة لنسوة وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعدل والصفة وذلك لأنه جمع لأخرى أنثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير فكان حق جمع المؤنث أن يقال فيه الأخر بالألف واللام. وأما آخر بمد الهمزة وفتح الخاء فلا عدل فيه ولكنه ممنوع من الصرف للوصف ووزن الفعل، ومنها فعل في التوكيد وهي جمع وكتع وبصع وبتع فإنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل لأنها معارف بنية الاضافة إلى ضمير المؤكد، ومنها سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه وكان مجردا من أل والاضافة نحو اعتكف في يوم الجمعة سحر فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعدل لأنها معرفة معدولة عن السحر، ومنها فعال بفتح الفاء علما لمؤنث كحذام وقطام في لغة تميم فإنهم يمنعون صرفه قال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة، وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي كزينب وأهل الحجاز يبنونه على الكسر، وعلى ذلك قول الشاعر:

إذا قالت حذام فصدقوها ... فإن القول ما قالت حذام

ومنها أمس إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك فإن بني تميم يمنعونه أيضا من الصرف للعلمية والعدل لأنه معدول عن الأمس والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا، ومنها موازن فعال بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والعين (كأحاد) بضم الهمزة (وموحد) بفتح أوله وثالثه (وثناء) بضم أوله (ومثنى) بفتح أوله (وثلاث) بضم أوله (ومثلث) بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه (ورباع) بضم أوله (ومربع) بوزن مثلث والأربعة مسموعة باتفاق وما زاد عليها كالخمسة (وهكذا إلى العشرة) أي مع العشرة على الأصح وقول البخاري في صحيحه وأبي عبيدة إن العرب لا تتجاوز الأربعة اعترضوه بأن غيرهما سمع ما لم يسمعا (فإنها) أي الأمثلة المذكورة (معدولة عن ألفاظ العدد الأصول) من واحد إلى العشرة حال كونها (مكررة) فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وهكذا والدليل على أن أصلها ذلك أن معناها يكرر دون لفظها والأصل فيما إذا كان المعنى مكررا أن يكون اللفظ أيضا مكررا فعلم أن أصلها لفظ مكرر واحد واحد واثنان اثنان وثلاثة ثلاثة وهكذا (فأصل جاء القوم أحاد) وإعرابه جاء فعل ماض القوم فاعل أحاد حال من القوم وعلامة نصبه فتح آخره ولم ينون لأنه ممنوع من الصرف للصفة والعدل (جاءوا واحدا واحدا) أي متفرقين فعدل من واحد إلى أحاد تخفيفا للفظ (وأصل جاء القوم مثنى) وإعرابه كاعراب الذي قبله غير أن النصب في مثنى بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (جاءوا اثنين اثنين وكذا في الباقي) فأصل جاءوا ثلاث جاءوا ثلاثة ثلاثة وهكذا (وإما) أن يكون الخروج عن الأصل (تقديرا) بأن لا يدل دليل غير منع الصرف على وجود العدل في ذلك الاسم إلا أنه لما وجد غير منصرف ولم يكن فيه إلا العلمية قدروا فيه العدل حفظا لقاعدتهم عن الانخرام وذلك (كالأعلام التي على وزن فعل) بضم أوله وفتح ثانيه (كعمر) ونحوه مما

وأما العدل فهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية إما تحقيقا كأحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وهكذا إلى العشرة فإنها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة فأصل جاء القوم أحاد جاءوا واحدا واحدا وأصل جاء القوم مثنى جاءوا اثنين اثنين وكذا في الباقي وإما تقديرا كالأعلام التي على وزن فعل كعمر

ليس بصفة فى الأصل (وزفر) علم على الامام أبى خالد زفر بن هذيل الكوفى صاحب أبى حنيفة مات رحمه الله سنة خمسين ومائة (وزحل) علم على كوكب فى السماء السابعة، سمى بذلك لأنه زحل أى بعد (فانها لما سمعت) أى الأعلام المذكورة ونحوها مما جاء من الأعلام على وزنها كجمع وقزح وجشم (ممنوعة من الصرف) وجملة ما سمع من العرب من الأعلام المعدولة تقديرا أربعة عشر الثلاثة المذكورة وجمح وقزح وجشم ومضر وعصم وجحا ودلف وهبل و بلغ وقثم وثعل وكلها معدولة عن فاعل إلا الأخير فانه معدول عن أفعل فهذه الأسماء التى سمعت أى نطقت بها العرب غير منصرفة (وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية) وهى لا تستقل بمنع الصرف وأمكن العدل دون غيره (قدروا فيها العدل) لأن الغالب فى الأعلام النقل مع أن صيغة فعل قد كثر فيها العدل كغدر معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق (وأنها معدولة) عن فاعل غالبا فعمر (عن عامر و) زفر (عن زافر و) زحل (عن زاحل) لأن عامرا وزافرا وزاحلا ثابتة فى الآحاد النكرات بخلاف عمر وزفر وزحل (وأما التأنيث) المانع من الصرف (فهو على ثلاثة أقسام) الأول (تأنيث بالألف) أى المقصورة نحو حبلى أو الممدودة نحو صحراء (و) الثانى (تأنيث بالتاء) المثناة من فوق نحو حمزة وطلحة (و) الثالث (تأنيث بالمعنى) نحو زينب وسعاد وقد يجتمع التأنيث باللفظ والمعنى فى كلمة واحدة نحو فاطمة (فالتأنيث بالألف يمنع الصرف) أى يستقل بمنع صرف ما هى فيه (مطلقا) أى سواء كان نكرة أم معرفة مفردا أم جمعا اسما أم صفة (سواء كانت الألف مقصورة كحبلى ومرضى وذكرى) بلا همز بعد الألف فتقول فى اعراب نحو مررت بحبلى، بحبلى جار ومجرور وحبلى مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين وهى ألف التأنيث المقصورة (أو كانت ممدودة كصحراء وحمراء وزكرياء) بهمزة بعد الألف فتقول فى إعراب نحو مررت بصحراء جار ومجرور الباء حرف جر صحراء مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام العلتين وهى ألف التأنيث الممدودة وإنما مثل المصنف للتأنيث بالألف بأمثلة متعددة للاشارة إلى أنها تمنع صرف ما هى فيه نكرة كان كذكرى وصحراء أو معرفة كزكرياء أم مفردا كهذه الأمثلة أو جمعا كمرضى اسما كما تقدم أو صفة كحبلى ومن المؤنث بالألف المقصورة رضوى بتثليث الراء جبل بالمدينة الشريفة، و بالألف الممدودة أسماء لأن أصله كما قال سيبويه وسما بالواو وزعم الفراء أنه جمع اسم فمنعه إذا كان علما لمؤنث للعلمية والتأنيث المعنوى و إن كان علما لمذكر للعلمية والتأنيث الأصلى نظرا لكونه منقولا عنه ومن ذلك ما ذكره المصنف بقوله (وأشياء) و إنما أخرها عما قبلها للخلاف فيها وما ذكره من إلحاقها بالمؤنث بالألف هو مذهب سيبويه لأن أصلها شيآء كحمراء كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فنقلوا اللام وهى الهمزة الأولى إلى محل الفاء فقالوا أشياء بزنة لفعاء (وهذه العلة) يعنى بذلك التأنيث بالألف المقصورة أو الممدودة (هى العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) فلا تحتاج معها إلى علة أخرى بل تستقل بمنع الصرف (فتقوم مقام العلتين) وذلك لأنها فى نفسها علة لفظية ولزومها لما هى فيه بحيث لا يصح حذفها منه بحال بمنزلة علة أخرى معنوية بخلاف تاء التأنيث فانها معرضة للزوال لأنها لم توضع إلا للفرق بين المذكر والمؤنث ولهذا اشترط لمنع الصرف معها العلمية لأجل أن تلزم (وأما التأنيث بالتاء) ويقال له التأنيث اللفظى (فيمنع الصرف) لما هى فيه (مع العلمية) أى إذا كان الاسم الذى دخلت عليه علما ليصير التأنيث حينئذ لازما لأنه بدون العلمية فى معرض الزوال

وزفر وزحل فانها لما سمعت ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية قدروا فيها العدل وأنها معدولة عن عامر وعن زافر وعن زاحل . وأما التأنيث فهو على ثلاثة أقسام تأنيث بالألف وتأنيث بالتاء وتأنيث بالمعنى فالتأنيث بالألف يمنع الصرف مطلقا سواء كانت الألف مقصورة كحبلى ومرضى وذكرى أو كانت ممدودة كصحراء وحمراء وزكرياء وأشياء. وهذه العلة هى العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها فتقوم مقام العلتين . وأما التأنيث بالتاء فيمنع الصرف مع العلمية

فلا

فلا يقوى على منع الصرف فاشترط العلمية فيه لتحصينه عن الزوال حتى لو سمى به مذكر لم تزل التاء نحو حمزة وقائمة فى قولك مررت بامرأة قائمة منصرف وان كان فيه الصفة والتأنيث لأن تأنيثه معرض للزوال لأنك لو وصفت به مذكرا تقول مررت برجل قائم (سواء كان) أى ماهو مؤنث بالتاء (علما لمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة) سواء كان متحرك الوسط أم ساكنه زائدا على ثلاثة أحرف أو غير زائد عليها (وأما التأنيث المعنوى) وهو كون الاسم موضوعا لمؤنث خاليا عن إحدى علامات التأنيث الثلاث، وهى التاء وألف التأنيث الممدودة وألف التأنيث المقصورة (فهو كالتأنيث بالتاء) فى اشتراط العلمية فيه ولهذا قال (فيمنع) بفتح الياء: أى يمنع الاسم الصرف (مع العلمية) لأنها تحصن تأنيثه عن الزوال (لكن) لا يصير منع صرفه واجبا إلا (بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف كسعاد) بضم أوله علما لامرأة ومثله زينب ومريم لقيام الحرف الرابع مقام التاء (أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر) علما لطبقة من طباق جهنم واشتقاقه من الساقور وهو الحر ومثلها لظى فانه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوى لأن تحرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع فثقل الاسم فوجب منع صرفه بخلاف ساكن الوسط كهند فان سكونه يوجب الخفة فيزول بذلك أحد السببين فلذلك لم يجب منع صرفه (أو) ثلاثيا ساكن الوسط (أعجميا) (كجور) بضم الجيم وسكون الواو اسم بلد بفارس لحصول الثقل بالعجمة فى لسان العرب (أو) ثلاثيا ساكن الوسط (منقولا من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد) فانه بنقله إلى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف (فان لم يكن شىء من ذلك) بأن كان مؤنثا معنويا ثلاثيا ساكن الوسط غير أعجمى ولا منقولا من المذكر بأن كان فى الأصل مؤنثا (كهند ودعد جاز الصرف) نظرا إلى خفة اللفظ بالسكون فقاوم ثقل إحدى العلتين (و) جاز (تركه) نظرا لوجود العلتين العلمية والتأنيث (وهو) أى ترك الصرف (الأحسن) عند الجمهور تحاشيا عن إلغاء العلتين وإن كان المؤنث المعنوى ثنائيا كيد علما جاز فيه الوجهان أيضا والمنع أرجح وإذا سمى مذكر بمؤنث الأصل فان كان ثلاثيا صرف سواء كان ساكن الوسط أم متحركه كعين وقدم علمين منقولين من اسم الجارحتين وإن كان زائدا على الثلاثة كزينب منع، وأما أسماء القبائل والبلدان التى لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ماسمع عدم انصرافه ومنها ماسمع انصرافه ومنها ماسمع فيه الأمران ومنها مالم يسمع فيه شىء فعدم الانصراف باعتبار أنها اسم القبيلة أو القرية أو البقعة والانصراف باعتبار أنها اسم الحى أو المكان (وأما التعريف) المعتبر فى منع الصرف (فالمراد به) هنا (العلمية) لأن تعريف المضمرات وأسماء الاشارة والموصولات لا يوجد إلا فى المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات والتعريف بأل والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا أو فى حكمه فلا يتصور حينئذ كونها سببا لمنع الصرف فلم يبق إلا التعريف بالعلمية (وتمنع) أى العلمية (الصرف) إذا اجتمعت فى اسم (مع وزن الفعل كأحمد ويزيد) فكل منهما فى نحو مررت بأحمد ويزيد مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان وهما العلمية ووزن الفعل (ومع العدل كعمر وزفر) فكل منهما فى نحو مررت بعمر وزفر مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعدل (ومع التأنيث) بغير الألف كما تقدم بيان ذلك (ومع التركيب المزجى) بل تتعين معه كما سيأتى (ومع الألف والنون كعثمان) فتقول فى نحو مررت بعثمان عثمان مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون (ومع العجمة) بل تتعين معها (كما سيأتى) بيان ذلك، وأما الصفة فلا تمنع العلمية الصرف معها

سواء كان علما لمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة وأما التأنيث المعنوى فهو كالتأنيث بالتاء فيمنع مع العلمية لكن بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف كسعاد أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر أو أعجميا كجور أو منقولا من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد فان لم يكن شىء من ذلك كهند ودعد جاز الصرف وتركه وهو الأحسن وأما التعريف فالمراد به العلمية وتمنع الصرف مع وزن الفعل كأحمد ويزيد ومع العدل كعمر وزفر ومع التأنيث ومع التركيب المزجى ومع الألف والنون كعثمان ومع العجمة كما سيأتى

لأنهما لا يجتمعان لما بينهما من التضاد لأن الصفة لا تكون إلا نكرة كأحمر وسكران (وأما التركيب) المعتبر فى منع الصرف (فالمراد به التركيب المزجى) وهو جعل اسمين اسما واحدا منزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث فخرج التركيب الاضافى كامرىء القيس وعبد الله ونحوهما لأن الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا فلا تصلح سببا لمنع الصرف والتركيب الاسنادى كتأبط شرا وشاب قرناها لأن الأعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات على الأصح ولهذا يحكى اللفظ على ما كان عليه قبل العلمية . ثم قيد المصنف التركيب المزجى الذى يصلح أن يكون علة لمنع الصرف بقوله (المختوم بغير ويه) وذلك (كبعلبك) علما على بلدة مركب من بعل وهو صنم و بك اسم صاحب هذه البلدة ثم جعلا اسما واحدا ممنوعا من الصرف للعلمية والتركيب المزجى (وحضرموت) وهو علم لقطر من اليمن مركب من حضر وموت ثم جعلا اسما واحدا ممنوعا من الصرف للعلمية والتركيب و يكون الاعراب على الجزء الأخير منه ، وأما الجزء الأول فيفتح آخره إذا لم يكن معتلا ولا نونا كالمثالين المذكورين فان كان آخره معتلا كمعديكرب أو نونا كباذنجانة فيسكن فيهما وقد سمع فى المركب المزجى الغير المختوم بويه لغتان أخريان بناء الجزءين على الفتح واضافة الأول للثانى فيعرب الأول بحسب العوامل و يجر الثانى بالاضافة مصروفا مالم يكن فيه مانع آخر كالعجمة فى رام هرمز فيمتنع ، وأما المركب المزجى المختوم بويه كسيبويه فانه مبنى على الكسر على الأشهر و يجوز منع صرفه لأنه قد سمع ، و يجوز إضافة الجزء الأول منه للثانى فيعرب الأول بحسب العوامل و يبنى الثانى لأنه اسم صوت والمحدثون يقولون فى حمويه ونفطويه ودرستويه وحضرويه بسكون الواو وضم ما قبلها وفتح ما بعدها و بالتاء ممنوعا من الصرف وهو الموافق للغة الفارسية .

﴿تنبيه﴾ ألحق الفاكهى بالمختوم بويه ما ركب من الأعداد كخمسة عشر والظروف نحو هو يأتينا صباح مساء والأحوال نحو جارى بيت بيت فان ذلك كله من قبيل المبنيات أيضا : أى فان سمى بشىء من ذلك بقى على حاله مبنيا . قال ابن عنقاء : إذا سمى بشىء من ذلك فانه يلزم عند سيبويه فكه واعرابه اعراب المتضايفين وأجاز غيره بقاءه على تركيبه مبنيا . قيل وهو أحسن وقيل بل واجب وأجاز بعضهم منع صرفه انتهى (ولا يمنع) أى التركيب المذكور (الصرف إلا مع العلمية) لأنه معها لازم فيقوى على منع الصرف ، بخلاف ما إذا لم يكن معها فهو فى معرض الزوال فلا يكون معتبرا (وأما الألف والنون الزائدتان) لزيادتهما على أصل بنية الكلمة وقيل لكونهما من حروف الزيادة (فيمنعان) الاسم (الصرف مع العلمية) لتحقق شبههما حينئذ بألفى التأنيث من حيث امتناع دخول تاء التأنيث عليهما بخلاف ما إذا لم يكن الاسم علما نحو سعدان اسم لنبت ومرجان اسم لصغار اللؤلؤ كما فى القاموس فانه لا يمتنع دخول التاء عليه ، فيقال فيه سعدانة ومرجانة و إذا دخلت مؤنثا التاء بعدته عن شبه الفعل فينصرف . ثم مثل لما لا ينصرف من ذلك بقوله (كعمران وعثمان) أشار بالمثالين المذكورين إلى أن زيادة الألف والنون فى الأعلام لا تختص بوزن فعلان بفتح الفاء بل تكون فيها وفى غيرها مما هو مضموم الأول أو مكسوره بخلاف الصفة فان زيادة الألف والنون تختص منها بما هو بوزن فعلان بفتح الفاء كما سيأتى وحينئذ فيكون نحو عمران وعثمان ممنوعين من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين كهذه الأمثلة الثلاثة فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران إن قدرت أصالة التضعيف فزائدتان والاسم المضعف ممنوع من الصرف أو زيادته فالنون أصلية والاسم المضعف منصرف وذلك كحسان إن جعلته من الحس فوزنه فعلان فلا ينصرف و إن جعلته من الحسن فوزنه فعال فينصرف وكذا حيان إن جعلته من الحياة فلا ينصرف أو من الحين : أى من الهلاك انصرف (و) يمنعان الصرف (مع الصفة)

وأما التركيب فالمراد به التركيب المزجى المختوم بغير ويه كبعلبك وحضرموت ولا يمنع الصرف إلا مع العلمية . وأما الألف والنون الزائدتان فيمنعان الصرف مع العلمية كعمران وعثمان . ومع الصفة

بشرط أن يكون بوزن فعلان بفتح الفاء وأن لاتقبل تاء التأنيث إما لأنه لامؤنث له كرحمن لاسمه تعالى أو لأن مؤنثه فعلى (كسكران) وعطشان فان مؤنثه سكرى وعطشى و بنو أسد تؤنث باب سكران بالتاء فيقولون سكرانة وعطشانة فينصرف وهو قبيح (وأما العجمة) المانعة من الصرف (فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع) غير العرب بأن تكون من الأوضاع (العجمية) سواء كانت من أوضاع الفرس أو الروم أو الهند أو الافرنج أو الحبشة أو البربر أو غير ذلك وتعرف عجمة الكلمة بنقل الأئمة لها و بخروجها عن أوزان الأسماء العربية نحو إبريسم ، فان مثل هذا الوزن غير مستعمل فى اللسان العربى و بأن يجتمع فيها من الحروف مالايجتمع فى كلام العرب : كالجيم والصاد نحو صولجان، أوالجيم والقاف نحو منجنيق ، أوالجيم والكاف نحوسكرجة، أوتكون فيه السين والذال نحو ساذج وأستاذ ، أو يكون فى أوله نون بعدها راء نحو نرجس، أوآخره زاى قبلها دال نحومهندز لأن ذلك لا يكون فى كلمة عربية أو بأن يكون عاريا من حروف الذلاقة وهوخماسى أو رباعى، وحروف الذلاقة ستة : وهى الفاء والراء والميم والنون واللام والباء يجمعها قولك مر بنفل (كابراهيم و إسمعيل و إسحق) فانها ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة (وجميع) بالرفع مبتدأ (أسماء الأنبياء) صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين (أعجمية) بالرفع خبر المبتدإ ، و إنما كانت جميع أسماء الأنبياء أعجمية لأنها من أوضاع غير العرب (إلا أربعة) منها ، وهم (محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله) وسلم (عليهم أجمعين) فان هذه الأربعة عربية ولهذا صرفت وألحق بهذا فى الصرف نوح ولوط وشيث لخفتها كما سيأتى ، و يجمعها قولك صن شمله ، ونظمها من قال :

ألا إن أسماء النبيين سبعة لها الصرف فى إعراب من يتنشد

فشيث ونوح ثم هود وصالح شعيب ولوط والنبى محمد

وشمل قوله وجميع أسماء الأنبياء أعجمية موسى فيكون ممنوعا من الصرف للعلمية والعجمة وآدم فيكون أعجميا كآزر على وزن فاعل كخاتم ، و به جزم الزمخشرى فى الكشاف ، وذهب فى المفصل إلى أنه عربى على وزن أفعل والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل . واختلف فى عزير فقال فى الكشاف فى الكلام على قوله تعالى - عزير ابن الله - من لم ينونه جعله غير منصرف للعلمية والعجمة ومن صرفه جعله عربيا وحكى السمين فى اليسع قولين على أنه علم منقول من فعل مضارع والثانى أنه اسم أعجمى وأل فيه زائدة، وذكر بعضهم أن أسماء الملائكة ممتنعة من الصرف الا أربعة مالك ورضوان ومنكر ونكير، ومن الأعلام العجمية فرعون وقارون وهامان و يأجوج ومأجوج على قراءة من قرأهما بغير همز وهو من عدا عاصما من القراء السبعة وعلى قراءة عاصم بالهمز يكونان عربيين لاشتقاقهما حينئذ من أوج الحر وهوتوقده وشدته ولكنهما غير منصرفين أيضا فى قراءته للعلمية والتأنيث لأنهما جعلا اسمين للقبيلتين (و يشترط) فيها أى فى كون العجمة مؤثرة فى منع الصرف أمران أحدهما (أن يكون الاسم) الذى فيه العجمة (علما فى العجمية) أى بأن تكون العجمة متحققة فى ضمن العلم فى لغة العجم إما حقيقة كابراهيم أو حكما بأن نقلته العرب من لغة العجم إلى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد سمى به نافع راوية عيسى لجودة قراءته قبل أن تتصرف فيه العرب فكأنه كان علما فى اللغة العجمية (ولذلك) أى لاشتراط كون الاسم الأعجمى علما فى العجمية (صرف لجام) وهو اسم لآلة تجعل فى فم الفرس (ونحوه) مما هو اسم جنس أعجمى لأنه لعدم علميته فى العجمية تصرفت فيه العرب بالاضافة والتعريف بأل حتى لوجعل علما لشخص لكان منصرفا لعدم عاميته فى العجمية واستعملته

كسكران، وأما العجمة فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية كابراهيم وإسمعيل وإسحق وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله عليهم أجمعين، ويشترط فيها أن يكون الاسم علما فى العجمية ولذلك صرف لجام ونحوه

العرب غير علم في ابتداء النقل فعلميته طارئة بعد النقل ، ومما ذكرته يعلم أن شرط تأثير العجمة في منع الصرف أن تستعمله العرب من ابتداء نقله إلى لغتها علما ، وإن كان غير علم في العجمية وهذا هو الذى مشى عليه الشاوبين وأصحابه ونسبه بعضهم إلى الجمهور ورجحه الفاكهى وابن عنقاء وكلام المصنف يومئ إلى اشتراط أن تكون العجم استعملته علما فنقلته العرب كذلك إلى كلامها بلا تصرف ، وقد قيل إنه ظاهر كلام سيبويه وعليه فقالون و بندار مصروفان لأنهما اسما جنس في لغة العجم ، وعلى الأول ممنوعان لأن العرب لم تستعملهما إلا علمين (و) ثانيهما (أن يكون زائدا على الثلاثة) أى على ثلاثة أحرف كابراهيم لأن الاسم يصير حينئذ ثقيلا ، فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع لأن خفته حينئذ تعارض أحد السببين (ولذلك صرف نوح ولوط) مع أن كلا منهما اسم أعجمى استعملته العرب بعد نقله إلى لغتها علما وإنما وجب صرفهما لأن العجمة سبب ضعيف غير محققة الوجود في الاسم فلم يجز اعتبارها مع خفة الاسم وكالزائد على الثلاثة الثلاثى المحرك الوسط عند ابن الحاجب كشتر علم حصن في ديار بكر وكلام أكثر النحاة يأباه لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثى مطلقا لأن الثلاثى خفيف ووضع كلام العجم على الطول (وأما الصفة) المعتبرة في منع الصرف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود كأحمر فانه دال على ذات باعتبار المعنى المقصود منها وهو الحمرة ، وشرطها في منع الصرف أن تكون أصلية فما هى فيه بأن لم تستعمل إلا أوصافا كمثنى وثلاث أو تكون ثابتة له في أصل الوضع سواء كانت باقية فيه كأفضل وسكران أم لا كأدهم وأسود وأبطح وأجرع ، فانها في الأصل صفات لكل ما فيه دهمة أو سواد أو انبطاح وهو الاتساع أو جرع وهو الاستواء ثم اختصت بالقيد والحية والمكان المتسع والمكان المستوى ذى الرمل الذى لا ينبت شيئا وغلبت عليها الاسمية فيجب منعها ، وإن كانت اسما نظرا إلى أصلها بخلاف ما وضع اسما وعرضت فيه الوصفية كرجل أرنب أى ذليل ومررت بنسوة أربع فيجب صرفه (فتمنع) أى الصفة (الصرف مع ثلاثة أشياء) الأول مع (العدل كما تقدم في مثنى) المعدول عن اثنين اثنين (وثلاث) المعدول عن ثلاثة ثلاثة فهما ممنوعان من الصرف للعدل عن العدد المكرر والصفة الأصلية ، لأن هذا المكرر لم يستعمل إلا وصفا فالوصفية لازمة له (و) الثانى (مع الألف والنون) الزائدتين (بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلان بفتح الفاء) لأن مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه عريانة بدخول التاء فيكون منصرفا قطعا ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات (ولا يكون مؤنثه) أى فعلان (على وزن فعلانة) لتحقق مشابهة الألف والنون لألفى التأنيث حينئذ سواء كان مؤنثه على فعلى (نحو سكران فان مؤنثه سكرى) لا سكرانة أو لم يكن له مؤنث أصلا نحو رحمن فانه ممنوع من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون وإن لم يكن له مؤنث على فعلى لأن وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذى هو شرط بالذات (ونحو ندمان) منصرف بلا خلاف (لأن مؤنثه ندمانة) بالتاء (إن كان) ندمان بمعنى نديم (من المنادمة) في الشراب ، وفى القاموس: نادمه منادمة ونداما جالسه على الشراب ، وأما إذا كان بمعنى النادم من الندم فغير منصرف اتفاقا لوجود الشرط لأن مؤنثه حينئذ ندمى لا ندمانة (و) الثالث (مع وزن الفعل بشرط أن تكون) الصفة (على وزن أفعل) غالبا كأفضل وأبطح وأعمى أو بوزن أفيعل قليلا كأفيضل وأجيمل مصغران فانهما بوزن أبيطر مضارع بيطر (وأن لا يكون مؤنثه) بالتاء إما لأنه لا مؤنث له أصلا كأكمر لعظيم الكمرة وهى رأس الذكر وآدر لمن بخصيته انتفاخ أوله مؤنث على فعلى بضم أوله نحو أفضل فان مؤنثه فضلى أو على فعلاء بفتح أوله (نحو أحمر) فانه غير منصرف

وأن يكون زائدا على الثلاثة ولذلك صرف نوح ولوط ، وأما الصفة فتمنع الصرف مع ثلاثة أشياء العدل كما تقدم في مثنى وثلاث ومع الألف والنون بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلان بفتح الفاء ولا يكون مؤنثه على وزن فعلانة نحو سكران فان مؤنثه سكرى ونحو ندمان منصرف لأن مؤنثه ندمانة إن كان من المنادمة ومع وزن الفعل بشرط أن تكون على وزن أفعل وأن لا يكون مؤنثه بالتاء نحو أحمر

للصفة ووزن الفعل (فان مؤنثه حمراء) بهمزة ممدودة (ونحو أرمل منصرف) خلافا للأخفش (لأن مؤنثه) يقبل تاء التأنيث فيقال فيه (أرملة) وهى من لازوج لها وقد تطلق على المحتاجة كما يفيده قول القاموس ورجل أرمل وامرأة أرملة محتاجة أو مسكينة انتهى (ويجوز صرف غير المنصرف) أى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين عليه لاجعله منصرفا حقيقة لأن مالاينصرف هو ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما (للتناسب) أى لتحصل المناسبة بينه وبين المنصرف عند اجتماعهما فان رعاية المناسبة فى الكلمات أمر مهم عندهم (كقراءة نافع سلاسلا) بالتنوين لمصاحبته للمنصرف الذى هو أغلالا وسعيرا (وقواريرا قواريرا) بتنوينهما، صرف الثانى منهما لمصاحبته للأول، وصرف الأول لأنه آخر الآية فصرف ليوقف عليه بقلب تنوينه ألفا كما فى آخر سائر الآيات ، وأجاز أبو البقاء فى نصب الأول وجهين : أحدهما أن يكون خبرا لكان . والثانى أن يكون حالا فكان تامة (وللضرورة) أى لضرورة وزن الشعر إما بأن لايستقيم الوزن إلا بالتنوين كما فى قول الشاعر :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ... فقالت لك الويلات إنك مرجلى

أو يستقيم لكن يحصل بمنعه زحاف يخرج عن السلامة كقوله :

أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره ... هو المسك ما كررته يتضوع

فان نعمان لو فتحت نونه من غير تنوين لاستقام الوزن لكن يحصل به زحاف .

﴿تتمة﴾ يجوز للضرورة منع المصروف على الأصح أى جعله بصورة الممنوع فى حذف التنوين ونحوه لامنعه حقيقة لانتفاء المانع وأجاز قوم منع المصروف مطلقا . قال الأخفش وكأنها لغة الشعراء لأنهم اضطروا اليه فى الشعر فجرت ألسنتهم عليه .

باب النكرة والمعرفة

قدم المصنف النكرة لأنها أصل المعرفة على ما قاله النحاة وعكس ذلك فى الحاجبية والتسهيل فقدما المعارف (الاسم) بحسب التعريف والتنكير (ضربان أحدهما النكرة وهى الأصل) على ماعليه سيبويه والجمهور وهو الأصح لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولأنها لا تحتاج فى دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لايحتاج (وهى كل اسم شائع فى) جميع أفراد (جنسه) الشامل له ولغيره بمعنى أنه يصلح إطلاقه على كل فرد منها (لايختص به واحد) من أفراد جنسه (دون آخر) وذلك (كرجل) فانه شائع فى جنس الرجال لأنه يصدق على كل ذكر بالغ من بنى آدم إذ لايختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون الآخر (وفرس) فانه شائع فى جنس الخيل لايختص لفظه بواحد منها (وكتاب) فانه شائع فى جنس الكتب لايختص لفظه بواحد من أفراد جنسه دون الآخر ، فكل من الثلاثة صادق على كل فرد من أفراد جنسه لا على سبيل الشمول بل على سبيل البدل : يعنى أنها تصدق على كل واحد بدلا من الآخر لا أنها تصدق على الجميع دفعة واحدة ، ولا يشترط فى النكرة كثرة الأفراد المندرجة تحتها كما يوهمه تمثيل المصنف بل الشرط أن يكون وضعها على الشيوع سواء كان لها أفراد فى الخارج كالأمثلة الثلاثة أو لم يكن منها إلا فرد واحد كشمس وقمر فانهما نكرتان لأنهما من باب الكلى الذى لم يوجد منه إلا فرد واحد لكن لفظهما صالح لتناول أفراد كثيرة ولهذا جمعا فى قول الشاعر ✲ ما للشموس تقلها الأغصان ✲ وقول الآخر ✲ وجوههم كأنها أقمار ✲ وأيضا فباعتبار تجدد الشمس كل يوم والقمر فى كل شهر كأن أفرادها تعددت وإن كانت حقيقتهما واحدة (وتقريبها) أى النكرة والمراد تقريب حدها

فان مؤنثه حمراء ونحو أرمل منصرف لأن مؤنثه أرملة ويجوز صرف غير المنصرف للتناسب كقراءة نافع سلاسلا وقواريرا قواريرا وللضرورة

﴿باب النكرة والمعرفة﴾

الاسم ضربان أحدهما النكرة وهى الأصل وهى كل اسم شائع فى جنسه لا يختص به واحد دون آخر كرجل وفرس وكتاب وتقريبها

(إلى الفهم) أى فهم المبتدى (أن يقال النكرة كل) بالرفع خبر النكرة (ما) أى كل اسم موصوف بكونه (صلح) بفتح اللام وضمها (دخول الألف واللام) المؤثرتين التعريف (عليه) فى فصيح الكلام ومثل ذلك أم فى لغة حمير وذلك (كرجل وامرأة وثوب) فان كلا منها صالح لدخول الألف واللام عليه بأن يقال الرجل والمرأة والثوب (أوكل ماوقع موقع مايصلح دخول الألف واللام) المؤثرتين للتعريف (عليه) وذلك (كذى) فى نحو مررت بذى مال ورأيت ذا مال وجاءنى ذو مال فان هذا الاسم لا يقبل الألف واللام لكنه وقع موقع شىء يقبل ذلك لأنه كما قال المصنف (بمعنى صاحب) وصاحب يقبلها وكذلك من فى نحو رأيت من هو صاحب لك وقعت موقع إنسان وهو يقبل الألف واللام كالانسان فذو ومن نكرتان لوقوعهما موقع ما يقبل الألف واللام المعرفة فخرج مالايصلح دخول الألف واللام عليه كزيد وعمرو و بكر أو يصلح ولكن لا تؤثر فيه تعريفا كفضل وحرث وعباس وحسن أعلاما فان أل إذا دخلت عليه كالفضل والحرث والعباس والحسن لاتفيده تعريفا فلا يكون نكرة عند حذفها وكذا الأسماء المتوغلة فى الابهام وأسماء الفاعلين والمفعولين فان أل و إن صلح دخولها عليه لكنها باقية على الابهام فلاتفيدها تعريفا وخرج بفصيح الكلام ما دخلت عليه الألف واللام من المعارف مثل يزيد فى قول الشاعر :

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا　　　شديدا بأعباء الخلافة كاهله

ومن علامات النكرة أيضا دخول رب عليها كرب شيخ رويت عنه ومنه قبولها لكم أو كأين الخبريتين نحو ـ وكم من قرية ـ وكأين من دابة ، ووقوعها حالا أو تمييزا بلا تأويل واسما أوخبرا للا النافية للجنس وهى أقسام متفاوتة الرتبة فأنكر النكرات معلوم لشموله للموجود والمعدوم ثم شىء وموجود ثم متحيز وحادث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم إنسان ثم ذكر ثم بالغ ثم رجل (والضرب الثانى المعرفة) وهو ماوضع ليستعمل فى واحد بعينه (وهى) فى هذا الكتاب (ستة أنواع) وزاد بعضهم سابعا وهو المنادى النكرة المقصودة كيارجل وتعريفه بالقصد إليه ثم هذه الأنواع متفاوتة فى التعريف كالنكرات (المضمر) ويقال له الضمير أيضا من أضمرت الشىء إذا أخفيته وسترته فاطلاقه حينئذ على البارز مجاز والتعبير بالمضمر والضمير للبصريين ، والكوفيون يقولون الكناية والمكنى لأنه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح . قال الشاعر :

فصرح بما تهوى ودعنى من الكنى　　　فلا خير فى اللذات من دونها ستر

(وهو أعرفها) عند الجمهور وأعرف أنواعه ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب (ثم العلم) يلى المضمر (ثم) اسم (الاشارة) ومثله المنادى المقصود عند من عده منها ومن لم يعده منها نظر لكونه داخلا فى المحلى بالبناء على أن تعريفه بأل مقدرة (ثم) اسم (الموصول ثم المعرف بالأداة والسادس) من المعارف (ما) أى الاسم النكرة الذى (أضيف إلى واحد منها) أى هذه الخمسة إضافة تفيده تعريفا كغلام زيد وغلام هذا وغلام الذى فى الدار وغلام الرجل فخرج مالاتفيده الاضافة تعريفا كأسماء الفاعلين والمفعولين والاسم المتوغل فى الابهام كغير ومثل لأنه لا يتعرف بالاضافة (وهو) بحسب التعريف غير متأخر عنها فى الرتبة بل هو (فى رتبة ما أضيف إليه) فالمضاف إلى العلم فى رتبة العلم والمضاف إلى اسم الاشارة فى رتبة اسم الاشارة وهكذا (إلا الاسم المضاف إلى الضمير) كغلامى (فانه) ليس فى رتبة الضمير بل هو (فى رتبة العلم) لأنه لوكان فى رتبة الضمير لماصح مررت بزيد صاحبك لأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل هى مساوية

إلى الفهم أن يقال : النكرة كل ماصلح دخول الألف واللام عليه كرجل وامرأة وثوب أوكل ما وقع موقع ما يصلح دخول الألف واللام عليه كذى بمعنى صاحب . والضرب الثانى المعرفة وهى ستة أنواع المضمر وهو أعرفها ثم العلم ثم الاشارة ثم الموصول ثم المعرف بالأداة والسادس ماأضيف إلى واحد منها وهو فى رتبة ما أضيف إليه إلا الاسم المضاف إلى الضمير فانه فى رتبة العلم

له فى التعريف أودونه فلماجعلنا المضاف إلى الضمير فى رتبة العلم صارصاحبك مساويا لزيد (ويستثنى مما ذكر) قبل وهو أن المضمر أعرف المعارف (اسم الله تعالى) الأعظم أعنى الجلالة الشريفة فانه علم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد (وهو) مع ذلك (أعرف المعارف) مطلقا (بالاجماع) لشدة تميزه وغلبة ظهوره ظهورا لا يحتمل الخفاء فهو بهذا المعنى أعرف من الضمير وغيره ثم الضمير العائد عليه ثم ضمائر غيره على الترتيب السابق وفى إعراب القرآن للشهاب الحلبى أن سيبويه رؤى فى المنام فقيل له : ما فعل الله بك ؟ فقال أدخلنى الجنة ، فقيل بماذا ؟ فقال بقولى إن اسمه تعالى أعرف المعارف انتهى .

﴿ فصل ﴾ فى بيان المضمر وأقسامه (المضمر والضمير) مدلولهما واحد لأنهما (اسمان لما) أى لاسم (وضع لمتكلم) أى لشخص متكلم : أى متلفظ بهذا اللفظ (كأنا أو) وضع لشخص (مخاطب كأنت أو) لشخص (غائب) ليس متكلما ولامخاطبا (كهو) فخرج بقوله وضع الاسم الظاهر الذى أريد به متكلم أومخاطب أوغائب كقول شخص اسمه زيد زيد قائم يريد نفسه وقولك يازيد وزيد قائم تريد شخصا غائبا فان لفظ زيد وإن أطلق فى المثال الأول على المتكلم وفى الثانى على المخاطب وفى الثالث على الغائب إلاأنه ليس موضوعا لذلك بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ويكنى عنها بضمير الغيبة وخرج بقوله المتكلم إلى آخره الياء من إياى والكاف من إياك والهاء من إياه فانها ليست ضمائر لأنها لاتدل على متكلم ولامخاطب ولاغائب بل على تكلم وخطاب وغيبة فهى أحرف والدال على المتكلم والمخاطب والغائب انما هو إيا وشمل التعريف الضمير المشترك بين المخاطب والغائب كالواو فى نحو يفعلون ، ثم ضمير الغائب إما أن يكون مرجعه معلوما نحو ـ إنا أنزلناه أى القرآن أومتقدما لفظا ورتبة نحو ـ والقمر قدرناه ـ أومتقدما لفظا لارتبة نحو ـ وإذ ابتلى ابراهيم ربه ـ فابراهيم الذى يرجع إليه الضمير المجرور وإن تقدم لفظا فهو متأخر رتبة لأنه مفعول ورتبة المفعول التأخير أو متقدما رتبة لالفظا نحو ـ فأوجس فى نفسه خيفة موسى ـ فموسى الذى يرجع إليه الضمير فى نفسه متأخر عنه لفظا متقدم عليه رتبة لأنه فاعل ورتبة الفاعل التقديم ، أومتأخر لفظا ورتبة وهو ستة أنواع : الأول ما وقعت فيه الجملة مفسرة لضمير الشأن نحو ـ قل هو الله أحد ـ الثانى ما وقع فيه المفرد خبرا للضمير مفسرا له نحو ـ إن هى إلاحياتنا الدنيا ـ أى ما الحياة إلا حياتنا الدنيا . الثالث ماوقع المفرد فيه تمييزا للضمير المرفوع بنحو نعم و بئس نحو ـ بئس للظالمين بدلا ـ و ـ ساء مثلا القوم ـ و ـ كبرت كلمة ـ وظرف رجلا زيد كما فى المغنى . والرابع ماوقع فيه المفرد تمييزا للضمير المجرور برب نحو ربه رجلا . والخامس ما وقع فيه المفرد المتنازع فيه معمولا للعامل الثانى وأعمل الأول المحتاج إلى مرفوع فى ضميره العائد عليه نحو قاما وقعدا أخواك . والسادس ماوقع فيه المفرد بدلا من الضمير المفسر به كقولهم هى العرب تقول ماشاءت (وينقسم) أى الضمير (إلى مستتر و بارز) قيل هذه القسمة ناقصة لأنها لاتشمل الضمير المحذوف ، وجوابه أن يقال تفسير المستتر بما سيأتى شامل له ، والفرق بينه و بين المحذوف أن المستتر اصطلاحا مرفوع وعامله لفظى والمحذوف أعم من ذلك (فالمستتر ماليس له صورة فى اللفظ) أى لم تضع العرب له لفظا تعبر به عنه أصلا بل ينوى وأماقولهم المستتر فى أقوم أنا وفى نقوم نحن وفى تقوم أنت وفى يقوم هوفهذا تجاز منهم لتعذر العبارة عنه وانما المستتر معنى ذلك ومرادفه لاهو بنفسه (وهو إما مستتر) فى عامله (وجوبا) وهو الذى لايمكن أن يحل الظاهر ولاالضمير البارز محله لكون عامله لايرفع الاالضمير المستتر (كالمستتر)

ويستثنى مما ذكر اسم الله تعالى فانه علم وهو أعرف المعارف بالاجماع .

﴿ فصل ﴾ المضمر والضميراسمان لما وضع لمتكلم كأنا أومخاطب كأنت أو غائب كهو وينقسم إلى مستتر وبارز فالمستتر ماليس له صورة فى اللفظ وهو إما مستتر وجوبا كالمستتر

وفى نسخة كالمقدر (فى فعل أمر الواحد) أى المفرد (المذكر كاضرب وقم) وكذا الضمير المستتر فى اسم فعله مطلقا كصه يازيد وصه يازيدان وصه يا رجال فنى كل منها يقدر ضمير مستتر وجوبا مرفوع المحل على الفاعلية لايظهر وجوبا وأما نحو ـ اذهب أنت ور بك فقاتلا ـ فأنت تأكيد للمستتر فخرج بفعل الواحد المثنى والمجموع وأمر الواحدة فانه يبرز فى الجميع كقومى وقوما وقوموا وقمن (و) كالمقدر (فى المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر كتقوم) يازيد (وتضرب) بخلاف المبدوء بتاء الغائبة كهند تقوم فان استتاره جائز لاواجب و بخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة أو التثنية أو الجمع فانه يبرز فى الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن (و) كالمقدر (فى المضارع المبدوء بالهمزة) التى للتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (كأقوم وأضرب أو) فى المضارع المبدوء (بالنون) التى للتكلم ومن معه أو المعظم نفسه مذكرا كان أومؤنثا (كنقوم ونضرب) ومثل المضارع المبدوء بما تقدم اسم فعله مطلقا كأوه بمعنى أتوجع أو تتوجع وفعل الاستثناء كقاموا خلا زيدا وليس زيدا ولا يكون زيدا وفعل التعجب كما أحسن زيدا والمصدر الواقع بدلا من فعله كسقيا لك : أى سقاك الله و ـ ضرب الرقاب ـ : أى اضربوا واكراما زيدا: أى أكرمه بناء على أنه يتحمل الضمير كاسم الفاعل وهو الأصح بخلاف المصدر المنحل إلى الحرف المصدرى والفعل ففاعله لايستتر فيه على المشهور بل إن ظهر والافهو محذوف ، وأضاف بعضهم إلى المستتر وجوبا فاعل اسم التفضيل . قال ابن عنقاء وفيه نظر لأن واجب الاستتار مالا يرفع عامله إلا المستتر فقط واسم التفضيل يرفع الظاهر مطلقا على لغة وفى مسئلة الكحل فى كل لغة (وإما مستتر) فى عامله (جوازا) وذلك فيما عدا ما تقدم كالفعل الماضى غير ماس وكالمقدر فى الظروف والصفات حتى اسم التفضيل على الأصح و (كالمقدر فى) الفعل المضارع المسند إلى غائب أو غائبة (نحو زيد يقوم) وهند تقوم فنى كل من هذه يقدر ضمير مستتر جوازا لأن الظاهر يحل محله ، إذ لو قيل زيد يقوم أبوه أو هند تقوم أمها لكان الكلام صحيحا وقد يجب إبراز الضمير فى نحو غلام زيد يضربه هو دفعا للالباس الحاصل باستتاره كما بين فى محله وظاهر كلامه كغيره جواز أن يقال قام هو على الفاعلية وبه صرح ابن مالك ونقل عن سيبويه (ولا يكون) الضمير (المستتر إلا ضمير رفع إما فاعلا) نحو زيد قام (أو نائب الفاعل) نحو زيد ضرب وإنما اختص الاستتار بالمرفوع لأن المنصوب والمجرور فضلة لأنهما مفعولان والمرفوع فاعل أو نائب فاعل كما قال المصنف وهو كالجزء من عامله فجوزوا فى الضمائر المتصلة التى وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الفاعل لأن الفاعل أصل فى اختصار الضمير ولا سيما إذا كان ضميرا متصلا فاكتفوا بلفظ الفعل عنه (والبارز ماله صورة فى اللفظ) أى الذى وضعت العرب له لفظا تعبر به عنه كتاء قمت (وينقسم إلى متصل) بعامله وهو الأصل (ومنفصل) عنه لمانع يمنع من الاتصال (فالمتصل هو الذى لا يفتتح به النطق) أى لا يمكن الابتداء به فى أول الكلام بل لابد أن يتقدم عليه لفظ آخر بحسب الوضع العربى (ولا يقع بعد إلا) الاستثنائية إلا فى ضرورة الشعر وذلك (كتاء قمت وكاف أكرمك) فكل منهما ضمير متصل الأول مرفوع المحل والثانى منصوب به ولا يمكن الابتداء بكل منهما ، وكان ينبغى للمصنف أن يمثل أيضا للضمير المجرور المتصل وذلك نحو هاء غلامه ولعله اكتفى بكاف أكرمك لأنها كما تكون منصوبة تكون مجرورة نحو مررت بك ولذا قال غيره ينقسم المتصل إلى مرفوع ومنصوب ومجرور وهى ضمائر النصب بلا فرق (والمنفصل ما يفتتح به النطق) أى ما يمكن الابتداء به من غير توقف اللفظ على كلمة أخرى (ويقع بعد إلا) فى الاختيار

فى فعل أمر الواحد المذكر كاضرب وقم وفى المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر كتقوم وتضرب وفى المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم وأضرب أو بالنون كنقوم ونضرب وإما مستتر جوازا كالمقدر فى نحو زيد يقوم ولا يكون المستتر إلا ضمير رفع إما فاعلا أو نائب الفاعل ، والبارز ماله صورة فى اللفظ وينقسم إلى متصل ومنفصل فالمتصل هو الذى لا يفتتح به النطق ولايقع بعد إلا كتاء قمت وكاف أكرمك والمنفصل ما يفتتح به النطق ويقع بعد إلا

(نحو) أنا تقول إذا ابتدأت (أنا مؤمن و) يأتى بعد إلا نحو (ما قام إلا أنا) أو ماقام إلا هو أو ماقام إلا أنت وإعرابه ما نافية قام فعل ماض إلا أداة حصر وما بعدها يقال فيه ضمير منفصل فى محل رفع فاعل (وينقسم) الضمير (المتصل إلى مرفوع) محلا (ومنصوب) محلا (ومجرور) محلا (فالمرفوع) المتصل (نحو ضربت) بضم التاء للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وضربنا) بسكون الباء ونا ضمير بارز للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (وضربت) بفتح التاء للمذكر المخاطب (وضربت) بكسر التاء للمخاطبة (وضربتما) للمثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤنثا والميم والألف علامة التثنية (وضربتم) بضمها لجمع الذكور المخاطبين والميم علامة الجمع (وضربتن) بضمها لجمع الاناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الاناث ، وبما قررناه علم أن التاء فى الجميع هو الضمير ولا يقع إلا فاعلا أو نائبا عنه (وضرب) للمذكر الغائب (وضربا) للمثنى الغائبين (وضربوا) للجمع الغائبين. وإعرابه ضرب فعل ماض مبنى على الفتح تقديرًا وضم لمناسبة الواو وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل والألف زائدة فى الخط . قال الجاربردى وغيره زادوا بعد واو الجمع المتطرفة فى الفعل ألفا نحو ـ كلوا واشربوا ـ فرقا بينها و بين واو العطف بخلاف غير المتطرفة كضربوك وضربوه لأنه لايلتبس بواو العطف التى تجىء بعد تمام الكلمة و بخلاف الواو التى فى المفرد نحو يدعو و يغزو فانه لاتلتبس الواو فيه بواو العطف لأنه ليس الفعل فيه يدع و يغز بحذف الواو اه (وضربت) للمؤنثة الغائبة فالتاء فيه ساكنة علامة التأنيث وفيه ضمير متصل مستتر جوازا تقديره هى (وضربتا) للمثنى الغائبتين . واعرابه ضرب فعل ماض والتاء فيه علامة التأنيث وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل (وضربن) لجمع الاناث الغائبات . واعرابه ضربن فعل وفاعل ضرب فعل ماض ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وما أفهمه كلامه من أن الضمير فى ضرب وضربت متصل مع أنه مستتر لا يوافق ماقدمه من أن المتصل قسم من البارز الذى هو قسيم المستتر بل يوافق كلام غيره الصريح فى أن المستتر قسم من المتصل (والمنصوب) المتصل نحو (أكرمنى) فالياء فيه ضمير متصل بارز للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وأكرمنا) بفتح الميم ونا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (وأكرمك) بفتح الكاف ، وهى ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب (وأكرمك) بكسر الكاف للمؤنثة المخاطبة (وأكرمكما) بضمها للمثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤنثا والميم والألف علامتان للتثنية (وأكرمكم) بضمها لجمع الذكور المخاطبين والميم علامة جمع الذكور (وأكرمكن) بضمها لجمع الاناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الاناث (وأكرمه) فالهاء ضمير بارز متصل للمذكر الغائب (وأكرمها) للمؤنثة الغائبة (وأكرمهما) للمثنى الغائب مطلقا والميم والألف علامتان للتثنية (وأكرمهم) لجمع الذكور والميم علامة جمعهم (وأكرمهن) لجمع الاناث الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن ، وبما تقرر علم أن الكاف والهاء فى الجميع هما الضميران ولا يقعان إلا فى موضع نصب أو خفض (والمجرور) المتصل (كالمنصوب) أى فى التفصيل السابق فيما هو للمتكلم وما هو للمخاطب وما هو للغائب وفى أن لفظ كل منهما كلفظ المنصوب ويحصل التمييز بينهما بالعامل كما قال (إلا أنه) يعنى الضمير المتصل المجرور (دخل عليه عامل الجر) فتميز به (نحو مرّ بى) فالياء ضمير بارز متصل للمتكلم وحده وهو فى محل الجر بالباء (ومر بنا) فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو فى محل الجر بالباء (إلى آخره) نحو مر بك بفتح

نحو أنا مؤمن وماقام إلا أنا، وينقسم المتصل إلى مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع نحو ضربت وضربنا وضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربتن وضرب وضربا وضربوا وضربت وضربتا وضربن والمنصوب نحو أكرمنى وأكرمنا وأكرمك وأكرمك وأكرمكما وأكرمكم وأكرمكن وأكرمه وأكرمها وأكرمهما وأكرمهم وأكرمهن والمجرور كالمنصوب إلا أنه دخل عليه عامل الجر نحو مربى ومر بنا إلى آخره ،

الكاف ومربك بكسرها ومربكما ومربكم ومربكن ومربه ومربها و بهما و بهم و بهن (وينقسم) الضمير (المنفصل إلى مرفوع) محلا (ومنصوب) محلا ولا يكون منه مجرور المحل لامتناع الفصل بين الجار والمجرور قاله الفاكهى وقال ابن عنقاء وقد يستعمل المنفصل بنوعيه مجرورا كأنا كأنت ولا أنت كاياى والنصوب مرفوعا كلم يأتى إلا إياك والمرفوع منصوبا كلم أكرم إلا أنت (فالمرفوع اثنا عشر كلمة وهى أنا) للمتكلم وحده مذكرا كان أومؤنثا (ونحن) للمتكلم ومعه غيره أوالمعظم نفسه (وأنت) بفتح التاء للمخاطب المذكر (وأنت) بكسرها للمخاطبة المؤنثة (وأنتما) للمثنى مطلقا (وأنتم) لجمع الذكور (وأنتن) لجمع الاناث المخاطبات و بعدها نون مشددة مفتوحة (وهو) للمفرد المذكر الغائب (وهى) للمفردة المؤنثة الغائبة (وهما) للمثنى مطلقا (وهم) بالميم لجمع الذكور (وهن) بالنون المشددة لجمع الاناث (فكل واحد من هذه الضمائر) المنفصلة (إذا وقع فى ابتداء الكلام فهو) مرفوع المحل على أنه (مبتدأ) مخبر عنه بما يطابقه فى المعنى إن كان مفردا مذكرا فبمفرد مذكر وان كان مفردا مؤنثا فبمفرد مؤنث وان كان مثنى فبمثنى وان كان جمعا فبجمع (نحو أنا ربكم) وإعرابه أنا ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ رب خبر وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (ونحن الوارثون) وإعرابه نحن ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ الوارثون خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم (وأنت مولانا) وإعرابه أنت ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ مولا خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وهو مضاف ونا ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (وهو على كل شىء قدير) وإعرابه هو ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ على كل جار ومجرور وهو مضاف وشىء مضاف إليه وقدير خبر وهو صفة مشبهة يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل و ينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والجار والمجرور متعلق به (والمنصوب) المنفصل (اثنا عشر كلمة) كالذى قبله (إياى) للمتكلم وحده (وإيانا) للمتكلم ومعه غيره أوالمعظم نفسه (وإياك) بفتح الكاف للمخاطب المذكر (وإياك) بكسرها للمخاطبة المؤنثة (وإياكما) بضمها للمثنى مطلقا والميم والألف علامتان للتثنية (وإياكم) بضمها لجمع الذكور والميم علامة الجمع (وإياكن) بضمها لجمع الاناث والنون المشددة علامة جمعهن (وإياه) للغائب المذكر (وإياها) للغائبة المؤنثة (وإياهما) للغائب المثنى مطلقا والميم والألف علامتان للتثنية (وإياهم) لجمع الذكور الغائبين والميم علامة الجمع (وإياهن) لجمع الاناث الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن (فهذه الضمائر) المنفصلة (لاتكون إلا مفعولا به) والحكم فى الاعراب لمحلها لما سيأتى من أن الضمائر كلها مبنية (نحو إياك نعبد) وإعرابه إياك ضمير منفصل فى محل نصب مفعول مقدم والكاف فيه حرف خطاب لما تقدم من أن الضمير إنما هو إيا فقط ونعبد فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن (إياكم كانوا يعبدون) وإعرابه إياكم ضمير منفصل فى محل نصب مفعول مقدم ليعبدون وكان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع اسمها يعبدون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان (ومتى أمكن أن يؤتى بالضمير متصلا) بعامله (فلا يجوز) فى الاختيار (أن يؤتى به منفصلا) لأن مبنى الضمير على الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل أى أقل حروفا منه (فلا يقال فى نحو قمت قام أنا) لأنه يمكن أن يقال قمت (ولا فى أكرمك أكرم إياك) لامكان أن يقال أكرمك وأما قوله :

وينقسم المنفصل إلى مرفوع ومنصوب فالمرفوع اثنا عشر كلمة وهى أنا ونحن وأنت وأنت وأنتما وأنتم وأنتن وهو وهى وهما وهم وهن فكل واحد من هذه الضمائر إذا وقع فى ابتداء الكلام فهو مبتدأ نحو أنا ربكم ونحن الوارثون وأنت مولانا وهو على كل شىء قدير، والمنصوب اثنا عشر كلمة إياى وإيانا وإياك وإياك وإياكما وإياكم وإياكن وإياه وإياها وإياهما وإياهم وإياهن فهذه الضمائر لاتكون إلا مفعولا به نحو إياك نعبد إياكم كانوا يعبدون ومتى أمكن أن يؤتى بالضمير متصلا فلا يجوز أن يؤتى به منفصلا فلا يقال فى نحو قمت قام أنا ولا فى أكرمك أكرم إياك

أتتك عيس تقطع الأراكا إليك حتى بلغت إياكا

وقوله : بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض فى دهر الدهارير

فضرورة فان لم يمكن الاتصال بأن تعزر، وذلك بأن تقدم الضمير على عامله نحو - إياك نعبد - أو حذف عامله نحو إياك والشر أو كان محصورا كما قام إلا أنا و إنما قام أنا أو واقعا بعد واو المعية كقمت و إياك وغير ذلك مما هو مذكور فى المبسوطات وقد أنهى ذلك بعض المتأخرين إلى تسعة عشر نوعا (إلا نحو سلنيه وكنته) هذا مستثنى من قوله ومتى أمكن أن يؤتى بالضمير إلى آخره : أى لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل مع امكان المتصل إلا فى نحو سلنيه وكنته مما عامل الضمير فيه عامل فى ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه غير مرفوع سواء كان العامل ناسخا نحو كنته أو غير ناسخ نحو سلنيه (فيجوز) فى الهاء من المثالين المذكورين (الفصل أيضا) مع إمكان اتصالها (نحو سلنى إياه) و إعرابه سل فعل أمر مبنى على السكون متصرف من سأل تنصب مفعولين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعولها الأول إياه ضمير منفصل فى محل نصب مفعولها الثانى ومثله نحو ظننتكه فيجوز أن تقول ظننتك إياه (وكنت إياه) و إعرابه كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها إياه ضمير منفصل فى محل نصب خبرها ، ومثله كان إياه زيد ، والانفصال أرجح من الاتصال عند الجمهور إذا كان العامل ناسخا ككان وظن لأنه الأكثر ومرجوح إذا كان غيره نحو سأل وأعطى لأنه لم يرد فى القرآن فى مثله إلا الوصل نحو - فسيكفيكهم الله ، إن يسألكموها، أنلزمكموها - (وألفاظ الضمائر كلها) متصلها ومنفصلها (مبنية) والحكم فى الاعراب لمحلها إذ (لايظهر فيها الاعراب) فلا يقال فى التاء من قمت فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره كما يقال فى زيد من جاء زيد لأن الحركة التى على التاء بنائية لا إعرابية فاعراب الضمائر كاعراب سائر المبنيات محلى أى منسوب إلى المحل بأن يقال هو فى محل رفع أو فى محل نصب أو فى محل جزم ومعنى ذلك أنه فى محل لو كان فيه لفظ معرب لكان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ومنه يعلم أن تسميته إعرابا مجاز علاقته حلوله محل المعرب

﴿فصل﴾ فى بيان الاسم العلم وهو كما قال ابن مالك ٭ اسم يعين المسمى مطلقا ٭ (العلم) بفتح العين واللام، قيل مشتق من العلم لأنه يعلم به مسماه ، وقيل من العلامة لأنه علامة على مسماه ، و ينقسم إلى أنواع متعددة باعتبارات مختلفة فهو باعتبار تشخص مسماه وعدمه (نوعان) الأول علم (شخصى) نسبة إلى الشخص بفتح الشين وسكون الخاء وهو كما فى القاموس : سواد الانسان وغيره تراه من بعد (وهو ما) أى اسم (وضع لشىء بعينه) أى لشىء معين فى الخارج (لايتناول غيره) أى لايتناول غير ذلك الشىء الذى وضع له بمعنى أنه لا يستعمل فى غيره بطريق الوضع له ، فقوله ماوضع لشىء شامل للنكرة والمعرفة، وقوله بعينه قيد مخرج للنكرة لأنها لم توضع لشىء بعينه بل وضعها على الاشتراك ، وقوله لايتناول غيره مخرج لبقية المعارف فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب واسم الاشارة صالح لكل مشار إليه وأل صالحة لأن يعرف بها كل نكرة والموصول صالح لكل من قام به مدلول الصلة فكل منها موضوع على الاشتراك لكنها إذا استعملت فى واحد لم يشركه فيما أسند إليه أحد فهى كليات وضعا جزئيات استعمالا بخلاف العلم فانه جزئى وضعا واستعمالا ولا ينافى ذلك العلم العارض الاشتراك كعمرو مسمى به كل من جماعة لأن تناوله لكل واحد منهم ليس بوضع واحد بل بوضعين أو أوضاع متعددة وكذا ما صار علما بالغلبة كابن عمر لأن غلبة الاستعمال بمنزلة الوضع من واضع معين فهو كالموضوع لتعيين مسماه فى اختصاصه به (كزيد)

إلا نحو سلنيه وكنته فيجوز الفصل أيضا نحو سلنى إياه وكنت إياه وألفاظ الضمائر كلها مبنية لا يظهر فيها الاعراب .

﴿فصل﴾ العلم نوعان: شخصى وهو ماوضع لشىء بعينه لايتناول غيره كزيد

وشبهه من أعلام الذكور العقلاء (وفاطمة) وشبهها من أعلام الاناث العقلاء (ومكة) ونحوها من أعلام البلدان، فان مكة علم على بلد الله الحرام المشهور بين الخاص والعام، ولها أسماء كثيرة أنهاها بعض المتأخرين إلى ألف اسم وكذلك المدينة الشريفة (وشذقم) ونحوه من أعلام الدواب، فان شذقم علم على فحل من الابل كان للنعمان بن المنذر وإليه تنسب الابل الشذقمية وكلام القاموس يفيد أنه بالدال المهملة لأنه ذكره في مادة الشين مع الدال في حرف الميم . وقال ابن عنقاء في تشنيف السمع : وشذقم باعجام الدال كالشين علم لجمل لهم . وأما شدقم باهمال الدال فمن أسمائه صلى الله عليه وسلم وعلم لكثير من الأشراف، وهو كالأشدق بمعنى الخطيب البليغ . وأصله الواسع الفم وهو من لوازمه البلاغة والميم فيه زائدة فوزنه فعلم لافعلل اه . وقال الخضرى فى حواشى ابن عقيل : وشذقم قيل بالدال المعجمة، وقيل بالمهملة اسم جمل للنعمان بن المنذر اه (وقرن) بفتح القاف والراء ونحوه من أعلام القبائل، فان قرن اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن رماد بن ناجية بن مراد وإليه ينسب أويس القرنى رضى الله عنه (و) الثانى علم (جنسى) نسبة إلى الجنس بكسر الجيم أعم من النوع وهو كل ضرب من الشئ فالابل جنس من البهائم قاله فى القاموس (وهو) أى العلم الجنسى (ما) أى اسم (وضع لجنس من الأجناس) أى لحقيقة من الحقائق من حيث هى هى (كأسامة) فانه علم جنس وضع (للأسد) أى لحقيقته الذهنية : أى الأسدية المعقولة ذهنا فقط ولايعقل لها وجود فى الخارج عن الذهن بحال (و) كذا يقال فى (ثعالة) علم جنس (للثعلب) أى لحقيقته المتعقلة فى الذهن فقط التى بوجودها فيه صار ثعالة ويكنى بأبى الحصين (وذؤالة) بالدال المعجمة ثم همزة علم جنس (للذئب) أى لحقيقته الموجودة ذهنا لاخارجا ويكنى بأبى جعدة، وفى القاموس الذئب بالكسر ويترك همزه كلب البر اه (وأم عريط) بكسر العين (للعقرب) وأم عامر للضبع وسائر كنى الحيوانات فانها كلها من مسمى علم الجنس، ومنه أيضا أمور معنوية وضعت بازائها أسماء كيسار مثل حذام علما لليسرة بمعنى اليسر، وفجار كذلك للفجرة بفاء فجيم ساكنة بمعنى الفجور، وبرة للبرة بمعنى البر وكشعوب للمنية (وهو) أى علم الجنس (فى المعنى كالنكرة) أى من حيث إن كلا منهما يصدق على متعدد (لأنه شائع فى جنسه) أى فى جميع أفراد جنسه لايختص به واحد دون آخر كما أن النكرة نحو رجل كذلك فكل أسد يصدق عليه لفظ أسامة وكل ثعلب يصدق عليه لفظ ثعالة وكل ذئب يصدق عليه لفظ ذؤالة لوجود الماهية فى ضمن أفرادها واستعمال علم الجنس فى المفرد المعين من حيث اشتماله على الماهية حقيقة وإنما سمى علما لجريانه مجرى العلم الشخصى فى الاستعمال فيمتنع دخول أل عليه ولايضاف ولاينصرف إذا انضمت إليه علة من العلل التسع كالتأنيث فى أسامة وثعالة ويأتى منه الحال (فتقول) أنت لكل أسد رأيته (هذا أسامة مقبلا) فهذا مبتدأ وأسامة خبره ومقبلا حال من أسامة، فالعلم الجنسى لماشارك العلم الشخصى فى أحكامه ألحق به فى الأحكام اللفظية فهو معرفة لفظا نكرة معنى لأنه شائع فى جنسه كالنكرة . قال فى حواشى البهجة المرضية : والحق أنه ليس كالنكرة فى الشيوع وان كان فيه نوع عموم باعتبار ما، فاسم الجنس النكرة ماوضع لمطلق الماهية : أى لمايعم الذهنى والخارجى فهو أعم مطلقا ثم إن اعتبر فيه دلالته عليها لامع قيد أصلا فهو اسم الجنس المطلق ومدلوله الماهية من حيث هى وعمومه شمولى كعموم كل أومع قيد الوحدة الشائعة فهو النكرة ومدلوله الوحدة فقط وعمومه بدلى كعموم أى، وعلم الجنس ماوضع للماهية الحاضرة فى الذهن فقط : أى التى لايعقل لها وجود فى الخارج فهو أخص مطلقا من اسم الجنس وعمومه بالنسبة إلى الأفراد الخارجية بدليل وبالنظر لها يثنى ويجمع وعمومه بالنسبة إلى مافى الذهن شمولى وبالنظر له لايثنى ولايجمع .

وفاطمة ومكة وشذقم وقرن، وجنسى وهو ما وضع لجنس من الأجناس كأسامة للأسد وثعالة للثعلب وذؤالة للذئب وأم عريط للعقرب وهو فى المعنى كالنكرة لأنه شائع فى جنسه فتقول لكل أسد رأيته هذا أسامة مقبلا ،

وحاصل هذا يرجع إلى أن اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة الذهنية من غير قيد معها ، وعلم الجنس موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهنى الذى هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها ، وأما علم الشخص فهو ما وضع لمفرد معين من الأفراد الخارجية بحيث لا يتناول غيره إلا بوضع آخر وقد كثر خوض الفحول من أئمة النحو والأصول فى الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ولم يبرح لهم فى ميدانها ركض ولم يزل يعترض فيها بعضهم على بعض وما ذكرناه كاف فى تحقيق الفرق بينهما إن شاء الله تعالى (وينقسم العلم أيضا) من حيث هو ، وأيضا كلمة لا تستعمل إلا مع شيئين بينهما توافق فى المعنى ويمكن الاستغناء بكل منهما عن الآخر وهى منصوبة على أنها مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا أو حال حذف عاملها وصاحبها والتقدير ارجع إلى تقسيم العلم رجوعا وإلى ذكره ثانيا وتوقف ابن هشام فى عربيتها . قال السيوطى : وكأنه ظنها مولدة فى لسان الفقهاء وليس كذلك فقد ثبتت فى الكلام الفصيح (إلى اسم وكنية ولقب فالاسم) قد يقابله الفعل والحرف وهو الغالب وقد يقابله العلم كما فى قولهم اسم الجنس وعلم الجنس وقد تقابله الكنية واللقب وهو المراد هنا ، ويستفاد من تعريفه الكنية واللقب بما سيأتى أن الاسم هنا ما وضع للذات بخصوصها من غير إشعار بمدح ولا ذم وإن تضمنهما وذلك كالحسن والحسين و (كما) أى كالذى (مثلنا) أى فيما مر (كزيد) علم شخصى (وأسامة) علم جنسى فكل منهما يقال له اسم (والكنية) هى (ما) أى التى (صدرت بأب أو أم) وعبارة ابن هشام فى الأوضح : فالكنية كل مركب إضافى صدره أب أو أم كأبى بكر وأم كلثوم اهـ ومنه يعلم أن الكنية مجموع الاسمين المتضايفين لا ما بعد الأم والأب ثم لا فرق بين كون المكنى بها علما شخصيا (كأبى بكر) بن أبى قحافة رضى الله عنه (وأم كلثوم) بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكلثمة وهى اجتماع لحم الوجه أو جنسيا كأبى الحصين للثعلب (وأبى الحرث للأسد وأم عريط) بكسر العين وسكون الراء وفتح الياء (للعقرب) وأبو خضير للبحر لخضرته ويقال له أبو خالد لطول مكثه وأبو طالب للحصان وأبو زياد للحمار وأبو المختار للبغل وأبو صفوان للجمل وأم جابر للهريسة وغير ذلك من الكنى ، والمقتضى للتكنية أمور : الأول الاخبار عن نفس كأبى طالب كنى بابنه طالب وهذا هو الأغلب . الثانى التفاؤل والرجاء كأبى الفضل لمن يرجو ولدا جامعا للفضائل . والثالث الايماء إلى الضد كأبى يحيى لملك الموت . الرابع اشتهار الشخص بخصلة فيكنى بها إما بسبب اتصافه بها أو انتسابه اليها بوجه قريب أو بعيد كأبى الوفاء لمن اسمه إبراهيم وأبى الذبيح لمن اسمه اسمعيل أو اسحق ، ومن هذا القبيل غالب كنى الحيوان وهى أعلام جنس ومن الكنية أيضا كما قال الرضى والفخر الرازى ما صدر بابن أو ابنة كابن دأية للغراب وابن جلا لمن كان أمره منكشفا وابن لبون وابن آوى وابن عرس وبنت الأرض للحصاة وابنة الجبل للصخرة وبنت مخاض . قال الفخر الرازى : والمصدر بابن أو ابنة يختص بعلم الجنس كالأمثلة المذكورة ، وقيل لا يختص بذلك فمنها ابن عمر وابن عباس ، وقيل ليس بكنية أصلا . قال الرضى : والكنية لا يعظم المكنى بها ورده الدمامينى (واللقب ما أشعر) أى أعلم (برفعة مسماه) أى بمدحه (كزين العابدين) لقب السيد على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم (أو) أشعر (بضعته) بفتح الضاد وكسرها : أى ذمه والضعة خلاف الرفعة فى القدر (كبطة) بفتح الباء ، وفى القاموس البطة واحد البط للأوز وقيل بطة لقب اهـ (وأنف الناقة) لقب جعفر ابن قريع . وسبب جريان هذا اللقب عليه أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته أمه إلى أبيه فلم يبق إلا رأس الناقة فقال له أبوه شأنك به فأدخل يده فى أنف الناقة وجعل يجره فلقب به .

﴿تنبيه﴾ إنما قال كغيره أشعر دون دل لأن الواضع إنما وضعه لتعيين الذات معتبرا معنى المدح

وينقسم العلم أيضا إلى اسم وكنية ولقب فالاسم كما مثلنا كزيد وأسامة والكنية ما صدرت بأب أو أم كأبى بكر وأم كلثوم وأبى الحرث للأسد وأم عريط للعقرب ، واللقب ما أشعر برفعة مسماه كزين العابدين أو بضعته كبطة وأنف الناقة

أو الذم لا للمعنى المذكور فقط، وفى حواشى العضد للأبهرى: الفرق بين الاسم واللقب أن الاسم يقصد بدلالته الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند إرادة التعظيم أو الاهانة اهـ (وإذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب) عنه (فى الأفصح) لأنه غالبا منقول من اسم غير إنسان كبطة وقفة فتقديمه يوهم السامع أن المراد معناه الأصلى ولأنه لاشعاره بالمدح أو الذم كان فى معنى النعت والنعت لا يقدم فكذا شبهه ولأن فيه العلمية وزيادة فلو أتى به أولا لأغنى عن الاسم وهذا كله فى اللقب الخاص الذى ليس بصورة الكنية (نحو) قولك (جاء زيد زين العابدين) وإعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل زين عطف بيان أو بدل والعابدين مضاف إليه وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم ومثله جعفر الصادق ومحمد الباقر وعلى الرضى وأبو بكر الصديق وعمر الفاروق وعثمان ذو النورين وعلى المرتضى. أما اللقب العام كجمال الدين لكل من اسمه محمد وعفيف الدين لكل من اسمه عبد الله وشرف الدين لكل من اسمه حسن فيستوى تقديمه وتأخيره لفقد نكتة التأخير حال عمومه واشتراكه لأنه إنما وضع للاسم مطلقا لا للمسمى بخلاف الخاص فانه إنما وضع للمسمى لا للاسم فافترقا . وأما اللقب بصورة الكنية كأبى الزناد لقب أبى عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان وأم المساكين لقب أم المؤمنين زينب بنت خزيمة الهلالية رضى الله عنها فيجب تأخيره مطلقا لدفع توهم أنه كنية على أصله وقوله فى الأفصح أشار به إلى أنه قد سمع تقديم اللقب ولذا جعل بعضهم تأخيره عن الاسم غالبا لا واجبا وهو ما تقتضيه التعليلات المذكورة لأن النعت قد يقدم فيبدل منه منعوته ولأن الأبلغ أيضا قد يقدم كما فى الرحمن الرحيم ولأن السماع قد ورد به لكن فى الشعر فيمكن حمله على الضرورة (ويكون اللقب) إذا أخر (تابعا للاسم فى الاعراب) بدلا منه أو عطف بيان عليه ويجوز أيضا قطعه عن التبعية إما برفعه خبر مبتدإ محذوف أو بنصبه مفعولا لفعل محذوف سواء كانا مركبين كعبد الله عفيف الدين أو الأول مفرد والثانى مركب كزيد زين العابدين وجعفر أنف الناقة أو عكسه كعبد الله بطة وتمنع إضافة الأول إلى الثانى لتعذرها (إلا إذا كانا مفردين فيجب) أى عند جمهور البصريين (إضافة الاسم إلى اللقب) ما لم يمنع منها مانع (نحو سعيد كرز) باضافة سعيد إلى كرز وكان القياس امتناع الاضافة لأن المسمى الأول والثانى واحد فلو أضفنا الأول إلى الثانى لزم من ذلك إضافة الشىء إلى نفسه إلا أنهم أجابوا عن ذلك بأنه من إضافة المسمى إلى الاسم فمعنى جاءنى سعيد كرز بالاضافة جاءنى مسمى هذا الاسم وكرز بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفى آخره زاى وهو فى الأصل خرج الراعى قاله فى التصريح فان منع من الاضافة مانع كما إذا كان الاسم مقرونا بأل كالحارث كرز أو كان اللقب وصفا فى الأصل مقرونا بأل كابراهيم الخليل وعمر الفاروق وهرون الرشيد ومحمد المهدى وكالصادق والباقر فلا يضاف الأول إلى الثانى نص على ذلك ابن خروف وجوز ابن هشام وغيره من المحققين الاتباع أيضا فى المفردين والقطع كما فى غيرهما (ولا ترتيب بين الكنية والاسم) إذا اجتمعا فيجوز تقديم الكنية على الاسم نحو قال أبو بكر سعيد وتأخيرها عنه نحو قال سعيد أبو بكر . قال ابن عنقاء : والأصح أن تقديمها على الاسم حيث اجتمعا هو الراجح إن لم يجب ولا سيما إذا أشعرت بمدح أو ذم لئلا يتوهم أنها لقب فان قصد الاشعار ابتداء بتعظيم المسمى وجب تقديمها لأنه مما يقصد به التعظيم ولا شىء فيها من معنى النعت فاذا صدرت علم أن المسمى معظم وأنها كنية لا لقب (ولا بين الكنية واللقب) فيجوز تقديم الكنية عليه وتأخيرها عنه . قال ابن هشام فى الأوضح : وفى نسخة من الخلاصة ما يقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبى عبد الله أنف الناقة وليس كذلك اهـ . قال الأزهرى فى التصريح بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتأخيرها عنه كما تقدم اهـ وقد مشى المرادى

وإذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب فى الأفصح نحو جاء زيد زين العابدين ويكون اللقب تابعا للاسم فى الاعراب إلا إذا كانا مفردين فيجب إضافة الاسم إلى اللقب نحو سعيد كرز ولا ترتيب بين الكنية والاسم ولا بين الكنية واللقب .

على ظاهر كلام الخلاصة ، فقال إذا اجتمع اللقب مع غيره أخر اللقب وقدم الاسم والكنية ووافقه ابن الصائغ واختاره بعض المتأخرين . وقال ابن عنقاء تعليلات : تأخير اللقب عن الاسم تقتضى تأخيره عن الكنية، نعم المسموع تأخيره عن الاسم دون الكنية اهـ . قال الفاكهي وإذا اجتمعت الثلاثة قدمت الكنية على الاسم ثم جيء باللقب نحو قال أبو بكر سعيد عتيق ، فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم اهـ . قال ابن عنقاء ويجوز الاتباع والقطع فيما تأخر من اسم أوكنية أولقب هذا هو التحقيق اهـ والله التوفيق (وينقسم العلم أيضا إلى مفرد) عن التركيب (و) إلى (مركب ، فالمفرد كزيد وهند ، والمركب ثلاثة أقسام) الأول (مركب إضافى) وهو الغالب فى الأعلام المركبة لأن الأكثر فيها الكنى وهى مضافة ، وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله (كعبد الله وعبد الرحمن وجميع الكنى) بضم الكاف جمع كنية وهى كما سبق ماصدر بأب أو أم فإنها كلها مضافة كأبى قحافة وأم كلثوم ، وحكمه أن يعرب الجزء الأول بحسب العوامل رفعا ونصبا وجرا ويخفض الجزء الثانى بالاضافة دائما (ومركب مزجى) وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها فى أن ماقبله مفتوح الآخر كما يفتح ماقبل تاء التأنيث ، وينتقل الاعراب إلى الجزء الثانى فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب المزجى إذا لم يكن مختوما بويه فإن كان مختوما بويه كسيبويه بنى على الكسر كما مر ثم مثل المصنف لذلك بقوله (كبعلبك وحضرموت) علم على بلدين الأولى منهما بالشام والأخرى باليمن ، والأصل فيهما قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة . قال الجامى : بعلبك علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا . وقال أبو السعود فى تفسيره : بعل اسم صنم لأهل بك من الشام وهو البلد المعروف الآن ببعلبك . قيل كان من ذهب طوله عشرون ذراعا وله أربعة أوجه فتنوا به وعظموه حتى أخدموه أربعمائة سادن وجعلوهم أنبياء ، فكان الشيطان يدخل جوفه ويتكلم بشريعة الضلالة والسدنة يحفظونها ويعلمونها الناس . وقيل البعل الرب بلغة أهل اليمن اهـ . وفى القاموس : وحضرموت وتضم الميم بلد وقبيلة ويقال هذا حضرموت بضم الراء ويضاف وإن شئت لاتنون الثانى اهـ (وسيبويه) لقب الامام الشهير فى النحو رئيس البصرة بل رئيس البلدين البصرة والكوفة لأنه نقل أن الله تعالى أحوج الكسائى رئيس الكوفة فقرأ كتابه على تلميذه الأخفش واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثى مولاهم وكنيته أبو بشر ولكن غلب اللقب عليه حتى إذا أطلق لم ينصرف إلا اليه ، وهو لفظ فارسى معناه رائحة التفاح ، قال البطليوسى فى شرح الفصيح الاضافة فى لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح ، وقيل كانت أمه ترقصه بذلك فى صغره ، وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح ، وقيل كان يعتاد شم التفاح ، وقيل لقب بذلك للطافته لأن التفاح من لطيف الفواكه ، وقيل لأنه كان أبيض مشربا بحمرة كأن خدوده لون التفاح أخذ النحو عن الخليل وجمع العلوم التى استفادها منه فى كتابه الذى إذا أطلق فى العربية لفظ الكتاب لا ينصرف إلا اليه فجاء كتابه أحسن من كل كتاب صنف فى النحو وإلى الآن لم يوضع نظيره ، والخليل بن أحمد أخذ النحو عن شيخه أبى عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة ، وأخذ أبو عمرو عن تلامذة أبى الأسود الدؤلى وهم عنبسة بن معدان وميمون الأقرن ويحيى بن يعمر العدوانى وغيرهم ، وقد تطابقت الروايات أن أبا الأسود أخذ بعض أبواب النحو عن على بن أبى طالب رضى الله عنه ، ثم زاد فيه بعد ذلك أبوابا أخر (ومركب إسنادى) وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى (كبرق) بفتح الراء (نحره)

وينقسم العلم أيضا إلى مفرد ومركب، فالمفرد كزيد وهند، والمركب ثلاثة أقسام : مركب إضافى كعبد الله وعبد الرحمن وجميع الكنى ومركب مزجى كبعلبك وحضرموت وسيبويه، ومركب إسنادى كبرق نحره

لقب رجل قاله فى القاموس ، وفى شرح هطيل للمفصل كان نحر برق نحره له بريق فقيل برق نحره
(وشاب قرناها) أى ذؤابتا شعرها لقبت به امرأة لقول الشاعر فى بنيها :

كذبتم و بيت الله لاتنكحونها بنى شاب قرناها تصر وتحلب

أى بنى التى شاب قرنا رأسها فى الصر والحلب، وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية لأن المسمى بالجملة غرضه بقاء صورتها فتقول جاءنى برق نحره وجاءتنى شاب قرناها ، و إعراب الأول جاء فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به برق نحره فاعل محكى على ماهو عليه. و إعراب الثانى جاء فعل ماض والتاء علامة التأنيث والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به شاب قرناها فاعل محكى على ماهو عليه ومثله تأبط شرا ونحوه من الجمل المسمى بها .

﴿تتمة﴾ ينقسم العلم أيضا إلى مرتجل ومنقول ، فالمرتجل هو الذى لم يستعمل إلا علما وهو نادر كسعاد ، والمنقول وهو الذى وضع بغير علم ثم استعمل علما كفضل وحسن وزيد ونور ومنصور ومحمد ، ومن أقسام العلم الشخصى اتفاقا العلم بالغلبة وحقيقة الغلبة كون الاسم عاما فى نفسه ثم يعرض له من حيث الاستعمال خصوص فى بعض من يستحقه فيشتهر به اشتهارا تاما يمنع الشركة فيه وتلزمه الاضافة كابن عمر وابن عباس أو أل كالكعبة والمدينة والنجم للثريا .

وشاب قرناها .
﴿فصل﴾ اسم الاشارة ماوضع لمشار اليه وهو ذا للفرد المذكر وذى وذه وتى وته وتا للفردة المؤنثة وذان للمثنى المذكر فى حالة الرفع وذين فى حالتى النصب والجر وتان للمثنى المؤنث فى حالة الرفع وتين فى حالتى النصب والجر

﴿فصل﴾ فى بيان أسماء الاشارة ، وتسمى المبهمات لعمومها وصلاحيتها للاشارة إلى كل جنس والى أشخاص كل نوع نحو هذا حيوان وهذا جماد وهذا رجل وهذا فرس (اسم الاشارة) حده المميز له عما عداه هو (ما) أى كل اسم (وضع لمشار اليه) أى لمسمى مع الاشارة اليه كقولك هذا مشيرا إلى زيد مثلا فتدل لفظة ذا على ذات زيد وعلى الاشارة لتلك الذات (وهو ذا) يشار به (للفرد المذكر) من أى جنس كان وألفه أصلية على الأصح . وقال الكوفيون الاسم هو الذال فقط والألف زيدت للتكسير بدليل سقوطها فى التثنية نحو ذان ورد بأن ذان ليس تثنية ذا بل هى صيغة وضعت للتثنية كأنها وهما (وذى وذه) باسكان الهاء و بكسرها بغير إشباع وهو معنى قول الفاكهى و بالاختلاس (وتى وته) باسكان الهاء و بكسرها بالاشباع وتركه (وتا) بالقصر يشار بكل من هذه الخمسة (للفردة المؤنثة) ولايثنى من لغات المفردة المؤنثة إلا تا وحدها لأنه لايلزم معها كثير تغيير، وقد تقع الاشارة للمؤنث بلفظ المذكر كقوله تعالى ـ فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى ـ وهو لارادة الجرم أو الكوكب ، وقيل لأنه حكاية قول إبراهيم ولم يكن من لسانه الفرق بين المذكر والمؤنث فى الاشارة كما لا يفرق بينهما فى ذلك الترك والفرس بل المذكر والمؤنث عندهم فى ذلك على السواء قاله أبو حيان (وذان) بكسر النون مخففة ويجوز تشديدها (للمثنى المذكر) يشار به اليه (فى حالة الرفع) نحو جاءنى ذان (وذين) يشار به اليه (فى حالتى النصب والجر) نحو رأيت ذين ومررت بذين (وتان) بتخفيف النون وتشديدها (للمثنى المؤنث) فيشار به اليه (فى حالة الرفع) نحو جاءنى تان (وتين) يشار به اليه (فى حالتى النصب والجر) نحو رأيت تين ومررت تين وظاهر كلام المصنف أنهما مثنيان حقيقة وأنهما معربان كالزيدان والذى ذهب اليه المحققون أنهما مبنيان لوجود علة البناء فيهما ، و إنما جاءا على صورة المثنى المرفوع فى حالة الرفع وعلى صورة المثنى المنصوب والمجرور فى حالتى النصب والجر فليست الياء فيهما منقلبة عن الألف بل كل منهما أصل لأن وقوعهما على صورة المعرب اتفاقى ، فتقول فى إعراب نحو جاءنى ذان جاء فعل ماض ذان اسم إشارة فى محل رفع فاعل ومثله تان ، وتقول فى حالتى النصب والجر ذين اسم إشارة فى محل نصب مفعول به إن كان منصوبا ، و إن كان مجرورا نحو مررت بذين ، الباء حرف جر وذين اسم إشارة فى محل جر بالباء

(والجمع مذكرا كان أو مؤنثا) عاقلا كان أو غير عاقل (أولاء بالمد) أى بهمزة مكسورة فى آخره منونا نحو جاءنى أولاء أو هؤلاء وغيرمنون نحو جاءنى أولاء أوهؤلاء (عند الحجازيين) أى العرب المنسوبين للحجاز (وبالقصر) أى بلاهمزة فى آخره (عندالتميميين) أى العرب المشهورين ببنى تميم سكان بلاد نجد وروي أيضاعن قيس وربيعة وأسد فيقولون جاءنى أولى وهؤلى بفتح الهاء وضم الهمزة وفتح اللام وقد يقال فيها هولى بفتح الهاء وسكون الواو وفتح اللام. قال الفاكهى واذا كان مقصورا يكتب بالياء أى وإن كان ممدودا كتب بالألف (ويجوز دخول ها التنبيه) بقصر ألفها قاله ابن عنقاء وفى الفواكه بألف غيرمهموزة (على) أوائل (أسماء الاشارة) لتنبيه المخاطب على مايلقى إليه وإزالة لغفلته (نحو هذا) فى الاشارة للمذكر (وهذه) فى الاشارة للمؤنث (وهذان) للمثنى المذكر فى حالة الرفع (وهذين) له فى حالتى النصب والجر (وهاتان) للمثنى المؤنث فى حالة الرفع (وهاتين) له فى حالتى النصب والجر (وهؤلاء) للجمع مطلقا وهذه أمثلة المشار إليه إذا كان قريبا (وإذا كان المشار إليه بعيدا ألحقت) وجوبا آخر (اسم الاشارة كافا حرفية) أى لا موضع لها من الاعراب لأن اسم الاشارة لا يضاف بل هى حرف خطاب جيء به للدلالة على بعد المشار إليه غير أنها (تتصرف تصرف الكاف الاسمية) غالبا فتكون (بحسب المخاطب) لتدل على حالة من يخاطبه من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث (نحو ذاك) بفتح الكاف إذا كانت الاشارة إلى مفرد مذكر والخطاب لمفرد مذكر أيضا (وذاك) بكسر الكاف إذا كانت الاشارة إلى مفرد والخطاب لمؤنثة (وذاكما) إذا كانت الاشارة لمفرد والخطاب لمثنى (وذاكم) إذا كانت الاشارة لمفرد والخطاب لجمع الذكور (وذاكن) إذا كانت الاشارة لمفرد والخطاب لجمع الاناث ومن غير الغالب أن يفتح فى التذكير ويكسر فى التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا أن تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملهما قوله تعالى - ذلك يوعظ به - فى البقرة ، وقوله تعالى - ذلكم خير لكم - فى المجادلة .

﴿ فائدة ﴾ قد تتصل هذه الكاف بأرأيت بمعنى أخبرنى لأن أرأيت تكون تارة بمعنى النظر أو العلم فتفيد الاستفهام وتسند للظاهر والضمير وتتصل بها الكاف مفعولا به فتقول فيها أرأيتك قائما أى أعلمت نفسك قائما وتارة بمعنى أخبرنى فلا تفيد استفهاما ولا تسند الى غير تاء المخاطب نحو أرأيت زيدا ما صنع أى أخبرنى عن زيد فاذا اتصلت بها هذه الكاف لزمت التاء الافراد والتذكير استغناء بلحوق العلامات للكاف فتقول أرأيتك أرأيتكما أرأيتكم أرأيتكن زيدا ماصنع أى أخبرنى عن زيد فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب وقال الفراء بالعكس وقال الكسائى التاء فاعل والكاف مفعول وزيدا منصوب بنزع الخافض وجملة ماصنع بدل اشتمال من زيد أو مستأنفة (ويجوز) أى مع إلحاق الكاف (أن تزيد قبلها لاما) زيادة فى الدلالة على البعد (نحو ذلك) بفتح الكاف (ذلك) بكسرها (ذلكما ذلكم ذلكن) بحذف العاطف وتقول فى اعرابه ذا اسم إشارة واللام للبعد والكاف حرف خطاب لامحل له من الاعراب (ولا تدخل اللام فى) اسم الاشارة إذا كان على صورة (المثنى) مطلقا فلا يقال ذانلكما ولاتانلكما (ولا) إذا كان على صيغة (فى) صورة (الجمع فى لغة من مده) وهم الحجازيون كما تقدم فلا يقال على لغتهم أولاء لك وأما من قصره فمنهم من لا يأتى باللام أيضا ومنهم من يأتى بها (وانما تدخل فيهما) أى فى المثنى والجمع فى لغة من مده (حالة البعد الكاف نحو ذانكما وتانكما وأولئك وكذلك) أى كما لاتدخل اللام على المثنى والمجموع (لا تدخل على المفرد) المذكر أو المؤنث (إذا تقدمتها ها) بالقصر (التنبيه) وإلى هذا

والجمع مذكرا كان أو مؤنثا أولاء بالمد عند الحجازيين وبالقصر عند التميميين ويجوز دخول ها التنبيه على أسماء الاشارة نحو هذا وهذه وهذان وهذين وهاتان وهاتين وهؤلاء وإذا كان المشار إليه بعيدا ألحقت اسم الاشارة كافا حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب المخاطب نحو ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن ويجوز أن تزيد قبلها لاما نحو ذلك ذلك ذلكما ذلكم ذلكن ولاتدخل اللام فى المثنى ولا فى الجمع فى لغة من مده وانما تدخل فيهما حالة البعد الكاف نحو ذانكما وتانكما وأولئك وكذلك لا تدخل على المفرد إذا تقدمته ها التنبيه

أشار ابن مالك فى الألفية بقوله * واللام إن قدمت ها ممتنعه * (نحو هذا فيقال فيه حالة البعد ها ذاك) ولا يقال فيه هذا لك ، وكلام المصنف يفيد أنه ليس لاسم الاشارة إلا مرتبتان قربى و بعدى وهى طريقة ابن مالك ومن تبعه لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب: قربى وهى المجردة عن الكاف واللام نحو ذا، و بعدى وهى المقرونة بهما نحو ذلك ، ووسطى وهى التى بالكاف وحدها نحو ذاك لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة (ويشار إلى المكان القريب) بلفظين لايشار بهما إلى غيره بخلاف جميع ماتقدم من أسماء الاشارة فانه يشار به إلى المكان وغيره (بهنا) بضم الهاء وتخفيف النون مجردة عن ها التنبيه (أو ههنا) بتقديم ها التنبيه عليها (نحو إنا ههنا قاعدون) وإعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ونا المدغمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها ههنا الهاء للتنبيه هنا اسم إشارة فى محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بقاعدون قاعدون خبر ان وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وقاعد اسم فاعل يعمل عمل الفعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره نحن (و) يشار (إلى المكان البعيد) بألفاظ (بهناك) بالكاف وحدها (أو ها هناك) بالكاف مع ها التنبيه (أو هنالك) بالكاف واللام (أو هنا) بفتح الهاء وتشديد النون (أو هنا) بكسر الهاء وتشديد النون (أو ثم) بفتح المثلثة وتشديد الميم ولا تلحقها كاف ولا لام وهناك وما بعده إلى قوله أو ثم كلها يقال فى إعرابها اسم إشارة فى محل نصب على الظرفية والكاف حرف خطاب لا محل لها من الاعراب واللام للدلالة على البعد (نحو و إذا رأيت ثم) وإعرابه الواو حرف عطف على قوله تعالى ـ إذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا ـ إذا ظرف لما استقبل من الزمان رأيت فعل وفاعل ثم اسم إشارة فى محل نصب على الظرفية لأنها ملازمة لها متعلقة برأيت وفى أجوبة ابن هشام ﴿مسئلة﴾ أين مفعول رأيت من قوله تعالى ـ وإذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا ـ الجواب قال المحققون لامفعول لها ، وقال قوم لها مفعول . واختلف هؤلاء فقيل موصول حذف و بقيت صلته والتقدير و إذا رأيت ما ثم ، قيل ومثله ـ لقد تقطع بينكم ـ أى ما بينكم ـ و ـ هذا فراق بينى و بينك ـ أى ما بينى و بينك وقيل مذكور وهو نفس ثم ، ويرد الأول أن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة فلايحسن حذف أحدهما و بقاء الآخر . والثانى أن ثم لم تستعمل فى العربية إلا ظرفا كقوله ـ وأزلفنا ثم الآخرين ـ أو مجرورة بمن أو إلى اه وجواب إذا قوله ـ رأيت نعيما ـ فوقف بعض القراء على ثم والابتداء بقوله رأيت نعيما غير حسن لما فيه من الفصل بين إذا وجوابها .

﴿ فصل ﴾ فى بيان الاسم الموصول وصلته . قال العلوى فى شرح الجامع : والغرض من وضع الموصول وصف المعارف بالجمل ولهذا امتنع حذف الصلة. واختلفوا فيما تعرف به الموصول فقيل هو معرفة بالوضع لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على مايعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وقيل بأل فى نحو الذى والتى و بنيتها فى نحو من وما ، وقيل بالصلة لأنها معهودة للمخاطب وأل فى نحو الذى زائدة لازمة غالبا وهذا ماعليه الجمهور وهو الصحيح (الاسم الموصول) هو (ما) أى اسم (افتقر) أى احتاج فى بيان مسماه (إلى صلة) تتصل به لتكمل معناه إما جملة خبرية أوظرف أو جار ومجرور تامين أو وصف صريح (و) إلى (عائد) تشتمل عليه تلك الصلة والمراد به ضمير يعود على الموصول لربط الصلة به ، وقد قيل إن شرف الدين محمد ابن عيسى مرض فكتب إلى الملك المعظم :

نحو هذا فيقال فيه حالة البعد هاذاك ويشار إلى المكان القريب بهنا أوههنا نحو ـ إنا ههنا قاعدون ـ وإلى المكان البعيد بهناك أو ها هناك أو هنالك أو هنا أوهنا أوثم نحو ـ و إذا رأيت ثم ـ .
﴿ فصل ﴾ الاسم الموصول ما افتقر إلى صلة وعائد

انظر إلى بحسين مولى لم يزل   يولى الندى وتلاف قبل تلافى

أنا كالذى أحتاج مايحتاجه   فاغنم دعائى والثناء الوافى

فجاء الملك المعظم يعوده ومعه ألف دينار وقال له أنت الذى وأنا العائد وهذه الصلة ، واحترز المصنف بالاسم الموصول عن الموصول الحرفى فانه وان افتقر إلى صلة لايحتاج إلى عائد . قال ابن هشام : والموصول الحرفى كل حرف أول مع صلته بالمصدر . قال عبد الرءوف المناوى : والأصح أنها خمسة وقد نظمتها بقولى :

موصولنا الحرفى خمسة أحرف   هى أن وأنّ وكى وما فاحفظ ولو

فان المفتوحة المشددة ومثلها المخففة من الثقيلة تؤول مع معموليها بمصدر فان كان خبرها مشتقا من اسم أو فعل متصرف فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا اسما أو فعلا أول بالكون كبلغنى أن زيدا أخوك أى كونه أخاك وان كان ظرفا أو مجرورا أول بالاستقرار ونحوه (وهو) أى الاسم الموصول (ضربان نص) فى معناه لايتجاوزه إلى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد (فالنص ثمانية ألفاظ) وهى (الذى للفرد المذكر) العاقل وغيره (والتى للفردة المؤنثة) العاقلة وغيرها ولك فى ياء الذى والتى وجهان الاثبات والحذف وعند الحذف يكون الحرف الذى قبلها إما مكسورا كما كان قبل الحذف وإما ساكنا (واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث فى حالة الرفع واللذين) للمثنى المذكر (واللتين) للمثنى المؤنث (فى حالتى النصب والجر) والأصح أنهما ليسا مثنيين حقيقة وانما جىء بهما على صورة المثنى المرفوع فى حالة الرفع وعلى صورة المثنى المجرور والمنصوب فى حالتى الجر والنصب كما تقدم فى ذان وتان والأصل فيهما اثبات النون مخففة ويجوز حذفها واثباتها مشددة (والألى) مقصور ويكتب بغير واو وقد يمد (واللذين) حال كونه (بالياء مطلقا) أى فى حالة الرفع والنصب والجر كل منهما يستعمل (لجمع المذكر) العاقل غالبا وقد يستعمل الألى بمعنى اللاتى كقول مجنون ليلى :

محاجها حب الألى كن قبلها   وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

(وقد يقال اللذون بالواو فى حالة الرفع) والذين بالياء فى حالتى النصب والجر وهى لغة عقيل بضم العين قال الشاعر :

نحن اللذون صبحوا الصباحا   يوم النخيل غارة ملحاحا

وعلى هذه اللغة يكتب بلامين بخلافه فى لغة من ألزمه الياء مطلقا فانه يكتب بلام واحدة وإعراب البيت المذكور نحن مبتدأ واللذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لأجله وهو اسم مصدر أغار والقياس إغارة والملحاح بكسر الميم من ألح السحاب دام مطره قاله فى التصريح (واللائى واللاتى ويقال) أيضا (اللواتى) وكل منهما (لجمع المؤنث وقد تحذف ياؤها) اجتزاء بالكسر فيقال اللاء واللات واللوات (نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده) وإعرابه الحمد مبتدأ وجملة لله فى محل رفع خبره الذى اسم موصول فى محل جر صفة صدقنا فعل ومفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وعده مفعول ثان والهاء فى محل جر بالاضافة وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد الضمير المستتر فى صدقنا ، وقال فى المجيد فى قوله تعالى ـ صدقناهم الوعد ـ من باب اختار يتعدى الفعل فيه إلى واحد بنفسه وإلى الآخر بحرف جر ويجوز حذف الحرف أى فى الوعد ولا ينقاس عند الجمهور اهـ وعلى هذا فقوله هنا وعده منصوب بنزع الخافض أى فى وعده قال الخطيب فى تفسيره الذى صدقنا وعده بالجنة فى قوله ـ تلك الجنة التى نورث من عبادنا من كان تقيا ـ (قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها) وإعرابه قد حرف تحقيق

وهو ضربان : نص ومشترك ، فالنص ثمانية ألفاظ الذى للمفرد المذكر والتى للمفردة المؤنثة واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث فى حالة الرفع واللذين واللتين فى حالتى النصب والجر والألى والذين بالياء مطلقا لجمع المذكر وقد يقال اللذون بالواو فى حالة الرفع . واللائى واللاتى ويقال اللواتى لجمع المؤنث وقد تحذف ياؤها نحو ـ الحمد لله الذى صدقنا وعده ـ قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها

واللذان يأتيانها منكم
ر بنا أرنا اللذين أضلانا
والذين جاءوا من بعدهم
واللائى يئسن من
المحيض واللاتى يأتين
الفاحشة، والمشترك ستة
ألفاظ : من وما وأى
وأل وذو وذا فهذه
الستة تطلق على المفرد
والمثنى والمجموع المذكر
من ذلك كله والمؤنث
وتستعمل من للعاقل
وما لغير العاقل تقول
فى من يعجبنى من
جاءك ومن جاءتك
ومن جاآك

سمع فعل ماض الله فاعل قول مفعول به التى اسم موصول فى محل جر بالاضافة تجادل فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هى وجملة فى زوجها متعلقة بتجادل وجملة الفعل والفاعل وما تعلق به صلة الموصول والعائد الضمير المستتر قال فى تفسير الجلالين تجادلك تراجعك يا أيها النبى فى زوجها المظاهر منها وهى خولة بنت ثعلبة وهو أوس بن الصامت (واللذان يأتيانها منكم) و إعرابه اللذان اسم موصول فى محل رفع مبتدأ يأتيان فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به منكم جار ومجرور فى محل نصب على الحال من ألف التثنية متعلق بمحذوف تقديره كائنين وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول لا محل لها من الاعراب والعائد ألف التثنية (ربنا أرنا اللذين أضلانا) و إعرابه رب منادى مضاف حذف منه حرف النداء تقديره يارب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ونا ضمير متصل فى محل جر بالاضافة أر فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ثم يحتمل أن تكون رأى هنا بصرية ونقلت بالهمزة من التعدى إلى واحد فعديت إلى اثنين و يحتمل أن تكون قلبية قاله فى المجيد ونا ضمير متصل فى محل نصب مفعولها الأول اللذين اسم موصول فى محل نصب مفعول ثان أضلانا فعل وفاعل ومفعول أضل فعل ماض وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل ونا ضمير متصل مفعول به وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد ألف التثنية (والذين جاءوا من بعدهم) الواو حرف عطف الذين اسم موصول فى محل رفع مبتدأ وجملة جاءوا من بعدهم صلة الموصول لا محل لها من الاعراب والعائد الواو (واللائى يئسن من المحيض) و إعرابه الواو حرف عطف اللائى اسم موصول فى محل رفع مبتدأ يئسن فعل وفاعل يئس فعل ماض ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وجملة من المحيض متعلق بيئسن وجملة الفعل والفاعل وما تعلق به صلة الموصول لا محل لها من الاعراب والعائد نون النسوة قال فى المجيد يئسن قال الجمهور ماضيا وقرئ ييئسن مضارعا اه (واللاتى يأتين الفاحشة) الواو حرف عطف اللاتى اسم موصول فى محل رفع مبتدأ يأتين فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل الفاحشة مفعول به وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الاعراب والعائد نون النسوة (والمشترك) أى من الاسم الموصول وهو ضد النص السابق (ستة ألفاظ) وهى (من) بفتح الميم (وما وأى) بفتح الهمزة وتشديد الياء (وأل وذو) بمعنى الذى لا بمعنى صاحب (وذا فهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث) فكل لفظ منها يأتى لمعنى من المعانى الستة ولكل منها كلام يخصه (وتستعمل من) فى أصل الوضع (للعاقل) لو قال للعالم بكسر اللام أى من قام به العلم لكان أولى لأنه يستعمل لله سبحانه وهو يطلق عليه عالم ولا يطلق عليه عاقل إما لأن أسماء الله تعالى توقيفية على الأصح ولم يرد الاذن باطلاقه عليه أو لما فيه من إيهام النقص بخلاف عالم فى الأمرين (وما) فى أصل وضعها (لغير العاقل تقول فى من) إذا استعملتها بمعنى الجميع فى المفرد المذكر (يعجبنى من جاءك) أى الذى جاءك . و إعرابه يعجبنى فعل ومفعول ومن اسم موصول فى محل رفع فاعل جاءك فعل ومفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والجملة صلة الموصول والعائد الضمير المستتر (و) فى المفردة المؤنثة يعجبنى (من جاءتك) أى التى جاءتك فمن اسم موصول بمعنى التى وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد الضمير المستتر تقديره هى (و) فى المثنى المذكر يعجبنى (من جاآك) أى

اللذان جاآك ، فمن اسم موصول بمعنى اللذان وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد ألف التثنية (و) فى المثنى المؤنث يعجبنى (من جاءتاك) أى اللتان جاءتاك فمن اسم موصول بمعنى اللتان وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد ألف التثنية وأما التاء فهى علامة التأنيث (و) فى المجموع المذكر يعجبنى (من جاءوك) أى الذين جاءوك فمن اسم موصول بمعنى الذين وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد واو الجماعة (و) فى المجموع المؤنث يعجبنى (من جئنك) أى اللاتى جئنك، فمن اسم موصول بمعنى اللاتى وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد نون النسوة (وتقول فى ما) الموصولة بمعنى الجميع (جوابا لمن قال لك اشتريت حمارا أو أتانا) وهى أنثى الحمر (أو حمارين أو أتانين أو حمرا) بضم الحاء والميم (أو أتنا) بضم الهمزة والتاء المثناة فوق فتقول فى المفرد المذكر من ذلك (يعجبنى ما اشتريته) أى الذى اشتريته فما اسم موصول بمعنى الذى والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء (و) فى المفردة المؤنثة يعجبنى (ما اشتريتها) أى التى اشتريتها فما اسم موصول بمعنى التى والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء (و) فى المثنى المذكر والمؤنث يعجبنى (ما اشتريتهما) أى اللذان أو اللتان اشتريتهما فما اسم موصول والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء والميم والألف حرفان دالان على التثنية (و) فى المجموع المذكر يعجبنى (ما اشتريتهم) أى الذين اشتريتهم فما اسم موصول بمعنى الذين والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء والميم علامة الجمع وفيه استعمال هم لغير العاقل (و) فى المجموع المؤنث يعجبنى (ما اشتريتهن) أى اللاتى اشتريتهن فما اسم موصول بمعنى اللاتى والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء والنون علامة جمع الاناث (وقد يعكس ذلك) الأصل فى من وما (فتستعمل من لغير العاقل) فى ثلاث مسائل : الأولى ينزل ماوقعت عليه منزلة العاقل كقوله تعالى ـ ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لايستجيب له ـ وقول الشاعر :

أسرب القطا هل من يعير جناحه لعلى إلى من قد هويت أطير

فدعاء الأصنام ونداء القطا سوغ وقوع من على مالا يعقل لأنه لا يدعى ولا ينادى إلا العاقل . الثانية أن يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من الموصولة نحو ـ ألم تر أن الله يسجد له من فى السموات ومن فى الأرض ـ فانه شمل الآدميين وغيرهم من الشجر والدواب والجبال . والثالثة أن يقترن غير العاقل بالعاقل فى عموم فصل بمن الموصولة (نحو فمنهم من يمشى على بطنه) ومنهم من يمشى على أربع لاقترانهما بالعاقل فى عموم كل دابة من قوله تعالى ـ والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع ـ فأوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل فى عموم كل دابة لأنها لغة اسم لما يدب على الأرض عاقلا كان أو غيره . وإعرابه الفاء تفصيلية منهم جار ومجرور خبر مقدم ومن اسم موصول فى محل رفع مبتدأ مؤخر يمشى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وجملة على بطنه متعلقة بيمشى وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد الضمير المستتر قال الأزهرى ويحتمل عندى أن يكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشى على بطنه الخ (وتستعمل ما) على خلاف الأصل (للعاقل) قال السهيلى ولا تقع للعاقل إلا بقرينة التعظيم والابهام كقولهم سبحان ما يسبح الرعد بحمده و (نحو) قوله تعالى ـ ما منعك (أن تسجد لما خلقت بيدى ـ) أى لمن خلقته . وإعرابه ما اسم استفهام للتوبيخ فى محل رفع مبتدأ منع فعل ماض والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول أول أن حرف مصدر ونصب تسجد فعل

ومن جاءتاك ومن جاءوك ومن جئنك وتقول فى ما جوابا لمن قال لك اشتريت حمارا أو أتانا أو حمارين أو أتانين أو حمرا أو أتنا يعجبنى ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن وقد يعكس ذلك فتستعمل من لغير العاقل نحو فمنهم من يمشى على بطنه وتستعمل ما للعاقل نحو ـ أن تسجد لما خلقت بيدى ـ

والأربعة الباقية تستعمل للعاقل وغيره تقول في أي يعجبني أي قام وأي قامت وأي قاما وأي قامتا وأي قاموا وأي قمن سواء كان القائم عاقلا أوحيوانا، وأما أل فانها تكون اسما موصولا إذا دخلت على اسم الفاعل أو على اسم المفعول كالضارب والمضروب

مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مفعول ثان لمنع، والتقدير أي شيء منعك السجود لما خلقت؟ اللام حرف جر وما اسم موصول بمعنى الذي في محل جر باللام خلقت فعل وفاعل صلة الموصول والعائد محذوف والتقدير خلقته ، ويحتمل كما قال ابن عنقاء كون ما مصدرية مؤولة مع صلتها بمصدر مؤول باسم المفعول أي بمخلوق على حد ـ وما كان هذا القرآن أن يفترى ـ أي افتراء أي مفترى ، بيدي جار ومجرور الباء حرف جر ويدي مجرور بالباء وعلامة جره الياء المدغمة في ياء النفس نيابة عن الكسرة لأنه مثنى وهو مضاف وياء النفس مضاف اليه . قال أبو السعود والتثنية لابراز كمال الاعتناء بخلقته عليه السلام المستدعي لاجلاله وتعظيمه اه . وقد تستعمل ما لأنواع من يعقل نحو ـ فانكحوا ما طاب لكم من النساء ـ أي أي نوع من أنواعهن أردتم لأن النوع لا يعقل . وقال بعضهم إنها في هذه الآية لصفات من يعقل أي الطيبة منهن ، وقد تستعمل للعاقل مع غيره نحو ـ سبح لله ما في السموات وما في الأرض ـ فانه يشمل العاقل وغيره (والأربعة الباقية) وهي أي وأل وذو وذا (تستعمل للعاقل وغيره) بطريق الاشتراك (تقول في أي) إذا استعملتها للمفرد المذكر (يعجبني أي قام) أي الذي قام . وإعرابه يعجب فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول به وأي اسم موصول بمعنى الذي مرفوع على أنه فاعل وقام فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الاعراب والعائد الضمير المستتر (و) إذا استعملتها للمفردة المؤنثة (أي قامت) أي التي قامت (و) للمثنى المذكر (أي قاما) أي اللذان قاما (و) للمثنى المؤنث (أي قامتا) أي اللتان قامتا (و) للمجموع المذكر (أي قاموا) أي الذين قاموا (و) للمجموع المؤنث (أي قمن) أي اللاتي قمن (سواء كان القائم عاقلا أو حيوانا) لا يعقل نعم أي قاموا خاص بالعاقل لاختصاص الواو بجمع المذكر العاقل وأما جمع المؤنث من غير العاقل ، فقال في الهمع الأحسن فيه إن كان للكثرة أن يؤتى بالتاء في الرفع وبالهاء في غيره ، وإن كان للقلة أن يؤتى بالنون كالجذوع انكسرت وكسرتها أولى من انكسرن وكسرتهن والاجذاع بالعكس لأن الاجذاع جمع قلة بخلاف الجذوع فانه جمع كثرة ، وقد قال الله تعالى ـ منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم ـ أي في الأربعة ، فأتى فيه بالنون لأن الأربعة جمع قلة ، والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون مطلقا ، فالهندات خرجن وضربتهن أولى من خرجت وضربتها قال تعالى ـ والمطلقات يتربصن والوالدات يرضعن ـ ومن الوجه الآخر قوله تعالى ـ وأزواج مطهرة ـ فهي على طهرت ولو كان على طهرن لقيل مطهرات وقال الشاعر * وإذا العذارى بالدخان تلفعت * (وأما أل فانها تكون اسما موصولا) مشتركا بين المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث ولا تكون كذلك إلا (إذا دخلت على اسم الفاعل أو على اسم المفعول) مرادا به الحدوث وليست موصولا حرفيا لأن الضمير يعود إليها وهو لا يعود إلا إلى الأسماء ولا حرف تعريف لأنها داخلة على الفعل تقديرا ، لأن المشتق في تقدير الفعل ولذا جاز عطف الفعل على مدخولها نحو ـ فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا ـ أي فاللاتي أغرن فأثرن ، وإنما نقل الاعراب إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ، ويدل على كونها اسما أمران : الأول أن الوصف معها يعمل بلا شرط ولو كانت حرفا لكانت مبعدة عن شبه الفعل ، فلا يكون الوصف معها عاملا . والثاني أن لا يتقدم عليها معمول مدخولها لا يقال جاء زيد الضارب وأما قوله تعالى ـ وكانوا فيه من الزاهدين ـ فالجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره أعني أو بزاهدين محذوفا دل عليه المذكور فاسم الفاعل المراد به الحدوث (كالضارب و) اسم المفعول المراد به ذلك نحو (المضروب)

واختصت بذلك لأن شأن الموصولات الدخول على الجملة وأل الموصولة تشبه فى الصورة أل المعرفة الداخلة على المفرد ، فسبكوا من الجملة مفردا يكون فى معنى الجملة لتدخل عليه أل وهو اسم الفاعل والمفعول لأنه فى المعنى جملة فعلية خبرية فان الضارب إذا فسرته تقول فيه (أى الذى ضرب) بفتح الضاد والراء (و) المضروب إذا فسرته تقول فيه أى (الذى ضرب) بضم الضاد وكسر الراء وخرج بقولنا مرادا به الحدوث الصفة المشبهة ، فأل الداخلة عليها كالحسن وجهه ليست موصولة بل حرف تعريف على الأصح لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ، ولذا كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وخرج بقولنا ولم يقصد بها عهد ما إذا قصد بأل العهد ونحوه فانها تكون معرفة باتفاق كما قال ابن عنقاء كرأيت رجلا يضرب زيدا فأكرمت الضارب ، ولهذا كانت أل فى الأسماء الحسنى للكمال كما نص عليه ابن حجر وغيره ، فالعالم والخالق والمصور والرزاق معناه الكامل فى معنى العلم والخلق والتصوير والرزق (ونحوه) أى نحو ماذكر من الضارب والمضروب مما جاء على وزنهما فنحو الضارب (إن المصدقين والمصدقات) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر المصدقين اسمها منصوب بها وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ومصدقين اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم وهو العائد على أل الموصولة والمصدقات معطوف على ما قبله وهو اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هن وهو العائد على أل الموصولة ، والتقدير إن الذين تصدقوا واللاتى تصدقن ونحو المضروب قوله تعالى (والسقف المرفوع والبحر المسجور) وإعرابه الواو حرف عطف على قوله تعالى ـ والطور ـ والسقف معطوف على ماقبله مجرور وعلامة جره كسر آخره المرفوع نعت وهو اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو والضمير المذكور هو العائد على أل الموصولة ومثله ـ والبحر المسجور ـ . قال فى تفسير الجلالين والسقف المرفوع أى السماء والبحر المسجور أى المملوء اهـ . قال الجمل فى حواشيه أى المملوء ماء . وفى تفسير الخازن المسجور أى الموقد المحمى كالتنور المسجور ، وذلك ما روى من أن الله تعالى يجعل البحار كلها يوم القيامة نارا ويزاد بها فى نار جهنم اهـ (وأما ذو) الموصولة التى تطلق على المفرد المذكر وفروعه (فخاصة بلغة طيء) وهم قبيلة من العرب تنسب إلى طيء رجل من حمير . وقال فى شفاء الصدور طيء على مثال سيد أبو قبيلة من اليمن وهو طيء بن داود بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير كذا فى الصحاح ، وفى شرح مسلم للامام النووى نقلا عن التحرير وأقره أن طيء يهمز ولا يهمز لغتان ، والظاهر أن المراد بطيء هنا الجميع على سبيل التغليب اهـ (تقول) فيها إذا استعملتها للمفرد المذكر (جاءنى ذو قام) أى الذى قام . وإعرابه جاء فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به ذو اسم موصول فى محل رفع فاعل قام فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد الضمير المستتر (و) إذا استعملتها للمفردة المؤنثة تقول جاءنى (ذو قامت) أى التى قامت والعائد تقديره هى (و) للمثنى المذكر جاءنى (ذو قاما) أى اللذان قاما (و) للمثنى المؤنث جاءتنى (ذو قامتا) أى اللتان قامتا والعائد فيه وفى الذى قبله ألف التثنية (و) للجمع المذكر جاءنى (ذو قاموا) أى الذين قاموا والعائد الواو (و) للجمع المؤنث جاءتنى (ذو قمن) أى اللاتى قمن والعائد نون النسوة سواء كان القائم عاقلا أو غيره ، والمشهور من لغة طيء إفراد ذو وتذكيرها وبناؤها على السكون لأنها حرفان الثانى منهما ساكن كما قاله الفاكهى فى شرح القطر . وقال فى الفواكه وقد تعرب

أى الذى ضرب والذى ضرب ونحو ـ إن المصدقين والمصدقات ـ والسقف المرفوع والبحر المسجور ـ وأما ذو فخاصة بلغة طيء تقول جاءنى ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قامتا وذو قاموا وذو قمن

وأما ذا فشرط كونها موصولا أن يتقدم عليها ما الاستفهامية نحو يسألونك ماذا ينفقون أو من الاستفهامية نحو من ذا جاءك وأن لا تكون ذا ملغاة بأن يقدر تركيبها معما نحو ماذا صنعت إذا قدرت ماذا اسما واحدا مركبا وتفتقر الموصولات كلها إلى صلة

إعراب ذو بمعنى صاحب أى لشبهها الصورى لذو بمعنى صاحب قال الشاعر :

فاما كرام موسرون لقيتهم   فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا

وقد تؤنث فيقال جاءتنى ذات أكرمتك أى التى أكرمتك بضم تاء ذات ، وقد تثنى وتجمع فيقال فى تثنية المذكر جاءنى ذوا قاما ورأيت ذوى قاما ومررت بذوى قاما وفى تثنيـة المؤنث ذواتا قامتا وتقول فى الجمع المذكر جاءنى ذوو قاموا ورأيت ذوى قاموا ومررت بذوى قاموا وفى الجمع المؤنث ذوات بضم التاء ، وقد تستعمل ذات معربة بمعنى صاحبة كقولهم جاءتنى ذات مال أى صاحبة مال (وأما ذا) فالأصل فيها أن تكون اسم إشارة وقد تستعمل اسما موصولا بمعنى الجميع و إذا خرجت عن معنى الاشارة (فشرط كونها موصولا) أمران مذكوران فى قول المصنف (أن يتقدم عليها ما الاستفهامية) وهذا باتفاق من البصريين (نحو يسألونك ماذا ينفقون) أى ما الذى ينفقونه . و إعرابه يسألون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل و يسألون متصرف من سأل تنصب مفعولين والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعولها الأول وما اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ وذا اسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر ينفقون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة فاعل وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف أى ما الذى ينفقونه وجملة المبتدإ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لسأل . قال فى المجيد جملة ماذا ينفقون فى موضع المفعول الثانى ليسألونك وهو معلق فى اللفظ عامل فى المعنى ونظيرها فى السؤال والتعليق :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول   أنحب فيقضى أم ضلال و باطل

(أو من الاستفهامية) على الأصح عنـدهم (نحو من ذا جاءك) أى من الذى جاءك . و إعرابه من اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ ذا اسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر جاءك فعل ومفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد الضمير المستتر فان لم يتقدمها استفهام بما أو من لم تكن موصولة بل هى حينئذ اسم إشارة (وأن لا تكون ذا ملغاة) ثم فسر الالغاء بقوله (بأن يقدر تركيبها) أى تركيب ذا (مع ما) الاستفهامية فيصير المجموع اسم استفهام (نحو ماذا صنعت) بفتح التاء (إذا قدرت ماذا اسما واحدا مركبا) بمعنى أى شىء صنعت فيكون ماذا حينئذ اسم استفهام فى محل نصب مفعول لصنعت مقدما عليه والتقدير أى شىء صنعت فان لم تقدر إلغاء ذا بأن قدرت ما اسم اسـتفهام مبتدأ وذا خـبره فذا حينئذ موصولة لأنها لم تلغ و يظهر كون قصـد المتكلم الالغاء أو عدمه بالبدل من اسم الاستفهام و بجواب السائل فعلى الالغاء وهو كون ماذا كلة واحدة فى محل نصب تأتى بالبدل منصوبا ، فتقول ماذا صنعت خيرا أم شرا ؟ فذا ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فيعلم أنه مفعول مقدم لصنعت وعلى عدم الالغاء وهو كون ما اسم استفهام مبتدأ وذا اسم موصول خبره تأتى بالبدل مرفوعا تقول ماذا صنعت خير أم شر ، بالرفع فذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فيعلم أنه مرفوع بالابتداء وذا خبره وقس على ذلك جواب السائل ، وقد جاء بالوجهين قوله تعالى ــ يسألونك ماذا ينفقون ــ قل العفو بنصب العفو على الالغاء أى قل ينفقون العفو أى الفاضل عن الحاجة و برفعه على عدم الالغاء فيكون العفو خبرا حـذف مبتدؤه : أى المنفق العفو أو هو الفعو ، وسكت المصنف عن الالغاء مع من فيحتمل إلحاقه بماذا ، وهو ظاهر عبارة الألفية ومشى عليـه جمع و يحتمل خلافه (وتفتقر) أى تحتاج (الموصولات) أى الاسمية لأن الكلام فيها (كلها) نصبا ومشتركها (إلى صلة) معهودة غالبا للمخاطب فى اعتقاد المتكلم : أى بأن يكون مضمونها حكما معلوما عنـد المخاطب وقوعه قبل الخطاب

في اعتقاد المتكلم لأنك إنما تأتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه في اعتقادك قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة إلا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن إبهامها فالأول نحو ـ فغشيهم من اليم ماغشيهم ـ والثاني نحو ـ فأوحى إلى عبده ما أوحى ـ وأما غير ذلك فلايجوز إبهامها ولذا لا يجوز أن تكون الصلة جملة إنشائية لأن الانشاء لايعرف مضمونه إلا بايراد صيغته فلا خارج له فضلا عن أن يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ولهذا امتنع الوصل بالتعجبية وإن كانت خبرية لما في التعجب من الابهام المنافي للبيان فهي مستثناة من الخبرية كما أن القسمية مستثناة من الانشاء فيجوز الوصل بها مطلقا نحو ـ وإن منكم لمن ليبطئن ـ (متأخرة عنها) أي عن الموصولات وجوبا لأنها منزلة منه منزلة جزئه المتأخر فلا يجوز تقدمها ولا شيء منها عليه (و) إلى (عائد) وهو ضمير يعود من الصلة إلى الموصول ليحصل الربط بينهما (والصلة جملة) اسمية أو فعلية (أو شبهها) في حصول الفائدة (فالجملة) شرطها أن تكون خبرية أي محتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر إلى قائلها وهي (ما) أي قول (تركب من فعل وفاعل) أو من فعل ونائب الفاعل (نحو جاء الذي قام أبوه) وإعرابه جاء فعل ماض الذي اسم موصول في محل رفع فاعل قام فعل ماض أبوه فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة والهاء مضاف إليه وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد الهاء من أبوه (وقوله تعالى الحمد لله الذي صدقنا وعده) وقد مر إعرابه في أول الموصولات حيث سبق التمثيل به للمفرد المذكر وأعاده هنا للتمثيل بالجملة المركبة من الفعل والفاعل (أو) ما تركب (من مبتدإ وخبر) أو من مبتدإ وساد مسد الخبر (نحو جاء الذي أبوه قائم) فجملة أبوه قائم مبتدأ وخبر صلة الموصول والعائد الهاء (وقوله تعالى الذي هم فيه مختلفون) وإعرابه الذي اسم موصول في محل جر صفة للنبأ العظيم من قوله تعالى ـ عم يتساءلون عن النبأ العظيم ـ وهم ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ فيه جار ومجرور متعلق بما بعده مختلفون خبر المبتدا وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ومختلفون اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم (وشبه الجملة ثلاثة أشياء : أحدها الظرف) المكاني وشرط وقوعه صلة أن يكون تاما بأن يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به (نحو جاءني الذي عندك) وإعرابه جاء فعل ماض الذي اسم موصول في محل رفع فاعل عند ظرف مكان وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة والظرف وما أضيف إليه شبه جملة صلة الموصول لامحل لها من الإعراب والعائد الضمير المستقر والتقدير جاء الذي استقر عندك (وقوله تعالى ـ ماعندكم ينفد) وما عند الله باق ـ . وإعرابه ما اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع مبتدأ عند ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع والظرف وما أضيف إليه شبه جملة صلة الموصول والعائد الضمير المستقر تقديره هو ينفد فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر وما اسم موصول مبتدأ وعند الله ظرف ومضاف إليه صلة الموصول والعائد الضمير المستقر تقديره هو وباق خبر ما وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص وخرج بالظرف المكاني الظرف الزماني نحو جاء الذي اليوم فلا يصلح جعله صلة لعدم حصول الفائدة به وبالتام الظرف الناقص وهو الذي لا يكون في الوصل به فائدة نحو جاء الذي

متأخرة عنها وعائد والصلة جملة أو شبهها فالجملة ما تركب من فعل وفاعل نحو جاء الذي قام أبوه وقوله تعالى ـ الحمد لله الذي صدقنا وعده ـ أو من مبتدإ وخبر نحو جاء الذي أبوه قائم وقوله تعالى ـ الذي هم فيه مختلفون ـ ، وشبه الجملة ثلاثة أشياء : أحدها الظرف نحو جاءني الذي عندك وقوله تعالى ـ ماعندكم ينفد ـ

مكانا : أى يسكن مكانا فلا يصح الوصل به لأنه لايفهم بمجرد ذكره ما يتعلق به (والثانى الجار والمجرور) وهو كالظرف فى اشتراط كونه تاما (نحو جاء الذى فى الدار) وإعرابه جاء فعل ماض الذى اسم موصول فى محل رفع فاعل فى الدار جار ومجرور صلة الموصول والعائد الضمير المستقر تقديره هو (وقوله تعالى وألقت مافيها) وإعرابه ألقى فعل ماض والتاء علامة التأنيث وفاعله مستتر جوازا تقديره هى عائد على الأرض من قوله تعالى ـ وإذا الأرض مدت ـ وما اسم موصول فى محل نصب مفعول به فيها جار ومجرور صلة الموصول والعائد الضمير المستقر تقديره هو فالمثالان المذكوران الجار والمجرور فيهما تام بخلاف جاء الذى بك أو عنك فلا يوصل به لنقصانه (ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوبا) وبذلك أشبها الجملة (تقديره استقر) أى أو نحوه من كل فعل عام كحصل فلا يجوز تقديره وصفا كمستقر وكائن لأن الوصف لا يكون مع موصوفه جملة إلا إذا كان صلة لأل أو قسما ثانيا من المبتدا (والثالث الصفة) وهى مادلت على ذات مبهمة مأخوذة من بعض صفاتها كالقائم والضارب (الصريحة) أى الخالصة للوصفية بأن لم تغلب عليها الاسمية لأن فيها معنى الفعل ولذلك صح عطفه عليها (والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول) دون اسم التفضيل كالأفضل ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه لأن أل حرف تعريف فيهما إجماعا فى الأول وعلى الصحيح فى الثانى بل نقل فيه بعضهم الاجماع أيضا (وتختص) أى الصفة الصريحة (بالألف واللام) فلا يصح جعل الصفة صلة لغيرها لخرج الصفة غير الصريحة وهى ماصارت بكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة ولا تجرى صفة على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا فأل فيها حرف تعريف لا موصولة لعدم مشابهتها الفعل وذلك كالصفات التى غلبت عليها الاسمية كالأبطح فانه فى الأصل المكان المنبطح من الوادى ثم غلب على الأرض المتسعة والأجرع فانه فى الأصل المكان المستوى ثم غلب على الأرض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيئا والصاحب فانه فى الأصل ذو الصحبة مطلقا ثم غلب على من يصحب الملك ، وهو الوزير (والعائد) للموصول (ضمير) غائب غالبا وإلا فقد يكون العائد ضمير متكلم قياسا كقول على رضى الله عنه * أنا الذى سمتنى أمى حيدره * أو ضمير مخاطب قياسا أيضا كقول الفرزدق :

وأنت الذى تلوى الجنود رءوسها إليك والأيتام أنت تطعمها

فجعله العائد ضمير إليك حملا على المعنى وربما خلف الضمير العائد اسم ظاهر كقوله :

يا رب ليلى أنت فى كل موطن وأنت الذى فى رحمة الله أطمع

أى فى رحمته (مطابق للموصول فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما تقدم فى الأمثلة المذكورة) نعم إن كان الموصول من وما جاز فى العائد مراعاة المعنى نحو ـ ومنهم من يستمعون إليك ـ وقول الشاعر * نكن مثل من ياذئب يصطحبان * ومراعاة اللفظ ، وهو الافراد والتذكير نحو ـ ومنهم من يستمع إليك ، ومنهم من ينظر إليك ـ وهو الأكثر فى كلامهم مالم يحصل لبس أو قبح فتتعين مراعاة المعنى ثم الأصل فى العائد أن يكون مذكورا (وقد يحذف) مرفوعا ومنصوبا ومجرورا إذا دل عليه دليل وشرط جواز حذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ مخبرا عنه بمفرد (نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) واعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر ننزعن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره

والثانى الجار والمجرور نحو جاء الذى فى الدار وقوله تعالى ـ وألقت ما فيها ـ ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوبا تقديره استقر . والثالث الصفة الصريحة والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول وتختص بالألف واللام والعائد ضمير مطابق للموصول فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما تقدم فى الأمثلة المذكورة وقد يحذف نحو ـ لننزعن من كل شيعة أيهم أشد ـ

نحن

أى الذى هو أشد يعلم ماتسرون وماتعلنون أى الذى تسرونه والذى تعلنونه ونحو ويشرب مما تشربون ﴿ فصل ﴾ وأما المعرف بالأداة فهو المعرف بالألف واللام ، وهى قسمان: عهدية وجنسية والعهدية إما للعهد الذكرى نحو فى زجاجة الزجاجة أو للعهد الذهنى نحو إذ هما فى الغار أو للعهد

نحن، من كل جار ومجرور وهو مضاف وشيعة مضاف إليه : أى اسم موصول بمعنى الذى مبنى على الضم فى محل نصب مفعول به وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع وأشد خبر مبتدإ محذوف تقديره هو وجملة المبتدإ والخبر صلة الموصول والعائد محذوف تقديره كما قال المصنف (أى الذى هو أشد) وشرط حذف العائد المنصوب أن يكون متصلا وناصبه فعل تام أو وصف غير صلة أل فالفعل نحو (يعلم ماتسرون ومانعلنون) وإعرابه يعلم فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ما اسم موصول بمعنى الذى فى محل نصب مفعول به تسرون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف ، الواو حرف عطف وما اسم موصول بمعنى الذى فى محل نصب معطوف على ما قبله تعلنون فعل مضارع وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف تقديره كما قال المصنف (أى الذى تسرونه والذى تعلنونه) وتحتمل ما فى الآية أن تكون مصدرية ، والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم . وأما الوصف فنحو قول الشاعر :

ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر

أى الذى الله موليكه فضل ، وشرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يجر بمثل ماجر به الموصول ويتحد معنى العامل نحو مررت بالذى مررت : أى به (ونحو يشرب مما تشربون) وإعرابه يشرب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو مما جار ومجرور من حرف جر وما اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بمن تشربون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف مجرور بمثل ما جر به ما الموصولة وهى من التبعيضية ، والتقدير : أى الذى تشربون منه وشذ حذفه مجرورا بما لم يجر به الموصول .

﴿ فصل ﴾ فى بيان المعرف بآلة التعريف (وأما المعرف بالأداة) المفيدة للتعريف (فهو المعرف بالألف واللام) كالرجل والغلام والتعريف بهما هو مذهب الخليل والهمزة عنده أصلية وهى همزة قطع حذفت فى الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال ولم تحذف فى الابتداء لأنه لايبتدأ بساكن ومذهب سيبويه أن التعريف بهما أيضا إلا أن الهمزة عنده زائدة معتد بها فى الوصل ، كذا قال ابن مالك والمشهور عن سيبويه أن التعريف باللام وحدها والهمزة وصلية جىء بها للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت على خلاف همزة الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال ، نقل أبو حيان هذا المذهب عن جميع النحويين إلا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط إلى المحققين ، وذهب المبرد إلى أن المعرف الهمزة وحدها وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام (وهى) أى الأداة (قسمان عهدية وجنسية) وكل منهما ثلاثة أقسام كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله (والعهدية إما للعهد الذكرى) بأن يذكر مصحوبها نكرة ثم يعاد بها. قال فى المغنى وغيره : وهذه يسد الضمير مسدها مع مصحوبها (نحو فى زجاجة الزجاجة) إشارة إلى الزجاجة المذكورة أولا . وإعرابه فى زجاجة جار ومجرور فى محل رفع خبر المصباح متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر الزجاجة مبتدأ وخبره جملة ــ كأنها كوكب ــ (أو للعهد الذهنى) بأن عهد مصحوبها ذهنا (نحو إذ هما فى الغار) وهو نقب فى جبل ثور وكان ذلك معلوما عندهم . وإعرابه إذ ظرف لما مضى من الزمان هما ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ فى الغار جار ومجرور متعلق بكائن فى محل رفع خبر (أو للعهد

الحضورى) بأن يكون مصحوبها حاضرا حال الخطاب (نحو اليوم أكملت لكم دينكم) أى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة لأن الآية نزلت فيه . و إعرابه اليوم ظرف زمان متعلق بما بعده أكملت فعل وفاعل لكم جار ومجرور متعلق بأكملت دينكم مفعول به والكاف مضاف إليه والميم علامة الجمع (والجنسية إما لتعريف الماهية) من حيث هى : أى مع قطع النظر عن الأفراد وهى التى لم يخلفها كل لاحقيقة ولا مجازا وهى الدالة على مجرد الجنس ويعبر عنها بالتى لبيان الحقيقة وبالتى لبيان الطبيعة وذلك (نحو وجعلنا من الماء كل شىء حى) أى وجعلنا من حقيقة الماء المعروف لامن كل شىء اسمه ماء ، وقيل من المنى . و إعرابه جعلنا فعل وفاعل بمعنى خلقنا فيتعدى لواحد من الماء جار ومجرور كل مفعول به وشىء مضاف إليه حى نعت لشىء . وقال أبو البقاء : جعلنا بمعنى صيرنا يتعدى لاثنين ومفعوله الأول كل شىء والثانى من الماء انتهى (و إما لاستغراق الأفراد) أى أفراد الجنس بأن خلفتها كل حقيقة فيعم الأفراد بخصائصها ويصح الاستثناء من مصحوبها نحو ـ إن الانسان لفى خسر إلا الذين آمنوا ـ أو اعتبار معناه فيما له من نعت ونحوه نحو ـ أو الطفل الذين لم يظهروا ـ ومثل لها المصنف بقوله (نحو وخلق الانسان ضعيفا) أى خلق كل واحد من جنسه ضعيفا . و إعرابه خلق فعل ماض مغير الصيغة الانسان نائب الفاعل ضعيفا حال (أو استغراق خصائص الأفراد) أى صفات أفراد الجنس مبالغة بأن خلفتها كل مجازا ومنه التى فى أسمائه تعالى غير العلم كما نص عليه البدر ابن قاضى شهبة وغيره وتسمى لام الكمال كما سبق نقله عن الشيخ ابن حجر رحمه الله (نحو أنت الرجل علما) أى أنت كل رجل علما بمعنى أنك اجتمع فيك ما تفرق فى غيرك من الرجال من جهة كمالك فى العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال . و إعرابه أنت مبتدأ الرجل خبره وعلما تمييز وانظر لم لم يمثل بشىء من الآيات مع أن دأبه التزام كون أمثلته من القرآن المجيد ما أمكنه وقد مثل بعضهم بقوله تعالى ـ ذلك الكتاب ـ أى كل كتاب مبالغة فى مدحه لكونه حاويا لجميع خصائص الكتب الممدوحة ، ومن ذلك الحديث الذى أخرجه الرامهرمزى وسنده جيد إلا أنه مرسل أنه صلى الله عليه وسلم قال لأبى سفيان « كل الصيد فى جوف الفرا » أى حمار الوحش قال له ذلك يتألفه على الاسلام : يعنى أنت فى الصيد كحمار الوحش وكل الصيد دونه ، وقد تأتى أل زائدة لازمة فلا تفيد تعريفا كالتى فى علم قارنت وضعه كاللات والعزى واليسع أو غلبت على بعض أفراده كالبلد لمكة والنجم للثريا وكالتى فى الآن على الصحيح وفى الذى وفروعه على الأصح وزائدة غير لازمة للمح الأصل المنقول عنه كالتى فى الحرث والحسن والعباس ومنه عند الجمهور اللام الداخلة على أسماء الأيام كيوم الأحد والسبت قالوا هى أعلام توهمت فيها الصفة فدخلتها أل ، وقيل إنها نكرات دخلتها أل للتعريف (وتبدل لام أل) المعرفة (ميما فى لغة حمير) قبيلة من العرب وقد نطق بها النبى صلى الله عليه وسلم فقال « ليس من امبر امصيام فى امسفر » كذا رواه النمر بن تولب رضى الله عنه .

﴿ فصل : وأما المضاف إلى واحد من هذه ﴾ المعارف (الخمسة) المتقدمة إضافة معنوية ولم يكن موغلا فى الابهام ولا واقعا موقع نكرة لخرج المضاف إضافة لفظية كاضافة الوصف إلى معموله والأسماء المتوغلة فى الابهام كغير ومثل والواقع موقع النكرة كواحدة فان إضافة كل واحد من هذه لاتفيد التعريف بل المضاف معها باق على تنكيره (نحو غلامى) مثال للمضاف إلى ضمير المتكلم (وغلامك) مثال للمضاف إلى ضمير المخاطب (وغلامه) مثال للمضاف إلى ضمير الغائب (وغلام زيد) مثال للمضاف إلى العلم (وغلام هذا) مثال للمضاف إلى اسم الاشارة (وغلام الذى قام أبوه) مثال للمضاف إلى الموصول (وغلام الرجل) مثال للمضاف إلى المعرف بأل ، وقد تقدم فى أول المعارف أن المضاف

الحضورى نحو ـ اليوم أكملت لكم دينكم ـ والجنسية إما لتعريف الماهية نحو وجعلنا من الماء كل شىء حى و إما لاستغراق الأفراد نحو وخلق الانسان ضعيفا أو استغراق خصائص الأفراد نحو أنت الرجل علما ، وتبدل لام أل ميما فى لغة حمير .

﴿ فصل ﴾ وأما المضاف إلى واحد من هذه الخمسة نحو غلامى وغلامك وغلامه وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذى قام أبوه وغلام الرجل

فى رتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى الضمير فانه فى رتبة العلم .

باب المرفوعات من الأسماء

والمرفوعات جمع مرفوع لامرفوعة لأنه صفة لمذكر لايعقل وهو الاسم (المرفوعات) أى من الأسماء (عشرة) بالاستقراء كذا قاله الفاكهى ولعله يرى أن مازاد عليها يرجع إليها وهو كذلك و بدأ بها لأنها عمدة والمنصوبات فضلة وختم بالمجرورات لأنها منصوبة محلا فهى دون المنصوبات لفظا (وهى الفاعل) نحو يهدى الله لنوره من يشاء (و) الثانى (المفعول الذى لم يسم فاعله) وهو المسمى بنائب الفاعل نحو إذا زلزلت الأرض زلزالها (و) الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) نحو الله ربنا (و) الخامس (اسم كان) نحو وما كان الله ليظلمهم (و) اسم (أخواتها) نحو ليسوا سواء (و) السادس (اسم أفعال المقاربة) نحو يكاد زيتها يضىء ، فعسى الله أن يأتى بالفتح (و) السابع (اسم الحروف المشبهة بليس) فى أنها تعمل عملها فى رفع الاسم ونصب الخبر وهى ما النافية الحجازية وأخواتها نحو ما زيد قائما ونحو * تعز فلا شىء على الأرض باقيا * ونحو ولات حين مناص ونحو ان أحد خيرا من أحد إلا بالعافية (و) الثامن (خبر إن و) خبر (أخواتها) نحو ان الله غفور رحيم (و) التاسع (خبر لا التى لنفى الجنس) على سبيل الاستغراق وهى تعمل عمل إن نحو لا رجل أفضل من زيد (و) العاشر (التابع للمرفوع) بناء على أن رافعه التبعية والأصح أن عامل التابع هو عامل المتبوع بنفسه إلا البدل فعامله مقدر من جنس عامل ماقبله (وهو أربعة أشياء) أحدها (النعت) نحو جاء زيد العاقل (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه (و) رابعها (البدل) نحو جاء زيد أخوك .

باب الفاعل

قدمه لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور (الفاعل) لغة من أوجد الفعل ، واصطلاحا (هو الاسم) الصريح نحو قام زيد أو المؤول من حرف مصدرى وصلته نحو - ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم - أى خشوع قلوبهم ، وقوله تعالى - أولم يكفهم أنا أنزلنا أى إنزالنا (المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا بفعله التام الباقى على صيغته الأصلية أو شبه الفعل المذكور لأن الرفع علم الفاعلية (المذكور قبله) وجوبا (فعله) الرافع له (أوماهو فى تأويل الفعل) كاسم الفاعل والصفة المشبهة به والمصدر واسم الفعل وأمثلة المبالغة واسم التفضيل ولابد من اسناد الفعل أوماهو فى تأويله إلى ذلك الاسم على جهة قيامه به نحو مات زيد أو وقوعه منه نحو قام عمرو فخرج بالاسم الجملة فلايجوز مجيئها فاعلا ، وأما نحو قوله تعالى - ثم بدا لهم من بعد مارأوا الآيات ليسجننه - وقوله تعالى - وتبين لكم كيف فعلنا بهم - فالأصح أن الفاعل فيهما ضمير عائد إلى مصدرها المفهوم منهما أى بدا هو أى البداء وتبين هو أى التبيين والجملة من قوله ليسجننه وقوله كيف فعلنا ليست فاعلا بل هى مفسرة للضمير وخرج بالتام كان وأخواتها لأنها أفعال ناقصة وخرج بالباقى على صيغته الأصلية المبنى للمفعول (وهو) أى الفاعل (على قسمين) لا ثالث لهما (ظاهر) وهو ماعدا المضمر نحو وجاء المعذرون ومنه المؤول نحو : ماكان ضرك لومننت أى منك (ومضمر) وهو ماكنى به عن الظاهر اختصارا وهو قسمان متصل ومنفصل وقد مر بيان كل منهما (فالظاهر) ويكون رافعه تارة ماضيا وتارة مضارعا إذا أسند إلى غائب ولا يرفعه الأمر (نحو قال الله) وإعرابه قال فعل ماض الله فاعل (قال رجلان) وإعرابه قال فعل ماض رجلان فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وجاء المعذرون) وإعرابه جاء فعل ماض المعذرون فاعل

{ باب المرفوعات من الأسماء }
المرفوعات عشرة ، وهى : الفاعل والمفعول الذى لم يسم فاعله والمبتدأ وخبره واسم كان وأخواتها واسم أفعال المقاربة واسم الحروف المشبهة بليس وخبر إن وأخواتها وخبر لا التى لنفى الجنس والتابع للمرفوع ، وهو أربعة أشياء : النعت والعطف والتوكيد والبدل .

{ باب الفاعل }
الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله أوماهو فى تأويل الفعل ، وهو على قسمين : ظاهر ومضمر فالظاهر نحو - قال الله ، قال رجلان وجاء المعذرون

وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والمعذرون قراءة الجمهور بفتح العين وتشديد الذال وهو يحتمل وجهين: الأول أن يكون وزنه فعل بتضعيف العين ومعنى التضعيف فيه التكلف أى المتكلفون للعذر . الثانى أن يكون وزنه افتعل والأصل اعتذر فأدغمت التاء فى الذال بأن قلبت تاء الافتعال ذالا و يدل على هذا قراءة سعيد بن جبير المعتذرون على الأصل (يوم يقوم الناس) و إعرابه يوم ظرف زمان متعلق بمبعوثون قبله يقوم فعل مضارع الناس فاعل (و يومئذ يفرح المؤمنون) و إعرابه يوم ظرف زمان قال أبو البقاء متعلق بيفرح وهو مضاف و إذ ظرف لما مضى من الزمان فى محل جر بالاضافة يفرح فعل مضارع المؤمنون فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم (قال أبوهم) و إعرابه قال فعل ماض أبو فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع (والمضمر) الذى يأتى فاعلا إما متصل (نحو قولك ضربت) بضم التاء للمتكلم وحده. و إعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل (وضربنا) بسكون الباء للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو ـ إنا أنزلناه ـ . و إعرابه ضربنا فعل وفاعل ضرب فعل ماض ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل وكذا حيث سكن ماقبلها وكان غير ألف فهى فاعلة وان انفتح ماقبلها فهى مفعولة نحو ضربنا زيد وكذا إن سكن ماقبلها من آخر الفعل وكان ألفا نحو و إذا مس الانسان ضر دعانا ونحو الزيدان ضربانا والزيدون ضربونا وهذا كله مع الماضى . أمامع المضارع والأمر فهى مفعولة مطلقا نحو يضربنا زيد ونحو ـ ربنا لاتؤاخذنا ـ ونحو ـ وارحمنا أنت مولانا ـ .

﴿تنبيه﴾ قال ابن عنقاء نا فى نحو قمنا ضمير بارز للمتكلم المشارك لغيره أو المعظم نفسه وقد قاس الناس عليه الخطاب والغيبة فقالوا فى خطاب المعظم أنتم فعلتم كذا وفى الاخبار عنه هم فعلوا كذا وكأنه لكماله قام مقام جماعة أو كأنه لجلالته ينبسط نسكان الخبر عنه مع من يتبعه والظاهر امتناعه فى حقه تعالى لأنه لم يرد فى توقيف نعم سمع من كلامهم كقوله :

ألا فارحمونى ياإله محمد ... فان لم أكن أهلا فأنتم له أهل

وليس بحجة لعدم وروده فى الكتاب والسنة الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم اهـ . قلت ولم أقف على كلام فى ذلك لغيره وفيما قاله نظر لأن مثل هذا لاتتوقف صحة إطلاقه على البارى سبحانه على توقيف وليس فيه مايشعر بالاخلال بالأدب بل فى إطلاقه عليه كمال التعظيم والتبجيل بقدره العلى فالظاهر جوازه والله أعلم (إلى آخره كما تقدم فى فصل المضمر) أى فلا حاجة إلى إعادته فتقول فى المخاطب ضربت بفتح التاء للمخاطب المذكر و بكسرها فى المخاطب المؤنث إلى آخر ماتقدم، و إذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب على الغائب نحو ضربتما أى أنت وزيد وضربتم أى أنت وزيد وعمرو قال أبو على الفارسى وقد تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء نحو أكرمتيه فأكرم فعل ماض والتاء فاعل والهاء مفعول به والياء حرف زائد لامحل لها من الاعراب . وأما المضمر المنفصل فهو كالمتصل ولا يقع مع الفعل فى الاختيار إلا محصورا بالا أو إنما ولا يرفعه الأمر ولا المصدر ولا اسم فعل الأمر ولا اسم فعل المضارع و يرفعه ماعدا ذلك كالفعل الماضى نحو ماقام الا أنا . و إعرابه ما نافية قام فعل ماض إلا أداة حصر أنا ضمير منفصل فى محل رفع فاعل والمضارع نحو لم يقم إلا أنا. و إعرابه لم حرف نفى وجزم يقم فعل مضارع مجزوم بلم و إلا أداة حصر وأنا ضمير منفصل فى محل رفع فاعل ومثلهما الأسماء العاملة عملهما كاسم الفاعل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة (والذى فى تأويل الفعل) وهو مايعمل عمله (نحو أقائم الزيدان) فانه فى تأويل يقوم الزيدان. و إعرابه الهمزة للاستفهام قائم مبتدأ وعلامة رفعه

ـ يوم يقوم الناس، و يومئذ يفرح المؤمنون، قال أبوهم ـ والمضمر نحو قولك ضربت وضربنا إلى آخره كما تقدم فى فصل المضمر والذى فى تأويل الفعل نحو أقائم الزيدان

وقوله تعالى مختلف ألوانه، وللفاعل أحكام: منها أنه لايجوز حذفه لأنه عمدة فان ظهر فى اللفظ نحو قام الزيدان والزيدان قاما فذاك و إلا فهو ضمير مستتر نحو زيد قام ومنها أنه لايجوز تقديمه على الفعل فان وجد ما ظاهره أنه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا ويكون المقدم إما مبتدأ نحو زيد قام و إما فاعلا بفعل محذوف نحو وان أحد من المشركين استجارك لأن أداة الشرط لا تدخل على المبتدإ،

ضم آخره، وقائم اسم فاعل يعمل عمل فعله يرفع الفاعل و ينصب المفعول الزيدان فاعل سد مسد الخبر وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وقوله تعالى مختلف ألوانه) فانه فى تأويل يختلف ألوانه. و إعرابه مختلف مبتدأ مؤخر وقوله تعالى قبله ـ ومن الناس ـ جار ومجرور خبر مقدم والدواب والأنعام عطف عليه ومختلف اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل و ينصب المفعول وذلك لاعتماده على موصوف محذوف، والتقدير ومن الناس والدواب والأنعام صنف مختلف ألوانه فاعل وعلامة رفعه ضم آخره والهاء فى محل جر بالاضافة (وللفاعل أحكام) كثيرة (منها أنه لايجوز حذفه لأنه عمدة) والعمد لايجوز حذفها ولأنه منزل من فعله منزلة جزئه (فان ظهر فى اللفظ) سواء كان اسما ظاهرا (نحو قام الزيدان) و إعرابه ظاهر أو اسما مضمرا كقوله (والزيدان قاما) و إعرابه الزيدان مبتدأ وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى وقاما فعل وفاعل قام فعل ماض وألف التثنية فاعل وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر (فذاك) واضح (و إلا) أى وان لم يظهر فى اللفظ (فهو ضمير مستتر) فى فعله لأن الفعل لايجوز خلوه من الفاعل ثم إما أن يعود ذلك الضمير على مذكور (نحو زيد قام) ففى قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى زيد المذكور قبله و إما أن يعود لما دل عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام «ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» أى ولا يشرب الشارب، وحسن ذلك تقدم نظيره فى قوله «لايزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن» أو لما دل عليه الحال المشاهدة نحو ـ كلا إذا بلغت التراقى ـ ففى بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الروح الدال عليها سياق الكلام، ومن ذلك قوله تعالى ـ كبرت كلمة ـ فالفاعل مستتر وكلمة تمييز منصوب وقد استثنى من قاعدة عدم جواز حذف الفاعل صور يجوز فيها حذفه: الأولى الاستثناء المفرغ نحو ماقام إلا هند إذ أصله ماقام أحد إلا هند لأن الاستثنا لايتصور إلا من مستثنى منه. الثانية أفعل فى التعجب إذا دل عليه مقدم مثله نحو أسمع بهم وأبصر أى بهم لحذف بهم من الثانى لدلالة الأول عليه فالباء فيه زائدة وجوبا والهاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل والميم علامة الجمع. الثالثة فاعل المصدر إذا لم يكن المصدر بدلا من فعله نحو ـ أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ـ أى أو إطعامه ونحو لايسأم الانسان من دعاء الخير أى من دعائه بالخير فحذف فاعل المصدر فيهما ولا يقال فيه ضمير مستتر على الأصح فان كان المصدر بدلا من فعله ففاعله مستتر فيه وجوبا نحو سقيا لك. الرابعة نائب الفاعل نحو وقضى الأمر أى وقضى الله الأمر. الخامسة إذا حذف عامله فيحذف معه وهو كثير جدا نحو قولك إياك لمن قال هل أكرمت أحدا أى أكرمت إياك (ومنها) أى ومن أحكام الفاعل (أنه لايجوز تقديمه على الفعل) أو ما فى تأويله لأنه كالجزء منه فلم يجز تقديمه عليه كما لايجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها وأجاز الكوفيون تقديمه على عامله فعلا كان أو غيره (فان وجد) فى اللفظ (ما ظاهره أنه فاعل مقدم) على الفعل (وجب) عند البصريين (تقدير الفاعل ضميرا مستترا) فى الفعل عائدا على المقدم (و يكون المقدم إما مبتدأ نحو زيد قام) ففى قام ضمير مرفوع مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ والجملة بعده خبره (و إما فاعلا بفعل محذوف) وجوبا (نحو وان أحد من المشركين استجارك) فأحد فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير وان استجارك أحد استجارك وان حرف شرط جازم وفعل الشرط هو الفعل المحذوف ومن المشركين متعلق به وجملة استجارك بعده لامحل لها من الاعراب لأنها مفسرة وجواب الشرط جملة فأجره فى بقية الآية، وانما وجب حذفه لأن المذكور عوض عنه وهم لايجمعون بين العوض والمعوض عنه وانما لم يجعل أحد مبتدأ وجملة استجارك خبره من غير حذف (لأن أداة الشرط لاتدخل على المبتدإ) لأنها موضوعة لتعليق فعل بفعل فهى مختصة بالجملة الفعلية على

الأصح (ومنها أن فعله) أى فعل الفاعل ، ومثل الفعل ما فى تأويله ، وإنما اقتصر على ذكر الفعل لأنه الأصل (يوحد) أى لاتلحقه علامة تثنية ولا جمع على الأفصح (مع تثنيته) أى الفاعل (وجمعه كما يوحد مع افراده) اتفاقا (فتقول قام الزيدان وقام الزيدون) وقام نسوة بتوحيد الفعل (كما تقول) فى حال إسناده إلى المفرد (قام زيد) بتوحيده وإنما كان الأفصح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه لأن تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائما ، بخلاف تأنيثه قد لايعلم من لفظه ولأن فى إلحاق علامتى التثنية والجمع زيادة ثقل فى بنية الكلمة بخلاف علامة التأنيث ولورود القرآن به (قال الله تعالى قال رجلان) وإعرابه قال فعل ماض رجلان فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وجاء المعذرون) وإعرابه جاء فعل ماض المعذرون فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم (وقال الظالمون) وإعرابه قال فعل ماض الظالمون فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم (وقال نسوة) هذا مثال للجمع أيضا أتى به بعد الذى قبله إشارة إلى أنه لا فرق بين جمع المذكر والمؤنث والنسوة جمع تكسير واحدها امرأة من غير لفظها فالفعل فى هذه الأمثلة مجرد من علامة التثنية والجمع ، ومن العرب من يلحق الفعل (علامة التثنية) وهى الألف (و) علامة (الجمع) وهى الواو إن كان مذكرا والنون إن كان مؤنثا . قال أبو حيان فى الارتشاف : حكى اللغويون أن أصحاب هذه اللغة وهم طيء يلتزمون العلامة مطلقا أبدا ولا يفارقونها (إذا كان الفاعل) الظاهر (مثنى أو جمعا) كما تلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثا (فتقول) يحتمل أنه بالتاء الفوقية : أى أنت أيها المعرب ويحتمل أنه بالمثناة التحتية : أى يقول البعض المذكور من العرب إذا نطقوا بمثل هذا التركيب (قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات) فقام فى الأمثلة الثلاثة فعل ماض والألف فى الأول حرف دال على التثنية والواو فى الثانى حرف دال على جمع الذكور والنون فى الثالث حرف دال على جمع الاناث والزيدان فى الأول والزيدون فى الثانى والهندات فى الثالث هى الفاعل ، وقد جاء نظير هذا فى أشعار العرب كقوله :

نتج الربيع محاسنا ألقحنها غر السحائب

وقوله :

يلوموننى فى اشتراء النخيـل أهلى وكلهم ألوم

(وتسمى) هذه اللغة فى اصطلاح علماء العربية (لغة أكلونى البراغيث) جمع برغوث بضم أوله . وإعرابه أكل فعل ماض والواو علامة الجمع والنون للوقاية والياء مفعول به والبراغيث فاعل ، وفى القاموس : البرغوث معروف اهـ . ثم علل المصنف تسمية هذه اللغة بذلك بقوله (لأن هذا اللفظ) أى لفظ أكلونى البراغيث (سمع من بعضهم) أى العرب . قال ابن عنقاء : وهى لغة قليلة لطيء وأزدشنوءة وبنى الحرث اهـ وقال الفاكهى وهذا المثال فيه شذوذان : أحدهما إلحاق الفعل العلامة . والثانى استعمال الواو لما لايعقل اهـ قال فى العباب كان حقه أن يقول أكلتنى البراغيث لأن البراغيث ليس ممن يعقل لكن فى المغنى لابن هشام أن الواو تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم . قال أبو سعيد : نحو أكلونى البراغيث إذا وصفت بالأكل لا بالقرص وهذا سهو منه فان الأكل من صفات الحيوان عاقلة كانت أو غير عاقلة . وقال ابن الشجرى : إن الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله :

أكلت بنيك أكل الضب حتى وجدت مرارة الكلأ الوبيل

أى ظلمتهم ، فشبه الأكل المعنوى بالحقيقى اهـ (ومنه) أى من إلحاق الفعل العلامة

ومنها أن فعله يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع افراده فتقول قام الزيدان وقام الزيدون كما تقول قام زيد قال الله تعالى — قال رجلان ، وجاء المعذرون ، وقال الظالمون ، وقال نسوة — ومن العرب من يلحق الفعل علامة التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات وتسمى لغة أكلونى البراغيث لأن هذا اللفظ سمع من بعضهم ، ومنه

(الحديث)

(الحديث) الصحيح (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) فملائكة فاعل يتعاقبون وقد لحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر وكان القياس يتعاقب بالافراد كقام الزيدون . قال ابن عنقاء فى غرر الدرر : والأوجه فى الحديث أن ملائكة بدل من واو يتعاقبون ثم كونه مبتدأ خبره جملة يتعاقبون كما فى ـ وأسروا النجوى الذين ظلموا ـ فالذين بدل من واو أسروا على الأرجح أو مبتدأ خبره جملة أسروا لأنها ليست من لغة قريش ولا الخطاب لبعض أهلها فيخاطبه صلى الله عليه وسلم بلغته ولأنها لكثرتها نصوا على ضعفها فلا يخرج عليها القرآن والحديث ما أمكن اهـ . قال ابن هشام : وقد حمل قوم على هذه اللغة آيات من القرآن العظيم. منها قوله تعالى ـ وأسروا النجوى الذين ظلموا ـ والأجود تخريجها على غير ذلك ، وأحسن الوجوه فيها إعراب الذين ظلموا مبتدأ وما قبله خبره . وأما قوله صلى الله عليه وسلم «أو مخرجى هم» فليس مما نحن فيه لأن مخرجى خبر مقدم وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياء مدغمة وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه ومخرجى اسم فاعل يعمل عمل الفعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم وهم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ مؤخر . وأما المفردان والمفردات المتعاطفات كقوله :

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم

فالصحيح أن هذه اللغة لا تمتنع معهما (والصحيح أن الألف والواو والنون) فيما سمع من ذلك (أحرف دالة على التثنية والجمع) المذكر والمؤنث كما أن التاء فى نحو قامت دالة على التأنيث (وأن الفاعل) هو (ما بعدها) من المثنى والمجموع وقيل إن هذه اللواحق ضمائر وأنها الفاعل وأن المرفوع بعدها إما مبتدأ مؤخر أو بدل منها ورد ذلك بأن أئمة اللغة نقلوا أن اتصال هذه الأحرف بهذه الأفعال لغة لقوم معينين من العرب وتقديم الخبر والابدال من الضمير شائع عند الجميع وإن أدى إلى الاضمار قبل الذكر (ومنها) أى ومن أحكام الفاعل (أنه يجب) تذكير الفعل وما فى تأويله إذا كان الفاعل مذكرا حقيقيا مفردا أو مثنى أو جمعا سالما بنوعيه صح مفرده كقام زيد أو طلحة أو الزيدان أو الطلحتان أو الزيدون أو الطلحات ولا نظر لتغييرهم بتحريك اللام فان كان المذكر مجازيا وهو ما لا يقابله أنثى كالقمر والفلك والكوكب والملك عليه السلام جاز فيه التذكير والتأنيث ويجب (تأنيث الفعل) أى وما فى تأويله ليدل على تأنيث الفاعل ويكون تأنيثه (بتاء ساكنة فى آخر الماضى وبتاء المضارع فى أول المضارع إذا كان الفاعل مؤنثا) حقيقيا وهو ماله فرج متصلا بفعله ولم يكن فعله نعم ولا بئس (نحو قامت هند) هذا مثال الماضى (وتقوم هند) هذا مثال المضارع وكذا يجب تأنيثه إذا أسند إلى ضمير متصل عائد إلى مؤنث غائب حقيقيا كان نحو هند قامت أو مجازيا كالشمس طلعت وتذكير الفعل مع المؤنث الحقيقى كقام المرأة لغة قليلة تسمى لغة قال فلانة (ويجوز ترك التاء) من الفعل وإثباتها وهو أرجح (إن كان الفاعل) الظاهر حقيقى التأنيث منفصلا عن فعله بغير إلا نحو حضر القاضى امرأة أو متصلا به فى باب نعم وبئس نحو نعم المرأة هند وبئس المرأة هند أو كان الفاعل (مجازى التأنيث) وهو ما لا فرج له فلا يقابله ذكر كالسماء والأرض والشمس فلا يجب تأنيث الفعل معه اتصل بفعله أم لا (نحو طلع الشمس) بحذف التاء (وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء) واعرابه الواو حرف عطف على وهم يصدون عن المسجد الحرام ويجوز أن تكون استئنافية قاله فى المجيد ما نافية كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر صلاة اسمها والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة عند ظرف مكان البيت مضاف إليه والظرف وما أضيف إليه فى محل نصب على الحال إلا أداة حصر مكاء خبر كان وعلامة نصبه فتح آخره ، وقرأ عاصم بخلاف عنه صلاتهم بالنصب على الخبر

الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، والصحيح أن الألف والواو والنون أحرف دالة على التثنية والجمع وأن الفاعل ما بعدها ومنها أنه يجب تأنيث الفعل بتاء ساكنة فى آخر الماضى وبتاء المضارع فى أول المضارع إذا كان الفاعل مؤنثا نحو قامت هند وتقوم هند ويجوز ترك التاء إن كان الفاعل مجازى التأنيث نحو طلع الشمس وقوله تعالى ـ وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء ـ

ومكاء وتصدية بالرفع على الاسم ، وخطأ أبو على الفارسى هذه القراءة بأن القاعدة جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا ولا يجوز خلاف ذلك إلا فى ضرورة الشعر كقوله * يكون مزاجها عسل وماء * وخرجها أبو الفتح على أن المكاء والتصدية اسم جنس واسم الجنس تعريفه كتنكيره ، والمكاء الصفير والتصدية التصفيق أى جعلوا الصفير والتصفيق موضع صلاتهم التى أمروا بها ففى ذلك أعظم ذم لهم (وحكم) الفاعل (المثنى) المذكر والمؤنث (والمجموع جمع تصحيح) لمذكر أو مؤنث إذا أسند اليهما فعل (حكم) الفاعل (المفرد) المذكر والمؤنث إذا أسند اليه الفعل (فتقول) فى الفعل الذى فاعله مثنى مذكر (قام الزيدان و) فى الفعل الذى فاعله مجموع مذكر (قام الزيدون) بتذكير الفعل فقط كما يذكر فى قام زيد (و) تقول فيهما للمؤنث المثنى (قامت المسلمتان) وللمؤنث المجموع (قامت المسلمات) بتأنيث الفعل وجوبا كما يجب ذلك فى نحو قامت مسلمة وإذا اجتمع متعاطفان مذكر ومؤنث ، فالحكم للسابق منهما كما يؤخذ من كلامهم لأن الثانى تابع للأول فى الحكم فتقول قام زيد وهند بترك التاء وقامت هند وزيد بالتاء نعم إن كان المؤنث السابق مجازى التأنيث ، فالأحسن ترك التاء نحو ـ وجمع الشمس والقمر ـ (وأما جمع التكسير) إذا أسند اليه الفعل (فحكمه حكم) الفاعل المفرد (المجازى التأنيث) فى جواز تأنيث الفعل وتذكيره لأن تأنيث المجموع مجازى يجوز إخلاء فعله من العلامة ولم يعتبر ذلك فى الجمع الصحيح لسلامة نظمه ومن ثم جاز التأنيث فى جاء البنون والتذكير فى نحو جاء البنات لتغير نظم الواحد فيهما (تقول قام الرجال) بالتذكير على تأويله بالجمع (وقامت الرجال) بالتأنيث على تأويله بالجماعة ويجوز ترك التاء وإثباتها (وقام الهنود وقامت الهنود) أيضا فيما إذا كان الفاعل اسم جمع كالنساء أو اسم جنس كاللبن تقول قام النساء وقامت النساء وجاءت اللبن وجاء اللبن (ومنها) أى ومن أحكام الفاعل (أن الأصل) أى الغالب (فيه) أى فى الفاعل (أن يلى فعله) بأن يتصل به نحو ضرب زيد عمرا لأنه كالجزء منه بدليل إسكان آخر الفعل إذا كان الفاعل ضميرا نحو ضربت لكراهة توالى أربع متحركات ، وإنما يكرهون ذلك فى كلمة واحدة فدل ذلك على أنهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فان الأصل فيه أن ينفصل عن الفعل ويتأخر عن الفاعل كما قال. (ثم تذكر المفعول) أو غيره من معمولات الفعل أى لأنه فضلة حقه التأخير (نحو وورث سليمان داود) وإعرابه الواو حرف عطف ورث فعل ماض سليمان فاعل وعلامة رفعه ضم آخره داود مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره والمفعول الثانى محذوف والموروث هو العلم والنبوة ، والذى دل على ذلك قوله تعالى قبله ـ ولقد آتينا داود وسليمان علما ـ وتقديم الفاعل فى مثل هذا جائز وقد يكون واجبا كأن خيف التباس أحدهما بالآخر لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز أحدهما من الآخر بأن كانا مقصورين أو اسمى إشارة أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم أو ضميرين نحو ضرب موسى عيسى أو هذا ذاك أو من فى الدار من على الباب أو غلامى صديقى أو ضربتك فيتعين فى مثل هذا كون الأول فاعلا والثانى مفعولا خلافا لابن الحاجب محتجا بأن الاجمال من مقاصد العقلاء (وقد يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول) عليه على خلاف الأصل (جوازا) توسعا فى الكلام (نحو ولقد جاء آل فرعون النذر) وإعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر تقديره والله قد حرف تحقيق جاء فعل ماض آل فرعون مفعول مقدم والنذر فاعل مؤخر (ووجوبا) لعارض اقتضى ذلك بأن كان المفعول ضميرا متصلا بفعله والفاعل اسما ظاهرا (نحو شغلتنا أموالنا) وإعرابه شغل فعل ماض والتاء علامة التأنيث ونا ضمير متصل فى محل نصب مفعول مقدم أموال فاعل مؤخر وعلامة رفعه ضم آخره ونا ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، وإنما كان تقديم المفعول فيه واجبا لأنه لو قدم

وحكم المثنى والمجموع جمع تصحيح حكم المفرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت المسلمتان وقامت المسلمات وأما جمع التكسير فحكمه حكم المجازى التأنيث تقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود ومنها أن الأصل فيه أن يلى فعله ثم تذكر المفعول نحو ـ وورث سليمان داود ـ وقد يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول جوازا نحو ـ ولقد جاء آل فرعون النذر ـ ووجوبا نحو ـ شغلتنا أموالنا ـ

الفاعل والحالة هذه لزم انفصال الضمير الواقع مفعولا مع إمكان اتصاله أو كان ضمير المفعول متصلا بالفاعل (و) ذلك (نحو وإذ ابتلى إبراهيم ربه) أى وإذا اختبر ابراهيم ربه بكلمات وهى أوامر ونواه كلفه بها. قيل هى مناسك الحج، وقيل الختان والاستحداد وقلم الأظفار وغيرها من خصال الفطرة. وإعرابه إذ ظرف لما مضى من الزمان متعلق بمحذوف تقديره اذكر ابتلى فعل ماض إبراهيم مفعول مقدم رب فاعل مؤخر وجوبا إذ لو أخر المفعول لزم عود الضمير من ربه على متأخر لفظا ورتبة وذلك لايجوز (وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل) معا (جوازا) لعدم مقتض للوجوب (نحو فريقا كذبوا وفريقا يقتلون) وإعرابه فريقا مفعول مقدم كذبوا فعل وفاعل وفريقا مفعول مقدم ويقتلون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة فاعل (ووجوبا) كأن يكون المفعول متضمنا لما له صدر الكلام (نحو ـ فأى آيات الله تنكرون ـ) وإعرابه الفاء فصيحة أى اسم استفهام مفعول مقدم وعلامة نصبه فتح آخره آيات مضاف ولفظ الجلالة مضاف اليه تنكرون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وواو الجماعة فاعل، وإنما وجب تقديم المفعول فى نحو المثال المذكور كقوله تعالى ـ أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ـ (لأن اسم) الشرط و (الاستفهام له صدر الكلام) وتأخيره مفعولا ينافى الصدارة وليس تقديم المفعول على الفعل مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء إلا المفعول معه فلا يجوز تقديمه، وذلك لمراعاة أصل الواو إذ هى فى الأصل للعطف لوضعها أثناء الكلام قاله الرضى.

ونحو وإذ ابتلى ابراهيم ربه، وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل جوازا نحو ـ فريقا كذبوا وفريقا يقتلون ـ ووجوبا نحو ـ فأى آيات الله تنكرون ـ لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام.

﴿باب المفعول الذى لم يسم فاعله﴾

وهو الاسم المرفوع الذى لم يذكر معه فاعله وأقيم هو مقامه فصار مرفوعا بعد أن كان منصوبا وعمدة بعد أن كان فضلة فلا يجوز حذفه ولا تقديمه على الفعل ويجب تأنيث الفعل إن كان مؤنثا

باب المفعول الذى لم يسم فاعله

وأقيم هو مقامه، ولهذا ذكره عقب الفاعل حتى ذهب أكثر البصريين والجرجانى والزمخشرى إلى أنه فاعل (وهو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظا كضرب زيد أو تقديرا نحو ضرب موسى أو محلا نحو ضرب هذا (الذى لم يذكر معه فاعله) أى فاعل عامله من الفعل أو شبهه وإضافة الفاعل للمفعول للملابسة لكونه فاعلا لفعل متعلق به والمراد بفاعله فاعله فى اصطلاح النحاة فلا يرد نحو أنبت الربيع البقل، فان البقل اسم حذف فاعله الحقيقى أى أنبت الله البقل فى وقت الربيع (وأقيم هو) أى ذلك المفعول (مقامه) بضم الميم اسم مكان من أقام أى مقام الفاعل فى أحكامه كلها كما أشار إلى ذلك المصنف بقوله فصار مرفوعا إلى آخره. ثم اعلم أن حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه إنما يكون لغرض من الأغراض المذكورة فى قول بعضهم:

وحذفك الفاعل للنظام	والسجع والتحقير والاعظام
والخوف والابهام والايثار	والعلم والجهل والاختصار
تيسر الانكار واختبار	تفطن السامع أو مقدار
ذكاء أو تخييلك العدولا	منك إلى أقواهما دليلا
ولاحتراز ظاهر عن العبث	وللوفاق فاشكرن من نفث
ولا تظن الحصر فى المذكور	بل ذا هو المعروف فى المشهور

(فصار) بسبب إقامته مقام الفاعل متصفا بأحكامه من حيث إنه صار (مرفوعا بعد أن كان منصوبا و) صار (عمدة) لا يتم الكلام بدونه (بعد أن كان فضلة) يتم الكلام بدونه (فلا يجوز حذفه) لكونه عمدة (ولا تقديمه على الفعل) لقيامه مقام الفاعل، وقد كان قبل ذلك جائز الحذف والتقديم (ويجب تأنيث الفعل) أو ماهو فى تأويله (إن كان) نائب الفاعل (مؤنثا) حقيقيا

(نحو ضربت هند) وإعرابه ضرب فعل ماض مغير الصيغة والتاء علامة التأنيث هند نائب الفاعل والأصل ضرب زيد هنـدا لحذف الفاعل إما للجهل به أو لغرض آخر من الأغراض السابقة وأقيم المفعول به مقامه فى الاسناد إليه فصار مرفوعا وأنث الفعل له كما يؤنث إذا كان الفاعل مؤنثا (ونحو إذا زلزلت الأرض) وإعرابه إذا ظرف لما استقبل من الزمان زلزل فعل ماض مغير الصيغة التاء علامة التأنيث الأرض نائب الفاعل وعلامة رفعه ضم آخره والتأنيث فى هـذا جائز لا واجب لأن الأرض من مجازى التأنيث (ويجب أن لا يلحق الفعل) المبنى للمفعول (علامة تثنية أو جمع إن كان) المفعول الذى لم يسم فاعله (مثنى أو مجموعا) أو ما فى معناهما نحو اثنان وعشرون كما يجب ذلك فى الفاعل (نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون) بحذف علامتى التثنية والجمع ولا يقال ضربا الزيدان ولا ضربوا الزيدون ومن العرب من يلحقه ذلك كقوله :

ألفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذاواقيه

(ويسمى أيضا) المفعول الذى لم يسم فاعله (النائب عن الفاعل وهذه العبارة لابن مالك) قال أبو حيان : ولم أرها لغيره . قال المؤلف كابن هشام (وهى أحسن) لأنها أوضح فى بيان المراد (وأخصر من الأولى : أى والمعرب ينبغى له أن يختار الأوضح والأخصر كما قاله فى المغنى فالتعبير بها أولى لأن نائب الفاعل يكون مفعولا وغيره . قال الفاكهى وتوسع فيه بأن الأولى يعنى مفعول مالم يسم فاعله صارت علما بالغلبة فى عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك (ويسمى فعله) الذى يبنى له وشرطه أن يكون متصرفا تاما فالجامد لا يبنى له بالاتفاق وكذا الفعل الناقص عند البصريين (الفعل المبنى للمفعول) أى المبنى على صيغة من حقها الاسناد إلى المفعول على جهة وقوعه عليه (و) يسمى أيضا (الفعل المجهول) أى المجهول فاعله ويسمى أيضا الفعل المبنى للمجهول والفعل المغير الصيغة (والفعل الذى لم يسم فاعله) ثم أشار المصنف إلى مالا تتأتى الانابة بدونه وهو تغيير الفعل المبنى للمفعول عن صيغته الأصلية ، فقال (فان كان الفعل ماضيا) مجردا كان أو مزيدا فيه (ضم) عند إرادة إسناده إلى المفعول (أوله وكسر ما قبل آخره) تحقيقا كضرب أو تقديرا كقيل وبيع لينفصل بذلك من المبنى للفاعل فان أصل صيغته فعل بفتح الفاء فغيروها إلى فعل بضم الأول وكسر الثانى (وإن كان مضارعا ضم) أيضا عند إرادة إسناده للمفعول (أوله) الذى هو حرف المضارعة (وفتح ماقبل آخره) تحقيقا نحو يضرب أو تقديرا نحو يباع ويقال وإنما فتح ماقبل الآخر فى المضارع ليعتدل الضم بالفتح فى المضارع الذى هو أثقل من الماضى فان كان ماقبل الآخر فى الأصل مفتوحا بقى عليه نحو يسمع فتقول فيه إذا بنيته للمجهول يسمع الكلام بابقاء فتح ما قبل الآخر وكذا إذا كان أوله مضموما فى الأصل فانه يبقى على حاله نحو يكرم فتقول فيه يكرم بابقاء ضمة الأصل فى أوله (نحو ضرب زيد) مثال للماضى المبنى للمفعول (ويضرب زيد) مثال للمضارع المبنى للمفعول وسكت عن فعل الأمر لأنه لا يبنى للمفعول وقد يسند للمفعول لاقامته مقام الفاعل اسم مفعول فتغير صيغته إلى زنة مفعول بمعنى أنه يجعل على الوزن بعينه إن كان اسم فاعله من الثلاثى المجرد كمضروب نحو زيد مضروب غلاماه أو إلى زنة المضارع المبنى للمفعول مع وضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة إن كان اسم فاعله من غير الثلاثى كمكرم فتقول زيد مكرم غلاماه (فان كان الماضى مبدوءا بتاء زائدة) سواء كانت للمطاوعة أولا (ضم أوله وثانيه) تبعا للأول (نحو تعلم) بضم التاء والعين وهذا مثال تاء المطاوعة ومعنى المطاوعة قبول الأثر فتقول تعلم العلم . وإعرابه تعلم فعل ماض مغير الصيغة والعلم نائب الفاعل (وتضورب) بضم التاء والضاد وهذا مثال الفعل الذى

نحو ضربت هند ونحو إذا زلزلت الأرض ويجب أن لا يلحق الفعل علامة تثنية أو جمع إن كان مثنى أو مجموعا نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون ويسمى أيضا النائب عن الفاعل وهذه العبارة لابن مالك وهى أحسن وأخصر ويسمى فعله الفعل المبنى للمفعول والفعل المجهول والفعل الذى لم يسم فاعله فان كان الفعل ماضيا ضم أوله وكسر ماقبل آخره وإن كان مضارعا ضم أوله وفتح ماقبل آخره نحو ضرب زيد ويضرب زيد فان كان الماضى مبدوءا بتاء زائدة ضم أوله وثانيه نحو تعلم وتضورب

فيه التاء لغير المطاوعة تقول تضورب فى الدار فجملة فى الدار فى محل رفع نائب الفاعل وأصله تضارب فقلبت الألف فيه واوا لوقوعها بعد ضم و (مما ضم ثانى مابدئ بتاء زائدة لأنه لو بقى على فتحه لالتبس بمضارع علم وضارب المبنى للفاعل (وإن كان) أى الماضى (مبدوءا بهمزة وصل) وهى التى تثبت فى الابتداء وتحذف فى الدرج ولاتكون فى المضارع والأصل فيها الكسر وقدتفتح وقدتضم (ضم أوله وثالثه) تبعا لأوله ولا فرق بين كونه لازما (نحو انطلق) بزيد (و) متعديا نحو (استخرج) المال بضم أولهما وثالثهما لأن الثالث لو بقى على فتحه لالتبس فى الدرج بفعل الأمر فى مثل انطلق واستخرج . فان قلت قد ذكر الزجاجى فى الجمل أنه لايجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين . قلت خصه أبو البقاء بما لايتعدى بحرف جر ومثله بقام وجلس وعلله بأنه لو بنى للمفعول لبقى الفعل خبرا بدون مخبر عنه وذلك محال ، وفى الايضاح للفارسى الفعل الذى لايتعدى لايبنى للمفعول نحو ذهب وجلس وقام ونام اهـ . فان قلت فلم كسروا ثالث انقيد واختير مع أنهما مبدوآن بهمزة الوصل . قلت أصلهما اختير وانقود بضم القاف والتاء فهما من قبيل الماضى المعتل العين كقال وباع فاختير مثل بيع وانقيد مثل قيل (وإن كان الماضى معتل العين) بالياء وهو ثلاثى كقال وباع (فلك) فيه ثلاث لغات (كسرفائه) كسرا خالصا وهذه هى اللغة المشهورة ونقلت عن قريش ومن جاورهم (فتصير عينه ياء نحو قيل) مما عينه واو وإعلاله بالنقل والقلب لأن أصله قول نقلت حركة الواو إلى القاف بعد إسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (و) نحو (بيع) مما عينه ياء وإعلاله بالنقل فقط لأن أصله بيع نقلت حركة الياء إلى الباء بعد إسكانه وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها (ولك إشمام الكسرة الضمة) وهى لغة كثير من قيس وأكثر بنى سعد ، وبها قرأ ابن عامر والكسائى فى قيل وغيض ثم فسر المصنف الاشمام بقوله (وهو خلط الكسرة) أى كسرة فاء الفعل (بشئ من صوت الضمة) من غير تغيير للياء ، وهذا معنى قول بعض القراء الاشمام ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتى الضمة والكسرة هذا هو المعروف والمشهور المقروء به وينبغى أن يسمى روما . وقال المرادى : كيفية النطق به : أى الاشمام أن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر ومن ثم تمحضت الياء اهـ (ولك ضم الفاء) باخلاص (فتصير عينه واوا ساكنة نحو قول وبوع) أصلهما قول وبيع حذفت حركة العين فيهما وقلبت الياء واوا فى الثانى لسكونها وانضمام ما قبلها وهذه اللغة وهى الضم الخالص لغة قليلة موجودة فى كلام هذيل وحكيت عن قوم من ضبة وتميم وبنى أسد ، ومن ذلك قول الشاعر :

ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت

فبوع مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل ونائب الفاعل خبر ليت الأولى وشبابا اسمها وليت الأخيرة توكيد للأولى فلا اسم لها ولاخبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيئا مفعول مطلق : أى نفعا ، قاله ابن هشام ، وقال العينى : شيئا مفعول به (والنائب عن الفاعل على قسمين ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر) ويرفعه الماضى والمضارع إمابالضمة نحو (وإذا قرئ القرآن) وإعرابه إذاظرف لما استقبل من الزمان قرئ فعل ماض مغير الصيغة القرآن نائب الفاعل (وضرب مثل) من قوله تعالى ـ ياأيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له ـ وإعرابه ضرب فعل ماض مغير الصيغة مثل نائب الفاعل ، وضرب المثل جعله ووضعه وأصله وضع شئ على آخر قال السيوطى فى حواشى البيضاوى : ضرب المثل هو ذكر لشئ أثره يظهر فى غيره وهو من ضرب

وان كان مبدوءا بهمزة وصل ضم أوله وثالثه نحو انطلق واستخرج وإن كان الماضى معتل العين فلك كسر فائه فتصير عينه ياء نحو قيل وبيع ولك إشمام الكسرة الضمة وهو خلط الكسرة بشئ من صوت الضمة ولك ضم الفاء فتصير عينه واوا ساكنة نحو قول وبوع . والنائب عن الفاعل على قسمين : ظاهر ومضمر، فالظاهر نحو ـ وإذا قرئ القرآن وضرب مثل،

الدرهم لتأثير السكة فيه اهـ (وقضى الأمر) وإعرابه قضى فعل ماض مغير الصيغة الأمر نائب الفاعل أصله والله أعلم وقضى الله الأمر لحذف الفاعل للعلم به وناب عنه المفعول (و) إما بالواو نحو (قتل الخراصون) أى لعن الكذابون. وإعرابه قتل فعل ماض مغير الصيغة الخراصون نائب الفاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد (و) نحو (يعرف المجرمون) وإعرابه يعرف فعل مضارع مغير الصيغة المجرمون نائب الفاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد والمجرمون اسم فاعل جمع مجرم وهو من اكتسب الجرم بضم الجيم: أى الاثم أو الاثم العظيم، والمراد بهم هنا الكفار فانهم يعرفون يوم القيامة بسيماهم وهى زرقة العيون وسواد الوجوه (و) النائب (المضمر) إما منفصل مرفوع نحو ماضرب إلا أنا أو نحن أو أنت أو أنتما أو أنتم أو أنتن أو هو أو هى أو هما أو هم أو هن ولم يذكره المصنف اكتفاء عنه بالمتصل وإما متصل مرفوع أو مجرور ولم يذكر المصنف المجرور وذلك نحو سير أو يسار بى أو بنا أو بك أو بكما أو بكم أو بكن أو به أو بها أو بهما أو بهم أو بهن فسير فعل ماض مغير الصيغة ويسار فعل مضارع مغير الصيغة وبى جار ومجرور وجملة الجار والمجرور فى محل رفع نائب الفاعل والمرفوع المتصل اثناعشر كلمة على ما مر (نحو ضربت) بضم التاء والضاد وسكون الباء. وإعرابه ضرب فعل ماض مغير الصيغة والتاء ضمير فى محل رفع نائب الفاعل وأصل المثال ضربنى زيد لحذف الفاعل وأقيم المفعول وهو ياء المتكلم مقامه فتعذر النطق به على هيئة الاتصال فعدل إلى مايرادفه وهو تاء المتكلم وغيرت صيغة الفعل (وضربنا) بضم الضاد وسكون الباء الموحدة فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه فى محل رفع على أنه نائب الفاعل (وضربت) بضم الضاد وسكون الباء وفتح التاء للمخاطب فهى ضمير متصل بارز فى محل رفع نائب الفاعل فهذه ثلاثة أمثلة ذكرها صريحا لأنها أعرف الضمائر وأشار إلى البقية بقوله (إلى آخر ما تقدم) فى فصل المضمر وهى ضربت بكسر التاء وضربتما وضربتم وضربتن وضرب وضربت وضربا وضربوا وضربن كل ذلك بضم أوله وجميع ماتقدم من الضمائر يرفعه الماضى والمضارع واسم المفعول (لكن) هذا استدراك لما قد يتوهم مما ذكره أول الباب من أنه لاينوب عن الفاعل إلا المفعول فقط فبين هنا أنه قد ينوب عنه غير المفعول فقد (يبنى الفعل للمفعول) بأن يضم أوله ماضيا كان أو مضارعا ويكسر ما قبل آخره فى الماضى ويفتح فى المضارع (وينوب عن الفاعل) بعد حذفه (واحد من أربعة) أمور بل خمسة الأربعة المذكورة والخامس الجملة لأن الأصح أنها تنوب عن الفاعل وان كانت لاتقع فاعلا على الصحيح إلا أن نيابة الجملة مختصة بباب القول دون مارادفه كالوحى والالهام وذلك نحو ـ وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم ـ فجملة ماذا فى محل رفع نائب الفاعل ونحو ـ قيل يانوح اهبط ـ الآية، فجملة يانوح اهبط إلى آخره فى محل رفع نائب الفاعل لأنه مقول القول، ولعل المصنف لم ينبه عليه لأنه فى معنى المفعول فدخل تحت قوله المفعول به (الأول المفعول به كما تقدم) وهو النائب عن الفاعل بالأصالة ولهذا قدمه. نعم لا يجوز نيابة المفعول الثانى من باب ظن ولا الثالث من باب أعلم ولا الثانى من باب أعطى إن أوقع فى لبس (الثانى) مما ينوب عن الفاعل (الظرف) زمانيا كان أو مكانيا بشرط أن يكون كل منهما متصرفا: أى يستعمل ظرفا تارة وغير ظرف أخرى فخرج نحو إذا وعند وهنا وثم وكل ملازم النصب على الظرفية فلا يجوز نيابته وأن يكون مختصا: أى دالا على معين فخرج المبهم نحو وقت وحين وناحية وجانب فلا يجوز نيابته (نحو

وقضى الأمر، وقتل الخراصون، ويعرف المجرمون ـ والمضمر نحو ضربت وضربنا وضربت إلى آخر ما تقدم لكن يبنى الفعل للمفعول وينوب عن الفاعل واحد من أربعة الأول المفعول به كما تقدم الثانى الظرف نحو

جلس

جلس أمامك) وإعرابه جلس فعل ماض مغير الصيغة أمام ظرف مكان نائب الفاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (وصيم رمضان) أى شهر رمضان وحذف لفظ شهر جائز والذى مشى عليه أكثر النحويين جواز إضافة شهر إلى سائر أعلام الشهور إلا أنه كثر ذلك فى ثلاثة منها ، وهى رمضان وربيع الأول وربيع الآخر حتى قال بعضهم لم تستعمل العرب من أسماء الشهور مضافا إليه لفظ شهر إلا هذه الثلاثة . وقال السعد التفتازانى : أطبقوا على أن العلم فى ثلاثة أشهر هو مجموع المضاف والمضاف إليه شهر رمضان وشهر ربيع الأول وشهر ربيع الآخر اه لكن قال أبو حيان هذا غير معروف ، وإنما اسمه رمضان : أى بحذف لفظ شهر . وإعرابه صيم فعل ماض مغير الصيغة رمضان ظرف زمان نائب الفاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره فأمام ورمضان ظرفان متصرفان لأنهما يخرجان عن الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان بالاضافة فى الأول والعلمية فى الثانى (الثالث) مما ينوب عن الفاعل (الجار والمجرور) بشرط أن لا يكون الحرف الجار للتعليل وأن لا يلزم وجها واحدا فى الاستعمال كمذ فانها تختص بالزمان ورب فانها تختص بالنكرة فمجرورهما لا يصلح للنيابة عن الفاعل (نحو ولما سقط فى أيديهم) أى ندموا على عبادة العجل ، وكل من ندم فقد سقط فى يده . وإعرابه لما رابطة لوجود شىء بوجود غيره وقول بعضهم لما ظرف زمان بمعنى الحين مبنى على أنها اسم بمعنى الحين وهو ماذهب إليه بعض النحويين وذهب الجمهور إلى أنها حرف رابط لوجود شىء بوجود غيره سقط فعل ماض مغير الصيغة فى أيدى جار ومجرور فى حرف جر أيدى مجرور بفى وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع وجملة الجار والمجرور فى محل رفع نائب الفاعل ومثله قوله تعالى ـ غير المغضوب عليهم ـ فمغضوب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول عليهم جار ومجرور فى محل رفع نائب الفاعل . قال الفاكهى : وظاهر كلامه أن النائب هو مجموع الجار والمجرور وهو اختيار ابن مالك والتحقيق أنه المجرور فقط لأنه المفعول حقيقة والجار إنما جىء به لايصال معنى الفعل إلى الاسم اه وقال ابن عنقاء والصحيح أن المحل للمجرور وحده لكن لايتبع على محله خلافا للبديع والنهاية وقال ابن مالك لهما معا اه . وعلى الصحيح تقول فى إعراب الجار والمجرور إذا وقع فى محل نائب الفاعل فى نحو سقط فى أيديهم فى حرف جر أيدى مجرور بفى فى محل رفع نائب الفاعل وتقول فى نحو غير المغضوب عليهم على حرف جر والهاء ضمير متصل مجرور بعلى فى محل رفع نائب الفاعل وعلى هذا فالنائب اسم مفرد وهو المجرور لا الجملة بأسرها (الرابع) مما ينوب عن الفاعل (المصدر) أى المفعول المطلق فانه يسمى بذلك وشرط جواز نيابته أن يكون متصرفا : أى غير ملازم للنصب على المصدرية فلا يجوز نيابة نحو معاذ الله وسبحان الله مختصا أى مفيدا زيادة على معنى عامله إما بتحديد كضرب ضربتان أو باضافة كضرب ضرب الأمير أو بأل كسير السير أو بوصف ظاهر (نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة) وإعرابه الفاء عاطفة إذا ظرف لما استقبل من الزمان نفخ فعل ماض مغير الصيغة فى الصور جار ومجرور نفخة نائب الفاعل واحدة صفة أو بوصف مقدر نحو ـ فمن عفى له من أخيه شىء ـ أى عفوا من جهة أخيه فخرج غير المختص وهو ما لايفيد زيادة معنى ويسمى بالمصدر المؤكد فلا يجوز نيابته نحو ضرب ضرب (ولا ينوب غير المفعول به) مما ذكر معه (مع وجوده) بل يتعين هو عند وجوده للنيابة لشدة شبهه بالفاعل فى توقف فهم معنى الفعل عليه بخلاف سائر

جلس أمامك وصيم رمضان الثالث الجار والمجرور نحو ـ ولما سقط فى أيديهم ـ الرابع المصدر نحو ـ فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة ـ ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده

الفاعيل فاذا قلت ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضربا شديدا فى داره تعين فى هذا المثال زيد للنيابة ومع عدم المفعول فالجميع سواء فى جواز وقوعها موقعه من غير ترجيح لأحدها على الآخر على الأصح لكن ما كانت عناية المتكلم بذكره أشد فهو أولى بالنيابة (غالبا) أتى به إشارة إلى ما أجازه الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده واختاره ابن مالك لورود السماع به كقراءة أبي جعفر ـ ليجزى قوما بما كانوا يكسبون ـ ، وقول الشاعر :

أتيح لى من العدا نذيرا به وقيت الشر مستطيرا

وأجيب بأن القراءة شاذة والبيت ضرورة (وإذا كان الفعل) المبنى للمفعول (متعديا لاثنين) أصلهما المبتدأ والخبر تعين نيابة الأول على الأصح ونصب الثانى نحو ظن زيد قائما ولا يجوز ظن زيدا قائم أو ليس أصلهما ذلك وذلك فى باب أعطى وكسا (جعل أحدهما نائبا عن الفاعل) والأولى نيابة المفعول الأول (وينصب الثانى منهما) أى الذى لم يجعل نائبا سواء الأول أو الثانى (نحو أعطى زيد درهما) وإعرابه أعطى فعل ماض مغير الصيغة زيد نائب الفاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو المفعول الأول لأعطى ودرهما مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ونحو كسى زيد ثوبا ، وقد تقدم أن الثانى من باب أعطى تمنع إقامته إن أوقع فى لبس كأعطيت زيدا عمرا فيتعين فيه إذا بنى للمفعول نيابة الأول فتقول أعطى زيد عمرا ولا يجوز نيابة الثانى سواء تقدم أو تأخر للالباس لأن كلا منهما يصلح أن يكون معطى ولا يتبين المأخوذ من الآخذ إلا بالاعراب ، فلو قيل أعطى عمرو زيدا أو أعطى زيدا عمرو لتوهم أن عمرا آخذ وزيدا مأخوذ والغرض العكس قاله فى التصريح .

غالبا وإذا كان الفعل متعديا لاثنين جعل أحدهما نائبا عن الفاعل وينصب الثانى منهما نحو أعطى زيد درهما .

﴿باب المبتدإ والخبر﴾ المبتدأ هو الاسم المرفوع العارى عن العوامل اللفظية وهو قسمان ظاهر ومضمر وهو أنا

باب المبتدإ والخبر

وهما النوع الثالث والرابع من المرفوعات وجمعهما فى باب واحد لتلازمهما غالبا ، والتسمية بالمبتدإ والخبر هى التسمية الشهيرة وسيبويه يقول المبنى والمبنى عليه ، والمنطقيون يقولون الموضوع والمحمول ، وأهل المعانى والبيان يقولون المسند والمسند إليه. وأخرهما عن الفاعل ونائبه لأن عاملهما معنوى وعامل الفاعل لفظى وما كان عامله لفظيا أقوى مما عامله معنوى (المبتدأ هو الاسم) الصريح نحو زيد قائم أو المؤول به كالمصدر المؤول من أن والفعل الآتى فى كلامه (المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا (العارى) أى المجرد (عن العوامل اللفظية) وهى كان وأخواتها وان وأخواتها وظن وأخواتها تخرج بالاسم الفعل والحرف والجملة . وأما قولهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فالحق أنه مؤول بالمصدر : أى سماعك وكذا قوله تعالى ـ سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ـ فانه فى تقدير سواء عليهم استغفارك وعدمه وبالمرفوع المنصوب والمجرور بغير زائد . وأما نحو بحسبك درهم فحسبك مبتدأ والباء فيه زائدة ودرهم خبر وبالعارى عن العوامل اللفظية الفاعل ونائبه واسم كان وأخواتها وخبر ان وأخواتها لكون عاملها لفظيا وهو الفعل واحترز بالعوامل اللفظية عن العامل المعنوى وهو الابتداء الذى هو تجرد الاسم للاسناد فان الصحيح أنه العامل فى المبتدإ (وهو قسمان) بالاستقراء (ظاهر ومضمر) وقد تقدم بيان المراد بكل منهما ولا يجوز الابتداء بالضمير المتصل لأنه خلاف وضعه بل يجوز الابتداء بالضمير المنفصل مع وجوب مطابقة الخبر له إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا غالبا ومن غير الغالب أنت بكسر التاء أفضل من عمرو وأنتم وأنتن أفضل من عمرو وأنت أفضل امرأة وأنتما أفضل رجلين وأنتم وأنتن أفضل رجال ونساء وأنت بفتح التاء صبور أو جريح وأنت بكسر التاء صبور أو جريح لأن فعولا يستعمل للمذكر والمؤنث فالمضمر اثنا عشر ضميرا منفصلا (وهو أنا) للمتكلم وحده مذكرا

كان نحو أنا قائم أو مؤنثا نحو أنا قائمة (وأخواته التى تقدمت فى فصل المضمر) وهى نحن للمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره مذكرا كان نحو نحن قائمون أو مؤنثا نحو نحن قائمات وأنت بفتح التاء للمخاطب نحو أنت قائم وأنت بكسر التاء للمخاطبة نحو أنت قائمة وأنتما للمثنى المخاطب مذكرا نحو أنتما قائمان أو مؤنثا نحو أنتما قائمتان وأنتم لجمع المذكر المخاطب نحو أنتم قائمون وأنتن لجمع المؤنث المخاطب نحو أنتن قائمات وهو للمذكر الغائب نحو هو قائم وهى للمؤنثة الغائبة نحو هى قائمة . قال الرضى والواو والياء فى هو وهى عند البصريين من أصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والأول هو الوجه وهما للمثنى الغائب مذكرا نحو هما قائمان أو مؤنثا نحو هما قائمتان وهم لجمع المذكر الغائب نحو هم قائمون وهن لجمع المؤنث الغائب نحو هن قائمات ، فالمبتدأ فى هذه الأمثلة كلها مضمر مبنى لا يدخله إعراب فتقول فى نحو أنا قائم أنا ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ قائم خبر وهكذا تقول فيما بعده (و) المبتدأ (الظاهر قسمان) لا ثالث لهما (مبتدأ له خبر) وهذا هو الأكثر فى كلامهم سواء كان خبره مذكورا أم محذوفا (ومبتدأ لا خبر له بل (له مرفوع) فاعلا كان أو نائبه (سد مسد الخبر) أى استغنى به عن ذكر الخبر لا بمعنى أن الخبر حذف فسد هذا مسده ، وشرط هذا المرفوع أن يكون اسما ظاهرا كالأمثلة الآتية أو ضميرا منفصلا نحو * خليلى ما واف بعهدى أنتما * (فالأول) أى المبتدأ الذى له خبر (نحو الله ربنا) وإعرابه الله مبتدأ مرفوع بالابتداء . قال الأزهرى والابتداء عبارة عن الاهتمام بالشىء وجعله أولا لثان بحيث يكون الثانى خبرا عن الأول . وقال ابن هشام الابتداء هو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد ربنا خبر مرفوع بالمبتدإ على الأصح (ومحمد رسول الله) وإعرابه محمد مبتدأ رسول خبر ولفظ الجلالة مضاف اليه ، ثم اعلم أنه يتعين فى المثالين المذكورين أن يعرب الأول منهما مبتدأ والثانى خبرا ولا يجوز العكس كما يفيده قول ابن الحاجب ، وإذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام مثل من أبوك ، أو كانا معرفتين أو متساويين نحو أفضل منك أفضل منى أو كان الخبر فعلا له وجب تقديمه اه . وعلة منع إعراب الأول خبرا والثانى مبتدأ فى نحو المثالين الالباس. وقال الدمامينى فى المنهل الصافى والأصل تقديم المبتدإ على الخبر وهو واجب إن تساويا تعريفا اتفقت رتبتهما فيه نحو الله ربنا أو اختلفت فيه نحو زيد الفاضل والفاضل زيد ، لأن فى جعل الأول خبرا مع صلاحه لأن يكون مبتدأ مخالفة للأصل الذى هو تقديم المبتدإ من غير فائدة هذا هو المشهور . وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وهو قول أبى على . وقيل إن اختلفت رتبتهما فى التعريف فأعرفهما المبتدأ وإلا فالسابق . وقيل المعلوم عند المخاطب مبتدأ والمجهول خبر وهو اختيار ابن هشام اه . (والثانى) وهو المبتدأ الذى لا خبر له (وهو) ما كان رافعا لمكتفى به عن الخبر وصفا كان وهو (اسم الفاعل واسم المفعول) وستأتى أمثلتهما فى المتن والصفة المشبهة نحو ما أحسن وجهه واسم التفضيل فى لغة من يرفع به الظاهر مطلقا نحو ما أجمل منك أخوك وما أحسن منه أنت أو جامدا مؤولا بالمشتق كالمنسوب نحو ما قرشى أنت وغير مكى زيد وما مدنى عمرو أى غير منسوب لقريش ومكة والمدينة ومثله نحو ما رجل أبوك أى غير كامل فى الرجولية وهل أسد أخوك أى شجاع (إذا تقدم عليهما نفى) أى لا يرفعان مكتفى به إلا إذا تقدمهما نفى بحرف كما سيأتى فى أمثلة المتن أو نفى بفعل نحو ليس قائم العمران فقائم اسم ليس تعمل عمل كان وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول والعمران فاعل به سد مسد خبر ليس أو باسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مضاف اليه والزيدان فاعل بقائم سد مسد الخبر لأن المعنى ما قائم الزيدان (أو استفهام) بحرف كما سيأتى فى المتن

وأخواته التى تقدمت فى فصل المضمر ، والظاهر قسمان : مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر فالأول نحو الله ربنا ومحمد رسول الله . والثانى هو اسم الفاعل واسم المفعول إذا تقدم عليهما نفى أو استفهام

أو اسم نحو كيف جالس العمران . وإعرابه كيف اسم استفهام فى محل نصب على الحال من العمران وقدم لأن الاستفهام له صدر الكلام جالس مبتدأ وهو اسم فاعل والعمران فاعل سد مسد الخبر (نحو أقائم زيد) هذا مثال اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام . وإعرابه الهمزة للاستفهام قائم مبتدأ وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول زيد فاعل سد مسد الخبر (وما قائم الزيدان) هذا مثال اسم الفاعل المصحوب بالنفى . وإعرابه ما نافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر قائم اسمها وعلامة رفعه ضم آخره وقائم اسم فاعل الزيدان فاعل سد مسد خبر ما الحجازية ، ويجوز أن تعرب ما نافية تميمية فلا يكون لها اسم ولا خبر ويكون حينئذ قائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وهل مضروب العمران) هذا مثال اسم للفعول المصحوب بالاستفهام . وإعرابه هل حرف استفهام مضروب مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول العمران نائب الفاعل سد مسد الخبر وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (ومامضروب العمران) هذا مثال اسم المفعول المصحوب بالنفى . وإعرابه ما نافية حجازية مضروب اسمها وعلامة رفعه ضم آخره ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول العمران نائب الفاعل سد مسد خبر ما ، وإنما استغنى هذا النوع عن الخبر لأنه فى معنى الفعل بدليل أنه لا يصغر ولا يوصف والفعل لا يخبر عنه فكذا ما فى معناه فلو كان المرفوع غير مكتفى به نحو أقائم أبواه زيد لم يكن الوصف حينئذ مبتدأ بل زيد مبتدأ مؤخر وأقائم خبر مقدم وأبواه فاعل أقائم ، وإذا لم يتقدم نفى أو استفهام نحو قائم الزيدان ومضروب العمران فالكوفيون والأخفش يجيزون وقوع الوصف مبتدأ والبصريون يمنعون ذلك . قال فى المغنى وهل تقدم النفى والاستفهام شرط فى العمل أو فى الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أرجحهما الثانى وتمثيل المصنف يفيد أن الرافع لما يسد مسد الخبر لا يرفع إلا الاسم الظاهر وذكر فى الفواكه أنه يرفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل نحو ماقائم أنتما وما مضروب أنتما وأقائم أنتما وهل مضروب أنتما وفى ذلك خلاف ، وفى المنهل الصافى على قول المتن رافع غير مستتر هذا يشمل الظاهر نحو أقائم الزيدان وهذه لا خلاف فيها والضمير المنفصل نحو أقائم أنت وهذه فيها خلاف ، فالبصريون يجيزون كون الضمير مبتدأ فيكون من القسم الأول وكونه فاعلا فيكون مما نحن فيه والكوفيون يوجبون الابتدائية ، ووافقهم ابن الحاجب بل حكى فى أماليه الاجماع على ذلك ونسب إلى الوهم فى نقله اهـ (ولا يكون المبتدأ نكرة) لأن الغرض من الاخبار الافادة وهى متعسرة إذا كان المبتدأ نكرة ، وعبارة الأزهرى ولا يبتدأ بنكرة لأنها مجهولة لاتفيد غالبا أى لأن المبتدأ محكوم عليه بالخبر والحكم على المجهول لا يصح . وقال الدمامينى القسم الأول من قسمى المبتدإ وهو ما كان مسندا اليه . وأما القسم الثانى وهو ما رفع مكتفى به بعد نفى أو استفهام فذاك لازم التنكير لايعرف بوجه لشدة شبهه بالفعل ولذلك انعقدت الجملة منه ومن مرفوعه فلامدخل له إذا فيما نحن فيه اهـ (إلا) إذا أفادت تلك النكرة والغالب حصول الفائدة بها (بمسوغ) أى بسبب موجب للابتداء بها لقلة الابهام فيها عند وجود المسوغ فيصح الحكم عليها حينئذ (والمسوغات) لذلك (كثيرة) أنهاها عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل فى شرح الألفية إلى أربعة وعشرين وابن عصفور فى كتابه المقرب إلى نيف وثلاثين وابن عنقاء فى الدرر البهية إلى أربعة وعشرين ، ثم قال وقد فهم من التمثيل وغيره أنه ربما اجتمع فى الشىء الواحد مسوغات وأنت إذا بسطتها على طريقة ابن عقيل وغيره أربت على المائة فتأمل وقد قال جمع محققون كابن هشام والمرادى إن مرجع المسوغات

نحو أقائم زيد وماقائم الزيدان وهل مضروب العمران ومامضروب العمران ولا يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ ، والمسوغات كثيرة :

إلى التعميم والتخصيص . وقال الفاكهى تبعا لابن الحاجب مرجعها إلى التخصيص بوجه ما اهـ .
(منها) أى من المسوغات (أن يتقدم على النكرة نفى أو استفهام) فيجوز الابتداء بها لأن النكرة إذا وقعت فى حيز النفى أفادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت بذلك الشمول والاستفهام فى معنى النفى . وقال ابن الحاجب الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة لأم نحو أرجل فى الدار أم امرأة كما مثل به فى الكافية وليس كما قال قاله فى المغنى، فمثال النفى (نحو ما رجل قائم) وإعرابه ما نافية رجل مبتدأ قائم خبره ولم يبال باحتمال كون ما عاملة عمل ليس لأن المقام قرينة ظاهرة فى كونها مهملة (و) مثال الاستفهام (هل رجل جالس) وإعرابه هل حرف استفهام رجل مبتدأ جالس خبره (وقوله تعالى ـ أإله مع الله ـ) وإعرابه الهمزة للاستفهام الانكارى إله مبتدأ مع ظرف مكان ولفظ الجلالة مضاف اليه والظرف وما أضيف اليه شبه جملة متعلق بواجب الحذف تقديره كائن فى محل رفع خبر المبتدإ (ومنها) أى من المسوغات (أن تكون) أى النكرة (موصوفة) بصفة يحصل بها التخصيص مذكورة كانت (نحو ولعبد مؤمن خير) فان العبد يتناول المؤمن والكافر، فلما وصف بالمؤمن تخصص وقرب من المعرفة فصح جعله مبتدأ . وإعرابه اللام لام الابتداء عبد مبتدأ مؤمن صفة خير خبر المبتدإ أو محذوفة نحو السمن منوان بدرهم . وإعرابه السمن مبتدأ منوان مبتدأ ثان وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى وهو نكرة لكنه تخصص بصفة محذوفة والتقدير منوان منه وجملة بدرهم فى محل رفع خبر، وفى معنى وصف النكرة تصغيرها نحو رجيل عندك لأنه بمعنى رجل حقير عندك (ومنها أن تكون) أى النكرة المبتدأ بها (مضافة) إلى نكرة أخرى أو إلى معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة، فالأول (نحو خمس صلوات كتبهن الله) أى فرضهن الله على المكلفين فى اليوم والليلة : قال أعرابى : هل على غيرها يا رسول الله ؟ قال لا إلا أن تطوع قال والله لا أزيد على هذا ولا أنقص، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : أفلح إن صدق، أو قال دخل الجنة إن صدق . وإعرابه خمس مبتدأ وهو مضاف وصلوات مضاف اليه كتب فعل ماض والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به والنون علامة جمع الاناث الله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره، والثانى نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود فمثل وغير كل منهما مبتدأ وهو نكرة لأن إضافته إلى الضمير لا تفيده تعريفا لأنه عريق فى التنكير ولكنه تخصص بالاضافة ومما لا يتعرف بالاضافة حسب نحو حسبنا الله وأى نحو أيكم زادته هذه إيمانا بخلاف نحو غلام زيد فانه معرفة محضة لأن إضافته تفيد التعريف ثم ما ذكر من اعتبار كون النكرة المبتدإ بها مضافة إلى نكرة أخرى أو إلى معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة محله فيما إذا ذكر المضاف اليه، فان لم يذكر المضاف اليه لم يشترط ذلك كسلام وصلاة على محمد أى سلام الله تعالى وصلاته أو سلامى وصلاتى وقوله تعالى ـ كل له قانتون ـ أى الخلق، وكل يموت أى كل أحد . واختلف فى كل عند التجرد عن الاضافة، فقال الأخفش والفارسى وابن درستويه إنها نكرة والذى عليه سيبويه، والجمهور إنها حينئذ معرفة (ومنها) أى ومن المسوغات (أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا) مما يصلح الاخبار به بشرط أن يكونا مختصين لصلاحيتهما للاخبار حينئذ بخلاف نحو عند رجل نمرة وفى دار رجل إذ لا فائدة فى الاخبار بذلك (مقدمين على النكرة) فان تأخرا عنها نحو مال عندى ورجل فى الدار لم يصح الابتداء بالنكرة . قال ابن عنقاء والحق ما قاله ابن هشام من أنه لا مدخل للتقديم فى التسويغ وإنما اشترط لتوهم الصفة فحيث التبس بالصفة وجب التقديم وحيث فهم المراد جاز التقديم كما صرح به الجرمى والواحدى نحو رجل بالباب اهـ (نحو عندك رجل) وإعرابه عند ظرف

منها أن يتقدم على النكرة نفى أو استفهام نحو ما رجل قائم وهل رجل جالس وقوله تعالى ـ أإله مع الله ـ ومنها أن تكون موصوفة نحو ولعبد مؤمن خير، ومنها أن تكون مضافة نحو خمس صلوات كتبهن الله، ومنها أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا مقدمين على النكرة نحو عندك رجل

مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره والكاف فى محل جر بالاضافة والظرف وما أضيف إليه فى محل رفع خبر مقدم رجل مبتدأ مؤخر (وفى الدار امرأة) و إعرابه فى الدار جار ومجرور خبر مقدم وامرأة مبتدأ مؤخر ولو عكس وقيل رجل عندك وامرأة فى الدار لالتبس الخبر بالصفة لاحتمال كون عندك وفى الدار حينئذ فى محل الخبر وكونه فى محل الصفة و بالتقديم يتعين كونه خبرا (ونحو قوله تعالى ولدينا مزيد) و إعرابه لدى ظرف مكان مفعول فيه مبنى على فتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء لأجل الاضافة ونا ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والظرف وما أضيف إليه فى محل رفع خبر مقدم ومزيد مبتدأ مؤخر ، وفى القاموس ولدن بضمتين ولدن ولدى ظرف زمانى ومكانى كعند اه ،وفى الخبيصى ماحاصله: ومنها يعنى من الظروف المبنية لدى وقد جاء لده وله ولدن،وهى بمعنى عند إلا أنها أخص إذ عندى يتناول ما كان فى ملكك حضرك أو لم يحضرك ولدى لاتتناول إلا ماحضر وتقلب ألف لدى ياء مع المضمر كألف إلى وعلى غالبا وقد يستغنى عنه كقوله :

إلا كم ياخفاعة لا إلانا عز الناس الضراعة والهوانا
فلو برئت عقولكم بصرتم بأنَّ دواء دائكم لدانا
وذلكم إذا واثقتمونا على قصر اعتمادكم علانا

أى إليكم لا إلينا ولدينا وعلينا اه (وعلى أبصارهم غشاوة) و إعرابه الواو ابتدائية على حرف جر أبصار مجرور بعلى والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة وجملة الجار والمجرور فى محل رفع خبر مقدم غشاوة مبتدأ مؤخر .

﴿تنبيه﴾ نقل الفاكهى عن بعضهم أن مدار صحة وقوع المبتدإ نكرة على حصول الفائدة فاذا حصلت فأخبر عن أى نكرة شئت من غير توقف على وجود مسوغ من المسوغات التى ذكرت إذ لاتخلو عن تكلف وضعف وهذا هو ظاهر عبارة الألفية فعليه يصح رجل على الباب وكوكب انقض الساعة إذا كان المخاطب لايعرف ذلك قال ابن عنقاء بعد نقله لذلك وهذا هو التحقيق بل الحق الذى لامحيد عنه وهو المنقول عن سيبويه فانه لم يشترط فى الابتداء بها سوى حصول الفائدة اه (وقد يكون المبتدأ مصدرا مؤولا) أى بالاسم الصريح وتأويله (من أن والفعل) وان كان غير اسم فى الصورة الظاهرة (نحو وأن تصوموا خير لكم) و إعرابه الواو حرف عطف أن حرف مصدر ونصب تصوموا فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل والمصدر المنسبك من أن ومابعدها مبتدأ والتقدير وصومكم وخير خبر وعلامة رفعه ضم آخره ولكم جار ومجرور وجملة الجار والمجرور فى محل رفع نعت لخير قاله أبو البقاء (أى صومكم خير لكم) ومثله قوله تعالى - ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره - أى قيام السماء والأرض بأمره وظاهر كلام المصنف أن المبتدأ لا يكون اسما موصولا إلا من موصول حرفى وصلته كامثل ولكن قال ابن عنقاء فى الدر وقوله المؤول شمل المؤول بدون سابك معه بجعل الجملة قائمة مقام المصدر نظرا للمعنى نحو سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون فدعوتموهم مبتدأ وأنتم صامتون معطوف عليه وسواء خبر مقدم أى دعاؤكم وصمتكم سواء ومثله - سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ، سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم - أى استغفارك وعدمه سواء وجزعنا وصبرنا سواء وقال الأخفش الجملة فاعل سواء وقال الفارسى خبر عن سواء (والخبر هو الجزء الذى تتم به الفائدة) مفردا كان أو جملة أو ظرفا أو جارا ومجرورا (مع مبتدإ) غير الرافع المكتفى به عن الخبر فخرج ماتمت به الفائدة مع غير المبتدإ كالفاعل ونائبه لأنه وان تمت به الفائدة لكن مع غير مبتدإ وخرج مرفوع المكتفى بما يسد مسد الخبر نحو

وفى الدار امرأة ونحو قوله تعالى - ولدينا مزيد ، وعلى أبصارهم غشاوة - وقد يكون المبتدأ مصدرا مؤولا من أن والفعل نحو - وأن تصوموا خير لكم - أى صومكم خير لكم. والخبر هو الجزء الذى تتم به الفائدة مع مبتدإ

ماقائم الزيدان لأنه وان تمت به الفائدة لكن رافعه لاخبر له لأنه فى معنى الفعل والفعل لايخبرعنه (وهو) أى الخبر (قسمان) الأول (مفرد) وهو هنا مايقابل الجملة وشبهها كالظرف والمجرور وفى باب الاعراب مايقابل المثنى والمجموع ، وفى باب النداء ولا التبرئة مايقابل المضاف وشبهه ، وفى باب العلم مايقابل المركب (و) الثانى (غير مفرد) وهو الجملة وشبهها من الظرف والمجرور (فالمفرد) و يجب مطابقته للمبتدإحيث أمكن إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا (نحو زيد قائم) و إعرابه زيدمبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره قائم خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل و ينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو (والزيدان قائمان) و إعرابه الزيدان مبتدأ وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى قائمان خبر وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى وقائمان اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل و ينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هما (والزيدون قائمون) و إعرابه الزيدون مبتدأ وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وقائمون خبر وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وقائمون اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم (وزيد أخوك) و إعرابه زيد مبتدأ وأخوك خبره وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة هذا كله فى المذكر و يقال فى المؤنث هند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات وهند أختك وإذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر على المؤنث فيقال زيد وهند قائمان ولايقال قائمتان ثم المفرد إن كان مشتقا تحمل ضميره مالم يرفع الظاهر نحو زيد قائم أبوه أوقائم أنت إليه وان كان جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدإ إلا إن أول بمشتق نحو زيد أسد بمعنى شجاع (وغير المفرد) ثلاثة أشياء (إما جملة) ولابد من اقترانها برابط يربطها بالمبتدإ و إلا كانت أجنبية عنه فلايصح الاخبار بها عنه نعم إن كانت الجملة عين المبتدإ جازخلوها من الرابط وذلك بأن تقع خبرا عن مفرد يدل على جملة كالحديث والخبر والشأن والكلام والقول واللفظ والأمر والقصة والحكاية وضمير الشأن وخبر المضاف إلى مفرد كذلك كخير الكلام لاإله إلا الله ثم الأصل فى الرابط كونه ضميرا مذكورا كان أومحذوفا نحو وكل وعد الله الحسنى أى وعده على قراءة من رفع كل وهو ابن عامر وقد يأتى الرابط غير ضمير كاسم الاشارة نحو ـ ولباس التقوى ذلك خير ـ و إعادة المبتدإ بلفظه نحو ـ القارعة ما القارعة ـ أو بمعناه نحو الصديق سبق أبو بكر الأمة وعموم يشمل المبتدإ نحو ـ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لانضيع أجر من أحسن عملا ـ فان من أحسن عملا يشمل ـ الذين آمنوا ـ وكذلك زيد نعم الرجل إن كانت أل لعموم الجنس وأل النائبة مناب الضمير نحو فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فان الجحيم هى المأوى أى مأواه ثم الجملة إما (اسمية) وهى ماصدرت باسم (نحو زيد جاريته ذاهبة) و إعرابه زيد مبتدأ أول وجاريته مبتدأ ثان وذاهبة خبر المبتدإ الثانى وجملة المبتدإ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدإ الأول والرابط بين المبتدإ الأول وخبره الهاء منْ جاريته . واعلم أن النحويين قسموا الجملة إلى صغرى وكبرى وشرح ذلك فى قواعد النحو لابن هشام وشرحها للأزهرى وغيره (وقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير) إذا قدرت ذلك مبتدأ ثانيا فلباس مبتدأ وهو مضاف والتقوى مضاف إليه والاعراب فيه مقدر على الألف لأنه اسم مقصور وذلك مبتدأ ثان وخير خبر المبتدإ الثانى وجملة المبتدإ الثانى وخبره خبر المبتدإ الأول والرابط اسم الاشارة ، وأما إذا قدرت ذلك بدلا من لباس التقوى أو عطف بيان عليه فالآية حينئذ لا شاهد فيها على كون الخبر جملة لكون الخبر حينئذ مفردا (وقل هو الله أحد) و إعرابه هو ضمير منفصل فى محل

وهوقسمان مفرد وغير مفرد فالمفرد نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وزيد أخوك وغير المفرد إما جملة اسمية نحو زيد جاريته ذاهبة وقوله تعالى ـ ولباس التقوى ذلك خير ، وقل هو الله أحد ـ

رفع مبتدا أول الله مبتدأ ثان أحد خبر المبتدإ الثانى وجملة المبتدإ الثانى وخبره خبر المبتدإ الأول وهى نفس المبتدإ فى المعنى فلا تحتاج لرابط يربطها بالمبتدإ كما قال ابن مالك فى الخلاصة * وان تكن اياه معنىً اكتفى * بها ، وذلك لأنا اذا قدرنا هو ضمير شأن فجملة الله أحد عينه فى المعنى لأنها مفسرة له والمفسر عين المفسر أى الشأن الله أحد وأما اذا قدرنا هو ضمير المسئول عنه فخبره مفرد وهو الله أحد خبر بعد خبر أو بدل قال الأزهرى ومما الجملة فيه نفس المبتدإ فى المعنى قولهم هجيرى أبى بكر لا إله الا الله أى عادته ودأبه هذه الكلمات أى الاكثار من ذكرها (و إما جملة فعلية) وهى ما صدرت بفعل (نحو زيد قام أبوه) و إعرابه زيد مبتدأ قام فعل ماض أبو فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدإ والرابط بينهما الهاء من أبوه (وقوله تعالى وربك يخلق مايشاء) واعرابه الواو حرف عطف رب مبتدأ والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة يخلق فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ما اسم موصول بمعنى الذى فى محل نصب مفعول به يشاء فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل من يشاء وفاعله المستترصلة الموصول لا محل لها من الاعراب والعائد محذوف تقديره يشاؤه وجملة يخلق ما يشاء فى محل رفع خبر المبتدإ والرابط بينهما الضمير المستتر فى يخلق (والله يقبض و يبسط) واعرابه الله مبتدأ يقبض فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر و يبسط الواو حرف عطف يبسط معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو (الله يتوفى الأنفس) واعرابه الله مبتدأ يتوفى بفتح أوله فعل مضارع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه فعل مضارع معتل الآخر بالألف وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو الا نفس مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدإ وتمثيله بالجملة الخبرية قد يوهم اشتراط كون الجملة المخبر بها خبرية وليس كذلك بل يجوز الاخبار عن المبتدإ بالجملة الطلبية نحو زيد اضربه أو لا تضربه والقسمية نحو زيد والله لتكرمنه والشرطية نحو زيد ان جاءك فأكرمه (و إما شبه الجملة) من حيث حصول الفائدة به كما تحصل بالجملة (وهو شيئان) الأول (الظرف) الزمانى أو المكانى بشرط أن لا يكون من الغايات كقبل و بعد وفوق وتحت اذا حذف المضاف اليه ونوى معناه فانها تبنى حينئذ على الضم فلا تقع خبرا ولا صفة ولا حالا ولا صلة كما نص عليه سيبويه وغيره من الائمة قال ابن هشام لكن يشكل عليهم قوله تعالى كيف كان عاقبة الذين من قبل اهـ فقد وقع صلة (و) الثانى (الجار والمجرور) ولو قال والمجرور لكان أولى لأن المحل للمجرور وحده على الأصح لا لهما معا خلافا لابن مالك ثم شرط كل من الظرف والمجرور أن يكون تاما بأن تتم به الفائدة اذا قرن بالمبتدإ نحو الحمد لله ولدينا مزيد بخلاف الناقص وهو ما لا تتم به الفائدة معه نحو بكر أمس وزيد عنك لعدم حصول الفائدة به (فالظرف) التام الواقع خبرا عن المبتدإ (نحو زيد عندك) واعرابه زيد مبتدأ عند ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره والكاف فى محل جر بالاضافة والظرف وما أضيف اليه شبه جملة فى محل رفع خبر المبتدإ متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر (و) نحو (السفر غدا) واعرابه السفر مبتدأ غدا ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره والظرف شبه جملة فى محل رفع خبر المبتدإ متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر (وقوله تعالى والركب أسفل منكم) واعرابه الركب مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره أسفل ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره وهو شبه جملة فى محل رفع خبر المبتدإ متعلق بواجب الحذف تقديره

و إما جملة فعلية نحو زيد قام أبوه وقوله تعالى – وربك يخلق مايشاء ، والله يقبض و يبسط ، الله يتوفى الأنفس – و إما شبه الجملة وهو شيئان الظرف والجار والمجرور فالظرف نحو زيد عندك والسفر غدا وقوله تعالى والركب أسفل منكم

كائن أومستقر ومنكم جار ومجرور فى محل نصب صفة لأسفل، وفى حواشى الجلالين للجمل ـ والركب أسفل منكم ـ الواو عاطفة ما بعدها على أنتم لأنها مبتدأ تقسيم أحوالهم وأحوال عدوهم ، ويجوز أن تكون واو الحال وتكون الجملة حالا من الظرف وهو قوله تعالى ـ بالعدوة القصوى والركب ـ كما فى القاموس ركبان الابل ، وهواسم جمع لراكب أوجمع له وهم العشرة فصاعدا وقديكون للخيل : أى والركب كائنون بمكان أسفل منكم فأسفل منصوب على الظرف وهو فى الحقيقة صفة لظرف مكان محذوف : أى والركب فى مكان أسفل من مكانكم اه وفى المجيد أجاز الأخفش والكسائى والفراء أسفل بالرفع على تقدير محذوف من أول الكلام: أى وموضع الركب أسفل اه وقد أفهم تمثيله بالظرف الزمانى والمكانى أنه يجوز الاخبار بكل منهما لكن الزمانى لايخبر به إلاعن اسم المعنى نحو السفر غدا والصوم يوم الخميس ولايخبر به عن الذات كماسيأتى بخلاف المكانى فانه يخبر به عن الذوات نحو زيد خلفك والمعانى نحو الخير أمامك (والجار والمجرور) التام الذى يخبر به عن المبتدإ (نحو زيد فى الدار) وإعرابه زيد مبتدأ وفى الدار جار ومجرور شبه جملة فى محل رفع خبر المبتدإ متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أومستقر (و) مثله (قوله تعالى الحمد لله) فالجار والمجرور شبه جملة فى محل رفع خبر متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر (ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرا) أوصلة أوصفة أو حالا (بمحذوف) وجوبا فلا يجوز إظهاره فى الكلام ولابد من تقديره كونا عاما كالحصول والاستقرار والكون والثبوت والوجود والوقوع فيتعين تقدير واحد من هذه ثم الذى ذهب إليه ابن مالك أن الأرجح تقدير المتعلق فى غير الصلة بصيغة الاسم ، فلذا قال المصنف (تقديره كائن أومستقر) لأن الأصح أن المحذوف المقدر بماذكر هو الخبر وحده ، وقيل الخبر هو المذكور دون المحذوف ، وقيل هو مجموعهما أما فى الصلة فيجب تقديره فعلا مطلقا ولا يجوز تقدير المتعلق كونا خاصا كقائم وجالس إلا لدليل يدل عليه وحينئذ يكون الحذف جائزا لاواجبا وإذا قدرنا المتعلق المحذوف لفظ كائن فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو : أى غيرمتحمل للضمير ولو جعلناه من كان الناقصة لكان الظرف فى موضع الخبر بتقدير كان أخرى وعند ذلك تتسلسل التقديرات ، قاله فى الدرر البهية (ولايخبر بظرف الزمان عن الذات) والمراد به ماقام بنفسه ويقابلها العرض وهو مالا يقوم بنفسه ويقال له اسم المعنى (فلايقال زيد اليوم) ولاعمرو غدا لعدم الفائدة إذ لا تختص الذات بزمن دون زمن ، فاذا أفاد الاخبار به عن الذات بأن كان المبتدأ عاما والزمان خاصا كنحن فى شهررمضان والناس فى زمان طيب جاز الاخبار به لحصول الفائدة بتخصيص الزمان. قال ابن عنقاء : والحق جواز نحو زيد فى زمان طاب له وإن كان المبتدأ خاصا لوجود الفائدة فالمدار عليها اه (وإنما يخبر به) أى بظرف الزمان (عن المعانى) جمع معنى وهو ماعدا الذات من الأعراض كالصوم والسفر لأن الأحداث أفعال وحركات وغيرهما فلابد لكل حدث من زمان يختص به ففى الاخبار به عنها فائدة بخلاف الذوات فان نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة فى الاخبار بالزمان عنها قاله الأزهرى (نحو الصوم اليوم) وإعرابه الصوم مبتدأ اليوم ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره وهو شبه جملة فى محل رفع خبر المبتدا متعلق بواجب الحذف وكذا تقول فى قوله (والسفر غدا) وأشار المصنف بالتمثيل بما ذكر إلى أن شرط الحدث الذى يخبرعنه بالزمان أن لا يكون مستمرا فان الصوم والسفر كل منهما غير دائم الوقوع فان كان الحدث مستمر الوقوع نحو طلوع الشمس يوم الجمعة فلا فائدة فيه لأن طلوعها مستمر (وقولهم) أى العرب (الليلة الهلال) بنصب الليلة على أنه خبر مقدم والهلال مبتدأ مؤخر وقولهم اليوم خمر ونحو

والجار والمجرور نحو زيد فى الدار وقوله تعالى ـ الحمد لله ـ ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرا بمحذوف تقديره كائن أو مستقر ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم وإنما يخبر به عن المعانى نحو الصوم اليوم والسفر غدا وقولهم الليلة الهلال

ذلك مما ظاهره أنه أخبرفيه بظرف الزمان عن الذات (مؤول) بتقدير مضاف إلى اسم الذات ليكون الظرف خبرا عن معنى لاعن ذات فيقدر فى المثالين المذكورين رؤية الهلال وشرب خمر وما ذهب إليه المصنف من كون ذلك مؤولا بما ذكر هومذهب جمهور البصريين حيث قالوا ولايخبر بالزمان عن الذات مطلقا وأما على قول من قال إنه إذا كان اسم الذات مثل اسم المعنى فى وقوعه وقتا دون وقت نحو الورد فى إيار والهلال الليلة والرطب شهرى ر بيع جاز الاخبار عنه بالزمان فإنه لاحاجة إلى تقدير فى مثال المتن لشبه الهلال باسم المعنى من جهة أنه يحدث فى وقت دون آخر ويجوز رفع الليلة على أنه خبر مقدم والهلال مبتدأ مؤخر والتقدير حينئذ الليلة ليلة الهلال (ويجوز تعدد الخبر) مع كون المبتدإ واحدا لأن الخبر كالنعت والشىء الواحد يجوز أن ينعت بنعوت متعددة ولأن الخبر محكوم به على المبتدإ ولايمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة (نحو زيد كاتب شاعر) أى ينثر الكلام وينظمه فالكاتب هنا الناثر للكلام، والشاعر هوالناظم له. وإعرابه زيد مبتدأ كاتب خبر شاعر خبرثان، وقوله تعالى (وهوالغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد) وإعرابه هو ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ الغفور خبرأول الودود خبرثان ذو خبرثالث وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة والعرش مضاف إليه المجيد خبر رابع فعال خبر خامس وهو من أمثلة المبالغة يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو لمايريد جار ومجروراللام حرف جر وما اسم موصول فى محل جر باللام متعلق بفعال وجملة يريد صلة الموصول والعائد محذوف تقديره يريده، وقد أفهم تمثيله أن الخبر إنمايتعدد إذا استقل بالخبرية فان لم يستقل نحو هذا حلوحامض فلا تعدد بل تقول هذا مبتدأ وحلو حامض خبر لأنهما بمعنى خبر واحد: أى مز ليس بتام الحلاوة ولابتام الحموضة، ولايجوز أن يعرب الثانى منهما بدلا ولاصفة ولاخبر مبتدإ محذوف لأن المراد أنه جمع الطعمين بخلاف الأخبار المتعددة كالمثالين السابقين فانه يجوز أن يعرب ما بعد الخبر الأول خبر مبتدإ محذوف، والتقدير زيد كاتب هو شاعر هو الغفور هو الودود هو ذو العرش الخ. ثم اعلم أن المجيد فى الآية قرىء بالرفع على أنه خبر وبالجر على أنه نعت للعرش والقراءتان سبعيتان (وقد يتقدم) أى الخبر (على المبتدإ) تقدما (جوازا) أى جائزا وإلا فالأصل فيه أن يكون مؤخرا عن المبتدإ لأنه إنمايؤتى به لبيان حال المبتدإ والدال على حال الذات متأخر عنها طبعا (نحو فى الدار زيد) فزيد مبتدأ وفى الدار جار ومجرور خبرمقدم وإنما قدم على خلاف الأصل لغرض التخصيص لأن غرض المتكلم الاخبار بأنه ليس فى الدار غيره ولوقال زيد فى الدار لما أفاد أنه ليس فيها غيره (و) يتقدم (وجوبا) أى واجبا وذلك فى أربع مسائل: الأولى أن يكون الخبر مما له صدر الكلام كأسماء الاستفهام (نحو أين زيد) وإعرابه زيد مبتدأ مؤخر وأين اسم استفهام فى محل رفع خبر مقدم وجوبا لأن الخبر المفرد إذا تضمن ماله صدر الكلام كالاستفهام وجب تقديمه بخلاف ماإذا كان الخبر المتضمن لما ذكر جملة فلايجب تقديمه نحو زيد من أبوه لأن تأخيره لايخرجه عما يستحقه من الصدارة لوقوعه صدر الجملة التى وقع فيها وظاهر أنه يتعين إعراب أين خبرا مقدما ولا يجوز أن يعرب مبتدأ وزيد خبرا لأن زيدا معرفة وأين ظرف نكرة (و) الثانية أن يكون المبتدأ محصورا نحو (إنما عندك زيد) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وما كافة لان عن العمل عند ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والظرف وما أضيف اليه فى محل رفع خبر مقدم زيد مبتدأ مؤخر وقدم الخبر فيه وجوبا لغرض أن يكون المبتدأ محصورا لأن المعنى ماعندك إلا زيد ولو أخر لأوهم أن المحصور فيه هو الخبر

مؤول، ويجوز تعدد الخبر نحو زيد كاتب شاعر – وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد – وقد يتقدم على المبتدإ جوازا نحو فى الدار زيد ووجوبا نحو أين زيد وإنما عندك زيد

(و) الثالثة أن يكون فى المبتدإ ضمير متصل يعود على الخبر نحو (قوله تعالى أم على قلوب أقفالها) وإعرابه أم حرف عطف على قلوب جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدم أقفال مبتدأ مؤخر والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة وإنما وجب تقديم الخبر لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك لايجوز (و) الرابعة أن يوقع تأخير الخبر فى لبس ظاهر (نحو فى الدار رجل) وإعرابه فى الدار جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدم رجل مبتدأ مؤخر، وإنما وجب تقديم الخبر لأنه لو قيل رجل فى الدار لالتبس الخبر بالصفة إذ يحتمل حينئذ فى الجار والمجرور أن يكون خبرا وأن يكون صفة لرجل لأن النكرة تطلب الظرف والجار والمجرور والجملة لتختص بها طلبا حثيثا فالتزم التقديم دفعا لهذا الالباس (وقد يحذف كل من المبتدإ والخبر) حذفا (جوازا) والأصل فيهما الثبوت لكن جوزوا حذف أحدهما عند وجود قرينة تدل على ذلك المحذوف وقد اجتمع حذف كل منهما وإبقاء الآخر فيما مثل به المصنف بقوله (نحو سلام قوم منكرون) وإعرابه سلام مبتدأ وهو نكرة ولكن المسوغ له الدعاء وخبره محذوف: أى عليكم وقوم خبر مبتدإ محذوف: أى أنتم ومنكرون نعت لقوم وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو خبرا فقيل الأولى أن يكون المحذوف هو المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة، وقيل الخبر لأن التجوز فى آخر الكلامة أسهل، وقيل بالتخيير وقدر المصنف المبتدأ والخبر المحذوفين فى الآية بقوله (أى سلام عليكم أنتم قوم منكرون) وقد يحذف كل منهما جوازا وذلك نحو قولك نعم فى جواب أزيد قائم أى نعم زيد قائم وقد يجب حذف كل منهما فيجب حذف المبتدا فى أربع مسائل لم ينبه عليها المصنف اختصارا: الأولى إذا أخبر عنه بنعت مقطوع لغرض المدح كمررت بزيد الكريم برفع الكريم خبر مبتدإ محذوف وجوبا: أى هو الكريم، أو لغرض الذم كمررت بعمرو اللئيم برفع اللئيم، أو لغرض الترحم كمررت بزيد المسكين برفع المسكين. الثانية إذا أخبر عنه بمخصوص بمدح على أحد وجهين فى إعرابه نحو نعم الرجل زيد برفع زيد خبرا لمبتدإ محذوف وجوبا: أى هو زيد، أم ذم نحو بئس الرجل بكر برفع بكر خبرا لمبتدا محذوف: أى هو بكر، والوجه الثانى يعرب كل من زيد وبكر مبتدأ والجملة قبله خبره وعليه مشى ابن هشام فى شرح القطر فى باب نعم وبئس. الثالثة إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو فى ذمتى لأفعلن ففى ذمتى خبر لمبتدا محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده: أى فى ذمتى يمين أو ميثاق أو عهد لأفعلن. الرابعة إذا أخبر عنه بمصدر جىء به بدلا من اللفظ بفعله: أى بدلا من تلفظهم بفعل المصدر نحو صبر جميل فصبر خبر لمبتدا محذوف وجوبا تقديره صبرى صبر جميل (ويجب حذف الخبر) فى أربع مسائل أيضا وذلك حيث وجد مع القرينة الدالة على الحذف لفظ يسد مسده: الأولى (بعد لولا) الدالة على امتناع الشىء لوجود غيره (نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين) وإعرابه لولا حرف امتناع لوجود أنتم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ اللام داخلة فى جواب لولا كنا فعل وفاعل كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ونا المدغمة ضمير متصل فى محل رفع اسمها مؤمنين خبرها وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم وخبر المبتدا محذوف وجوبا أشار المصنف إلى تقديره بقوله (أى لولا أنتم موجودون) وإنما حذف لوجود القرينة الدالة على حذفه وهى كلمة لولا لدلالتها على الوجود ووجب حذفه لقيام الجواب مقامه ثم تقدير المصنف الخبر المحذوف بموجودون أولى لأنه كون عام فيوافق ماذكره الفاكهى تبعا لابن هشام وغيره من أنه إنما يجب حذف الخبر إذا كان كونا مطلقا ويقال له الكون العام نحو لولا زيد لأكرمتك: أى لولا زيد موجود لأكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد لا لمعنى زائد على وجوده. فان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدا فالخبر كون مقيد ويقال له الكون الخاص كما إذا قيل هل زيد

وقوله تعالى ـ أم على قلوب أقفالها ـ ونحو فى الدار رجل وقد يحذف كل من المبتدإ والخبر جوازا نحو ـ سلام قوم منكرون ـ أى سلام عليكم أنتم قوم منكرون ويجب حذف الخبر بعد لولا نحو ـ لولا أنتم لكنا مؤمنين ـ أى لولا أنتم موجودون

محسن إليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا إحسان زيد إلى لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان فهو شيء زائد على وجود زيد ، فان دلت قرينة على حذفه كهذا المثال ، ونحو لولا أنصار زيد ما سلم : أى لولا أنصار زيد حموه ماسلم جاز حذفه ، إن فقدت القرينة تعين ذكره نحو لولا زيد سالمنا ماسلم ونحو قوله صلى الله عليه وسلم « لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم » فقومك مبتدأ وحديثو خبره وإنما لم يحذف لكونه مقيدا بالحداثة . قال الفاكهى : والظاهر أن الآية التى مثل بها المؤلف مما الخبر فيه كون خاص وأن تقديره لولاأنتم صددتمونا بدليل أنحن صددنا كم نبه عليه ابن هشام وغيره اه .
قلت لكن ابن هشام مثل فى قطر الندا بالآية المذكورة لوجوب حذف الخبر بعد لولا ، واعترضه الفاكهى فى شرحه وقال الأولى التمثيل بما يكون الخبر فيه كونا مطلقا اه والاعتراض مبنى على ماذهب إليه ابن مالك والرمانى والشلوبين وغيرهم من التفصيل بين ما إذا كان الخبر كونا مطلقا فيجب حذفه أو كونا مقيدا فيجب ذكره إلا عند قرينة تدل على حذفه فيحذف جوازا ، والذى عليه الجمهور أن الخبر بعد لولا لا يكون إلا كونا مطلقا فيجب حذفه دائما ويكون تقدير الخبر عندهم موجود أو كائن ، فعلى هذا ماسلكه المصنف من تقدير موجودون لا اعتراض عليه بل هو جرى على ماذهب إليه الجمهور . فان قلت إذا أوجب الجمهور حذف الخبر بعد لولا دائما وأنه لا يذكر أصلا فما يجيبون به عما جاء فيه الخبر مثبتا نحو لولا زيد سالمنا ماسلم . قلت أوجبوا فى مثل هذا جعل الكون المقيد مبتدأ ، فيقال لولا مسالمة زيد إيانا : أى موجودة ماسلم . وأما الحديث السابق فأجابوا عنه بأن هذه الرواية لم تثبت بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة لولا أن قومك حديثو عهد بكفر ولولا حدثان قومك ولولا حداثة قومك وعلى هذه الروايات الصحيحة لا إشكال فى ذلك (و) المسئلة الثانية أن يكون الخبر واقعا (بعد القسم الصريح) وهو مايعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما لكون ذلك اللفظ لايستعمل إلا فى القسم (نحو لعمرك إنهم) بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم إذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل فى القسم مرادا به الحياة : أى وحياتك يا محمد إنهم : أى كفار قريش لنى سكرتهم يعمهون ، وإعرابه اللام لام الابتداء عمر مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة وهو صريح فى القسم وخبره محذوف قدره المصنف بقوله (أى لعمرك قسمى) وإنما حذف لدلالة عمرك عليه ووجب لسد جواب القسم مسده ومن القسم الصريح أيمن الله لأفعلنّ : أى أيمن الله يمينى أو قسمى نخرج غير الصريح نحو عهد الله لأفعلنّ فانه لا يجب حذف الخبر بعده لأن عهد الله غير ملازم للقسم إذ يستعمل فى غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه (و) الثالثة أن يكون الخبر واقعا (بعد واو المعية) أى العاطفة لاسم آخر على المبتدإ (نحو كل صانع وما صنع) وإعرابه كل مبتدأ وصانع مضاف إليه والواو حرف عطف دال على المعية وما مصدرية تسبك مابعدها مصدرا معطوفا على كل صانع ، والتقدير كل صانع وصنعته والخبر محذوف يقدر بعد المعطوف كما قاله المصنف (أى مقرونان) وإنما حذف لدلالة واو المعية على المقارنة ووجب لقيام المعطوف مقامه ، ومثل هذا التركيب ماشابهه مما أضيف فيه كل إلى نكرة معطوف عليه ماهو مقرون به كقولهم كل عمل وجزاؤه وكل ثوب وقيمته وكل رجل وصنعته : أى تجارته وحرفته ، وقيل الواو نائبة عن باء المصاحبة عطفت لفظا فقط وتاليها معطوف لفظا خبر عن المبتدإ معنى والتقدير فى المثال كل صانع بما صنع فان لم تكن

و بعد القسم الصريح نحو ـ لعمرك إنهم ـ أى لعمرك قسمى و بعد واو المعية نحو كل صانع وما صنع أى مقرونان ·

الواو نصا فى المعية كما إذا قلت زيد وعمرو وأردت الاخبار باقترانهما جاز حذفه اعتمادا على أن السامع يفهم من ذلك معنى الاقتران ويجوز ذكره لعدم التنصيص على المعية (و) الرابعة أن يكون الخبر واقعا (قبل الحال التى لاتصلح) أى لا يصح كما عبر به غير واحد (أن تكون خبرا) عن المبتدإ المذكور قبلها (نحو ضربى زيدا قائما) وإعرابه ضربى مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه وضرب مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف وفاعله مضاف إليه وزيدا مفعول به وقائما حال من ضمير عائد على زيد مستتر فى كان المحذوفة هى والخبر وما تعلق به وتقدير ذلك (أى حاصل (إذا كان قائما) فحاصل خبر المبتدإ وإذا ظرف متعلق بحاصل وكان تامة وفاعلها ضمير يعود على زيد وقائما حال من الضمير فى كان ثم حذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف العامة فبقى الظرف والحال فاستغنى بالحال عن الظرف لدلالتها عليه فحذف الظرف وهو إذا والتزمت الحال وسدت مسد الخبر، ولم يصح جعلها خبرا لأن ضربى وصف فى المعنى، والضرب لا يوصف بالقيام، فلا يقال ضربى قائم، ولا يجوز جعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لأن هذا المنصوب ملتزم تنكيره ويقع موقع الجملة الخبرية مقترنة بالواو كحديث «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» ثم ما ذكر من حذف الخبر قبل الحال الممتنع كونها خبرا ليس مخصوصا بهذا التركيب بل يلحق به مافى معناه مما صدر بمصدر مضاف إلى فاعله أو مفعوله بعده حال من أحدهما نحو قيامك محسنا أو صدر بمؤول بالمصدر من أفعل التفضيل مضاف إلى مصدر مذكور بعد ذلك المصدر حال مفردة نحو أكثر شربى السويق ملتوتا وجملة نحو أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد: أى أقرب كون العبد من ربه حاصل إذا كان ساجدا، فلو صلحت الحال للاخبار بها عن المبتدإ لم يجب حذف الخبر نحو ضربى زيدا شديد بل يتعين رفع الحال ليكون هو الخبر أو يؤتى بالخبر.

وقبل الحال التى لا تصلح أن تكون خبرا نحو ضربى زيدا قائما: أى إذا كان قائما.

﴿باب العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر﴾ وتسمى النواسخ ونواسخ الابتداء، وهى ثلاثة أنواع: الأول ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها والحروف المشبهة بليس وأفعال المقاربة

باب العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر

وهى على ضربين: أفعال وحروف (وتسمى) أى هذه العوامل (النواسخ) مطلقا من غير قيد (ونواسخ الابتداء) مقيدة بالاضافة إلى المبتدإ للاختصاص به لأنها تدخل عليه فترفع عنه عمل الابتداء فيه أخذا من النسخ وهو الرفع، وإنما نسخته لأنها عوامل لفظية، والابتداء عامل معنوى، والعامل اللفظى أقوى من المعنوى وكما تنسخ حكم المبتدإ تنسخ أيضا حكم الخبر لأن نسخها للابتداء نسخ لحكمه وهو رفع المبتدإ والخبر فقوله نواسخ الابتداء فى قوة قوله نواسخ المبتدإ والخبر (وهى ثلاثة أنواع) والدليل على ذلك الاستقراء ولاينافى ذلك عد بعضهم لها سبعة أنواع لأن ذلك باعتبار أفراد الأنواع الثلاثة فلا ينافى ما ذكره المصنف (الأول ما يرفع المبتدأ) غير الرفع الذى كان له (وينصب الخبر) الذى كان للمبتدإ وهذا النوع صنفان صنف من الأفعال (وهو كان وأخواتها) وتسمى الأفعال الناقصة لعدم اكتفائها بمرفوعها عن منصوبها (و) صنف من الحروف، وهو (الحروف المشبهة بليس) فى النفى والجحود والعمل وعبر بالحروف هنا على سبيل المجاز لأنها جمع كثرة والموضع موضع قلة لكونها أربعة وجمع القلة أحرف ولذا قال الفاكهى الأولى الأحرف (و) من الصنف الأول (أفعال المقاربة) سميت

بذلك لأنها تنبئ عن قرب حصول أمر لفاعلها (و) النوع (الثانى ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر) رفعا غير الرفع الذى كان لخبر المبتدإ (وهو إن) بكسر الهمزة وتشديد النون (وأخواتها) التى تعمل عملها (ولا التى لنفى الجنس) على سبيل الشمول، بخلاف المحتملة لنفى الجنس ونفى الوحدة فانها تعمل عمل ليس (و) النوع (الثالث ما ينصب المبتدأ والخبر جميعا وهو ظنّ وأخواتها) مما بفهم معناها، وتسمى أفعال الشك واليقين وأفعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنية.

﴿فصل﴾ فى النوع الأول وبدأ به لأن النوع الثانى حروف، والأصل فى العمل أن يكون للأفعال. والنوع الثالث وإن كان أفعالا إلا أن مفعوليه قد قيل إنه ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولى أعطى (فأما كان وأخواتها) أى مشابهاتها فى العمل وفى الدلالة على تقدير الفاعل على صفة تنسب إليه لا يتم الفاعل إلا باعتبارها، ولذلك سميت ناقصة قاله بعضهم. والذى ذكره المصنف منها ثلاثة عشر فعلا، وسأنبه على زيادة على ذلك إن شاء الله تعالى (فانها ترفع المبتدأ) مالم يلزم التصدير كأسماء الشرط نحو من لم يقم أقم ولا الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع كالحمد لله الحميد بالرفع على تقدير هو الحميد ولا عدم التصريف نحو طوبى للمؤمن ولا الابتدائية بنفسه نحو أقل رجل يقول ذلك إلا زيدا أو بغيره كمصحوب إذا الفجائية (تشبيها بالفاعل) أى بفاعل الفعل المتعدى (ويسمى اسمها) حقيقة وفاعلها مجازا هذا فى حال كونها ناقصة، فاذا استعملت تامة نحو قد كان المطر فهو فاعل حقيقة ولا خبر لها حينئذ كما سيأتى (وتنصب الخبر) بشرط أن لا يكون جملة طلبية ولا إنشائية (تشبيها بالمفعول) فى توقف تمام فهم الفعل عليه لأنها أشبهت الفعل التام المتعدى لواحد كضرب زيد عمرا (ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولا مجازا (وهذه الأفعال) يعنى كان وأخواتها (على ثلاثة أقسام: أحدها مايعمل هذا العمل) الذى هو رفع الاسم ونصب الخبر (من غير شرط) بل يعمل سواء كانت مثبتة أم منفية صلة لما الظرفية أم لا (وهو) ثمانية أفعال (كان) الدالة على اتصاف اسمها بخبرها فى الزمن الماضى، إما مع الاستمرار نحو ــ كان الله غفورا رحيما ــ أى مازال غفورا ولا يزال كذلك، أو مع الانقطاع نحو ــ لم يكن شيئا مذكورا ــ ثم كان بعد ذلك شيئا مذكورا، وقد تكون محتملة لهما نحو كان زيد مبصرا (وأمسى) الدالة على ثبوت خبرها لاسمها مساء، وهو من الزوال إلى نصف الليل (وأصبح) الدالة على ثبوته له صباحا وهو من نصف الليل إلى الزوال (وأضحى) الدالة على ثبوته له ضحى وهو من بعد ارتفاع الشمس كرمح إلى الزوال (وظل) الدالة على ثبوته له نهارا وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وقيل يختص بالوقت الذى للشمس فيه ظل وذلك من طلوع الشمس إلى غروبها، وقيل من الصباح إلى الزوال وقد تأتى للدوام نحو ظل فلان عمره سفيها، وتصريفها ظل يظل ظلولا قاله الرضى (وبات) الدالة على ثبوته له ليلا ومضارعها يبيت ويبات ومصدرها بيتوتة، وهذه الستة قد تأتى بمعنى صار فلا تكون حينئذ موضوعة لاقتران الجملة بأوقاتها بل تكون دالة على اتصاف الاسم بالخبر مطلقا لا تفيد الصباح ولا المساء ولا غيرهما من أوقاتها السابقة نحو ــ فكانت هباء منبثا ، فأصبحتم بنعمته إخوانا ــ وقال الشاعر:

ثم أصبحوا كأنهم ورق جف   فألوت به الصبا والدبور

وقوله تعالى ــ ظل وجهه مسودا ــ وقال الشاعر * أبيت كأنى أكوى بجمر * أى أصير من شدة الحرقة (وصار) الدالة على انتقال اسمها من صفة إلى صفة نحو صار زيد فقيها أو من حقيقة إلى حقيقة نحو صار الطين

والثانى ماينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو إنّ وأخواتها ولا التى لنفى الجنس. والثالث ماينصب المبتدأ والخبر جميعا وهو ظنّ وأخواتها.

﴿فصل﴾ فأما كان وأخواتها فانها ترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها وهذه الأفعال على ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار

خزفا وتدل على زمان الوجود لا على الماضي وفى معنى صار آض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار يحور بالحاء والراء المهملتين وارتد وتحول و بقي وآل بمد الهمزة وغدا وراح كحديث «تغدو خماصا وتروح بطانا» وحديث «اغد عالما أومتعلما» (وليس) الدالة على نفي الخبر عن الاسم حالا فى الحال مطلقا وفى الماضي والمستقبل عند وجود القرينة الدالة على ذلك كقوله تعالى ـ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فان ذلك لنفي صرف العذاب عنهم فى المستقبل، ثم ذكر المصنف بعض أمثلة الأفعال السابقة فقال (نحو وكان الله غفورا رحيما) وإعرابه كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر الله اسمها مرفوع بها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره غفورا خبرها وعلامة نصبه فتح آخره رحيما نعت والنعت تابع للمنعوت فى إعرابه تبعه فى نصبه وعلامة نصبه فتح آخره وكان فى مثل هذا المثال للدوام والاستمرار كما تقدم وهكذا فى جميع صفات الله تعالى نحو ـ وكان الله بما تعملون خبيرا ، وكان الله سميعا بصيرا ـ أى كان كذلك وهو الآن على ما عليه كان كما أجاب بنحو ذلك ابن عباس حين سأله نافع بن الأزرق رأس الخوارج (فأصبحتم بنعمته إخوانا) و إعرابه أصبح فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها والميم علامة الجمع بنعمته جار ومجرور والهاء مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بأصبح إخوانا خبر أصبح أى صرتم إخوانا متلبسين بنعمته تعالى أو بسبب نعمته على الخلاف فى كون الباء فيه للملابسة أو للسببية ومثال أمسى نحو أمسى زيد فقيها ومثال أضحى نحو أضحى محمد رسول الله وبات نحو بات زيد مصليا وصار نحو صار الطين إبريقا وليس نحو (ليسوا سواء) وإعرابه ليسوا فعل وفاعل ليس فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل فى محل رفع اسمها سواء خبرها وعلامة نصبه فتح آخره (ظل وجهه مسودا) وإعرابه ظل فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر وجه اسمها والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة مسودا خبرها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره وهى فى هذه الآية بمعنى صار كما تقدم (والثانى) من الأقسام الثلاثة (ما يعمل هذا العمل) أى رفع الاسم ونصب الخبر (بشرط أن يتقدم عليه (نفي) بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفي كقوله :

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذى عفة مقل قنوع

وقد يحذف حرف النفي لفظا ويراد معنى نحو ـ تالله تفتؤ تذكر يوسف ـ أى لا تفتأ قال هيطل فان تجردت كلها عن النفي أى وما فى معناه من النهي والاستفهام لم تكن إلا تامة اهـ (أو نهى أو دعاء) لأنهما فى معنى النفي من حيث إن المطلوب بهما ترك الفعل وتركه نفي وقيد فى الارتشاف الدعاء بلا خاصة قال العصام وهو مبنى على عدم استعمال لن فى الدعاء والمختار خلافه اهـ (وهو) أربعة (زال) ماضي يزال بمعنى يستمر أما زال ماضي يزول بمعنى يتحول فانه لا يعمل هذا العمل بل هو فعل قاصر غير متعد كقوله :

أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد

وقوله تعالى ـ إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ـ أى تتحولا وتنتقلا وكذا زال ماضي يزيل بمعنى يتميز لأنه لا يعمل هذا العمل بل هو فعل متعد لواحد نحو زال زيد ضأنه من معزه أى ميزه منه (وفتئ) بفتح فكسر ثم همز كسمع يسمع وفتأ بفتحتين كفتح يفتح فتأ وفتوءا فيهما ويقال فيه أفتأ كأخرج وهى لغة تميمية (وبرح) بكسر الراء بوزن شرب (وانفك) وهى كبرح وفتئ بمعنى زال باتفاق ويرادفها ونى ورام وفى شرح الكافية لابن مالك: أن ما كان من هذه الأفعال الأربعة بلفظ الماضي نفي بما أولا أو إن ، وما كان بلفظ المضارع نفي بكل ناف حتى ليس اهـ

وليس نحو ـ وكان الله غفورا رحيما ، فأصبحتم بنعمته إخوانا ليسوا سواء ظل وجهه مسودا ، والثانى ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم نفي أو نهي أو دعاء وهو زال وفتئ وبرح وانفك

(نحو ولا يزالون مختلفين) و إعرابه الواو حرف عطف ولا نافية يزالون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من زال من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل فى محل رفع اسمها مختلفين خبرها وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والضمير فى يزالون يعود على الناس فى قوله قبله ـ ولوشاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ـ أى لوشاء الله لجعل الناس كلهم أهل دين واحد وهو دين الاسلام : أى ولكن لم يجعل الكل على ذلك لعدم مشيئته ذلك الجعل ـ ولا يزالون مختلفين ـ أى فى الدين على أديان شتى فمنهم اليهودى والنصرانى والمجوسى والمشرك والمسلم وكل دين من هذه الأديان قد اختلف أهله فيه اختلافا كثيرا (لن نبرح عليه عاكفين) و إعرابه لن حرف نفى ونصب نبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره متصرف من برح من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره نحن عليه جار ومجرور عاكفين خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم وهذا الكلام صدر من قوم موسى خاطبوا به هرون عليه السلام حين نهاهم عن عبادة العجل وقال لهم إن ربكم الرحمن فاتبعونى وأطيعوا أمرى فاجابوه بقولهم لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى أى لن نزال عابدين للعجل حتى يرجع إلينا موسى جعلوا رجوع موسى غاية لعكوفهم على سبيل التعليل والتسويف ، وقول الشاعر :

(صاح شمر ولا تزل ذاكر المو　　ت فنسيانه ضلال مبين)

هو من الخفيف . اللغة صاح قال الجوهرى فى الصحاح قولهم فى النداء ياصاح معناه ياصاحبى ولا يجوز ترخيم المضاف إلا فى هذا وحده لأنه سمع من العرب مرخما وشمر بكسر الميم المشددة أمر من التشمير ، والمراد به هنا الاستعداد للموت ولا تزل نهى من زال يزال وذاكر من الذكر بضم الذال وكسرها ضد النسيان ، والموت أمر وجودى يخلقه الله تعالى عند مفارقة الروح الجسد ، وقيل عرض يضاد الحياة ، وقيل عدم الحياة عما من شأنه الحياة ، والنسيان الذهول عن الشىء بحيث يزول عن القوة الحافظة ويطلق على مجرد ترك الشىء ولو عمدا . والضلال فى الأصل الغيبة يقال ضل البعير بمعنى غاب ولم يظهر له أثر ، والمراد به هنا الزوال عن طريق الحق وعدم الاهتداء إليها ومبين من أبان اللازم بمعنى تبين أى انكشف وظهر . الاعراب صاح منادى مرخم صاحب على غير قياس مبنى على الكسر على لغة من ينتظر وعلى الضم على لغة من لا ينتظر شمر فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والواو حرف عطف لا ناهية وتزل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره متصرف من زال من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت ذاكر خبرها وعلامة نصبه فتح آخره والموت مضاف إليه والفاء تعليلية ونسيان مبتدأ والهاء مضاف إليه وضلال خبر مبين صفة . والمعنى اجتهد ياصاحبى واستعد للموت ولا تنس ذكره لأن نسيانه ضلال ظاهر والشاهد فى قوله ولا تزل حيث تقدم على تزل شبه النفى وهو النهى (وقوله : ولا زال منهلا بجرعائك القطر) هو من الطويل وصدره :

* ألا يا اسلمى يادارمى على البلا * وهو من قصيدة طويلة هو أولها ، ومنها :

لها بشر مثل الحرير ومنطق　　رخيم الحواشى لاهراء ولا نزر

وعينان قال الله كونا فكانتا　　فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

اللغة : اسلمى فعل أمر من السلامة وهى البراءة من العيوب ويقرأ بدرج الهمزة للوزن ، ومى اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قيل وعلى للمصاحبة أى اسلمى مع بلائك وقيل بمعنى من أى سلمك الله

نحو ـ ولا يزالون مختلفين ، لن نبرح عليه عاكفين ـ وقول الشاعر : صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين وقوله : ولا زال منهلا بجرعائك القطر

من

من البلى بكسر الباء و بالقصر مصدر بلى كتعب، ومعناه الاضمحلال والفناء والاندراس، والمنهل بضم الميم وسكون النون وتشديد اللام المنسكب والسائل بشدة ، والجرعاء بالمد تأنيث الأجرع رملة مستوية لاتنبت شيئاء والقطر المطر . الاعراب ألاحرف استفتاح و يا حرف نداء والمنادى محذوف أى ياهذه كما هو القاعدة أن يا إذا دخلت على شىء لاينادى كالفعل نحو ألا يا اسجدوا والحرف نحو ـ يا ليتنى كنت معهم ـ ، والجملة الاسمية نحو قول الشاعر :

يا لعنة الله والأقوام كلهم . والصالحين على سمعان من جار

بضم لعنة مبتدأ كانت للنداء والمنادى محذوف قاله فى القاموس اسلمى فعل أمر ومعناه الدعاء مبنى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ياحرف نداء دار منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهومضاف ومى مضاف اليه وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، وأعربه بعضهم بكسرة ظاهرة فى آخره على أنه منصرف وعلى البلا جار ومجرور وعلامة الجر فيه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ولا دعائية زال فعل ماض يعمل عمل كان منهلا خبرها مقدما والقطر اسمها مؤخرا كما قاله الفاكهى و بجرعائك جار ومجرور متعلق بمنهلا والكاف مضاف اليه ومنهلا اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل و ينصب المفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو عائد على القطر والمعنى الدعاء لدارمى بالسلامة من العيوب مع كونها قد بليت و إذا كانت على بمعنى من فهو دعاء لها بالسلامة من صروف الدهر التى تبليها ودعاء لها باستمرار المطر منسكبا فى جرعائها أى ما اكتنفها من الرمال حتى تصير خصبة رطبة ، والشاهد فى قوله ولا زال حيث تقدم على زال شبه النفى وهو الدعاء (والثالث) من الأقسام (ما يعمل هذا العمل) الذى هو رفع الاسم ونصب الخبر (بشرط أن يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية) وتكون صلة لها (وهو دام) وهى لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها (نحو) قوله تعالى ـ وأوصانى بالصلاة والزكاة (مادمت حيا ـ) و إعرابه ما مصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا دمت دام فعل ماض تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها حيا خبرها (وسميت ما هذه مصدرية لأنها تقدر) مع الفعل الذى بعدها و يقال له صلتها (بالمصدر) قال الشنوانى وعندى أن الذى يقدر بالمصدر إنما هو الصلة اه وكذا قال السيد فى شرح الكافية قلت لكن لما كان تقديره بالمصدر إنما هو بواسطة ما المصدرية أسند التقدير اليها (وهو الدوام ، وسميت ظرفية) و يقال لها أيضا وقتية لدلالتها على الوقت وظرفية (لنيابتها) أى مع صلتها (عن الظرف وهو المدة) فأصل مادمت حيا مدة مادمت حيا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها عنه فى الانتصاب على الظرفية ثم سبكت مع دام بمصدر أضيف اليه المدة فصار التقدير مدة دوامى حيا ، ولكون مادام دالة على الوقت احتاجت إلى عامل يتقدم عليها إما جملة اسمية نحو زيد قائم ما دمت قائما أو فعلية كالآية التى مثل بها المصنف و يمتنع أن يقال ابتداء مادام زيد مقيما ولو فقدت ما نحو دام زيد صحيحا كان المنصوب بها حالا لا خبرا وكذا إذا وجدت وكانت مصدرية غير ظرفية نحو عجبت مادام زيد صحيحا لأن المعنى عجبت من دوام زيد صحيحا (و يجوز فى خبر هذه الأفعال) أن يكون مفردا وجملة ذات رابط يربطها بالمبتدإ وظرفا ومجرورا متعلقين بمحذوف وجوبا وأن يخبر عنها بخبر بعد خبر على نحو ماسبق فى أحكام خبر المبتدإ و (أن يتوسط بينها و بين اسمها) ما لم يمنع من التوسط مانع أو يطرأ موجب للتوسط وتقديم الاسم عليه هو الأصل ولكن لقوة عملها لكونها أفعالا جاز تقديم خبرها على اسمها فمثال ما يجوز فيه

والثالث ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية وهو دام نحو مادمت حيا وسميت ما هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة ويجوز فى خبر هذه الأفعال أن يتوسط بينها و بين اسمها

التوسط (نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين) وإعرابه كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر حقا خبرها مقدما علينا جار ومجرور فى محل نصب صفة لحقا متعلق بواجب الحذف تقديره كائنا نصر اسمها مؤخر المؤمنين مضاف اليه وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، والمراد الحق الثابت بمقتضى وعده الصادق سبحانه وتعالى لا أن ذلك واجب عليه :

* وما على الاله شيء يجب * (وقول الشاعر :

سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول)

هو من قصيدة من الطويل للسموءل اليهودى ، وأولها :

إذ المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل

وان هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل

وقد كان هذا الشاعر خطب امرأة وخطبها غيره أيضا ، فخاطبها بهذه الأبيات . اللغة: سلى خطاب لمؤنث من السؤال وهو الاستفهام والجهل خلاف العلم والناس اسم جمع كالقوم والرهط واحده إنسان من غير لفظه ويطلق على الجن والانس لكن غلب استعماله فى الانس وسواء يكون مصدرا ووصفا بمعنى مستو . الاعراب سلى فعل أمر مبنى على حذف النون والياء ضمير متصل فى محل رفع فاعل متصرف من سأل تنصب مفعولين إن حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه جهلت فعل وفاعل جهل فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط والتاء فاعل وجواب الشرط محذوف دل عليه ماقبله والتقدير إن جهلت فسلى عنا وعنهم الناس مفعول أول لسلى ومفعول جهلت محذوف أى إن جهلت حالنا وحالهم فسلى عنا وعنهم وعنا جار ومجرور وكذا قوله وعنهم والجار والمجرور فى محل نصب مفعول ثان لسأل الفاء تعليلية ليس فعل ماض ناقص سواء خبرها مقدما عالم اسمها مؤخرا ، والمعنى إن جهلت أيتها المرأة حالنا وحالهم فسلى الناس عنا وعن هؤلاء الذين خطبوك حتى تعلمى حالنا وحالهم فليس العالم بشىء والجاهل به سواء . والشاهد فيه تقديم خبر ليس على اسمها فان منع من التوسط مانع نحو كان موسى صديقى لم يجز أن يعرب الأول خبرا مقدما للالتباس ولا قرينة تبين المراد ، فيتعين إعراب الأول اسمها والثانى خبرها وإن طرأ موجب التوسط كان حينئذ واجبا لا جائزا فيجب التقديم فى هذه الصورة فان كان الاسم المحصور أن وصلتها نحو ما كان حجتهم إلا أن قالوا ـ فالأحسن تقديمه ولكنه لايجب فحجتهم خبر مقدم والمصدر المنسبك من أن وما بعدها اسمها مؤخرا، والتقدير ما كان حجتهم إلا قولهم كذا قال ابن عنقاء ، وظاهر كلام الفاكهى أن خبر المحصور يجب تقديمه مطلقا ويؤيده قول الألفية * وخبر المحصور قدم أبدا * ومثله يعجبنى أن يكون فى الدار صاحبها (ويجوز أن تتقدم أخبارهن عليهن) لا فرق فى ذلك بين ما شرط فى عمله تقدم نفى أولا ، وقد يكون تقدم أخبارهن عليهن واجبا بأن كان مما له صدر الكلام نحو كم كان مالك وقد يكون ممتنعا كخبر المنفى بما إن قدم عليها فيمتنع قائما كان زيد فان تقدم النفى على الخبر وكان جاز نحو ما قائما كان زيد، ثم استثنى المصنف من جواز تقديم أخبار هذه الأفعال عليهن قوله (إلا) خبر (ليس) فانه يمتنع تقديمه على الأصح قياسا على خبر عسى بجامع أن كلا منهما فعل جامد ولأن معناها النفى ومعمول النفى يمتنع تقديمه عليه ، وعبارة العلوى فى حواشى الكشاف : اعلم أن ما النافية لا يتقدم معمول ما بعدها عليها وكذا إن: أى لأن لهما صدر الكلام فيمتنع زيدا ما ضربت وزيدا إن أمسك عمرو بخلاف لم ولن ولا فيجوز زيدا لم أضرب ولن أضرب ولا أضرب أى لأنها ليست كما وإن فى استحقاقهما صدر الكلام فلذا تخطاها العامل دون ما وإن النافيتين اهـ . ونقل كثيرون

نحو ـ وكان حقا علينا نصر المؤمنين ـ وقول الشاعر :
سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم
فليس سواء عالم وجهول
ويجوز أن يتقدم أخبارهن عليهن الا ليس

ودام كقولك عالما كان زيد، ولتصاريف هـذه الأفعال من من المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل ما للماضي من العمل نحو - حتى يكونوا مؤمنين ، وكونوا حجارة - وتستعمل هذه الأفعال تامة أى مستغنية عن الخبر

عن البصريين وسيبويه والسيرافى والفارسى جواز تقديم خبر ليس لأنه فعل ومعمول الفعل يجوز تقديمه عليه (و) إلا خبر (دام) فانه يمتنع تقدمه عليها اتفاقا فى نحو أكرمك أميرا مادام زيد لما تقرر من أن الحرف المصدرى لايعمل ما بعده فيما قبله وعلى الأصح فى نحو أكرمك ما أميرا دام زيد لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته . قال الدمامينى والقياس الجواز لأن ما حرف مصدرى غير عامل فلايمتنع فيه ذلك إلا أن يثبت أن دام لاتتصرف أى وهو الذى عليه الأكثر فيتجه المنع كذا فى شرح ابن قاسم اه . قلت والمنع هو الذى جرى عليه ابن هشام وفى شرح القطر. قال الحريرى فى شرح الملحة ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدرى كيعجبنى أن تكون عالما اه : أى فيمتنع يعجبنى عالما أن تكون أو يعجبنى أن عالما تكون لئلا يلزم عليه ماسبق فيما دام (كقولك عالما كان زيد) مثال لتقدم الخبر على الناسخ . وإعرابه عالما خبر مقدم كان فعل ماض ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها مؤخر (و) يثبت (لتصاريف هذه الأفعال) الناسخة (من المضارع والأمر) وسيمثل لهما المصنف (والمصدر) نحو أعجبنى كون زيد صديقك . وإعرابه أعجب فعل ماض ونونه للوقاية والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به كون فاعل وهو مصدر ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وهو مضاف إلى زيد وهو اسمه فمحله الرفع بكون وإن كان لفظه مخفوضا بالاضافة ومثله فانظر لكونى صاحبا مصاحبا فان كون مضاف إلى ياء التكلم وهى اسمه ومحلها الرفع به ، وإن كان لفظها مخفوضا بالاضافة قاله ابن عنقاء (واسم الفاعل) نحو زيد كائن أخاك . وإعرابه زيد مبتدأ كائن خبره وكائن اسم فاعل ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على زيد وأخاك خبره وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة والكاف فى محل جر بالاضافة وأجاز سيبويه والكوفيون بناء ماتصرف من هذه الأفعال للمجهول ونسب لجمهور البصريين وعلى هذا فيجوز بناء اسم المفعول منها . قال ابن عنقاء والأصح أنه لايجوز بناء شىء منها للمفعول اه ، فلا يقال فى كان زيد قائما كين ولا فى يكون زيد قائما يكان (ما) ثبت (للماضى) منها من (العمل) فترفع الاسم وتنصب الخبر مثال المضارع (نحو حتى يكونوا مؤمنين) وإعرابه حتى حرف غاية ونصب ويكونوا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ويكونوا متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل فى محل رفع اسمها مؤمنين خبرها وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد (و) مثال الأمر قل (كونوا حجارة) واعرابه كونوا فعل أمر مبنى على حذف النون متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل فى محل رفع اسمها حجارة خبرها وعلامة نصبه فتح آخره . ثم اعلم أن أفعال هذا الباب بالنسبة للتصرف وعدمه ثلاثة أقسام : قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عند أكثر المتأخرين . وقسم يتصرف تصرفا ناقصا بمعنى أنه لايستعمل منه أمر ولامصدر وهو زال وأخواتها الثلاثة ؟ وقسم يتصرف تصرفا تاما ، وهو باقى الأفعال قاله الفاكهى وابن عنقاء (وتستعمل هذه الأفعال) الناقصة (تامة) على خلاف الأصل (أى مستغنية عن الخبر) مكتفية عنه بمرفوعها ، فتكون مع مرفوعها كلاما تاما لدلالتها حينئذ على ثبوت الشىء فى نفسه من غير نظر لحال آخر ، بخلاف ما إذا كانت ناقصة فانها ما لم تأخذ المنصوب مع المرفوع لم يكن الكلام تاما لما تقدم من أن وضعها لتقرير الفاعل على صفة ، فاذا قطعتها عن الصفة استعملتها فى غير موضوعها ، فلم يستقم الكلام وما فسر به المصنف التام هو الأصح . وقيل معنى تمامها

نحـو وان كان ذو عسرة فسبحان الله حـين تمسون وحين تصبحون ـ أى حين تدخلون فى الصباح وحـين تدخلون فى المساءالإزال وفتئ وليس فانها ملازمة للنقص

دلالتها على الحدث والزمان ، ومعنى نقصانها دلالتها على الزمان فقط : أى دون الحدث فلا يتعلق بها الظرف ولا الجار والمجرور فى حال نقصانها قال الفاكهى وهذا ضعيف والأصح كما قال ابن مالك وغيره أن أفعال هذا الباب كلها فى حال نقصانها تدل على الحدث والزمان وأنه يتعلق بها الظرف والجار والمجرور فاذا قلت كان زيد قائما دل كان على الحدث وهو الحصول المطلق ودل خبره على كون مخصوص وهو الحصول المقيد بوقت ثم إذا استعملت هذه الأفعال تامة كانت بمعنى فعل لازم و يقدر فى كل شىء ما يقتضيه المقام (نحو وان كان ذو عسرة) واعرابه ان حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه كان فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط والأظهر أنهـا تامة بمعنى حصل أو حضر أو حـدث وذو فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وعسرة مضاف اليه وجواب الشرط قوله فنظرة الى ميسرة فالفاء رابطة لجواب الشرط ونظرة خبر مبتدإ محذوف أى فالأمر أو فالواجب نظرة ، وأجاز الكوفيون كون كان فى الآية ناقصة وقدروا الخبر وان كان ذو عسرة غريمـا أو وان كان من غرمائكم ذو عسرة ، ورد بأن حذف خبر كان لا يجوز لا اقتصارا ولا اختصارا (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون) وهما حينئذ بمعنى دخل فى الصباح والمساء كما قال المصنف (أى حين تدخلون فى الصباح وحين تدخلون فى المساء) هكذا بخط المؤلف بتقديم الصباح على المساء . واعرابه الفاء حرف عطف سبحان قال البيضاوى مصدر كغفران ولا يكاد يستعمل إلا مضافا منصوبا باضمار فعله كمعاذ الله اه وفى التحفة سـبحان مصدر جعل علما للتسبيح وهو براءة الله من السوء أى اعتقاد تنزيهه عمـا لا يليق بجلاله منصوب على أنه بدل من اللفظ بفعله الذى لم يستعمل فيقدر معناه ولا يتصرف بل يلزم الاضافة وليس مصدرا لسبح بل سبح مشتق منه اه وفى حواشى الاقناع للبجيرمى نقلا عن غيره سبحان اسم مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره أسبحك أى أنزهك عما لايليق بك أقيم مقام فعله ليدل على التنزيه البليغ فهو علم للتسبيح بمعنى التنزيه ولا يستعمل إلا فى الله ومضافا فيقصد تنكيره ثم يضاف لأن العلم لا يضاف ولا يثنى حتى يقصد تنـكيره اه وفى شرح العصامى على شذور الذهب وشرح الدمامينى على التسهيل وغيرهما أن سبحان اسم مصدر وهو الأصح وحينئذ فالأحسن أن يقال فى اعرابه سبحان اسم مصدر وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف اليه حين ظرف زمان وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره تمسون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وهو متصرف من أمسى التامة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وحين تصبحون الواو حرف عطف وحين معطوف على ما قبله وتصبحون من أصبح التامة والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل .

﴿ تنبيه ﴾ واذا استعملت أضحى تامة فهى بمعنى دخـل فى الضحى نحو أضحينا أى دخلنا فى الضحى وبات بمعنى عرس كقول عمر رضى الله عنـه أما رسول الله صلى الله عليه وسـلم فقد بات بمنى أى عرس بها وقد تـكون بمعنى نزل يقال بات القوم أى نزل بهم ليـلا وصار بمعنى انتقل نحو صار الأمر اليك أى انتقل وقد تأتى بمعنى رجع نحو ـ ألا إلى الله تصير الأمور ـ أى ترجع وظل بالظاء المشالة بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم أى دام ظله وبرح بمعـنى ذهب نحو ـ وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح ـ أى لا أذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فـكـكت الخاتم فانفك أى انفصل ودام بمعنى بقى نحو ـ ما دامت السموات والأرض ـ أى ما بقيت (الازال) ماضى يزال لا ماضى يزيل ولا ماضى يزول فانهما تامان الأول منهما متعد لواحد ومصـدره الزيل والثانى قاصر ومصـدره الزوال (وفتئ) بكسر التاء (وليس فانهـا ملازمة للنقص) فلا

تستغنى عن خبر يتم به الكلام ، وذهب أبو حيان فى نكته إلى أن فتىء تكون تامة بمعنى سكن قال الدمامينى إذا أريد بفتأ بفتح التاء وأما مكسور التاء فلا يكون إلا ناقصا انتهى وذهب أبو على الفارسى فى الحلبيات إلى أن زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه أى لم ينقل عنه، وفى شرح المرادى ما يوهم أن زال وبرح وفتىء وانفك فى النقصان والتمام بمعنى واحد وهذا لا سبيل اليه لما قررناه من اختلاف معانيها ، وذهب الكوفيون الى أن ليس قد تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو: انما يجزى الفتى ليس الجمل ،وانما كانت عاطفة لأنها بمعنى لا النافية التى يعطف بها بعد الاثبات (وتختص كان) عن أخواتها بأمور (بجواز زيادتها) لفظا ومعنى فلا تفيد الدلالة على المضى ولا يسند اليها فاعل بل يكون وجودها كعدمها كالحرف الزائد و يبقى الكلام بعد حذفها على معناه قبله إلا فى التأكيد قال هطيل فى شرح المفصل وهذا معنى الزائد فى كل موضع اه وقال أبو بكر الخبيصى وقد تكون ملغاة فى اللفظ دون المعنى كقولك زيد كان قائم فتدل كان على أن القيام كان فيما مضى اه وفى الرضى اعلم أن كان تزاد غير مفيدة لشىء إلا محض التأكيد كقوله تعالى ـ من كان فى المهد صبيا ـ وكذا إذا دلت كان على الزمن الماضى ولم تعمل نحو ما كان أحسن زيدا فعدم عملها حينئذ لعدم دلالتها على الحدث المطلق فبقيت كالظرف دالة على الزمن فقط اه وانما تكون زائدة (بشرط أن تكون بلفظ الماضى) لخفته ولتعين الزمان فيه دون المضارع وندر زيادتها بلفظ المضارع كقول الشاعر :

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمأل بليل

بفتح الباء بوزن قتيل بمعنى مبلولة (وأن تكون فى حشو الكلام) بأن تقع بين شيئين متلازمين كالمبتدإ وخبره نحو زيد كان قائم والموصول وصلته نحو ـ كيف نكلم من كان فى المهد صبيا ـ قال أبو البقاء كان زائدة أى من هو فى المهد وصبيا حال من الضمير فى الجار والمجرور وقال الصفدى وهذا أجود ما قيل فى اعرابه قال الخبيصى وقوله تعالى ـ لمن كان له قلب ـ يتوجه على الخمسة اه أى فيجوز أن تكون كان فيه ناقصة وقلب اسمها وله خبرها وأن تكون بمعنى صار وأن يكون فيها ضمير الشأن والجملة خبرها أى كان الشأن له قلب وأن تكون تامة أى حصل له قلب فقلب فاعل وله متعلق بكان وأن تكون زائدة : أى لمن له قلب وشذ زيادتها بين الجار والمجرور ومنه قول الشاعر:

جياد بنى بكر تسامى على كان المسومة العراب

أى على المسومة وكان زائدة وكثرت زيادتها بين ما وفعل التعجب (نحو ما كان أحسن زيدا) واعرابه ما تعجبية بمعنى شىء مبتدأ كان زائدة لافاعل لها أحسن فعل تعجب مبنى على الفتح وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره هو زيدا مفعول به وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر فكان زائدة بين المبتدإ وخبره وقد أفهم كلامه أنها لا تزاد فى صدر الكلام ولا فى آخره وأن غيرها من أخواتها لا يزاد قال ابن مالك وربما زيد أصبح وأمسى أى كقولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها بمعنى ما أبردها وما أدفأها قال الدمامينى وهذا عند البصريين نادر لا يقاس عليه اه (وتختص) أى كان (أيضا) بالنصب مفعول مطلق أو حال أى أرجع عن الاختصاص الأول رجوعا (بجواز حذفها) وحدها معوضا عنها ما فى مثل قول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فان قومى لم تأكلهم الضبع

فأبا منادى مضاف وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة وخراشة مضاف اليه و إما مركبة من أن وما فأن حرف مصدر ونصب وما زائدة عوضا عن كان الناقصة وأنت ضمير منفصل فى محل رفع اسم كان وذا خبر كان وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة

وتختص كان بجواز زيادتها بشرط أن تكون بلفظ الماضى وأن تكون فى حشو الكلام نحو ما كان أحسن زيدا، وتختص أيضا بجواز حذفها

ونفرمضاف إليه و بجواز حذفها (مع اسمها) ضميرا كان أوظاهرا (و إبقاء خبرها) على حاله منصوبا دالا عليهما (وذلك) أى جواز الحذف (كثير) فى كلامهم (بعد لو و إن الشرطيتين) و بعد غيرهما قليل و إنما كثر بعدهما لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية أدوات الشرط لأن إن أم أدوات الشرط الجازمة ولوأم أدوات الشرط الغير الجازمة وهم يتوسعون فى الأمهات ما لايتوسعون فى غيرها (كقوله عليه الصلاة والسلام « التمس ولو خاتما من حديد ») أى ولو كان الذى تلتمسه خاتما من حديد فحذف كان مع اسمها و إعرابه التمس فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والواو حرف عطف لوحرف شرط جىء بها لعقد السببية والمسببية بين جملتى الشرط والجزاء فى الزمن الماضى بخلاف إن فانها لعقد السببية والمسببية فى المستقبل و يقال فيها لوحرف امتناع لامتناع : أى حرف يقال على امتناع جوابها لامتناع شرطها وخاتما خبر لكان المحذوفة مع اسمها وجملة من حديد نعت لخاتما (وقولهم) أى العرب قال الفاكهى ولوقال وقوله لكان أولى لأنه حديث اه قلت وهوحديث أخرجه (١) (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير و إن شرا فشر) و إعرابه الناس مبتدأ مجزيون خبر وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ومجزى اسم مفعول ونائب الفاعل مستترفيه جوازا تقديره هم بأعمالهم متعلق بمجزى إن حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه خيرا خبر كان المحذوفة مع اسمها وهى فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط وقوله فخير الفاء فيه رابطة لجواب الشرط وخير خبرمبتدإ محذوف والتقدير فجزاؤهم خير وجملة المبتدإ والخبر فى محل جزم جواب الشرط وقوله و إن شرا فشر إعرابه كاعراب إن خيرا فخير، والتقدير إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير و إن كان عملهم شرا فجزاؤهم شر ، وهذا الذى ذكره من نصب الأول ورفع الثانى هوأرجح الأوجه فى مثل هذا التركيب و إلا فيجوز رفع الأول ونصب الثانى ورفعهما ونصبهما كما بينت ذلك فى حواشى شرح القطر (وتختص) أى كان (بجواز حذف نون مضارعها) و يقال له لام الكلمة ولذا عبر بعضهم بجواز حذف لام مضارعها وهوحذف غيرواجب كما قال ابن مالك فى الخلاصة : وهوحذف ما التزم * أى ولكنه لمجرد التخفيف فى اللفظ لكثرة استعمال هذه الكلمة (المجزوم) أى بالسكون كذا قيد به بعضهم وهو احتراز عن المجزوم بحذف النون نحو لم يكونا ولم يكونوا ولم تكونى لأنها محركة فتعاصت عن الحذف بخلاف الساكنة . قال العصامى فى شرح الشذور : ولاحاجة إلى ذلك لأن المراد بمضارع كان مضارع هذا اللفظ بهذه الهيئة كما هو المتبادر فلا يكون صادقا على ماذكراه قلت ولعله لبيان الواقع : أى إذلم يسمع الحذف إلا فى المجزوم بالسكون ، واحترز المصنف بالمجزوم عن المرفوع نحو ـ من تكون له عاقبة الدار ـ والمنصوب نحو ـ وتكون لكما الكبرياء فى الأرض ـ فلا تحذف منهما النون لانتفاء الجزم فيهما وكذا لا تحذف فى الموقوف عليه ، فاذا قيل لك هل كان زيد قائما فقلت لم يكن لم يجز حذف نونه حينئذ لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقى على حرف أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقولك عه ولم يعه فلم يكن بمنزلة لم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذى كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن قاله ابن هشام فى شرح القطر لكنه قال فى التوضيح قال ابن مالك تجب هاء السكت فى الفعل إذا بقى على حرفين أحدهما زائد نحو لم يعه وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ولم أك ومن يتق بترك الهاء اه ومال إليه العصامى فى شرح الشذور (إن لم يلها) أى كان أوالنون (ساكن) فلا تحذف من المتصل بالساكن وهولام التعريف نحو ـ لم يكن الله ليغفر لهم ـ فالنون مكسورة لأجله فهى

مع اسمها و إبقاء خبرها وذلك كثير بعد لو و إن الشرطيتين كقوله عليه الصلاة والسلام « التمس ولو خاتما من حديد » وقولهم الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير و إن شرا فشر ، وتختص بجواز حذف نون مضارعها المجزوم إن لم يلها ساكن

(١) لم يذكر المخرج اه مصححه

متعاصية على الحذف لقرنها بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين خلافا ليونس محتجا بقول الشاعر :

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنه عقد التمائم

وهذا محمول عند المانع على الضرورة وقد وافق ابن مالك فى التسهيل يونس فقال ولا يمنع من ذلك ملاقاة ساكن وفاقا ليونس اهـ وكأنهما لم ينظرا للحركة لعروضها وعدم أصالتها (ولا ضمير نصب متصل بها) أى بكان أو بالنون فلا تحذف النون من مضارع كان المتصل به ضمير منصوب نحو إن يكنه فلن تسلط عليه ، وقول الشاعر :

فان لا يكنها أو تكنه فانه أخوها غذته أمه بلبانها

وذلك لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها فاذا توفرت هذه الشروط جاز الحذف (نحو ولم أك بغيا) وإعرابه لم حرف نفى وجزم أك فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفا لأن أصله أكون لحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف فالحذفان الأولان واجبان والثالث جائز وأك متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنا وبغيا خبرها (ولا تك فى ضيق) فى سورة النحل . أما التى فى النمل فانها باثبات النون . وإعرابه الواو حرف عطف على قوله ولا تحزن عليهم : أى على الكفار إن لم يؤمنوا ولا تهتم بمكرهم : أى فان الله ناصرك يا محمد عليهم ولا ناهية تك فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفا وهو متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت وجملة فى ضيق فى محل نصب خبرها (وإن تك حسنة) وإعرابه إن حرف شرط جازم تك فعل الشرط وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفا وهو من كان التامة وحسنة بالرفع فاعل : أى وان تحصل أو تثبت حسنة يضاعفها لصاحبها من عشر إلى سبعمائة ضعف ويضاعفها جواب الشرط ، وفى قراءة عاصم حسنة بالنصب واسم تك حينئذ ضمير مستتر فيها جوازا يعود على الذرة : أى وإن تكن الذرة حسنة يضاعفها حتى يوافيها صاحبها يوم القيامة وهى كالجبل العظيم ، وقد أشار المصنف بهذه الآية إلى أنه لا يختص الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك وبه صرح الفاكهى فى شرح قطر الندا لكنه فى التامة قليل كما قاله العصامى فى شرح الشذور ، وأفاد الأزهرى أنه وقع حذف النون من مضارع كان فى القرآن العظيم فى ثمانية عشر موضعا .

﴿فصل﴾ فيما ألحق بليس من رفع الاسم ونصب الخبر لمشابهتها لها فى المعنى (وأما الحروف المشبهة بليس) فى النفى والجمود والدخول على الجمل الاسمية (فأربعة : ما ولا وإن ولات) النافيات وأكثرها عملا ما النافية وكان الأصل أن لا تعمل لأن قياس العوامل أن تختص بالقبيل الذى تعمل فيه من الاسم والفعل لكنها أعملت لقوة مشابهتها لليس لأن معنييهما فى الحقيقة سواء (أما ما) أى النافية (فتعمل عمل ليس عند الحجازيين) وكذا عند التهاميين فيما حكاه الكسائى (بشرط) اجتماع أمور أربعة : الأول (أن لا تقترن) ما النافية (بان) الزائدة الكافة المكسورة الهمزة (و) الثانى (أن لا يقترن خبرها بالا) الحصرية المفيدة للاثبات المبطلة لمعنى ما (و) الثالث (أن لا يتقدم خبرها) ولو ظرفا على الأصح خلافا لابن عصفور (على اسمها) لضعفها فى العمل فلا تتصرف بأن تعمل النصب قبل الرفع (و) الرابع أن (لا) يتقدم (معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان المعمول) لخبرها (ظرفا أو جارا ومجرورا) فانه يجوز حينئذ إعمالها مع تقدمه كما سيأتى فهذه الأربعة متى وجدت جاز إعمالها فى معرفة ونكرة (فالمستوفية للشروط) الأربعة المذكورة (نحو ما زيد ذاهبا) وإعرابه

ولا ضمير نصب متصل بها نحو ولم أك بغيا ، ولا تك فى ضيق ، وان تك حسنة .

﴿فصل﴾ وأما الحروف المشبهة بليس فأربعة ما ولا وان ولات أما ما فتعمل عمل ليس عند الحجازيين بشرط أن لا تقترن بان وأن لا يقترن خبرها بالا وأن لا يتقدم خبرها على اسمها ولا معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا فالمستوفية للشروط نحو ما زيد ذاهبا

ما نافية حجازية تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها ذاهبا خبرها وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (وكقوله تعالى ماهذا بشرا) وإعرابه ما نافية حجازية والهاء للتنبيه وذا اسم إشارة فى محل رفع اسمها و بشرا خبرها منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (ماهن أمهاتهم) وإعرابه ما نافية حجازية هن ضمير منفصل فى محل رفع اسمها أمهات خبرها وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة . قال ابن هشام : ولم يقع إعمال ما فى القرآن صريحا فى غير هاتين الآيتين (فان اقترنت بان) أى الزائدة فلا يقال فيها نافية بل زائدة كافة لما عن العمل (بطل عملها) وجوبا عند البصريين لضعف عملها بالفصل بينها وبين معموليها بغير الظرف وزوال شبهها بليس من حيث إن ليس لاتليها إن فلا يقال ليس إن زيد قائما (نحو ما إن زيد قائم) وإعرابه ما نافية حجازية بطل عملها إن زائدة كافة زيد مبتدأ وقائم خبر وعلى ذلك قول الشاعر : بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولاصريف ولكن أنتم الخزف

قال الفاكهى وقد روى ذهبا وأول على أن إن نافية مؤكدة لما لازائدة ، قال : وهذا يؤخذ منه أن تكرار ما لايبطل عملها وهو اختيار ابن مالك اه وقال الدمامينى قال ابن مالك إن هذه لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لم يغير العمل تكرار ما قال الراجز :

لاينسك الأسى تأسيا فما ما من حمام أحد معتصما

اه وقال العصامى فى شرح الشذور وخرج بان الزائدة إن النافية فلا تبطل العمل كما فى البيت المذكور على رواية ابن السكيت ذهبا وصريفا بالنصب وما الزائدة كان الزائدة فى بطلان عمل ما معها عند عامة النحويين، ولا يرد ذلك على قضية كلام المصنف : يعنى ابن هشام لأن الرضى عنده ماذهب إليه ابن مالك من أنه لا أثر لها وقال إنه يشهد له السماع والقياس اه (وكذلك) يبطل عملها (إن اقترن خبرها بالا) لأن عملها إنما هو لأجل النفى الذى شابهت به ليس وبالا يبطل النفى ويصير الكلام إثباتا فكيف تعمل مع زوال المشابهة . قال فى البهجة : فان انتقض بها وجب الرفع (نحو وما محمد إلا رسول) وإعرابه ما نافية بطل عملها محمد مبتدأ ورسول خبره وإلا أداة حصر فان انتقض بدون إلا من أدوات الاستثناء كغير وسوى جاز النصب عند الفراء ووجب عند البصرى قاله ابن عنقاء وقال الفاكهى بخلاف ما إذا انتقض بغيرها فانه يجوز عملها نحو ما زيد غير قائم اه حكى ابن مالك عن يونس جواز اعمالها حال اقتران خبرها بالا واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

وأجيب عنه بأن المنصوب ليس خبرا لما وإنما هو مصدر على حذف مضاف ، والتقدير وما الدهر إلا يدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات إلا يعذب تعذيبا فجزمه بالجواز يفيد اعتماد مذهب الفراء (وكذلك) يبطل عملها (إن تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد) لضعف عملها لعدم تصرفها تصرف ليس فانها أصل فى العمل وعن يونس جواز اعمالها عند تقدم خبرها مستشهدا عليه بقول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وأجيب عنه بأن بشر اسم ما والخبر محذوف : أى فى الدنيا ومثلهم بالنصب على الحال وإضافته لاتفيد تعريفا كما سيأتى، وأجاز ابن عصفور عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفا أوجارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه وتبعه على ذلك جمع محققون كالسعد التفتازانى ، وفى حواشى البهجة للشريف ابن عنقاء والأظهر ما بحثه الشارح الأسيوطى وتبعه الفاكهى جواز اعمالها إذا كان الظرف المتقدم خبرها اه (أو

وكقوله تعالى ـ ماهذا بشراء ماهن أمهاتهم ـ فان اقترنت بان بطل عملها نحو ما إن زيد قائم وكذلك إن اقترن خبرها بالا نحو ـ وما محمد إلا رسول ـ وكذلك إن تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد أو

تقدم معمول الخبر) على اسمها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا (نحو ماطعامك) بفتح ميمه على أنه مفعول مقدم لآكل (زيد آكل) فانه حينئذ يبطل عملها فيعرب زيد مبتدأ وآكل خبره لضعفها في العمل فلا يتصرف في خبرها ولا معمول خبرها بالتقدم ، ولذا قال الشاعر :

وقالوا تعرفها المنازل من منى   وما كل من وافى منى أنا عارف

(فان كان) أى معمول الخبر (ظرفا نحو ما عندك زيد جالسا أوجارا ومجرورا نحو مافى الدار زيد جالسا لم يبطل عملها) لتوسعهم فى الظرف والمجرور مالم يتوسعوا فى غيرهما، فتقول فى إعراب المثال الأول مانافية حجازية عند ظرف مكان معمول لجالسا والكاف مضاف إليه زيد اسمها جالسا خبرها وتقول فى المثال الثانى ما نافية حجازية فى الدار جار ومجرور معمول لجالسا وزيد اسمها وجالسا خبرها قال الفاكهى : وأما تقديم المعمول على الخبر فجائز اه أى نحو ما زيد عندك جالسا (و بنو تميم لايعملونها وإن استوفت الشروط) المذكورة . قال الزمخشرى فى المفصل : ويقرءون ماهذا بشر إلا من درى كيف هى فى المصحف اه وفى المغنى عن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التميمية اه (وأما لا) أى النافية وهى عند عدم القرينة تنفى الجنس ظهورا والوحدة احتمالا وقد تكون نصا فى الأول كقول الشاعر :

تعز فلاشئ على الأرض باقيا   ولا وزر مما قضى الله واقيا

وفى الثانى كلارجل عندى بل رجلان إذ عطف المثنى عليه يدل على أن المنفى رجل واحد لاجنس الرجال إذلو أراد نفى الجنس لعطف عليه جنسا آخر بأن يقول لارجل عندى بل امرأة (فتعمل عمل ليس أيضا) لكنها تخالف ليس من ثلاث جهات : أحدها أن عملها قليل حتى منعها الأخفش والمبرد . الثانية أن ذكر خبرها قليل . الثالثة أنها لا تعمل إلا فى النكرات كما سيأتى (عند الحجازيين فقط) أى دون بنى تميم كما نص عليه الزمخشرى وابن الحاجب وغيرهما خلافا لمن ظنّ اتفاق العرب على إعمالها نخص الخلاف بما النافية (بالشروط المتقدمة فى ما) النافية ما عدا الشرط الأول لأن النافية لاتقترن بان الزائدة (وتزيد) يعنى لا على ما (بشرط آخر) وإنما زيد فى شروطها لأن شبهها بليس أضعف من شبه ما وإنما كان شبهها أضعف لأن ليس لنفى الحال ولا لنفى المستقبل عند الأكثرين ونقله المرادى عن ظاهر كلام سيبويه وان قال ابن مالك تبعا للأخفش إنهاقد تكون لنفى الحال وأماما فانها إذا نفت المضارع فانها تخلصه للحال كما قال الجمهور ورد عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى ـ قل ما يكون لى أن أبدله ـ وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه (وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين) فلا تعمل فى معرفة فلايقال لازيد قائما . وأما قول الشاعر :

أنكرتها بعد أعوام مضين لنا   لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا

فنادر قال ابن مالك : والقياس عندى على هذا شائع قال وقد قاس عليه المتنبى قوله :

إذا الجود لم يرزق خلاصامن الأذى   فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

أى إن الاعطاء إذا لم يكن خالصا من اتباعه بالمكاره فلايفيد صاحبه اكتساب الثناء عليه وماله غير باق وهذا منه إشارة لقوله تعالى ـ لاتبطلوا صدقاتكم بالمنّ والأذى ـ وعلى هذا المعنى فيرزق بضم الياء مبنيا للمجهول فما فى شرحى على شواهد شرح القطر مماقد يخالف هذامخالف لمايفيده كلام شرح ديوان المتنبى (نحولارجل أفضل منك) وإعرابه لانافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر رجل اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره أفضل خبرها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره منك جار ومجرور متعلق بأفضل (وأكثر عملها فى الشعر) بل قيل إنه لايحفظ عملها فى النثر

تقدم معمول الخبر نحو ماطعامك زيد آكل فان كان ظرفا نحو ما عندك زيد جالسا أو جارا ومجرورا نحو ما فى الدار زيد جالسا لم يبطل عملها و بنو تميم لا يعملونها وان استوفت الشروط وأما لا فتعمل عمل ليس أيضا عند الحجازيين فقط بالشروط المتقدمة فى ما وتزيد بشرط آخر وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو لا رجل أفضل منك وأكثر عملها فى الشعر

وأما ان النافية فتعمل عمل ليس فى لغة العالية بالشروط المتقدمة فى ما سواء كان اسمها معرفة أو نكرة نحو إن زيد قائما وسمع من كلامهم ان أحد خيرا من أحد إلا بالعافية . وأما لات فتعمل عمل ليس بشرط أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين

قال الفاكهى ولا تختص به ، وهذا مخالف لما فى القطر والملحة اه وقال ابن عنقاء فى حواشى البهجة وعملها قليل جدا وخصه أكثر المغاربة بالشعر اه وقال العصامى فى شرح الشذور صرح غير واحد بأنها لاتعمل إلا فى الشعر بل ظاهر عبارة الرضى أنه رأى جميع النحاة ، وجزم بذلك المصنف فى القطر وغيره ولا يرد ذلك على قضية كلامه هنا : يعنى فى الشذور لأنه لم يذكر فيه اشتراط كون عملها فى الشعر لاحتمال ذهابه إلى التعميم كما جرى عليه بعضهم انتهى (وأما إن النافية) وهى بكسر الهمزة وسكون النون (فتعمل عمل ليس) وعملها أقل من عمل لا كما قال ابن مالك وعكسه أبوحيان ، فقال : عمل إن أكثر من عمل لا ، والصواب الأول (فى لغة) أهل (العالية) بالعين المهملة والياء المثناة من تحت ، وهى مافوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ماوراء مكة وما والاها والنسبة إليها عالى ، ويقال أيضا علوى على خلاف القياس قاله فى الصحاح . وأما غير أهل العالية فيهملها على الأصل والقول بعملها هو رأى أكثر الكوفيين والفارسى وابن جنى وابن مالك وصححه أبوحيان ونقله ابن هشام عن الكسائى والمبرد ومنعه أكثر البصريين والمغاربة ونقله ابن هشام عن سيبويه والفراء : أى (بالشروط المتقدمة فى ما) أى ما عدا الشرط الأول أيضا (سواء كان اسمها معرفة أو نكرة) فالأول نحو (إن زيد قائما) وإعرابه ان نافية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها قائما خبرها ، ومما جاء فيه اسمها معرفة من القرآن العظيم قوله تعالى ــ إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم ــ فى قراءة سعيد بن جبير بتخفيف ان وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا بالخبرية وأمثالكم بالنصب أيضا نعت لعبادا وتكون المثلية المنفية فى هذه القراءة هى المماثلة فى الانسانية : أى ما الذين تدعون أيها المشركون من دون الله عبادا مماثلين ومشابهين لكم فى الانسانية بل هم أحجار منحوتة ، والمماثلة المثبتة فى القراءة المشهورة المماثلة فى العبودية : أى فهم وإن شابهوكم فى العبودية لكنهم لايشابهونكم فى الانسانية بل هم جماد وأنتم عقلاء فلكم عليهم مزية فكيف تعبدونهم ، فلا تنافى بين القراءتين فى المعنى ، فكان الأولى للمصنف التمثيل بهذه الآية جريا على عادته فى إيثار التمثيل بالآيات القرآنية (و) الثانى ، وهو ما إذا كان اسمها نكرة (سمع من كلامهم) أى أهل العالية كما قاله الحريرى فى شرح مجيب النداء (إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية) أى السلامة من المضار . وفى القاموس العافية : دفاع الله عن العبد ، عافاه الله من المكروه معافاة وعافية وهب له العافية من العلل والبلاء كأعفاه ، والمعافاة : أن يعافيك الله من الناس ويعافيهم منك اه . وإعرابه ان نافية تعمل عمل ليس أحد اسمها خيرا خبرها ومن أحد متعلق بخير إلا أداة حصر بالعافية جار ومجرور ، ومما أنشده الكسائى شاهدا على إعمال ان عمل ليس قول الشاعر :

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين سمع من كلام أهل العالية إن ذلك نافعك ولا ضارك (وأما لات) وأصلها لا زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة أو للمبالغة فى النفى ، كما فى علامة ونسابة ، أو لهما معا وحركت لالتقاء الساكنين بالفتح على المشهور لأنه أخف الحركات وبالكسر على أصل التقاء الساكنين وبالضم جبرا لما يلحقها من الوهن بحذف أحد معموليها لزوما ويوقف عليها بالهاء وبالتاء (فتعمل عمل ليس) باجماع العرب فهى أقوى الحروف الأربعة فى استحقاق العمل لاختصاصها بالاسم إذ لم يحفظ نفيها الفعل (بشرط أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين) فلا تعمل فى غيره وإن رادفه وذلك لقلتها فى الكلام ، وهذا ماعليه سيبويه والجمهور وتبعهم

المصنف ، وقيل لا تختص بالحين بل تعمل فيه وفيما رادفه كالساعة والأوان وهو ظاهر كلام التسهيل ، وفى الشذور ولا تعمل إلا فى الحين بكثرة وفى الساعة والأوان بقلة انتهى ، وفى شرح العمريطية لابن عنقاء لات بشرط كون اسمها وخبرها زمانا فان لم تدخل على الزمان كانت مهملة انتهى . ومثال دخولها على غير الحين من أسماء الزمان قول الشاعر :

ندم البغاة ولات ساعة مندم ... والبغى مرتع مبتغيه وخيم

وقوله : طلبوا صلحنا ولات أوان ... فأجبنا أن ليس حين بقاء

أصله ليس الحين أوان صلح أو ليس الأوان أوان صلح فحذف اسمها وما أضيف إليه خبرها وقدر تنوينه فبناه كما يبنى قبل و بعد إلا أن أوان يشبه نزال وزنا فبناه على الكسر ونونه للضرورة (و) بشرط أن لايجمع بين اسمها وخبرها (بأن يحذف اسمها) ويذكر خبرها (أو) بأن يحذف (خبرها) أى و يذكر اسمها فلا يجتمعان لأنه لم يسمع (والغالب) أى المسموع بكثرة فى كلامهم (حذف الاسم) لكونه فى موضوع التاء المجعولة كالعوض عن أحد الجزأين أو لأن الخبر محط الفائدة فلا يحسن حذفه (نحو فنادوا ولات حين مناص) وإعرابه الفاء حرف عطف نادوا فعل وفاعل نادى فعل ماض وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ولات الواو للحال لات نافية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وحين خبرها وعلامة نصبه فتح آخره ومناص مضاف إليه واسمها محذوف والتقدير فنادوا والحال أنه ليس الحين حين فرار وتأخر كما قال المصنف (أى ليس الحين حين فرار) فمناص بمعنى فرار (وقرئ) أى فى الشواذ ، وهى ماوراء السبع ، وقيل ماوراء العشر (ولات حين مناص) برفع حين (على) أنه اسمها وعلى (أن الخبر محذوف أى ليس حين فرار حينا لهم) أى حينا موجودا لهم عند تناديهم ونزول العذاب بهم .

﴿ فصل ﴾ فى بيان حكم أفعال المقاربة (وأما أفعال المقاربة) أى القرب : أى الأفعال الدالة على قرب حصول الخبر ودنوه فالمقاربة مفاعلة ، ولكن المراد بها هنا أصل الفعل وهو القرب وهى مصدر قارب الشىء يقاربه مقاربة ، وتسمية أفعال هذا الباب كلها أفعال المقاربة من باب التغليب كالقمرين للشمس والقمر لأن بعضها للرجاء و بعضها للشروع كما يفيده قول المصنف فهى ثلاثة أقسام الخ ، وقد حدها ابن الحاجب فى الكافية بما يفيد اشتراكها فى إفادة المقاربة ، فقال : أفعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولا أو أخذا فيه . فالدال منها على الرجاء موضوع لمقاربة الخبر على سبيل الرجاء والطمع فى حصوله نحو عسى الله أن يشفى مريضك تريد أن قرب شفائه مرجو من عند الله مطموع فيه . والدال منها على المقاربة موضوع لمقاربة الخبر على سبيل وجود القرب وحصوله لا على رجائه نحو كادت الشمس تغرب تريد أن قربها من الغروب قد حصل. والدال منها على الشروع موضوع لمقاربة الخبر على سبيل الأخذ فيه تقول : طفق الثلج يذوب إذا قلت ذلك فى حال أخذه فى السيلان عند طلوع الشمس عليه فالكل من أفعال هذا الباب بهذا التقرير من باب واحد باعتبار أصل المقاربة فلا حاجة حينئذ لجعل إطلاق لفظ المقاربة عليها من باب التغليب كما قاله جمع ولا من باب تسمية الكل باسم الجزء كما قاله جمع آخر (فهى ثلاثة أقسام) لارابع لها والمذكور هنا أحد عشر: الأول من الأقسام الثلاثة (ماوضع للدلالة) أى ليدل (على قرب الخبر) أى على أنه قريب الحصول فنحو كاد زيد يخرج معناه اثبات مقاربة

و بأن يحذف اسمها أو خبرها ، والغالب حذف الاسم نحو ـ فنادوا ولات حين مناص ـ أى ليس الحين حين فرار وقرئ ولات حين مناص على أن الخبر محذوف أى ليس حين فرار حينا لهم ﴿ فصل ﴾ وأما أفعال المقاربة فهى ثلاثة أقسام ما وضع للدلالة على قرب الخبر

الخروج وان لم يخرج فهو غير دال على نفى الخروج كما سيأتى تحقيقه فى آخر الباب إن شاء الله تعالى (وهو) أى هذا القسم الدال على قرب الخبر ألفاظ كثيرة ذكر المصنف منها ثلاثة (كاد) قال الدمامينى وهى أشهر أفعال المقاربة وتتصرف تصرف الأفعال فيقال كاد يكاد ويكود كيدا وكودا ومكادا ومكادة فهو كائد (وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح) كما قال الدمامينى وغيره فيقال كرب كروبا فهو كارب (وأوشك) هو فى الأصل بمعنى أسرع وتستعمل كذلك فيقال أوشك فلان فى السير أى أسرع فيه وتتصرف فيقال أوشك يوشك فهو موشك وأوشك يازيد وهو أوشك منه (و) الثانى (ماوضع للدلالة على رجاء الخبر) أى على رجاء المتكلم لحصول مضمون الخبر سواء كان رجاء حصوله عن قرب أو بعد (وهو) ثلاثة (عسى) بفتح السين كقضى وقد تكسر سينها إذا اتصل بها ضمير متكلم نحو عسيت وعسينا أو ضمير مخاطب نحو ـ فهل عسيتم ـ والمشهور فى كتب العربية أنها فعل جامد فلا يأتى منها إلا الماضى وعبارة التسهيل ويلازمن يعنى أفعال هذا الباب جميعها لفظ الماضى إلا كاد وأوشك وجعل اهـ، وعبارة الحاجبية فالأول عسى غير متصرف قال الخبيصى أى لايجىء منه مضارع أو اسم فاعل أو أمر أو نهى لتضمنه معنى الانشاء ومشابهته بذلك الحرف لكون الانشاء بالحروف اهـ وعبارة الرضى عسى لا يأتى منه إلا الماضى لتضمنه معنى الحرف أى انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاء آت فى الأغلب من معانى الحروف والحروف لايتصرف فيها اهـ قال الأندلسى ، وأما قولهم عسى يعسو عسوا فهو بمعنى صلب وأنشد قول عدى :

لولا الحياء وأن رأسى قد عسى فيه المشيب لزرت أم القاسم

وكلام المصنف يفيد أن عسى للرجاء فقط وليس كذلك ولكن الرجاء هو الغالب وقد يأتى لغيره ففى الرضى قال الجوهرى عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق اللذين يكونان فى المخلوق عليه تعالى إلا فى قوله تعالى ـ عسى ربه إن طلقكن ـ وأقول إن عسى فى الآية للتخويف لا للخوف والاشفاق اهـ وفى القاموس عسى فعل مطلقا أو حرف مطلقا أى على الخلاف فيها للترجى فى المحبوب والاشفاق فى المكروه واجتمعا فى قوله تعالى ـ وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ـ الآية وللشك واليقين وقد تشبه بكاد ومن الله للايجاب وبمنزلة كان فى المثل السائر عسى الغوير أبؤسا اهـ (وحرى) بفتح الحاء والراء المهملتين كذا فى التصريح والفواكه وغيرهما من كتب المتأخرين وفى الرضى قد تستعمل حرى زيد أن يفعل كذا بكسر الراء استعمال عسى بلفظ الماضى فقط ومعناه صار حريا أى خليقا وجديرا اهـ قلت كلام القاموس يفيد أنها تستعمل كرضى ورمى أى بفتح الراء وكسرها وقد ذكرها بفتح الراء أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كما نبه على ذلك الأزهرى والعصامى (واخلولق) بفتح اللامين (و) الثالث (ماوضع للدلالة على الشروع) أى شروع الاسم فى الخبر (وهو) أى هذا القسم (كثير) وقد أنهاها بعضهم إلى نيف وعشرين فعلا ذكر المصنف منها خمسة (نحو طفق) بفتح الفاء وكسرها قال فى التوضيح حكى الأخفش طفق يطفق كضرب يضرب وطفق يطفق كعلم يعلم ، وحكى مصدر طفق بالفتح طفوقا ومصدر طفق بالكسر طفقا اهـ والمشهور أنها لاتتصرف كعسى قال الدمامينى وحكى أيضا طبق بكسر الباء الموحدة (وعلق) بكسر اللام قال الدمامينى وهى غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر :

أراك علقت تظلم من أجرنا وظلم الجار إذلال المجير

(وأنشأ) بالهمز أوله وآخره نحو أنشأ السائق يحدو الابل وقول الشاعر :

* أنشأت أعرب عما كان مكتوما * (وأخذ) كقوله :

وهو كاد وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح وأوشك وما وضع للدلالة على رجاء الخبر وهو عسى وحرى واخلولق وما وضع للدلالة على الشروع وهو كثير نحو طفق وعلق وأنشأ وأخذ

فأخذت أسأل والرسوم تجيبنى ... وبالاعتبار إجابة وسؤال

(وجعل) بفتح عينه ، وفى القاموس وجعل يفعل كذا أقبل وأخذ وتكون بمعنى سمى ، ومنه ـ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا ـ و بمعنى التبيين نحو ـ إنا جعلناه قرآنا عربيا ـ وجعلت زيدا أخاك نسبته إليك اه (وهذه الأفعال) المترجم لها بأفعال المقاربة (تعمل عمل كان) وأخواتها وتسمى نواسخ ونواقص أيضا وانما أفردت بباب لاختصاص خبرها بأحكام ليست لخبر كان (فترفع المبتدأ وتنصب الخبر) على المشهور ويدل لذلك ورود خبرها مفردا منصوبا فى بعض الأحيان وسيبويه يجعل المقرون بأن مفعولا منصوبا على إسقاط الخافض ويجعل الفعل بمعنى قرب فالتقدير عنده فى نحو عسى زيد أن يقوم قرب زيد من القيام ، ومن أحكام هذه الأفعال أن خبرها لا تتقدم عليها وقد يتوسط وقد يحذف (إلا أن) اسمها لايخلو غالبا من اختصاصه إما بتعريف نحو ـ فعسى الله أن يأتى بالفتح ـ أو بوصف نحو عسى سائر ذو حاجة أن يفتح الله عليه وقد يأتى نكرة محضة غير مختصة كقول الشاعر :

عسى فرج يأتى به الله إنه ... له كل يوم فى خليقته أمر

و إلا أن (خبرها) يختص بأمور : منها أنه قد يحذف كقول عنترة :

هممت ولم أفعل وكدت وليتنى ... تركت على عثمان تبكى حلائله

ومنها أنه (يجب أن يكون فعلا مضارعا) قال العصامى فى هذه العبارة مسامحة ، والمراد أنه يجب أن يكون خبرها جملة وندر مجيئه مفردا بعد كاد وعسى كقوله :

وأبت إلى فهم وما كدت آيبا ... وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

وقولهم فى المثل : عسى الغوير أبؤسا أى عسى الغوير يأتى بأبؤس : أى شدة وعذاب فأبؤسا خبر عسى وهو مفرد وليس من الاخبار عنها بالمفرد قوله تعالى ـ فطفق مسحا ـ بل هو من حذف الخبر ومسحا مفعول مطلق والتقدير فطفق يمسح مسحا فحذف الخبر وترك المصدر دالا عليه وشذ مجىء الجملة الاسمية بعد جعل كقوله :

وقد جعلت قلوص بنى سهيل ... من الأكوار مرتعها قريب

فجملة مرتعها قريب خبر جعل ومن الأكوار متعلق بقريب وهو جمع كور بضم الكاف الرحل بأداته، أو جمع كور بفتحها الجماعة الكثيرة من الابل، وشذ الاخبار بالماضى عن جعل نحو قول ابن عباس فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا فجملة أرسل خبر جعل و إذا منصوبة بأرسل فأول الجملة أرسل لأن التقدير جعل الرجل أرسل رسولا إذا لم يستطع أن يخرج. ومنها أنه يجب أن يكون خبرها (مؤخرا عنها) فلا يجوز تقديمه عليها لضعفها وعدم تصرف أكثرها وظاهر كلامه جواز توسط الخبر بينها و بين اسمها مطلقا وهو مذهب المبرد والسيرافى والفارسى وصححه ابن عصفور وجزم به فى المغنى والتسهيل . ومنها أنه يجب فى خبرها أن يكون (رافعا لضمير اسمها) أى عاملا فيه الرفع على أنه فاعله أو نحوه وذلك أنها إنما جىء بها لتدل على شروع اسمها فى الخبر أو قربه منه أو ترجى حصوله كما مر فلا بد فيه من ضمير يعود عليه غالبا أى إن وجوب رفع خبرها لضمير اسمها انما هو باعتبار أن ذلك الحكم لغالب أفعال هذا الباب و إلا فيجوز فى خبر عسى خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق حين هرب من الحجاج :

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده ... إذا نحن جاوزنا حفير زياد

برفع جهده على أنه فاعل يبلغ مضاف إلى الضمير العائد على اسم عسى . قال الفاكهى وعنه احترز

وجعل، وهذه الأفعال تعمل عمل كان فترفع المبتدأ وتنصب الخبر إلا أن خبرها يجب أن يكون فعلا مضارعا مؤخرا عنها رافعا لضمير اسمها

المؤلف بقوله غالبا اه وقد يتوهم عود قوله غالبا للأحكام الأربعة الفعلية والمضارعية والتأخير والرفع للضمير وليس كذلك بل الواقع على خلاف الأحكام الثلاثة الأول شاذ والواقع على خلاف الحكم الرابع مسموع بكثرة فليس شاذا (و) منها أنه (يجب اقترانه) أي خبر أفعال هذا الباب (بأن) المصدرية (إن كان الفعل حرى واخلولق) لأن الفعل المرجى وقوعه يتراخى حصوله فاحتيج إلى أن المشعرة بالاستقبال (نحو حرى زيد أن يقوم) فلا يجوز حرى زيد يقوم. وإعرابه حرى فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره. أن حرف مصدر ونصب يقوم فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره والمصدر المنسبك من أن وما بعدها خبر حرى والتقدير قارب زيد القيام (واخلولقت السماء أن تمطر) بفتح التاء وضمها لأنه يقال مطرت وأمطرت ، وفي القاموس مطرتهم السماء مطرا ويحرك أصابتهم بالمطر وأمطرهم الله لايقال إلا في العذاب ولا يجوز اخلولقت السماء تمطر بحذف أن. وإعرابه اخلولق فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان والتاء علامة التأنيث السماء اسمها وعلامة رفعه ضم آخره أن حرف مصدر ونصب تمطر فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره والمصدر المنسبك من أن وما بعدها خبر اخلولق والتقدير قاربت السماء المطر أو الامطار وسيأتي إن شاء الله تعالى في إعراب مثال عسى الكلام على الاخبار بهذا المصدر (ويجب تجرده) أي الخبر (من أن بعد أفعال الشروع) لأنها للحال وأن تخلص الفعل للاستقبال فبينهما تناف (نحو وطفقا يخصفان عليهما) أي شرع آدم وحواء يلزقان عليهما من ورق الجنة ليستترا به. وإعرابه طفق فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع اسمها يخصفان فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل وعليهما متعلق بيخصفان وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر طفق (والأكثر في خبر عسى وأوشك الاقتران بأن) لأن عسى من أفعال الترجي وكان القياس وجوب اقتران خبرها بأن ولذا ذهب جمهور البصريين إلى أن تجرد خبرها من أن خاص بالشعر فهو ضرورة شعرية لكن ظاهر كلام سيبويه خلافه والذي سهل حذف أن من خبرها حملها على كاد لاشتراكهما في أصل معنى المقاربة وان اختلفا في وجوه المقاربة فلذلك دخلت أن في خبر كاد وحذفت من خبر عسى. وأما أوشك فانها تستعمل في اللفظ استعمال عسى واستعمال كاد فتدخل أن في خبرها إلحاقا بعسى وتحذف منه إلحاقا بكاد لمشاركتها لهما في أصل الباب ، والقياس فيها حذف أن كما في كاد لمشاركتها لها في المعنى إذ ليس فيها معنى رجاء ولا إنشاء وكون الأكثر معها الاقتران بأن انما يظهر حيث جعلت للترجي أختا لعسى لا إذا جعلت للمقاربة أي فانه يغلب معها حذف أن (نحو عسى الله أن يأتي بالفتح) أي بالنصر لنبيه باظهار دينه. وإعرابه عسى فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر الله اسمها أن حرف مصدر ونصب يأتي فعل مضارع منصوب بأن وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وبالفتح متعلق به والمصدر المنسبك من أن وما بعدها خبر عسى التقدير قارب الله الاتيان بالفتح هذا ماتقتضيه عبارة الخبيصي فانه قال في إعراب عسى زيد أن يقوم فزيد هنا اسمها وأن مع المضارع في محل النصب بخبريتها وهي هنا بمعنى قارب أي قارب زيد القيام اه واحترز بقوله هنا عن نحو عسى أن يخرج زيد فان المصدر المنسبك حينئذ مرفوع المحل بالفاعلية بعسى مستغنيا به عن الخبر لأنها تامة ومعناها حينئذ قرب والتقدير قرب خروج زيد قال الدماميني في عسى زيد أن يخرج عسى

ويجب اقترانه بأن ان كان الفعل حرى واخلولق نحو حرى زيد أن يقوم واخلولقت السماء أن تمطر، ويجب تجرده من أن بعد أفعال الشروع نحو وطفقا يخصفان عليهما — والأكثر في خبر عسى وأوشك الاقتران بأن نحو — عسى الله أن يأتي بالفتح —

فعل

فعل ماض ناقص وزيد اسمها وأن يخرج خبرها هـذا مذهب الجمهور ولا يخفى أن الحدث لا يكون خبرا عن الجثة ، فلا بد حينئذ من تقدير مضاف إما فى الاسم أى عسى حال زيد أن يخرج أو فى الخبر أى عسى زيد صاحب أن يخرج وفيه تكلف اهـ . وعبارة التصريح نحوه إلا أنه لم يذكر قوله وفيه تكلف (وقوله عليه الصلاة والسلام) من حام حول الحمى (يوشك أن يقع فيه) وإعرابه من اسم شرط جازم حام فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو حول ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره والحمى مضاف إليه ويوشك جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره متصرف من أوشك من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها جوازا تقديره هو أن حرف مصدر ونصب يقع فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والمصدر المنسبك من أن وما بعدها خبر أوشك والتقدير قارب الوقوع فيه (والأكثر فى خبر كاد وكرب تجرده من أن) لأنهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع فى الفعل والأخذ فيه فلم يناسب اقتران خبرها بأن غالبا واقترانه بها قليل وليس بكثير فمثال تجرد خبر كاد من أن (نحو وما كادوا يفعلون) وإعرابه الواو واو الحال ما نافية والجملة بعده فى محل الحال كاد فعل من أفعال المقاربة تعمل عمل كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع اسمها يفعلون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ومفعول يفعلون محذوف تقديره وما كادوا يفعلون الذبح الذى أمروا به وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كاد واعلم أنه قد اشتهر بين النحويين أن كاد إثباتها نفى ونفيها إثبات حتى جعله المعرى لغزا فقال :

أنحوى هذا العصر ماهى لفظة جرت فى لسانى جرهم وثمود
إذا استعملت فى صورة الجحد أثبتت وان أثبتت قامت مقام جحود

قال الفاكهى وغيره والصحيح أنها كسائر الأفعال نفيها نفى وإثباتها إثبات وقوله تعالى ـ فذبحوها ـ لا ينافى قوله ـ وما كادوا يفعلون ـ لأن معنى الكلام أنهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح قريبين إلى الذبح بناء على التعنتات الصادرة عنهم اهـ . وحاصله أن انتفاء مقاربتهم إلى الذبح إنما كان قبل زمان الذبح ، فلما انقطعت تعللاتهم وانتهت سؤالاتهم فعلوه كالمضطر الملجأ إلى الفعل ، ومن فروع المسئلة ما لو قال لزوجته ما كدت أن أطلقك فهل يكون إقرارا بالطلاق ؟ قال فى التحفة قال البغوى ولو قال ما كدت أن أطلقك كان إقرارا بالطلاق فكأنه إنما لم ينظر للقول المرجح عند كثيرين أن نفى كاد ليس إثباتا لأنه ضعيف عنده وفاقا لكثيرين أيضا أو رعاية للعرف فان أهله يفهمون منه الاثبات اهـ (و) مثال تجرد خبر كرب من أن (قول الشاعر :

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب)

قاله كلحبة اليربوعى وقيل رجل من طيء ، وهو من الخفيف . اللغة : الجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن يقال منـه جوى الرجل بالكسر فهو جو والذوبان الاضمحلال والوشاة جمع واش من وشى به إذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوى فيه المذكر والمؤنث . الاعراب كرب فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر القلب اسمها من جوى جار ومجرور وعلامة الجر فيـه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور والهاء فى محل جر بالاضافة متعلق بما بعده يذوب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كرب حين ظرف زمان فى محل نصب على الظرفية متعلق

وقوله عليه الصلاة والسلام « يوشك أن يقع فيه » والأكثر فى خبر كاد وكرب تجرده من أن نحو وما كادوا يفعلون وقول الشاعر:
كرب القلب من جواه يذوب
حين قال الوشاة هند غضوب

بيذوب قال فعل ماض الوشاة فاعل هند مبتدأ غضوب خبره . والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هذه غضوب عليك ، والشاهد فيه تجرد خبر كرب من أن المصدرية .

﴿فصل﴾ في النوع الثاني من النواسخ (وأما إنّ) بكسر الهمزة وفتح النون المشددة (وأخواتها) أي مشابهاتها في العمل بالأصالة والتعبير بالأخوات دون الاخوة بملاحظتها بعنوان الكلمات دون الحروف وتسمى الحروف الشبيهة بالفعل لأنها عملت النصب والرفع معا كالفعل المتعدى ولأن معانيها معاني الأفعال فأنّ وأنّ معناها أكدت ولكنّ معناها استدركت ولعل معناها ترجيت وليت معناها تمنيت وكأن معناها شبهت ولها صدر الكلام ، إلا أن المفتوحة فلا يجوز تصديرها على الصحيح (فتنصب المبتدأ) بشرط كونه مذكورا لم يخبر عنه بمفرد طلبي ولم يلزم التصدير أوالابتدائية أو عدم التصرف كما مر في باب كان (ويسمى اسمها) بعد أن كان يسمى مبتدأ (وترفع الخبر) غير الرفع الأول (ويسمى خبرها) بعد ما كان يسمى خبر المبتدإ ولذا تسمى هذه الحروف أيضا بالنواسخ (وهي ستة أحرف) عملها متحد ومعانيها مختلفة (إن) بكسر الهمزه وتشديد النون (وأن) بالفتح والتشديد ويقال فيها عنّ بالعين المهملة بدل الهمزة وهي لغة بني تميم (وهما) موضوعان (لتوكيد النسبة) بين الجزأين إذا كان المخاطب عالما بها كقولك لمن هو عالم بقيام زيد إن زيدا قائم (و) لتوكيد (نفي الشك عنها) أي عن النسبة بين الجزأين إذا كان المخاطب شاكا فيها ومترددا في وقوعها كقولك لمن سمع بقيام زيد ممن لا يوثق بخبره إن زيدا قائم فانه يزول عنه بذلك التردد في النسبة وهي قيام زيد ويصير متحققا عنده ويؤتى بها أيضا لتوكيد نفي الانكار عن النسبة إذا كان المخاطب جاحدا لها كقولك لمنكر قيام زيد إن زيدا قائم ، والمثالان اللذان ذكرهما المصنف يمكن التمثيل بهما لكل من توكيد النسبة وذلك في حق العالم باتصافه تعالى بالمغفرة والرحمة وتوكيد نفي الشك عنها وذلك في حق التردد في ذلك وتوكيد نفي الانكار عنها وذلك في حق المنكر لذلك (نحو قوله تعالى ـ فان الله غفور رحيم ـ) وإعرابه الفاء رابطة لجواب الشرط من قوله تعالى ـ فان فاءوا ـ إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر الله اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره غفور خبرها وعلامة رفعه ضم آخره رحيم نعت (وقوله تعالى ـ ذلك بأن الله هو الحق ـ) واعرابه ذلك اسم إشارة في محل رفع مبتدأ والباء حرف جر أن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر الله اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب الحق خبرها والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بواجب الحذف في محل رفع خبر المبتدإ والتقدير ذلك كائن بحقة الله أي وجوبه في القاموس والأمر يحق ويحق حقة بالفتح وجب أو تقديره ذلك بكون الله هو الحق ، فقد قال ابن عنقاء أن بفتح الهمزة وتشديد النون حرف مصدر تؤول مع معموليها بمصدر مؤول من الخبر إن كان مشتقا ومن الاستقرار المحذوف إن كان ظرفا أو من الكون إن كان جامدا كعلمت أن هذا زيد أي كونه زيدا فعلم أنه لابد أن يتقدمها عامل يطلبها اه . وفي الفواكه إن المكسورة لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه بخلاف أن المفتوحة فانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد ولهذا لابد أن يتقدم عليها عامل اه . (وكأنّ) بفتح الهمزة وتشديد النون وهي حرف بسيط على الأصح لا مركب قاله ابن عنقاء . وقال الفاكهي إنها حرف مركب من كاف التشبيه وإنّ المؤكدة وقدمت الكاف على أنّ لافادة التشبيه وفتحت همزة أن لفظا أي لدخول الجار فصارت كلمة واحدة ، ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء اه . وقال

﴿فصل﴾ وأما إنّ وأخواتها فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها ، وهي ستة أحرف : إنّ وأنّ وهما لتوكيد النسبة ونفي الشك عنها نحو قوله تعالى ـ فان الله غفور رحيم ـ وقوله تعالى ـ ذلك بأن الله هو الحق ـ وكأنّ

العصامى هى حرف مركب عند أكثرهم حتى حكى ابن هشام الاجماع عليه وليس كذلك ، وعلى هذا فالأكثرون على أنه لاموضع لأن وما بعدها لأن الكاف وأن صارا بالتركيب كلمة واحدة وفيه نظر لأن ذلك فى التركيب الوضعى لا فى التركيب الطارئ ، فالمخلص من الاشكال أن تدعى أنها بسيطة وهو قول بعضهم واختاره أبو حيان لأن التركيب خلاف الأصل ، فالأولى أن يكون حرفا بسيطا (للتشبيه المؤكد) بفتح الكاف نعت للتشبيه وهو الدلالة على مشاركة أمر وهو المشبه بفتح الباء لأمر وهو المشبه به فى معنى جامع بينهما (نحو قولك كأن زيدا أسد) وإعرابه كأنّ حرف تشبيه ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر زيدا اسمها وأسد خبرها . قال الأزهرى وكأنّ ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى قولهم :

فأصبح بطن مكة مقشعرا كأنّ الأرض ليس بها هشام

لأنه محمول على التشبيه فان الأرض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا للظن فيما إذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفات أسمائها نحو كأنّ زيدا قعد أو يقعد أو فى الدار أو عندك أو قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا ولم تكن خلافا لأبى الحسن الأنصارى ولا للنفى نحو كأنك دال عليها أى ما أنت دال عليها خلافا للفارسى اه ، وما جزم به من ملازمة كأن للتشبيه هو الذى يفيده كلام الجمهور وهو الأصح ومال اليه ابن عنقاء فى شرح العمريطية وحكى وقوعها للشك والظن والتحقيق بلفظ قيل ، وخالف العصامى فقال أطلق الجمهور هذا المعنى لكأن وزعم جماعة منهم ابن السيد أنها لاتكون للتشبيه إلا إذا كان خبرها اسما جامدا نحو كأن زيدا أسد بخلاف كأن زيدا قائم أو فى الدار أو عندك أو يقوم فانها فى ذلك كله للظن . وقال الرضى والأولى أن يقال فى ذلك للتشبيه أيضا ، والمعنى كأن زيدا شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح التشبيه اه ، والوجه ماقاله ابن السيد وماذكره من توجيه كلام الجمهور ضعيف اه . قلت وقد ذكر ابن هشام فى شرح القطر مجيئها للظن نحو كأن زيدا كاتب ، ولعله بناه على قول ابن السيد وهو ضعيف خلافا لما قاله العصامى وهى فى ذلك للتشبيه فاذا قلت كأن زيدا قائم كنت قد شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما قاله ابن ولاد حكاه عنه المرادى (ولكن) بتشديد النون وهى حرف بسيط على الصحيح ، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا (للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه ، فمثال الأول (نحو زيد شجاع) بضم الشين فهذا يوهم ثبوت الكرم لأن من شيمة الشجاع الكرم فرفعت ذلك الوهم بقولك (لكنه بخيل) وإعرابه زيد مبتدأ شجاع خبره لكن حرف استدراك ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والهاء ضمير متصل فى محل نصب اسمها بخيل خبرها وعلامة رفعه ضم آخره ، ومثال الثانى وهو ما توهم نفيه قولك ما زيد عالما لكنه صالح لأن قولك مازيد عالما يوهم عدم صلاحه لأن الغالب على الجهال عدم الصلاح فرفعت ذلك الوهم بقولك لكنه صالح . قال الأزهرى وغيره ولكونها للاستدراك لابد أن يتقدم عليها كلام ثم لايخلو إما أن يكون نقيضا لما بعدها نحو ما هذا متحركا لكنه ساكن أوضدا له نحو ما هذا أسود لكنه أبيض أوخلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب أو مثلا له نحو ما زيد قائما لكن عمرا قائم إذا كان بينهما ملابسة أو مناسبة فقول أبى حيان فى النكت الحسان فى امتناع تقدم المثل محمول على ما لا مناسبة فيه ، وقد تأتى للتوكيد نحو لوجاءنى زيد أكرمته لكنه لم يجئ فأكدت بلكن ما أفادته لو الامتناعية من انتفاء المجئ لأن لو إذا دخلت على مثبت نفته وإن دخلت على منفى أثبتته على تفصيل فيه مذكور فى محله

للتشبيه المؤكد نحو قولك كأن زيدا أسد ولكن للاستدراك نحو زيد شجاع لكنه بخيل

(وليت) ويقال فيها لت بتشديد التاء لادغام الياء فيها (للتمنى) وهو طلب ما لا مطمع فى حصوله إما لتعسره كقول الضعيف عن الكسب المنقطع الرجاء ليت لى مالا فأحج أو لتعذره لعدم إمكان حصوله (نحو ليت الشباب عائد) لأن عوده بعد المشيب مستحيل عادة فلا يطمع فى حصوله . وإعرابه ليت حرف تمن ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر الشباب اسمها عائد خبرها قال الفاكهى ويمتنع ليت غدا يجيء فانه واجب المجيء (ولعل) ويقال فيها عل . قال العصامى فى لعل ست عشرة لغة وذكرها وهى (للترجى) وهو ارتقاب الشيء المحبوب (نحو لعل زيدا قادم) وإعرابه لعل حرف ترج ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر زيدا اسمها قادم خبرها ، ولم يمثل بقوله تعالى ــ لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ــ لأنه قد قيل إن لعل فيها للتعليل أو للاستفهام بدليل أنها معلقة لتدرى قبلها عن عمل النصب ، ولكن الأصح كما عليه البصريون أنها فى الآية للترجى ولذا مثل بها فى الأوضح حيث قال لعل للترجى فى المحبوب نحو لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (والتوقع) أى الاشفاق والخوف وهو ارتقاب الشيء المكروه (نحو) ــ لعلك باخع نفسك على آثارهم ــ ونحو (لعل عمرا هالك) واعرابه لعل حرف توقع ونصب وإن شئت قلت حرف ترج ونصب لأن أصل معانيها الترجى وعمرا اسمها وهالك خبرها . قال الفاكهى ولو عبر بالتوقع أى بأن قال ولعل للتوقع ولم يذكر الترجى لكان أولى لأن التوقع صادق بهما اهـ . وأقول تعبيره بالترجى أولى لأنه أصل معانيها وأشهرها لكن كان الأولى له التعبير بالاشفاق بدل التوقع بأن يقول ولعل للترجى والاشفاق ، لكنه تبع عرف المغاربة فى مؤلفاتهم . قال الرضى وقد اضطربت أقوالهم فى لعل الواقعة فى كلامه سبحانه وتعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه سبحانه وتعالى ، فقال قطرب وأبو على معناها التعليل ، فمعنى ــ افعلوا الخير لعلكم تفلحون ــ أى لتفلحوا ولا يستقيم ذلك فى قوله تعالى ــ وما يدريك لعل الساعة قريب ــ إذ لا معنى فيه للتعليل . وقال بعضهم هى لتحقيق معنى الجملة التى بعدها ولا يطرد ذلك فى قوله تعالى ــ لعله يتذكر أو يخشى ــ إذ لم يحصل من فرعون التذكر وأما قوله ــ آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل ــ فتوبة يأس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه ، والحق ما قاله سيبويه وهو أن الرجاء أو الاشفاق يتعلق بالمخاطبين وإنما نصرنا مذهبه لأن الأصل فى الكلمة أن لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لنا على أن نرجو ونشفق كما أن المفيدة للشك إذا وقعت فى كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك تعالى الله عنه . وقيل إن لعل تجيء للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق أى هل هو كذلك اهـ . قيل ومن مجيئها للاستفهام التوبيخى قوله تعالى ــ وجعلها كلمة باقية فى عقبه لعلهم يرجعون . قال ابن عنقاء وقد تأتى للتحقيق والوجوب كقوله صلى الله عليه وسلم «لعل الله اطلع على أهل بدر ، فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» . واعلم أنه لا يؤتى بلعل إلا فى الشيء الممكن أى الجائز وقوعه وقول فرعون ــ لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات ــ إلى آخره جهل منه أو مخرقة وإفك قاله ابن عنقاء (ولا يتقدم خبر هذه الحروف عليها) ولو ظرفا ومجرورا ، فلا يقال قائم إن زيدا ولا عندك إن زيدا ولا فى الدار إن زيدا لضعفها فى العمل لعدم تصرفها ، ولأن عملها بالقياس على الأفعال فلم تقو قوتها ، وكما يمتنع تقديم خبرها عليها يمتنع تقديم معموله فلا يقال اليوم إنى ذاهب (ولا يتوسط بينها وبين اسمها) فلا يقال إن قائم زيدا لضعفها بالحرفية (إلا إذا كان) أى الخبر (ظرفا أو جارا ومجرورا) أى فانه يجوز حينئذ توسطه بينها وبين اسمها لأنهم توسعوا فى الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا فى غيرها (نحو إن لدينا أنكالا) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر لدى ظرف مكان وهو مضاف ونا ضمير متصل

وليت للتمنى نحو ليت الشباب عائد ولعل للترجى نحو لعل زيدا قادم والتوقع نحو لعل عمرا هالك ولا يتقدم خبر هذه الحروف عليها ولا يتوسط بينها وبين اسمها إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو ــ إن لدينا أنكالا ــ

في محل جر بالاضافة والظرف وما أضيف إليه في محل رفع خبر مقدم أنكالا اسمها مؤخرا (إن في ذلك لعبرة) و إعرابه إن حرف توكيد ونصب في ذلك جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم لعبرة اللام لام الابتداء عبرة اسمها مؤخرا . قال العصامي : وتسامح المصنف . يعني ابن هشام في الشذور في جعله الخبر الظرف والمجرور فان الخبر في التحقيق إنما هو متعلق الظرف والجار والمجرور دونهما كما مر . قال : وفي التمثيل بالآيتين إشارة إلى أن التوسط يكون جائزا كما في الآية الأولى ، وقد يكون واجبا كما في الآية الثانية ، إذ لو أخر الخبر لزم إيلاء لام الابتداء لان وهو ممتنع اه وقد يجب توسط الخبر نحو إن في الدار صاحبها ولعل عند هند بعلها وليت عندي عبدا ويجوز حذف اسمها لدليل مطلقا وكذا خبرها للعلم به كان غيرها إبلا وشاء : أي ان لنا غيرها ، وابلا وشاء تمييز ، ومنه ليت شعرى ما صنعت فشعرى اسم ليت وهو قلبي معلق والجملة بعده في محل المفعول به والخبر محذوف : أي ثابت ونحوه . وقيل الجملة مفعول شعري وسدت مسد خبر ليت والرابط محذوف (وتتعين) أي يجب (إن المكسورة) الهمزة (في الابتداء) أي إذا وقعت في ابتداء الكلام هي ومعمولاها نحو ـ إنا أعطيناك الكوثر ، ألا إنهم هم المفسدون ـ وسواء كانت في أول كلام المتكلم نحو إن زيدا قائم أو كانت في وسط كلامه إذا كان ابتداء كلام آخر نحو أكرم زيدا إنه فاضل ، فقولك إنه فاضل كلام مستأنف وقع علة لما تقدم . ثم مثل المصنف بمثالين : الأول منهما لوقوع ان في ابتداء الكلام حقيقة (نحو إنا أنزلناه) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ونا المدغمة ضمير متصل في محل نصب اسمها أنزلناه فعل وفاعل والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبره . والثاني لوقوع ان في ابتداء الكلام حكما (و) ذلك (بعد ألا التي يستفتح بها الكلام) وهي حرف بسيط على الأصح . وقيل إنها مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية . قال السيوطي نقلا عن غيره هي حرف بسيط مشترك بين التنبيه والاستفتاح اه (نحو ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم) أي في الآخرة . وإعرابه ألا حرف استفتاح ، وإن شئت قلت حرف تنبيه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر أولياء اسمها ولفظ الجلالة مضاف إليه لا نافية للجنس بطل عملها خوف مبتدأ وجملة عليهم في محل رفع خبر المبتدا وجملة المبتدإ والخبر في محل رفع خبر إن (و) تتعين إن المكسورة أيضا في أول الجملة الواقعة (بعد حيث) ونحوها مما هو ملازم للاضافة إلى الجملة كاذ باتفاق وإذا عند الجمهور وبينا وبينما عند كثيرين (نحو جلست حيث إن زيدا جالس) وإعرابه جلست فعل وفاعل جلس فعل ماض والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل حيث ظرف مكان مبني على الضم ومحله النصب إن حرف توكيد ونصب زيدا اسمها جالس خبرها والجملة في محل جر بالاضافة ، وإنما تعين الكسر بعد ما ذكر لأن حيث لا تضاف إلا إلى الجملة ، فلو فتحت ان بعدها لأدى ذلك إلى إضافتها إلى المفرد لأن المفتوحة مع معموليها في تأويل المفرد كما مر . قال ابن هشام وغيره : وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش اه . قال الفاكهي : وقضية كلام ابن الحاجب في كافيته وجوب الفتح ، وبه صرح صاحب المتوسط . وجوز بعض العلماء الوجهين بعدها الكسر باعتبار كون المضاف إليه جملة والفتح باعتبار كونه في معنى المصدر ولزوم إضافتها إلى الجملة لا يقتضي وجوب الكسر لأن الأصل في المضاف إليه أن يكون مفردا ، وامتناع إضافتها للمفرد إنما هو في اللفظ دون المعنى على أن الكسائي جوز إضافتها إليه . وعلى ذلك ينبني جوازها أيضا بعد إذا اه . وقال الدماميني : قلت

ـ إن في ذلك لعبرة ـ وتتعين إن المكسورة في الابتداء نحو ـ إنا أنزلناه ـ وبعد ألا التي يستفتح بها الكلام نحو ـ ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ـ وبعد حيث نحو جلست حيث إن زيدا جالس

الفتح بعدها صحيح لأن حيث تضاف إلى الجملة وتضاف إلى المفرد كقوله :

ويطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم ببيض المواضى حيث لى العمائم

بجر لى ، وكقوله * أما ترى حيث سهيل طالعا * بجر سهيل فيجوز إذا فى ان الواقعة بعدها الوجهان اه فالمانعون من إضافتها إلى المفرد يرفعون سهيل على أنه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدإ بعد حيث غير قليل (و بعد القسم) إذا وقعت فى أول جوابه لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة سواء أوجدت اللام فى خبرها نحو ـ والعصر إن الانسان لفى خسر ـ أولا (نحو ـ حم ـ والكتاب المبين. إنا أنزلناه ـ) و إعرابه حم الله أعلم بمراده به الواو حرف قسم وجر والكتاب مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره كسر آخره المبين نعت للكتاب إن حرف توكيد ونصب ونا المدغمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها أنزلناه فعل وفاعل والجملة فى محل رفع خبر ان نخرج ما إذا وقعت فى أثناء الجواب نحو والله اعتقادى أن زيدا فاضل فانها مفتوحة لأنها وقعت خبرا للمبتدإ (و بعد القول) إذا وقعت فى أول الجملة المحكية به لأن المحكى بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدى معناها (نحو قال إنى عبد الله) و إعرابه قال فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو إن حرف توكيد ونصب والياء ضمير متصل فى محل نصب اسمها عبد خبرها ولفظ الجلالة مضاف إليه وجملة ان مع اسمها وخبرها فى محل نصب مقول القول ونحو ـ و إذا قيل إن وعد الله حق ـ فقيل فعل ماض مغير الصيغة وجملة إن مع اسمها وخبرها فى محل رفع نائب الفاعل ، ويجوز أن تقول نائب الفاعل ضمير القول والجملة مفسرة له كما قاله ابن عنقاء بل هو أولى لأن الاعراب الأول مخرج على رأى الكوفيين المجوزين لمجىء الجملة فاعلا نخرج الواقعة فى أثناء الجملة المحكية بالقول فانها تفتح نحو قال زيد اعتقادى أن عمرا فاضل (و إذا دخلت اللام) أى لام الابتداء (فى خبرها) فانه يجب كسرها مطلقا لأن لام الابتداء لا تجتمع إلا مع إن المكسورة لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء فى المعنى (نحو ـ والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ـ) و إعرابه الواو واو الحال الله مبتدأ يعلم فعل مضارع مرفوع وعلامة الرفع فيه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو إن حرف توكيد ونصب والكاف اسمها واللام لام الابتداء رسول خبر والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ومثله ـ والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ـ غير أن علامة النصب فى المنافقين الياء وعلامة الرفع فى لكاذبون الواو لأنهما جمع مذكر سالم وجملة إن مع اسمها وخبرها فى محل نصب سادة مسد مفعولى علم وشهد لأن اللام منعت فعل العلم والشهادة من التسلط على العمل فى لفظ ما بعدها فصار لما بعدها حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب الفتح .

﴿تنبيه﴾ بقى على المصنف مواضع يتعين فيها كسر ان لم يذكرها: أن تقع بعد كلا نحو ـ كلا إن الانسان ليطغى ـ أو بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى إنهم لايرجونه، وفى أول الصلة نحو جاء الذى إنه فاضل، وقوله تعالى ـ وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة ـ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، أو فى أول الصفة نحو جاءنى رجل إنه فاضل لأن الفتح يؤدى إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر وهى لا يوصف بها إلا بتأويل وذلك مفقود مع إن أو فى أول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد إنه فاضل أو فى أول الجملة الحالية نحو ـ كما أخرجك ربك من بيتك بالحق و إن فريقا من المؤمنين لكارهون ـ أو فى أول الجملة المستأنفة نحو ـ ولا يحزنك قولهم إن العزة لله ـ أو فى أول الجملة التابعة لمفرد نحو زيد كريم و إنه فاضل إذا جعلت الواو عاطفة على الخبر أو التابعة

و بعد القسم نحو ـ حم ـ والكتاب المبين إنا أنزلناه ـ و بعد القول نحو ـ قال إنى عبد الله ـ و إذا دخلت اللام فى خبرها نحو ـ والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ـ

لشيء مما تقدم نحو – وإنى سميتها مريم وإنى أعيذها بك – . قال العلامة ابن عنقاء بعد أن ذكر المواضع التى يجب فيها كسر ان ثم تعين الكسر فيما ذكر إنما هو على الراجح المقرر وإلا فغالبها أوكلها يجوز فيه على الضعيف الفتح بنوع تأويل كحذف المبتدإ أو الخبر (وتتعين أن) المفتوحة الهمزة (إذا حلت محل الفاعل) لوجوب كون الفاعل مفردا ولهذا أوجبوا الفتح بعد لو الشرطية لأنه لا يكون بعدها إلا الفعل نحو – ولو أنهم صبروا – أى ولو وجد صبرهم (نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) وإعرابه الهمزة للاستفهام التو بيخى الواو حرف عطف لم حرف نفى وجزم يكف فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به والميم علامة الجمع أن حرف توكيد ونصب ونا المدغمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها أنزلنا فعل وفاعل أنزل فعل ماض ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل وجملة أنزلنا من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن والمصدر المنسبك من أن وما بعدها فاعل يكف ، والتقدير أولم يكفهم إنزالنا إليك الكتاب (أو) حلت (محل نائب الفاعل) لوجوب كون النائب مفردا وأما نحو – وإذا قيل لهم لا تفسدوا – فالنائب ضمير مستتر فى قيل يعود على الفساد المفهوم من لا تفسدوا جملة لا تفسدوا مفسرة له فلا موضع لها وقيل النائب جملة لا تفسدوا على أنه من باب الاسناد اللفظى : أى قيل هذا القول فالجملة حينئذ فى حكم المفرد وكان النائب مفردا لا جملة وهذا هو المشهور على ألسنة المعربين (نحو قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن) وإعرابه قل فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت أوحى فعل ماض مغير الصيغة إلى جار ومجرور أن حرف توكيد ونصب والهاء اسمها استمع فعل ماض نفر فاعل وجملة من الجن نعت لنفر وجملة استمع نفر فى محل رفع خبر أن والمصدر المنسبك من أن وما بعدها نائب الفاعل ، والتقدير قل أوحى إلى استماع نفر من الجن (أو) حلت (محل المفعول) غير محكية بالقول فانه يجب فتحها لوجوب كون المفعول مفردا (نحو ولا تخافون أنكم أشركتم بالله) وإعرابه الواو واو الحال لا نافية تخافون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل أن حرف توكيد ونصب والكاف ضمير متصل فى محل نصب اسمها والميم علامة الجمع أشركتم فعل وفاعل والميم علامة الجمع وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مفعول لتخافون وعلامة نصبه فتح آخره والتقدير ولا تخافون إشراككم بالله (أو) حلت (محل المبتدإ) لوجوب كون المبتدا مفردا ولهذا أوجبوا الفتح بعد لولا الامتناعية لأنه لا يأتى بعدها إلا المبتدأ نحو لولا أنك منطلق ماخرج زيد ولا فرق بين كونه مبتدأ فى الأصل نحو كان عندى أنك فاضل أو فى الحال (نحو ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة) أى من دلائل قدرته أنك ترى الأرض خاشعة : أى يابسة لانبات فيها مستعار من الخشوع وهو التذلل – فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت – أى تحركت – وربت أى انتفخت وعلت والخطاب فى قوله أنك لكل عاقل كما قاله القرطبى . وإعرابه من حرف جر وآيات مجرور بمن والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والجار والمجرور شبه جملة فى محل رفع خبر مقدم أن حرف توكيد ونصب والكاف اسمها ترى فعل مضارع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت الأرض مفعول به خاشعة حال إذا جعلنا الرؤية بصرية وان جعلناها قلبية فخاشعة مفعول ثان ، وفى تفسير الخطيب أنك ترى الأرض أى بعضها بحاسة البصر وبعضها بعين البصيرة قياسا على ما أبصرت اه وهو يفيد ما قلناه من جواز الوجهين فى الاعراب والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مبتدأ مؤخر ، والتقدير ومن آياته رؤيتك

وتتعين أنّ إذا حلت محل الفاعل نحو – أولم يكفهم أنا أنزلنا – أو محل نائب الفاعل نحو – قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن – أو محل المفعول نحو – ولا تخافون أنكم أشركتم بالله – أو محل المبتدإ نحو – ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة –

الأرض خاشعة (أو دخل عليها حرف الجر) لأن حرف الجر لايدخل إلا على مفرد (نحو ذلك بأن الله هو الحق) وإعرابه ذلك اسم اشارة مبتدأ الباء حرف جر وأن حرف توكيد ونصب ولفظ الجلالة اسمها والحق خبرها وهو ضمير فصل لامحل له من الاعراب والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بالباء، والتقدير ذلك بحقة الله أى بثبوته ووجوبه، وتفتح وجوبا أيضا إذا كانت مجرورة بالاضافة نحو -إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون- فما صلة ومثل مضاف إلى أنكم تنطقون، والتقدير مثل نطقكم قاله الأزهرى أو وقعت بعد لابد أو لامحالة نحو لامحالة أنك ذاهب أو لابد أنك جالس أى لامحالة فى ذهابك ولابد من جلوسك فيكون من قبيل المجرور بالحرف أو وقعت خبرا عن اسم معنى غير قول نحو اعتقادى أنه فاضل أى اعتقادى فضله أى معتقدى ذلك أو وقعت معطوفة على شىء مما تقدم أو بدلا منه فالأول نحو - اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم - والثانى نحو - وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم - (ويجوز الأمران) أى كسر همزة إن وفتحها والكسر أرجح وذلك فى المحل الصالح للمفرد والجملة وهو كثير، من ذلك ما إذا وقعت (بعد فاء الجزاء) أى الفاء المقترنة بالجواب (نحو من عمل منكم سوءا بجهالة إلى قوله فانه غفور رحيم) وإعرابه من اسم شرط جازم عمل فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وقوله فانه الفاء رابطة لجواب الشرط وان قرأها ابن عامر وعاصم بالفتح على جعل أن مع معموليها مبتدأ أو خبر مبتدإ محذوف، والمعنى فالغفران والرحمة حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة وقرأ غيرهما بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة والمعنى فهو غفور رحيم. قال الدماميني وينبغى أن يكون مايشبه الجواب مساويا له فى هذا الحكم فيجوز الوجهان بعد فانه نحو - واعلموا أنما غنمتم من شىء فأن لله خمسه - قرئ بفتح الهمزة وكسرها فمن فتحها فأن وصلتها خبر لمحذوف والجملة خبر أن ومن كسرها فالكلام تام لاخلاف فيه وعليهما فما موصولة وعائدها محذوف ومن شىء حال أى واعلموا أنما اغتنمتموه قليلا أو كثيرا فالحكم أن لله خمسه أوفلله خمسه اه (وبعد إذا الفجائية) نسبة إلى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة والغرض من الاتيان بها الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ماقبلها على سبيل المفاجأة أى البغتة وانما يجوز الوجهان بعدها إذا لم يكن معها لام الابتداء (نحو خرجت فاذا ان زيدا قائم) وإعرابه خرجت فعل وفاعل الفاء عاطفة إذا فجائية ان حرف توكيد ونصب وزيدا اسمها قائم خبرها فمن فتح أن فعلى تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف أى فاذا قيامه حاصل والكسر على عدم التأويل أى فاذا هو قائم. قال ابن مالك وهو أولى لأنه لايحوج إلى تأويل أى ولأن الكسر هو الأصل أما إذا كان معها اللام فانه يجب كسرها نحو خرجت فاذا إن الشمس لطالعة (وإذا وقعت فى موضع التعليل نحو ندعوه انه هو البر الرحيم) وإعرابه ندعو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به إن حرف توكيد ونصب والهاء اسمها والبر خبرها والرحيم نعته وهو ضمير فصل وان قرأها نافع والكسائى بالفتح على تقدير لام العلة أى لأنه وقرأها باقى السبعة بالكسر على أنه تعليل مستأنف استئنافا بيانيا فهو فى المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ماقبله فكأنهم لما قالوا إنا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا أنه هو البر الرحيم فهو تعليل جملى مثل وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ومثله (لبيك ان الحمد والنعمة لك) وإعرابه لبيك مصدر مثنى وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المثنى وليس بمثنى حقيقة لأن المراد به التكثير أى أجيبك إجابة بعد إجابة أو أنا مقيم على طاعتك

أو دخل عليها حرف الجر نحو ذلك بأن الله هو الحق ويجوز الأمران بعد فاء الجزاء نحو - من عمل منكم سوءا بجهالة إلى قوله فانه غفور رحيم - وبعد إذا الفجائية نحو خرجت فاذا أن زيدا قائم وإذا وقعت فى موضع التعليل نحو - ندعوه أنه هو البر الرحيم - لبيك ان الحمد والنعمة لك

وتدخل لام الابتداء بعد إن المكسورة فقط

إقامة بعد إقامة إنّ حرف توكيد ونصب الحمد اسمها والنعمة عاطف ومعطوف وجملة لك فى محل رفع خبر إن . قال الأزهرى يروى بكسر ان وفتحها والفتح على تقدير لام العلة والكسر على أنه تعليل مستأنف والكسر أرجح لأن الكلام حينئذ جملتان لاجملة واحدة وتكثير الجمل فى مقام التعظيم مطلوب والكسر اختيار أبى حنيفة والفتح اختيار الشافعى قاله فى الكشاف ويجوز الأمران أيضا إذا وقعت خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول وفاعل القولين واحد نحو قولى إنى أحمد الله فالكسر على معنى قولى هذا اللفظ فلا يصدق على حمد بغير هذا اللفظ والفتح على معنى قولى حمد الله فيصدق على أى قول تضمن حمدا أو وقعت بعد فعل قسم لالام بعده على الأصح كحلفت إنك كريم فالكسر على الجواب والفتح على تقدير على جارة للمصدر المؤول من أن وما بعدها أو وقعت بعد مايضاف للجملة جوازا لا وجوبا كآية بمعنى علامة وقول ومارادفه كحديث وخبر ولدن ولدى وريث وهو مصدر راث إذا أبطأ وعومل معاملة اسم الزمان فى الاضافة إلى الجملة . قال الشاعر :

* خليلى رفقا ريث أقضى لبانة * أو وقعت بعد لاجرم . قال الرضى والغالب بعد لاجرم الفتح قال تعالى ـ لاجرم أن لهم النار ـ فلا إما رد للكلام السابق على ماهو مذهب الخليل وإما زائدة كما فى لاأقسم لأن فى جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل ، وقال سيبويه معنى جرم حق فأنّ فاعله واستشهد بقوله :

ولقد طعنت أبا عيينة طعنة   جرمت فزارة بعدها أن يغضبوا

برفع فزارة وأن يغضبوا بدل اشتمال منها أى حق غضب فزارة بعدها ، وقال الفراء هى كلة كانت فى الأصل بمعنى لابد ولامحالة والجرم القطع أى لاقطع من هذا فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذى فيها فلذلك يجاب بمايجاب به القسم فيقال لاجرم لآتينك ولاجرم لقد أحسنت ولا جرم أنك قائم فمن فتح نظر إلى أصل لاجرم فيكون مثل لابد أن تفعل أى من أن تفعل ومن كسر فلمعنى القسم العارض اه كلام الرضى ، وقال الدمامينى ـ لاجرم أن لهم النار ـ عند سيبويه ان جرم فعل معناه حق ولا نافية رد على الكفرة وتحقيق خسرانهم ، وقيل فعل بمعنى كسب ولازائدة أى كسب لهم عملهم الندامة وأن وما فى خبرها على هذا القول فى موضع نصب وعلى الأول فى موضع رفع وقيل لاجرم كلمتان ركبتا وصارتا بمعنى حقا وكثيرا مايقتصر المفسرون على ذلك وقيل لاجرم معناه لابد فأن الواقعة بعدها فى موضع نصب باسقاط حرف الجر اه أى فلا جرم على هذا القول بمنزلة لارجل كما قاله العصامى ومعناها لابد ومن بعدها مقدرة (وتدخل لام الابتداء) وتسمى اللام المزحلقة والمزحلفة بالقاف والفاء . قال الأزهرى وغيره سميت لام الابتداء لأنها تدخل على المبتدإ وسميت اللام المزحلقة والمزحلفة لأن أصل إن زيدا لقائم لأن زيدا قائم فكرهوا اجتماع حرفى توكيد فزحلقوا اللام دون إن لئلا يتقدم معمولها عليها (بعد إن المكسورة) لتزداد الجملة بها تأكيدا ويخلص المضارع للحال إذا دخلت عليه نحو إن زيدا ليقوم (فقط) فلا تدخل بعد أن المفتوحة لأن وضع اللام المذكورة لتأكيد الجملة وأن المفتوحة تصير الجملة معها فى تأويل مفرد فلو جامعتها اللام لزم خلاف وضعها ولا بعد ليت ولعل وكأن باجماع ولا بعد لكن على الصحيح أما الثلاثة الأول فلأنهن يغيرن معنى الكلام الذى كانت اللام تدخل عليه وأما لكن فان مابعدها مطلوب لماقبلها وما بعد لام الابتداء منقطع عماقبلها فزال التشابه بينهما اه قال سيبويه وانما دخلت بعد إن لأنها شبيهة بالقسم فى التأكيد اه فلاتقول لعل زيدا لقائم وأجاز الكوفيون دخولها فى خبر لكن المشددة وأنشدوا ولا أعرف قائله :

ولم أسل مذ بانت وشط مزارها   ولكننى من حبها لعميد

قال ابن مالك ولا حجة لهم فى ذلك لامكان كون اللام زائدة ولا تكون لام الابتداء كما زيدت فى خبر المبتدإ المجرد كقول الشاعر :

أم الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبه

وأجاز المبرد دخولها فى خبر أن المفتوحة ، وقرأ سعيد بن جبير ـ إلا أنهم ليأكلون الطعام ـ بفتح الهمزة . قال الرضى : وقرئ فى الشواذ ـ وأن الله لسميع عليم ـ بالفتح وتتخرج أيضا على زيادة اللام . قال الزمخشرى : ومما يروى من جراءة الحجاج على الله أن لسانه سبق به فى مقطع والعاديات إلى فتحة إن فأسقط اللام اه قال هطيل قداشتهر الحجاج بعظم الجراءة على الله وكان له من الاحتراس عن اللحن وشناعته مار بما حمله على مالايفعله مسلم اه وقال ابن مالك فى التسهيل وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا لأن . قال الدمامينى فى شرحه : كقول أم حبيبة رضى الله عنها : إنى كنت عن هذا لغنية كذا هو فى بعض نسخ البخارى ، واعتمده المصنف فى إثبات هذا الحكم على عادته فى الاستدلال بالآثار وسيجىء فيه كلام فى باب الفاعل إن شاء الله تعالى اه وقد صوب فى باب الفاعل صنيع ابن مالك فى استدلاله بالأحاديث النبوية على إثبات الأحكام النحوية قال : لأن اليقين ليس بمطلوب فى هذا الباب فالظن فى ذلك كاف ويغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل لأن الأصل عدم التبديل إلى آخر ماذكره رحمه الله تعالى (على) واحد من (أربعة أشياء) الأول (على خبرها بشرط كونه مؤخرا) عن الاسم فلو قدم نحو ـ إن لدينا أنكالا ـ لم تدخله اللام لئلايتوالى حرفا توكيد (مثبتا) فلوكان مع تأخره منفيا نحو إن زيدا لم يقم لم تدخل عليه لئلا يجمع بين متماثلين فى نحولم ولن ولا ولما وحمل الباقى عليه ، وشذ قول الشاعر :

وأعلم أن تسليما وتركا للا متشابهان ولا سواء

ولافرق بين كون الخبر ظرفا نحو إن زيدا لعندك أوجارا ومجرورا نحو ـ وإنك لعلى خلق عظيم ـ أوجملة اسمية نحو إن زيدا لأبوه قائم أو فعلية مصدرة بمضارع نحو ـ إن ربك ليحكم بينهم ـ أو بماض غيرمتصرف نحو إن زيدا لعسى أن يقوم أو بماض متصرف مقرون بقد نحو إن زيدا لقد سما ، أواسما مفردا (نحو ـ إن ربك لسريع العقاب وإنه لغفور رحيم ـ) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب رب اسمها والكاف فى محل جر بالاضافة اللام لام الابتداء سريع خبرها والعقاب مضاف إليه وباقيه ظاهر (و) الثانى (على اسمها) أى على اسم إن المكسورة (بشرط أن يتأخر) أى الاسم إما (عن الخبر) الذى هو ظرف أو جار ومجرور (نحو إن فى ذلك لعبرة) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب فى ذلك جار ومجرور فى محل رفع خبرها مقدم واللام لام الابتداء وعبرة اسمها مؤخر ونحو إن عندك لزيدا وإما أن يتأخر عن معمول الخبر إذا كان المعمول ظرفا نحو إن عندك لزيدا مقيم أوجارا ومجرورا نحو إن فى الدار لزيدا جالس وما ذكر من جواز تقديم معمول خبر إن على اسمها إذا كان ظرفا أوجارا ومجرورا هو الذى اختاره ابن هشام وتبعه الفاكهى ومنعه ابن عقيل وحكى عن بعضهم أنه أجازه . قال الفاكهى وإنما اشترط ذلك : أى تأخرالاسم إذا دخلت عليه اللام لئلا يجمع بين حرفى توكيد اه (و) الثالث (على ضمير الفصل) وهو لفظ بصيغة الضمير المرفوع المنفصل يقع بين المبتدإ والخبر أو بين ما أصلهما ذلك ، وأجاز الأخفش والمدنيون وقوعه بين الحال وصاحبها وقرئ شذوذا ـ هؤلاء بناتى هن أطهر لكم ـ بنصب أطهر ، وأجاز الفراء وقوعه فى أول الكلام ، وجعل منه قوله تعالى ـ وهو محرم عليكم إخراجهم ـ سمى بذلك

على أربعة أشياء على خبرها بشرط كونه مؤخرامثبتا نحو ـ إن ربك لسريع العقاب وإنه لغفور رحيم ـ وعلى اسمها بشرط أن يتأخر عن الخبر نحو ـ إن فى ذلك لعبرة ـ وعلى ضمير الفصل

لفصله الخبر عن احتماله الصفة وذلك فيما صلح لهما ثم اتسع فيه فدخل فيما لا لبس فيه وأكثر الكوفيين تسميه عمادا لأنه يعتمد عليه فى معرفة الخبر من غيره ولأن الكلام يعتمد عليه : أى يتقوى به و بعض الكوفيين يسميه دعامة بضم الدال لأنه يدعم الكلام : أى يقويه و يشترط فيه كونه بصفة المرفوع فيمتنع كنت إياه الفاضل بصيغة الضمير المنصوب وكونه مطابقا لما قبله إفرادا وتذكيرا وتكلما وفروعها فيمتنع كان زيد هى القائمة جاريته خلافا للكسائى ويشترط فيما قبله كونه مبتدأ فى الأصل وكونه معرفة خلافا لجماعة أجازوا كونه نكرة نحو ليس رجلا هو القائم وفيما بعده كونه خبرا لمبتدا ولو فى الأصل وكونه اسما معرفة أو كالمعرفة فى عدم قبول أل كاسم التفضيل فى نحو ـ تجدوه عند الله هو خيرا ، إن ترن أنا أقل منك مالا ـ وأجاز جماعة كونه مضارعا ، وجعلوا منه قوله تعالى ـ إنه هو يبدئ ويعيد ـ والسهيلى كونه ماضيا و بعض الكوفيين وقوعه بين نكرتين مطلقا ، وأهل المدينة والجزولى وقوعه بين نكرتين قريبتين من المعرفة كما ظننت أحدا هو خيرا منك ، ومن فوائد ضمير الفصل الاعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع والاختصاص : أى الحصر كذا قاله السهيلى وجمع ، والتأكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل (نحو إن هذا لهو القصص الحق) و إعرابه إن حرف توكيد ونصب هذا الهاء للتنبيه وذا اسم إشارة فى محل نصب اسمها واللام لام الابتداء هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب والقصص خبر إن والحق نعت للقصص وما ذكرته من أن ضمير الفصل لا موضع له من الاعراب هو الأصح فهو بمثابة كاف الخطاب ومن النحويين من يقول بأنه بدل ومنهم من يقول بأنه تأكيد لما قبله ولا يلزم اختلافه باختلاف المتبوع إذ ذاك فى التأكيد بالظاهر . وأما التأكيد بالضمير فلا يشترط فيه ذلك فانك تقول مررت بك أنت ومررت به هو ومررت بنا نحن ونحو ذلك بتأكيد المجرور بالمرفوع فكذا تقول إن زيدا هو المنطلق وظننت زيدا هو الفاضل و بعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره والمجموع خبر عن المبتدإ الأول وقرئ فى غير السبعة ـ ولكن كانوا هم الظالمون ـ و ـ إن ترن أنا أقل منك مالا ـ برفع أقل ولا يخفى أنه قد يحتمل بعض هذه الأعاريب فى بعض المواضع دون بعض فيحتمل فى نحو ـ كنت أنت الرقيب ، إن كنا نحن الغالبين ، تجدوه عند الله هو خيرا ، إن ترن أنا أقل ـ الفصل والتأكيد والبدل دون الابتداء لانتصاب ما بعده ، وفى ـ وإنا لنحن الصافون وإنا لنحن المسبحون ـ الفصل والابتداء دون التأكيد والبدل لدخول اللام ، وفى نحو ـ إن كان هذا هو الحق من عندك ـ بالنصب الفصل والبدل دون الابتداء لانتصاب ما بعده ودون التأكيد لأن الظاهر لا يؤكد بالمضمر ولا العكس ، وفى نحو زيد هو العالم وان عمرا هو القائم الفصل والابتداء والبدل دون التأكيد لأن الضمير لا يؤكد الظاهر ، وفى أنت أنت الفاضل ـ إنك أنت علام الغيوب ـ الفصل والتأكيد والبدل والابتداء ، وقس على هذا تصب إن شاء الله تعالى (و) الرابع مما يدخل عليه لام الابتداء (على معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر نحو إن زيدا لعمرا ضارب) و إعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر زيدا اسمها واللام لام الابتداء عمرا مفعول مقدم لضارب وضارب خبر إن وهو اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو فلو تأخر عن الخبر لم يجز دخولها عليه نحو إن زيدا جالس لفى الدار ولا إن زيدا آكل لطعامك لئلا تتأخر عن جزأى الكلام إذ حقها التقديم لكونها للابتداء لكن لكراهة الجمع بينها و بين إن لكونهما متفقتين فى معنى التأكيد أخروها عنها ، و يشترط أن لا يكون المعمول المتقدم حالا فلا يجوز إن زيدا لراكبا يأتيك وأن لا يكون الخبر مما لا يصلح لدخول اللام عليه كالفعل الماضى فلا يجوز إن عمرا

نحو ـ إن هذا لهو القصص الحق ـ وعلى معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر نحو ان زيدا لعمرا ضارب

وتتصل ما الزائدة بهذه الأحرف فيبطل عملها نحو ـ انما الله إله واحد وقل إنما يوحى إلى ، وأنما الحكم اله واحد ـ وكأنما زيد قائم ولكنما زيد قائم ولعلما زيد قائم إلا ليت فيجوز فيها الاعمال والاهمال نحو ليتما زيدا قائم بنصب زيد ورفعه

لخالدنا ضرب ولا إن زيدا لطعامك أكل خلافا للأخفش (وتتصل ما) الحرفية (الزائدة) وتسمى ما الكافة لكفها ما اتصلت به عن العمل ولوعبر المصنف بالكافة بدل الزائدة لكان أولى لأن من يجوز عمل هذه الحروف عند اتصالها بها يسميها فى حال إعمالها زائدة وعند إلغائها يسميها كافة (بهذه الأحرف) أى الستة المتقدمة (فيبطل عملها) فلا تنصب الاسم ولاترفع الخبر لأن بدخول ما هذه زال اختصاص الأحرف المذكورة بالجمل الاسمية وتهيأت للدخول على الجمل الفعلية ، ولذا تسمى ماهذه أيضا المهيئة لأنها هيأت هذه الحروف للدخول على الأفعال وهى لا تدخل عليها فلما دخلت عليها خرجت عن شبه الفعل الذى هو بناء آخره على الفتح واتصال الضمائر بها كاتصالها بالفعل ، ولذلك ابتدئ بعدها الكلام وصح مجىء الجملتين بعدها الاسمية والفعلية كما سيمثل به المصنف (نحو إنما الله إله واحد) هذا مثال لاهمال إن المكسورة ودخولها على الجملة الاسمية . وإعرابه إن حرف توكيد ونصب بطل عملها ما كافة الله مبتدأ إله خبر واحد نعت وتفيد أن مع ما إذا كانت كافة مايفيده النفى والاثبات ، فاذا قلت إنما زيد قائم فمعناه مازيد إلا قائم بخلاف مالوكانت زائدة فان قولك إنما زيدا عالم بنصب زيد لا يفيد الحصر (و) نحو (قل إنما يوحى إلى) هذا مثال لدخول إن المكسورة بعد إهمالها على الجملة الفعلية . وإعرابه قل فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت إن حرف توكيد ونصب وما كافة يوحى فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف و إلى جار ومجرور متعلق بيوحى ونائب الفاعل المصدر المنسبك من قوله ـ أنما الحكم إله واحد ـ والتقدير قل إنما يوحى إلى وحدانية الاله : أى لا تعدده فالحصر نسبي ، واستفيد من هذا أن ما الكافة إذا دخلت على أن المفتوحة لا تخرجها عن المصدرية نبه عليه أبوالبقاء وغيره (و) نحو (أنما) بفتح الهمزة (الحكم إله واحد) هذا مثال لاهمال أن المفتوحة ودخولها على الجملة الاسمية . وإعرابه أن حرف توكيد ونصب وما كافة و إله مبتدأ والكاف مضاف إليه والميم علامة الجمع و إله خبر المبتدإ وواحد صفة ومثال دخولها على الجملة الفعلية ـ أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا (و) نحو (كأنما زيد قائم) هذا مثال لاهمال كأن ودخولها على الجملة الاسمية . وإعرابه كأن حرف تشبيه ونصب وما كافة زيد قائم مبتدأ وخبره ومثال دخولها على الجملة الفعلية ـ كأنما يساقون إلى الموت (و) نحو (لكنما زيد قائم) هذا مثال لاهمال لكن ودخولها على الجملة الاسمية . وإعرابه لكن حرف استدراك ونصب ما كافة زيد قائم مبتدأ وخبره ومثال دخولها على الجملة الفعلية . قول الشاعر :

ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

(و) نحو (لعلما زيد قائم) هذا مثال لاهمال لعل ودخولها على الجملة الاسمية ومثال دخولها على الجملة الفعلية قول الشاعر :

أعد نظرا ياعبد قيس لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا

(إلا ليت) فانهامستثناة من قوله وتتصل ما الزائدة بهذه الأحرف فيبطل عملها (فيجوز فيها الاعمال) عند دخول ما الزائدة عليها لأنها مع دخولها عليها باقية على اختصاصها بالأسماء فلا يقع بعدها الفعل خلافا لابن أبى الربيع (و) يجوز فيها (الاهمال) إلحاقا لها بأخواتها (نحو ليتما زيدا قائم بنصب زيد) على أنه اسم ليت وما زائدة لا كافة وقائم خبرها (ورفعه) على أن ما كافة وزيد مبتدأ وقائم خبره ، وقد روى بنصب الحمام ورفعه قول النابغة فى الزرقاء :

واحكم

واحكم كحكم فتاة الحى إذ نظرت ... إلى حمام شراع وارد الثمد
يحفه جانبا نيق وتتبعه ... مثل الزجاجة لم تكحل من الرمد
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ... إلى حمامتنا أونصفه فقد
فحسبوه فألفوه كما حسبت ... تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد
فكملت مائة فيها حمامتها ... وأسرعت حسبة فى ذلك العدد

ومن النحاة من جوز إعمال البقية قياسا على ليت لأن الاعمال لم يسمع إلا فيها . قال بعض شراح الألفية : ولايصح القياس فى شىء من ذلك لبقاء اختصاص ليت بالاسم دون غيرها والكلام كله فيما اذا اتصلت بهن ما الزائدة أما إذا اتصلت بهذه الأحرف ما الموصولة فانها لا تبطل عملها كقوله تعالى ـ أيحسبون أنما نمدهم به ـ وقوله تعالى ـ إنما صنعوا كيد ساحر ـ ومن ذلك قول الشاعر :

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ... ولكن مايقضى فسوف يكون

أى ولكن الذى يقضى ومثل الموصولة ما المصدرية نحو أعجبنى أنما فعلت حسن : أى أن فعلك حسن ففعل اسم أن وحسن خبرها وفاعل أعجبنى المصدر المنسبك من أن ومابعدها ، والتقدير أعجبنى حسن فعلك (وتخفف إن المكسورة) الهمزة لثقلها بالتشديد مع كثرة استعمالها (فيكثر إهمالها) أى فلا تعمل عمل إن المشددة لزوال اختصاصها بالأسماء ويصير ما بعدها مرفوعين على أنهما مبتدأ وخبره (نحو إن كل نفس لما عليها حافظ) أى كاتب يحفظ عليه مايعمله أوملائكة يحفظونه من أمر الله ، وفى الحديث «وكل بالمؤمن من الملائكة مائة وستون ملكا يذبون عنه الشياطين كما يذب عن قصعة العسل الذباب ولو وكل العبد إلى نفسه لاختطفته الشياطين» أو المراد بالحافظ الله سبحانه وتعالى وعدى حافظ بعلى لتضمنه معنى القيام . وإعرابه إن مخففة من الثقيلة بطل عملها كل مبتدأ ونفس مضاف إليه واللام فارقة بين المخففة والنافية وما صلة عليها جار ومجرور خبر مقدم وحافظ مبتدأ مؤخر وجملة المبتدإ الثانى وخبره خبر المبتدا الأول والرابط الضمير فى عليها ويجوز أن يكون حافظ خبر كل نفس وعليها متعلق به ، وقرأ عاصم وغيره بتشديد لما على أنها إيجابية بمعنى إلا وإن نافية ، والتقدير ما كل نفس إلا عليها حافظ يحفظها أو يحفظ عليها ما تعمله (ويقل إعمالها) وجاز استصحابا للحكم الأصلى فيها (نحو وإن كلا لما ليوفينهم) وإعرابه إن مخففة من الثقيلة تعمل عمل إن الثقيلة تنصب الاسم وترفع الخبر كلا اسمها واللام فى لما لام الابتداء وما اسم موصول بمعنى الذين فى محل رفع خبر إن وليوفينهم اللام داخلة فى جواب قسم مقدر يوفين فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به رب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره والكاف فى محل جر بالاضافة وأعمال مفعول ثان ليوفى وجملة القسم . وجوابه صلة الموصول لا محل لها من الاعراب كقوله تعالى ـ وإن منكم لمن ليبطئن ـ فمن موصولة اسم إن وجملة ليبطئن صلة الموصول وهى جملة قسمية ، وقيل ما نكرة موصوفة بمعنى خلق فى محل رفع خبر إن وجملة القسم . وجوابه قامت مقام الصفة ، والتقدير وإن كلا لخلق أو جمع موفى عمله (فى قراءة من خفف إن ولما فى الآيتين) أى هذه والتى قبلها والذى قرأ بالتخفيف فيهما هو ابن كثير ونافع ، وقرأ ابن عامر وحمزة وعاصم بتشديد لما فى الآيتين وتخفيف إن فلما إيجابية بمعنى إلا وإن نافية وكلا فى الثانية منصوب باضمار أرى (وتلزم) أى تجب (اللام) أى لام الابتداء (فى خبرها) أى فى خبر إن المكسورة إذا خففت ولكن إنما تجب (إذا أهملت) إن ولم يظهر المعنى لأنها لما أهملت صارت صورتها صورة إن النافية ، فاذا قلت إن زيد منطلق وإن قام زيد احتمل أن يكون المعنى ما زيد

وتخفف إن المكسورة فيكثر إهمالها نحو ـ ان كل نفس لما عليها حافظ ـ ويقل اعمالها نحو ـ وان كلا لما ليوفينهم ـ فى قراءة من خفف ان ولما فى الآيتين ، وتلزم اللام فى خبرها اذا أهملت

منطلق وما قام زيد وأن تكون إن هى المخففة وأن المعنى زيد منطلق وقام زيد فلأجل هذا الالتباس يجب الاتيان باللام فاذا جئت باللام تعين حينئذ أن تكون إن هى المخففة وأن المعنى على الاثبات ولأجل هذا سميت هذه اللام فارقة لأنها فرقت بين النفى والاثبات . قال الدمامينى : فان قلت ما هذه اللام ؟ قلت هى لام الابتداء أفادت مع إفادتها لتوكيد النسبة وتخليص المضارع للحال إذا دخلت عليه نحو إن زيد ليقوم الفرق بين إن المخففة و إن النافية كما مر ، وذهب الفارسى وتلميذه ابن جنى وجماعة إلى أنها لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق وتظهر فائدة الخلاف فى نحو قد علمنا إن كنت لمؤمنا فعلى قول الجماعة تكسر إن لأن لام الابتداء تعلق . وأما على قول الفارسى ومواقفيه فتفتح إذ لا موجب للتعليق اهـ أما إذا أعملت إن المخففة نحو إن زيدا منطلق بتخفيف إن ونصب زيد أو أهملت وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفى لم تلزم اللام لحصول الفرق بالعمل والقرينة الدالة على أن القصد من الكلام الاثبات لا النفى كقول الشاعر :

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك   وإن مالك كانت كرام المعادن

فان مخففة بطل عملها ومالك مبتدأ وجملة كان مع اسمها وخبرها خبره ، وهذا هو مذهب ابن مالك وهو الصحيح . وأما ابن الحاجب فانه يوجب اللام بعدها مطلقا أهملت أو أعملت وهى فى الأول للفرق وفى الثانى ردا للباب على سنن واحد (وإذا خففت أن) المفتوحة الهمزة (بقى إعمالها) وجوبا لتحقق مقتضاها وهو إفادة معناها فى الجمل الاسمية لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة وقد سمع إهمال المكسورة المخففة ولم يسمع إهمال المفتوحة المخففة فأوجبوا اعمالها (ولكن يجب) فى الأعم الأغلب (أن يكون اسمها ضمير الشأن) لأن المكسورة المخففة ثبت اعمالها فى الظاهر دون المفتوحة فقدروا عملها فى المضمر لئلا ينحط الأقوى عن الأضعف وقدروه ضمير شأن لتكون داخلة على جملة اسمية فتجرى على السنن السابق وما ذكره المصنف من أنه يجب أن يكون ضمير شأن هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه إلى أنه لا يجب كون اسمها ضمير شأن ، فجوز فى قوله تعالى ـ وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ـ أن تكون مخففة واسمها ضمير المخاطب : أى إنك يا إبراهيم ، وفى التصريح للأزهرى يجب فى اسمها كونه مضمرا لا مظهرا سواء كان للشأن أم لا اهـ .

﴿تنبيه﴾ ضمير الشأن هو ضمير مفرد غائب غير مجرور وضع لغرض التعظيم والاجلال ويكون متصلا ومنفصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل كقوله تعالى ـ وأنه لما قام عبد الله ـ ونحو هو زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف إلا مع أن المفتوحة إذا خففت فانه لازم وهو يخالف قياس غيره من بقية الضمائر ، وذلك أنه لا يعود إلا على متأخر عنه وجوبا لفظا ورتبة ولا يكون مرجعه إلا جملة مفيدة ولا يخبر عنه إلا بجملة وهى مرجعه ولا يتقدم عليه شئ من خبره أصلا ولا يتبع بتابع ألبتة ولا يعمل فيه إلا الابتداء أو نواسخه ماعدا علم وأخواتها على ما استثناه أبو حيان ويلزم الافراد فاذا أنث قيل له ضمير القصة أو القضية أو الحكاية أو الخطبة ، نحو ـ فانها لا تعمى الأبصار ـ وإن ذكر قيل ضمير الأمر أو الخبر أو الحديث أو الشأن نحو ـ قل هو الله أحد ـ والصحيح أنه يسمى ضمير الشأن مذكرا كان أو مؤنثا بلا فرق (محذوفا) لا مذكورا لأن المفتوحة قد أثرت فى المعنى التغيير من الجملة إلى المفرد فأوجبوا تغيرها فى اللفظ لأجل أن يطابق اللفظ المعنى قاله الفاكهى قال ابن هشام فأما قوله :

بأنك ربيع وغيث مريع   وأنك هناك تكون الثمالا

فضرورة (ويجب أن يكون خبرها جملة) اسمية أو فعلية لتكون الجملة مفسرة لضمير الشأن

وإذا خففت ان بقى اعمالها ولكن يجب أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفا ويجب أن يكون خبرها جملة

ثم الجملة الواقعة خبرا إن كانت اسمية نحو ـ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ـ أوفعلية مبدوءة بفعل جامد نحو ـ وأن ليس للانسان إلا ما سعى ـ أو بفعل متصرف متضمن لدعاء نحو ـ والخامسة أن غضب الله عليها ـ فى قراءة من خفف أن وكسر الضاد لم يحتج إلى فاصل بين أن والجملة فان فصل جاز وإن كانت الجملة فعلية متصرفة غير متضمنة للدعاء وجب فصلها من أن بنفى نحو ـ وحسبوا أن لاتكون فتنة ـ أو قد نحو ـ ونعلم أن قد صدقتنا ـ أو لو نحو ـ أن لونشاء أصبناهم ـ أوحرف تنفيس (نحو علم أن سيكون منكم مرضى) وإعرابه علم فعل ماض وفاعله مستترفيه جوازا تقديره وعلم تنصب مفعولين وأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره أنه والسين حرف تنفيس يكون فعل مضارع وعلامة رفعه ضم آخره متصرف من كان الناقصة ومرضى اسمها مؤخر وجملة منكم خبرها مقدم والمصدر المنسبك من أن وما بعدها سد مسد مفعولى علم، والتقدير علم كون مرضى منكم ويجوز أن يكون هنا تامة بمعنى يحصل أو يوجد ، والتقدير علم أن سيحصل أو سيوجد منكم مرضى (وإذا خففت كأن بقى إعمالها) وجوبا استصحابا للأصل وجوز الزمخشرى وابن الحاجب إلغاءها (ويجوز) كون خبرها مفردا وكونه جملة ولا يلزم كون اسمها ضمير الشأن بل يجوز كونه ظاهرا ويجوز (حذف اسمها) وهو الأكثر كقوله تعالى ـ كأن لم تغن بالأمس ـ وذكره فى اللفظ ولكنه قليل (كقوله كأن ظبية تعطو الى وارق السلم) هو من الطويل وهو للأرقم بن على اليشكرى . وقيل لغيره وصدره * ويوما توافينا بوجه مقسم * اللغة : توافينا بضم المثناة من الموافاة وهى الاتيان والمقابلة بالاحسان والمقسم المحسن وكذلك القسيم وتعطو أى تمد يديها إلى أغصان الشجرة فتميلها وتأكل منها والوارق اسم فاعل من ورق الشجر مثل أورق أى صار ذا ورق ويروى إلى ناضر بالضاد المعجمة من النضرة وهى الحسن والرونق والسلم ورق شجر عظيم وله شوك . الاعراب الواو عاطفة على ماقبلها ويوما ظرف زمان مفعول فيه متعلق بتوافينا ويروى ويوم بالجر على أن الواو واو رب توافى فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وفاعله مستترفيه جوازا تقديره هى ونا ضمير متصل فى محل نصب مفعول به بوجه جار ومجرور ومقسم نعت كأن مخففة من الثقيلة تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر ظبية يروى بالنصب على أنه اسم كأن ، ولذا استشهد به المصنف وجملة تعطو فى محل نصب صفة والخبر محذوف والتقدير كأن ظبية عاطية هذه المرأة ، فيكون من عكس التشبيه لأنه شبه الظبية بالمرأة للمبالغة أو كأن مكانها ظبية فيكون مكانها ظرفا فى محل رفع خبر مقدم وظبية اسمها مؤخر وهو على حقيقة التشبيه ويروى برفع الظبية على أن اسم كأن ضمير محذوف أى كأنها ظبية وجملة تعطو صفة لظبية أيضا ولا يجوز أن تكون جملة تعطو خبرا لكأن خلافا لمن وهم فيه ويروى بجرها على أن الكاف حرف جر وإن زائدة أى كظبية وتعطو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هى والجملة فى محل جر صفة أيضا لظبية وإلى وارق متعلق بتعطو والسلم مضاف اليه ، والمعنى كما فى الاسعاف ويوما توافينا مع وجه حسن وكأن المحبوبة هذه ظبية تتناول أطراف الشجر وترعاها حتى تميل إلى المعانقة والشاهد فى كأن المخففة حيث ذكر اسمها ولم يحذف ، ثم اعلم أن خبر كأن هذه إن كان مفردا أو جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل وإلا وجب الفصل بلم أو قد (وإذا خففت لكن وجب إهمالها) لزوال اختصاصها بالأسماء ولأنها

نحو ـ علم أن سيكون منكم مرضى ـ وإذا خففت كأن بقى إعمالها ويجوز حذف اسمها كقوله :
كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم *
وإذا خففت لكن وجب إهمالها .

(فصل) وأما لا التى لنفى الجنس فهى التى يراد بها نفى جميع الجنس على سبيل التنصيص وتعمل عمل إن فتنصب الاسم وترفع الخبر بشرط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين

أضعف من كأن فى مشابهة الفعل و إذا خففت جاز دخول الواو العاطفة عليها للفرق بينها و بين لكن العاطفة فان هذه لا يجوز دخول الواو عليها .

(فصل) فى الكلام على لا العاملة عمل إن وتسمى لا التبرئة ولا النافية للجنس ولا المحمولة على إن . قيل والأولى التعبير بذلك لأن لا العاملة عمل ليس قدتكون نافية للجنس ، وقد يجاب عنه بأن النافية للجنس فى اصطلاحهم لا تطلق إلا على التبرئة والاصطلاح يعتبر فى مقام التخاطب فالتعبير به لا اعتراض عليه (وأما لا التى لنفى الجنس فهى التى يراد بها نفى جميع الجنس على سبيل التنصيص) بحيث لا يبقى فرد من أفراده فخرج بها العاملة عمل ليس ، وتسمى لا النافية الحجازية لأنها و إن نفت الجنس غالبا لكن لا على التنصيص بل على سبيل الاحتمال والظهور ، وخرج لا الناهية فانها تختص بالمضارع وتجزمه والزائدة فلا تعمل شيئا لعدم اختصاصها بالأسماء نحو ـ مامنعك أن لا تسجد بدليل سقوطها فى آية صٓ ، وشذ إعمالها كقول الشاعر :

لولم يكن غطفان لا ذنوب لها   إذ اللام ذوو أحسابها عمرا

أى لو لم يكن لها ذنوب وجملة ما ذكره النحويون من أقسام لا النافية ستة : الأول نافية للجنس وهى المذكورة فى هذا الباب . الثانى حجازية وهى المذكورة فى باب الحروف المشبهة بليس . الثالث العاطفة كأعط زيدا لا أخاه وستأتى فى باب العطف . الرابع الواقعة حرف جواب مناقضا لنعم ، ويكثر حذف الجمل بعدها كسائر حروف الجواب يقال جاء زيد فتقول لا والأصل لا لم يجئ . الخامس المعترضة بين الجار والمجرور فى نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شىء وتسمى من حيث إن العامل تخطاها زائدة و إن اختل المعنى باسقاطها والكوفى يراها اسما بمعنى غير مضافا لما بعده ، والمعترضة بين الواو ومعطوفها نحو ماجاء زيد ولا أخوه ويسمونها زائدة أيضا وليست بزائدة ألبتة ، إذ لو قيل ماجاء زيد وأخوه احتمل نفى مجيئهما مطلقا فى كل حال ونفى مجيئهما فى حال اجتماعهما فقط ومع هذا لا يصير الكلام نصا فى المعنى الأول بخلاف قوله تعالى ـ ومايستوى الأحياء ولا الأموات ـ ولا اختصم زيد ولا أخوه فانها فيهما زائدة لمجرد التأكيد لأن الاستواء والخصومة ونحوهما من الأمور النسبية التى لا تتصور إلا من اثنين فأكثر . القسم السادس الواقعة فى غير ذلك فان تلاها مستقبل فى المعنى كقول الشاعر * والله لا عذبتهم بعدها سقر * أو مضارع نحو لا يقوم زيد لم يجب تكرارها و إن تلاها فعل ماض لفظا ومعنى أو جملة اسمية صدرها نكرة ولم تعمل فيها لا أو معرفة وجب تكرارها على الأصح نحو ـ فلا صدق ولا صلى ، لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ، لا الشمس ينبغى لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار ـ ويجب تكرارها أيضا إن دخلت على خبر مطلقا نحو زيد لا شاعر ولا كاتب و بكر لا عندك ولا فى الدار أو على نعت أو حال مفردين نحو ـ من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا ولا الثانية فى جميع ذلك زائدة (وتعمل عمل إن) لمناسبتها لها فى إفادة المبالغة فى النفى كما أن إن للمبالغة فى الاثبات ، فيكون من باب حمل النظير على النظير والنقيض على النقيض (فتنصب الاسم) الذى هو المبتدأ لفظا أو محلا (وترفع الخبر) الذى كان خبر المبتدا و يسمى خبرها على الأصح . وقال سيبويه والجمهور إن كان اسمها معربا رفعت الخبر أيضا أو مبنيا نحو لا حول ولا قوة فهى واسمها حينئذ مبتدأ والخبر له لأنها لما ضعفت بالتركيب لم تعمل إلا فى اسمها فقط ، وكان القياس أن لا تعمل أصلا لأنها مشتركة بين الاسم والفعل والأصل فى كل حرف مشترك أن لا يعمل شيئا لكنهم أخرجوها عن الأصل وأعملوها (بشرط) اجتماع أمور أربعة (أن يكون اسمها وخبرها نكرتين) أما تنكير الاسم فلأجل أن تدل بوقوعه فى سياق النفى على العموم ، وأما تنكير الخبر فلأجل أن لا يخبر بالمعرفة عن النكرة فلو دخلت على معرفة

وجب إعمالها وكذا تكرارها كما مر نحو لازيد فى الدار ولاعمرو ، وأما مجيء اسمها معرفة فى لاهيثم للمطى ولا أمية فى البلاد ولا كسرى بعد اليوم ولا قيصر بعده وقول عمر رضى الله عنه قضية ولا أبا حسن لها يعنى عليا رضى الله عنه فمؤول بنكرة على حذف مضاف لا يتعرف أى لا مثل هيثم ولامثل أميه ولا مثل كسرى ولا مثل قيصر وهذه قضية ولا مثل أبى حسن لها لأن مثل لتوغله فى الابهام لايتعرف بالاضافة إلى المعرفة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ، وأما مجيء خبرها معرفة فى نحو لا رجل أنت ولا موضع صديقة أنت فأنت فيهما ليس خبرا للا وإنما هو خبر لمبتدإ محذوف تقديره هو والجملة خبر لا (وأن يكون اسمها متصلا بها) خلافا للرمانى أجاز إعمالها مع الفصل وأن يكون مقدما على خبرها لضعفها فى العمل لأن عملها على خلاف القياس ، فان تقدم خبرها على اسمها وجب إلغاؤها ، ومن شروط عملها أن لا يدخل عليها جار فيجب الجر فى نحو جئت بلا زاد وسمع إعمالها حينئذ فى اسمها المفرد كجئت بلا زاد ببنائه على الفتح (فان كان اسمها مضافا) إلى نكرة كالمثال الذى سيذكره المصنف أو إلى معرفة وهو لايتعرف نحو لامثلك أحد (أو مشبها بالمضاف) فى تعلقه بشيء هو من تمام معناه ويقال له الطويل والمطول والممطول (فهو معرب) لأن الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه فى الأصل وهو الاعراب (منصوب) لفظا أو تقديرا كسائر الأسماء المعربة المنصوبة (نحو لا صاحب علم ممقوت) هذا مثال الاسم المضاف . وإعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر صاحب اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره وعلم مضاف اليه ممقوت خبرها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ممقوت اسم مفعول من المقت وهو البغض ، ومن أمثلة الاسم المضاف عند الجمهور قولهم لا أبالك ولا أخا لك ولا يدى له لأن الأصل لا أباك ولا أخاك ولايديه فزيدت اللام بين المتضايفين لافادة الاختصاص ولا متعلق لها فهى معارف مؤولة بالنكرات (ولا طالعا جبلا حاضر) هذا مثال الاسم المشبه بالمضاف . وإعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر طالعا اسمها منصوب بها وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وطالع اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستترفيه جوازا تقديره هو جبلا مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره حاضر خبرها مرفوع بها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره (والمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه) أى شيء يتم به معنى المشبه بالمضاف وذلك كالمثال المذكور فان جبلا تعلق بطالعا بحيث لايتم معنى طالعا بدونه كما أن المضاف يتعلق بالمضاف اليه بحيث لايتم معناه بدونه والشيء المتصل قد يكون منصوبا بالمشبه كهذا المثال وقد يكون مرفوعا نحو لاحسنا وجهه مذموم وقد يكون مجرورا نحو لا خيرا من زيد عندنا وجملة من زيد نعت وخبر لا الظرف بعده . وأجاز البغداديون بناء المشبه بالمضاف إن عمل فى ظرف أو شبهه وخرج عليه «لامانع لما أعطيت ولامعطى لما منعت» وخرجه بعض المحققين كالفا كهى وابن عنقاء على أن مانع اسمها وأنه مفرد والجار والمجرور خبره (وإن كان اسمها مفردا بنى) فلا ينون وبناؤه (على ما ينصب به) المفرد من فتحة أو كسرة أو ياء ليكون البناء على ما يستحقه المنفى قبل البناء (لو كان معربا) وهل له محل من الاعراب أولا الظاهر أن له محلا على قول من يجعلها عاملة فى الخبر ومحله حينئذ النصب بها كما قاله ابن عنقاء وغيره (ونعنى) أى معاشر النحاة (بالمفرد هنا) أى فى باب لا النافية للجنس (وفى باب النداء) كما سيأتى إن شاء الله تعالى (ما ليس مضافا ولاشبيها بالمضاف وإن كان مثنى أو مجموعا) فانه فى هذا الباب يعبر عنه بالمفرد، وخرج بما ذكره المفرد فى باب الاعراب فانه كما مر ماليس مثنى ولا مجموعا وفى باب العلم ماليس مركبا وفى باب المبتدإ والخبر ما ليس جملة ولاشبه

وأن يكون اسمها متصلا بها فان كان اسمها مضافا أو مشبها بالمضاف فهو معرب منصوب نحو لا صاحب علم ممقوت ولا طالعا جبلا حاضر ، والمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه وإن كان اسمها مفردا بنى على ما ينصب به لو كان معربا ونعنى بالمفرد هنا وفى باب النداء ما ليس مضافا ولاشبيها بالمضاف وان كان مثنى أو مجموعا

فان كان مفردا أو جمع تكسير بنى على الفتح نحو لارجل حاضر ولا رجال حاضرون وان كان مثنى أو جمع مذكر سالما بنى على الياء نحو لارجلين فى الدار ولا قائمين فى السوق وان كان جمع مؤنث سالما بنى على الكسر نحو لا مسلمات حاضرات وقد يبنى على الفتح وإذا تكررت لانحو لاحول ولاقوة جاز فى النكرة الأولى الفتح والرفع فان فتحتها جاز فى الثانية ثلاثة أوجه الفتح والنصب والرفع

جملة كالظرف والمجرور (فان كان مفردا) أى موجودا لفظا ومعنى نحو لارجل فى الدار أو لفظا فقط نحو لاقوم لنا (أوجمع تكسير) لمذكر نحو لارجال، أو مؤنث نحو لاهنود (بنى على الفتح) الظاهر أو المقدر وانما بنوه لتضمنه معنى الحرف لأن قولك لارجل فى الدار متضمن معنى من والتقدير لامن رجل فى الدار لأن من تؤكد النفى فوجب تقديرها ليكون قولك لارجل بالفتح أبلغ فى إفادة النفى من قولك لارجل فى الدار بالتنوين والرفع وليس رجل فى الدار و بنوه على حركة تنبيها على عروض ذلك فيه وانما خص بالفتح طلبا للتخفيف (نحو لارجل حاضر) و إعرابه لانافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر رجل اسمها مبنى معها على الفتح حاضر خبرها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره (ولا رجال حاضرون) و إعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر رجال اسمها حاضرون خبرها وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم (وان كان مثنى أو جمع مذكر سالما) أو ملحقا بهما (بنى على الياء) نيابة عن الفتحة (نحو لارجلين فى الدار) هذا مثال المثنى. و إعرابه لانافية للجنس ورجلين اسمها مبنى على ماينصب به لو كان معربا وهو الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى وجملة فى الدار فى محل رفع خبرها (ولا قائمين فى السوق) هذا مثال الجمع و إعرابه كاعراب الأول إلا أنك تقول لأنه جمع مذكر سالم (وان كان) اسمها (جمع مؤنث سالما بنى على الكسر) بلا تنوين استصحابا للأصل وكان القياس وجوب الكسر وقد قال ابن جنى لم يجز أصحابنا يعنى نحاة البصرة الفتح إلا شىء قاسه أبو عثمان يعنى المازنى والصواب الكسر بغير تنوين اه (نحو لامسلمات حاضرات) و إعرابه لانافية للجنس مسلمات اسمها مبنى على ماينصب به لو كان معربا وهو الكسر حاضرات خبرها وعلامة رفعه ضم آخره (وقد يبنى على الفتح) نظرا إلى الأصل فى بناء المركبات. قال ابن هشام فى المغنى وهو أرجح والتزمه ابن عصفور اه وقال الفاكهى وابن عنقاء بناؤه على الفتح أولى للفرق بين حركته معربا وحركته مبنيا وقد روى بالوجهين قول الشاعر :

إن الشباب الذى مجد عواقبه   فيه نلذ ولا لذات للشيب

(و إذا تكررت لا) النافية للجنس مع مفرد نكرة (نحو لاحول ولا قوة) أى لاتحول لى عن معصية الله ولا قوة لى على طاعة الله إلا بالله العلى العظيم كما فى رواية وفى رواية أخرى العزيز الحكيم بدل العلى العظيم وهذه الكلمة لهاشأن عظيم والاشتغال بها سبب لجلب الخير ودفع الضير وقد ورد أنها كنز من كنوز الجنة (جاز فى النكرة الأولى الفتح والرفع فان فتحتها) أى النكرة الأولى (جاز فى) النكرة (الثانية ثلاثة أوجه: الفتح) على إعمال لا الثانية كالأولى وتقدر لكل خبرا فالكلام حينئذ جملتان كل جملة على حيالها أوالثانية معطوفة على الأولى عطف مفرد على مفرد والكلام حينئذ جملة وخبرلا محذوف والتقدير لاحول ولا قوة موجودان لنا إلابالله أوعطف جملة على جملة أى لاحول إلابالله ولا قوة إلا بالله فحذف من الأول استغناء عنه بالثانى (والنصب) على جعل لا زائدة لتأكيد النفى وعطف مابعدها على محل اسم لا قبلها فان محله نصب بلا والبناء عارض أوعلى لفظه وان كان مبنيا لمشابهة حركته الاعراب بل قال كثيرون فى المفرد المبنى على الفتح إنه منصوب لفظا ومحلا غير أنه حذف تنوينه للتخفيف وفى هذه الحالة يكون الكلام جملة واحدة لأن الثانى معطوف على الأول عطف مفرد على مفرد وهذا الوجه هو أضعف الوجوه الخمسة (والرفع) على تقدير لازائدة وعطف مابعدها على محل لا الأولى مع اسمها لأن محلهما رفع بالابتدا فهو جملة ان كان العطف قبل استكمال الخبر وجملتان ان كان بعد استكماله أو باعمال الثانية عمل ليس أو

بالغائها

بالغائها فما بعدها حينئذ يكون مبتدأ وعلى الوجهين الأخيرين فالكلمتان جملتان (وان رفعت النكرة الأولى) بالابتداء وألغيت لا لتكررها أو على إعمالها عمل ليس (جاز) لك (فى النكرة الثانية وجهان الرفع) باعمال لا الأولى عمل ليس وتقدير لا الثانية زائدة وعطف مابعدها على ماقبلها والكلام حينئذ جملة واحدة ويجوز أن تقدر لا الثانية حجازية عاملة عمل ليس أو ملغاة وما بعدها مبتدأ والكلام حينئذ جملتان (والفتح) باعمال لا الأولى عمل ليس واعمال لا الثانية عمل إن وتكون جملة لا مع اسمها وخبرها عطفا على الجملة قبلها فالكلام جملتان وعند رفع النكرة الأولى يمتنع النصب فى النكرة الثانية لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ومحلا (وان عطفت على اسم لا ولم تتكرر لا) النافية للجنس مع المعطوف (وجب فتح النكرة الأولى) لأن المجوز لاهمالها هو تكرارها وقد انتفى فوجب المصير إلى الأصل وهو البناء (وجاز فى النكرة الثانية الرفع) بالعطف على محل لا الأولى مع اسمها لأن محلهما رفع بالابتداء (والنصب) بالعطف على محل اسم لا أو على لفظه على مامر (نحو لاحول) بالبناء على الفتح (وقوة) بالرفع عطف على محل لا مع اسمها (وقوة) بالنصب عطفا على محل اسم لا، ويمتنع الفتح على الأفصح لعدم تكرار لا قال ابن عنقاء والأصح أن فتحه لغة ضعيفة فان كان المعطوف معرفة نحو لاغلام لك ولا العباس تعين رفع المعطوف لأن لا النافية لو باشرت المعرفة لم يجز فيها إلا الرفع فهى إذا كانت تابعة أولى بأن تكون مرفوعة (وإذا نعت اسم لا) المبنى معها على الفتح (بنعت مفرد) احترز به عن النعت المضاف نحو لا رجل حسن الوجه فليس فيه إلا الاعراب كما سيذكره (ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل) بأن كان متصلا به فان فصل بينهما نعت آخر نحو لارجل ظريفا عاقلا فالنعت الأول تجوز فيه الأوجه الثلاثة الآتية والنعت الثانى ليس فيه إلا الاعراب (نحو لارجل ظريف جالس) هذا مثال ماجمع الشروط والظريف من الظرف بالتحريك، وفى القاموس: والظرف إنما هو فى اللسان، أو هو حسن الوجه والهيئة، أو يكون فى الوجه واللسان أو البراعة وذكاء القلب أو الحذق أو لايوصف به إلا الفتيان الأزوال والفتيات الزولات لا الشيوخ ولا السادة اهـ (جاز فى النعت) ثلاثة أوجه (الفتح) على تقدير أن الصفة والموصوف ركبا تركيب خمسة عشر ثم أدخلت لا عليهما بعد أن صارا كاسم واحد فتقول لارجل ظريف جالس بفتح رجل وظريف بغير تنوين. وإعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر رجل ظريف اسمها مبنى معها على الفتح جالس خبر فالنعت وان انفصل عن لا النافية بالاسم المبنى إلا أنه متصل بها فى المعنى لأن النفى فى الحقيقة داخل عليه إذ المقصود فى مثل لارجل ظريف نفى الظرافة عن الرجل لانفى الرجل قاله الدماميني (والنصب) على أنه نعت لمحل اسم لا فان محله نصب بلا النافية ويجوز أن يكون نعتا لاسم لا على لفظه وان كان مبنيا لأن حركة نحو لارجل عارضة فى هذا الموضع فأشبهت لعروضها حركة الاعراب فلذلك جاء النعت عليها فتقول لارجل ظريفا جالس. وإعرابه لا نافية للجنس ورجل اسمها مبنى معها على الفتح ظريفا بالنصب منونا نعت لمحل اسم لا بعد دخول لا عليه جالس خبرها (والرفع) على أنه نعت لمحل لا مع اسمها لأن محلهما رفع بالابتداء ليصيرورتهما بالتركيب كشىء واحد فتقول لارجل ظريف جالس. وإعرابه لا نافية للجنس رجل اسمها مبنى معها على الفتح ظريف نعت لمحل لا مع اسمها لأن محلهما رفع بالابتداء جالس خبرها وكالنعت فى الوجوه الثلاثة المذكورة عطف البيان والتوكيد اللفظى المتصل وكذا البدل إن كان نكرة وان كان معرفة فالرفع كالنسق المعرفة (فان فصل بين النعت والمنعوت) الذى هو اسم لا (فاصل) مانع من التركيب (أو كان النعت)

وان رفعت النكرة الأولى جاز فى النكرة الثانية وجهان الرفع والفتح وان عطفت على اسم لا ولم تتكرر لا وجب فتح النكرة الأولى وجاز فى النكرة الثانية الرفع والنصب نحو لاحول وقوة وقوة وإذا نعت اسم لا بنعت مفرد ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا رجل ظريف جالس جاز فى النعت الفتح والنصب والرفع فان فصل بين النعت والمنعوت فاصل أو كان النعت

الذى نعت به اسم لا (غير مفرد) بأن كان مضافا أو شبيها به أو كان النعت مفردا ولكن المنعوت غير مفرد (جاز) فى النعت وجهان (الرفع) إتباعا لمحل لا مع اسمها (والنصب) اتباعا لمحل اسم لا ولفظه على مامر (فقط) أى دون الفتح فلا يجوز فيه لتعذره لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها كشىء واحد (نحو لا رجل جالس ظريف) بالرفع (وظريفا) بالنصب وهذا مثال النعت المفصول (و) نحو (لا رجل) بالبناء على الفتح (طالعا) بالنصب (وطالع) بالرفع (جبلا) مفعول لطالع (حاضر) بالرفع خبر لا وهذا مثال للنعت بغير المفرد (وإذا جهل خبر لا) بأن لم يعلم بعد حذفه (وجب ذكره) عند جميع العرب فلا يجوز حذفه عند أحد لأنه يلزم على حذفه حينئذ عدم الفائدة من الكلام والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه (كما مثلنا) من نحو لا صاحب علم ممقوت ولا طالعا جبلا حاضر (وكقوله عليه الصلاة والسلام) فيما رواه البخارى رحمه الله (لا أحد أغير من الله) وإعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل إن أحد اسمها مبنى معها على الفتح أغير خبرها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره وجملة الجار والمجرور فى قوله من الله متعلقة بأغير أى لا أحد من الناس أو من جميع الخلق يعتريه من الغيرة عند مشاهدة مايغضبه أغير من الله تعالى عند انتهاك محارمه فأغير أفعل تفضيل من الغيرة وهى فى اللغة تغير يحصل من الحمية والأنفة وهو محال على الله لأنه منزه عن كل تغير ونقص فتعين تأويله عند المنزهين على أن المراد بالغيرة فى حقه تعالى شدة المنع والحماية فهو من مجاز اللازمة وبمعناه قول ابن فورك معنى الحديث لا أحد أكثر زجرا عن الفواحش من الله تعالى (وإذا علم) خبر لا بأن دلت عليه قرينة أو أرشد إليه سياق الكلام (فالأكثر حذفه) جوازا استغناء عن ذكره بالعلم به (نحو) قوله تعالى - ولو ترى إذ فزعوا - (فلا فوت) هذا يقوله الله مخبرا عن حال الكفار فى الآخرة لأن المعنى ولو ترى يا محمد إذ فزعوا عند البعث لرأيت أمرا عظيما فلا فوت لهم منا أى لا يفوتوننا ولا يقدرون على الفرار من بأسنا وأخذوا من مكان قريب وهو القبور التى كانوا بها. وإعرابه لا نافية للجنس وفوت اسمها مبنى معها على الفتح وخبرها محذوف للعلم به تقديره (أى لهم) ولو ذكر لجاز إلا بنى تميم فإنهم يوجبون حذفه عند العلم به (و) من أمثلة حذف الخبر المعلوم قوله تعالى قالوا (لا ضير) وإعرابه لا نافية للجنس وضير اسمها وخبرها محذوف والتقدير (أى علينا) وهذا قاله السحرة بعد إيمانهم مجيبين به فرعون حين قال لهم لأصلبنكم أجمعين فقالوا له لا ضير أى لا ضرر علينا فى ذلك إنا إلى ربنا أى بعد موتنا بأى وجه كان منقلبون أى راجعون فى الآخرة فيجازينا بالغفران والنعيم الأبدى المقيم (ولا حول ولا قوة) وإعرابه لا نافية للجنس وحول اسمها ولا قوة كذلك وخبرها محذوف تقديره (أى لنا) فجملة الجار والمجرور فى محل رفع خبر للا الأولى ولا الثانية مع اسمها معطوفة على الأولى عطف مفرد على مفرد فتكون لا فى حكم الزائدة ويجوز أن تكون لا الثانية عاملة كالأولى ويقدر لكل منهما خبر فيكون التقدير لا حول لنا ولا قوة لنا ويكون عطف الثانية على الأولى من عطف جملة على جملة ثم ماقاله المصنف من كون الخبر المحذوف تقديره لنا غير متعين فقد قال جماعة منهم الخبيصى فى لا حول ولا قوة إلا بالله لا فى كل منهما نافية ولا قوة معطوف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف أى موجودان أو بالله أى كائنان بالله أو عطف جملة على جملة أى لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله فحذف من الأول استغناء بالثانى اهـ واختلفوا فى إعراب كلمة لا إله إلا الله قال أبو حيان أكثر مايحذف خبر لا مع إلا نحو لا إله إلا الله أى لا إله لنا أو فى الوجود أو نحو ذلك إلا الله اهـ وقال غيره إله اسم لا وخبرها محذوف، والتقدير لا إله موجود أو فى الوجود إلا الله واسم الله الجليل مرفوع على أنه بدل من اسم لا حملا على محله البعيد الذى هو الرفع بالابتداء

غير مفرد جاز الرفع والنصب فقط نحو لا رجل جالس ظريف وظريفا ولا رجل طالعا وطالع جبلا حاضر وإذا جهل خبر لا وجب ذكره كما مثلنا وكقوله عليه الصلاة والسلام لا أحد أغير من الله وإذا علم فالأكثر حذفه نحو - فلا فوت - أى لهم ولا ضير أى علينا ولا حول ولا قوة أى لنا

أو من الضمير العائد إلى اسم لا المستتر فى الخبر المحذوف ، وعلى التقديرين هو بدل بعض من كل من قبيل بدل الجزئى من الكلى فلا حاجة إلى ضمير فيه للربط والأولى كونه بدلا من الضمير المستتر فى الخبر المقدر لأنه الأقرب فالابدال منه أولى و يجوز رفع اسم الله على أنه خبر للا التبرئة . قال ناظر الجيش القول بالخبرية فى الاسم المعظم قد قال به جماعة و يظهر أنه أرجح من القول بالبدلية اه وما قاله غير صحيح لما يلزم عليه من كون خبر لا معرفة وهى لا تعمل فى المعارف بل لا تعمل إلا فى النكرات المنفية واسم الله الجليل معرفة موجبة ، وقد أطال الملا ابراهيم بن حسن الكردى الكلام فى إعراب هذه الكلمة الشريفة فى مؤلف له سماه : انباه الأنباه باعراب كلمة لا إله إلا الله ومثلها فى التركيب والاعراب « لا عيش إلا عيش الآخرة ، لاشافى إلا أنت » وسكت المصنف عن حذف الاسم وقد صرح ابن الحاجب وغيره بجواز حذفه تخفيفا إذا دلت عليه قرينة نحو لاعليك أى لا بأس عليك ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لأصحابه حين سألوه عن العزل عن السبايا «لا عليكم أن تفعلوا» تقديره لا بأس عليكم فى أن تفعلوا : أى فى فعلكم فلا فيه زائدة (و إن دخلت لا على معرفة أو) على نكرة ولكن (فصل بينها و بين اسمها فاصل وجب) فى الصورتين (إهمالها) أما فى الأول فلأنها لا تعمل فى المعارف لأنها إنما وضعت على النكرات ، وأما فى الثانى فلزيادة ضعفها فى العمل لما حصل من الفصل بينها و بين اسمها الذى حقها أن تركب معه (ووجب رفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر) وتنوينه حيث قبل التنوين (ووجب) أيضا فى حالتى التعريف والفصل (تكرارها) أى تكرار لا بأن يذكر معرفة أخرى أو نكرة أخرى معطوفة على الأولى بأن يكرر اللفظ الأول بعينه . أما وجوب التكرير فى المعرفة فلكونه كالعوض كما فى التنكير من معنى نفى الآحاد لما فى التكرير من إفادة التعدد ووجوبه فى النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من قول السائل أفى الدار رجل أم امرأة (نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو) هذا مثال لتكرارها مع المعرفة . وإعرابه لا نافية للجنس بطل عملها زيد مبتدأ وجملة فى الدار فى محل رفع خبر والواو حرف عطف ولا نافية للجنس بطل عملها وعمرو معطوف على الضمير المستتر فى متعلق الجار والمجرور الذى هو كائن أو مستقر وسوغ ذلك فى رأى الجمهور فصله بلا . وقيل مبتدأ حذف خبره والكلام على هذا جملتان وعليه ابن السراج والفارسى . وقيل معطوف على المبتدإ وأفرد الخبر لأنه للأول فقط ودخل الثانى فى معناه والكلام جملة واحدة وعليه سيبويه وقوم وهذا الخلاف جار فيما يشبه المثال المذكور كزيد قائم وأخوك . واختلف فى نحو — والله ورسوله أحق أن يرضوه — وزيد وعمرو قائم هل حذف خبر الأول لدلالة الثانى عليه وعليه ابن عصفور أو عكسه وعليه ابن السراج أو مخير بين الوجهين وعليه الفارسى أو الخبر للأول ودخل الثانى فى معناه وعليه سيبويه وأصحابه وهذا حيث لاقرينة و إلا عمل بها نحو زيد وهند قائمة فالخبر فى هذا المثال للثانى بدليل تاء التأنيث وفى نحو زيد وهند قائم الخبر للأول لأنه مذكر (ولا فى الدار رجل ولا امرأة) مثال لتكرارها مع النكرة ، وإعرابه كاعراب المثال الذى قبله ، هذا وقد سبق الجواب عما جاء اسمها فيه معرفة كقوله صلى الله عليه وسلم « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده » وكقول أبى سفيان قبل إسلامه : إنّ لنا العزى ولا عزى لكم ، وقولهم لا بصرة لكم ، وقول الشاعر ✲ لاهيثم الليلة للمطى ✲ وإنه على تقدير مثل مضاف إلى المعرفة : أى ولا مثل كسرى ولا مثل عزى ولا مثل بصرة ولا مثل هيثم الليلة للمطى يحدوها وهو اسم لحاد مشهور ، وأما ولاسيما زيد فسى بمعنى مثل اسم لا و إذا كانت ما زائدة

وإن دخلت لا على معرفة أو فصل بينها و بين اسمها فاصل وجب إهمالها ووجب رفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر ووجب تكرارها نحو لازيد فى الدار ولاعمرو ولافى الدار رجل ولا امرأة

فهي لا تتعرف بالاضافة إلى زيد لأن مثل التي بمعناها لا تتعرف بالاضافة لتوغلها في الابهام ، وبقية الكلام عليها يأتي في الاستثناء إن شاء الله تعالى .

﴿ فصل ﴾ في الكلام على النوع الثالث من النواسخ وهو أفعال القلوب وما ألحق بها مما يصح جعل مفعوليه بعد حذفه مبتدأ وخبرا (وأما ظنّ وأخواتها) العاملة عملها (فانها تدخل بعد استيفاء) أي أخذ (فاعلها على المبتدإ والخبر) لبيان أن النسبة الواقعة بينهما ناشئة من العلم أو الظنّ فانك إذا قلت زيد قائم احتمل أن يكون الحكم منك عن علم وأن يكون عن ظنّ . فاذا قلت علمت زيدا قائما علم أنه عن علم أو ظننت زيدا قائما علم أنه عن ظنّ وكذا سائر أخواتهما (فتنصبهما) ظنّ وأخواتها (على أنهما مفعولان لها) قال هطيل هذه الأفعال كلها اشتركت في أنها موضوعة لحكم الذهن على متعلق بشيء على صفة فلذلك اقتضت مفعولين وهذا النوع ليس من المرفوعات ، وإنما ذكر تتميما لأقسام النواسخ لحكم المبتدإ والخبر (وهي) أي أفعال هذا الباب (نوعان) فقط بادخال رأى الحلمية كما سيأتي ، وقد أفاد ابن هشام وغيره أن ما يتعدى لاثنين أنواع : الأول ما يتعدى إليهما بنفسه تارة ولا يتعدى إليهما تارة أخرى كنقص وزاد يقال نقصت زيدا دينارا وزدت زيدا دينارا ونقص المال وزاد المال. الثاني ما يتعدى إليهما دائما ولكنه يصل إلى المفعول الثاني تارة بنفسه ، وتارة بحرف الجر كما مر واستغفر وزوج وسمى ودعا إذا كان بمعنى سمى وكال ووزن ، يقال : أمرت زيدا الخير وبالخير واستغفرت الله ذنبا ومن ذنب وزوجت زيدا هندا وبهند وسميت الولد محمدا وبمحمد ودعوت الرجل زيدا وبزيد وكلت زيدا طعاما ولزيد طعاما ووزنت زيدا درهما ولزيد درهما فزيد فيها هو المفعول الثاني لا الأول ولذا نص المعربون على أن المحذوف في قوله تعالى — وإذا كالوهم أو وزنوهم — هو المفعول الأول وأن أصل التركيب وإذا كالوا الطعام لهم ، ثم توسع بحذف الجار . الثالث مايتعدى لاثنين وأولهما فاعل في المعنى كأعطى وكسا يقال أعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا ثوبا فالأول فيهما آخذ ولابس فهو فاعل في المعنى ، وهذا النوع سماعي لا يقاس عليه وأفعاله كثيرة وقد جمعها عصام الدين إلى شيئين قال وأرجو أن أضبطها في رسالة مفردة . الرابع ما يتعدى لاثنين وهما مبتدأ وخبر في الأصل وهو النوعان المذكوران في كلام المصنف في هذا الباب (أحدهما) أي النوعين (أفعال القلوب) سميت بذلك لأن معانيها من العلم والظنّ ونحوهما قائمة بالقلب ومتعلقة به من حيث إنها صادرة عنه لاعن الجوارح والأعضاء الظاهرة وتسمى أفعال الشك واليقين لأن منها ما يفيد الشك ومنها ما يفيد اليقين والعلم والمراد بالشك مطلق التردد الشامل للظن وليس كل فعل قلبي يتعدى لاثنين بل القلبي ثلاثة أنواع : ما لايتعدى بنفسه بل بحرف الجر نحو فكر وتفكر تقول فكر زيد في كذا وتفكر فيه ومايتعدى لواحد وهو عرف وفهم ، وما يتعدى لاثنين وإليه الاشارة بقوله (وهي) أربعة عشر فعلا (ظننت) وهي تفيد في الغالب رجحان الوقوع كالمثال الذي ذكره المصنف . وقد ترد لليقين نحو — يظنون أنهم ملاقوا ربهم — (وحسبت) وهي للرجحان غالبا وقد تستعمل لليقين كقوله * حسبت التقى والجود خير تجارة * البيت الآتي في كلام المصنف (وخلت) ماضي يخال لاماضي يخول بمعنى يتكبر وهي للرجحان ، وقد تستعمل لليقين قليلا كما قال ابن مالك كقوله :

ماخلتني زلت فيكم ضمنا   أشكو إليكم حموة الألم

(ورأيت) والغالب استعمالها لليقين ، وقد ترد للرجحان وقد اجتمعا في الآية التي مثل بها

المصنف،

﴿ فصل ﴾ وأما ظن وأخواتها فانها تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدإ والخبر فتنصبهما على أنهما مفعولان لها ، وهي : نوعان أحدهما أفعال القلوب وهي ظننت وحسبت وخلت ورأيت

المصنف (وعلمت) وهى لليقين غالبا نحو ـ فاعلم أنه لا إله إلا الله ـ وقد ترد للرجحان كالآية التى مثل بها المصنف (وزعمت) بفتح العين، وهى للرجحان فقط والأكثر وقوعها على أن بالتخفيف وأنّ بالتشديد وصلتهما فيسدان مسدّ مفعوليها كما قاله سيبويه والجمهور. وقال الأخفش إن المفعول الثانى محذوف. قال السيرافى: والزعم قول يقترن به اعتقاد صح أو لم يصح اهـ وبمعناه قول غيره: الزعم قول يطلق على الحق والباطل، وأكثر ما يقال فيما شك فيه، ولم يستعمل فى القرآن إلا للباطل، وقد استعمل فى غيره للصحيح كقول هرقل لأبى سفيان زعمت وكقول أبى طالب فى مدح النبى صلى الله عليه وسلم:

ودعوتنى وزعمت أنك ناصحى ... ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

قال السبكى: ولكن إذا تأملته وجدته يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو كقول لم يقم الدليل على صحته وإن كان صحيحا فى نفس الأمر اهـ (وجعلت) بمعنى اعتقدت وظننت، وهى تفيد الرجحان فى الخبر كزعم (وحجوت) بفتح الحاء أوله ثم جيم مفتوحة أيضا ثم واو ساكنة بمعنى ظننت واعتقدت (وعددت) بمعنى ظننت فانها من أفعال هذا الباب على ما ذهب إليه الكوفيون وابن أبى الربيع واختاره ابن مالك فان كانت بمعنى حسبته بالفتح أحسبه بالضم: أى عددته تعدت إلى مفعول واحد فقط (وهب) بسكون الباء بصيغة الأمر، ولا تستعمل فى غيرها وهى للرجحان بمعنى حسب والغالب تعديها إلى صريح المفعولين ووقوعها على أن وصلتها قليل وليس بلحن لقول بعض العرب هب إن أبانا كان حمارا. وفى الصحاح: وهبنى فعلت ذلك أى احسبنى ولا يقال هب أنى اهـ ويوجد فيما وقفت عليه من نسخ هذا الكتاب بلفظ ووهبت وهو غلط فان وهب ستأتى فى أفعال التصيير (ووجدت) وهى تفيد فى الخبر اليقين كقوله تعالى ـ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ـ ومصدرها الوجدان كما قال الأخفش. وقال السيرافى مصدرها الوجود فان كانت بمعنى الاصابة كقول المتنبى:

والظلم من شيم النفوس فان تجد ... ذا عفة فلعلة لا يظلم

تعدت إلى مفعول واحد أو بمعنى الاستغناء لم تتعدّ نحو وجد زيد من الوجد بمعنى الاستغناء أو بمعنى حزن أوحقد بفتح القاف وقد تكسر تعدت بعلى كحزنت على زيد وحقدت عليه وفى فتح البارى ما نصه ومادّة وجد متحدة الماضى والمضارع مختلفة المصادر بحسب اختلاف المعانى يقال فى الغضب موجدة وفى المطلوب وجودا وفى الضالة وجدانا وفى الحب وجدا بالفتح وفى المال وجدا بالضم. وفى الغنى جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الأشهر فى جميع ذلك وقالوا أيضا فى المكتوب وجادة وهى مولدة اهـ (وألفيت) بمعنى وجدت التى تتعدى إلى اثنين أما التى بمعنى أصاب نحو ضاع مالى ثم ألفيته فتتعدى إلى واحد (ودريت) بمعنى علمت وأكثر ما تستعمل معداة بالباء لواحد فاذا دخلت عليها همزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها وإلى ثان بالباء كقوله تعالى ـ قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به ـ (وتعلم) بصيغة الأمر ولذا قال المصنف (بمعنى اعلم) وفى التسهيل وشرحه للدمامينى وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف فلا يستعمل منه غير صيغة الأمر وهذا الذى ذهب إليه الأعلم، والصحيح أنها تتصرف. حكى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج. اهـ وفى شرح الشذور للعصامى وهى متصرفة بلا خلاف والغالب فيها وقوعها على أن وصلتها اهـ وقوله بلا خلاف مردود فان الخلاف فيها مشهور. ثم شرع المصنف فى ذكر مثل الأفعال التى ذكرها مقدما للأول فالأول على الترتيب الذى ذكره فقال (نحو ظننت زيدا قائما) وإعرابه ظننت

وعلمت وزعمت وجعلت وحجوت وعددت وهب ووجدت وألفيت ودريت وتعلم بمعنى اعلم نحو ظننت زيدا قائما

فعل وفاعل ظنّ فعل ماض تنصب مفعولين والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل زيدا مفعول أوّل لظننت وقائما مفعول ثان (وحسبت زيدا عالما) وإعرابه حسبت فعل وفاعل حسب فعل ماض من أخوات ظنّ تنصب مفعولين والتاء فاعل زيدا مفعولها الأوّل وعالما مفعولها الثانى ، (وقول الشاعر :

حسبت التقى والجود خير تجارة) رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا

قاله لبيد بن ربيعة العامرى ، وهو من قصيدة من الطويل . اللغة : حسبت بمعنى تيقنت لا بمعنى صرت ذا حسب والتقى مصدر اتقى إذا اجتنب النواهى وامتثل الأوامر ، والجود الكرم ، والتجارة تقليب المال لغرض الربح ، والمراد بها هنا المكتسب ، وخير ههنا للتفضيل فلذا استوى فيه المذكر والمؤنث والافراد وضدّاه ، والرباح بفتح الراء والربح بكسرها واحد . وفى القاموس : ربح فى تجارته كعلم استشف ، والربح بالكسر والتحريك ، وكسحاب اسم ما ربحه اه ، والمرء مثلث الميم الانسان أو الرجل ولا يجمع من لفظه وسمع مرءون قاله فى القاموس . والثاقل من ثقل كفرح فهو ثقيل وثاقل اشتدّ مرضه ، وقد أثقله المرض والنوم واللؤم فهو مستثقل قاله فى القاموس. وفى العينى ثاقلا أراد ميتا ، لأن الأبدان تخف بالأرواح ، فاذا مات الانسان يصير ثاقلا كالجماد . الاعراب حسبت فعل وفاعل حسب فعل ماض بمعنى تيقنت من أخوات ظنّ تنصب مفعولين والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل التقى مفعولها الأوّل وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور والجود معطوف على التقى وخير مفعول ثان وهو مضاف وتجارة مضاف إليه رباحا تمييز كما قاله الأزهرى . وقال العينى رباحا تمييز : أى من حيث الربح والفائدة إذا ظرف لما استقبل من الزمان وما زائدة المرء مبتدأ أصبح فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيه جوازا تقديره هو ثاقلا خبرها وعلامة نصبه فتح آخره . وجملة أصبح مع اسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدإ . والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة ربحا إذا أصبح المرء ميتا . والشاهد فى حسبت حيث جاءت عاملة عمل ظنّ تنصب مفعولين (وخلت عمرا شاخصا) وإعرابه خلت فعل وفاعل خال فعل ماض من أخوات ظنّ والتاء فاعل وعمرا مفعولها الأوّل وشاخصا بمعنى مسافرا مفعول ثان (وقوله تعالى - إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا -) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والهاء ضمير متصل فى محل نصب اسمها يرون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون متصرف من رأى بمعنى ظنّ تنصب مفعولين والواو فاعل والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول أول وبعيدا مفعول ثان ونرى فعل مضارع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف متصرف من رأى بمعنى تيقن من أخوات ظن تنصب مفعولين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعولها الأوّل قريبا مفعول ثان (وقوله تعالى - فان علمتموهنّ مؤمنات -) وإعرابه الفاء باعتبار ما قبلها إن حرف شرط جازم تجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه علم فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط من أخوات ظن تنصب مفعولين والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل والميم والواو علامة الجمع والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول أوّل والنون علامة جمع الاناث مؤمنات مفعول ثان وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم (ونحو زعمت زيدا صديقا) وإعرابه زعمت فعل وفاعل زعم فعل ماض من أخوات ظن والتاء فاعل زيدا مفعولها الأوّل وصديقا مفعولها الثانى (وقول الشاعر :

و بت زيدا عالما وقول الشاعر : حسبت التقى والجود خير تجارة وخلت عمرا شاخصا وقوله تعالى - إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا - وقوله تعالى - فان علمتموهنّ مؤمنات - ونحو زعمت زيدا صديقا وقول الشاعر :

زعمتنى شيخا ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب دبيبا)

قاله أبو أمية الحنفى واسمه أوس، وهو من قصيدة من الخفيف .اللغة: زعمتنى من الزعم ، وهو القول بأن الشيء على صفة قولا غير مستند إلى وثوق والشيخ من استبانت فيه السن أو من خمسين إلى أواخر عمره . قاله فى القاموس ودب يدب دبا ودبيبا مشى على هينته قاله فى القاموس وقوله يدب بكسر الدال كما ضبطه بذلك ابن علان فى شرح الرياض .الاعراب زعم فعل ماض من أخوات ظن تنصب مفعولين والتاء علامة التأنيث والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول أول شيخا مفعول ثان الواو حرف عطف لست فعل وفاعل ليس فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها بشيخ جار ومجرور خبر ليس فى محل نصب وهو مجرور بحرف الجر الزائد لحركة النصب فيه مقدرة والمانع من ظهورها حركة الناسبة لحرف الجر الزائد إن حرف توكيد ونصب وما كافة ، ويصح أن تقول إنما أداة حصر الشيخ مبتدأ من اسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر يدب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو دبيبا مفعول مطلق وعلامة نصبه فتح آخره والمعنى ظاهر ، والشاهد فى قوله زعمتنى حيث جاء بمعنى الظن ولذا نصب مفعولين (وقوله تعالى ــ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا ــ) وإعرابه الواو حرف عطف جعلوا فعل وفاعل جعل فعل ماض بمعنى اعتقد تعمل عمل ظن تنصب مفعولين والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل الملائكة مفعولها الأول وإناثا مفعولها الثانى والذين اسم موصول فى محل نصب نعت للملائكة وهم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ عند ظرف مكان مفعول فيه وهو مضاف والرحمن مضاف اليه والظرف شبه جملة فى محل رفع خبر وجملة المبتدإ والخبر صلة الموصول لا محل لها من الاعراب والعائد هم .

﴿تنبيه﴾ تمثيل المصنف بالآية المذكورة لجعل بمعنى اعتقد تبع فيه ابن هشام فى الشذور ووقع فى الكشاف أن جعل فى الآية بمعنى صير ، واعترضه أبو حيان فقال إنه غير صحيح لأنهم لم يصيروهم إناثا ، وإنما ذكر بعض النحويين أنها هنا بمعنى سمى . وأجاب عنه الشمنى أنه ليس المراد التصيير بالفعل بل المراد التصيير بالقول ، قال وقد نص الزمخشرى على ذلك (وقول الشاعر :

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة حتى ألمت بنا يوما ملمات)

قاله تميم بن أبى مقبل، وقيل أبو سنبل الأعرابى، وهو من البسيط .اللغة : حجوت فلانا بمعنى ظننته والثقة المؤتمن وألم بى الشيء يلم إلماما إذا نزل والملمات النوازل جمع ملمة . الاعراب قد حرف تحقيق كنت فعل وفاعل كان فعل ماض ناقص والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها أحجو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان أبا مفعول أول وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وعمرو مضاف اليه أخا مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وثقة مضاف اليه ولا يصح أن ينون أخا على أنه مفعول ثان وعلامة نصبه فتح آخره وثقة نعت له بمعنى موثوق به أو ذا ثقة ولأن المصدر لا ينعت به إلا بالسماع نحو هذا الرجل عدل أو رضا حتى حرف غاية بمعنى إلى ألم فعل ماض والتاء علامة التأنيث بنا جار ومجرور فى محل نصب على المفعولية متعلق بألم ويوما ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره ملمات فاعل ألمت وعلامة رفعه ضم آخره. والمعنى كنت أظن أبا عمرو أخا موثوقا به أرجع اليه عند احتياجى اليه إلى أن نزلت بى النوازل العظام

زعمتنى شيخا ولست بشيخ
إنما الشيخ من يدب دبيبا
وقوله تعالى ــ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا ــ وقول الشاعر :
قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة
حتى ألمت بنا يوما ملمات

فلم يكن كما ظننته ، والشاهد فى أحجو حيث جاء بمعنى أظن فلذلك نصب مفعولين ولم يذكر أحد من النحاة أن حجا يحجو يتعدى إلى مفعولين غير ابن مالك (وقول الآخر :

فلا تعدد للمولى شريكك فى الغنى ولكنما المولى شريكك فى العدم)

قاله النعمان بن بشير الأنصارى رضى الله عنهما ، وهو من قصيدة من الطويل . اللغة : المولى هنا بمعنى الصاحب والحليف والغنى بالكسر والقصر غنى المال ، وأما بالكسر والمد فهو الصوت المطرب و بالفتح والقصر النفع ، والعدم بضم العين وسكون الدال الفقر . الاعراب الفاء عاطفة لا ناهية تعدد فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين وفاعله مستتر فيه وجو با تقديره أنت متصرف من عد من أخوات ظن تنصب مفعولين المولى مفعول أول وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور شريك مفعول ثان وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف والكاف مضاف اليه فى الغنى جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور متعلق بشريك لأنه فعيل بمعنى مشارك اسم فاعل ولكنما الواو حرف عطف لكن حرف استدراك ونصب وما كافة المولى مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور شريك خبر والكاف فى محل جر بالاضافة وفى العدم متعلق بشريك . والمعنى فلا تظن صاحبك وحليفك شريكك فى المال ولكنه شريكك فى الفقر والحاجة ، والشاهد فى تعدّد حيث جاء بمعنى الظن فلذلك نصب مفعولين (وقوله :

فقلت أجرنى أبا مالك والا فهبنى امرأ هالكا)

قاله ابن همام السلولى ، وهو من المتقارب و يروى بدل قوله أبا مالك بلفظ أبا خالد . اللغة : أجرنى بفتح الهمزة وكسر الجيم من أجاره إذا أمنه ، والهالك الميت . الاعراب الفاء حرف عطف قلت فعل وفاعل أجر فعل أمر والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به أبا منادى مضاف حذف منه حرف النداء تقديره يا أبا وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ومالك مضاف اليه و إلا الواو حرف عطف إن حرف شرط جازم وفعل الشرط محذوف لأن أصله وان لا تفعل فأدغمت إن فى لا النافية وحذف فعل الشرط والفاء رابطة لجواب الشرط هب فعل أمر مبنى على السكون من أخوات ظنّ تنصب مفعولين والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعولها الأول امرأ مفعول ثان هالكا نعت له . والمعنى قلت يا أبا مالك أجرنى وأغثنى وان لم تجرنى فظننى من الهالكين ، والشاهد فى هب حيث جاء بمعنى ظنّ فلذلك نصب مفعولين (وقوله تعالى ــ تجدوه عند الله هو خيرا ــ) و إعرابه تجدوه جواب الشرط المتقدم فى قوله تعالى ــ وما تقدّموا لأنفسكم من خير تجدوه ــ وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل عند ظرف مكان مفعول فيه متعلق بتجدوه وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف اليه هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب خيرا مفعول ثان (وقوله تعالى ــ إنهم ألفوا آباءهم ضالين ــ) و إعرابه إن حرف توكيد ونصب والهاء ضمير متصل فى محل نصب اسمها ألفوا فعل وفاعل ألفى فعل ماض ينصب مفعولين والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل آباء مفعول أول وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع ضالين مفعول ثان وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم (ودريت) بفتح الدال مبنيا للفاعل (زيدا قائما) و إعرابه درى فعل ماض بمعنى علم من أخوات ظنّ والتاء فاعل وزيدا مفعول أول وقائما مفعول ثان (وقول الشاعر :

وقول الآخر : فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى ولكنما المولى شريكك فى العدم
وقوله : فقلت أجرنى أبا مالك والا فهبنى امرأ هالكا
وقوله تعالى ــ تجدوه عند الله هو خيرا ــ
وقوله تعالى ــ إنهم ألفوا آباءهم ضالين ــ
ودريت زيدا قائما
وقول الشاعر :

درين الوفى العهد ياعرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد)

هو من الطويل . اللغة : دريت مبنى للمجهول من درى إذا علم وله استعمالان أحدهما بالباء نحو — ولا أدراكم به — ويتعدى إلى الضمير بالهمزة وأندرهما أن يتعدى إلى اثنين بنفسه كما فى البيت قاله العينى والوفى بمعنى الوافى يقال وفى فلان بالعهد وفاء ضد غدر والعهد الميثاق وعرو مرخم عروة واغتبط أمر من الاغتباط. والغبطة : هو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه بخلاف الحسد وحميد بمعنى محمود . الاعراب دريت فعل ونائب الفاعل درى فعل ماض مغير الصيغة من أخوات ظن تنصب مفعولين والتاء ضمير متصل فى محل رفع نائب الفاعل وهى المفعول الأول لدرى والوفى مفعولها الثانى وهو صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول والعهد بالرفع فاعل ويجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به وجره بالاضافة وفاعل الصفة المشبهة حينئذ ضمير مستتر جوازا تقديره هو . قال العينى وأرجحها النصب وأضعفها الرفع اه . والمراد بالرجحان والضعف من جهة المعنى كما يفيده كلامهم فى باب الصفة المشبهة ياعرو يا حرف نداء عرو منادى مرخم مبنى على الضم على لغة من لاينتظر وعلى الفتح على لغة من ينتظر والفاء فصيحة ، ويقال فيها داخلة فى جواب شرط مقدر إذ التقدير إذا دريت الوفى العهد فاغتبط فان الفاء حرف تعليل إن حرف توكيد ونصب اغتباطا اسمها بالوفاء جار ومجرور نعت لاغتباطا متعلق بواجب الحذف تقديره كائنا حميد خبر إن . قال العينى بالوفاء متعلق بالخبر أعنى حميد أى بوفاء العهد . والمعنى يا عروة قد علمت حال من يفى بالعهد فتمن أنت مثل ذلك لأن الغبطة بمثل ذلك محمودة ، والشاهد فى قوله درى حيث جاءت بمعنى علم فلذلك نصبت مفعولين (وقول الشاعر :

تعلم شفاء النفس قهر عدوّها فبالغ بلطف فى التحيل والمكر)

قاله زياد بن يسار، وهو من الطويل . اللغة : تعلم أمر بمعنى اعلم والشفاء بكسر الشين المعجمة والمد الدواء والبرء من السقم والقهر الغلبة والعدوّ ضد الصديق واللطف ضد العنف والتحيل كالاحتيال الحذق وجودة النظر والمكر الخديعة . الاعراب تعلم فعل أمر مبنى على السكون يعمل عمل ظن ينصب مفعولين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت شفاء مفعول أول وعلامة نصبه فتح آخره قهر مفعول ثان وهو مضاف وعدوّ مضاف اليه وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة وقوله فبالغ الفاء حرف عطف على تعلم بالغ فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وما بعدها ظاهر . والمعنى اعلم شفاء النفس قهر العدوّ وذلك بأن تبالغ فى خديعته والاحتيال فى دفعه بالممكن ، والشاهد فى تعلم بمعنى اعلم حيث نصب مفعولين (وإذا كان ظن بمعنى اتهم ورأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف) وحجا بمعنى قصد ووجد بمعنى حزن أو حقد وزعم بمعنى كفل أو بمعنى قال ، وتأتى هذه الأفعال وبقية أفعال الباب لمعان أخر غير قلبية وحينئذ (لم تتعد إلا إلى مفعول واحد) لأن تعديها إلى مفعولين إنما كان بالنظر لاقتضائها للجزأين المبتدإ والخبر فاذا كانت قد وضعت لمعنى آخر لا تقتضى إلا أمرا واحدا وجب أن لاتتعدى إلا إلى واحد لأن التعدى أمر معنوى فتعدد متعلقه وإفراده إنما هو بحسب المعنى (نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته) لأن الاتهام لا يقتضى إلا متهما واحدا، ومعنى الاتهام أن تجعل شخصا موضع الظن السيء تقول ظننت زيدا أى ظننت به أنه فعل سيئا وكذا اتهمته قاله الدمامينى ومن مجيء ظن بمعنى اتهم قوله تعالى — وماهو على الغيب بظنين — بالظاء المشالة فى قراءة الأكثر أى بمتهم وقرأها نافع بضنين بالضاد الساقطة أى بخيل (ورأيت زيدا بمعنى أبصرته) وذلك لأن الابصار إنما يقتضى واحدا . واختلفوا فى رأى الحلمية فألحقها الأكثرون

دريت الوفى العهد ياعرو فاغتبط
فان اغتباطا بالوفاء حميد
وقول الشاعر :
تعلم شفاء النفس قهر عدوّها
فبالغ بلطف فى التحيل والمكر
وإذا كان ظن بمعنى اتهم ورأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف لم تتعد إلا إلى مفعول واحد نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته ورأيت زيدا بمعنى أبصرته

برأى العلمية فى التعدّى لاثنين من جهة أن كلا منهما إدراك بالباطن كقول الشاعر :

أراهم رفقــتى حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا

فهم مفعول أول ورفقتى بضم الراء وكسرها مفعول ثان ومصدرها الرؤيا ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل تقع مصدرا للبصرية كقوله تعالى ـ وما جعلنا الرؤيا التى أريناك إلا فتنة للناس ـ قال ابن عباس: هى رؤيا عين والأكثر فى مصدر البصرية الرؤية (وعلمت المسئلة بمعنى عرفتها) ومنه قوله تعالى ـ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا ـ أى لاتعرفون شيئا ، وذلك لأن لفظ المعرفة وضع للتعلق بالشئ نفسه فمعنى قولك علمت زيدا عرفته فى نفسه ومعنى علمت زيدا قائما عرفته باعتبار كونه على صفة قاله ابن الحاجب فى شرح المفصل وخالفه الرضى فقال لا يتوهم أن بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فإن معنى علمت أن زيدا قائم وعرفت أن زيدا قائم واحد إلا أن عرف لا تنصب جزأى الاسمية كما تنصبهما علم لالفرق معنوى بل هو موكول إلى اختيار العرب فإنهم قد يخصون أحد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون الآخر اهـ .قال العصامى قال بعضهم وهذا بناء على أن العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض أهل الأصول والميزان ، ولبعضهم قول آخر وهو أن العلم يتعلق بالكليات والمركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات والبسائط . قال فى شرح المطالع: ومن هنا تسمع النحويين يقولون علم تتعدى إلى مفعولين وعرف تتعدّى إلى واحد فتأمله اهـ .

﴿النوع الثانى﴾ من الأفعال الناصبة للمبتدإ والخبر على أنهما مفعولان لها (أفعال التصيير) سميت بذلك لدلالتها على تحويل الشئ من حالة إلى حالة أخرى وفى كون مفعولى هذه الأفعال مبتدأ وخبرا فى الأصل كما يفيده كلام ابن مالك وابن هشام والرضى وغيرهم بحث لأن مفعوليها متغايران مفهوما وخارجا فلا يصح ادعاء كونهما مبتدأ وخبرا لوجوب اتحاد المبتدإ والخبر فى الخارج وان اختلفا فى المفهوم ، ويتبين ذلك أنك تقول صيرت الغنى فقيرا والمعدوم موجودا وصدق الأول على الثانى فى المثالين ممتنع . وأجاب بعض المحققين عن هذا بأنه لا نزاع فى أن الأفعال الناقصة من دواخل المبتدإ والخبر ولا نزاع فى صحة قولهم صار الغنى فقيرا والمعدوم موجودا مع جريان ماذكر فيه ، فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذاك فتأمل (نحو جعل) ومنه قوله تعالى ـ ويجعلون لله ما يكرهون ـ وقوله تعالى ـ وجعل منهم القردة والخنازير ـ فالمجرور فيهما مفعول ثان وما بعده مفعول أول وقس به ما أشبهه وإنما لم يقدر المجرور مفعولا أول لأن المفعول الأول فى محل المبتدإ والمفعول الثانى فى محل الخبر والمبتدأ لا يكون جارا ومجرورا (وردّ) كقول الشاعر :

فردّ شعورهنّ السود بيضا وردّ وجوههنّ البيض سودا

(واتخذ) ويقال فيه تخذ نحو ـ لتخذت عليه أجرا ـ وفى قراءة لا تخذت (وصير) ومثلها أصار وهما منقولان من صار إحدى أخوات كان نقل الأول بالتضعيف والثانى بالهمزة كقول الشاعر :

ولعبت طير بهم أبابيل فصيروا مثل كعصف مأكول

(ووهب) غير متصرف فلا يستعمل إلا بصيغة الماضى كالمثال الآتى وإتيان المصنف بنحو فى أولها للاشارة إلى عدم انحصارها فيما ذكر فقد عد بعضهم منها ترك ، نحو قوله تعالى ـ وتركهم فى ظلمات لايبصرون ـ . قال فى المغنى : إن فسر ترك بصير فالظرف مفعول (١) ولا يبصرون مفعول ثان تكرر كما يتكرر الخبر والظرف مفعول ثان والجملة بعده حال اهـ وقال ابن عنقاء : زاد بعضهم فى أفعال التصيير ضرب مع المثل نحو ضربت هذا الكلام مثلا ، وفى نحو ضربت الفضة خاتما والطين خزفا و بعضهم خلق وجزم به السيوطى فى شرح النقاية نحو ـ وخلق الانسان ضعيفا ـ وفى الارتشاف

وعلمت المسئلة بمعنى عرفتها .

(النوع الثانى) أفعال التصيير نحو جعل وردّ واتخذ وصير ووهب

(١) هكذا بالأصل ولعل الكلام فيه حذف تقديره إن فسر ترك بصير فمفعوله الأول الضمير والظرف يعنى الجار والمجرور مفعوله الثانى الخ والواو فى قوله بعد والظرف بمعنى أو ليكون وجها ثانيا فى الاعراب اهـ مصححه

لا أعلم نحويا ذهب إلى أن خلق تتعدى إلى اثنين فلا يكون من هذا الباب . قال جمع متأخرون : وقد يضمن المتعدى لواحد معنى صير وتجعل من أفعاله فتقول حفرت وسط الدار بئرا و بنيت الدار مسجدا وقطعت الثوب قميصا وصنعته عمامة : أى صيرت فى كلها . قال ابن عنقاء : وهو قوى ، وقد أشار المصنف رحمه الله تعالى إلى أمثلة ما ذكره من أفعال التصيير على الترتيب بقوله (قال الله تعالى - فجعلناه هباء منثورا -) وإعرابه الفاء باعتبار ما قبلها جعل فعل ماض من أفعال التصيير تنصب مفعولين ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول أول هباء مفعول ثان منثورا نعت (وقال تعالى - يردونكم من بعد إيمانكم كفارا -) وإعرابه يردون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل متصرف من ردّ من أفعال التصيير تنصب مفعولين والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول أول والميم علامة الجمع وكفارا مفعولها الثانى وجملة من بعد إيمانكم فى محل نصب على الحال من الواو فى يردون متعلق بواجب الحذف (وقال الله تعالى - واتخذ الله إبراهيم خليلا -) وإعرابه الواو حرف عطف اتخذ فعل ماض من أفعال التصيير تنصب مفعولين الله فاعل إبراهيم مفعول أول خليلا مفعول ثان (ونحو صيرت الطين خزفا) وإعرابه ظاهر ، وفى القاموس الخزف محركة الجرار وكل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخارا (وقالوا) أى فى الدعاء (وهبنى الله فداءك) أى صيرنى فداء لك أقيك السوء بنفسى ، وفى القاموس فداه يفديه فداء وفدا و يفتح والفداء ككساء وكعلى والى اه فأفاد كلامه أن قوله فداءك بالمدّ والقصر .

﴿تنبيه﴾ بعض أفعال التصيير قد تأتى لمعان أخر غير التصيير كاتخذ بمعنى خلق أوصنع فتنصب مفعولا واحدا فقط كقوله تعالى - وقالوا اتخذ الله ولدا - وقيل إنها فى الآية بمعنى صير وأن المفعول الثانى محذوف : أى اتخذ الله بعض الموجودات ولدا تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (واعلم أن لأفعال هذا الباب ثلاثة أحكام) تختص بها بل أربعة الثلاثة المذكورة . والرابع أنه يجوز فى الأفعال القلبية المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين : أى بأن يكون مرجع الضميرين شيئا واحدا مثل علمتنى منطلقا وعلمتك منطلقا وقوله تعالى - إن الانسان ليطغى أن رآه استغنى - أى أن رأى نفسه ، وقوله تعالى - إنى أرانى أعصر خمرا ، إنى أرانى أحمل فوق رأسى خبزا - وقوله تعالى - رأيتهم لى ساجدين - وقول عائشة رضى الله عنها « لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومالنا من طعام إلا الأسودان » قال الزمخشرى وغيره : وأجرت العرب عدمت وفقدت مجرى أفعال هذا الباب لأنهما ضد وجدت فحملت على ضدّها ولا بعد فى حمل الشئ على ضدّه ، وذلك كقول الشاعر :

ندمت على ما كان منى فقدتنى   كما يندم المغبون حين يبيع

وقول الآخر :

خذا حذرا يا جارتى فاننى   رأيت جران العود قدكاد يصلح

لقدكان لى عن ضرتين عدمتنى   وعما ألاقى منهما متزحزح

بخلاف سائر الأفعال فلا يقال ضربتنى بل يعدل فيها إلى لفظ نفس مضاف إلى ذلك الضمير فتقول ضربت نفسى والفرق بين الأفعال القلبية وغيرها أن علم الشخص بنفسه أكثر فساغ فيها ذلك بخلاف غيرها لتعلق فعل الفاعل فيها بغيره إذ قل مايضرب الشخص نفسه (الأول الاعمال) وهو نصبها للجزأين (وهو الأصل وهو واقع فى الجميع) أى فى جميع أفعال هذا الباب الجامد منها

قال الله تعالى - فجعلناه هباء منثورا - وقال تعالى - يردونكم من بعد إيمانكم كفارا - وقال الله تعالى - واتخذ الله إبراهيم خليلا - ونحو صيرت الطين خزفا وقالوا وهبنى الله فداءك .

واعلم أن لأفعال هذا الباب ثلاثة أحكام : الأول الاعمال وهو الأصل وهو واقع فى الجميع .

والتصرف القلبي والتصييري ويختص الحكمان الآتيان كالحكم الذى زدته بالقلبي المتصرف وقد يعرض الحكم الأخير: أعنى التعليق لكل فعل يدل على الشك أو يتضمن معنى العلم و إن كان قاصرا كما ستأتى الاشارة إليه إن شاء الله تعالى (الثانى الالغاء وهو إبطال العمل لفظا ومحلا) فيبقى مدخولها على إعرابه قبل دخولها وتبقى هى على معناها فى إفادة الظن أو العلم وذلك (لضعف العامل القلبي المتصرف عن العمل (بتوسطه) بين المبتدإ والخبر أو تأخره عنهما (نحو زيد ظننت قائم) هذا مثال لتوسطه. و إعرابه زيد مبتدأ وقائم خبره وظننت فعل وفاعل (وزيد قائم ظننت) وهذا مثال لتأخره. و إعرابه زيد مبتدأ وقائم خبره وظننت فعل وفاعل والفعل الملغى وفاعله حينئذ بمنزلة الظرف إذ معناه زيد قائم فى ظنى ولا محل للملغى أصلا قاله ابن عنقاء (وهو) أى الالغاء (جائز لا واجب) لأن سببه لا يقتضى ذلك ولا ممتنع لأنه أمر اختيارى راجع إلى المتكلم وجعل أبو حيان لجواز الالغاء شرطين: الأول أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم نحو لزيد ظننت قائم ولزيد قائم ظننت فانه حينئذ لا يجوز الالغاء ولا يجوز الاعمال. الثانى أن لا ينفى نحو زيدا منطلقا لم أظن وزيدا لم أظن منطلقا فانه لا يجوز فيه إلا الاعمال ولا يجوز الالغاء لأنه يتعين بناء الكلام على الظن المنفى (وإلغاء) العامل (المتأخر) عن المفعولين (أقوى من إعماله) بلا خلاف لضعفه بالتأخر (والمتوسط) أى والعامل المتوسط بين المفعولين نحو زيد ظننت عالم (بالعكس) أى فاعماله أقوى من الغائه لأنه عامل لفظى فهو أقوى من الابتداء لأنه عامل معنوى، وهذا ما جزم به ابن هشام فى التوضيح والشذور وهو الأصح، وقيل هما فى التوسط سواء وجزم به فى شرح القطر وصححه المرادى (ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم) على مفعوليه لأن المقتضى للعمل إذا تقدم كان أقوى منه إذا تأخر (نحو ظننت زيدا قائما) فلا يجوز أن يقال ظننت زيد قائم برفعهما (خلافا للكوفيين) والأخفش فى إجازة الالغاء مع تقدم العامل مستدلين بنحو قول الشاعر:

كذاك أدبت حتى صار من خلقى ... أنى رأيت ملاك الشيمة الأدب

وقول كعب بن زهير:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها ... وما إخال لدينا منك تنويل

وأجيب بأن ذلك على تقدير ضمير الشأن بعد الفعل وهو الأقرب الأصح كما قال الدمامينى وغيره فهو مفعول أول والجملة مفعول ثان. أو على تقدير لام الابتداء المعلقة عن العمل كما قال سيبويه أو من الالغاء على قبح كما قاله الخبيصى وابن مالك وقضية كلام المصنف وجوب الاعمال عند تقدم العامل و إن تقدم على الفعل شىء كمتى، وهو رأى لبعضهم والجمهور على أنه متى تقدم على الفعل الملغى السابق على المعمولين ما يتعلق بثانيهما فالالغاء جائز و إن كان أضعف من الاعمال (الثالث) من أحكام أفعال هذا الباب (التعليق) للعامل القلبي المتصرف وألحق به فى التعليق على الأصح لكن مع الاستفهام خاصة أبصر نحو ـ فستبصر ويبصرون ـ وتفكر كقوله تعالى ـ أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة ـ وسأل نحو ـ يسألون أيان يوم الدين ـ وزاد ابن خروف نظر نحو ـ فلينظر أيها أزكى طعاما ـ ووافقه ابن مالك وابن عصفور بل قال ابن مالك ما قارب المذكورات مما له تعلق بفعل القلب يجوز تعليقه (وهو إبطال العمل) وجوبا كما سيأتى (لفظا) فلا يظهر النصب فى مفعوليها بل يكونان مرفوعين لفظا على أنهما مبتدأ وخبرا (لا محلا) أى فلا يبطل العمل مع التعليق فى المحل بل تكون الجملة المعلق عنها العامل فى محل نصب باسقاط حرف الجر إن تعدى بالحرف نحو ـ أولم يتفكروا، ويسألون أيان يوم الدين ـ لأنه يقال فكرت فيه وسألت

الثانى الالغاء وهو إبطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه نحو زيد ظننت قائم وزيد قائم ظننت وهو جائز لا واجب وإلغاء المتأخر أقوى من إعماله والمتوسط بالعكس ولا يجوز الغاء العامل المتقدم نحو ظننت زيدا قائما خلافا للكوفيين الثالث التعليق وهو إبطال العمل لفظا لا محلا

عنه وفى موضع المفعول به إن تعدى العامل إلى واحد نحو عرفت من أبوك وسادة مسدّ مفعوليه إن تعدّى إلى اثنين كالأمثلة الآتية فى كلام المصنف و بدل اشتمال من المتوسط بينه و بينها إن تعدّى إلى واحد نحو عرفت زيدا أبو من هو فان قدّرته بدل كل جاز ولكن على حذف مضاف : أى عرفت أمره وفى موضع الثانى إن تعدّى لاثنين ووجد الأول نحو علمت زيدا أبو من هو بناء على أن ذلك يسمى تعليقا وفيه خلاف سأذكره على قول المتن فالتعليق واجب إلى آخره ويجوز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب كقول الشاعر :

وما كنت أدرى قبل عزة ماالبكا ولا موجعات القلب حتى تولت

روى بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل ما البكا لأن العامل إنما ألغى لفظا لامحلا ، فلهذا سمى تعليقا أخذا من المرأة المعلقة ، وهى التى أساء زوجها عشرتها فلا هى مزوجة ولا مطلقة . قال العصامى وإنما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قائم وغيرذلك من أموره ولاتقول علمت لزيد قائم وعمرا لأن مطلوب هذه الأفعال إنما هومضمون الجملة فاذا كان فى الكلام مفرد يؤدّى معنى الجملة صح أن يتعلق به وإلافلا قاله فى التصريح اه (لمجىء ماله صدر الكلام بعده) أى بعد العامل (وهو) أى الذى له صدر الكلام (لام الابتداء) فان لها صدر الكلام إلا فى باب إن لأنها فيه مؤخرة من تقديم ، ولذا تسمى المزحلقة بالقاف والفاء كما مر (نحو ظننت لزيد قائم) وإعرابه ظننت فعل وفاعل اللام لام الابتداء زيد مبتدأ قائم خبره والجملة فى محل نصب سادّة مسدّ مفعولى ظنّ وإنما لم يظهر النصب فى الجزأين لأن لام الابتداء لصدارتها لايتخطاها العامل فمن حيث اللفظ روعى ماله الصدر ومن حيث المعنى روعى العامل فكأنه باق على عمله لأن معنى ظننت لزيد قائم ظننت قيام زيد وهذا هو معنى ظننت زيدا قائما .

﴿تنبيه﴾ ألحق جماعة منهم ابن مالك وابن هشام فى القطر والتوضيح لام القسم بلام الابتداء فى إيجاب تعليق العامل نحو علمت والله ليقومنّ زيد (وما النافية كقوله تعالى ـ لقد علمت ماهؤلاء ينطقون ـ) وإعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدّر قد حرف تحقيق علمت فعل وفاعل ما نافية ها للتنبيه أولاء اسم إشارة فى محل رفع مبتدأ ينطقون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدإ وجملة المبتدإ والخبر فى محل نصب سادّة مسدّ مفعولى علمت (ولا النافية نحو علمت لازيد قائم ولاعمرو) وإعرابه ظاهر وجملة لازيد قائم من المبتدإ والخبر فى محل نصب سادّة مسدّ مفعولى علمت (وإن النافية نحو علمت ان زيد قائم) فان نافية وزيد مبتدأ وقائم خبره والجملة فى محل نصب وقضية صنيع المصنف أن ما وإن ولا النافيات يعلق بها العامل مطلقا من غير تقييد بكون كل منها واقعا فى جواب القسم وهذا هو الذى عليه الجمهور كما قال ابن عنقاء وشرط ابن هشام فى لا وإن أن يكونا فى جواب القسم ولومقدّرا كقوله تعالى ـ وتظنون إن لبثتم إلا قليلا ـ وعلمت لارجل قائم ، وقد علل الرضى كون كل من حروف النفى الثلاثة معلقا للعامل بقوله أما ما وإن فللزوم وقوعهما فى صدر الجمل وضعا وأما لا النافية الداخلة على الجملة الاسمية فانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجملة اه (وهمزة الاستفهام نحو علمت أزيد قائم أم عمرو) وإعرابه علمت فعل وفاعل والهمزة للاستفهام زيد مبتدأ قائم خبره أم حرف عطف عمرو معطوف على ما قبله واستشكل تعليق العامل بالاستفهام فى نحو هذا المثال من حيث أن العلم بالشىء ينافى ما يقتضيه الاستفهام من الجهل به ، وأجاب عنه ابن هشام فى المغنى بأنه على

لمجىء ماله صدر الكلام بعده وهو لام الابتداء نحو ظننت لزيد قائم وما النافية كقوله تعالى ـ لقد علمت ما هؤلاء ينطقون ـ ولا النافية نحو علمت لا زيد قائم ولا عمرو وان النافية نحو علمت إن زيد قائم وهمزة الاستفهام نحو علمت أزيد قائم أم عمرو

تقدير مضاف : أى جواب أزيد عندك أم عمرو والتحقيق ما قال بعضهم إن متعلق العلم هنا هو النسبة ومتعلق الجهل طرفها والعلم بالنسبة يجامع الجهل بطرفها ضرورة فلا حاجة إلى تقدير ، بل التحقيق أن متعلق العلم هو النسبة إلى أحدهما مبهما ومتعلق الجهل النسبة إليه معينا وشتان ما بينهما اه (وكون أحد المفعولين) الأول أو الثانى (اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك) وإعرابه علمت فعل وفاعل علم فعل ماض والتاء فاعل أى اسم استفهام مبتدأ وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والهاء مضاف إليه والميم علامة الجمع أبوك خبره وجملة المبتدإ والخبر فى محل نصب سادّة مسدّ مفعولى علم ، ومثل ذلك ما إذا كان اسم الاستفهام فضلة نحو ـ وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون ـ فأى منصوب على المصدرية والناصب له ما بعده : أى ينقلبون أى انقلاب ولا يصح أن يكون منصوبا بما قبله لأن الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله ، ومن المعلقات للعامل كم وكأين الخبريتان نحو ـ ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون ـ ولعل نحو ـ وإن أدرى لعله فتنة لكم ـ وكأنّ بتشديد النون كعلمت كأن زيدا أسد ورب كعلمت رب مولود بلا أب وليت حيث تركب معها كلام صحيح وإن المكسورة المشدّدة على رأى سيبويه لكنها إنما تعلق جوازا لا وجوبا على الصحيح والجمهور يقدّرون بعدها لام الابتداء وأدوات الشرط لها الصدر فيجب معها التعليق نحو ظننت لولا زيد لم تنتج وحسبت من يكرمنى تكرمه وعلمت إذا جاء زيد جاء أبوه وكل حرف يلتقى به القسم فله الصدر فيكون من المعلقات (فالتعليق) للعامل (واجب إذا وجد شئ من هذه المعلقات) المتقدّمة بخلاف الالغاء فانه جائز ، وقد تبين مما قدّمناه أن الفرق بين الالغاء والتعليق من جهة أن العامل الملغى لا عمل له ألبتة لا فى اللفظ ولا فى المحل وأن العامل المعلق له عمل فى المحل لا فى اللفظ ، وقضية كلامه أن التعليق واجب مطلقا ، واستثنى بعضهم صورة يجوز فيها التعليق ولا يجب وهى ما إذا كان الاستفهام فى المفعول الثانى نحو علمت زيدا من هو فان النصب فى ذلك جائز بل هو الأجود ، ولهذا جزم الزمخشرى بمنع تسمية مثل هذا تعليقا فقال فى تفسير قوله تعالى ـ ليبلوكم أيكم أحسن عملا ـ إن هذا لا يسمى تعليقا وإنما التعليق أن يقع بعد الفعل ما يسدّ مسدّ المفعولين معا اه (ولا يدخل التعليق ولا الالغاء فى شئ من أفعال التصيير) لأنهما إنما جاءا فى أفعال القلوب لضعفها من حيث إنه لم يظهر تأثيرها المعنوى إذ هى أفعال باطنة بخلاف أفعال التصيير فانه يظهر أمرها فى الأغلب وكذلك الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول فانه لا يجىء فيها (ولا فى قلبى جامد) لعدم تصرفه (وهو اثنان هب وتعلم) بمعنى اعلم (فانهما ملازمان صيغة الأمر) فلا يأتى منهما غيرها (وما عداهما من أفعال الباب) قلبية وتصييرية (يتصرف) بالياء التحتية أوله (يأتى منه المضارع والأمر وغيرهما) من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول (إلا وهب من أفعال التصيير فانه ملازم لصيغة الماضى) فلا يأتى منه مضارع ولا غيره ، واحترز بقوله من أفعال التصيير عن وهب بمعنى أعطى وملك فانه يأتى منه المضارع نحو يهب والمصدر نحو هبة واسم الفاعل نحو واهب واسم المفعول نحو موهوب (و) يثبت (لتصاريفهنّ) التى هى المضارع وما بعده (ما) ثبت (لهنّ مما تقدّم من الأحكام) فان كان الفعل قلبيا ثبت لتصرفاته الاعمال والالغاء والتعليق وإن كان من أفعال التصيير ثبت لتصرفاته العمل فقط (وتقدّمت بعض أمثلة ذلك) أى بعض أمثلة تصاريف هذه الأفعال فمما تقدّم بعض أمثلة المضارع ومثال إعمال المصدر نحو أعجبنى ظنك زيدا قائما واسم الفاعل نحو أنا ظان زيدا عالما ومثال الالغاء نحو زيد ظنى قائم وزيد قائم أنا ظان والتعليق نحو أنا ظان ما زيد قائم وأعجبنى ظنك ما زيد قائم (ويجوز

وكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك فالتعليق واجب إذا وجد شئ من هذه المعلقات ولا يدخل التعليق ولا الالغاء فى شئ من أفعال التصيير ولا فى قلبى جامد وهو اثنان هب وتعلم فانهما ملازمان صيغة الأمر وما عداهما من أفعال الباب يتصرف يأتى منه المضارع والأمر وغيرها إلا وهب من أفعال التصيير فانه ملازم لصيغة الماضى ولتصاريفهنّ مالهنّ مما تقدّم من الأحكام وتقدّمت بعض أمثلة ذلك ويجوز

حذف

حذف المفعولين) وكذا حذف أحدهما فى باب أعطى وكسا مما تغاير مفعولاه ولو لم يدل على ذلك دليل تقول أعطيت درهما ولاتذكر من أعطيته وذلك لأنه لاربط بين مفعوليها بخلاف أفعال القلوب فانه يجوز فيها حذف المفعولين بالاجماع (أو) حذف (أحدهما) الأول أو الثانى مع بقاء الآخر كما هو رأى الجمهور لكنه قليل ، ولذا منعه ابن ملكون ولكن إنما يجوز حذف المفعولين أو أحدهما (لدليل) يدل على المحذوف فيكون الحذف حينئذ اختصارا ، أما لغير دليل و يقال له الحذف اقتصارا بالقاف بدل الخاء فلا يجوز حذف مفعولى أفعال القلوب ولا حذف أحدهما مع بقاء الآخر فلا تقول حسبتُ زيدا ولا تذكر منطلقا مثلا وتسكت لفقد ما عقدت عليه حديثك وذلك لأن المفعولين فى المعنى مبتدأ وخبر وكما لا يصح قطع المبتدإ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدإ فكذلك هذان المفعولان ولأنهما بمنزلة اسم واحد لأن مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذفت أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة (نحو - أين شركائى الذين كنتم تزعمون -) هذا مثال حذف المفعولين لدليل . و إعرابه أين اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ شركائى خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف و ياء النفس مضاف إليه الذين اسم موصول فى محل رفع صفة كنتم كان واسمها وجملة تزعمون فى محل نصب خبر كان ومفعولا تزعمون حذفا لدليل والتقدير كما قال المصنف (أى تزعمونهم شركاء) هكذا فى نسخ هذا المتن بحذف ياء النفس وهكذا رأيته فى التصريح على التوضيح . قال فى المغنى : والأولى أن يجعل التقدير أنهم شركاء لأن الغالب فى زعم أن لا تدخل على صريح المفعولين ولأنها لم تستعمل فى القرآن إلا داخلة على أن وصلتها اه (و إذا قيل لك من ظننته) بفتح التاء للخطاب (قائما فتقول) فى جوابه (ظننت زيدا) هذا مثال حذف أحد المفعولين وهو المفعول الثانى لدليل فزيدا مفعول أول والمفعول الثانى محذوف تقديره كما قال المصنف (أى ظننت زيدا قائما) فحذف قائما لدلالة السؤال عليه ومثال حذف المفعول الأول قوله تعالى - ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم - فخيرا بالنصب مفعول ثان لتحسبن والمفعول الأول محذوف تقديره لا تحسبن بخلهم هو خيرا (وعدّ صاحب الجرومية) وقد مر ذكر اسمه وضبط الجرومية فى صدر الكتاب فليرجع إليه (من هذه الأفعال الناصبة للمبتدإ والخبر سمعت) إذا دخلت على ما لا يسمع كالأمثلة الآتية أما إذا دخلت على ما يسمع فانها إنما تتعدّى إلى واحد فقط بلا خلاف نحو سمعت القرآن وسمعت الحديث وسمعت الكلام (تبعا للأخفش) وهو سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه ، وهو المراد إذا أطلق و إلا فهو لقب لأحد عشر نحويا كما فى المزهر للسيوطى (ومن وافقه) على ذلك كأبى على الفارسى (ولابد أن يكون مفعولها الثانى جملة مما يسمع) واشتراط ماذكر منقول عن أبى حيان (نحو سمعت زيدا يقول كذا) فان قوله يقول كذا مما يسمع بخلاف ما لو كان مفعولها الثانى مما لايسمع نحو سمعت زيدا يخرج إذ الخروج لايسمع . و إعراب المثال سمعت فعل وفاعل سمع فعل ماض والتاء فاعل وزيدا مفعول أول يقول فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو كذا جار ومجرور والكاف حرف جر وذا اسم إشارة فى محل جر بالكاف وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب مفعول ثان لسمعت بناء على أنها ملحقة بأفعال القلوب (وقوله تعالى - سمعنا فتى يذكرهم -) و إعرابه سمعنا فعل وفاعل فتى مفعول أول والفتحة فيه مقدّرة على الألف لأنه اسم مقصور وجملة يذكرهم من الفعل والفاعل المستتر جوازا والمفعول وهو الهاء فى محل نصب مفعول ثان لسمعنا ، وهذه الآية هى التى احتج بها الأخفش ومن

حذف المفعولين أو أحدهما لدليل نحو - أين شركائى الذين كنتم تزعمون - أى تزعمونهم شركاء و إذا قيل لك من ظننته قائما فتقول ظننت زيدا أى ظننت زيدا قائما وعدّ صاحب الجرومية من هذه الأفعال الناصبة للمبتدإ والخبر سمعت تبعا للأخفش ومن وافقه ولابد أن يكون مفعولها الثانى جملة مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا وقوله تعالى - سمعنا فتى يذكرهم -

تبعه ولا حجة لهم فيها كما ستعرفه (ومذهب الجمهور) من النحاة (أنها فعل متعدّ إلى) مفعول (واحد) لأنها من أفعال الحواس وهى لا تتعدى إلا إلى واحد (فان كان) أى ذلك الواحد الذى تعدّت إليه (معرفة كالمثال الأول فالجملة التى بعدها) وهى جملة تقول (حال) أى فى محل نصب على الحال من ذلك المفعول الواحد لأن الجمل بعد المعارف أحوال (وإن كان نكرة) كما فى الآية التى احتج بها الأخفش (فالجملة) وهى جملة يذكرهم فى محل نصب على أنها (صفة) لأن الجمل بعد النكرات صفات (والله أعلم) وما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح .

﴿ تتمة ﴾ يحكى بالقول وفروعه من الماضى والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول الجملة الفعلية عند جميع العرب نحو — قالوا سمعنا فتى ، والقائلين لاخوانهم هلم إلينا — وكذا الاسمية عند بعضهم نحو قولك الله ربنا إقرارا بالربوبية فلا يعمل فى جزأيها شيئا كما يعمل الظنّ بل تكون الجملة فى محل نصب مفعول به وينصب به المفرد المؤدّى معنى الجملة كالحديث والقصة والشعر والخطبة والكلام نحو قلت كلاما حقا أو شعرا حسنا والمفرد المراد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة : أى هذا اللفظ ، وعلى هذا بنى الزجاجى قوله فى كتابه المسمى بالجمل وإنما قلنا الكل والبعض ، وأجاز الزمخشرى فى يقال له إبراهيم أن يكون إبراهيم مفعول مالم يسم فاعله . قال ابن مالك : رجح الزمخشرى هذا الاعراب على إعرابه منادى أو خبرا : أى هذا إبراهيم لسلامته من دعوى الحذف اللازم على كل منهما وألحقت سليم القول فى العمل بظنّ مطلقا وغيرهم يخصه بما إذا كان بلفظ المضارع المخاطب الحاضر بعد الاستفهام المتصل به أو المنفصل بظرف أو مجرور فان عدم شرط رجع إلى الحكاية وفى ذلك يقول ابن مالك فى الألفية .

وكتظنّ اجعل تقول إن ولى ... مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف أو كظرف أو عمل ... وان ببعض ذى فصلت يحتمل
وأجرى القول كظنّ مطلقا ... عند سليم نحو قل ذا مشفقا

ولا يلحق فى الحكاية بالقول مافى معناه كالدعاء والنداء والاخبار ونحوها فاذا قلت دعوت زيدا عجل وناديته أقبل وأخبرته زيد قائم فليست جملة عجل وأقبل وزيد قائم فى محل نصب على أنها محكية بدعوت وناديت وأخبرت بل ينوى معها القول فتكون تلك الجمل محكية بقول محذوف : أى دعوت زيدا قلت عجل وناديته قلت له أقبل وأخبرته قلت له زيد قائم والكوفيون يجيزون الحكاية بما فى معنى القول ولا يقدرون معه قولا . قال ابن مالك : والصحيح مذهب البصريين . واعلم أنه قد تدخل همزة النقل على علم ذات المفعولين ورأى أختها فينصبان ثلاثة مفاعيل أولها الذى كان قبل دخول همزة النقل فاعلا والأخيران أصلهما المبتدأ والخبر فاذا قلت علم زيد عمرا فاضلا ثم أتيت بهمزة النقل وقلت أعلمت زيدا عمرا فاضلا ونصبت بالفعل ثلاثة مفاعيل صار أولها الذى كان فاعلا وهو زيد فى هذا المثال مفعولا أول فيجوز حذفه والاقتصار عليه ، وأما الثانى والثالث فحكمهما بعد النقل كحكمهما قبله من جواز الحذف اختصارا وعدمه اقتصارا والتعليق والالغاء والحق بأعلم وأرى أنبأ ونبأ وخبر وأخبر وحدث وأدرى على الأصح ، ومنه قوله تعالى — وما أدراك ما الحاقة — لكنها علقت عن الأخيرين .

ومذهب الجمهور أنها فعل متعدّ إلى واحد فان كان معرفة كالمثال الأول فالجملة التى بعدها حال وان كان نكرة فالجملة صفة والله أعلم .

﴿ تم الجزء الأول ، ويليه الجزء الثانى ، وأوله : باب المنصوبات ﴾



الكواكب الدرية

شرح

الشيخ محمد بن أحمد بن عبد البارى الأهدل

من أعيان القرن الثالث عشر الهجرى

على

متممة الأجرومية

تأليف

الشيخ محمد بن محمد الرعينى الشهير بالحطاب

رحمهما الله تعالى آمين

وبالهامش : متممة الآجرومية المذكورة

الجزء الثانى

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ

(حديث شريف)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ باب المنصوبات من الأسماء ﴾

المنصوبات خمسة عشر وهى المفعول به ومنه المنادى كما سيأتى بيانه والمصدر ويسمى المفعول المطلق وظرف الزمان وظرف المكان ويسمى مفعولا فيه والمفعول من أجله والمفعول معه والمشبه بالمفعول به والحال والتميز والمستثنى وخبر كان وأخواتها وخبر الحروف المشبهة بليس وخبر أفعال المقاربة واسم إن وأخواتها واسم لا التى لنفى الجنس

باب المنصوبات

جمع منصوب أى اسم منصوب لاجمع منصوبة وجمع بالألف والتاء لأنه صفة لمذكر لايعقل ، وقيل إنه جمع منصوبة أى كلمة منصوبة ، وهى كل ما اشتمل على علم المفعولية ، وهو الفتحة والكسرة والألف والياء (من الأسماء) خاصة أما المنصوبات من الأفعال فذكرها فى غير هذا الباب (المنصوبات) أى من الأسماء كثيرة أوصلها بعضهم إلى ستة وعشرين والمذكور هنا (خمسة عشر) منصوبا (وهى) على سبيل الاجمال والتعداد (المفعول به) نحو ضربت زيدا ـ وخلق الله السموات ـ (ومنه) مفعولا ظن ومفاعيل أعلم و (المنادى) بجميع أقسامه حتى المبنى على الضم لأنه فى محل نصب (كما سيأتى بيانه) فى محله (و) ثانيها (المصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة (ويسمى المفعول المطلق) لعدم تقييده بحرف الجر بخلاف بقية الفاعيل نحو ضربت ضربا ونحو ـ ولا تضروه شيئا أى نوعا من أنواع الضرر (و) ثالثها (ظرف الزمان) نحو صمت يوما (وظرف المكان) نحو اعتكفت أمامك ، وقوله تعالى ـ فلما رآه مستقرا عنده ـ وليس المراد بالاستقرار السكون العام خلافا لابن عطية بل عدم التحرك فهو كون خاص فالظرف متعلق به ومستقرا حال من الضمير (و) كل من الظرفين (يسمى مفعولا فيه) بوقوع الفعل فيه (و) رابعها (المفعول من أجله) نحو قوله تعالى ـ ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله ـ (و) خامسها (المفعول معه) نحو قوله تعالى ـ فأجمعوا أمركم وشركاءكم ـ أى معهم (و) سادسها (المشبه بالمفعول به) وهومنصوب الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه بنصب وجهه أصله بالرفع ولكن حول الاسناد عنه إلى ضمير المضاف إليه فصار هو الفاعل واستترجوازا فى الصفة وأجاز بعضهم نصب المشبه بالفعل نحو سفه زيد نفسه ووجع زيد بطنه والأصح أنه منصوب على المفعول به بالتضمين (و) سابعها (الحال) نحو جاء الأمير راكبا وقوله تعالى ـ ولاتمش فى الأرض مرحا ـ (و) ثامنها (التميز) فى بعض أحواله نحو طاب محمد نفسا (و) تاسعها (المستثنى) فى بعض أحواله أيضا نحو ـ فشربوا منه إلا قليلا ـ (و) عاشرها (خبر كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما ، وقوله تعالى ـ ليسوا سواء ـ (و) حادى عشرها (خبر الحروف المشبهة بليس) نحو قوله تعالى ـ ماهذا بشرا ، ولات حين مناص ـ ، وقول الشاعر :

* تعز فلا شئ على الأرض باقيا * وقولهم ان أحد خيرا من أحد إلا بالعافية (و) ثانى عشرها (خبر أفعال المقاربة) نحو ـ وما كادوا يفعلون ـ وعسيت صائما (و) ثالث عشرها (اسم إن وأخواتها) كقوله تعالى ـ إن الله برىء من المشركين ـ (و) رابع عشرها (اسم لا التى لنفى الجنس) نصا نحو

لاصاحب علم يمقوت ولاإله إلا الله (و) خامس عشرها (التابع للمنصوب وهوأربعة أشياء كما تقدم) أى فى المرفوعات النعت والعطف والتوكيد والبدل سواء أكان تابعا للمنصوب لفظا أو محلا حقيقة أوحكما كلارجل ظريفا حاضر ولارأيت من أب ولا ابنا ويا هؤلاء العاملين ورأيت رجلا أكل وشاربا ولم يذكرمفعولى ظن وأخواتها لاندراجهما فى المفعول به كالمنادى، ثم ذكر المصنف تفاصيل الأبواب السابقة على الترتيب المذكور فقال :

باب المفعول به

بدأ به لأنه أحوج إلى الاعراب لأنه الذى يلتبس بالفاعل من المفاعيل الخمسة ولأنه أكثر استعمالا ولايراد عند الاطلاق إلاهو (وهو الاسم الذى يقع عليه الفعل) أى فعل الفاعل والمراد به ماينصبه الفعل المتعدى أوشبهه (نحو ضربت زيدا) فزيدا مفعول به لوقوع الفعل الذى هو الضرب عليه قال فى المحصول الضرب امساس جسم حيوان بعنف . قال القرافى فى شرحه الظاهر أنه لايشترط فى المضروب كونه حيوانا لقوله تعالى - أن اضرب بعصاك الحجر - والظاهر أن هذا حقيقة لأن الأصل عدم المجاز (وركبت الفرس) فالفرس مفعول به لوقوع الفعل الذى هو الركوب عليه وليس المراد بوقوع الفعل الوقوع الحسى إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حسا بل المراد مايشمل الحسى كما فى هذين المثالين والمعنوى فقط نحو قوله تعالى (واتقوا الله) وإعرابه اتقوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة فاعل الله منصوب على أنه مفعول به ويقال فيه أدبا منصوب على التعظيم ومثله (وأقيموا الصلاة) والمراد بالوقوع المعنوى تعلق فعل الفاعل بشئ هو المفعول به من غير واسطة بحيث لايعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشئ كالضرب فانه لا يتحقق بدون مضروب والتقوى لا تتحقق بدون من يتقى والاقامة لاتتحقق بدون شئ يقام سواء أنسب الفعل إليه بطريق الاثبات كامثل أو بطريق النفى نحو لم أضرب زيدا فزيدا فى نحو هذا المثال مثله فى ضربت زيدا لأنه إنما كان مفعولا باعتبار أن ذكر الفعل معه دال على من وقع عليه وهو كذلك أثبت أو نفى وهكذا الفاعل باعتبار كونه فاعلا قاله هطيل وعلامة المفعول به هو الذى يصح أن يخبر عنه باسم مفعول تام مصوغ من لفظ فعله فتقول فى الأمثلة زيد مضروب والفرس مركوب والله متقى والصلاة مقامة والفعل بالنسبة للمفعول به أقسام : الأول مالايتعدى إليه أصلا كالدال على حدوث نحو حدث المطر ونبت لنا الزرع . الثانى مايتعدى إلى واحد بالحرف كغضبت من زيد ومررت عليه وهذا كالذى قبله يسمى لازما وقاصرا ولا يسمى متعديا اصطلاحا وقد تتصل بالفعل القاصر أمور فيتعدى وهى عشرة ذكرت فى المطوّلات . والثالث مايتعدى لواحد بنفسه كأفعال الحواس نحو شممته وأبصرته وسمعته . والرابع مايتعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بالحرف نحو شكرته فيجوز فيه شكرت له . والخامس مايلزم تارة ويتعدى لاثنين بنفسه مرة أخرى نحو زدته دينارا وزاد الدينار ونقصته شيئا ونقص الشئ . والسادس مايتعدى لواحد بنفسه وللآخر بنفسه تارة وبالحرف أخرى وهو ثانى مفعوليه كوزنته الدراهم أو وزنت له الدراهم وكلته الطعام أو كلت له الطعام وزوجته هندا أو بها وسميت أو دعوت ابنى محمدا أو بمحمد وكنيته أباعلي أو بأبى على . والسابع مايتعدى بنفسه لاثنين أولهما فاعل فى المعنى وهو باب أعطى وكسا . والثامن مايتعدى لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر وهو باب ظن والتاسع مايتعدى لثلاثة مفاعيل أصل الأخيرين منها المبتدأ والخبر والأول أجنبى عنها وهو باب أعلم وأرى (وهو على قسمين ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر ماتقدم ذكره)

والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء كما تقدم .
{ باب المفعول به }
وهو الاسم الذى يقع عليه الفعل نحو ضربت زيدا وركبت الفرس - واتقوا الله وأقيموا الصلاة - وهو على قسمين : ظاهر ومضمر ، فالظاهر ماتقدم ذكره

من الأمثلة (و المضمر قسمان) أحدهما (متصل) بعامله لايستقل بنفسه (نحو أكرمنى) للتكلم وحده والضمير الياء وحدها والنون للوقاية وتلزم اختيارا قبل الياء فى الفعل بخلافها فى اسمه وفى من وعن وتقل فى لعل وفى قد وقط بمعنى حسب اسمى فعل وتكثر فى ليت ولدن وتجوز فى إن وأن ولكن وكأن (وأخواته) وهى أكرمنا للتكلم ومعه غيره أو لمعظم نفسه وأكرمك بفتح الكاف للمذكر المخاطب وأكرمك بكسرها للمؤنثة المخاطبة وأكرمكما للمثنى المخاطب مذكرا أو مؤنثا وأكرمكم للجمع المذكر المخاطب وأكرمكن لجمع المؤنث المخاطب وأكرمه للغائب وأكرمها للغائبة وأكرمهما للمثنى من ذلك مطلقا وأكرمهم لجمع المذكر الغائب وأكرمهن لجمع المؤنث الغائب والصحيح أن الضمير الكاف أو الهاء وحدها وما حرف تثنية والميم حرف جمع وتذكير والنون المشددة حرف جمع وتأنيث (و) ثانيهما (منفصل) وهو مايستقل بنفسه (نحو إياى) أكرمت للتكلم. وإعرابه إياى ضمير منفصل فى محل نصب مفعول مقدم أكرمت فعل وفاعل (وأخواته) وهى إيانا إياك بفتح الكاف إياك بكسرها إياكما إياكم إياكن إياه إياها إياهما إياهم إياهن ، والأصح أن الضمير إيا وحده وضع مشتركا فميز باللواحق وهى حروف فالياء ونا حرفا تكلم والكاف حرف خطاب والهاء حرف غيبة وما والميم والنون على مامر (وقد تقدم ذلك) كله (فى فصل المضمر) بما يغنى عن إعادته :

وكل قسم منهما قد انحصر ماجاء من أنواعه فى اثنى عشر

(والأصل فيه) أى المفعول به (أن يتأخر عن الفاعل) بأن يذكر بعده لأنه فضلة (نحو وورث سليمان داود) وإعرابه ورث فعل ماض سليمان فاعل مرفوع وداود مفعول به منصوب والذى ورثه سليمان من داود هو العلم والنبوة لا المال فلا ينافى حديث « إنا معاشر الأنبياء لانورث» أخرجه بهذا اللفظ النسائى فى الكبرى وما يرويه بعضهم بلفظ «نحن معاشر الأنبياء» الخ . قال الحافظ هو بلفظ نحن غير موجود (وقد يتقدم) أى المفعول (على الفاعل) بأن يتوسط بينه وبين الفعل (جوازا) نحو ولقد جاء آل فرعون النذر (ووجوبا) إن كان المفعول وحده ضميرا منفصلا نحو — شغلتنا أموالنا وأهلونا — أو اتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو — وإذ ابتلى ابراهيم ربه — أو كان الفاعل محصورا نحو — انما يخشى الله من عباده العلماء — فان كان المفعول هو المحصور نحو إنما أكرم زيد إياك أو كان الفاعل ضميرا متصلا نحو بصرت زيدا أو خيف لبس كأن لم تظهر فيهما الحركة كأن كانا مقصورين ولا قرينة وجب تقديم الفاعل (وقد يتقدم) أى المفعول (على الفعل والفاعل) جوازا نحو — فريقا هدى — ووجوبا نحو — أياما تدعو — (كما تقدم فى باب الفاعل) وذكره هنا زيادة إيضاح . قال الفاكهى ويجوز إدخال اللام عليه عند تقدمه نحو — إن كنتم للرؤيا تعبرون ، والذين هم لربهم يرهبون — وتسمى هذه اللام مقوية لأنها قوت العامل حتى وصل إلى المفعول المتقدم لأنه بتقدمه عليه ضعف عن الوصول إليه والناصب للمفعول به إما فعل متعد كما تقدم أو وصف نحو — إن الله بالغ أمره — أو مصدر نحو — ولولا دفع الله الناس أو اسم فعل نحو — عليكم أنفسكم — والأصل فى ناصبه أن يكون مذكورا وقد يضمر كما قال (ومنه) أى من المفعول به (ما) أى شىء (أضمر) أى قدر (عامله) الناصب له ثم الاضمار قد يكون (جوازا) بأن قامت قرينة حالية أو مقالية تدل على خصوصية الفعل المحذوف وليس موضع الفعل لفظ يقوم مقامه ولا كثرة بلغت مبلغا يستغنى بها عن الفعل فمثال القرينة المقالية (نحو) قوله تعالى — وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم (قالوا خيرا) — أى أنزل خيرا فحذف العامل الذى هو أنزل للقرينة المقالية التى هى السؤال ومثال القرينة الحالية نحو قولك لمن علمت أنه يريد مكة مكة ورب الكعبة أى تريد مكة وللمستهلين إذا كبروا الهلال

والضمر قسمان : متصل نحو أكرمنى وأخواته ومنفصل نحو إياى وأخواته وقد تقدم ذلك فى فصل المضمر والأصل فيه أن يتأخر عن الفاعل نحو — وورث سليمان داود — وقد يتقدم على الفاعل جوازا ووجوبا وقد يتقدم على الفعل والفاعل كما تقدم فى باب الفاعل ومنه ما أضمر عامله جوازا نحو — قالوا خيرا —

والله : أى أبصروا فحذف العامل لدلالة الحال عليه (و) قد يكون الاضمار (وجوبا) بأن قامت فيه قرينة تدل على خصوصية الفعل المحذوف وفى موضع الفعل لفظ يقوم مقامه كما فى باب الاشتغال والمنادى أوكثرة تغنى عنه كما جاء فى التحذير والاغراء إذا كرر كالطريق الطريق والأسد الأسد وأخاك أخاك ونحوها لأن أحد الاسمين قد صار كالنائب عن العامل وهل هو الأوّل أو الثانى . قال الأندلسى : والأشبه أن يكون الأوّل لأنه فى موضع الفعل وإن أفرد لم يجب إضمار العامل بل يكون إضماره حينئذ جائزا ووجوب الاضمار (فى مواضع) سبعة ذكر المصنف منها موضعين فقط الاشتغال والمنادى . والثالث المنصوب على الاختصاص وهو منصوب بأخص مقدّرا بعد ضمير المتكلم وحده أو ومعه غيره ويكون إمّا بأل نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف ، وإما مضافا إضافة معنوية لا إضافة لفظية نحو «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» . والرابع المنصوب على الاغراء وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله وهو منصوب بتقدير الزم واجب الحذف إن كرر كالصلاة الصلاة أوعطف عليه نحو السيف والرمح وإلا جاز ذكره كقوله تعالى ـ عليكم أنفسكم ـ ودونك زيدا . والخامس المنصوب بالتحذير وهو تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليجتنبه وهو منصوب بنحو اتق واجب الحذف إن كرر كالأسد الأسد أو عطف عليه كناقة الله وسقياها أوكان بلفظ إياك نحو إياك من الأسد ، إذ الأصل باعد نفسك من الأسد ثم حذف باعد وفاعله والمضاف وهو نفس فانفصل الضمير الذى هو الكاف فصار إياك ونحو إياك والأسد والأصل احذر تلاقى نفسك والأسد بنصب الأسد عطفا على تلاقى فحذف احذر ثم تلاقى ثم نفس فانتصب الضمير وانفصل . السادس المثل الوارد بحذف المفعول كالكلاب على البقر : يعنى بقر الوحش بنصب الكلاب بفعل محذوف تقديره أرسل . والسابع شبه المثل فى الاستعمال ، ومنه قوله تعالى ـ انتهوا خيرا لكم ـ أى وأتوا خيرا وكأهلا وسهلا ومرحبا : أى صادفت أهلا وأتيت مكانا لينا ومكانا رحبا : أى واسعا ، ويجوز كونها مفعولا مطلقا : أى أهلت أهلا وسهلت سهلا ورحب منزلك مرحبا (منها) أى من المواضع السبعة التى يكون فيها حذف عامل المفعول واجبا .

باب الاشتغال

أى اشتغال العامل عن نصب الاسم السابق (وحقيقته أن يتقدّم اسم ويتأخر عنه فعل) متصرف (أو وصف) وهو ما يعمل عمل الفعل كاسم الفاعل لأنه فى معنى الفعل (مشتغل) أى الفعل أو الوصف (بالعمل) أى عمل النصب (فى) محل (ضمير الاسم السابق أو) مشتغل بالعمل (فى ملابسه) أى فى اسم يلابس الضمير إما بأن يضاف إليه نحو زيدا ضربت غلامه ويكون موصوفا بعامل ذلك الضمير أو موصولا به نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبه . قال الرضى : وضابط الملابسة أن يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر (عن العمل فى الاسم السابق) أى فى لفظه نحو زيدا ضربته أو فى محله نحو هذا ضربته ولولا اشتغاله بالعمل فى الضمير لعمل فى ذلك الاسم السابق (نحو زيدا اضربه) هذا مثال لما اشتغل فيه الفعل بالعمل فى ضمير الاسم السابق . وإعرابه زيدا مفعول لفعل محذوف وجوبا والتقدير اضرب زيدا لأنه لايجوز لك إبراز الفعل استغناء عنه لتفسيره ، ولايصح أن يكون منصوبا بما بعده لأن الفعل لا يمكن إعماله إعمالين من جهة واحدة واضرب فعل أمر وفاعله

ووجوبا فى مواضع منها .

﴿ باب الاشتغال ﴾

وحقيقته أن يتقدّم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف مشتغل بالعمل فى ضمير الاسم السابق أو فى ملابسه عن العمل فى الاسم السابق نحو زيدا اضربه

مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والهاء مفعول به والجملة لامحل لها من الاعراب (وزيدا أنا ضاربه الآن أو غدا) هذا مثال لما اشتغل فيه الوصف بالعمل فى الضمير . وإعرابه زيدا مفعول لوصف محذوف وجوبا يفسره مابعده والتقدير أنا ضارب زيدا ، وجملة أنا ضاربه مبتدأ وخبر مضاف إلى ضمير الاسم السابق وضارب اسم فاعل وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا وهو مضاف ومفعوله مضاف إليه ، وأشار بقوله الآن أو غدا إلى أن الوصف لايعمل إذا كان مجردا من أل إلا إذا كان للحال أو الاستقبال كما سيعلم من باب اسم الفاعل إن شاء الله تعالى فخرج زيدا أنت ضاربه أمس فلا يجوز فيه نصب زيد لأن الوصف غير عامل (وزيدا ضربت غلامه) هذا مثال لما اشتغل فيه الفعل بالعمل فى الملابس لضمير الاسم السابق . وإعرابه زيدا مفعول لفعل محذوف، والتقدير أهنت زيدا ضربت غلامه ، ولا يصح أن يقدّر ضربت زيدا لأنك لم تضرب زيدا أشار إليه ابن هشام وغيره ، ولم يذكر المصنف مثالا لما اشتغل فيه الوصف بالعمل فى ملابس ضمير الاسم السابق وذلك نحو زيدا أنا ضارب غلامه الآن أو غدا ويكون تقدير العامل فى الاسم السابق حينئذ أنا مهين زيدا (و) من اشتغال الفعل بالعمل فى الضمير قوله تعالى (كل إنسان ألزمناه طائره فى عنقه) أى ما من مولود يولد إلا وهو مقرون بعمله وما قدر له من خير وشر وسعادة وشقاوة ويلزمه ذلك لزوم الطوق فى عنقه فلا ينفك عنه أبدا . وإعرابه الواو حرف عطف كل مفعول لفعل محذوف وجوبا تقديره ألزمنا كل إنسان ألزمناه فعل وفاعل ألزم فعل ماض بمعنى صيرناه لازما له تنصب مفعولين ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول أوّل وطائر مفعول ثان والهاء مضاف إليه ، وجملة فى عنقه حال من طائر متعلق بكائن أو مستقر (فالنصب فى ذلك كله) أى فى جميع الأمثلة المذكورة (بمحذوف) أى بعامل محذوف فعلا كان أو وصفا (وجوبا) فلا يجوز إظهاره ، ويشترط كون المحذوف المقدر مماثلا للمذكور : أى مناسبا له فى المعنى كتقدير ضربت فى زيدا ضربته أو مستلزما له كتقدير أهنت فى زيدا ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده بحسب العادة (يفسره مابعده) فلا يجوز إظهاره لأن من عادتهم أنهم لايجمعون بين مفسر ومفسر . ثم اعلم أنه يشترط كون المحذوف المقدّر مماثلا للمذكور : أى مناسبا له فى المعنى أو مستلزما له ولذا قال (والتقدير) للعامل المحذوف فى الأمثلة السابقة مختلف فالتقدير فى المثال الأوّل (اضرب زيدا اضربه و) فى الثانى (أنا ضارب زيدا أنا ضاربه) وهذان المثالان المقدر فيهما مماثل للمذكور (و) التقدير فى المثال الثالث (أهنت زيدا ضربت غلامه) وهذا المثال المقدر فيه مستلزم للمذكور لأن ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده بحسب العادة (و) التقدير فى المثال الرابع (ألزمنا كل إنسان ألزمناه) وهذا المثال المقدّر فيه مماثل للمذكور ، وإذا قلت زيدا مررت به فالتقدير جاوزت زيدا مررت به وهذا مما المقدر فيه مستلزم للمذكور لأن المجاوزة مستلزمة للمرور والجملة المفسرة فى الأمثلة كلها لا محل لها من الاعراب .

﴿تنبيه﴾ إنما يجب النصب فى باب الاشتغال إن وقع الاسم المنصوب بعد أداة تختص بالفعل كأدوات الشرط نحو إن زيدا لقيته فأكرمه أو أدوات التحضيض نحو هلا زيدا أكرمته أو أدوات الاستفهام نحو متى زيدا رأيته وإلا فلا يكون النصب واجبا بل قد يجب رفعه بالابتداء وذلك إذا ولى ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية نحو خرجت فاذازيد يضربه عمرو أوكان لايصلح عمل مابعده فيه نحو ــ وكل شىء فعلوه فى الزبر ــ فكل مبتدأ ولو نصب بتقدير فعلوا كل شىء لفسد المعنى إذ هم لم يفعلوا شيئا فى الزبر : أى كتب الحفظة وإنما التقدير وكل شىء مفعول لهم ثابت فى الزبر

وزيدا أنا ضاربه الآن أو غدا وزيدا ضربت غلامه ــ وكل إنسان ألزمناه طائره فى عنقه ــ فالنصب فى ذلك كله بمحذوف وجوبا يفسره مابعده والتقدير اضرب زيدا اضربه وأنا ضارب زيدا أنا ضاربه وأهنت زيدا ضربت غلامه وألزمنا كل إنسان ألزمناه

(ومنها)

ومنها المنادى نحو ياعبدالله فان أصله أدعو عبد الله لحذف الفعل وأنيب يا عنه والمنادى خمسة أنواع: المفرد العلم والنكرة المقصودة والنكرة غير المقصودة والمضاف والمشبه بالمضاف ، فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على ما يرفعان به فى حال الاعراب فيبنيان على الضم إن كانا مفردين نحو يا زيد ويارجل أو جمع (١) تكسير نحو يا زيود ويا رجال أو جمع مؤنث سالما نحو يا مسلمات أو مركبا مزجيا نحو يامعدى كرب

(١) قوله أو جمع الخ معطوف على قوله مفردين فكان الواجب عربية أن يقول أو جمعى تكسير وكذا يقال فى قوله أو جمع مؤنث وقوله أو مركبا اه مصححه .

(ومنها) أى من المواضع التى يضمر فيها العامل وجوبا (المنادى) بجميع أنواعه وهو المطلوب إقباله بحرف من حروف النداء الثمانية . الأول الهمزة نحو أزيد وهى للقريب . والثانى أى بالقصر والسكون نحو قوله صلى الله عليه وسلم لعمه أبى طالب : أى عم قل لا إله إلا الله وهى للقريب أيضا . والثالث يا وهى أم الباب وهى لنداء البعيد حقيقة أو حكما كالنائم والساهى ، وقد ينادى بها القريب توكيدا . والرابع أيا نحو أيازيد وهى للبعيد . والخامس هيا للبعيد وهاؤها بدل من همزة أيا وقيل هى أصل . والسادس آى بالمد والسكون نحو آى زيد بمعنى يا زيد . والسابع وا وهى عند الجمهور مختصة بالندبة وحكى استعمالها فى غير الندبة قليلا كقول عمر رضى الله عنه واعجبا لك ياابن عباس . والثامن آ بالمد بأن يؤتى بعد الهمزة بالألف ، وإنما يظهر نصب المنادى إذا كان مضافا (نحو ياعبد الله) ويارسول الله أوشبيها بالمضاف نحو ياطالعا جبلا أونكرة غير مقصودة نحو قول الواعظ ياغافلا والموت يطلبه ، وفيما عدا ذلك لايظهر نصبه وإنما يكون منصوبا محلا لأنه مفعول به من حيث المعنى (فان أصله) أى أصل نحو ياعبد الله (أدعو) أو أطلب أو أنادى (عبد الله لحذف الفعل وأنيب ياعنه) أى وعوض عنه حرف النداء للتخفيف وليدل على الانشاء وإنما وجب حذف العامل وهو أدعو لامتناع الجمع بين المعوّض والمعوّض عنه ، وظاهر كلامه أن انتصاب المنادى مذهب سيبويه . وقال المبرد الناصب له حرف على أنه مفعول به وأن ناصبه فعل مقدر وهذا النداء لسده مسد الفعل (والمنادى خمسة أنواع) على المشهور (المفرد العلم) وهو ما كان تعريفه سابقا على النداء كيازيد وهو باق بعد النداء على تعريفه السابق بالعلمية استصحابا له بعد النداء غير أن الخطاب أحدث فيه نوعا من التخصيص على جهة التأكيد كما تخصصه الصفة (والنكرة المقصودة) وهى ما عرض تعريفها بالنداء بأن قصد بها معين كقولك يارجل تريد به شخصا معينا (والنكرة غير المقصودة) بالذات وإنما المقصود واحد من أفرادها نحو ياانسانا أنقذنى (والمضاف) إلى غيره إضافة لفظية نحو ياضارب غلامه أو إضافة معنوية نحو ياغلام زيد (والشبيه بالمضاف) وهو كل اسمين أحدهما مرتبط بالآخر على ماسيأتى (فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان) لفظا أو تقديرا (على ما يرفعان به فى حال الاعراب) لفظا أوتقديرا أومحلا من غير تنوين إلا فى الضرورة (فيبنيان على الضم إن كانا مفردين نحو يازيد) وإعرابه ياحرف نداء زيد منادى مفرد مبنى على الضم (ويا رجل) وإعرابه ياحرف نداء رجل منادى نكرة مقصودة مبنى على الضم لأن المقصود به معين ، ومثل ذلك المعرب تقديرا نحو ياموسى فانه منادى مفرد مبنى على ضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر والمعرب محلا كالموصول نحو يامن لا إله إلا هو واسم الاشارة نحو ياهذا القائم والضمير نحو يا أنت ويا إياك وياهو فى ندائه تعالى ويمتنع نداء غيره به كما قال بعض المحققين وألف فيه مؤلفا حافلا ، فالمنادى فى جميع ذلك مبنى المحل على الضم (أو) كانا (جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث (نحو يازيود) هذا مثال للمنادى المفرد المجموع جمع تكسير لمذكر (ويارجال) هذا مثال للمنادى النكرة المقصودة المجموعة جمع تكسير ، ومثال المنادى المفرد المجموع جمع تكسير لمؤنث ياهنود لأنه جمع هند جمع تكسير ومثال المنادى النكرة المقصودة المجموعة جمع تكسير المبنية على ضمة مقدرة يا أسارى فيا فى جميع ذلك حرف نداء ، وما بعدها منادى مبنى على ضمة ظاهرة كالثلاثة الأول وعلى ضمة مقدّرة كالمثال الرابع (أو) كانا (جمع مؤنث سالما) بالنصب نعت لجمع (نحو يا مسلمات) وإعرابه ياحرف نداء ومسلمات منادى نكرة مقصودة مبنى على الضم ، ومثال المنادى المفرد المجموع جمع مؤنث سالما ياهندات (أو) كانا (مركبا) تركيبا (مزجيا نحو يا معدى كرب) بضم الباء .

وإعرابه ياحرف نداء ومعدى كرب منادى مفرد مبنى على الضم ومعناه فيما قال أحمد بن يحيى ثعلب عــداه الكرب أى تجاوزه . حكى ذلك أبوالفتح عن الفارسى ومن المركب المزجى نحو سيبويه فتقول فيه يا سيبويه بالبناء على الكسر كما تقول يا حـذام وقطام ونحوها من الأعلام المبنية قبل النداء فانك تبنيها بعد النداء على ما كانت عليــه قبله وتقدّر فيها الضمة كما تقدّرها فى المعتل كالفتى والقاضى ويظهر أثر ذلك فى التابع فتقول ياسيبويه العالم برفع العالم مراعاة للضــمة المقدرة فى آخر سيبويه ، وإن كان مبنيا لفظا على الكسر ونصبه مراعاة لمحله كما يفعل فى تابع المنادى والعلم المركب الاسنادى المحكى كما هو عليــه كالمبنى فى تقدير الضمة فى آخره فتقول يا تأبط شرا ويا برق نحره . وإعرابه ياحرف نداء وتأبط شرا منادى مفرد مبنى على ضــمة مقدرة فى آخره منع من ظهورها الحكاية ومثله برق نحره وتقول فى إعراب يا سيبويه يا حرف نداء وسيبويه منادى مفرد مبنى على ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء وفى نحو القاضى منع من ظهورها الاستثقال وفى نحو الفتى وموسى منع من ظهورها التعذر ومعنى تأبط شرا جعل السلاح تحت إبطه (ويبنيان على الألف فى التثنية) أى المثنى نيابة عن الضمة (نحو يازيدان) هذا مثال المنادى المفرد (ويارجلان) هذا مثال النكرة المقصودة وتقول فى إعراب الأول يا حرف نداء وزيدان منادى مفرد مبنى على مايرفع به لوكان معربا وهو الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى وفى إعراب الثانى ياحرف نداء ورجلان منادى نكرة مقصودة مبنى على مايرفع به لوكان معربا وهو الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى (و) يبنيان (على الواو فى الجمع) المذكر السالم نيابة عن الضمة (نحو يازيدون) هذا مثال المنادى المفرد وتقول فى إعرابه يا حرف نداء وزيدون منادى مفرد مبنى على ما يرفع به لو كان معربا وهو الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ومثال النكرة المقصودة يامسلمون فتعربه كما تعرب يازيدون غير أنك تقول فيه منادى نكرة مقصودة لأن مفرده وهو مسلم نكرة بخلاف زيدون فان مفرده وهو زيد معرفة ، وبهذا يتبين الفرق بين المفرد والنكرة المقصودة ولم يذكر المصنف مثالا للنكرة المقصودة فى المركب المزجى بل اقتصر على معدى كرب وهو مثال للمفرد العلم .

ويبنيان على الألف فى التثنية نحو يا زيدان ويا رجلان وعلى الواو فى الجمع نحو يازيدون

﴿تنبيه﴾ إنما بنى المفرد المعرفة والنكرة المقصودة مع أن أصلهما الاعراب لمشابهتهما لكاف أدعوك فى الافراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب وهذه الكاف تشبه كاف ذلك لفظا ومعنى فصار كل منهما مشابها لشبه الحرف ، فلهذا قال هطيل البناء ههنا عارض لشــبه بعيد وبنيا على الحركة ليعلم أن لهما أصلا فى الاعراب وكانت ضمة إيثارا له بأقوى الحركات إذ كان معربا فى الأصل وللفرق بينهما وبين المنادى المضاف وإذا اضطر إلى تنوينهما جاز أن ينونا مضمومين نحو قول الشاعر :

سـلام الله يا مطر عليها   وليس عليك يا مطر السلام

ومنصوبين كقول الآخر :

ضربت صدرها إلى وقالت   ياعديا لقد وقتك الأواقى

وإذا وصف المنادى المفرد العلم بابن أو ابنة مضافين لعلم نحو يازيد بن سـعد ويافاطمة ابنة محمد جاز ضمه وفتحه ولا أثر للوصف ببنت عند جمهور العرب فنحو ياهند بنت عمرو واجب الضم كالوصف بالم والعمة ونحوهما نحو ياصفية عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه واجب الضم وممتنع الفتح وإذا وصفت النكرة المقصودة بمفرد اختير نصبها نحو يارجلا كريما أقبل ويجوز يارجل كريم واذا وصفت بجملة أو شبهها وجب عند البصريين نصبها كالحديث «ياعظيما يرجى لكل عظيم» ومنه قول الأبوصيرى :

كيف ترقى رقيك الأنبياء يا سماء ما طاولتها سماء

وكقول الشاعر: ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

فنخلة واجب نصبها لأنها نكرة مقصودة موصوفة بالظرف كما هو رأى البصريين . وقال الكوفيون إنها نكرة غير مقصودة ولذا جاز وصفها بالظرف (والثلاثة الباقية) وهى المضاف والمشبه بالمضاف والنكرة الغير المقصودة (منصو بة) لفظا (لاغير) لقصورها عن المفرد المعرفة فى الشبه بالكاف الاسمية .

﴿تنبيه﴾ قول المصنف لا غير بالبناء على الضم تشبيها له بقبل و بعد أى لا غير ذلك جائز قال ابن هشام فى شرح الشذور ولا يجوز حذف ما أضيف اليه غير إلا بعد ليس ، وأما مايقع فى عبارات العلماء من قولهم لاغير فلم تتكلم به العرب فاما أنهم قاسوا لا على ليس أو قالوا ذلك سهوا عن شرط المسئلة . وقال فى المغنى قولهم لاغير لحن وانتقد عليه ذلك غير واحد من الأئمة ، فمن كلام بعضهم ليس الأمر على ما قاله فهذا ابن الحاجب قد ذكر وقوعها بعد لا أيضا بل لم يذكر فى الكافية سواه ، وقد ذكر وقوعها بعد لا أيضا ابن السراج والسيرافى وأبو حيان والزمخشرى وغيرهم . قال الرضى لايحذف منها المضاف إلا مع لاالتبرئة وليس لكثرة استعمالها بعدها ومما ورد فيه وقوعها بعدلا قوله :

جوابا به تنجو اعتمد فور بنا لعن عمل أسلفت لاغير تسئل

انتهى (وهى النكرة غير المقصودة كقول الأعمى) ومثله الغريق الذى يخاف الهلاك (يارجلا خذ بيدى) و إعرابه ياحرف نداء رجلا منادى نكرة غير مقصودة وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره خذ فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت بيدى جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف والياء مضاف اليه (والمضاف) سواء كانت الاضافة معرفة للمضاف وتسمى محضة (نحو ياعبد الله) و إعرابه ياحرف نداء عبد منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره ولفظ الجلالة مضاف اليه وعلامة جره كسر الهاء تأدبا أم غير معرفة له وتسمى غير محضة نحو ياحسن الوجه (والمشبه بالمضاف) فى توقف فهم معناه على ما بعده كتوقف المضاف إلى المضاف اليه فهو ما اتصل به شىء من تمام معناه سواء كان مرفوعا به (نحو ياحسنا وجهه) و إعرابه ياحرف نداء حسنا منادى شبيه بالمضاف وعلامة نصبه فتح آخره وحسن صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول وجه فاعل وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ،أومنصوبا به نحو ياضاربا زيدا (و ياطالعا جبلا) و إعرابه ياحرف نداء طالعا منادى شبيه بالمضاف وعلامة نصبه فتح آخره وطالع اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جوازا جبلا مفعول به ، أومجرورا متعلقا به (و) ذلك نحو (يارحيما بالعباد) و إعرابه ياحرف نداء رحيما منادى شبيه بالمضاف وعلامة نصبه فتح آخره ورحيما صفة مشبهة باسم الفاعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة (١) بالعباد متعلق برحيما (وقد تقدم فى باب لا التى لنفى الجنس بيان المشبه بالمضاف) وهو أنه مالايتم معناه إلا بانضمام شىء آخر اليه (و) تقدم أيضا (بيان المراد بالمفرد فى هذا الباب) وأنه ماليس مضافا ولاشبيها بالمضاف فيدخل فيه المركب المزجى والاسنادى والمثنى والمجموع كما تقدم (والله أعلم) كذا رأيته فى نسخ وهو حسن لما فيه من كمال الأدب لاشعاره بالاعتراف بالقصور .

﴿تنبيه﴾ لم يذكر المصنف المنادى المرخم مع أن كل واحد من هذه الأنواع الخمسة يجوز ترخيمه أى حذف آخره تخفيفا نحو قولك فى عائشة ياعائش وفى صاحب ياصاح وفى مروان يامرو ، وتقول فى إعرابه يا حرف نداء عائش منادى مرخم مبنى على الضم على لغة من لا ينتظر وعلى الفتح

والثلاثة الباقية منصو بة لا غير وهى النكرة غير المقصودة كقول الأعمى يا رجلا خذ بيدى والمضاف نحو ياعبد الله والمشبه بالمضاف نحو ياحسنا وجهه و يا طالعا جبلا و يارحيما بالعباد وقد تقدم فى باب لا التى لنفى الجنس بيان المشبه بالمضاف و بيان المراد بالمفرد فى هذا الباب والله أعلم .

(١) لعل قوله جملة زائد اللهم إلا أن يريد منها معنى غير الاصطلاحى اه مصححه .

على لغة من ينتظر وفى ياصاح منادى مرخم مبنى على الضم على لغة من لا ينتظر وعلى الكسر على لغة من ينتظر وتقول ياامرو مبنى على الضم على لغة من لا ينتظر وعلى الفتح على لغة من ينتظر وهكذا .

﴿ فصل ﴾ فى ذكر شيء من أحكام المنادى المضاف لياء المتكلم (وإذا كان المنادى) الصحيح الآخر (مضافا إلى ياء المتكلم) إضافة محضة (جاز فيه ست لغات) لكثرة استعماله وكثرة ذلك تستتبع فيه التخفيف فان كانت إضافته غير محضة نحو يا مكرمى و ياضاربى فليس فيه إلا لغتان إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة (أحدها حذف الياء والاجتزاء) بالمد : أى الاكتفاء (بالكسرة) الدالة عليها (نحو ياعباد) وإعرابه يا حرف نداء عباد منادى مضاف وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل الياء المحذوفة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ماقبلها وهو مضاف والياء المحذوفة مضاف إليه (و) مثله (يا قوم) بكسر الميم (وهى) أى هذه اللغة (الأكثر) فى كلامهم والأفصح عندهم ويليها اللغة الثانية وهى (إثبات الياء ساكنة نحو ياعبادى) وإعرابه يا حرف نداء عبادى منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه ويليها اللغة (الثالثة) وهى (إثبات الياء مفتوحة) على الأصل لأنها اسم على حرف واحد فيجب أن يبنى على حركة كالكاف فى نحو ضربك وما أشبهه والسكون فى اللغة التى قبلها إنما هو للتخفيف وهذه الياء يوقف عليها بهاء السكت حفظا للفتحة ، فيقال يا عباديه نحو (ــ يا عبادى الذين أسرفوا ــ) وإعرابه يا حرف نداء عبادى منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والياء مضاف إليه الذين اسم موصول فى محل نصب صفة وجملة أسرفوا صلة الموصول ويليها فى الفصاحة اللغة (الرابعة) وهى (قلب الكسرة) التى تليها (فتحة وقلب الياء ألفا) للخفة (نحو ياحسرتا) وإعرابه يا حرف نداء وحسرتا منادى وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفا لأن أصله يا حسرتى ففعل به ما ذكر . والحسرة الاغتمام والحزن على مافات . قال سيبويه : ومعنى نداء الحسرة والويل هذا وقتك فاحضرى ، وقوله فى الآية ــ على مافرطت ــ ما فيه مصدرية : أى على تفريطى فى جنب الله : أى طاعته وحقه وأمره (الخامسة) أى اللغة الخامسة من اللغات الست (حذف الألف والاجتزاء بالفتحة) الدالة عليه وذلك وإن كان واردا لكنه ضعيف شاذ (نحو يا غلام) بفتح الميم . وإعرابه يا حرف نداء غلام منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفا محذوفة مجتزأ عنها بالفتحة (السادسة حذف الألف) أى والياء اكتفاء عن الاضافة بنيتها (وضم الحرف الذى كان مكسورا) لأنهم لما حذفوا الألف شابه المنادى المفرد فجعلت حركته كحركته (كقول بعضهم) أى العرب (يا أم لاتفعلى بضم الميم) حكاه يونس (وقرىء) أى خارج السبع وقد قرأ بها أبو جعفر من العشرة ــ قل رب احكم بالحق ــ (رب السجن) بضم الباء وإعرابه رب منادى مضاف حذف منه حرف النداء وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل الياء المحذوفة المنقلب ماقبلها ضمة السجن مبتدأ وخبره أحب إلى (وهى) أى هذه اللغة (ضعيفة) بل أضعف اللغات الست (فان كان المنادى المضاف إلى الياء أبا أو أما جاز فيه مع هذه اللغات) الست (أربع لغات أخر) وجملة ذلك عشر لغات (إحداها) أى الأربع (إبدال الياء) المضاف إليها المنادى (تاء) مفيدة للتأنيث (مكسورة)

﴿ فصل ﴾ واذا كان المنادى مضافا إلى ياء المتكلم جاز فيه ست لغات : أحدها حذف الياء والاجتزاء بالكسرة نحو ياعباد ويا قوم وهى الأكثر الثانية إثبات الياء الساكنة نحو ياعبادى الثالثة إثبات الياء مفتوحة نحو ياعبادى الذين أسرفوا . الرابعة قلب الكسرة فتحة وقلب الياء ألفا نحو ــ ياحسرتا ــ الخامسة حذف الألف والاجتزاء بالفتحة نحو يا غلام . السادسة حذف الألف وضم الحرف الذى كان مكسورا كقول بعضهم يا أم لاتفعلى بضم الميم وقرىء ــ رب السجن ــ وهى ضعيفة فان كان المنادى المضاف إلى الياء أبا أو أما جاز فيه مع هذه اللغات أربع لغات أخر . إحداها إبدال الياء تاء مكسورة

وهو الأكثر فى كلامهم لأن الكسر عوض من الكسر الذى كان يستحقه ماقبل ياء المتكلم لمناسبة الياء وزال حين جاءت تاء التأنيث إذ لا يكون ماقبل التاء إلا مفتوحا (نحو ياأبت) وإعرابه يا حرف نداء أبت منادى مضاف وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل الياء المنقلبة تاء مكسورة (و) مثله (ياأمت) بضم الهمزة وتشديد الميم وكسر التاء أى أمى (وبها) أى بهذه اللغة (قرأ السبعة غير ابن عامر) أحد القراء السبعة (فى ياأبت) حيث وقعت فى القرآن (الثانية) من اللغات الأربع (فتح التاء) وهو الأقيس لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتحة فتحريكها بحركة أصلها هو الأصل فى القياس (وبها قرأ ابن عامر) وإعرابه يا حرف نداء أبت منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل الياء المنقلبة تاء مفتوحة (الثالثة) من الأربع اللغات (الجمع بين التاء والألف) فيقال يا أبتا و يا أمتا بالتاء والألف جمعا بين العوضين (وبها قرئ شاذا) أى خارج القراءات السبع، وعليه قول الشاعر * يا أبتا علك أو عساكا * وإعرابه يا حرف نداء أبتا منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل الياء المنقلبة ألفا قبلها تاء واذا وقف على ذلك جىء بهاء السكت فيقال أمتاه (الرابعة ياأبتى) وياأمتى (بالياء) التحتية قبلها مثناة فوقية. واعرابه ياحرف نداء أبتى منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها إلا كسر ماقبلها والياء مضاف إليه وهى أضعف اللغات المتقدمة ولذا أخرها لما فيها من الجمع بين العوض والمعوّض وهما لا يكادان يجتمعان والأولى أسهل من هذه لذهاب صورة المعوّض عنه الذى هو الياء، وأما قول الشاعر:

أيا أبتى لا زلت فينا فإنما لنا أمل فى العيش مادمت عايشا

فهو ضرورة خلافا لكثير من الكوفيين.

﴿تنبيه﴾ لا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلا فى النداء خاصة، ولا يجوز جاءنى أبت ولا رأيت أبت (وإذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى الياء) الدالة على المتكلم (مثل ياغلام غلامى لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة) ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى (إلا إذا كان) أى المنادى (ابن عم أو ابن أم) أو ابنة عم أو ابنة أم (فيجوز فيهما أربع لغات) وذلك لكثرة استعمالهما فى النداء فخصا بالتخفيف. إحدى اللغات الأربع (حذف الياء) اكتفاء بالكسرة الدالة عليها (مع كسر الميم) كقولك يا ابن عم ويا ابن أم بكسر الميم فيهما ولا تركيب فى ذلك بل هما إضافتان. وإعرابه حينئذ يا حرف نداء ابن منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف وأم مضاف إليه وعلامة جره كسرة مقدرة على ماقبل الياء المحذوفة المجتزإ عنها بالكسرة (و) ثانيها حذف الياء لا مع كسر الميم بل مع (فتحها) وفيه قولان: أحدهما أن الأصل ابن أمى وابن عمى فقلبت الياء ألفا وحذفت الألف وأبقيت الفتحة دليلا عليها وعلى هذا فأم وعم علامة الجر فيهما كسرة مقدرة على ماقبل الياء المنقلبة ألفا محذوفة مجتزأ عنها بالفتحة. والثانى أنهما جعلا اسما واحدا مركبا وبنى على الفتح والأوّل قول الكسائى والفراء وأبى عبيدة، وحكى عن الأخفش. والثانى قيل هو مذهب سيبويه والبصريين (وبهما) أى اللغتين المذكورتين (قرئ فى السبعة) أى فاللغتان فصيحتان (فى قوله تعالى) قال (ياابن أم) لا تأخذ بلحيتى، فقرأ بالكسر ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائى وخلف وقرأ الباقون بالفتح (و) ثالثها (اثبات الياء) وهذه اللغة والتى بعدها أقل استعمالا من اللغتين الأوليين بل لاتكاد العرب تثبت الياء ولا الألف فيهما إلا فى الضرورة (كقول الشاعر:

نحو يا أبت ويا أمت وبها قرأ السبعة غير ابن عامر فى يا أبت. الثانية فتح التاء وبها قرأ ابن عامر. الثالثة الجمع بين التاء والألف وبها قرئ شاذا. الرابعة ياأبتى بالياء واذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى الياء مثل يا غلام غلامى لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أوساكنة الا اذا كان ابن عم أو ابن أم فيجوز فيهما أربع لغات حذف الياء مع كسر الميم وفتحها وبهما قرئ فى السبعة فى قوله تعالى - يا ابن أم - واثبات الياء كقول الشاعر:

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي   أنت خلفتني لدهر شديد)

قاله أبو زيد الطائي ، واسمه حرملة بن المنذر من قصيدة من الخفيف يرثي بها أخاه . اللغة : شقيق . قال الشنواني : تصغير شقيق ، وخلفتني : أي جعلتني خليفة بعد موتك ، ويروى خليتني أي أسلمتني ، والدهر قال في الصحاح : الزمان ، والشديد بين الشدة . الاعراب يا حرف نداء ابن منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف وأمي مضاف اليه وعلامة جره كسرة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل وهو مضاف وياء النفس مضاف اليه. وشقيق منادى مضاف إلى نفس وباقيه ظاهر . والمعنى يا ابن أمي ويا أخا نفسي خلفتني لدهر شديد أكابده وحدي وقد كنت لي ظهيرا عليه وركنا أستند اليه فأوحشني فقدك وأتلفني موتك . والشاهد في اثبات الياء في أمي . والأصل اثبات الياء في المضاف إلى ياء المتكلم إلا في يا ابن أم ويا ابن عم لكثرة الاستعمال فيهما وذلك للضرورة (و) رابعها (قلب الياء ألفا كقوله :

يا ابنة عما لا تلومي واهجعي   فليس يخلو عنك يوما مضجعي)

قاله أبو النجم العجلي ، واسمه الفضل بن قدامة من قصيدة مرجزة أولها :

قد أصبحت أم الخيار تدعي * على ذنبا كله لم أصنع * من أن رأت رأسي كرأس الأصلع

ومضى في شعره حتى انتهى إلى ذكر هذا البيت ، وبعده * وأنتي كما يمي خضاب الأشجع * ويروى * لايخرق النوم حجاب مسمعي * اللغة ابنة تاؤه للتأنيث وتقلب هاء للوقف وأما التاء المتطرفة في بنت وأخت فهي تاء أصلية تثبت في الوصل والوقف وليست للتأنيث على الحقيقة لأن تاء التأنيث يكون ماقبلها مفتوحا كالميم في فاطمة والراء في شجرة إلا أن تكون ألفا كالألف في قطاة وقناة قاله الحريري ، واللوم مصدر لامه يلومه إذا عزله ، واهجعي أمر من هجع يهجع هجوعا بمعنى نام بالليل فهو خاص بنوم الليل ولعل المراد هنا لازمه وهو السكوت فان النوم يلازمه السكوت وذلك لأن مقصوده نهي ابنة عمه وهي امرأته أم الخيار عن لومها إياه على صلع رأسه وهو ذهاب شعره ، والمضجع موضع الاضطجاع قاله في القاموس . الاعراب يا حرف نداء ابنة منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف وعما مضاف اليه وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفا وهو مضاف والياء المنقلبة ألفا مضاف اليه لا ناهية تلومي فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل والواو حرف عطف اهجعي فعل أمر مبني على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل والفاء تعليلية ليس فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره هو يخلو فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو عنك جار ومجرور يوما ظرف زمان مضجع فاعل يخلو وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ويجوز أن يكون مضجع اسم ليس وفي يخلو ضمير مستتر جوازا يعود على مضجعي لأنه من باب التنازع بناء على أن شرط الاعمال صلاحية كل من العاملين للعمل في المتنازع فيه وهو ماجرى عليه ابن مالك . والمعنى كما في الاسعاف أن الشاعر يقول إن زوجتي هذه أصبحت تدعي على ذنبا وهو الكبر والشيخوخة والحال أني لم أصنع شيئا من ذلك الذنب فهو ينهاها عن لومه على صلعه كأنه يقول لها لاتلوميني على هذا فاني لولم أصلع لشاب رأسي والشيب عند النساء قريب من الصلع في الكراهية وقوله: كله لم أصنع،

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي
أنت خلفتني لدهر شديد
وقلب الياء ألفا كقوله:
يا ابنة عما لاتلومي واهجعي
فليس يخلو عنك يوما مضجعي

يروى بنصب كل على أنه مفعول اصنع مقدما ويروى برفعه مبتدأ خبره جملة لم أصنع وهو أولى لأنه يفيد عموم السلب وهو مراد الشاعر . والشاهد فى اثبات الألف فى عما وابدالها من الياء إذ أصله يا ابنة عمى .

﴿تنبيه﴾ يجوز حذف حرف النداء وهو ياخاصة إلا فى مسائل: الأولى المنادى البعيد مطلقا الثانية الاستغاثة وهى نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة ويجر المستغاث به بلام مفتوحة تتعلق بفعل النداء بعد تضمينه معنى الالتجاء ويجر المستغاث لأجله بلام مكسورة مع الاسم الظاهر يتعلق بفعل النداء أيضا نحو يالله للمسلمين . و إعرابه ياحرف نداء لله جار ومجرور اللام حرف جر ولفظ الجلالة مستغاث به مجرور باللام وعلامة جره كسر الهاء تأدبا وللمسلمين جار ومجرور وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم ومن الاستغاثة المنادى المتعجب منه نحو يا للعجب لزيد ، ومنه الحديث «واعجبا لك يا ابن الخطاب» الثالثة الندبة وهى نداء المتفجع عليه باسمه بياء أو بواو وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى إن كان معرفة مفردا يبنى على الضم وان كان مضافا أو شبيها به ينصب نحو وازيد واعبدالله واضاربا زيدا . و إعرابه واحرف نداء زيد منادى مندوب مبنى على الضم ولك زيادة الألف فى آخره نحو وازيدا وهو حينئذ مبنى على ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للألف الرابعة اسم الاشارة فلا يجوز حذف حرف النداء منه عند البصريين نحو هذه وهؤلاء ، وأما قوله تعالى ــ ثم أنتم هؤلاء ــ فهؤلاء خبر أنتم وجملة تقتلون حال أو بدل وجملة تقتلون هو الخبر وليس من قبيل المنادى المحذوف منه حرف النداء .

﴿باب المفعول المطلق﴾ وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو عدده فالمؤكد لعامله نحو وكلم الله موسى تكليما وضربت ضربا والمبين لنوع عامله نحو ــ فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر ــ

باب المفعول المطلق

أى الذى لم يقيد بالجار لصحة اطلاق المفعول عليه من غير تقييد لأنه المفعول الحقيق الذى فعله فاعل الفعل بخلاف بقية المفاعيل إذ لا يصح اطلاق ذلك عليها إلا بعد تقييدها بالصلة بأن يقال مفعول به أو مفعول له أو مفعول فيه أو مفعول معه (وهو المصدر) لأنه اسم مافعله فاعل فعل مذكور أو مقدر والمراد بفعل الفاعل إياه قيامه به بحيث يصح اسناده إليه لا أن يكون موجدا إياه فلا يرد نحو مات موتا (الفضلة) وهى التى لا تكون عمدة فى الكلام لا أنها التى لا يحتاج إليها نخرج نحو جد جده وركوعك ركوع حسن وضربك ضرب شديد فان المصدر فى جميع ذلك عمدة فلا يجوز نصبه (المؤكد لعامله) بأن لم يزد مدلوله على مدلول عامله إذا كان عامله مصدرا و إلا فالمصدر المفهوم منه (أو المبين لنوعه) أى لنوع عامله بأن دل على هيئة صورة الفعل فيفيد زيادة على التأكيد (أو عدده) أى عدد العامل بأن دل على مرات صدور الفعل فهو حينئذ ثلاثة أقسام (فالمؤكد لعامله) نحو أعجبنى ضربك لزيد ضربا فضربا مفعول مطلق مؤكد لضرب ومثال المؤكد للمصدر المفهوم من العامل (نحو ــ وكلم الله موسى تكليما ــ) و إعرابه كلم فعل ماض الله فاعل موسى مفعول به والفتحة فيه مقدرة تكليما مفعول مطلق مؤكد لمضمون كلم وهو التكليم لا للعامل نفسه لأنه بصيغة الفعل (وضربت ضربا) و إعرابه ضربت فعل وفاعل ضربا مفعول مطلق مؤكد لمضمون ضرب وهذا النوع لا يجوز تثنيته وجمعه لأن مدلوله معنى واحد فهو بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع (والمبين لنوع عامله) إما باضافة (نحو ــ فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر ــ) و إعرابه الفاء باعتبار ماقبلها أخذناهم فعل وفاعل ومفعول أخذ مفعول مطلق مبين لنوع عامله وعزيز مضاف إليه مقتدر نعت أو بلام العهد نحو ضربت الضرب أى الذى تعرفه أو بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا أو مع حذفه

نحو ـ أن أعمل صالحا ـ أى عملا صالحا (وقولك ضربت زيدا ضرب الأمير) أى ضربا مثل ضربه أو باسم خاص نحو رجع القهقرى فالقهقرى مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وهذا النوع يجوز تثنيته وجمعه باختلاف أنواعه كسرت سيرى زيد الحسن والقبيح (والمبين لعدد عامله) مثاله (نحو ـ فدكتا دكة واحدة ـ) و إعرابه دكتا فعل ونائب الفاعل دك فعل ماض مغير الصيغة والتاء علامة التأنيث وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع نائب الفاعل دكة مفعول مطلق واحدة صفة . قال المفسرون ـ وحملت الأرض والجبال ـ أى حملتها الريح أو القدرة أو الملائكة فدكتا أى دقتا أى ضربت إحداهما بالأخرى دكة واحدة أى ضربة واحدة وفتتا حتى صارت كثيبا مهيلا فلم يتميز شئ من أجزائها عن الآخر . قال الفراء ولم يقل فدككن لأنه جعل الجبال كلها كالجملة الواحدة والأرض كالجملة الواحدة (وقولك ضربت زيدا ضربتين) فضربتين مفعول مطلق مبين لعدد عامله ، وهذا النوع يجوز تثنيته وجمعه بلا خلاف (وهو) أى المفعول المطلق (قسمان) كما قاله ابن الحاجب وابن مالك تبعا للكوفيين بناء على أن المعنوى منهما منصوب بالفعل المذكور الموافق له فى المعنى وان كان مخالفا له فى اللفظ . قال الرضى وهو أولى ، لأن الأصل عدم التقدير ومذهب سيبويه والجمهور أن المعنوى منصوب بعامل مقدر من لفظه فنحو قمت وقوفا الناصب لوقوفا فعل مقدر من لفظه كأنك قلت قمت ووقفت وقوفا (لفظى) أى منسوب للفظ إن وافق عامله فى لفظه (ومعنوى) أى منسوب للمعنى ان وافق عامله فى معناه (فان وافق) أى المصدر المسمى بالمفعول المطلق (لفظ فعله) أى عامله فعلا كان كالأمثلة المذكورة أو وصفا نحو ـ والصافات صفا ـ أو مصدرا نحو سيرك السير الحثيث متعب ، والمراد بالموافقة أن تتحد مادته ومادة فعله سواء اتفقا فى المعنى كالأمثلة المذكورة أم لم يتفقا نحو (١) (فهو لفظى) أى يسمى المصدر اللفظى (كما تقدم) من الأمثلة (وان وافق معنى فعله) دون لفظه بأن اختلفت مادته ومادة فعله (فهو معنوى) أى يسمى بالمصدر المعنوى لتوافقهما فى المعنى فقط (نحو جلست قعودا وقمت وقوفا) فالجلوس والقعود بمعنى واحد وكذا القيام والوقوف ولكن المادة مختلفة وهذا إنما يصح بناء على أن معنى الجلوس والقعود واحد وهو المشهور ، وفى شرح المصابيح أن القعود من الاضطجاع والجلوس من القيام . وقال الامام الراغب : القعود إنما يقابل به القيام والجلوس إنما يقابل به الاتكاء ، فيقال للقائم اقعد وللنائم اجلس فقد بان تباينهما وافتراقهما اهـ كذا قال ، وفى القاموس القعود الجلوس أو هو من القيام والجلوس من الضجعة ومن السجود اهـ وأشار بقوله أو إلى آخره إلى الخلاف فى ذلك ومن قاعدته أن المشهور المعروف فى اللغة هو الذى يصدر به كلامه ثم يعطف عليه مادونه من الأقوال بأو (والمصدر) حده الذى يميزه عن غيره أنه (اسم الحدث) أى اسم يدل على الحدث كالضرب ، والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره زاد بعضهم بعد قوله اسم الحدث الجارى على الفعل أى المشتمل على جميع حروفه لفظا نحو ضرب و إكرام أو تقديرا نحو قتال فانه مشتمل على حروف قاتل تقديرا بدليل أنه قد ورد بلفظه قيتالا بكسر القاف فخرج بذلك اسم المصدر فانه وان دل على الحدث إلا أنه غير جار على الفعل لخلوه عن بعض حروف الفعل كالغسل والوضوء والعطاء لخلو كل من الثلاثة عن بعض حروف فعله فالمصدر الاغتسال والتوضؤ والاعطاء لجريانها على الفعل بخلاف عطاء فانه خال عن همزة أعطى والغسل خال عن الهمزة والتاء من اغتسل والوضوء فانه خال من التاء من توضأ فكل من الثلاثة يقال له اسم مصدر وفسر بعضهم جريان المصدر على الفعل بقوله وهو إيراد اسم الحدث بعد ما اشتق منه منصوبا به على أنه مفعول مطلق (الصادر) نعت للحدث (من

وقولك ضربت زيدا ضرب الأمير والمبين لعدد عامله نحو ـ فدكتا دكة واحدة ـ وقولك ضربت زيدا ضربتين، وهو قسمان: لفظى ومعنوى ، فان وافق لفظ فعله فهو لفظى كما تقدم وان وافق معنى فعله فهو معنوى نحو جلست قعودا وقمت وقوفا ، والمصدر اسم الحدث الصادر من

---

(١) هكذا بياض بالأصل ، ويصح أن يكون المثال ضربت ضربا اذا كان المراد بالمصدر السفر للتجارة و بالفعل الضرب بنحو يد أو عصا اهـ مصححه

الفاعل) نحو قعدت قعودا أو القائم بذاته نحو مات موتا ومرض مرضا (وتقريبه) أى حد المصدر إلى فهم المبتدى (أن يقال هو الذى يجىء) حال كونه (ثالثا فى تصريف الفعل) جريا على عادتهم من تقديم الماضى وتأخير المضارع والتثليث بالمصدر وإلا فلا بعد أن يتكلم الشخص بالمصدر بعد الماضى ثم أشار المصنف إلى كيفية التصريف تعليما للمبتدى فقال (نحو ضرب) فعل ماض (يضرب) فعل مضارع (ضربا) مصدر لأنه وقع ثالثا فى تصريف الفعل والصحيح أن المصدر هو الأصل وما عداه مشتق منه وسيأتى تمام الكلام على أحكام المصدر مع الاتمام بشىء من أحكام اسم المصدر فى أواخر الكتاب إن شاء الله تعالى (وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق وان لم تكن مصدرا) لدلالتها عليه (وذلك على سبيل النيابة عن المصدر) وقد أوصل بعضهم عدةماينوب عن المصدر إلى أحد وعشرين واقتصر المصنف على ثلاثة منها إشارة إلى ماينوب عن المصدر وينصب على المفعولية المطلقة لايخرج عن الأقسام الثلاثة التأكيد والتبيين للنوع والتبيين للعدد (نحو كل و بعض) مما دل على كلية أو بعضية حال كونهما (مضافين للمصدر نحو ــ فلا تميلوا كل الميل ــ) و إعرابه الفاء حرف عطف لاناهية تميلوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل كل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف ، والأصل فلا تميلوا ميلا كل الميل (ولو تقول علينا بعض الأقاويل) وإعرابه الواو حرف عطف لو حرف امتناع لامتناع تقول فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو علينا جار ومجرور على حرف جر ونا ضمير متصل فى محل جر بعلى بعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والأصل ولو تقول علينا أقاويل قليلة حقيرة وهذا مثال المبين لنوع عامله ، ومنه قوله تعالى ــ ولا تضروه شيئا ــ أى بنوع من أنواع الضرر (وكالعدد) المميز بمصدر (نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة) وإعرابه الفاء رابطة للشرط المفهوم من الموصول فى قوله ــ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ــ اجلد وافعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة فاعل والهاء مفعول به ثمانين مفعول مطلق وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم جلدة تمييز (فثمانين مفعول مطلق) نائب عن المصدر المحذوف والأصل فاجلدوهم جلدا ثمانين ثم حذف جلدا وجعل تمييزا لغرض الابهام ثم التفسير كما قال المصنف (وجلدة تمييز) أى للعدد (وكأسماء الآلات) المعهودة للفعل كالأمثلة التى ذكرها المصنف . قال المرادى فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لأنه لم يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل انتهى (نحو ضربته سوطا) وهى العصا الصغيرة (أو عصا) معروف والحركة فيه مقدرة على الألف المحذوفة المعوض عنها التنوين لأنه اسم مقصور (أو مقرعة) وهى العصا القصيرة الضخمة فكل من سوطا وعصا ومقرعة منصوب على المفعولية المطلقة نائب عن المصدر والأصل ضربته ضربا بسوط أوعصا أو مقرعة ثم توسع فى الكلام فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه وهذا والذى قبله مما ناب عن المبين لعدد عامله ، وأما النائب عن المؤكد للعامل فلم يمثل له وذلك نحو اغتسل غسلا ــ والله أنبتكم من الأرض نباتا ــ ومنه قول النووى فى المنهاج وما ضبب بذهب أوفضة ضبة ولاينوب عن المصدر صفته نحو سرت أحسن السير وقوله تعالى ــ أن أعمل صالحا ، وكلا منها رغدا ــ فأحسن وصالحا ورغدا أحوال من المصدر المفهوم من الفعل أى سرت حال كون السير أحسن وحالة كون العمل صالحا وحالة كون الأكل رغدا هذا ماجرى عليه ابن هشام فى شرح القطر والذى عليه الجمهور وجرى عليه فى المغنى واقتصر عليه فى الكشاف أن كلا من الثلاثة صفة مصدر محذوف إذ الأصل سرت سيرا أحسن السير أن أعمل عملا صالحا وكلا أكلا رغدا قال فى الكشاف جعله صفة مصدر محذوف أقوى فى المدح

الفاعل وتقريبه أن يقال هو الذى يجىء ثالثا فى تصريف الفعل نحو ضرب يضرب ضربا وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق وان لم تكن مصدرا وذلك على سبيل النيابة عن المصدر نحو كل وبعض مضافين للمصدر نحو ــ فلا تميلوا كل الميل ــ ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل وكالعدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة فثمانين مفعول مطلق وجلدة تمييز وكأسماء الآلات نحو ضربته سوطا أوعصا أومقرعة

وليس المعنى على تقدير الأمر بالأكل حال كونه رغدا فانه لا يكون أكل الجنة إلا رغدا واسعا رافها انتهى . ثم المصدر إن لم يفهم زيادة على معنى عامله بأن كان لمجرد التأكيد سمى مبهما ويمتنع حذف عامله وإن أفهم زيادة على معناه وهو المبين للعدد أو النوع وناب عنهما سمى مختصا ويجوز حذف عامله لدليل نحو سير زيد لمن قال أى سير سرت ، وقد يجب حذف العامل وذلك فيما إذا وقع بدلا من فعله سماعا فى نحو حمدا وشكرا لله وسأفعله وحبا وكرامة ولبيك وسعديك وحنانيك ومعاذ الله وغفرانك أى اغفر وقيل تقديره أسألك غفرانك فهو مفعول به وسبحان الله وريحانه أى أسترزاقه وقياسا فى مواضع : منها أن يكون المفعول المطلق خبرا عن المبتدإ نحو ما أنت إلا سيرا . ومنها أن يقع المصدر تفصيلا لمضمون جملة نحو ـ فشدّوا الوثاق فاما منا بعد وإما فداء ـ ومنها أن يقع تأكيدا لمضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو على ألف درهم اعترافا .

باب المفعول فيه

﴿ باب المفعول فيه ﴾ وهو المسمى ظرف الزمان وظرف المكان وظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب بتقدير فى نحو اليوم

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرف الزمان وظرف المكان) لوقوع الفعل فيه أى لا بد له من زمان ومكان يقع فيه ، وتسميه الكوفيون مفعولا فيه ومحلا وصفة ، وقد عرفه ابن هشام فى الشذور بقوله : المفعول فيه وهو ماذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقا أو مكان مبهم أو مفيد مقدارا أو مادّته مادّة عامله (وظرف الزمان) وقدّمه لأنه الأصل لشدّة احتياج الفعل اليه (هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه كصمت فى نحو صمت يوم الخميس فانه لفظ دال على الصيام الواقع فى الظرف فعلا كان ، ومنه قوله تعالى ـ اطرحوه أرضا ، وجاءوا أباهم عشاء ـ أو شبيها بالفعل من مصدر أو صفة أو غيرهما نحو أبو بكر أفضل عندنا من على والشيخان خير لدينا من الختنين أو مؤوّلا بشبه الفعل نحو علقم عندك وحنظل لديك فالظرفان متعلقان بعلقم وحنظل لتأويلهما بصعب وشاق فان لم يكن شىء مماذكر موجودا قدّر به نحو زيد فى الدار أى كائن ومنه نحو قوله ـ واذكروا إذ كنتم قليلا ـ أى اذكروا نعمة الله عليكم الكائنة فى وقت قلتكم فحذف العامل وهو الكائنة وموصوفه الذى هو مفعول اذكر . وقيل إذ فى الآية ونحوها مفعول به لاذكر فلا حذف ومثل الظرف المجرور فى جميع ماذكر ويجب حذف متعلقهما إن وقع أحدهما صفة أو صلة أو حالا أو خبرا أو ورد بلا متعلق كالبسملة ويجوز فى غير ماذكر حذفه لدليل لفظى أو غيره نحو من لى بكذا أى من يتكفل لى وقوله تعالى ـ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ـ أى النفس مقتولة أو تقتل بالنفس والعين مفقوءة أو تفقأ بالعين والأنف مجدوعة أو تجدع بالأنف والأذن مصلومة أو تصلم بالأذن والسنّ مقلوعة أو تقلع بالسنّ وقس على هذا (بتقدير فى) الدالة على الظرفية وهى استقرار الشىء فى الشىء حقيقة نحو الماء فى الكوز أو مجازا نحو نظرت فى المصحف وتفكرت فى كذا فخرج عن ذلك ما نصب بتقدير فى ولم يكن اسم زمان ولا مكان نحو ـ وترغبون أن تنكحوهنّ ـ إذا قدّر بنى فانه ليس باسم زمان فلا يكون ظرفا وخرج ما نصب لا بتقدير فى نحو ـ يخافون يوما ـ فانه مفعول به لافيه وما كان منه مرفوعا أو مخفوضا فانه ليس بظرف .

﴿تنبيه﴾ مرادهم بقولهم تقدير فى أى تقدير معناها لالفظها لأنه قد لا يصح تقديرها قبل الظرف وذلك فى نحو سرت قبله وصليت معه ونحوها ، وقد ذكر المصنف عدّة من طرق الزمان يصدق عليها التعريف وذلك (نحو اليوم) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس تقول صمت اليوم أو يوما أو يوم الخميس . وإعرابه صمت فعل وفاعل اليوم ظرف زمان مفعول فيه وهو منصوب وعلامة

والليلة وغدوة و بكرة وسحرا وغدا وعتمة وصباحا ومساء وأبدا وأمدا وحينا وعاما وشهرا

نصبه فتح آخره ، وقد يراد باليوم مطلق الزمان نحو يوم الطائف يوم الحرة يوم الخندق مرادا به أيام القتال الكائن فى ذلك الوقت (والليلة) وهى من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق على الصحيح وقيل إلى طلوع الشمس تقول اعتكفت الليلة أوليلة أوليلة الجمعة . و إعرابه اعتكفت فعل وفاعل الليلة ظرف زمان مفعول فيه وهومنصوب وعلامة نصبه فتح آخره (وغدوة و بكرة) وهما علما جنس على وقتهما وهو من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس فيمتنع صرفهما لعلمية الجنس والتأنيث بالتاء ولاتدخلهما أل ولا الاضافة فتنوينهما ضرورة . وقيل إن أريد بهما غدوة و بكرة يوم معين منعا لعلمية الشخص والتأنيث و إلا صرفا فتنوينهما للصرف وهما نكرتان وهذا هو الأصح تقول أزورك غدوة أو غدوة يوم الاثنين أو بكرة أو بكرة النهار (وسحرا) وهو آخر الليل قبيل الفجر بالتنوين إذا لم ترد به سحر يوم بعينه نحو جئتك سحرا أى من الأسحار و بلا تنوين إذا أردت به ذلك نحو جئتك يوم الجمعة سحر فيوم ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره وسحر بدل منه منصوب بلاتنوين لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل (وغدا) وهو اسم اليوم الذى بعد يومك الذى أنت فيه تقول أكرمك غدا (وعتمة) بفتح التاء وهو ثلث الليل الأول تقول آتيك عتمة أو عتمة ليلة الخميس . و إعرابه آتى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء والكاف مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا عتمة ظرف زمان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره (وصباحا) وهو عند الفقهاء من نصف الليل إلى الزوال وقد يراد به أول النهار من بعد طلوع الفجر إلى الزوال تقول انتظرنى صباحا أوصباح يوم الجمعة (ومساء) بالمد وهو من الظهر إلى نصف الليل تقول أجيئك مساء أومساء الخميس ومثل ذلك آتيك صباح مساء ببنائهما على الفتح أى كل صباح ومساء أو يوم يوم ببنائهما أيضا أى كل يوم (وأبدا) وهو الزمان المستقبل الذى لا نهاية لمنتهاه تقول لا أكلم زيدا أبدا وكان حقه أن لا يثنى ولا يجمع إذ لا يتصور حصول أبد آخر ينضم اليه فيثنى ولكن سمع جمعه على آباد وآبدين بمد الهمزة فيقال لا أفعله أبد الآبدين فهو من الملحق بجمع المذكر السالم ومعناه الزمان الطويل الذى لانهاية له (وأمدا) وهو اسم لزمن مستقبل تقول لا أكلم زيدا أمدا وأمد الدهر وأمد الداهرين جمع داهر وهو ما يبقى على وجه الأرض والداهرين ملحق بجمع المذكر السالم و يقال دهر الداهرين (وحينا) وهو اسم لزمن مبهم تقول قرأت حينا وحين إذ جاء الشيخ . قال ابن عنقاء وانتصابه على جهة التأكيد المعنوى لأنه لا يزيد على دلالة عامله وأما غيره فنصبه بتقدير نيابته عن المصدر لأن قولك سرت يومين أو صباحا معناه سرت سيرا مقدار يومين أو سيرا واقعا فى الصباح (وعاما) تقول سرت عاما وهو مرادف للسنة وهى ثلاثة : الأولى شمسية ولها شهور العجم من رومية وفارسية وقبطية وغيرها وعليها حساب أعياد كفار العجم كالنيروز والمهرجان والفصح بكسر الفاء فمهملتين وهى ثلثمائة وخمسة وستون يوما ور بع على الصحيح فى غير الفارسية . وأما الفارسية فلا كسر فيها، سميت شمسية لأنها عبارة عن دورة من دورات الشمس فى الأبراج الاثنى عشر . والثانية قمرية ويقال لها عربية أولها المحرم وآخرها ذوالحجة وهى ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه فهى دون الشمسية بأحد عشر يوما تسمى أيام البين أى التفاوت بين السنين سميت قمرية لأن شهورها على حساب رؤيته فى عرف الشرع وحساب سيره فى منازله فى عرف الفلك . والثالثة عددية ولها الأشهر العددية وهى ثلثمائة وستون يوما بلا كسر (وشهرا) تقول لا أكلمك شهرا وجمعه أشهر سمى بذلك لشهرته وظهوره ، وهو قمرى و يسمى الهلالى والعربى وأيامه ثلاثون أو تسعة وعشرون

منوط فى عرف الشرع برؤية الهلال وأهل الفلك يبدءون بالمحرم فيجعلون كل وتر ثلاثين وكل شفع تسعة وعشرين إلا ذا الحجة ، ففى سنة الكبيسة ثلاثين وفى غيرها تسعة وعشرين وخمسا وسدسا ، وشمسى وله الأشهر الرومية أولها تشرين فكل وتر واحد وثلاثون وكل شفع ثلاثون إلا الكانون فأحد وثلاثون مطلقا وشباط باهمال سينه و إعجامها ، ففى سنة الكبيسة تسعة وعشرون وفى غيرها ثمانية وعشرون ور بع، وعددى وأيامه ثلاثون مطلقا وليس له شهور مخصوصة بعينها (وأسبوعا) نحو اعتكفت أسبوعا، ويقال سبت تسمية له باسم أول أيامه على الأصح ، و يقال له جمعة تسمية له بآخر أيامه (وساعة) نحو سرت ساعة وهى تطلق على الفلكية وعلى قدر حلب شاة وعلى اللحظة اللطيفة ، ومثل هذه المذكورات ما أشبهها . واعلم أن هذه الأمثلة منها ماهو ثابت التصرف والانصراف كيوم وليلة ومنها ماهو منفى التصرف والانصراف نحو سحر إذا كان ظرفا ليوم بعينه فانه لاينوّن لعدم انصرافه ولا تفارقه الظرفية لعدم تصرفه ، ومنها ما هو ثابت التصرف منفى الانصراف نحو غدوة و بكرة علمين . قيل وكذا عتمة إذا أريد بها معين فانها تصير علما فيمتنع صرفها . قال ابن عنقاء وهو وجيه ، ومنها ماهو ثابت الانصراف منفى التصرف نحو صباحا ومساء و بقى قسم خامس وهو الظرف المبنى الذى لا تصرف له كاذ و إذا ، وقد يضاف إلى إذ اسم زمان نحو يومئذ و بعد إذ هديتنا وكصباح مساء بالتركيب و يوم يوم وقط للزمان الماضى وعوض للمستقبل غالبا والماضى قليلا و يلازمان النفى ومنذ ومذ والآن وأمس إن كان ظرفا لليوم الذى قبل يومك ، والمراد بالمتصرف مايستعمل ظرفا وغير ظرف كأن يقع مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا أو مضافا اليه كيوم وشهر و بغير المتصرف مالزم الظرفية أو شبهها وهو الجر بمن (وظرف المكان) مفعل من الكون (هو اسم المكان المنصوب) بالرفع نعت لاسم ونصبه باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه على نحو ما مر فى ظرف الزمان (بتقدير) معنى (فى) الدالة على الظرفية ، وقد ذكر منه المصنف أيضا عدّة أمثلة (نحو أمام) بفتح الهمزة وهو بمعنى قدام تقول جلست أمام الشيخ . وإعرابه جلست فعل وفاعل أمام ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره والشيخ مضاف اليه (وخلف) وهو ضد أمام تقول صليت خلف المقام (وقدّام) وهو مرادف لأمام تقول مشيت قدام الأمير (ووراء) وهو بمعنى خلف تقول قعدت وراء الحجر وقدتأتى بمعنى قدام نحو قوله تعالى ـ وكان وراءهم ملك (وفوق) وهو المكان العالى نحو جلست فوق المنبر (وتحت) وهو ضد فوق نحو جلست تحت الميزاب (وعند) وهو لما قرب من المكان تقول جلست عند زيد أى قريبا منه وفى شرح بانت سعاد لابن هشام مالفظه عند اسم لمكان حاضر أو قريب . فالأوّل نحو ـ فلما رآه مستقرا عنده ـ . والثانى ـ ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى ـ وقد يكون الحضور والقرب معنويين نحو ـ قال الذى عنده علم من الكتاب ـ ونحو ـ رب ابن لى عندك بيتا فى الجنة ـ وقد تفتح فاؤه وقد تضم ولاتقع إلا منصوبة على الظرفية أومخفوضة بمن وعنها ألغز الحريرى بقوله:

وما منصوب أبدا على الظرف ولايخفضه شىء سوى حرف

وقول العامة ذهبت إلى عنده لحن انتهى وقد ترد بمعنى الزمان كقوله صلى الله عليه وسلم «إنما الصبر عند الصدمة الأولى» (ومع) بفتح العين ور بيعة تسكنها وهو اسم لمكان الاجتماع نحو جلست معزيد أى مصاحبا له ، ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو ـ والله معكم ـ وقد تأتى لزمان الاجتماع نحو جئتك مع العصر، وهى من الظروف العادمة التصرف (و إزاء) بكسر الهمزة ، وهو بمعنى مقابل نحو جلست إزاء الحجر الأسود بمعنى مقابله (وحذاء) بكسر الحاء المهملة و بعدها ذال معجمة بمعنى مقابل أيضا

وأسبوعا وساعة وظرف المكان هو اسم المكان المنصوب بتقدير فى نحو أمام وخلف وقدام ووراء وفوق وتحت وعند ومع و إزاء وحذاء

وقيل

وقيل بمعنى قربت منه نحو جلست حذاء زيد : أى مقابله أوقريبا منه (وتلقاء) بكسر التاء بمعنى مقابل نحو قوله تعالى ـ ولما توجه تلقاء مدين ـ أى مقابل مدين (وهذه الثلاثة) أى الأخيرة (معناها واحد) وهو مقابل (وثم) بفتح الثاء المثلثة اسم إشارة للمكان البعيد فى محل نصب على الظرفية كما مر فى باب اسم الاشارة (وهنا) بضم الهاء اسم إشارة للمكان القريب و بفتحها وكسرها مع تشديد النون للمكان البعيد كما مر وقد تأتى للزمان، ومما يأتى للزمان والمكان من الظروف قبل و بعد (وجميع أسماء الزمان) معرفة كانت أو نكرة محدودة كيوم وشهر أو غير محدودة كحين وزمان (تقبل النصب على الظرفية) بتقدير فى مطلقا من غير تقييد بشىء (لافرق فى ذلك) أى فى قبولها النصب (بين المختص منها) بوصف أو إضافة أو تعريف بأل (والمعدود) وهو مادل على عدد (والمبهم) قال الرضى وهو مالاحدّ له يحصره معرفة كان أو نكرة كحين وزمان والحين والزمان ثم بين المصنف كل واحد من الثلاثة فقال (ونعنى بالمختص) من الظروف الزمانية (ما يقع جوابا لمتى) الاستفهامية نحو يوم الخميس أو اليوم ونحوهما فانك إذا سئلت متى تسير صلح أن تقول أسير يوم الخميس أو اليوم أو الليلة ونحو ذلك (ونعنى بالمعدود) منها (مايقع جوابا لكم) الاستفهامية فقط (كالأسبوع والشهر) فانه إذا قيل لك كم اعتكفت فانك (تقول) مجيبا له (اعتكفت أسبوعا) أو شهرا أوعاما (ونعنى بالمبهم) منها (ما لايقع جوابا لشىء منهما) ويدل على قدر من الزمان غير معين (كالحين والوقت تقول) ابتداء من غير سبق استفهام بمتى ولا بكم (جلست حينا) وساعة ووقتا ، وقد مر أن نصبه على جهة التوكيد المعنوى لأنه لايزيد على دلالة الفعل وقضية عطف المؤلف المعدود على المختص أن المعدود ليس بمختص وهو ظاهر كلامهم ، وجزم المرادى بأنه من قبيل المختص وهوالصحيح لأنه إن دل على قدرغير معين ولم يصلح جوابا لمتى ولا لكم فمبهم كحين وزمان و إلا فمختص معدودا كان أوغيره إذالتخصيص يكون بالعدد كما يكون بالصفة وغيرها مما مر قريبا ، وعبارة ابن هشام فى جامعه ماصلح من الزمان جوابا لمتى كشهر رمضان فمختص أولكم كيومين فمعدود أولهما فمختص معدود كأسماء الشهور وغيرما أضيف إليه شهر وهوالربيعان ورمضان وغيرهن مبهم كحين اه وكلام سيبويه وجماعة كالصريح فى جواز إضافة شهر إلى سائر أعلام الشهور كشهر صفر وشعبان وخصه بعضهم برمضان والربيعين كما جزم به ابن هشام وكثيرون. فان قيل لك متى صمت أوكم صمت فانه يصح أن تقول فى جوابهما صمت الربيع أو المحرم أو صفر أو رمضان أو ربيعا ومثل ذلك الصيف والشتاء . قال ابن عنقاء : فان قلت شهر رمضان بزيادة شهر لم يصلح إلا فى جواب متى اه (وأما أسماء المكان فلا ينتصب منها على الظرفية) بتقدير فى (إلا ثلاثة أنواع الأول المبهم) وهو مالايختص بمكان بعينه ولا تعرف حقيقته إلا بما معه من مضاف إليه أو إشارة ونحوهما ويقال فيه أيضا هوما افتقر إلى غيره ببيان صورة المسمى ويقال فيه أيضا هو ما كان غير محدود (كأسماء الجهات الست) إذ ليس لها حدّ ونهاية معينة (وهى فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف) الأولى قراءتها بضم أعجازها بلاتنوين كقبل و بعد مبنية على الضم ومحلها النصب على الظرفية فأمامك مثلا فى نحو جلست أمامك يتناول أمام وجهك إلى منقطع الأرض وخلفك فى نحو جلست خلفك يتناول ما وراء ظهرك إلى انقطاع الأرض وسميت الجهات الست باعتبار الكائن فى المكان فانه له ست حالات (وما أشبهها) فى الابهام كأرض ومكان وعند ولدى ودون وسوى ووسط وناحية وجهة وجانب كما ذكره فى المغنى خلافا لما يفيده كلام الرضى من أنه لا يقال زيد جانب عمرو وكتفه بل فى جانبه وكتفه (والثانى أسماء المقادير) الدالة على مسافة معلومة (كالميل) وهو أربعة آلاف

وتلقاء وهذه الثلاثة معناهاواحد وثم وهنا وجميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية لافرق فى ذلك بين المختص منها والمعدود والمبهم،ونعنى بالمختص ما يقع جوابا لمتى ونعنى بالمعدودمايقع جوابا لكم كالأسبوع والشهر تقول اعتكفت أسبوعا ونعنى بالمبهم ما لايقع جوابا لشىء منهما كالحين والوقت تقول جلست حينا . وأما أسماء المكان فلا ينتصب منها على الظرفية إلا ثلاثة أنواع الأول المبهم كأسماء الجهات الست وهى فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف وما أشبهها والثانى أسماء المقادير كالميل

خطوة (والفرسخ) وهو ثلاثة أميال (والبريد) وهو أربعة فراسخ (نحو سرت ميلا) وإعرابه سرت فعل وفاعل ميلا ظرف مكان عند جمهور النحاة ، وقيل إنه منصوب على المصدر ومثله سرت فرسخا وسرت نصف ميل أو بعضه أو جميع الفراسخ أوكله أو بريدا ، وظاهر عبارته أن أسماء المقادير قسم مفرد ليس بمبهم ولا مختص وهذا هو الأصح لأن الحق أن فيه شوبا منهما فهو مختص لدلالته على كمية معينة مبهم لعدم اختصاصه بمكان معين (والثالث ما كان مشتقا من مصدر عامله) سواء أكان عامله فعلا أم اسما وإنما يكون بصيغة اسم مفعوله إلا فى الثلاثى فعلى مفعل بفتح ميمه وعينه مالم تعتل فاؤه وحدها أو تكسر عين مضارعه فتكسر عينه كموضع ومجلس وشذ ماخالف ذلك وهو قياسى (نحو جلست مجلس زيد) وإعرابه جلست فعل وفاعل مجلس ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره وزيد مضاف إليه ، وفى الحواشى التى علقتها على شرح القطر مجلس بكسر اللام لأن المراد به المكان وكذا تكسر إذا أريد به الزمان فان أريد به المصدر فتحت كما يعلم من فن الصرف اهـ (وقال الله تعالى ـ وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع ـ) وإعرابه أن حرف توكيد ونصب ونا المدغمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها كنا فعل وفاعل كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ونا ضمير متصل فى محل رفع اسمها نقعد فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن منها جار ومجرور متعلق بنقعد ومقاعد ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره وللسمع جار ومجرور فى محل نصب نعت لمقاعد وجملة نقعد وما بعده فى محل نصب خبر كان فان كان مشتقا من غير ما اشتق منه عامله نحو ذهبت فى مرمى زيد ورميت فى مذهب عمرو لم يجز فى القياس نصب شئ منه على الظرفية بل يجب جره بفى وشذ قولهم فى تمثيل القرب والبعد هو منى مقعد القابلة : أى من النفساء ، ومزجر الكلب : أى من الزاجر ، ومنزلة الولد : أى من أبيه ومناط الثريا : أى من المتناول ، فهذا يحفظ ولا يقاس عليه والظرف فيها هو الخبر فيتعلق بالاستقرار ومنى متعلق بما تعلق به الخبر من غير أن يكون خبرا ثانيا ويجوز أن يكون خبرا ثانيا .

﴿تنبيه﴾ ما أفاده المصنف من أن المشتق قسيم للمبهم لا قسم منه هو الذى جزم به ابن هشام فى الشذور والأوضح وهو الظاهر لأنه يكون مختصا كجلست مجلسك ومبهما كجلست مجلسا ، وهذه الثلاثة الأنواع يطرد انتصابها على الظرفية المكانية (وما عدا هذه الثلاثة الأنواع من أسماء المكان لايجوز انتصابه على الظرفية) وكذلك كل ما كان من الظروف المكانية مختصا وهو ماله اسم من جهة نفسه وله أقطار تحويه كالدار والبيت والقصر والطريق والسوق والمسجد والجامع والقرية والمدينة والبلد والشام واليمن والعراق ومكة وطيبة ، فهذا كله لا ينقاس نصبه (فلا تقول جلست البيت ولا صليت المسجد ولا قمت الطريق) بالنصب فيهن (ولكن حكمه أن تجره بفى) الظرفية مصرحا بها قاله الفاكهى وقال العصامى إن أراد بقوله يجر بفى الجر بها حقيقة ورد عليه أنه يجوز أن يجر بالباء الظرفية وإن أراد بالجر بها حقيقة أوحكما ورد عليه أنه لايجوز جره بغيرهما مما يفيد الظرفية كما أفهمه كلام أبى حيان وغيره فتأمل اهـ (وقولهم) أى العرب فيما سمع منهم (دخلت المسجد وسكنت البيت) والعراق وذهبت الشام وقالا خيمتى أم معبد من القيلولة وعسل الطريق الثعلب : أى جرى فيها باضطراب (منصوب) كل ما ذكر (على التوسع باسقاط الخافض) لاجراء العامل القاصر الذى يتعدّى بحرف الجر مجرى المتعدّى بنفسه من حيث إسقاط الواسطة ونصبه فهو على هذا من قبيل المفعول به على الاتساع باسقاط فى والأصل دخلت فى المسجد وسكنت فى البيت فحذف الجار كما حذف فى قوله تمرون الديار ونصب ما بعده وهذا هو مذهب الفارسى وطائفة واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه ،

والفرسخ والبريد نحو سرت ميلا والثالث ما كان مشتقا من مصدر عامله نحو جلست مجلس زيد وقال الله تعالى ـ وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع ـ وماعدا هذه الثلاثة الأنواع من أسماء المكان لايجوز انتصابه على الظرفية فلا تقول جلست البيت ولا صليت المسجد ولا قمت الطريق ولكن حكمه أن تجره بفى وقولهم دخلت المسجد وسكنت البيت منصوب على التوسع باسقاط الخافض

وقيل إنه منصوب على الظرفية تشبيها له بالمبهم وهو مذهب الشاوبين وعزاه لسيبويه واختاره ابن الحاجب ، وقيل مفعول به وعليه الأخفش وجماعة وقضية تمثيل المصنف بسكنت البيت أن حذف الخافض يطرد بعد سائر الأفعال . وقال بعضهم : إنه لايطرد بعد سائر الأفعال فلايقال صليت الدار ولا نمت الدار . فان قلت لم استأثر ظرف الزمان مطلقا بصلاحيته للنصب على ظرف المكان ؟ . قلت لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام فلما كانت دلالته على الزمان قوية تعدى إلى المبهم وغيره ، ولما كانت دلالته : أى الفعل على المكان ضعيفة اختص بما ذكره المؤلف لأن فى الفعل دلالة عليه فى الجملة ، هذا والمنصوب بنزع الخافض هو الاسم المنصوب بفعل حقه أن يتعدى بالحرف لكنه حذف عند تعينه استغناء عنه سماعا أو قياسا ، وقد شرحت هذا الحد فى نحو ورقة ، وسميته : تعريف من انتصب لتلقى الوهب الفائض بحد المنصوب من الأسماء بنزع الخافض .

باب المفعول من أجله ويسمى المفعول لأجله

أى الذى يفعل له فعل ويوقع من أجله (ويسمى المفعول له) فله ثلاثة أسماء بل أكثر من ذلك إذ يقال له المنصوب على العلة والمصدر المعلل لما قبله (وهو الاسم) الفضلة كالأمثلة الآتية فخرج نحو حصل لى رغبة فى الخير (المنصوب) بما فى الجملة من فعل كالأمثلة التى ذكرها المصنف أوشبهه نحو قصدى لك محبة وأنا زائرك ابتغاء نفعك (الذى يذكر) علة و (بيانا لسبب وقوع الفعل) الصادر من الفاعل والمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل وعلامته وقوعه فى جواب لم فعلت وصحة تقديره بلام العلة كما أن المفعول به مقدر بالباء والمفعول فيه مقدر بفى والمفعول معه مقدر بمع (نحو قام زيد إجلالا لعمرو) وإعرابه قام فعل ماض زيد فاعل إجلالا مفعول لأجله وعلامة نصبه فتح آخره لعمرو جار ومجرور متعلق بواجب الحذف فى محل نصب نعت لاجلالا ، والتقدير إجلالا كائنا لعمرو (وقصدتك ابتغاء معروفك) وإعرابه قصدتك فعل وفاعل ومفعول ابتغاء مفعول لأجله ومعروفك مضاف إليه ، ومن ذلك قولهم فعلت كذا مخافة الشر وفعلت ذلك أجل كذا ، وقوله تعالى ـ يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت ـ وكرر المصنف المثال إشارة إلى أن المفعول لأجله وإن كان علة لكن يكون نكرة كالمثال الأول ومعرفة كالمثال الثانى فان ابتغاء باضافته إلى معروف المضاف إلى الضمير اكتسب التعريف وفى الفصل وشرحه لهطيل ويكون : يعنى المفعول لأجله معرفة ونكرة : أى على الصحيح ، وذهب الجرمى إلى أنه لا يكون معرفة وليس بشئ لأنه لا مانع من ذلك ولأنه قد سمع عنهم ، وقد جمعهما العجاج فى قوله يصف ثورا وحشيا أفلت من الصائد :

يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور

وفيه دليل على أنه قد يكون معرفة بالاضافة كقوله وزعل المحبور وبالألف واللام كقوله والهول. والعاقر الرملة التى لاتنبت ، والجمهور الجماعة المجتمعة ، والزعل: أى القلق من النشاط ، والمحبور المسرور المنعم ، والهول الفزع ، والتهول عظم الشئ فى العين ، والهبور المطمئن من الأرض اه ملخصا (ويشترط) لجواز نصب المفعول لأجله ثلاثة أشياء لأن معنى التعليل يقوى بهذه الثلاثة التى سيذكرها فيصح معها حذف الحرف الدال على التعليل ، ووجه القوة فيما حصلت فيه هذه الأمور أن أكثر ما يكون التعليل كذلك فكان فيها تنبيه عليه فصح حذف اللام . الأول من الثلاثة

﴿باب المفعول من أجله ويسمى المفعول لأجله﴾ ويسمى المفعول له وهو الاسم المنصوب الذى يذكر بيانا لسبب وقوع الفعل نحو قام زيد إجلالا لعمرو وقصدتك ابتغاء معروفك ، ويشترط

(كونه) أى المفعول لأجله (مصـدرا) وهل يشترط مع ذلك كونه قلبيا أم لا ؟ فيه خلاف ، والأصح اشتراط كونه قلبيا : أى من أفعال النفس الباطنة كالرغبة والرهبة والتعظيم والاجلال لأن أفعال الجوارح لاتجتمع فى الزمان مع الفعل المعلل ، فلا يجوز جئتك ضرب زيد : أى لتضرب به خـلافا للفارسى فانه أجازه . قال ابن عنقاء : وظاهر الارتشاف موافقته ، والمراد بالمصـدر ما يعم المصدر واسمه ، وأجاز يونس كونه غير مصدر كقولهم : أما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد بمعنى مهما يذكر شخص من أجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير ، وأنـكر سيبويه نصب العبيد ، وقال : إنه لغة خبيثة قليلة وأوجب الرفع ، وأوّله الزجاج على حذف المصدر : أى أما تملك العبيد ، والذى عليـه أكثر محقق المتأخرين كابن هشام على أن العبيد ونحوه مما جاء من هذا التركيب منصوب على أنه مفعول به : أى مهما ذكرت العبيد ، ونحو قولهم : أما البصرة فلا بصرة لـكم : أى مهما ترى البصرة وهـذا هو الراجح (و) الثانى (اتحاد زمانه وزمان عامله) بأن يكون زمن العلة والمعلول واحدا وذلك بأن يقع الحدث الذى هو مضمون العامل فى بعض زمن المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا فالمجىء وقع فى بعض أزمنة الطمع والقعود عن الحرب وقع فى بعض أزمنة الجبن ، أو يكون أوّل زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك أو بالعكس نحو شهدت الحرب إيقاعا للصلح بين الفريقين (و) الثالث (اتحاد فاعلهما) بأن يكون فاعله وفاعل عامله واحدا ، وما ذكره المصنف من اشتراط الاتحاد فى الوقت والفاعل هو رأى الأعلم والمتأخرين ، ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدّمين ، والمعتمد ماقاله المصنف تبعا للمتأخرين وذلك (كما تقدم فى المثالين) فان إجلالا وابتغاء مصدران وزمنهما وزمن عاملهما واحد ، وكذا فاعلهما وفاعل عاملهما (وكقوله تعالى ـ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق ـ) وإعرابه الواو حرف عطف لا ناهية تقتلوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل أولاد مفعول به والكاف فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع خشية مفعول لأجـله وهو مصدر ذكر علة للقتل المفهوم من قوله تعالى ـ ولا تقتلوا ـ مشارك له فى الوقت والفاعل . ومعنى الآية ولا تقتلوا أولادكم مخافة الفاقة . قال البيضاوى وقتلهم أولادهم هو وأدهم بناتهم مخافة الفقر فنهاهم عنه وضمن لهم أرزاقهم ، فقال ـ نحن نرزقهم وإياكم ـ اه وقال غيره : الوأد دفن البنات فى حالة الحياة ، كانت العرب تفعل ذلك مخافة الفقر والعيلة والسبى والعار اه (وقوله تعالى ـ ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله ـ) وإعرابه ينفقون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل أموال مفعول به وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محـل جر بالاضافة والميم علامة الجمع ابتغاء مفعول لأجـله ، وهو إما مصدر ذكر علة للانفاق المفهوم من ينفقون وهو متحد به وقتا وفاعلا . فان قلت فما تصنع فى نحو قوله تعالى ـ هو الذى يريكم البرق خوفا وطمعا ـ فان فاعل يرى هو ضميره سبحانه وفاعل الخوف والطمع هم المخاطبون . قلت : الخوف والطمع اسما مصدر بمعنى التخويف والتطميع أو الاخافة والاطماع لا مصـدران فيتحد الفاعل حينئـذ لأن فاعل التخويف والتطميع هو الله وكذلك نحو ـ إذ يغشيكم النعاس أمنة منه ـ فان فاعل الأمنة والتغشية هو البارى سبحانه فهو مفعول لأجله ويجوز أن يكون حالا (ولا يجوز تأهبت السفر) بنصب السفر مفعول لأجله (لعدم اتحاد الزمان) فان زمن التأهب سابق على زمن السفر وإن كان فاعلهما واحدا . والتأهب مأخوذ من الأهبة بضم الهمزة ، وهى العدة التى يحتاجها المسافر فى سفره

كونه مصدرا واتحاد زمانه وزمان عامـله واتحـاد فاعلهما كما تقدم فى المثالين وكقوله تعـالى ـ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق ـ وقوله تعالى ـ ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله ـ ولا يجوز تأهبت السفر لعدم اتحاد الزمان

كالزاد ونحوه كما يفيده كلام القاموس (ولا) يجوز أيضا نحو (جئتك محبتك إياى) بنصب محبتك على أنه مفعول لأجله مضاف لفاعله و إياى مفعول به و إنما لم يجز نصبه (لعدم اتحاد الفاعل) فان فاعل المجيء هو المتكلم وفاعل المصدر هو المخاطب ، فلا يجوز نصبه و إن كان زمنهما واحدا (بل يجب جره) أى المصدر فى المثالين المذكورين لعدم استيفائه لشروط جواز نصبه و يكون جره (باللام) التعليلية ، وعلى هذا (تقول تأهبت للسفر) و إعرابه تأهبت فعل وفاعل للسفر جار ومجرور فى محل نصب على الحال من ضمير المتكلم (وجئتك لمحبتك إياى) و إعرابه جئتك فعل وفاعل ومفعول لمحبتك اللام حرف جر محبتك مجرور باللام ومحبة مصدر مضاف إلى فاعله و إياى ضمير منفصل فى محل نصب مفعول به ، وجملة الجار والمجرور فى محل نصب على الحال من التاء فى جئت ، و يجوز أن يجر بكل ما يفيد التعليل وهى الباء نحو ـ فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم و بصدّهم ـ وفى نحو ـ لمسكم فيما أفضتم فيه ـ أى بسببه وعن نحو إلا عن موعدة وعدها إياه ـ والكاف نحو ـ واذكروه كما هداكم ـ وعلى نحو ـ ولتكبروا الله على ما هداكم ـ وكى نحو زرتكم كيما تكرمونى . وقد استثنى ابن مالك فى العمدة من المعلل الفاقد شرطا المصدر المؤوّل من أنّ وأن وصلتهما فلا يجب معه اتحاد الزمان والفاعل بل يجوز نصبه و إن اختلف فاعله وفاعل عامله أو زمنه وزمن عامله نحو زرتك أن تكرمنى أو أنك تكرمنى .

﴿ تنبيه ﴾ ما استوفى الشروط الثلاثة لا يتعين نصبه بل يجوز جره بلام التعليل وما ناب عنها فى إفادة التعليل من الحروف السابقة فيجر بكثرة إن كان بأل كضربته للتأديب و بقلة إن كان مجردا منها ومن الاضافة كقوله :

من أمكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر

و باستواء إن كان مضافا نحو ـ وإنّ منها لما يهبط من خشية الله ـ ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله ـ وفى حال جره يكون مفعولا به بواسطة حرف الجر كما يفيده قول بعضهم : قضية الحدّ ان نحو قمت لاجلالك مفعول له وذلك رأى ابن الحاجب والقوم على أنه مفعول به بواسطة حرف الجر ولا مشاحة فى الاصطلاح اه .

ولا جئتك محبتك
إياى لعدم اتحاد الفاعل
بل يجب جره باللام
تقول : تأهبت للسفر
وجئتك لمحبتك إياى .
﴿ باب المفعول معه ﴾
وهو الاسم المنصوب
الذى يذكر بعد واو
بمعنى مع لبيان من فعل
معه الفعل

باب المفعول معه

هذا الباب هو خاتمة المفاعيل وجعل آخرها لكون العامل لا يصل اليه إلا بواسطة ظاهرة وهى الواو والخلاف فى كونه قياسيا أو سماعيا وان كان المختار كما قاله العصامى أنه قياسى مطلقا وعبارة بعضهم قال ابن مالك والصحيح استعمال القياس فيه على الشروط المذكورة واختار ابن عصفور عدم القياس اه وقوله معه نائب الفاعل أسند اليه المفعول كما أسند إلى المجرور فى المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والضمير المجرور عائد على أل كذا قال العصامى وخالفه بعض المتأخرين فقال نائب الفاعل هو الضمير العائد إلى المصدر المفهوم من مفعول كما قيل فى قوله تعالى ـ وحيل بينهم و بين ما يشتهون ـ لأن مع لازم النصب على الظرفية كبين فلا يصح نيابته عن الفاعل اه (وهو الاسم) الفضلة (المنصوب) بما قبله من فعل أو شبهه مما فيه حروفه ومعناه وهو فى المعنى كالمفعول به فنحو سرت والنيل معناه سرت بالنيل بباء المصاحبة قاله ابن عنقاء (الذى يذكر بعد واو بمعنى مع) أى مفيدة للمعية جيء بذلك الاسم المنصوب بعد واو بمعنى مع (لبيان من فعل معه الفعل) لا على جهة المشاركة كما تفيده الأمثلة بل على جهة المصاحبة والمراد

بها أن تكون مع الفاعل فى صدور الفعل عنه وذلك فى نحو سرت وزيدا أو مع المفعول فى وقوع الفعل عليه فى زمن واحد نحو تركت الناقة وفصيلها (مسبوقا) أى ذلك الاسم (بجملة فيها فعل أو) فيها (اسم فيه معنى الفعل) الذى تضمنه وهو الحدث (وحروفه) أى الأصلية (نحو جاء الأمير والجيش) أى مع الجيش ، وهذا المثال والذى بعده مثالان للمسبوق بجملة فيها فعل . وإعرابه جاء فعل ماض مبنى على فتحة ظاهرة الأمير فاعل الواو واو المعية الجيش مفعول معه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (واستوى الماء والخشبة) أى مع الخشبة . وإعرابه استوى فعل ماض مبنى على فتحة مقدرة على الألف كما تقول فى صلى وسعى ونحو ذلك مما آخره ألف ، الماء فاعل والخشبة الواو واو المعية الخشبة مفعول معه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، وعدد المصنف المثال ليفيد أن ما بعد الواو قد يكون صالحا لمشاركة ما قبله فى حكمه فيصح عطفه عليه وذلك كالمثال الأول فان نسبة المجيء فى المعنى إلى الجيش ممكنة امكانها إلى المخاطب بأن تقول جاء الأمير وجاء الجيش وقد لا يكون ما بعد الواو صالحا لمشاركة ما قبله فى حكمه فيمتنع عطفه عليه وذلك كالمثال الثانى فان الخشبة غير مشاركة للماء فى الاستواء إذ الاستواء هنا بمعنى الارتفاع والاعتلاء لا بمعنى الاعتدال الذى هو ضد الاعوجاج فيمتنع عطفها على الماء لفساد المعنى بذلك ويجب نصبها مفعولا معه والخشبة مقياس ولو من حديد ونحوه أو حجر منحوت يركز فى الأنهار غالبا وفى البرك الكبيرة وفيه علامة يعرف بها وزن الماء وقدره زيادة ونقصا . والمعنى أن الماء لم يزل يزداد حتى صار مصاحبا للخشبة فى استوائه أى ارتفاعه (وأنا سائر والنيل) أى معه وهذا المثال للمسبوق بجملة فيها اسم فيه معنى الفعل وحروفه فان سائر بمعنى يسير وحروفه هى حروف الفعل وهذا المثال يمتنع فيه العطف ويجب فيه النصب أيضا لأنه لا يصح فيه مشاركة ما بعد الواو لما قبلها لأنه لا يقال سار النيل بل يقال جرى فمعنى المثال حينئذ أنا سائر مصاحب فى السير النيل لا أنه سار وسار النيل معه ، وقد علم من هذا المثال والذى قبله فساد قول الأخفش لا يجوز النصب إلا حيث يجوز العطف فى المعنى نحو جاء الأمير والجيش فلا يقال جلس زيد والسارية ولا ضحك زيد وطلوع الشمس لأن الجلوس لا يسند إلى السارية والضحك لا يسند إلى الشمس .

﴿تنبيه﴾ علم مما ذكره من الحد والأمثلة أن المفعول معه لا يكون فعلا فلم يدخل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب لأنه وان كانت الواو فيه للمعية لكنه ليس باسم بل هو فعل فالواو فى مثله عاطفة كما سيأتى فى نواصب الفعل إن شاء الله تعالى ، وقيل إنه مفعول معه حقيقة وصححه حفيد ابن هشام وعلى هذا فالمراد بالاسم أعم من أن يكون صريحا أو مؤولا من أن والفعل ولا تكون الواو فى مثله حينئذ عاطفة وهو خلاف الراجح ولا يكون جملة نحو سرت والشمس طالعة فقولنا والشمس مبتدأ وطالعة خبره والجملة حالية وهذه الواو يقال لها اعتراضية وتشتهر بين المعربين بواو الحال ولا عمدة فلا يجوز النصب فى نحو اشترك زيد وعمرو لأنه وان كان الاشتراك فعل اثنين إلا أنه ليس واحد منهما فضلة لأنهما فاعلان فلا يصح الاكتفاء بأحدهما عن الآخر فلا يقال اشترك زيد ولا يقع بعد غير الواو نحو جئت مع زيد وبعتك العبد بثيابه ولا بعد غير واو المعية كجاء زيد وأخوه قبله أو بعده إذ المعية توجب اتحاد الزمان ولا بعد مفرد خلافا للصيمرى فانه أجاز فى نحو كل رجل وضيعته وأنت وربك نصب ما بعد الواو مفعولا معه وخلافا للزمخشرى أيضا فانه أعرب أخاك فى نحو حسبك وأخاك درهم مفعولا معه والصحيح أنه معطوف على الكاف وأنه جاء على لغة قصر الأخ أو هو مفعول به لمحذوف والتقدير حسبك ويحسب أخاك أى يكفيه ، ولا بعد ما فيه معنى الفعل

مسبوقا بجملة فيها فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو جاء الأمير والجيش واستوى الماء والخشبة وأنا سائر والنيل

وقد يجب النصب على المفعولية نحو المثالين الأخيرين ونحو لاتنه عن القبيح وإتيانه ومات زيد وطلوع الشمس وقوله تعالى ـ فأجمعوا أمركم وشركاءكم ـ وقد يترجح على العطف نحو قمت وزيدا

دون حروفه فلايجوز النصب فى نحو هذا لك وأباك بالباء الموحدة لأن فى ها التنبيه معنى أنبه وفى ذا معنى أشير وفى لك معنى استقر لأنه ليس فيما قبل الفعل فعل ولااسم فيه حروف الفعل، وأماقولهم ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد فالأكثر الرفع بالعطف وسمع النصب فى ذلك بجعل الضمير فاعلا بمحذوف والأصل ما كنت وزيدا وكيف تكون وزيدا وكيف تكون وقصعة من ثريد فحذف الفعل وحده فبرز ضميره وانفصل وكان هذه تامة فما مبتدأ خبره الجملة اه وكيف نصب على الحال ، وقيل إن كان ناقصة والضمير اسمها وما وكيف خبران لها ، ومن أحكام المفعول معه أنه لايتقدم على عامله والمصاحب معا فلا يقال وعمرا مررت بزيد ولا على مصاحبه فقط فلا يقال استوى والخشبة الماء خلافا لابن جنى فى إجازته لذلك ولايجوز فصله عن الواو ولو بظرف أو مجرور فلا يقال قام زيد واليوم عمرا لأنه وان جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها إلا أن هذه الواو نزلت منزلة الجار مع المجرور فلذلك امتنع الفصل بينها و بين المفعول معه ، ثم لما كان بعض المواطن يجب فيها النصب على المفعول معه و بعضها يترجح و بعضها يمتنع و بعضها يكون مرجوحا بين حكم ذلك فقال (وقد يجب النصب على المفعولية) وذلك عند وجود مانع من العطف (نحو المثالين الأخيرين) وهما استوى الماء والخشبة وأنا سائر والنيل لما تقدم من أن العطف يفيد فساد المعنى المراد نعم ان فسر استوى بمعنى تساوى لم يمتنع العطف لأن المعنى حينئذ تساوى الماء والخشبة فى العلو بمعنى أن الماء ارتفع حتى بلغ الخشبة فليست الخشبة أرفع منه (ونحو لاتنه عن القبيح واتيانه) بالنصب وجوبا إذ لوجر بالعطف لكان المعنى لاتنه عن القبيح وعن اتيانه وهوخلاف المعنى المراد وهذا اللفظ مأخوذ من قول الشاعر:

لاتنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

و إعرابه لاناهية تنه فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت عن القبيح جار ومجرور متعلق بتنه واتيانه الواو واو المعية اتيان مفعول معه وعلامة نصبه فتح آخره والهاء فى محل جر بالاضافة (ومات زيد وطلوع الشمس) بالنصب إذ العطف يقتضى التشريك فى المعنى وطلوع الشمس لايقوم به الموت . وإعرابه مات فعل ماض زيد فاعل الواو واو المعية طلوع مفعول معه وعلامة نصبه فتح آخره والشمس مضاف إليه (وقوله تعالى ـ فأجمعوا أمركم وشركاءكم ـ) وإعرابه الفاء حرف عطف أجمعوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل أمر مفعول به والكاف فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع وشركاءكم الواو للمعية شركاء مفعول معه والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة أى مع شركائكم وليست الواو عاطفة لأن أجمع لايقع على الشركاء لايقال أجمعت شركائى لأن أجمع لايتعدى إلى الأعيان انما يقال جمعت شركائى بغير همز وأجمعت أمرى بالهمز فى أوله و يجوز أن تجعل الواو عاطفة و يقدر بعدها فعل عامل فى شركاءكم والتقدير فأجمعوا أمركم بهمزة قطع واجمعوا شركاءكم بهمزة وصل لما تقرر من أنه يقال جمعت شركائى وعلى هذا فالمثال المذكور لا يكون مما يتعين فيه النصب على المعية وهو مارجحه جمع (وقد يترجح) أى النصب مفعولا معه (على العطف) لأمر صناعى (نحو قمت وزيدا) بنصب زيدا على أنه مفعول معه وهو أرجح من رفعه عطفا على ضمير التكلم لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لايحسن إلا بعد توكيده بضمير منفصل نحو ـ لقد كنتم أنتم وآباؤكم ـ أو بعد الفصل بينهما بأى فاصل كان نحو ـ ما أشركنا ولا آباؤنا ـ فآباؤنا معطوف على نا للفصل بينهما بلا، ورجحان النصب فيما ذكره المصنف هو مذهب الكوفيين وجزم به ابن هشام فى التوضيح وجزم

ابن الحاجب فى كافيته بوجو به وكذا ابن هشام فى القطر ، وقال إنه الأصح ، وقال غـيره إنه الذى عليـه الجمهور لأنه لماترك عندهم مصحح العطف كان القصد من الواو التنصيص على المعية والفرق بين الرفع والنصب من جهة المعـنى أن النصب يقتضى مشاركة زيد للمتكلم فى القيام فى وقت واحـد بخلاف الرفع فان زيدا وان شارك المتـكلم فى القيام لا يلزم أن يكون قيامهما فى وقت واحد ، قاله الفاكهى (وقد يترجح العطف عليـه) أى على النصب وذلك (نحو المثال الأول) وهو جاء الأمير والجيش (ونحو جاء زيد وعمرو) برفع عمرو عطفا على زيد (فالعطف فيهما) أى المثالين المذكورين (وفيما أشبههما) مما العطف فيه خال من ضعف فى اللفظ والمعنى نحو كنت أنا وزيد كالأخوين (أرجح لأنه الأصل) فى الواو وقد أمكن بلا ضعف ومع ذلك يجوز النصب على المفعول معـه . قال الفاكهى وغـيره ومحل رجحان النصب أو العطف إذا قطع النظر عن مراد المتـكلم لاختلاف معنى النصب والرفع أما إذا نظر إليه فان قصد المعية نصا تعين النصب ، و إلا فالعطف فلا يتصور رجحان انتهى .

﴿تتمة﴾ يمتنع العطف والمعية فى نحو * علفتها تبنا وماء باردا * بل هو منصوب على اضمار العامل والتقدير علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا لأن المـاء لايعلف حتى يصح فيـه العطف بل يسقى ولايصحب التبن وقت العلف حتى يصح نصبه على المعية بل يقع قبله أو بعده وكذلك نحو قوله :

إذا ما الغانيات برزن يوما   وزججن الحواجب والعيونا

أى وكحلن العيون لأن العيون لاتزجج بل تـكحل ولاتصاحب الحواجب فى التزجيج وهو تدقيق الحاجبين وتحسينهما بل تصاحبهما فى المكان وهو الوجه .

﴿فصل﴾ وأما المشبه بالمفعول به وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحـد (فنحو زيد حسن وجهه بنصب الوجه) وإعرابه زيد مبتدأ حسن خبر وحسن صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول وفاعلها ضمير مستتر فيها جوازا تقديره هو يعود على زيد ليفيد تعميم الحسن له لأن من حسن وجهه حسن اسناد الحسن إلى جملته ولو رفع الوجه على أنه فاعل لـكان الحسن مسندا لوجهه فقط ووجه منصوب على التشبيه بالمفعول به وليس مفعولا به لأن الصفة المشبهة قاصرة لاتتعدى كفعلها الذى صيغت منه (وسيأتى) أى المشبه بالمفعول به فى باب الصفة المشبهة وأنه يتعين نصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وإن كان نـكرة جاز فيه النصب على التشبيه بالمفعول به والنصب على التمييز .

وقد يترجح العطف عليه نحو المثال الأول ونحو جاء زيد وعمرو فالعطف فيهما وفيما أشبههما أرجح لأنه الأصل .

﴿فصل﴾ وأما المشبه بالمفعول به فنحو زيد حسن وجهه بنصب الوجه وسيأتى .

﴿باب الحال﴾ هو الاسم المنصوب

باب الحال

وألفها منقلبة عن واو لقولهم فى جمعها أحوال واشتقاقها من التحول وهو التنقل والأفصح تذكير لفظه وتأنيث معناه كهذه حال لازمة ويجوز تذكيرهما كهذا حال لازم وتأنيثهما كهذه حالة لازمة لاتأنيث لفظه مع تذكير معناه فيمتنع نحو هذا حالة لازم (هو الاسم) أى الوصف وهو ما دل على حدث وصاحبه أى على مصدر وذات قام بها المصدر كقائم فانه يدل على ذات اتصفت بالقيام وراكب دل على ذات اتصفت بالركوب فخرج نحو القهقرى فى رجعت القهقرى فانه وإن كان مبينا للهيئة إلا أنه مصدر لاوصف وسواء كان الوصف صريحا كالأمثلة الآتية فى المتن أو مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور إذا وقعت حالا فانها فى تأويل الوصف (المنصوب) لفظا أو محلا بعامل صاحبه فقط ولايعمل فيه غيره على الأصح ، ولهذا لا يأتى من المبتدإ على الأصح خلافا لسيبويه

لأن الابتداء عامل ضعيف فلا يعمل فى شيئين الحال وصاحبها ، فاذا دخل عليه ناسخ عمل فى الحال كـكان وكاد وأخواتهما وليت ولعل وكأن على الأصح فى الجميع وجاء منه (المفسر لما انبهم من الهيئات) أى هيئات ماهو له وصفاته التى هو عليها وقت صدور الفعل منه أو وقوعه عليه والهيئات جمع هيئة وتـكسر حال الشىء وكيفيته كذا فى القاموس . وقال ابن هشام فى حواشى التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو التبادر محققة كانت تلك الحال أو مقدّرة ، وتسمى الأولى حالا محققة ، والثانية حالا مقدّرة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا أى مقدّرا ذلك ومنه ـ ادخلوها خالدين ـ أى مقدّرين خلودكم وجعل منه ابن هشام قوله تعالى ـ لتدخلنّ المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رءوسكم ومقصرين ـ . قال الدمامينى وهو كذلك بالنسبة إلى محلقين ومقصرين لا بالنسبة إلى آمنين فانها من قبيل المحققة لا المقدّرة انتهى (إما) لبيان ما انبهم (من) هيئة (الفاعل) لفظا (نحو جاء زيد راكبا) فراكبا بالنصب حال من زيد مبين هيئته وقت مجيئه ومثله جاء زيد ضاحكا وطلع البدر كاسفا (وقوله تعالى ـ فخرج منها خائفا ـ) فخائفا حال من فاعل خرج مبين هيئته وقت خروجه أو من الفاعل معنى كاسم كان وأخواتها ونحو ـ فما لهم عن التذكرة معرضين ـ لأن المعنى فما يصنعون فمعرضين حال من الضمير باعتبار كونه فاعلا فى المعنى وما اسم استفهام مبتدأ وجملة لهم خبر المبتدإ وعن التذكرة متعلق بمعرضين ونحو أزيد فى الدار جالسا فجالسا حال من الضمير المستتر فى الظرف وهو فاعل فى المعنى (أو) لبيان ما انبهم (من) هيئة (المفعول) لفظا (نحو ركبت الفرس مسرجا) فمسرجا حال من المفعول الذى هو الفرس مبين هيئته وقت الركوب عليه (وقوله تعالى ـ وأرسلناك للناس رسولا ـ) وإعرابه أرسل فعل ماض ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به للناس جار ومجرور رسولا حال مؤكدة من الكاف فى وأرسلناك مبين هيئته وقت إرساله اهـ . أو من المفعول معنى نحو بحسبك محتاجا درهم إذ المعنى يكفيك محتاجا فجاءت الحال من الضمير حيث هو مفعول بحسب المعنى ونحو ـ هذا بعلى شيخا فان بعلى خبر عن المبتدإ وهو فى المعنى مفعول أى أنبه عليه أو أشير اليه شيخا (أو منهما) أى الفاعل والمفعول معا (نحو لقيت عبد الله راكبين) فراكبين حال من عبد الله ومن التاء فى لقيت اهـ . والمعنى لقيت عبد الله حال كونى راكبا وكونه راكبا فان قلت لقيت عبد الله راكبا بالافراد احتمل كون الحال من الفاعل أو من المفعول والمراد من المفعول مايعم نائب الفاعل نحو ضرب زيد قائما وتجىء الحال أيضا من المجرور بالحرف نحو مررت بهند جالسة أو بالمضاف بشرط أن يكون المضاف هو العامل فى الحال نحو ـ اليه مرجعكم جميعا ـ فجميعا حال من الكاف وناصبه مرجع أو يكون المضاف جزء المضاف اليه ليصح إسقاطه نحو ـ أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا ـ فلحم بعض ما أضيف اليه ولهذا يصح إسقاطه بأن يقال أن يأكل أخاه أو يكون المضاف مثل جزء المضاف اليه فى صحة إسقاطه نحو ـ أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا ـ فحنيفا حال من إبراهيم لأنه يصح أن يقال أن اتبع ابراهيم بحذف المضاف وأجاز الفارسى كبعض البصريين مجيئه منه بلا شرط (ولا يكون الحال إلا نـكرة) لئلا يشتبه بالصفة فى نحو رأيت زيدا العاقل ، ولأن الأصل التـكرة والمقصود بالحال تقييد الحكم المسند فقط فلا معنى للتعريف حينئـذ فلو عرف وقع التعريف ضائعا (فان وقع) فى كلام بعض العرب (بلفظ المعرفة فمؤوّل بنـكرة) محافظة على ما استقر للحال من لزوم التنـكير (نحو جاء زيد وحده) فوحده معرفة لاضافته إلى ضـمير وهو حال من زيد مؤوّل بنـكرة من معناه (أى منفردا) ونحو رجع عوده على بدئه فعوده حال مؤوّل بنـكرة من لفظه أى عائدا ومثله فعله جهده وطاقته أى جاهدا مطيقا ،

المفسر لما انبهم من الهيئات إما من الفاعل نحو جاء زيد راكبا وقوله تعالى ـ فخرج منها خائفا ـ أو من المفعول نحو ركبت الفرس مسرجا وقوله تعالى ـ وأرسلناك للناس رسولا ـ أو منهما نحو لقيت عبد الله راكبين ولا يكون الحال إلا نـكرة فان وقع بلفظ المعرفة فمؤوّل بنـكرة نحو جاء زيد وحده أى منفردا

وما قاله المصنف هو مذهب سيبويه والجمهور ولا بعد أن يكون الشيء بلفظ المعرفة ومعناه النكرة بدليل قولهم مررت برجل مثلك ، فان مثلك صورته صورة المعرفة لأنه مضاف إلى الضمير وهو نكرة فى المعنى لأنه لايتعرف بالاضافة . قال الزمخشرى ومن ذلك مررت بهم الجماء الغفير فانه معرفة لفظا نكرة من حيث المعنى فهو حال كجاءوا قضهم بقضيضهم على أحد استعماليه (والغالب) فى الحال كونه منتقلا أى وصفا غير ملازم لصاحبه تارة يوجد وتارة يزول كجاء زيد راكبا وقدتكون لازمة ويجب ذلك إن كانت جامدة غير مؤوّلة بمشتق نحو هذه جبتك خزا أوكانت مؤكدة كيوم أبعث حيا فتبسم ضاحكا ، أودل عاملها على تجدّد كخلق الانسان ضعيفا وجاءت به أمه أكحل والغالب (كونه مشتقا) من مصدر لأن المقصود منها الدلالة على الهيئة والدال عليها حيث يكون مشتقا أكثر فى كلامهم من غير المشتق وأفهم قوله غالبا أن ذلك غير لازم وهو كذلك ، فقد يقع الحال جامدا غير مؤوّل نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا خلافا لمن أوله بمبسرا ومرطبا وقوله تعالى ــ فتمثل لها بشرا سويا ــ ونحو ــ أأسجد لمن خلقت طينا ــ (وقديقع) أى الحال جامدا (مؤوّلا بمشتق) كأن يدل على تشبيه (نحو) جاء زيد أسدا أى شجاعا و (بدت الجارية قمرا) فقمرا حال من الفاعل وهو حال مؤوّل بمشتق (أى مضيئة) بالهمز ويجوز التشديد من الاضاءة وهى شدّة الانارة وهى كناية عن فرط حسنها وجمالها أو دل على مفاعلة من الجانبين (و) ذلك نحو (بعته) البر (يدا بيد) فيدا حال من الفاعل والمفعول و بيد بيان وفيه معنى المفاعلة (أى متقابضين) بفتح الضاد بصيغة التثنية أودل على ترتيب (و) ذلك نحو (ادخلوا رجلا رجلا) وإعرابه ادخلوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل رجلا حال وكذا رجلا الثانى (أى مترتبين) بكسر التاء بصيغة الجمع . قال الأزهرى وفى نصب الجزء الثانى خلاف ذهب الزجاج إلى أنه توكيد ، وذهب ابن جنى إلى أنه صفة الأوّل ، وذهب الفارسى إلى أنه منصوب بالأوّل . قال المرادى والمختار أن الجزء الثانى وماقبله منصوبان بالفعل لأن مجموعهما هو الحال فالحالية مستفادة منهما لامن أحدهما ونظيره فى الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا . ونص أبو الحسن على أنه لايجوز أن يدخل حرف العطف فى شيء من المكرر إلا الفاء خاصة اه . (ولا يكون) أى الحال (إلا) فضلة فلذا لايقع إلامن (بعد تمام الكلام) لأنه فى الحقيقة خبر عن صاحبها وحق الخبر أن يتأخر فسر التمام بقوله (أى) بأن يقع (بعد جملة تامّة) متركبة من مبتدإ وخبر أو من فعل وفاعل فلا يكون ركنا للكلام نحو القائم زيد وزيد قائم (بمعنى أنه ليس أحد جزأى الجملة) وإن توقف حصول الفائدة عليه (وليس المراد بتمام الكلام أن يكون الكلام مستغنيا عنــه) كما وهم فى ذلك بعضهم لأن الفائدة قد تتوقف عليه (بدليل قوله تعالى ــ ولاتمش فى الأرض مرحا ــ) أى مستكبرا . وإعرابه لا ناهيــة تمش فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وهو مجزوم وعلامة جزمه حــذف حرف العلة من آخره وهو الياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت فى الأرض جار ومجرور مرحا حال من فاعل تمش وقوله تعالى ــ وما خلقنا السموات والأرض ومابينهما لاعبين ــ ألا ترى أن الكلام لاتتم فائدته المقصودة بدون ذكر مرحا ولاعبين . واعلم أن للحال مع عامله ثلاث حالات : إحــداها وهى الأصل أن يتأخر عنه كجاء زيد راكبا وأن يتقدّم عليــه كراكبا جاء زيد ، وإنما يكون كذلك إذا كان العامل فيها فعلا متصرفا كما مثلنا أوصفة تشبه الفعل المتصرف فى نحو زيد منطلق مسرعا فيجوز أن تؤخر مسرعا عن منطلق وأن تقدّمه نحو مسرعا زيد منطلق قال الله تعالى ــ خاشعة أبصارهم يخرجون ــ . الثانية

والغالب كونه مشتقا وقد يقع مؤوّلا بمشتق نحو بدت الجارية قمرا أى مضيئة و بعته يدا بيد أى متقابضين وادخلوا رجلا رجلا أى مترتبين ولا يكون إلا بعد تمام الكلام أى بعد جملة تامّة بمعنى أنه ليس أحد جزأى الجملة وليس المراد بتمام الكلام أن يكون الكلام مستغنيا عنه بدليل قوله تعالى ــ ولاتمش فى الأرض مرحا ــ

أن

ولا يكون صاحب الحال إلا معرفة كما تقدم فى الأمثلة أو نكرة بمسوغ

أن يتقدم الحال على عاملها وجوبا وذلك ما إذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد لأن كيف لها صدر الكلام فكيف فى موضع الحال من زيد وهل هى ظرف أو اسم وعلى القولين يستفهم بها عن الأحوال ، فعلى الأول يكون معناها فى هذا المثال فى أى حال جاء زيد ، وعلى الثانى يكون معناها على أى حال جاء زيد . قال ابن عنقاء وإنما يقع كيف خبرا لمبتدا ولو فى الأصل فبما لا يستغنى عنها وحيث كانت فضلة تقع حالا كالمثال المذكور وقوله تعالى ـ كيف تكفرون بالله ـ أى على أى حال أو فى أى حال تكفرون أومفعولا مطلقا وتحتمله الآية والمثال . الثالثة أن يتأخر الحال عن عاملها وجوبا ويمتنع تقديمها وذلك فيما إذا كانت جملة مقرونة بالواو كجئت والشمس طالعة أو مؤكدة لعاملها كولى مدبرا أو لمضمون جملة قبلها كزيد أبوك عطوفا أو كان عاملها مقرونا بلام قسم متصلة به كوالله لأقومن طائعا أوكان فعلا جامدا غير متصرف كفعل التعجب ونعم و بئس وليس أوغير فعل كاسم الفعل نحو هيهات زيد راكبا أو صفة تشبه الاسم الجامد لعدم تصرفها كاسم التفضيل إذا لزم الافراد والتذكير نحو هذا أفصح الناس خطيبا أوكان مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدرى نحو يعجبنى ركوب الفرس مسرجا أوكان لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة نحو ـ فتلك بيوتهم خاوية ـ فان تلك عامل فى خاوية لأن فيه معنى الفعل وهو أشير دون حروفه والتمنى نحو ليت زيدا محسنا أخوك والترجى نحو لعله أميرا أبوك والتشبيه نحو كأنه مسفرا قمر والتنبيه كهذا بعلى شيخا وقيل لا يعمل فيها التنبيه وهو الأصح لئلا يختلف عامل الحال وعامل صاحبها والظرف المستقر نحو ـ فما لهم عن التذكرة معرضين ـ فمعرضين حال من هم المجرور باللام وناصبها ما فيه من معنى الاستقرار فصاحبها إذن عاملها أوجزء عاملها وجاز ذلك لأن العامل حقيقة هو المتعلق المحذوف والاستفهام نحو:

* ياجارتا ما أنت جارة * فجارة حال من أنت منصوب بما فيها من معنى التعظيم أى عظيمة أنت فى حال الجوار أوهى تمييز واسم الجنس المراد به التعظيم كأنت الرجل علما فعلما حال من الضمير المستتر فى الرجل على الصحيح لأنه بمعنى الكامل لا من أنت ويحتمل التمييز بل هو أحسن ، وتسمى هذه عوامل معنوية لتضمنها معنى الفعل دون حروفه وكما لا تعمل متأخرة لضعفها لا تعمل محذوفة بخلاف ما إذا كان العامل فعلا متصرفا أو صفة تشبه المتصرف ولا معارض مما مر فانه يجوز حذفه لدليل حالى كقوله للمسافر راشدا مهديا أى تذهب وللقادم مأجورا أى رجعت وللمحدث صادقا أى نطقت أو قالى نحو ـ أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين ـ أى نجمعها قادرين وكقولك مسرعا لمن قال كيف سرت ، وقد يجب فى مواضع :الأول فى الحال النائبة عن الخبر كضربى زيدا قائما . الثانى فى الحال الواقعة بدلا من التلفظ بالفعل فى توبيخ نحو أقائما وقد قعد الناس أى أتقوم قائما أو فى غيره نحو عائذا بالله أى أعوذ عائذا . الثالث المبينة لزيادة أو نقص بتدريج كتصدق بدرهم فصاعدا واشتريته بدرهم فسافلا وأخذته بدينار ثم رافعا وأعطه دينارا ثم نازلا ولا يعطف بغير الفاء وثم وهو من عطف الجمل أى ذهب الدرهم صاعدا أوصعد صاعدا أو سفل سافلا وذهب رافعا أونازلا (ولا يكون صاحب الحال) وهو ما كانت الحال وصفا له فى المعنى (إلا معرفة) أى فى الغالب (كما تقدم فى الأمثلة) لأنه محكوم عليه والحكم على الشيء إنما يتأتى بعد معرفته ولئلا يشتبه بالصفة فى نحو قولهم رأيت رجلا راكبا . قال السيوطى فى الأشباه والنظائر : وإذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة فتقول هذا زيد ورجل منطلقين فتنصب منطلقين على الحال تغليبا للمعرفة ولا يجوز الرفع ذكره الأندلسى فى شرح المفصل اهـ . (أو نكرة بمسوغ) أى مجوز لمجيء الحال منها لأن ذلك المسوغ يقرب النكرة من المعرفة فيزول منها كثير من الابهام كما يقع المبتدأ نكرة بمسوغ فصاحب

الحال بمنزلة المبتدإ وهى بمنزلة الخبر، فمن المسوغات أن يتقدّم عليه الحال (نحو فى الدار جالسا رجل)
و إعرابه فى الدار جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدّم ورجل مبتـدأ مؤخر وجالسا حال من رجل
وسوغ مجيئه منه تقدّمه عليه . وقيل انه حال من الضمير المستكنّ فى الظرف وهو أظهر لأنه يلزم
على الأوّل مجىء الحال من المبتدإ وجواز الاختـلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع ومن
المسوغات أن يكون صاحب الحال مختصا باضافة (و) ذلك نحو (قوله تعالى ـ فى أر بعة أيام سواء ـ)
فسواء حال من أر بعة وهى نـكرة لـكنها تخصصت بالاضافة إلى أيام أو يكون صاحبها مسبوقا بنفى
(و) ذلك نحو (قوله تعالى ـ وما أهلـكنا من قرية إلا لها منذرون ـ) و إعرابه مانافية أهلـكنا
فعل وفاعل من قرية من صلة قرية مفعول به وهو منصوب وعلامة نصـبه فتحة مقدّرة على آخره
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد إلا أداة حصر لهـا جار ومجرور فى محل رفع
خبر مقدّم منـذرون مبتدأ مؤخر وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضـمة لأنه جمع مذكر سالم وجملة
المبتدإ والخـبر فى محل نصب على الحال من قرية وهى نـكرة عامّة لوقوعها فى سباق النفى أو يكون
صاحبها مخصصا بوصف وذلك نحو قراءة بعضهم وهو إبراهيم بن أبى عبلة بالباء الموحدة بعد العين
المهملة (ـ ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا ـ بالنصب) وهى قراءة شاذة ، و بقية القراء قرءوها برفع
مصـدّق نعت لـكتاب . و إعرابه لـما رابطة لوجود شىء بوجود غيره جاء فعل ماض والهاء ضمير
متصل فى محل نصب مفعول به والميم علامة الجمع كتاب فاعل وعلامة رفعـه ضم آخره من حرف
جر وعند مجرور بمن وعلامة جره كسر آخره ولفظ الجلالة مضاف اليه والظرف وما أضيف اليه
شـبه جملة فى محل رفع نعت لـكتاب مصـدّقا حال من كتاب وهو نـكرة ولـكنه تخصص بنعته
بظرف وهو قوله من عند الله ولايتعين فيه ذلك بل يجوز أن يكون حالا من الضمير المستـكنّ فى
الظرف وقد يقع صاحب الحال نـكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا بكسر الباء بلفظ الجمع وفى
الحديث «فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما» قال الفاكهى ولايقاس
عليه . وقال ابن عنقاء وقاسه سيبويه اهـ . وقال عبدالملك العصامى وفى القياس على ماورد من مجىء
الحال من النـكرة المحضة قولان ، والذى عليـه سيبويه الجواز واختاره أبو حيان اهـ . (وتقع
الحال ظرفا) كما يقع الخبر ظرفا (نحو رأيت الهلال بين السحاب) و إعرابه رأيت فعل وفاعل الهلال مفعول
به بين ظرف مكان مفعول فيه وهو مضاف والسحاب مضاف اليه والظرف وما أضيف اليه شبه جملة
فى محل نصب على الحال من الهلال (وجارا ومجرورا نحو ـ فخرج على قومه فى زينته ـ) و إعرابه الفاء
حرف عطف على قوله ـ إنما أوتيته على علم ـ ومابينهما اعتراض خرج فعل ماض وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازا تقـديره هو عائد على قارون على قومه جار ومجرور والهـاء فى محل جر بالاضافة والجار
والمجرور فى محل نصب مفعول لخرج متعلق به وقوله فى زينته جار ومجرور ومضاف اليـه فى محل
نصب على الحال من الضمير المستتر فى خرج أى خرج كائنا فى زينته أى متزينا (و يتعلقان) إذا
وقع كل منهما حالا (بمستقر) إن قدرا فى موضع المفرد (أو استقر) إن قدّر فى موضع الجملة
وعليه الأكثرون كما قال الأزهرى حال كونه مستقرا أو استقر (محذوفين وجوبا) لـكونهما
كونا مطلقا ، وأما قوله تعالى ـ فلمـا رآه مستقرا عنده ـ فالاستقرار فيه معناه عدم التزلزل
والانتقال لا أنه كون مطلق ، فـكأنه قال فلمـا رآه متمكنا عنده أوما كنا عنده ثم ذلك الـكون
المحذوف هو الحال وخـده حقيقة فى الأصح ، وشرط الظرف والمجرور أن يكونا تامّين كما تقـدّم
فى الخبر فلو كانا ناقصـين لم يقعا حالا ، فلا يجوز أن يقال هـذا زيد اليوم ولافيك قاله أبو حيان

نحو فى الدار جالسا رجل وقوله تعالى ـ فى أر بعة أيام سواء ـ وقـوله تعـالى ـ وما أهلـكنا من قرية إلا لها منذرون ، ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا ـ بالنصب وتقع الحال ظرفا نحو رأيت الهـلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو ـ فخرج على قومه فى زينته ـ و يتعلقان بمستقر أو اسـتقر محذوفين وجوبا

(ويقع) أى الحال (جملة) اسمية وفعلية ، وذلك أن الحال نكرة ، والجملة تقع مكان النكرات وإذا وقعت حالا حكم على محلها بالنصب (خبرية) أى محتملة للصدق والكذب فلا يجوز مجىء الانشائية حالا اتفاقا لأن الحال بمثابة النعت ، وهو لا يكون بجملة انشائية ولأنها قيد فى عاملها ، والقيود تكون ثابتة باقية مع ماقيد بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولهذا لم يقع الانشاء شرطا ولا نعتا . ويشترط فى الجملة الواقعة حالا أن تكون خالية من دليل استقبال كالسين وسوف ونواصب الفعل والتمنى والترجى ومن الفاء مطلقا ومن واو يليها مضارع مثبت أومنفى بلا ومن معنى التعجب واقعة موقع مفرد وأن تكون (مرتبطة) أى لابد فى الجملة إذا وقعت حالا من أن يكون لها رابط يربطها بمن هى له ، ثم انها قد تكون مرتبطة (بالواو والضمير) معا وذلك فى غير ما سيأتى مما يستأثر فيه الضمير فقط أو الواو فقط (نحو) ألم تر إلى الذين (خرجوا من ديارهم وهم ألوف) وإعرابه ألم حرف تقرير وجزم ترفعل مضارع مجزوم بألم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهوالألف وفاعله مستترفيه وجوبا تقديره أنت إلى حرف جر الذين اسم موصول فى محل جر بالى خرجوا فعل وفاعل ومن ديارهم متعلق به وجملة الفعل والفاعل وما تعلق به صلة الموصول والعائد واو الجماعة وهم الواو واو الحال هم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ألوف خبر وجملة المبتدا والخبر فى محل نصب على الحال من الواو فى خرجوا وهى مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (أو) تكون مرتبطة (بالضمير فقط) دون الواو (نحو - اهبطوا بعضكم لبعض عدوّ -) وإعرابه اهبطوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل بعضكم مبتدأ والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع وعدوّ خبر المبتدإ وقوله لبعض جار ومجرور متعلق بعدوّ وجملة المبتدا والخبر وما تعلق به فى محل نصب على الحال من الواو فى اهبطوا : أى اهبطوا متعادين يظلم بعضكم بعضا وهى مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف . قال الفاكهى : والربط بالضمير وحده فى الجملة الاسمية ضعيف : أى لعدم العلم فى أوّل الأمر بكونها حالا وكلام المفصل ظاهر فى أن الربط بالضمير وحده فى الجملة الاسمية شاذ : أى بل لابد فيها من الواو . وقال الدمامينى : الاكتفاء بالضمير فى الجملة الاسمية الحالية غير أولى . والمشهور أن الأمرين جائزان وأنهما فصيحان والكتاب العزيز يشهد بخلاف ماذهب اليه الزمخشرى وغيره من منع ذلك . قال تعالى - اهبطوا بعضكم لبعض عدوّ - وقال تعالى - والله يحكم لامعقب لحكمه - إلى غيرذلك من الآى ويقال جاء زيد لا عمامة على رأسه ولا قلنسوة اه والخطاب لآدم وحواء بدليل اهبطا منها جميعا وجمع ضميرهما فى هذه الآية لأنهما أصلا البشر فكأنهما جميع الجنس ، وقيل الضمير لهما ولابليس والحية وصحح الزمخشرى الأوّل (أو) تكون مرتبطة (بالواو) فقط (نحو - لئن أكله الذئب ونحن عصبة) وإعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر تقديره والله إن حرف شرط جازم تجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه أكل فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به الذئب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ونحن الواو للحال ونحن ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ عصبة خبر وجملة المبتدإ والخبر فى محل نصب على الحال من الذئب والتقدير ولئن أكله الذئب غير منفرد والجملة مرتبطة بالواو فقط ولا مدخل لنحن فى الربط لعدم عوده إلى صاحب الحال وإنما جعلت الواو فى باب الحال رابطة لأنها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها . فان قلت قال الفاكهى : قد استشكل بعضهم وقوع مثل هذه الجملة حالا مع أنها ليست مبينة

ويقع جملة خبرية مرتبطة بالواو والضمير نحو - خرجوا من ديارهم وهم ألوف - أو بالضمير فقط نحو - اهبطوا بعضكم لبعض عدوّ - أو بالواو نحو - لئن أكله الذئب ونحن عصبة -

لهيئة الفاعل أو المفعول بل لهيئة زمن الفعل ، وقد قالوا الحال مايبين هيئة الفاعل أو المفعول اه فما الجواب عن ذلك . قلت : قد كنت سئلت عن ذلك وأجبت عنه بأن الدماميني ذكر في المنهل الصافي بأنه يجاب عن ذلك بأن بيان هيئة الصاحب ثابت بالتأويل فيتأوّل هنا بأن يقال المعنى : لئن أكله الذئب غير ملتفت إلى تعصبنا له إن جعلت الحال من الفاعل أو يقال المعنى لئن أكله الذئب محفوظا بنا أو بتعصبناله إن جعلت الحال من المفعول انتهى وللشيخ ابراهيم بن محمد المزجاجي في الجواب عن الاشكال الذي ذكره الفاكهي كراسة صغيرة سماها : رفع الاشكال عن مسئلة الحال ، حكى فيها أجوبة مشايخه عن الاشكال المذكور . ومن أحسنها جواب شيخ شيخنا وجيه الاسلام عبد الرحمن بن سليمان رحمه الله تعالى فانه قال: القاعدة أن الجملة التي لها محل من الاعراب تحل محل المفرد ، ومن ذلك الجملة الحالية . ومن أمثلة ذلك كما ذكره الفاكهي جاء زيد والشمس طالعة : أي مقارنا طلوع الشمس فكذلك الآية ـ لئن أكله الذئب ـ مقارنا عصبتنا وجمعيتنا ، و بيان الهيئة كما هو حاصل في المثال الذي ذكره الفاكهي حاصل فيما ذكر اه وما عدا ذلك من بقية الأجوبة لا بأس به وقد منّ الله تعالى بالعثور على كلام الدماميني الذي نقلناه فالأخذ به أولى والا فالنسب الظنية للفكر فيها مجال ، هذا وحاصل ماذكروه في الجملة الحالية أنها لابد أن تكون مشتملة على رابط يربطها وهو الضمير أو الواو أو اسم ظاهر نائب عن الضمير وهو قليل ، ثم إن بدئت بمضارع مثبت خال من قد كلا تمنن تستكثر فتستكثر حال من فاعل تمنن أو منفي بلا نحو ـ مالكم لاتناصرون ـ أو بما نحو: عهدتك ماتصبو، أو بدئت بماض بعد إلا نحوماجاء إلا قال خيرا أوقبل أونحو لأضربنه ذهب أو مكث أوكانت مؤكدة كالخليفة أبو بكر قد علمه الناس أو اسمية معطوفة على حال أخرى نحو ـ فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون ـ تعين الضمير في جميع ذلك وامتنعت الواو ، وان بدئت بمضارع مقرون بقد لزمت الواو نحو ـ لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله إليكم ـ فان بدئت بغير ماتقدم جاز الربط بالواو فقط و بالضمير فقط و بهما معا كما تقدّم في الأمثلة التي ذكرها المصنف . قال الفاكهي : واذا وقعت الجملة الفعلية المصدّرة بالماضي حالا فلا بد معها من قد ظاهرة أو مقدرة نحو جاء زيد وقد ركب غلامه ، ونحو قوله تعالى ـ جاءوكم حصرت صدورهم ـ أي وقد حصرت اه . قال ابن عنقاء : هكذا اشترطه الجمهور ، والأصح منع اشتراطه كهذه بضاعتنا ردّت إلينا ، ومنه على الأرجح ـ حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما ـ فاستطعما حال من ألف أتيا : أي أتيا مستطعمين أهلها اه . قلت : وما اشترطه الجمهور هوأولى بالاتباع لأن الآيتين المذكورتين يصلح فيهما تقدير قد .

﴿ تتمة ﴾ قد علم مما ذكروه في هذا الباب أن الحال لها أقسام كثيرة . الأولى المنتقلة والمراد بها غير اللازمة لصاحبها كجاء زيد راكبا . الثانية اللازمة نحو ـ خلق الانسان ضعيفا ـ . الثالثة المقصودة كجاء زيد ضاحكا . والرابعة الموطئة والمقصود مابعدها نحو ـ فتمثل لها بشرا سويا ـ . الخامسة المقارنة في الزمان نحو ـ هذا بعلي شيخا ـ . السادسة المحكية وهي الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا . السابعة الحال المقدّرة وهي المستقبلة نحو ـ ادخلوها خالدين ـ أي مقدّرين الخلود بعد دخولكم . الثامنة المبينة وتسمى المؤسسة وهي ما لايستفاد معناها إلا بها وهي الغالب وجميع الأمثلة السابقة صالحة لها ونحو ضربت اللص مكتوفا . التاسعة المؤكدة نحو ـ وأرسلناك للناس رسولا ـ وقوله تعالى ـ ولا تعثوا في الأرض مفسدين ـ وقوله تعالى ـ لآمن من في الأرض كلهم جميعا ـ العاشرة المنفردة وهي الغالب وجميع الأمثلة السابقة صالحة لها . الحادية عشرة المتعدّدة ،

وهى قسمان مترادفة ومتداخلة ، فالمترادفة نحو جاء زيد راكبا متبسما إذا جعلنا راكبا ومتبسما حالين من زيد وعاملها جاء سميت مترادفة لترادفها أى تتابعها ، والتداخلة كالمثال المذكور اذا جعلنا راكبا حالا من زيد وعاملها جاء وجعلنا متبسما حالا من الضمير المستتر فى راكبا وعاملها الوصف وهو راكب لأنه اسم فاعل سميت متداخلة لدخول صاحب الحال الثانية فى الحال الأولى، ومما هو محتمل للترادف والتداخل من القرآن العزيز قوله تعالى ـ لتدخلنّ المسجد الحرام إن شاء الله آمنين لاتخافون ـ فآمنين ولا تخافون حالان من الضمير وهو الواو المحذوفة من تدخلنّ فهى على هذا مترادفة ، ويجوز أن يكون لا تخافون حالا من الضمير فى آمنين فهى حينئذ حال متداخلة ، ومثله قوله تعالى ـ اخرج منها مذءوما مدحورا ـ وقوله تعالى ـ ولم يجعل له عوجا قيما ـ والتداخل فى الحال المتعدّدة أولى من الترادف لمنع بعضهم ترادف الحال متضادّة كانت أولا لكن الأصح جوازه كما قررناه .

باب التميز

ويقال له التفسير والتبيين ، وهو لغة مصدر بمعنى اسم الفاعل أى المميز لما فيه من رفع الابهام فى جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته بفتح الميم . واصطلاحا ماذكره المصنف بقوله (هو الاسم) الصريح الجامد غالبا والمشتق قليلا (المنصوب) بالذات المبهمة إذا كان تميز المفرد كتسعين فى تسعين نعجة ، وكالرجل فى أنت الرجل علما ، وبالمسند من فعل أو شبهه كالمصدر والوصف ولو جامدا مؤوّلا واسم الفعل إذا كان تميز النسبة كتصبب فى نحو تصبب زيد عرقا وطاب فى نحو طاب محمد نفسا (المفسر لما انبهم) أى خفى وضعا (من الذوات) المفردة التامة نحو عشرون ورطل ومثقال (أو) من (النسب) الكائنة فى جمل نحو طاب محمد نفسا أوشبهها نحو زيد طيب دارا فطيب صفة مشبهة فخرج بما ذكره الحال فانها ليست مفسرة لابهام ذات أونسبة بل هى لبيان الهيئة كماسبق وخرج النعت فانه لم يقصد به رفع الابهام وانما حصل به ضمنا وقد جعل ابن الحاجب تميز النسب مفسرا لذات مقدّرة . قال بعضهم وهو أيضا صحيح (والذات المبهمة) الرافع لابهامها التميز (أربعة أنواع : أحدها العدد) وليس مراده كل عدد بل الأحد عشر فمافوقها من الأعداد إلى المائة باخراج الغاية كماهو الأصل المتعين فيما بعد إلى عند فقد القرينة وهو قسمان صريح كالأمثلة التى سيذكرها المصنف وكناية وهو كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدّم المصنف هذا النوع لأن العدد أولى بالتميز لأنه واجب النصب ولأنه يميز بالمقادير نحو أحد عشر رطلا أوقفيزا أوذراعا (نحو اشتريت عشرين غلاما) واعرابه اشتريت فعل وفاعل عشرين مفعول به وهومنصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم غلاما تميز لأن عشرين عدد مبهم يتردّد النظر فى جنسه فبذكر التميز يرتفع ذلك الابهام (وملكت تسعين نعجة) واعرابه ملكت فعل وفاعل تسعين مفعول به وعلامة نصبه الياء لأنه محمول على جمع المذكر السالم نعجة تميز والنعجة الشاة وقد تستعار للمرأة (١) بجامع ما بينهما من الضعف كما فى قوله تعالى ـ إنّ هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة ـ . قال الفاكهى وقد يكون التميز واجب الجر بالاضافة كتمييز الثلاثة والمائة والألف وكم الخبرية كما سيأتى فالنصب ليس صفة لازمة بخلاف الحال اه . قلت لكن ماسبق من تميز أحد عشر إلى المائة يتعين نصبه ولا يجر تميزه بالاضافة أصلا ولا بمن إلا إن عرف مجموعا كأحد عشر من الكواكب وتسع وتسعين من النعاج ذكره ابن عنقاء (والثانى المقدار) أى ما يعرف به قدر الشئ قال الرضى والمراد بأسماء المقادير اذا انتصب عنها التميز المقدّرات لا الآلة التى يقع بها التقدير فقولك عندى رطل زيتا المراد الموزون لا ما يوزن به وكذا الباقى

{ باب التميز }
هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات أو النسب والذات المبهمة أربعة أنواع : أحدها العدد نحو اشتريت عشرين غلاما وملكت تسعين نعجة . والثانى المقدار

(١) النعجة على ظاهرها وسوى ذلك مردود اه مصححه

ومثلها فى ذلك أسماء العدد اه وهو ثلاثة أقسام الأوّل الـكيل (كقولك اشتريت قفيزا برا) واعرابه اشتريت فعل وفاعل قفيزا مفعول به برا تمييز منصوب بقفيزا والقفيز مكيال يسع ثمانية مكاكيك والمكوك كتنور يسع صاعا ونصفا قاله فى القاموس وعلى هذا فالقفيز مكيال يسع اثنى عشر صاعا وهو ماقاله فى التحفة وشرح الروض وغيرهما وقال الجوهرى المكوك مكيال وهو ثلاث كيلجات والكيلجة منّ وسبعة أثمان منّ والمنّ رطلان والرطل اثنا عشر أوقية اه (و) الثانى الموزون وذلك نحو اشتريت (مناسمنا) واعرابه اشتريت فعل وفاعل منا مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور سمنا تمييز لمنا منصوب به ومنا بفتح الميم وتخفيف النون والقصر كعصا آلة للوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال فى تثنيته منوان كما يقال فى تثنية عصا عصوان و يقال فيه منّ بالتشديد كضب وتثنيته حينئذ منان بالتشديد كما يقال فى تثنية ضب ضبان قاله فى التصريح (و) الثالث المساحة بكسر الميم وذلك نحو اشتريت (شبرا أرضا) فأرضا بالنصب تمييز لشبرا منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (والثالث) من الأنواع الأربعة (شبه المقدار) وهى المقاييس التى لم تشتهر ولم توضع للتقدير تحقيقا بل تقريبا ومنه الأوعية ومايجرى مجراها نحو عندى سقاء ماء ونحى سمنا والنحى بكسر النون واسكان الحاء المهملة بعدها ياء اسم لوعاء السمن ومن ذلك (نحو مثقال ذرة خيرا) فخيرا تمييز لمثقال ذرة) لأن مثقال ذرة شبيه بمـا يوزن به وفى تفسير النيسابورى سبعون ذرة تزن جناح بعوضة وسبعون جناح بعوضة تزن حبة اه . وممـا يشبه المساحة نحو مافى السماء موضع راحة سحابا . ومن هذا النوع مادل على مماثلة نحو ــ ولو جئنا بمثله مددا ــ أومغايرة نحو: ان لنا غيرها إبلا، لأنهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل (والرابـع) من الأنواع الأربعة (ما كان فرعا للتمييز) غير أنه تغير بصيغة دخلت فيه فانتقل بسببها عن أصله (نحو هذا خاتم حديدا) واعرابه الهاء للتنبيه وذا اسم اشارة فى محل رفع مبتدأ خاتم خبر حديدا تمييز فالخاتم فرع الحديد لأنه مصوغ منه فيكون الحديد هو الأصل (و) هذا (باب ساجا) فالباب فرع الساج والساج نوع من الخشب معروف (و) هـذه (جبة خزا) فالجبة فرع الخز ، والخز هو المنسوج من الحرير والصوف ، وهذا النوع لايتعين فيه النصب على التمييز بل يجوز نصبه كالأمثلة ويجوز جره بالاضافة وهو أكثر لمـا فى خفضه بالاضافة من الخفة الحاصلة بسقوط التنوين مع حصول المقصود من رفع الابهام ، ويجوز رفعه على أنه عطف بيان ، وهو الأحسن أو على البدل أو على أنه نعت وهو ضعيف لفقد الاشتقاق (والمبين لابهام النسبة) نوعان محوّل وغير محوّل ، فالمحوّل له ثلاث حالات لأنه (إما محوّل عن الفاعل نحو تصبب زيد عرقا) وإعرابه تصبب فعل ماض زيد فاعل عرقا تمييز لابهام نسبة التصبب إلى زيد ، وأصله تصبب : أى تحلّر عرق زيد فحوّل الاسناد عن الفاعل إلى المضاف اليه فقيل تصبب زيد فحصل الاجمال فى نسبة التصبب إلى زيد من أى جهة هو إذ ليس المقصود أن ذاته هى المتصببة بنفسها بل شئ منها فأتيت بالفاعل المحذوف ونصبته على التمييز وإنما فعل ذلك للتأكيد والمبالغة لأن ذكر الشئ مجملا ثم مفصلا أوقع فى النفس من ذكره مفسرا ابتداء (وتفقأ بكر شحما) واعرابه تفقأ فعل ماض بكر فاعل شحما تمييز لابهام نسبة التفقؤ إلى زيد وأصله تفقأ شحم بكر فحوّل الاسناد عن الفاعل إلى المضاف اليه ثم جيء بالفاعل تمييز الاجمال النسبة ومعنى تفقأ امتلأ كذا فسره الشارح كالأزهرى وقال بعضهم قوله تفقأ أى تشقق يقال تفقأت السحابة عن مائها أى تشققت إذ هو على تفسير تفقأ بامتلأ لايصح أن يقال امتلأ شحم بكر لأن الشحم مالئ لاممتلئ اللهم إلا أن يقال امتلأ هنا بمعنى كثر وعظم . وأما على تفسيره بتشقق فهو مناسب لفظا ومعنى . ولمـا كان فى المعنى الأوّل نوع خفاء ألحقه بعضهم بغير

المحوّل

كقولك اشتريت قفيزا برا ومنا سمنا وشبرا أرضا . والثالث شبه المقدار نحو مثقال ذرة خيرا فخيرا تمييز لمثقال ذرة . والرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هـذا خاتم حـديدا وباب ساجا وجبة خزا ، والمبـين لابهام النسبة إما محوّل عن الفاعل نحو تصبب زيد عرقا وتفقأ بكر شحما

المحوّل (وطاب محمد نفسا) وإعرابه ظاهر ونفسا تمييز لابهام نسبة الطيب إلى محمد ، والأصل طابت نفس محمد فحوّل الاسناد كما فى الذى قبله (واشتعل الرأس شيبا) وإعرابه اشتعل فعل ماض والرأس فاعل شيبا تمييز لابهام نسبة الاشتعال إلى الرأس ، والأصل اشتعل شيب الرأس ففعل فيه ما سبق فى الأمثلة قبله من تحويل الاسناد من المضاف وهو شيبا إلى المضاف إليه وهوالرأس فارتفع ثم جىء بالمضاف فضلة وتمييزا ، وأصل الاشتعال للنار ولكنه استعير للشيب (وإما محوّل عن المفعول) وهذا أنكره الشاو بين وتبعه تلميذه الأبدى وابن أبى الربيع ، وحجتهم أن سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول وماذهب إليه المصنف هو الذى عليه جمهور النحاة (نحو وفجرنا الأرض عيونا) وإعرابه فجرنا فعل وفاعل فجر فعل ماض ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل الأرض مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره عيونا تمييز لابهام نسبة التفجر إلى الأرض ، والأصل وفجرنا عيون الأرض فحول الاسناد عن المفعول الذى هو المضاف وجعل تمييزا وأوقع الفعل على الأرض ، وتأول المانعون عيونا فى الآية على أنها حال مقدّرة لأنها حال التفجير لم تكن عيونا وإنما صارت عيونا بعد ذلك أو على بدل الاشتمال لا البعض على الأصح مع حذف الرابط : أى عيونها ، ومثل المفعول المحوّل عن نائب الفاعل نحو غرست الأرض شجرا أصله غرس شجرها فحوّل الاسناد إلى المضاف فاستتر ونصب النائب الأصلى تمييزا ومثله ضرب زيد رأسا ، ومنه قول المنهاج وتسنّ : أى صلاة الكسوف جماعة وإن التقدير وتسنّ الجماعة فيها ، والصواب أن نصبه على نزع الخافض الذى هو فى والتقدير وتسنّ فى جماعة قاله ابن عنقاء (أو) محوّل (عن غيرهما) أى الفاعل والمفعول بأن يكون محوّلا عن المبتدإ وهو الواقع بعد اسم التفضيل (نحو — أنا أكثر منك مالا —) وإعرابه أنا ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ أكثر خبر منك جار ومجرور متعلق بأكثر مالا تمييز لابهام نسبة الأكثرية إلى التكلم وأصله مالى أكثر منك فحذف المضاف وانفصل المضاف إليه وأقيم مقام المضاف وارتفع فصار اللفظ أنا أكثر منك ثم جىء بالمحذوف تمييزا (وزيد أكرم منك أبا) وإعرابه زيد مبتدأ أكرم خبر منك جار ومجرور متعلق بأكرم وأبا منصوب على أنه تمييز لابهام نسبة الأكرمية إلى زيد وأصله أبو زيد أكرم منك (وأجمل منك وجها) وإعرابه الواو حرف عطف أجمل معطوف على ماقبله ومنك جار ومجرور متعلق بأجمل ووجها منصوب على أنه تمييز لابهام نسبة الأجملية إلى زيد وأصله وجه زيد أحسن منك . واعلم أن من شرط هذا التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل أن يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلا كما فى هذه الأمثلة والناصب له اسم التفضيل بخلاف ما إذا لم يكن فاعلا فى المعنى وهو ما إذا كان أفعل التفضيل بعضه نحو مال زيد أكثر مال فانه يجب جره بالاضافة وعلامة ذلك أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة فتقول فى مثالنا مال زيد بعض الأموال ولايستقيم فى هذا المثال أن يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثير ماله لأنه يؤدّى إلى أن المال له مال اه . والحاصل أن تمييز أفعل إن كان غير ماقبله وجب نصبه تمييزا كأنت أعلى منزلا وكالمثالين اللذين ذكرهما المصنف وأجاز أبو بكر الأنبارى خفضه أو نفس ما قبله فى المعنى وجب خفضه إجماعا كأنت أفضل فقيه وأجل عالم . قال ابن عنقاء : ومنه اللهم بلغ محمدا صلى الله عليه وسلم أقصى رتبة وأعلى منزلة لصحة قولك اللهم بلغه بعض الرتب وبعض المنازل اه ولشيخه القصيبى المكى مؤلف حسن فى ذلك (أو غير محوّل) عن شىء أصلا وهو النوع الثانى (نحو امتلأ الاناء ماء) لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محوّل وبعضهم يجعل نحو هذا المثال من شبه المحوّل لأنه يصح إسناد مطاوع عامله إليه بفتح واو مطاوع ووجه

وطاب محمد نفسا
واشتعل الرأس شيبا ،
وإما محوّل عن المفعول
نحو — وفجرنا الأرض
عيونا — أو عن غيرهما
نحو — أنا أكثر منك
مالا وزيد أكرم منك
أبا وأجمل منك وجها
أو غير محوّل نحو امتلا
الاناء ماء

شبه هذا المثال بالمحوّل أن امتلأ مطاوع ملأ فكأنك قلت ملأ الماء الاناء مثلا ثم حوّل الاسناد فصار الماء تمييزا بعد أن كان فاعلا، وأكثر وقوع غير المحوّل بعد ما يفيد التعجب نحو أكرم بأبى بكر أبا وما أشجعه رجلا وما أعدله خليفة (ولله دره فارسا) وإعرابه لله جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدّم دره مبتدأ مؤخر وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة فارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم فى النسبة، وقيل حال، والمعنى أتعجب منه فى حال كونه فارسا. قال الدماميني: والتمييز أولى والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء هو فى الأصل مصدر در اللبن يدر ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وإنما أضاف فعله إلى الله قصدا لاظهار التعجب منه لأنه تعالى منشئ العجائب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما أعجب فعله، ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذى ارتضعه من ثدى أمه: أى ما أعجب هذا اللبن الذى تربى به مثل هذا الولد الكامل فى هذه الصفة. والحاصل أن هذا الكلام معناه التعجب لأن العرب إذا عظموا الشئ غاية الاعظام أضافوه إلى الله تعالى إيذانا بأن هذا الشئ لا يقدر على إيجاده إلا الله تعالى وأكثر ما يمثل به النحويون إضافة در إلى ضمير الغائب، ويجوز أن يضاف إلى ضمير المخاطب وإلى ضمير المتكلم. قال الأزهرى: وكون فارسا من مميز النسبة: أى كما مشى عليه المصنف إنما يتمشى إذا كان الضمير المضاف إليه الدر معلوم المرجع، أما إذا كان مجهولا فهو من مميز المفرد كما مثل به المفصل والرادى لأن الضمير يحتاج إلى ما يميزه وحينئذ فكان الأولى للمصنف أن يمثل بقوله زيد لله دره فارسا ليكون مرجع الضمير معلوما معينا (ولا يكون التمييز إلا نكرة) لأنه لما كان الغرض منه التفسير وإزالة الابهام وذلك حاصل بالنكرة التزموا تنكيره احترازا من العبث والزيادة لغير غرض كما فى الحال وأجاز الكوفيون تعريفه مستدلين بقول الشاعر:

رأيتـك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

وتأوّله البصريون على زيادة أل (ولا يكون إلا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدّم فى الحال) أى بأن يقع بعد جملة تامة سواء توقف حصول الفائدة عليه أم لا وقد يقع قبل تمام الكلام نحو عشرون درهما عندى (والناصب لتمييز الذات المبهمة) هو (تلك الذات) كعشرين فى عشرين درهما وصح عملها وإن كانت جامدة لشبهها باسم الفاعل لأنها طالبة له فى المعنى فنحو عشرين درهما شبيه بضار بين زيدا ورطل زيتا شبيه بضارب عمرا فى الاسمية والطلب المعنوى ووجود مابه التمام وهو التنوين فى الثانى والنون فى الأول وقيل غير ذلك (و) الناصب (لتمييز النسبة) هو (الفعل المسند) كطاب زيد نفسا أوشبهه نحو متصبب زيد عرقا وزيد أجمل منك وجها وما مشى عليه المصنف هو الأصح. وقال ابن عصفور: الناصب المبين النسبة هو الجملة التى انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه (ولا يتقدّم التمييز) لذات أو نسبة (على عامله مطلقا) أى سواء كان العامل اسما أوفعلا جامدا أومتصرفا فلا يقال عندى زيتا رطل ولا رجلا ما أحسنه ولا نفسا طاب محمد (والله أعلم) وهذا مذهب الجمهور وذلك لأن المقصود من التمييز هو الابهام أولا ثم التفسير وإزالة الابهام وتقدّمه على ذلك العامل ينافى المقصود ولأن التمييز كالنعت فى الايضاح والنعت لايتقدّم على عامله فكذلك ما أشبهه. قال الفارسى: واستحسنه ابن خروف وردّه ابن عصفور بما سيأتى من جواز طاب نفسا زيد (١) قال لأن النعت لايتقدّم على المنعوت وأجاز الكسائى والمبرد والمازنى، واختاره

ولله دره فارسا ولا يكون التمييز إلا نكرة ولا يكون إلا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدّم فى الحال. والناصب لتمييز الذات المبهمة تلك الذات ولتمييز النسبة الفعل المسند ولا يتقدّم التمييز على عامله مطلقا والله أعلم.

(١) الرد ليس بظاهر لأن هذا المثال لم يتقدّم فيه التمييز على عامله اهـ مصحح

ابن

ابن مالك فى شرح العمدة تقديمه على عامله المتصرف نحو نفسا طاب زيد وعرقا تصبب بكرا واستدلوا بقول الشاعر :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

وقول الآخر :

أنفسا تطيب بنيـــل المنى وداعى المنون ينادى جهارا

وحمل الجمهور ما جاء من ذلك على الضرورة كما قاله فى المغنى وغيره . قال الأزهرى : واتفق الجميع على جواز تقدّم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدّما نحو طاب نفسا زيد .

باب المستثنى

هو المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا ، كذا قال الفاكهى فى شرحه وقال الأزهرى: المستثنى هو المخرج تحقيقا أوتقديرا من مذكور أومتروك بالا أوما فى معناها بشرط الفائدة ، فالمخرج جنس يشمل المخرج بالبدل كأكلت الرغيف ثلثه و بالصفة نحو أعتق رقبة مؤمنة و بالغاية نحو ـ وأتموا الصيام إلى الليل ـ و بالشرط نحو اقتل الذمى إن حارب و بالاستثناء نحو ـ فشربوا منه إلا قليلا ـ وقوله تحقيقا يريد به الاستثناء المتصل ، وقوله أوتقديرا يريد به الاستثناء المنقطع ، وقوله من مذكور يريد به ماعدا المفرغ وهو المسمى بالاستثناء التام وقوله أومتروك يريد به المفرغ وقوله بالا أوما وافق معناها يخرج به ماعدا المستثنى من البدل وغيره مما ذكرناه آنفا والذى فى معنى إلا هو جميع أدوات الاستثناء الآتية وقوله بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاءنى ناس إلا زيدا وجاءنى القوم إلا رجلا فانه لايفيد . وقال الشاطبى : ومعنى إخراجه أن ذكره بعد إلا يبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدّم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لا أنه كان مرادا للمتكلم . ثم أخرجه هذا حقيقة الاخراج عند أئمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذى لا يصح غيره اهـ (وأدوات الاستثناء) أى آلاته والمراد الألفاظ التى يستخرج بها ما بعدها من حكم ما قبلها إيجابا أو سلبا (ثمانية) وهى تنقسم إلى أربعة أقسام : الأول (حرف باتفاق وهو إلا) و بدأ بها لأنها أصل أدواته وإن كان الأولى البـداءة بما هو متعين النصب على كل حال كالمستثنى بليس ولا يكون كما فعل ابن هشام فى الشذور (و) الثانى (اسمان باتفاق وهما غير) بالتنوين لأنها اسم معرب منصرف (وسوى بلغاتها) الأربع (فانه يقال فيها سوى) بكسر السين والقصر (كرضى) بالتنوين وعدمه هذه اللغة هى أشهر اللغات الأربع (وسوى) بضم السين والقصر (كهدى) بالتنوين وعدمه وتصوّر ألفه ياء لأنه يقال فى تثنيته هديان بالياء (وسواء) بفتح السين والمدّ (كسماء) والرابعة (سواء) بكسر السين والمدّ (كبناء) وهى أغربها وقل من ذكرها ونص عليها الفارسى فى الحجة وابن الخباز فى النهاية ، وظاهر كلام النحويين أن الاستثناء بهذه اللغات الأربع مسموع كما يفيده كلام المصنف وغيره (و) الثالث (فعلان باتفاق ، وهما ليس ولا يكون) قال الفاكهى : وذكر الاتفاق منتقد أما ليس فالخلاف فيها مشهور ، فمنهم من ذهب إلى حرفيتها مطلقا ، ومنهم من خص ذلك بما كانت للاستثناء ، والأصح أنها فعل كما تقدّم فى صدر المقدمة وأما لا يكون فلايحسن أن يعدّ فعلا فضلا عن أن يعدّ متفقا على فعليته لأنه مركب من حرف وفعل والمركب منهما لا يكون فعلا ومن عدّه فعلا فقد تجوّز فى الكلام اهـ وقد يجاب عما قاله المصنف بأن مراده اتفاق الأكثر من علماء العربية لأن القول بحرفية ليس صار كالمجهول فى اصطلاح علماء العربية وأما لا يكون فان لاغير منظور

{ باب المستثنى }
وأدوات الاستثناء ثمانية حرف باتفاق وهو إلا. واسمان باتفاق وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال فيها سوى كرضى وسوى كهدى وسواء كسماء وسواء كبناء . وفعلان باتفاق وهما ليس ولا يكون

إليها لأنها ركبت مع الفعل وهى حرف غلبها الفعل لشرفه فسمى الجميع فعلا . والحاصل أن المصنف بين ماذكره من الاتفاق على ماهو مشهور معروف فى كتب العربية من فعلية اللفظين المذكورين (و) الرابع (متردّد بين الفعلية والحرفية) فيستعمل تارة فعلا وتارة حرفا (وهو خلا) فانها تستعمل فعلا تارة وحرفا تارة أخرى عند جميع النحاة (وعدا) تستعمل كذلك عند غير سيبويه وأما هو فلم يحفظ فيها إلا الفعلية فلا يجيز الجر بها (وحاشا) تستعمل كذلك عند المازنى والمبرد والأخفش والزجاج والجرمى والفراء وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف جر مطلقا، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها فعل دائما (ويقال فيها حاش) بحذف الألف الأخيرة (وحشى) بحذف الألف الأولى، كذا قال المصنف تبعا لابن هشام فى الأوضح وابن مالك فى الألفية . قال بعضهم : وظاهره أن هاتين اللغتين فى حاشا الاستثنائية وليس كذلك إنما هو فى حاشا التى هى اسم للتنزيه قاله أبو حيان، ولكن قال المرادى فى الجنى الدانى فى حاشا الاستثنائية لغتان حاشا باثبات الألفين وحشى بحذف الألف الأولى كقول الشاعر :

حشى رهط النبي فانهم بحور لا تكدرها الدلاء

قال وأما التنزيهية ففيها ثلاث لغات هاتان المذكورتان وحاش بحذف الألف الثانية، وزاد فى التسهيل حاش باسكان الشين، وقد قرئ بالأربع اللغات فى حاش لله . قرأ ابن عامر حاشا لله باثبات الألف الثانية، وقرأ باقى السبعة حاش لله بحذفها، وقرأ بعضهم حشى لله بحذف الألف الأولى، وقرأ الحسن حاش لله بالاسكان وفيه جمع بين ساكنين على غير حدّه، وظاهر كلام ابن مالك فى الألفية أن اللغات الثلاث فى حاشا الاستثنائية . ثم بعد أن فرغ من ذكر أدوات الاستثناء شرع فى بيان حكم المستثنى بكل منها مبتدئا بحكم المستثنى بالقسم الأول فقال (فالمستثنى بالا) غير الصفة (ينصب وجوبا (إذا كان الكلام) قبلها (تاما) أى غير محتاج لما بعد إلا (موجبا) بفتح الجيم : أى مثبتا إما لفظا ومعنى نحو قام القوم إلا زيدا أو معنى فقط وإن كان منفيا لفظا نحو ما جاء القوم ركبانا إلا زيدا إذ المعنى جاء القوم ركبانا إلا زيدا وسواء تأخر المستثنى عن المستثنى منه أو تقدّم عليه (و) الكلام (التام هو ماذكر فيه المستثنى منه، والموجب هو الذى لم يتقدّم عليه نفى ولا شبهه) أى كالنهى والاستفهام (نحو قوله تعالى — فشربوا منه إلا قليلا —) وإعرابه الفاء حرف عطف شربوا فعل وفاعل منه جار ومجرور متعلق بشربوا إلا حرف استثناء قليلا منصوب على الاستثناء لأن ما قبله وهو قوله فشربوا كلام تام ذكر فيه المستثنى منه وهو الواو فى شربوا وموجب لعدم تقدّم النفى أو شبهه عليه (وكقولك قام القوم إلا زيدا) وإعرابه قام فعل ماض القوم فاعل إلا حرف استثناء زيدا منصوب على الاستثناء لأن ما قبله كلام تام موجب (و) مثله (خرج الناس إلا عمرا) فينصب وجوبا المستثنى بالا إذا تقدّمه كلام تام موجب (سواء كان الاستثناء متصلا) بأن كان المستثنى بعض المستثنى منه (كما مثلنا) وكقوله تعالى — إن الانسان لفى خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات — وقوله تعالى — لوخرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالا — لأن الأصل فى الاستثناء أن يكون متصلا . وقال الفاكهى تبعا لغيره الاستثناء حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع (أو منقطعا) بأن لم يكن المستثنى بعض المستثنى منه سواء كان من غير جنس ما قبله أو من جنسه ولكن لم يقصد عدّه منه ولا يكون المنقطع إلا بعد إلا وغير كما قاله نجم الأئمة الرضى (نحو) — فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس — فان إبليس ليس بعضا من الملائكة، وقولك (قام القوم إلا حمارا) وإعرابه ظاهر ولا بد فى الاستثناء المنقطع من أن يكون ما قبل إلا دالا على ما بعدها كهذا المثال،

ومتردّد بين الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا ويقال فيها حاش وحشى فالمستثنى بالا ينصب إذا كان الكلام تاما موجبا ، والتام هو ماذكر فيه المستثنى منه والموجب هو الذى لم يتقدّم عليه نفى ولا شبهه نحو قوله تعالى فشربوا منه إلا قليلا وكقولك قام القوم إلا زيدا وخرج الناس إلا عمرا سواء كان الاستثناء متصلا كما مثلنا أو منقطعا نحو قام القوم إلا حمارا

ولهذا لايحسن قام القوم إلا ثعبانا كما قاله الصبر فى وابن السراج وابن مالك وغيرهم وعبارة الدماميني فى تعليق الفوائد إذا كان الاستثناء منقطعا فلا بد أن يكون الكلام الذى قبل إلا دالا على المستثنى فان لم يتناوله بوجه من الوجوه لم يصح استعماله لعدم الفائدة فلا يصح نحو صهلت الخيل إلا البعير ولو قيل صوتت الخيل إلا البعير لجاز لأن التصويت استحضر بذكر الخيل وغيرها من المصوتات فكأنّ المستثنى فى تقدير الداخل فيما قبله وان لم يكن داخلا حقيقة وبهذا يعلم أن المنقطع بعض من المستثنى منه مجازا وذلك لأنه لا يكون إلا بما يستحضر بوجه اه هذا وانما وجب نصب المستثنى بالا إذا كان الكلام السابق تاما موجبا لامتناع البدل حينئذ لأنه لوجاز وقوع البدل هنا لاقتضى ذلك فساد المعنى لأن المبدل منه فى حكم الساقط فلو قلت قام القوم إلا زيد بالرفع على البدلية أوقام القوم إلا حمار بالرفع أيضا على البدلية وقدرنا المبدل منه الذى هو القوم فى حكم الساقط كان تقدير المعنى حينئذ قام إلا زيد أو قام إلا حمار وذلك لامعنى له إلا بتقدير زيادة إلا وهو خلاف الأصل أو بتقدير أنه استثناء مفرغ والتفريغ لا يكون فى حال الاثبات فتعين النصب . والناصب للمستثنى المتصل هو إلا عند ابن مالك ومن تبعه ، وقد قيل إنه مذهب سيبويه وهو الأصح ، وقيل ماقبل إلا من فعل أوشبهه بواسطة إلا وهذا القول قريب من الأول وإليه ذهب الفارسى والسيرافى . وأما المنقطع فالناصب له عند سيبويه ما قبله وأكثر التأخرين لما رأوا أن إلا النافية (١) بمعنى لكن قالوا هى الناصبة له نصب لكنّ للأسماء وخبرها محذوف فى الغالب تقديره فى المثال المتقدّم قام القوم لكن حمارا لم يقم ، ومن هذا يعلم أن إلا فى الاستثناء المنقطع تكون بمعنى لكن الاستدراكية .

﴿ تنبيه ﴾ ما تقرر من وجوب النصب فى الاستثناء من كلام تام موجب سواء أكان متصلا أم منقطعا هو المشهور المعروف فى كتب العربية وقد سمع الرفع متى توفرت الشروط كقوله صلى الله عليه وسلم « الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله وماوالاه أوعالم أومتعلم » وقوله صلى الله عليه وسلم « كل أمّتى معافى إلا المجاهرون » وقرئ - فشربوا منه إلا قليل - بالرفع فقليل المرفوع فى جميع ذلك بدل بعض من المستثنى منه لأن الابدال بعد الكلام التام الموجب لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها القراءة المذكورة ، والأصح أن المرفوع مبتدأ حذف خبره لدلالة ماقبله : أى إلا ذكر الله الخ فليس بملعون، والا المجاهرون ليسوا معافين، والاقليل منهم لم يشربوا والجملة فى ذلك كله استثناء منقطع فمحلها النصب ومجىء المستثنى جملة هو ما عليه ابن هشام تبعا للفراء وابن خروف وغيرهما وهو الأصح ، ومنه قوله تعالى - إلا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الأكبر - فمن مبتدأ خبره فيعذبه والجملة استثناء منقطع (وإن كان الكلام) الذى قبل إلا (تاما) أى مذكورا فيه المستثنى منه (غير موجب) بفتح الجيم بأن تقدّمه نفى أوشبهه (جاز فى المستثنى) متصلا كان أومنقطعا (البدل) أى بدل بعض عند البصريين ولم يصرح معه بضمير لأن قوّة تعلق المستثنى منه تغنى عن الضمير غالبا ، قاله الأزهرى وحينئذ فيعرب إعراب ماقبله من رفع ونصب وجر نحو ما قام القوم إلا زيد وما رأيت القوم إلا زيدا ومررت بالقوم إلا زيد . وقال الكوفيون: إنه عطف نسق لأن إلا عندهم من حروف العطف فى باب الاستثناء خاصة وهى عندهم بمنزلة لا العاطفة فى أن ما بعدها مخالف لما قبلها . قلت وكذلك بدل البعض يكون الثانى فيه مخالفا للأول فى المعنى . ألا ترى أنك إذا قلت رأيت القوم بعضهم فيكون قولك أوّلا رأيت القوم مجازا ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم (و) جاز فيه (النصب على الاستثناء) لأنه الأصل (و) لكن (الأرجح فى المتصل البدل) لما فيه من حصول المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه فى الاعراب ثم فسر البدل بقوله (أى يجعل المستثنى بدلا من المستثنى

و إن كان الكلام تاما غير موجب جاز فى المستثنى البدل والنصب على الاستثناء والأرجح فى المتصل البدل أى يجعل المستثنى بدلا من المستثنى

(١) هذه تسمية غريبة لالا الاستثنائية اه مصححه

منه فيتبعه فى إعرابه) على أنه بدل بعض و إنما تكون البدلية أرجح بشرط أن لا يكون مردودا به كلام تضمن معنى الاستثناء وأن لايتراخى المستثنى عن المستثنى منه وأن لا يكون متقدما عليه فمثال ماجمع الشروط (نحو قوله تعالى - ما فعلوه إلا قليل منهم -) و إعرابه ما نافية فعلوه فعل وفاعل ومفعول إلا أداة حصر قليل بدل بعض من كل منهم جار ومجرور فى محل رفع صفة لقليل وليس فى الابدال مايخالف المبدل منه نفيا و إثباتا إلا البدل فى الاستثناء فانك إذا قلت ما قام أحد إلا زيد فقد نفيت القيام عن أحد وأثبته لزيد وهو بدل منه و إذا تعذر الابدال من اللفظ لمانع أبدل من المحل نحو لا أحد فيها إلا عمرو وما زاد شيئا إلا شىء لايعبأ به لأن ما ولا لايقدران عاملتين بعد إلا لأنهما عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالا ، ومثل ذلك ما جاءنى من أحد إلا أبوك بالرفع على أنه بدل بعض من محل أحد لأنه فاعل ومن زائدة و يمتنع خفضه على اللفظ لأن البدل فى نية تكرار العامل فيكون التقدير جاءنى من أبيك فيلزم عليه زيادة من فى الاثبات وفى المعرفة وكلاهما ممتنع عند الجمهور ، وقد يبدل من المحذوف كقول الملحة :

وقفة تقول ما الفخر إلا الكرم ... وهل محل الأمن إلا الحرم

أى ما الفخر شىء إلا الكرم وهل محل الأمن مكان إلا الحرم لأنه مثل به للابدال لا للتفريغ .

﴿تنبيه﴾ قال الرضى وجماعة ومن شرط هذا البدل : أى الواقع فى باب الاستثناء أن يكون بعد إلا وأن يكون متصلا ومؤخرا عن المستثنى منه وأن يكون غير مردود به كلام يتضمن الاستثناء وأن لايتراخى المستثنى عن المستثنى منه فخرج بقوله وأن يكون غير مردود به كلام الخ ما رد به كلام نحو ما قام القوم إلا زيدا بالنصب وجوبا ردا على من قال قام القوم إلا زيدا قصدا للتطابق بين الكلامين ولا يجوز الابدال ، وخرج المتراخى عن المستثنى منه نحو ما جاءنى أحد حين كنت جالسا هنا إلا زيدا فان البدل فيه غير مختار لأن البدل إنما يختار لقصد التطابق بينه و بين المستثنى منه ومع التراخى لا يظهر التطابق (والمراد بشبه النفى) ماهو نفى فى المعنى وان كان مثبتا فى اللفظ فدخل فى ذلك نحو القوم غير قائمين إلا زيد وقل رجل يقوله إلا زيد فقل فعل ماض جامد معناه النفى : أى لا رجل يقوله إلا زيد ورجل فاعله وجملة يقوله صفة لرجل وزيد بدل من رجل أو من ضميره المستتر فى يقوله وقلما يقوله أحد إلا زيد فقل فعل ماض وما كافة له عن الفاعل على الصحيح وجملة يقوله أحد جملة مستأنفة وزيد بدل من أحد ودخل فى ذلك الشرط المشرب معنى النفى والامتناع بلولا ولو لأن النفى من لازمها و (النهى نحو - ولايلتفت منكم أحد إلا امرأتك -) بالرفع فى قراءة أبى عمرو وابن كثير . و إعرابه لا ناهية يلتفت فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره منكم جار ومجرور فى محل نصب على الحال من أحد لأنه فى الأصل نعت له فلما قدم عليه نصب على الحال على القاعدة المقررة من أن نعت النكرة إذا تقدم عليها نصب على الحال أحد فاعل ليلتفت إلا أداة حصر وامرأة بدل من أحد بدل بعض من كل والكاف فى محل جر بالاضافة وسيأتى توجيه قراءة النصب التى قرأ بها أكثر القراء (والاستفهام) أى الانكارى لأنه الذى فى معنى النفى (نحو - ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون -) بالرفع فى قراءة الجميع . و إعرابه من اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ يقنط فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر من رحمة جار ومجرور ورب مضاف إليه والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة إلا أداة حصر الضالون بدل من فاعل يقنط المستتر بدل بعض من كل ولم يؤت معه بضمير لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغنى عن الضمير كما قاله الفاكهى وابن عنقاء والعصامى وغيرهم . قال ابن عنقاء : ويجوز أن يكون قوله إلا الضالون استثناء مفرغا

منه فيتبعه فى إعرابه نحو قوله تعالى - مافعلوه إلا قليل منهم - والمراد بشبه النفى النهى نحو - ولايلتفت منكم أحد إلا امرأتك - والاستفهام نحو - ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون -

فى الفاعل فلا ضمير فى يقنط والرابط بالمبتدإ الهاء من ربه اه . والقنوط اليأس من رحمة الله وفى القاموس قنط كنصر وضرب وحسب وكرم قنوطا بالضم وكفرح قنطا وقناطة يئس فهو قنط كفرح اه . والضالون هم الكافرون بالله تعالى .

﴿تنبيه﴾ لم يذكر المصنف حكم ما إذا قدّم المستثنى على المستثنى منه وقد ذكر غيره أنه إذا قدّم المستثنى على المستثنى منه وجب النصب فى المتصل والمنقطع الموجب وغيره لتعذر البدل نحو قوله :

ومالى إلا آل أحمد شيعة ومالى إلا مذهب الحق مذهب

(والنصب فى المستثنى المتصل عربى جيد) أى ليس برديء بل هو فصيح وإن كان الاتباع أجود منه وقد (قرئ به فى السبع فى قليل) من قوله تعالى ـ مافعلوه إلا قليل منهم ـ فقرأ ابن عامر إلا قليلا بالنصب على الاستثناء (و) فى (امرأتك) فى قوله تعالى ـ ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك ـ فقرأ غير أبى عمرو وابن كثير إلا امرأتك بالنصب على أنه مستثنى من أحد . وقيل من أهلك فى قوله تعالى ـ فأسر بأهلك ـ لكن استشكل هذا بأن ذلك يمنع من الاسراء بها ، وقد أسرى بها كذا قال الفاكهى وقال غيره لما رأى صاحب الكشاف أكثر القراء على النصب فى قوله تعالى ـ إلا امرأتك ـ قال إنه على قراءة النصب مستثنى من قوله تعالى ـ فأسر بأهلك ـ لا من أحد والرفع على الابدال من أحد، وما قيل من أن فيه تناقضا على هاتين القراءتين ، لأنه على تقدير النصب يقتضى أن يكون غير مسرى بها وعلى تقدير الرفع يقتضى أن يكون مسرى بها مدفوع بأن الاسراء مقيد بعدم الالتفات . والمعنى أسر بأهلك إسراء لا التفات فيه إلا امرأتك فأسر بها إسراء مع الالتفات اه . وفى حواشى الكرخى على الجلالين قوله : وفى قراءة أى سبعية بالنصب استثناء من الأهل أى إلا امرأتك فلا تسر بها وخلفها مع قومها لأن هواها اليهم ويصيبها العذاب معهم فهو استثناء من الاسراء بها فتكون من موجب وضعف معنى إذ يلزم أن لا يكون أسرى بها والالتفات يؤذن بكونها سرت معهم . وأجيب بأنه لم يسر بها هو بل تبعتهم هى أو هو مستثنى من أحد كقوله تعالى ـ مافعلوه إلا قليلا ـ (وإن كان الاستثناء منقطعا فالحجازيون يوجبون النصب) أى على الاستثناء وهو اللغة العليا وبها جاء التنزيل (نحو) قراءة السبعة ـ ومالأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى ـ وقوله تعالى (ما لهم به من علم إلا اتباع الظنّ) وإعرابه ما نافية لهم جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدّم به جار ومجرور فى محل نصب على الحال من علم من زائدة ويقال لها صلة أدبا علم مبتدأ مؤخر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد إلا حرف استثناء اتباع منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف والظنّ مضاف اليه (وتميم يرجحونه) أى النصب (ويجيزون الاتباع) على جعل المستثنى بدلا من المستثنى منه (نحو ماقام القوم إلا حمارا) بالنصب على الاستثناء (وإلا حمار) بالرفع على أنه بدل من القوم وصح جعله بدلا من المستثنى منه مع أنه ليس بعضا منه كما يقتضيه كونه منقطعا لأنه بعض منه على سبيل المجاز بأن يتخيل فيه العموم قاله أبو حيان ، وقد أشار للجواب المذكور الشارح الفاكهى بقوله ويقرءون يعنى بنى تميم إلا اتباع الظنّ بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار المحل بدل بعض تنزيلا لما ليس من الجنس منزلة الجنس لكن محل جواز الوجهين حيث أمكن تسلط العامل على المستثنى أى إن صح أى من حيث المعنى جعل الاستثناء مفرغا كقول الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

فأبدل اليعافير والعيس من الأنيس لأنه لوقيل ليس بها إلا اليعافير وإلا العيس لناسب المقام فان لم يمكن

والنصب فى المستثنى المتصل عربى جيد قرئ به فى السبع فى قليل وامرأتك وإن كان الاستثناء منقطعا فالحجازيون يوجبون النصب نحو ـ مالهم به من علم إلا اتباع الظنّ ـ وتميم يرجحونه ويجيزون الاتباع نحو ماقام القوم إلا حمارا وإلا حمار

تسليط العامل على المستثنى وجب النصب إجماعا نحو ما زاد هذا المال إلا ما نقص فالا حرف استثناء وما مصدرية ونقص فعل ماض والمصدر المنسبك من ذلك منصوب على الاستثناء ولا يصح تقديرها فى محل رفع على الابدال من الفاعل إذ لا يصح أن يقال ما زاد إلا النقص بل التقدير الذى يستقيم به الكلام أن يقال مازاد هذا المال لكن نقص وكذا كل استثناء منقطع يقدر بلكن كما قاله البصريون والكوفيون يقدرونه بسوى وماقدره البصريون أولى لأن الاستثناء المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخول المستثنى فى الحكم السابق وسوى لا يفيد الاستدراك بخلاف لكن فانها موضوعة له ، وقد سلك المفسرون طريقة البصريين فتراهم عند وقوع الاستثناء منقطعا يقدرون بعدها لكن كقوله تعالى ـ انى لا يخاف لدى المرسلون إلا من ظلم ـ الآية ، وقوله تعالى ـ لا يسمعون فيها لغوا إلا سلاما ـ أى لكن من ظلم ولكن سلاما لأن الاستثناء فى الآيتين منقطع (و إن كان الكلام) أى الذى قبل إلا (ناقصا) أى غير مكتف بنفسه (وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه) أى مع نيته (ويسمى استثناء مفرغا) بتشديد الراء المفتوحة سمى بذلك تسمية له باسم عامله لأن ماقبل إلا قد تفرغ للعمل فما بعدها (كان المستثنى) حينئذ (على حسب) بفتح السين وإسكانها (العوامل) المقتضية له أى الطالبة للعمل فيه ولا يبقى لكلمة إلا الاستثنائية عمل فى المستثنى بل العمل فيه لما قبلها (فيعطى) ذلك الاسم المستثنى من وجوه الاعراب (مايستحقه لولم توجد إلا) فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها نحو ماقام إلا زيد و إن كان يطلب منصوبا لفظا نصب ما بعدها نحو ما رأيت إلا زيدا و إن كان يطلب منصوبا محلا جر بجار يتعلق به نحو مامررت إلا بزيد (وشرطه) عند النحاة (كون الكلام غير إيجاب) بأن يشتمل على نفى أو شبهه لأنه لا يتأتى التفريغ فى الايجاب لأن ذلك يؤدى إلى إبطال الاستثناء فلا تقول رأيت إلا زيدا لأنه يلزم منه أنك رأيت جميع الناس إلا زيدا وذلك محال عادة ووجه لزوم ما ذكر أن الاستثناء المفرغ يقدر فيه الاستثناء من اسم عام محذوف فتقدير ماقام إلا زيد ماقام أحد إلا زيد وعلى هذا فقس فلا يصح التفريغ فى الايجاب لأنك لو قلت رأيت إلا زيدا يكون التقدير رأيت جميع الناس إلا زيدا وذلك غير صحيح فأما قوله تعالى ـ و يأبى الله إلا أن يتم نوره ـ فحمل يأبى فى إفادة النفى على لا يريد لأن معناهما النفى فهما بمعنى واحد فكأنه قال لا يريد الله إلا أن لا يتم نوره وقد مر أنه لافرق بين أن يكون النفى فى اللفظ أو فى المعنى ، وقد يقع فى الايجاب عند وجود قرينة تدل على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا كقرأت إلا يوم الجمعة أى قرأت كل أيام الأسبوع إلا يوم الجمعة وهذا معنى صحيح (نحو ماقام إلا زيد) و إعرابه ما نافية قام فعل ماض إلا أداة حصر زيد فاعل وعلامة رفعه ضم آخره (وما رأيت إلا زيدا) فالا فيه أداة حصر وزيدا مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره (وما مررت إلا بزيد) فالا أداة حصر بزيد جار ومجرور متعلق بمررت ، وهذه الأمثلة الثلاثة للنفى وأشار اليه بمثال من القرآن فقال (وكقوله تعالى ـ وما محمد إلا رسول) و إعرابه الواو حرف عطف مانافية محمد مبتدأ إلا أداة حصر رسول خبر المبتدإ ولا يجوز إعمال ما هنا عمل ليس لبطلان عملها بالا ، وتقدير الكلام وما محمد مخالف لسائر الرسل إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، فسيخلو كما خلوا و يموت كما ماتوا (ولا تقولوا على الله إلا الحق) هذا المثال والذى بعده للنهى . و إعرابه لا ناهية تقولوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل على الله جار ومجرور إلا أداة حصر الحق مفعول به لتقولوا لتضمنه معنى ما ينصبه القول. وقيل إنه نعت مصدر محذوف ، والتقدير ولا تقولوا على الله إلا القول الحق . قال السمين : وهذا

و إن كان الكلام ناقصا وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه ويسمى استثناء مفرغا كان المستثنى على حسب العوامل فيعطى ما يستحقه لولم توجد إلا وشرطه كون الكلام غير إيجاب نحو ماقام إلا زيد وما رأيت إلا زيدا وما مررت إلا بزيد وكقوله تعالى ـ وما محمد إلا رسول . ولا تقولوا على الله إلا الحق ـ

الثانى قريب فى المعنى من الأول اه . (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن) وإعرابه لا ناهية تجادلوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل أهل مفعول به وهو مضاف والكتاب مضاف اليه إلا أداة حصر بالتى جار ومجرور الباء حرف جر التى اسم موصول فى محل جر بالباء هى ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ أحسن خبر وعلامة رفعه ضم آخره وجملة المبتدإ والخبر صلة الموصول والعائد هى فما بعد إلا فى هذا المثال إنما جر بالباء لأن ما قبلها يطلب مجرورا . ومعنى الآية ولا تجادلوا معاشر المؤمنين أهل الكتاب إلا بالمجادلة التى هى أحسن كالدعاء إلى الله بآياته والتنبيه على حججه قاله المحلى فى تفسيره ، ومثال الاستفهام ـ فهل يهلك إلا القوم الفاسقون ـ ؟ .

﴿تنبيه﴾ الاستثناء المفرغ من قبيل المتصل ويكون فى الظروف نحو ـ لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها ـ والمصادر نحو ـ إن نظن إلا ظنا ـ والأحوال نحو ماجاءنى زيد إلا وغلامه راكب ولا يأتى فى المفعول معه فلا يقال لا تسر إلا والنيل وذلك لأن ما بعد إلا منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته لها نفيا وإثباتا والواو أيضا مؤذنة بنوع من الانفصال ، وأما التوابع فانما يقع التفريغ منها فى البدل دون عطف النسق وعطف البيان والتأكيد وكذا النعت ففى المغنى لابن هشام فلا يجوز التفريغ فى الصفات ، وأجازه الزمخشرى وأبو البقاء قال وكلام النحويين يخالف ذلك وجميع ماذكر مشروط بسبق نفى أو شبهه بما مر وقد يحذف النفى كقول الشاعر * أرى الدهر إلا منجنونا باهله * أى ما أرى الدهر إلا مستديرا بأهله من حال إلى حال لأن المنجنون العجلة التى يستقى عليها الماء (والمستثنى بغير) بالتنوين (وسوى) بالتنوين ويجوز تركه لأنه مقصور كعصى ورحى (بلغاتها) المتقدمة (مجرور) دائما (بالاضافة) أى إضافة غير وسوى اليه لملازمتهما للاضافة والأصل فى غير أن يكون صفة بمعنى مغاير نحو جاءنى رجل غير زيد لكنها حملت على إلا واستعملت فى الاستثناء كما حملت إلا عليها واستعملت صفة فما إذا أتت بعد جمع منكر غير محصور غالبا لتعذر الاستثناء حينئذ نحو ـ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ـ أى لو كان فيهما آلهة غير الله وإلا حينئذ اسم بمعنى غير لكن ظهر إعرابها فيما بعدها لكونها بصورة الحرف كالموصولة على الأصح فيهما (ويعرب غير) لفظا (وسوى) تقديرا كعصا (بما) أى بالاعراب الذى (يستحقه المستثنى بالا) من الاعراب بتفصيله السابق لأنه لما جر بهما المستثنى انتقل إعرابه اليهما (فيجب نصبهما) بعد الكلام التام الموجب وذلك كما فى (نحو قاموا غير زيد) وإعرابه قاموا فعل وفاعل غير اسم استثناء منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف وزيد مضاف اليه وما ذكرته من أنها منصوبة على الاستثناء هو الذى عليه ابن خروف وأهل الأندلس فانهم قالوا ناصبها الجملة التى انتصب عن تمامها على الاستثناء لكونها جاءت فضلة بعد تمامها وعند الفارسى أنها منصوبة على الحال من المستثنى منه وفيها معنى الاستثناء وأن الناصب لها ما فى الجملة من فعل أو شبهه وعند السيرافى أنها منصوبة على التشبيه بالظرف المبهم لما فيها من الابهام والناصب لها أيضا الفعل أو شبهه (أو سوى زيد) فى نحو قام القوم سوى زيد . وإعرابه قام فعل ماض القوم فاعل سوى اسم استثناء منصوب على الاستثناء وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وزيد مضاف اليه ، والجمهور على أنها ظرف مكان أبدا ، ولا تجعل اسما إلا فى الضرورة والندور . وقال ابن مالك كالزجاج وابن فارس هى اسم أبدا كغير معنى وتصرفا . وقال ابن هشام كالرمانى وأبى البقاء وابن عصفور وأكثر الكوفيين ظرف كثيرا واسم قليلا وهو الأرجح ، فاذا أعربت ظرفا فهى منصوبة

ـ ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن ـ والمستثنى بغير وسوى بلغاتها مجرور بالاضافة ويعرب غير وسوى بما يستحقه المستثنى بالا فيجب نصبهما نحو قاموا غير زيد أو سوى زيد

أبدا بالعامل قبلها أو اسما كغير فتعطى جميع أحكامها كما يفيده تمثيل المصنف (ويجوز الاتباع) أى للمستثنى منه فى إعرابه (والنصب) أى على الاستثناء وذلك بعد الكلام التام المنفى (كما فى نحو ماقاموا غير زيد أو سوى زيد) برفع غير وسوى على أنهما بدلان من الواو فى قاموا و بنصبهما على الاستثناء كما تقول ماقاموا إلا زيد بالرفع والا زيدا بالنصب والأرجح الاتباع فى المتصل و يجب النصب فى المنقطع عند الحجازيين نحو مافيها أحد غير حمار بالنصب وجوّز التيميون فيه الاتباع أيضا كالمتصل (ويعربان) أى غير وسوى (بحسب العوامل) الداخلة عليهما وذلك بعد الكلام المنفى الناقص (فى) الاستثناء المفرغ (نحو ماقام غير زيد وسوى زيد) برفع غير وسوى على أنهما فاعلان لقام كما تقول ماقاموا إلا زيد (ومارأيت غير زيد وسوى زيد) بنصبهما على أنهما مفعولان كما تقول مارأيت إلا زيدا (وما مررت بغير زيد وسوى زيد) بجرها بالباء كما تقول مامررت إلا بزيد و يفارقان إلا فى جواز تفريغهما مطلقا فى الايجاب كقام غير زيد وسوى زيد برفعهما مع امتناع قام إلا زيد وفى جواز كونهما تابعين فى التام الموجب نحو قام القوم غير زيد وسوى زيد برفعهما بدلا من زيد ومررت بهم غير زيد وسوى زيد بالجر فيهما بدلا من الضمير المجرور و بالنصب فى المثالين على الاستثناء وذلك لأنهما فى معنى النفى فالكلام معهما كأنه غير موجب ومما يفارقان فيه إلا أن تابع المستثنى بهما يجوز فيه رعاية المعنى ورعاية اللفظ فاذا قلت ماقام القوم غير زيد وعمرو أو سوى زيد وعمرو جاز جر عمرو عطفا على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لأن المعنى ما قام إلا زيد وعمرو وهو من الاتباع على المعنى المسمى بالتوهم ومع إلا لا يجوز إلا مراعاة اللفظ فقط (و إذا مدت سوى) بأن قيل فيها سواء زيد بفتح السين والواو مع المد فى آخرها و بكسر السين وفتح الواو مع المد كما مر فى ذكر لغاتها (كان إعرابها) حينئذ (ظاهرا) فى آخرها (فاذا قصرت) أى ترك المد فيها وضمت سينها أو كسرت (كان إعرابها مقدرا على الألف) منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لاغير) لأنه خبرها (نحو قام القوم ليس زيدا) و إعرابه قام فعل ماض القوم فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ليس فعل ماض ناقص معناه الاستثناء يرفع الاسم و ينصب الخبر وزيدا منصوب على أنه خبرها واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره هو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أى ليس القائم زيدا أو على البعض المفهوم من كل أى لا يكون بعضهم زيدا (ولا يكون زيدا) و إعرابه لانافية يكون فعل مضارع معناه الاستثناء مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره و يكون متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر وزيدا خبرها واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره هو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أى لا يكون القائم زيدا أو على البعض المفهوم من الكل أى لا يكون بعضهم زيدا قال الفاكهى وجملة الاستثناء هل هى حال فمحلها النصب أومستأنفة فلا محل لها قولان صحح ابن عصفور الثانى اهـ وقال ابن عنقاء جملة الاستثناء فى ذلك كله مستأنفة من حيث الاعراب لا المعنى كما صححه ابن عصفور وجزم به أكثر المتأخرين ، وقال السيرافى وقوم الأرجح أنها حال واعترض بأن الماضى لا يقع حالا إلا مع قد ولو مقدرة وقد لا تدخل على الجامد ، ويجاب بأن جمهور المحققين من المتأخرين على أن قد لاتلزم فى ذلك لكثرة ورود الماضى حالا بدون قد اهـ (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا) ولا يكون الاستثناء بهذه الأفعال إلا متصلا . قال أبو حيان فلا تقول مافى الدار أحد خلا حمارا (يجوز جره) بها لكن الجر بالأولين قليل ولذا لم يحفظه سيبويه فى عدا (و) يجوز (نصبه بها) على أنه مفعول به ومحل جواز الوجهين ان تجردت من ما المصدرية كما يعلم من كلامه الآتى

ويجوز الاتباع والنصب كما فى نحو ماقاموا غير زيد أو سوى زيد ويعربان بحسب العوامل فى نحو ما قام غير زيد وسوى زيد وما رأيت غير زيد وسوى زيد ومامررت بغير زيد وسوى زيد و إذا مدت سوى كان إعرابها ظاهرا فاذا قصرت كان إعرابها مقدرا على الألف والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لا غير نحو قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا والمستثنى بخلا ، وعدا وحاشا يجوز جره ونصبه بها

(نحو قام القوم خلا زيدا) بالنصب و إعرابه قام فعل ماض القوم فاعل خلا فعل ماض فيه معنى الاستثناء زيدا مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره هو. قال ابن عنقاء : فاعل خلا وعدا وحاشا لا يكون فى الاستثناء إلاضميرا ملازما للافراد والتذكير والاستثناء عائد على البعض المفهوم مماقبله أوعلى اسم فاعل مفهوم من السياق اه والتقدير هنا قام القوم خلا بعضهم وخلا القائم زيدا (وخلا زيد بالجر) على أن خلا حرف جر وزيد مجرور به (وعدا زيدا) بالنصب مفعول به (وعدا زيد) بالجر بعدا (وحاشا زيدا) بالنصب على أن حاشا فعل ماض وفاعله مستترفيه وجوبا كفاعل خلا وعدا وزيدا مفعول به (وحاشا زيد) بالجر بحاشا (و إن جررت) بكل منها المستثنى (فهى حروف جر) واستثناء غير متعلقة بشىء لأنها للتنحية لا للتعدية ومحل مجرورها حينئذ نصب عن تمام الكلام فناصبه الجملة المتقدّمة التى انتصب عن تمامها. وقال الجرجانى: هنّ معديات فمجرورهنّ فى محل المفعول به كمررت بزيد و يتعلق بما فى الجملة من فعل أو شبهه إلا أن تعديتهنّ على جهة السلب : أى على جهة النفى اه (وان نصبت) بكل منها (فهى أفعال) ماضية معناها الاستثناء وهى جامدة متعدية بنفسهاوجملة الاستثناء مستأنفة من حيث الاعراب لا المعنى فلا محل لها كما أن جملة إلا زيدا من نحو قام القوم إلا زيدا لامحل لها ، وقيل إنها حال فمحلها النصب والقول فيها كالقول فى جملة ليس ولا يكون (إلا أن سيبويه) إمام النحاة (لم يسمع فى المستثنى بحاشا إلا الجر) فالتزم حرفيتها وأوجب الجر بها ونفى النصب وغيره سمع النصب أيضا كقولهم : اللهم اغفرلى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ فجوزه والمثبت مقدم على النافى ولايستثنى بها إلافيما فيه تنزيه للاسم الذى بعدها من سوء ذكر فى غيره أوفيه نحو ضربت القوم حاشا زيد بالجر ، ولذلك لايحسن صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه ، كذا قال ابن الحاجب وجزم به الرضى وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه عن السوء ثم يبرئون من أرادوا تبرئته على معنى ان الله منزه عن أن لايطهر ذلك الشخص مما يعيبه فيكون آكد وأبلغ وتكون حينئذ مستعملة للتنزيه فقط فتكون اسما مبنيا نحو ـ قلن حاش لله ماعلمنا عليه من سوء ـ . قال الخبيصى وهى حينئذ اسم منتصب محلا انتصاب المصدر الواقع بدلا من الفعل وقد قرىء حاشا لله بالتنوين وهو مثل قولهم رعيا لزيد وحاشى الله بالاضافة فهو مثل سبحان الله اه وفى التسهيل وشرحه للدمامينى وان وليها مجرور باللام انتفت حرفيتها بالاجماع ولم تتعين الفعلية خلافا للمبرد بل يتعين حينئذ اسميتها لجواز تنوينها كقراءة ابن السماك حاشا لله بالتنوين فهذا مثل قولهم سقيا لزيد ورعيا لخالد وقرأ ابن مسعود حاشى الله بالاضافة فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله اه (وتتصل ما) أى ما المصدرية (بعدا وخلا فيتعين حينئذ (النصب) بهما للمستثنى لأن المصدرية لا تدخل إلا على الفعل (ولا تتصل مابحاشا) أى لايجوز دخول ما المصدرية على حاشا كما نص عليه سيبويه خلافا لمن جوز اتصال مابها وهومامشى عليه صاحب الآجرومية . قال ابن عنقاء دخول ماعلى حاشا رأى لابن مالك تبعا لقوم والصحيح وفاقا للجمهور أن مالاتدخل على حاشا إلا فى ضرورة أوشذوذ وهى حينئذ زائدة لامصدرية وان نصب ما بعدها اه (تقول قام القوم ماعدا زيدا) بالنصب لا غير وقام الناس ماخلا عمرا . و إعرابه قام فعل ماض القوم فاعل مامصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها بمصدر عدا فعل ماض زيدا مفعول به ومثله ماخلا عمرا وفاعلهماضمير مستتر فيهما وجوبا يعود على البعض والتقدير قام القوم ماعدا بعضهم زيدا وما خلا بعضهم عمرا أى مدة مجاوزة زيد ومدة مجاوزة عمرو قال فى التصريح والقول بأن ماهنا مصدرية معوجود خلا وعدا مشكل لأنها لاتدخل على فعل جامد كما نص عليه فى التسهيل وموضع ماوصلتها نصب بلاخلاف

نحو قام القوم خلا زيدا وخلا زيد بالجر وعدا زيدا وعدا زيد وحاشا زيدا وحاشا زيد وان جررت فهى حروف جر وان نصبت فهى أفعال إلا أن سيبويه لم يسمع فى المستثنى بحاشا إلا الجر وتتصل ما بعدا وخلا فيتعين النصب ولا تتصل ما بحاشا تقول قام القوم ماعدا زيدا

فقيل على الحالية، والتقدير قام القوم مجاوز قيامهم زيدا أو مجاوزا قيامهم زيدا أو خاليا بعضهم من زيد وقام الناس خلوّا قيامهم عمرا أو خاليا قيامهم عمرا أو خاليا بعضهم من عمرو . قال ابن مالك ووقعت الحال معرفة لتأويلها بنكرة . قال ابن هشام فى المغنى والتأويل خالين عن عمرو ومتجاوزين زيدا اه وقيل على الظرفية الزمانية على تقدير المضاف أى وقت خلوهم عمرا أو وقت مجاوزتهم زيدا وما تقرر من وجوب النصب بعدهما هو مذهب الجمهور وذهب الكسائى وجماعة إلى جواز الجر بهما على تقديرهما حرفى جر وتقدير ما زائدة . قال فى المغنى فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لأن ما لاتزاد قبل الجار بل بعده نحو ـ عما قليل ، فبما رحمة من الله ـ وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لايقاس عليه اه .

(وقال لبيد) بفتح اللام وكسر الموحدة ابن ربيعة العامرى وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم وحسن إسلامه ، وكان من فحول شعراء الجاهلية وكان من المعمرين عاش مائة وأربعا وخمسين سنة ولم يقل شعرا بعد إسلامه ، وكان يقول أبدلنى الله تعالى به القرآن . وقيل قال بيتا واحدا :

ماعاتب المرء الكريم كنفسه والمرء يصلحه القرين الصالح

(ألا كل شىء ماخلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل)

وقال لبيد :
ألا كل شىء ماخلا الله باطل
وكل نعيم لامحالة زائل

هو من قصيدة للبيد لامية من الطويل أكثر من خمسين بيتا استشهد النحاة بكثير منها . اللغة : ألا حرف يفتتح به الكلام لتنبيه المخاطب وكل اسم موضوع لجميع الأجزاء إذا أضيفت إلى النكرة اقتضت عموم الأفراد وإذا أضيفت إلى المعرفة اقتضت عموم الأجزاء ، والباطل هو الزائل الفائت من بطل الشىء بطلا وبطولا وبطلانا إذا ذهب ضياعا ، والنعيم ما أنعم الله به عليك وكذلك النعمة وقوله لا محالة بفتح الميم أى لابد أو لا حيلة . الاعراب ألا حرف استفتاح كل مبتدأ شىء مضاف اليه مامصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا خلا فعل ماض معناه الاستثناء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره هو عائد على البعض وباطل خبر المبتدإ والمصدر المنسبك من ما وما بعدها منصوب على الظرفية أى كل شىء باطل مدّة خلوه أو وقت خلوه عن الله تعالى وكل مبتدأ ونعيم مضاف اليه لانافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر محالة اسمها مبنى معها على الفتح وخبرلا محذوف والتقدير لا محالة لنا زائل خبر كل شىء . والمعنى أن كل شىء غير الله تعالى زائل وفان لايدوم وكل نعيم أى من نعيم الدنيا لأنه بصدد ذم الدنيا وبيان سرعة زوالها أو أعم من ذلك لأن لبيدا قال ذلك قبل إسلامه ، فيمكن أن يكون اعتقاده فى ذلك الوقت أن الجنة لاوجود لها وحينئذ فيكون المراد من قوله صلى الله عليه وسلم « أصدق كلمة » أى قطعة من الكلام «قالها الشاعر كلمة لبيد : ألا كل شىء» الخ صدر البيت ، فان العجز وهو قوله وكل نعيم لا محالة زائل لا يمكن تصديقه فيه من حيث إنه شامل لنعيم الجنة وهو لا يزول ، ولذا جاء أن الصدّيق رضى الله عنه كذبه فيه وقال إن نعيم الآخرة لايزول بل جاء بذلك مرفوعا إلى النبى صلى الله عليه وسلم . وقال ابن حجر العسقلانى المراد بالبطلان فى البيت الفناء لا الفساد ، وكل شىء سوى الله تعالى جائز عليه الفناء لذاته حتى الجنة والنار وإنما يبقيان بابقاء الله تعالى لهما وخلق الدوام لأهلهما والحق على الحقيقة من لا يجوز عليه الزوال لذاته ، والشاهد فى خلا حيث ينصب ما بعده على أنه فاعل والفاعل مستتر والاسم المنصوب المفعول به .

﴿ تتمة ﴾ بقيت أدوات يستثنى بها لم يذكرها المصنف للخلاف فيها منها بيد بالموحدة ، ويقال فيها ميد بالميم ويكون بمعنى غير اتفاقا فيستثنى بها فى الانقطاع فقط كقوله صلى الله عليه وسلم «نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا » ، وتأتى بمعنى أجل وبمعنى على كقوله

صلى الله عليه وسلم « أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش ورضعت فى بنى سعد » أى
من أجل أنى من قريش ورضعت فى بنى سعد أو على أنى من قريش الخ ، ويجوز أن تكون فى
هذا الحديث بمعنى غير منصوبة على الاستثناء ويكون من تأكيد المدح بما يشبه الذم وتلازم الاضافة
إلى أن المصدرية وصلتها كالمثالين المذكورين وشذ حذف أن بعدها فيقال فى إعرابها بيد اسم
استثناء بمعنى غير مبنى على الفتح والجملة بعدها فى محل جر بالاضافة ، وقال ابن مالك فى إعراب مشكل
البخارى بيد حرف استثناء بمعنى إلا وعلى هذا فالجملة بعدها فى محل نصب على الاستثناء المنقطع وقد
مال الدماميني إلى هذه فى شرح التسهيل . ومنها بله بفتح الهاء أكثر من كسرها عدها الكوفيون
والبغداديون وغيرهم وأجازوا النصب بعدها كالا نحو قام القوم بله زيدا . قال ابن عنقاء والأصح
أنها تدل على أن ما بعدها زائد فى الوصف على ماقبلها وأنها تكون اسما لاترك كثيرا فينصب المفعول
به كبله زيدا أى دعه ففتحته بناء ، وقيل مصدر وقع بدلا من فعل الأمر أى تركا زيدا ففتحته
إعراب ، وقيل مصدر بمعنى الترك فيضاف إلى المفعول له ، وقال الفارسى لفاعله ففتحته إعراب أيضا
واسما بمعنى كيف قليلا فيرفع مابعده ففتحته بناء ، وبالثلاثة روى قول الشاعر :

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق

وتكون اسما بمعنى غير فتضاف للمستثنى نحو ماقاموا بله زيد ففتحته إعراب وقد يجر بالحرف كحديث
البخارى « أعددت لعبادى الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من بله
ما اطلعتم عليه » أى من غير ما اطلعتم عليه . ومنها لاسيما وأكثر استعمالها بالواو قبلها وبالتشديد
وقد تحذف الواو وقد تخفف . قال الرضى : وقد يقال فيها سيما بحذف لا والواو التى تدخل عليها فى
بعض المواضع اعتراضية عدها كثيرون من أدوات الاستثناء حتى رأوا مابعدها مخالفا لما قبلها
بالأولوية نحو قاموا لاسيما زيد والأصح أنها لمجرد التنبيه على أولوية ما بعدها بالحكم الذى نسب
لماقبلها ولا فيها نافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر وسى بمعنى مثل اسمها مبنى
معها على الفتح وخبرها محذوف ويجوز فيما بعدها الجر بالاضافة إلى سى وما زائدة والفتحة فى سى
حينئذ إعرابية فيقال فيه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو أرجح الوجوه والرفع على
أنه خبر مبتدإ محذوف وجوبا لأنه كذلك سمع وما حينئذ موصولة بمعنى الذى أو نكرة موصوفة
بالجملة أى ولامثل الذى أو مثل شىء هو زيد والنصب فان كان نكرة فعلى التمييز لما وهى حينئذ
نكرة تامة بمعنى شىء أولسى وما كافة لها عن الاضافة والفتحة بناء مثلها فى لارجل وان كان معرفة
فعلى حذف فعل ناصب مناسب وما كافة أو على أنه مفعول بسى نفسها لتأويلها باسم الفاعل وما
كافة لها عن الاضافة أى ولا مساو زيدا فيهم وقيل ما كافة ولا سيما منزل منزلة إلا فى الاستثناء
فالاسم المعرفة بعدها منصوب على الاستثناء المنقطع، ولما كانت الوجوه الثلاثة متكلفة منع الجمهور
نصب المعرفة بعدها قال فى التسهيل وشرحه للدمامينى وقد توصل بظرف كقولك يعجبنى الاعتكاف
ولا سيما عند الكعبة وأحب التنفل ولاسيما يوم الجمعة ، قال الشاعر :

يسر الكريم الحمد لاسيما لدى شهادة من فى خيره يتقلب

أو جملة فعلية نحو يعجبنى كلامك لاسيما تعظه ، وقال الشاعر :

قف الناس بالخير لاسيما ينيلك من ذى الجلال الرضا

وأما وصلها بالجملة الاسمية فذلك هو الغالب . قال الشارح وجاء بعد لاسيما الجملة الشرطية وعليه فما
كافة ومايوجد فى كلام المصنفين من قولهم لاسيما والأمر كذا تركيب غير عربى . قال الرضى ولا أعلم

من أين أخذوه وقد يحذف ما بعد لاسيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق . فاذا قلت أحب زيدا ولا سيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المستتر أى وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا تقول فى أحبه ولا سيما وهو راكب أو ولا سيما إن ركب أى وخصوصا إن ركب . ومنها لما المشددة نحو ـ إن كل نفس لما عليها حافظ ـ فى قراءة التشديد وإن نافية أى ما كل نفس إلا عليها حافظ فتقول فى إعرابها لما ايجابية بمعنى إلا الاستثنائية ، ومن ذلك قولهم أنشدك الله لما فعلت وبالله لما أتيت أى ما أسألك بالله إلا فعلك فلفظه اثبات ومعناه النفى المحصور والذى بعدها فى تأويل مصدر حذف سابكه استثناء مفرغا . قال الرضى قولهم نشدتك الله من قولهم نشدته كذا فأنشد : أى ذكرته فتذكر والمعنى ذكرتك الله بأن أقسمت عليك به وقلت لك بالله لتفعلن اه .

﴿ خاتمة ﴾ هى فائدة قال الشلبى فى حاشية المطول ما لفظه قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ الشريف وهو قولهم اللهم إلا أن يكون الأمر كذا وكذا فيما فى ثبوته ضعف كأنه يستعان فى إثباته بالله تعالى اه وقال غيره اللهم إلا أن يكون الخ كلمة تذكر بعد استثناء نادر كأنه يستعان من الله فى وقوعه (وأما خبر كان وأخواتها) نحو ـ وكان الله غفورا رحيما ، فأصبحتم بنعمته إخوانا . ليسوا سواء ، مادمت حيا ـ (وخبر الحروف المشبهة بليس) نحو ـ ماهن أمهاتهم ، ولات حين مناص ـ ٭ تعز فلا شىء على الأرض باقيا ٭

إن هو مستوليا على أحد ٭ إلا على أضعف المجانين

(وخبر أفعال المقاربة) نحو ـ عسى الله أن يأتى بالفتح ، وما كادوا يفعلون ـ (واسم ان وأخواتها) نحو ـ إن الله سميع بصير ، ولكن أكثركم للحق كارهون ـ (واسم لا التى لنفى الجنس) نحو لا إله إلا الله ، لا أحد أغير من الله (فتقدم الكلام عليها فى المرفوعات) استطرادا فلا حاجة إلى إعادتها (وأما التوابع) التى من جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا (فسيأتى الكلام عليها) بعد الجوازم (إن شاء الله تعالى) وإنما أخرها المصنف عن المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات والمجزومات لأنها تابعة لها والتابع من شأنه أن يتأخر عن المتبوع .

باب المخفوضات من الاسماء

وهى ما اشتمل على علم الاضافة وهو الجر ، سواء أكان بالكسرة أو بالفتحة أو بالياء ، وقوله من الأسماء لبيان الواقع لا للاحتراز لأن الخفض لايدخل الأفعال (المخفوضات ثلاثة) فقط بدليل الاستقراء ، وأما الجر بالمجاورة ويكون فى النعت نحو هذا جحر ضب خرب بجر خرب لمجاورته لضب مع أنه نعت لجحر ، وفى التوكيد كقوله :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم ٭ أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب

بخفض كلهم لمجاورة الزوجات مع أنه توكيد لمفعول بلغ ، وفى عطف النسق نحو ـ وامسحوا برءوسكم وأرجلكم ـ بخفض أرجلكم لمجاورته لرءوسكم ومعه فيه جمهور النحاة وتأولوا الآية لزوال الجوار بحرف العطف فلا يحسن عده قسما مستقلا لأن حركة الجوار مجرد إتباع فلا عامل لها ألبتة أو عاملها عامل جارها توسعا ، وعلى القولين فحركة الاعراب فيه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجوار ، وأما الجر بالتوهم كقول الشاعر :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ٭ ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

وأما خبر كان وأخواتها وخبر الحروف المشبهة بليس وخبر أفعال المقاربة واسم إن وأخواتها واسم لا التى لنفى الجنس فتقدم الكلام عليها فى المرفوعات، وأما التوابع فسيأتى الكلام عليها إن شاء الله تعالى .

﴿ باب المخفوضات من الأسماء ﴾

المخفوضات ثلاثة

بخفض سابق على توهم أنه قال لست بمدرك بحرف الجر فلا يحسن عدّه أيضا قسما مستقلا وذلك لأن عامله هو ذلك العامل المتوهم لا التوهم نفسه لأن حركة إعرابه الأصلى مقدّرة فيه الأوّل من الثلاثة (مخفوض بالحرف) قدمه لأنه الأصل ولا يكون هذا المجرور الا اسما مفردا صريحا كمررت بزيد أو مؤوّلا كعلمت بأنك قائم (و) الثانى (مخفوض بالاضافة) أى بسببها لأن الأصح أن المضاف عامل فى المضاف إليه، ثم المضاف إليه قد يكون مفردا نحو غلام زيد وقد يكون جملة كهذا يوم لا ينطقون، ويوم هم بارزون. إذ لايضاف للجملة إلا اسم الزمان ولو غير ظرف وحيث وآية بمعنى علامة وريث بفتح الراء وسكون التحتية آخره ثاء مثلثة أى مقدار، والقول ومارادفه فى المعنى كحديث «من غشنا فليس منا» وخبر «لا إيمان لمن لا أمانة له» والذى يلازم الاضافة إلى الجملة إذ باتفاق وإذا وحيث عند الجمهور (و) الثالث (تابع للمخفوض) بالحرف أو الاضافة وهذا مبنى على رأى السهيلى أن العامل فيه هى التبعية وهو ضعيف والأصح أن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع فى غير البدل فيرجع جر التابع إلى الجر بالحرف أو الاضافة، وأما البدل فالعامل فيه محذوف (فالمخفوض بالحرف) أى بحرف الجر. قال ابن الحاجب: سميت هذه الحروف حروف الجر لأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم. وقال الرضى: بل لأنها تعمل إعراب الجر كما يقال حروف النصب وحروف الجزم ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لأنها تضيف الفعل أى توصل معناه إلى الاسم وتسمى أيضا حروف الصفات لأنها تحدث صفة للاسم من ظرفية أو غيرها، وقيل لأنها تقع صفات لما قبلها (هو ما يخفض بمن) وهى لابتداء الغاية مكانا كقرأت من أوّل القرآن وزمانا نحو ـ من أوّل يوم ـ وغيرهما نحو من محمد رسول الله، ومنه عند سيبويه التى بعد اسم التفضيل كأنت أفضل منه والتى فى نحو «أنت منى بمنزلة هارون من موسى» ولى من فلان صديق، ويقال لها التجريدية وتكون للتبعيض وهى التى يصلح مكانها بعض كمنهم من كلم الله، ولبيان الجنس ويصلح مكانها الذى هو نحو ـ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ـ أى الذى هو الأوثان والتعليل نحو ـ يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق ـ والسببية نحو ـ يحفظونه من أمر الله ـ أى بأمره، والظرفية نحو إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ـ أى فيه، والعندية نحو ـ لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله ـ أى عنده، والفصل وهى الداخلة على ثانى المتضادّين نحو ـ والله يعلم المفسد من المصلح ـ والاستعلاء ـ كنصرناه من القوم ـ أى عليهم والتأكيد وهى الزائدة لغير غرض بشرط تقدم نفى أو نهى أو استفهام بهل وأن يكون مجرورها نكرة نحو ـ وما كان معه من إله. ماجاءنا من بشير. ماترى فى خلق الرحمن من تفاوت ـ ثم الزائدة إن جرت اسم جنس نكرة كما جاءنى من رجل فهى للتنصيص على العموم والاستغراق وان جرت نكرة عامة فهى لتوكيد العموم وذلك نحو ما جاءنى من أحد أو عريب بمهملتين أو ديار أو طوفى أو مصوات أو ذبيح وكلها بمعنى أحد وملازمة للنفى (وإلى) وهى لانتهاء الغاية مكانا نحو إلى المسجد الأقصى وزمانا نحو ـ وأتموا الصيام إلى الليل ـ وغيرهما نحو إلى هرقل عظيم الروم وتكون للصاحبة نحو ـ من أنصارى إلى الله ـ أى معه والظرفية نحو ـ هل لك إلى أن تزكى ـ أى فى أن، ولها معان أخرى (وعن) وهى للمجاوزة ولم يذكر البصريون لها معانى غيرها والمراد بها بعد شئ عن المجرور بها بسبب مصدر الفعل المعدّى بها نحو سرت عن البلدة أى بعدت عن البلدة بسبب السير وأطعمته عن جوع وكسوته عن عرى أى جعلت الجوع والعرى مجاوزا له ومنه رميت السهم عن القوس لأن السهم يجاوزها وتكون للاستعلاء نحو ـ فانما يبخل عن نفسه ـ أى عليها وبمعنى من نحو ـ وهو الذى يقبل التوبة

مخفوض بالحرف ومخفوض بالاضافة وتابع للمخفوض. فالمخفوض بالحرف هو ما يخفض بمن وإلى، وعن

عن عباده ـ أي منهم (وعلى) للاستعلاء الحسى حقيقة نحو ـ وعليها وعلى الفلك تحملون ـ أو مجازا نحو ـ أوأجد على النار هدى ـ أو المعنوى نحو ـ الرحمن على العرش استوى ـ وصلى الله على محمد وآله ، وتكون للمعية نحو ـ آتى المال على حبه ـ أى مع حبه ، والظرفية نحو ـ واتبعوا ماتتلوا الشياطين على ملك سليمان ـ أى فيه ، والتعليل نحو ـ لتكبروا الله على ماهداكم ـ أى لهدايته إياكم ، والاستدراك نحو قولهم : على أنه كذا وكذا ، ومن ذلك قول الشاعر :

بكل تداوينا فلم يشف مابنا على أن قرب الدار خير من البعد

على أن قرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذى ود

أبطل بعلى الأولى عموم لم يشف ما بنا فقال بلى إن فيه شفاء ثم أبطل بالثانية قوله : على أن قرب الدار خير من البعد . والأرجح أنها حينئذ خبر لمبتدا محذوف : أى والتحقيق على كذا، وقد يكون اسما مبنيا بمعنى فوق كنزلت من عليه (وفى) وهى للظرفية مكانا نحو ـ غلبت الروم فى أدنى الأرض ـ ومنه أدخلت الخاتم فى أصبعى غير أن فيه قلبا لأن الأصل أدخلت أصبعى فى الخاتم ، وزمانا نحو ـ سيغلبون فى بضع سنين ـ وتكون للاستعلاء كقوله تعالى ـ ولأصلبنكم فى جذوع النخل ـ أى عليها . قال الدماميني: ومنه حديث « أرواح الشهداء فى أجواف طير خضر» أى عليها (والباء) هى للتعدية : أى جعل الفعل متعديا وتحويله باحداث معنى التصيير فى مفهومه من اللزوم إلى التعدّى ، وهذا المعنى مما انفردت به عن سائر حروف الجر وللتعدية معنى آخر وهو إيصال معنى الفعل إلى شىء بواسطة حروف الجر، وهذا جار فى حروف الجر كلها. و باء التعدية وتسمى باء النقل هى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدّى الفعل القاصر نحو ـ ذهب الله بنورهم ـ أى أذهبه وتكون للالصاق وهو معنى لا يفارقها ، ولذا اقتصر عليه سيبويه نحو مررت بزيد : أى التصق مرورى بمكان يقرب منه وللاستعانة وهى الداخلة على آلة الفعل ، ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين ، وقوله تعالى ـ ترهبون به عدو الله ـ والتأكيد وهى الزائدة وكثرت زيادتها فى فاعل كفى نحو ـ كفى بالله شهيدا ـ ومفعول عرف وفى المبتدا بعد إذا الفجائية نحو خرجت فاذا به قائم : أى فاذا هو قائم وكيف نحو كيف بك : أى كيف أنت ، وفى الخبر المنفى نحو ماكنت بقائم ولست بنائم ولزمت زيادتها فى نحو ـ أسمع بهم وأبصر ـ فى رأى الجمهور وشذت فى الخبر المثبت (واللام) وهى للملك نحو ـ لله ما فى السموات وما فى الأرض ـ والاختصاص : أى شبه الملك كالجنة للمؤمنين ، والسرج للفرس . والاستحقاق ، وتقع بين معنى وذات كالحمد لله، وللكافرين النار أى عذابها والمعانى الثلاثة متقاربة ، وقد يستغنى بذكر الاختصاص عن المعنيين الأخيرين وقد يعبر بأحدها مكان الآخر وقد تكون للتعليل نحو ـ خلق لكم ـ ومنه لام كى ولبيان الحكمة نحو ـ وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون ـ لأنا لو جعلناها للتعليل لزم عليه نسبة أفعاله تعالى للأغراض والعلل وذلك محال على الله تعالى ولتوكيد النفى وهى لام الجحود نحو ـ وما كان الله ليعذبهم ـ ولانتهاء الغاية نحو ـ كل يجرى لأجل ـ أى إلى أجل وللاستعلاء نحو ـ يخرون للأذقان ، وإن أسأتم فلها ـ أى عليها ، وللظرفية نحو ـ لا يجليها لوقتها إلا هو ـ أى فى وقتها (والكاف) وهى للتشبيه نحو زيد كالقمر وأخته كالشمس ، وتكون للتعليل كقوله تعالى ـ كما أرسلنا فيكم رسولا ـ ، وقوله تعالى ـ ويكأنه لايفلح الكافرون ـ فوى اسم فعل بمعنى أعجب والكاف للتعليل : أى أعجب لعدم فلاحهم ، وللتأكيد وهى الزائدة نحو ـ ليس كمثله شىء ـ أى مثله . قال ابن عنقاء : والتحقيق أنها فى الآية للتشبيه وإنما نفى الشىء بنفى لازمه وقد

وعلى وفى والباء واللام والكاف

تأتى اسما بمعنى مثل اضطرارا عنـد الجمهور واختيارا عند ابن مالك كالأخفش فتقع مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومجرورا باسم أو حرف و بقى للحروف المذكورة معان أخر مذكورة فى المطوّلات (وحتى) وهذيل تبدل حاءها عينا وهى لانتهاء الغاية مكانية نحو أكلت السمكة حتى رأسها ، وزمانية نحو ـ سلام هى حتى مطلع الفجر ـ ويجب فى مجرورها إذا كان مسبوقا بذى أجزاء أن يكون آخرا كالمثال الأول أو متصلا بالآخر ، وذلك كالمثال الثانى فلايقال سهرت البارحة حتى نصفها خلافا لابن مالك والغالب فما بعد حتى الجارة أن يكون داخلا فى حكم ما قبلها بخلاف ما بعد إلى فان الغالب فيه عدم الدخول . قال العصامى : ومذهب المحققين أنه إذا لم يكن معها قرينة تقتضى الدخول أو عدم الدخول حكم لما بعدها بالدخول ويحكم فى مثل ذلك لما بعد إلى بعدم الدخول حملا على الغالب فى البابين ولا خلاف فى حتى العاطفة فى وجوب دخول ما بعد حتى لأن العاطف بمنزلة الواو (والواو) وهى للقسم كوالله والذى نفسى بيده ، ومنه ـ والنجم إذا هوى . والمرسلات عرفا . والسماء ذات البروج ـ ونحوها من السور المفتتحة بالواو ، وقيل هى على حذف رب بفتح الراء مضافا إلى المجرور بعده : أى ورب النجم ورب المرسلات لأنه لايحلف بغيره تعالى . وأجيب بأن المنع فى حق العبد . وأما المعبود فله أن يقسم بما شاء وفى الاقسام بها إيذان بعظمة ملكه وقوّة سلطانه . قال الشيخ عبد الملك العصامى : ولا تتعلق إلا بمحذوف نحو ـ والقرآن الحكيم ـ فان تلتها واو أخرى نحو ـ والتين والزيتون ـ فالثانية للعطف وإلا لاحتاج كل من القسمين إلى جواب قاله فى المغنى (والتاء) المثناة فوق وهى للقسم أيضا والغالب دخولها على الاسم الأعظم نحو ـ تالله ـ قال بعضهم والأصل فى حروف القسم الباء والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب . قال الزمخشرى فى قوله تعالى ـ وتالله لأكيدنّ أصنامكم ـ كأنه يعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتوّ نمرود وقهره اهـ ولم يذكر المصنف الباء الموحدة التى هى أصل حروف القسم اكتفاء عنها بقوله أوّلا وفى والباء فانها شاملة لباء القسم .

وحتى والواو والتاء

﴿تنبيه﴾ بقى من حروف القسم حرفان الأول الهمزة وتختص بالاسم الأعظم وهو الجلالة وهى إما همزة مفتوحة يليها ألف وتسميها المغاربة مجازا همزة الاستفهام كقوله صلى الله عليه وسلم «آلله ما أجلسكم إلا ذلك» أصله بالله فعوّضت الهمزة عن الباء ، و إما همزة قطع مقصورة يقال والله لأخرجنّ فتقول أفالله أو فألله لتخرجنّ بقطع الهمزة أصله أفبالله فحذفت الباء وأبدل منها الهمزة والفاء عاطفة على كلام المخاطب والخفض بالهمزة نفسها عند الأخفش وأصحابه واختاره كثيرون و بحرف القسم المحذوف عند الكوفى واختاره ابن مالك . قال ابن عنقاء فى حواشى البهجة وهو الأصح : والثانى ها عدّها كثيرون كابن عصفور وأبى حيان من حروف القسم وتسميها المغاربة ها التنبيه وتختص أيضا بالاسم الأعظم ولك فى ألفها الاثبات والحذف وفى الهمزة القطع والوصل ، فالصور أربع ها ألله هالله ها الله هالله وهى عوض عن واو القسم والأصح أن الجر بالواو المحذوفة ولابد أن يجىء بلفظ إذا بعد القسم به لأن هاء من تمام اسم الاشارة لكونه حرف تنبيه قدم ليكون عوضا عن حرف القسم نحو ها الله ذا ، وعدّ بعضهم من حروف القسم الكاف نحو ـ كما أخرجك ربك ـ والصحيح أنها خبر لمحذوف أى وذلك كما أخرجك ، والاشارة إلى مافهم من سياق ماقبله : أى هذه الحالة فى كراهيتهم إياها كحالة إخراجك للحرب فى كراهتهم له ، وأما أيمن المستعمل فى القسم نحو أيمن الله لأفعلن فالصحيح أنه اسم مبتدأ محذوف الخبر : أى أيمن الله قسمى وكذا وايم الله بهمزة وصل عند الجمهور فانه اسم مبتدأ وخبره محذوف : أى وايم الله قسمى . و يجاب القسم بغير السؤال باللام نحو

والله لزيد قائم، وبأن نحو والله إن زيدا قائم وبماولا النافيتين نحو والله مازيدبقائم ولايقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لقرينة نحو ـ تالله تفتؤ ـ أي تالله لاتفتؤ، وأما قسم السؤال فلايجاب إلا بمافيه معنى الطلب نحو بالله أخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جواب القسم إذا اعترض بين أجزاء الجملة نحو زيد والله قائم أوتقدّمت عليه نحو زيد قائم والله لدلالة الجملة عليه (ورب) بضم الراء وفتحها وتشديد الباء مفتوحة ويجوز إلحاقها تاء التأنيث المفتوحة وهي للتقليل حقيقة إلا أنها استعملت في التكثير كثيرا حتى صار استعمالها فيه كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى قرينة وفعلها الذي تتعلق به يجب أن يكون ماضيا لأنها لتقليل ماثبت نحو رب رجل كريم لقيته . وأما قوله تعالى ـ ربما يودّ الذين كفروا ـ فإنما دخلت رب على المستقبل لأن مثل هذا المستقبل في القرآن بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه من حيث إنه من أخبار الله وهي صدق لايختلف ، ولذا كثيرا ما ترد نظائره بلفظ الماضي كقوله تعالى ـ وسيق الذين اتقوا ، ونادى أصحاب الجنة ـ ونحو ذلك والمضي في المعنى كاف ، بل قيل إن دخولها على الماضي غالب لاواجب لوروده في القرآن كهذه الآية وأشعار العرب كقوله :

يارب قائلة غدا يالهف أم معاويه

(ومذ ومنذ) بضم الميمين . قال ابن مالك وكسرها لغة بني سليم ولايجران إلا زمن معين غيرمستقبل وهما حينئذ بمعنى من الابتدائية إن كان الزمان ماضيا كقوله * أقوين مذ حجج * وقوله : * وربع عفت آثاره منذ أزمان * أي من حجج ومن أزمان وبمعنى في الظرفية إن كان حاضرا نحو ما رأيته مذ ليلتنا ومنذ يومنا : أي في ليلتنا وفي يومنا، وبمعنى من وإلى معا إن كان معدودا نحو مارأيته مذ أومنذ يومين : أي من أول هذه المدّة إلى انتهائها أما الزمان المستقبل وغير المعين فلا يدخلان عليه لايقال لا أراه مذ أومنذ غد ولا مارأيته مذ أومنذ حين فان أتى بعدها جملة حكم بظرفيتها وإضافتها إليها أو إلى زمان مضاف إليها نحو ما رأيته مذ جاءني أو منذ كان عندي أوأتى بعدها اسم زمان مرفوع كلم أره مذ يومنا أومنذ يوم الاثنين فهما مبتدأ ومابعدها خبرأو بالعكس ومعناها الأمد : أي جميع المدّة إن كان حاضرا أومعدودا ، وأول المدّة إن كان ماضيا : أي بمدّة انتفاء الرؤية يومان أو أول مدّته : أي انقطاعها يوم الاثنين ، وعلى هذا فالكلام جملتان مستأنفتان لأن جملة مذ ومنذ جواب لسؤال مقدّر .

﴿تنبيه﴾ جملة ماذكره أيضا من حروف الجر أربعة عشر حرفا وكلها مستوية في الاختصاص بالأسماء والدخول عليها وبقي على الصنف من حروف الجر حاشا وعدا وخلا ولعله اكتفى بذكرها في الاستثناء ، ولعل في لغة عقيل كقول الشاعر :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت ثانيا لعل أبي المغوار منـــك قريب

ولولا الامتناعية إذا تلاها ضمير متصل نحو لولاي ولولاه ولولاك لكان كذا فهي حرف جر مختص بالضمير والأكثر أن يقال لولا أنا ولولا أنت ولولا هو. ومتى في لغة هذيل وتأتي بمعنى من كأخرجها متى كمه: أي من كمه وبمعنى في الظرفية كوضعها متى كمه :أي في كمه. وكي التعليلية ولاتجر إلا ما الاستفهامية يقال جئتك أمس فتقول كيمه : أي لمه والهاء للسكت وحذفت ألف ما لدخول حرف الجر عليها والغالب جرها لأن المصدرية وصلتها نحو جئتك كي تكرمني إذا قدّرت أن بعدها : أي جئتك لاكرامك إياي وما المصدرية وصلتها نحوجاء زيد كيما تكرمونه : أي لاكرامه . فان قلت كيما تكرموه بحذف النون فما زائدة وكي حينئذ مصدرية ناصبة بنفسها وان قدرت النصب بأن مضمرة فكي تعليلية جارة .

ورب ومذ ومنذ

فالسبعة الأولى تجر الظاهر والمضمر نحو ـ منك ومن نوح . إلى الله مرجعكم . اليه مرجعكم جميعا . لتركبن طبقا عن طبق . رضى الله عنهم ورضوا عنه . وعليها وعلى الفلك تحملون .

﴿تنبيه آخر﴾ اعلم أنه لابد لحرف الجر غالبا من متعلق بفتح اللام ولابد أن يكون فعلا أو اسما يعمل عمله كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وفى تعلقه بالفعل الناقص نحو كان وأخواتها والجامد نحو نعم و بئس وعسى خلاف ، والأظهر أنه يتعلق به وقولنا غالبا للاحتراز عن الزائد فانه لا يتعلق بشىء كالباء فى كفى بالله شهيدا ، ومن فى قوله تعالى ـ هل من خالق غير الله ـ لأن الزائد إنما جىء به للتقوية والتأكيد لا للربط بخلاف غير الزائد فانه لما قصرت بعض الأفعال عن الوصول إلى الأسماء أعينت على ذلك بحروف الجر وفى معنى الزائد رب وفاقا لابن هشام وخلافا للجمهور كما سيأتى ولولا ولعل فانهما كالزائد من حيث الاعراب لا المعنى فلا يتعلقان بشىء ومحل مجرورها رفع بالابتداء وقد سمع رفعه فى لعل أبى المغوار ولايتبع مجرورها إلا بالرفع حتى على القول بأنها معدّية و إنها تتعلق بفعل محذوف وجوبا (فالسبعة الأولى) من حروف الجر التى ذكرها المصنف رحمه الله تعالى (تجر الظاهر) من الأسماء (والمضمر) فهى مشتركة بينهما ولهذا قدمها. ثم شرع يمثل لها على الترتيب فقال (نحو منك ومن نوح) و إعرابه منك جار ومجرور ومن نوح كذلك . الأوّل مثال لجر من للضمر . والثانى مثال لجرها للظاهر (إلى الله مرجعكم) مثال لجر إلى للظاهر . و إعرابه إلى حرف جر ولفظ الجلالة مجرور بالى وعلامة جره كسر الهاء تأدّبا والجملة فى محل رفع خبر مقدّم مرجع مبتدأ مؤخر وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، وكثيرا ما نسمع من يقرأ ولاخبرة له بالعربية بكسر العين والذى سهل لهم ذلك مجاورتها للجيم المكسورة فينبغى التفطن لذلك فانه لحن (اليه مرجعكم) مثال للجر إلى للمضمر وقوله (جميعا) بالنصب حال من الكاف (ـ لتركبن طبقا عن طبق ـ) مثال لجر عن للظاهر . و إعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدّر تقديره والله لتركبن ، تركبن فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة تخفيفا وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل فى محل رفع فاعل والنون للتأكيد طبقا مفعول به عن طبق جار ومجرور وجملة الجار والمجرور فى محل نصب صفة لطبقا ، وعبارة الجلالين لتركبن أيها الناس أصله لتركبون حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال والواو لالتقاء الساكنين طبقا عن طبق حالا بعد حال وهو الموت ثم الحياة وما بعدها من أهوال يوم القيامة اه . (رضى الله عنهم ورضوا عنه) مثال لجر عن للضمر ، و إعرابه رضى فعل ماض الله فاعل عنهم جار ومجرور متعلق برضى ورضوا فعل وفاعل رضى فعل ماض وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل عنه جار ومجرور متعلق برضوا . قال فى الجلالين رضى الله عنهم بطاعته ورضوا عنه بثوابه اه . قال فى حواشى الجمل قوله بطاعته أى بقبولها أو بتوفيقهم لها وقوله بثوابه أى باثابته إياهم اه . وعبارة الخازن قيل معنى رضى الله عنهم رضى أعمالهم ورضوا عنه لما أعطاهم من الخير والكرامة انتهت وهذا بخلاف قولنا فى حق الصحابى مثلا رضى الله عنه . فان المراد من ذلك الدعاء له بالرضا (وعليها) مثال لجر على للضمر وهو عائد على الأنعام فى قوله تعالى ـ الله الذى جعل لكم الأنعام ـ وقد قيل ان المراد من الأنعام هنا الابل خاصة . وهذا القيل هو الظاهر لأنها التى توجد بها المنافع المحكية فى الآية (وعلى الفلك تحملون) مثال لجر على للظاهر . و إعرابه على حرف جر الفلك مجرور بعلى متعلق بتحملون وتحملون فعل مضارع مغير الصيغة وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع نائب الفاعل ولعل المراد بقوله تحملون حمل النساء والولدان عليها فى الهوادج وهذا هو السر فى فصله عن الركوب فى قوله تعالى ـ لتركبوا ـ وفى الجمع بينها و بين الفلك فى الحمل لما بينهما

من المناسبة التامة حتى سميت سفن البر (وفى الأرض آيات) مثال الجر فى للظاهر . وإعرابه ظاهر ، والآيات جمع آية وهى العلامة الدالة على وحدانية الله تعالى (وفيها ما تشتهيه الأنفس) مثال الجر فى للضمير . وإعرابه فيها جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدّم ما اسم موصول فى محل رفع مبتدأ مؤخر تشتهى فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به الأنفس فاعل والضمير المجرور بنى يعود على الجنة ، ملكنا الله إياها (آمنوا بالله) مثال لجر الباء للظاهر. وإعرابه آمنوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل بالله جار ومجرور متعلق بآمنوا (آمنوا به) مثال لجر الباء للضمير . وإعرابه كاعراب الذى قبله (لله ما فى السموات) مثال لجر اللام للاسم الظاهر . وإعرابه لله جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدّم ما اسم موصول فى محل رفع مبتدأ مؤخر فى السموات جار ومجرور والجملة صلة الموصول متعلق بواجب الحذف تقديره استقر والعائد الضمير المستتر فى استقر (له ما فى السموات) مثال لجر اللام للضمير . وإعرابه كاعراب الذى قبله (والسبعة الأخيرة) من حروف الجر التى ذكرها المصنف (تختص بالظاهر) أى بخفض الاسم الظاهر (ولا تدخل على المضمر) أما الكاف فلكراهة اجتماع الكافين عند دخولها على كاف المخاطب وحمل بقية المضمرات عليه ، لأن الباب واحد مع الاستغناء بمثل فانها تدخل على المظهر والمضمر، وأما حتى فاكتفاء بإلى فانها للغاية وتدخل على المضمر والمظهر خلافا للمبرد فانه أجاز دخولها على المضمر كقوله :

أتت حتاك تقصد كل فج ترجى منك أنها لاتخيب (١)

وهذا عند الجماعة ضرورة ، وأما واو القسم وتاؤه فلأن القسم بالاسم المضمر قليل فخصوه بما كثر فيه وهو المظهر ثم لما كثر القسم بالله خاصة قصدوا إلى التخفيف فعوّضوا عن الواو التى هى حرف علة حرفا صحيحا وهو التاء ولأن الباء التى هى أصلها تدخل على الظاهر والضمر والفرع من شأنه أن يكون دون الأصل فلا يساويه ، وإنما حكم بأن الباء أصل والواو والتاء فرعان عنها لأنها هى الثابتة للالصاق فى غير القسم ولم توجد الواو والتاء إلا فى هذا الباب وأما رب فلأنها لاتجر إلا النكرات والضمير معرفة وكونها قد تجر الضمير لاينافى ماذكرنا لأن الضمير الذى جوّزوا جرها له هو فى معنى النكرة لكونه لايقصد رجوعه إلى شىء معين بل إلى مجهول ذهنى وأما مذ ومنذ فللاستقراء (فمنها مالايختص بظاهر بعينه) بل يجر أى ظاهر كان (وهو) ثلاثة أحرف (الكاف وحتى والواو) مثال الكاف (نحو وردة كالدهان) وإعرابه وردة بالنصب خبر كان فى قوله تعالى ـ فاذا انشقت السماء فكانت وردة ـ وعلامة نصبه فتح آخره وقوله كالدهان الكاف حرف جر الدهان مجرور بالكاف وعلامة جره كسر آخره وجملة الجار والمجرور فى محل نصب صفة لوردة . قال فى الجلالين فاذا انشقت السماء انفرجت أبوابا لنزول الملائكة فكانت وردة أى مثلها محمرة كالدهان كالأديم الأحمر على خلاف العهد بها وجواب إذا فما أعظم الهول انتهى . قال العلامة سليمان الجمل فى حواشيه قوله أى مثلها محمرة عبارة غيره محمرة مثلها وهى أظهر كما لايخفى وقوله كالدهان يجوز أن يكون خبرا ثانيا وأن يكون نعتا لوردة وأن يكون حالا من اسم كانت وقوله على خلاف العهد بها أى على خلاف لونها الذى نراه ونعهده وهو الزرقة وتلك الحمرة التى ظهرت فيها فى ذلك الوقت هى لونها الأصلى لأن لونها الأصلى دائما هو الحمرة ، وإنما نشاهدها زرقاء بسبب اعتراض الهواء بيننا وبينها كما يرى الدم فى العروق أزرق والهواء هناك لايمنع من اللون الأصلى قاله الكرخى والعمادى والكازرونى

وفى الأرض آيات . وفيها ما تشتهيه الأنفس. آمنوا بالله . آمنوا به . لله ما فى السموات . له مافى السموات ـ والسبعة الأخيرة تختص بالظاهر ولاتدخل على المضمر فمنها مالايختص بظاهر بعينه وهو الكاف وحتى والواو نحو ـ وردة كالدهان

(١) يقرأ بتخفيف أن ليتزن البيت اهـ مصححه .

والماوردى،

والماوردى . وقال القرطبى قال قتادة إنها اليوم خضراء وسيكون لها لون أحمر اه (وزيد كالأسد) أى فى الشجاعة . وإعرابه ظاهر (وقد تدخل) أى الكاف (على الضمير فى ضرورة الشعر) كقول العجاج من قصيدة مرجزة يصف بها الحمار الوحشى :

خلى الذنابات شمالا كثبا * وأم أوعال كها أو أقربا * ذات اليمين غير أن ينكبا

اللغة : خلى أى ترك ويروى نحى والذنابات بضم الذال كما يفيده كلام هطيل فى شرح المفصل وقال انه موضع بعينه . وفى العينى والذنابات بفتح الذال المعجمة و بعد الألف باء موحدة و بعد الألف الأخرى تاء مثناة من فوق أى آخر الحروف اسم موضع بعينه وشمالا بكسر الشين أى عن شماله وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة والباء الموحدة أى قريبا وأم أوعال اسم هضبة أى صخرة كبيرة بعينها وهى فى الأصل جمع وعل وهو ذكر الأروى وينكب أى يجور ويميل . الاعراب خلى فعل ماض ومثله نحى على الرواية الأخرى تنصب مفعولين لأنها بمعنى ترك المتضمن معنى صير وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو الذنابات مفعولها الأول شمالا مفعول ثان كثبا نعت لشمالا أى شمالا قريبا وأم أوعال إما بالنصب عطفا على الذنابات وإما بالرفع على أنه مبتدأ وخبره جملة كها أى كالذنابات ، وقد ذكر الوجهين العينى والدمامينى وهطيل كها جار ومجرور الكاف حرف جر والهاء ضمير متصل فى محل جر بالكاف أو حرف عطف أقرب معطوف على الهاء من كها من غير إعادة الجار والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى إعرابه تبعه فى جره وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع وهى الصفة ووزن الفعل ، وألفه للاطلاق ذات ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره واليمين مضاف اليه غير اسم استثناء وعلامة نصبه فتح آخره إن حرف مصدرى ونصب ينكب فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره وألفه للاطلاق . والمعنى أن هذا الحمار الوحشى لما مضى فى عدوه جعل موضع الذنابات ناحية شماله قريبة منه وجعل هضبة أم أوعال ناحية يمينه كها أى مثل الذنابات فى القرب منها فهما عن يمينه وشماله مقدار ما بين كل منهما و بين طريقه واحد الا أن ينكب أى يجوز فى عدوه فتصير الذنابات إن مال اليها فى العدو أقرب من أم أوعال وإن مال بالعدو إلى أم أوعال صارت أقرب اليه من الذنابات ، والشاهد فى قوله كها حيث جرت الكاف المضمر وهو قليل (و) مثال حتى (نحو حتى مطلع الفجر) وإعرابه حتى حرف غاية وجر مطلع مجرور بحتى وعلامة جره كسر آخره والفجر مضاف اليه أى إلى مطلع الفجر (وقولهم) أى العرب (أكلت السمكة حتى رأسها) وإعرابه أكلت فعل وفاعل السمكة مفعول به حتى حرف غاية وجر رأس مجرور بحتى والهاء فى محل جر بالاضافة أى إلى رأسها (بالجر) إنما أتى به لأن ما بعد حتى فى المثال المذكور يجوز رفعه ونصبه أيضا كما سيأتى فى باب العطف . قال الفاكهى وأتى بمثالين للاشارة إلى أن الجر بها تارة يكون واجبا وذلك إذا كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها كالآية ، وتارة يكون جائزا وذلك إذا كان جزءا مما قبلها ولم يتعذر دخوله كالمثال وإنما امتنع العطف بحتى فى الآية لأنها إنما تعطف بعضا على كل كما سيأتى اه والفجر فى الآية ليس بعضا من الليل (و) مثال الواو (نحو والله والرحمن) وإعرابهما ظاهر ولا يجمع بينها و بين فعل القسم بخلاف باء القسم ، فتقول أقسمت بالله ولا تقول أقسمت والله لأن الواو بدل عن الباء عند حذف الفعل ، ولذا قيل هى عوض عن فعل القسم (ومنها مايختص بالله) أى بلفظ الجلالة وهو الغالب وعبارة المفصل ثم التاء مبدلة عن الواو فى تالله خاصة اه (و) لفظ (رب) بفتح الراء حال كون لفظ رب (مضافا للكعبة أو لياء المتكلم) حكاه الأخفش ،

وزيد كالأسد وقد تدخل على الضمير فى ضرورة الشعر ونحو حتى مطلع الفجر . وقولهم أكلت السمكة حتى رأسها بالجر ونحو والله والرحمن . ومنها مايختص بالله ورب مضافا للكعبة أولياء المتكلم

وهو شاذ كما قاله الزمخشرى (وهو التاء) المثناة الفوقية : أى تاء القسم ، ولا يجمع بينها و بين الفعل أيضا ، و يشترط فى جوابها كجواب الواو أن يكون خبريا ، نحو : تالله لتقومنّ فلا يكون فيه استفهام فلايجوز، نحو: تالله ، أو: والله هل قام زيد ، بخلاف الباء فانّ جوابها تارة يكون خبريا ، وتارة يكون استفهاميا ، نحو : بالله هل جاءك أحد (نحو تالله) تفتؤ تذكر يوسف . و إعرابه التاء حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالتاء ، وعلامة جره كسر الهاء تأدّبا ، تفتؤ فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره متصرف من فتئ من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت ، وجملة تذكر يوسف فى محل نصب خبرها (وترب الكعبة) و إعرابه ترب جار ومجرور ، التاء حرف قسم وجر ، ورب مقسم به مجرور بالتاء ، وهو مجرور وعلامة جره كسر الباء تأدّبا ، وهومضاف ، والكعبة مضاف إليه (وتربى) و إعرابه تربى ، جار ومجرور، التاء حرف قسم وجر ، وربى بالياء مقسم به وهو مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها إلا كسر ماقبلها وهو مضاف ، والياء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (وندر) خفضها لغير ذلك كما حكى سيبويه عن بعض العرب (تالرحمن) و إعرابه التاء حرف قسم ، والرحمن مقسم به مجرور بالتاء (وتحياتك) و إعرابه التاء حرف قسم وجر ، حياة مجرور بالتاء وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (ومنها مايختص بالزمان) المعين غير المستقبل فلا يجر غيره (وهو) حرفان فقط (منذ ومذ) كما تقدّم (نحو مارأيته منذ يوم الجمعة) و إعرابه ما نافية ، رأيته فعل وفاعل ومفعول ، منذ حرف جر، يوم مجرور بمنذ ، وعلامة جره كسر آخره وهومضاف ، والجمعة مضاف إليه (أو مذ يومين) و إعرابه مذ يومين جار ومجرور مذ حرف جر يومين مجرور بمذ وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى (ومنها مايختص بالنكرات غالبا وهو رب) بضم الراء ، وذلك لأن وضعها لتقليل نوع من الجنس فوجب وقوع النكرة بعدها دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها و بدون تعريف ، فلو عرفت المعرفة لوقع التعريف زيادة ضائعة (نحو رب رجل فى الدار) و إعرابه رب حرف تقليل وجر رجل مجرور برب وعلامة جره كسر آخره فى الدار جار ومجرور وجملة الجار والمجرور فى محل جر نعت لرجل ، وأشار المصنف بالمثال المذكور إلى أحكام تتعلق برب صرح بها غيره : الأول أن لها صدر الكلام من بين حروف الجر لأنها موضوعة لانشاء التقليل أو التكثير واستعمالها فى الثانى كثير. والثانى أن مجرورها يوصف إذا كان اسما ظاهرا كالمثال، ثم اختلفوا هل وصفه غالب أو واجب ذهب إلى الأول جماعة و إلى الثانى أبو على الفارسى وابن السراج ومن تبعهما ، واختاره ابن الحاجب وعبارة بعضهم والنكرة الظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد نحو رب رجل جواد أو جملة فعلية نحو رب رجل جاءنى أو اسمية نحو رب رجل أبوه كريم وذلك لتحصل الافادة بالنوع لأن الصفة تخصص الجنس المذكور أولا فيصير بها نوعا اﻫ . وقال الرضى بعد ذكر الخلاف فى وجوب كونها موصوفة والأولى أنه يجب ذلك لأن رب مبتدأ على ما اخترنا لاخبر له لافادة صفة مجروره معنى الجملة كما فى أقل رجل يقول ذلك اﻫ وما قاله من أن رب مبتدأ مبنى على القول بأنه اسم ، وقد حكاه فى شفاء الصدور عن الكوفيين والأخفش والرضى وهو ضعيف والأصح أنها حرف جر لكن الأصح أنها ليست معدية للفعل بل هى حرف زائد لاتتعلق بشىء فمحل مجرورها فى نحو رب رجل صالح عندى رفع على الابتداء وفى نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفى نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب لأنه من باب الاشتغال كما فى نحو هذا لقيته و يجوز مراعاة محله فى الاتباع كثيرا كرب رجل عالم وأخيه أو وأخوه

وهو التاء نحو تالله وترب الكعبة وتربى وندر تالرحمن وتحياتك . ومنها مايختص بالزمان وهو منذ ومذ نحو مارأيته منذ يوم الجمعة أو مذ يومين ومنها مايختص بالنكرات غالبا وهو رب نحو رب رجل فى الدار

أقاما عندى ورب رجل فاضل وأخيه أو وأخاه لقيت . والثالث أن الفعل الذى تتعلق به يجب تأخره عنها وأنه يجيء محذوفا فى الأكثر وإنما وجب تارة لأنها لانشاء التقليل وكل ماوضعه الانشاء فله صدر الكلام، وأما حذفه فلأن المعنى معلوم بدونه (وقد تدخل) أى رب (على ضمير غائب) فى حكم النكرة من حيث انه مجهول يؤمأ به من مميز قصد إلى ظاهر معين ولذا سماه بعضهم نكرة مضمرة . قال ابن الحاجب ولابد أن يتقدم مايرشد إلى المفسر له فاذا قلت ربه رجلا فهو بتقدير أن يقول قائل هل من رجل كريم ؟ فيقال ربه رجلا فالمراد برجلا رجلا كريما وأرشد إليه ذلك المقدر (ملازم) عند البصريين (للافراد) وإن كان التمييز مثنى أو مجموعا (والتذكير) وإن كان التمييز مؤنثا وإنما التزم إفراده وتذكيره لرجوعه إلى مقدر فى الذهن كالضمير فى نعم رجلا (والتفسير بتمييز بعده) منصوب متأخر عنه متصل به (مطابق) أى موافق (للمعنى) المراد منه للتكلم من إفراد أو تثنية أو جمع تذكير أو تأنيث (نحو قوله :

ربه فتية) دعوت إلى ما يورث المجد دائبا فأجابوا

هو من الخفيف . اللغة رب حرف تأتى للتقليل والتكثير واختلفوا فى الغالب منهما فقيل هو التقليل بل قيل إنها موضوعة له ومن ثم قال بعضهم هى للتقليل على المشهور . وقال الكوفيون إنها للتقليل دائما وقيل الغالب استعمالها للتكثير وهو الذى صححه ابن مالك . وقال الدمامينى إنه مذهب سيبويه ومن ثم قال ابن عنقاء إنه الأصح. والفتية جمع فتى وهو الشاب السخى الكريم، والمجد نيل الشرف والكرم ولا يكون إلا بالآباء أو كرم الآباء خاصة قاله فى القاموس وقوله دائبا بالباء الموحدة أى دائما . الاعراب ربه جار ومجرور رب حرف تقليل وجر والهاء ضمير متصل فى محل جر بالباء فتية تمييز وعلامة نصبه فتح آخره دعوت فعل وفاعل إلى حرف جر وما اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بإلى متعلق بدعوت يورث فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو المجد مفعول به وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد الضمير المستتر دائبا ظرف زمان مفعول فيه متعلق بيورث .وقال العينى دائبا صفة لمصدر محذوف أى إيراثا دائما الفاء عاطفة على دعوت أجابوا فعل وفاعل والمعنى رب فتية دعوتهم إلى مايورثهم ويكسبهم شرفا وفخرا دائما فأجابوا إلى ذلك، والشاهد فى ربه فتية حيث جيء بالضمير فيه مفردا والمميز جمعا بناء على المشهور أن الضمير الذى يدخل عليه رب يفرد دائما والمميز بحسب قصد المتكلم، وعند الكوفيين أن هذا الضمير يرجع إلى مذكور كأن قائلا قال هل من رجل كريم فقيل ربه رجلا أو ربه فتية فيثنى عندهم ويجمع ويؤنث على حسب مميزه فيقال : ربهما رجلين وربهم رجالا . قال ابن الحاجب والأولى ما قاله البصريون وقرر وجه ذلك فى شرحه على المفصل (وقد تحذف رب) وذلك إذا كان مجرورها نكرة ظاهرة بخلاف الضمير فلا تحذف معه (ويبقى) وجوبا بعد حذفها (عملها) وهو الجر وإن كان الشائع نصب الاسم بعد حذفها جارة وذلك (بعد الواو) العاطفة كما عبر به ابن هشام فى المغنى وغيره لكن نقل المرادى فى الجنى الدانى عن بعض النحويين وأقره أن واو رب فى نحو قول الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

ينبغى أن تحمل على أنها واو الابتداء وفى الخبيصى وواوها أى واو رب هى الواو التى يبتدأ بها فى أول الكلام بمعنى رب اه . قال الدمامينى والعمل لها أى لرب مضمرة دون الواو وهذا هو الصحيح والواو للعطف ، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بنفس الواو لا برب مضمرة فليست عاطفة واحتجوا بافتتاح القصائد بها . وأجيب بجواز تقدير العطف على شيء فى نفس المتكلم ، ويوضح

وقد تدخل على ضمير غائب ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى نحو قوله : ربه فتية وقد تحذف رب ويبقى عملها بعد الواو

كونها للعطف أن واو العطف لاتدخل عليها كما تدخل على واو القسم اهـ (كقوله :

وليل كموج البحر أرخى سدوله على بأنواع الهموم ليبتلى

قاله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة من الطويل . اللغة موج البحر اضطراب موجه كذا فى القاموس ، والبحر الماء الكثير أو الملح فقط ، والسدول الستور ، والهموم جمع هم وهو الحزن ، والابتلاء الاختبار. الاعراب الواو واو رب ليل مجرور برب وعلامة جره كسر آخره كموج جار ومجرور فى محل جر صفة لليل يتعلق بواجب الحذف تقديره مستقر أو استقر والبحر مضاف إليه أرخى فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو، سدول مفعول به والهاء فى محل جر بالاضافة على جار ومجرور متعلق بأرخى، بأنواع جار ومجرور فى محل نصب على الحال من سدوله متعلق بمستقر أو استقر و باؤه للمصاحبة والهموم مضاف إليه ليبتلى اللام لام التعليل يبتلى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد لام التعليل وعلامة نصبه فتح آخره وسكن لضرورة الشعر . والمعنى رب ليل يشبه ظلامه لهوله وصعوبته ونكادة أمره موج البحر فى كثافة ظلمته أرخى على ستور ظلامه التى تحول ما بين البصر وإدراك المبصرات مقرونا ذلك ومصاحبا بأنواع الأحزان ليختبرنى أأصبر على الشدائد أم أجزع منها . والشاهد فى ليل حيث حذف رب بعد الواو (و بعد الفاء) الجوابية خاصة على ماجزم به بعضهم لكن صرح أبو حيان بالتعميم وأنشد بعضهم ما يأتى بالأثر (كثيرا) أى وأما بعد الواو فهو أكثر كما فى التسهيل والمغنى وغيرهما ، وقال فى الشذور و يجوز حذفها فيجب بقاء عملها بعد الواو كثيرا و بعد الفاء و بل قليلا وانتصاب كثيرا وكذا قليلا فى قوله : و بعد بل قليلا على الحالية من رب أى تحذف فى حال كثرة وفى حال قلة و يجوز أن تكون صفة لمصدر محذوف أى حذفا كثيرا وقليلا (كقوله : فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذى تمائم محول

قاله امرؤ القيس، وهو من قصيدته المشهورة من الطويل . اللغة طرقتها أى أتيتها ليلا وألهيتها أى شغلتها والتمائم التعاويذ واحدها تميمة وهى العوذة التى تعلق على الصبى وقاية من العين أو السحر، وقوله محول من أحول الصبى إذا تم له حول أى سنة و يروى معيل بضم الميم وسكون العين وفتح الياء وهو المرضع وأمه حبلى . الاعراب الفاء حرف عطف قائمة مقام رب مثل مجرور برب وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة حبلى بدل من مثل بدل كل والبدل يتبع المبدل منه فى إعرابه تبعه فى جره وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين وهى ألف التأنيث المقصورة قد حرف تحقيق طرقت فعل وفاعل والواو حرف عطف مرضع معطوف على حبلى وعلامة جره كسر آخره الفاء حرف عطف ألهيتها فعل وفاعل ومفعول عن حرف جر ذى مجرور بعن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وتمائم مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين وهى صيغة منتهى الجموع محول صفة لذى . والمعنى رب امرأة مثلك حبلى ومرضع قد أتيتها ليلا فشغلتها عن ولدها المعلق عليه التمائم ، وخص الحبلى والمرضع بذلك لأنهما أزهد النساء فى الرجال وأقلهن شغفا بهم أى فمن عداهما من النساء فأنا لهن أشغل، وهذا مدح لنفسه بحسن العشرة وشدة الفحولة. والشاهد فى رب حيث حذفت بعد الفاء و بقى عملها (و بعد بل قليلا كقوله: بل مهمه قطعت بعد مهمه) وهذا رجز نسب إلى رؤبة بن العجاج ولم يصح . اللغة المهمة بهاء بين المفازة البعيدة الأطراف ومعنى قطعت أى جزت مسافرا . الاعراب بل حرف عطف قائم مقام رب مهمه مجرور برب وعلامة جره

كقوله :
وليل كموج البحر أرخى سدوله :
على بأنواع الهموم ليبتلى
، بعد الفاء كثيرا
كقوله :
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
و بعد بل قليلا كقوله:
بل مهمه قطعت بعد مهمه

كسر

كسر آخره قطعت فعل وفاعل بعد ظرف مكان ومهمه مضاف إليه وعلامة جره كسر آخره والمعنى رب مفازة طويلة قطعتها بعد مفازة . والشاهد فى رب حيث حذفت بعد بل و بقى عملها وهو الجر وهو قليل (و) حذف رب وابقاء عملها (بدونهن) أى الواو والفاء و بل (أقل) منه بعد بل (كقوله :

رسم دار وقفت فى طلله) كدت أقضى الحياة من جلله

قاله جميل بن معمر من قصيدة من الخفيف . اللغة رسم الدار ما كان لاصقا بالأرض من آثارها كالرماد ونحوه ، والطلل ماشخص من آثارها وارتفع ، وأقضى أى أموت ، ويروى بدل الحياة الغداة وهى ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وقوله من جلله بفتح الجيم أى من أجله ، وقيل من عظم أمره فى عينه والجليل العظيم . الاعراب رسم مجرور برب محذوفة وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف ودار مضاف إليه وقفت فعل وفاعل فى طلل جار ومجرور وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة كدت فعل وفاعل كاد فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها أقضى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا الحياة مفعول به وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب خبر كاد من جلله جار ومجرور والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة متعلق بأقضى والمعنى رب أثر دار وقفت فى طلله كدت من أجله أى من عظم أمره فى عينى . والشاهد فيه حيث جر رسم برب المضمرة ولم يتقدمها واو ولا فاء ولا بل .

و بدونهن أقل كقوله:
رسم دار وقفت فى طلله

﴿ تنبيه ﴾ قضية كلامه كغيره أن الحذف بعد الثلاثة الأحرف المذكورة جائز مطلقا وهو كذلك وفى الهمع ادعى الرضى أن الحذف بعدها خاص بالشعر اه وما أدعاه الرضى جزم به هطيل فى شرح المفصل وقد سكت المصنف عن حكم بقية حروف الجر هل تجر فى حال حذفها أولا وفى التسهيل وشرحيه للدماميني وابن عقيل ماحاصله ويجر بغير رب محذوفا فى جواب ماتضمن مثله كأن يقال لك أو بخير أصبحت فتقول خير بباء محذوفة فى جواب ماتضمن مثلها أو فى معطوف على ماتضمنه بحرف متصل نحو وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار الآية بجر اختلاف بفى مقدرة لاتصاله بالواو وتضمن ماقبله إياها ، وقول الشاعر :

لك مما بداك تجمع ما تنفقه ثم غيرك المخزون

أى ثم لغيرك ، أو منفصلا بلا كقوله :

ما لمحب جلد أن يهجرا ولا حبيب رأفة فيجبرا

أو منفصل بلو نحو أن يقال جىء بزيد وعمرو لو أحدهما وجوّز سيبويه فى قولهم ائتنى بدابة ولو حمار الجر على ضعف وفى مقرون بالهمز بعد ماتضمن حرف الجر كأن يقول قائل مررت بزيد فتقول أزيد بن عمرو أو بهلا كأن يقول بعت بدرهم فتقول هلا دينار أو بإن أو الفاء الجزائيتين نحو ماحكى يونس مررت برجل إن لاصالح فطالح على أن تقديره ان لا أمر بصالح فقد مررت بطالح . قال ابن مالك وجعل سيبويه اضمار الباء بعد إن لتضمن ماقبلها إياها أسهل من اضمار رب بعد الواو فعلم بذلك اطراده عنده اه أى وان كان قد قال انه قبيح ويشبه مارواه يونس ما فى البخارى من قول النبي صلى الله عليه وسلم «من عنده طعام اثنين فليذهب بثالث وان أربعة فخامس أوسادس» ويقاس على جميعها خلافا للفراء فى جواب نحو بمن مررت . قال ابن مالك والصحيح جوازه لقوله صلى الله

عليه وسلم «أقر بهما منك بابا» بالجر جوابا لمن قالت إلى أيهما أهدى ، ولقول العرب خير لمن قال كيف أصبحت فحذفت الباء وأبقى عملها لأن معنى كيف أى حال فاذا جعلوا معنى حرف الجر دليلا كان لفظه أولى اه فهذه الثمانية المواضع المتقدمة يجوز أن يقاس عليها عند ابن مالك . قال أبو حيان وينبغى أن لايثبت فى القياس عليها لأن أصحابنا نصوا على أنه لايجوز حذف حرف الجر وابقاء عمله إلا إذا عوض منه وذلك فى باب القسم وفى باب كم على خلاف وجعلوا قول العرب خير عافاك الله من الشاذ الذى لايقاس عليه وقد يجر بغير ماذكر محذوفا كقول الفرزدق :

إذا قيل أى الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع

أى إلى كليب ولايقاس منه إلا على ماذكر فى باب كم من جر تمييز كم الاستفهامية بمن مضمرة إذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت عبدك أى بكم من درهم ، وفى باب كان كقول زهير:

بدا لى أنى لست مدرك مامضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

أى ولا بسابق بالباء وهذا من عطف التوهم وهو لاينقاس وفى باب لا المشبهة بان كقول الشاعر :

ألا رجل جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت

بالجر بمن مقدرة أى ألا من رجل ، والصواب أن ذلك مسموع لامقيس وما يذكر فى باب القسم من جر لفظ الجلالة بدون عوض حكى سيبويه الله لأفعلن بجر الجلالة يريد والله لأفعلن والرفع جائز ومنع بعضهم له من جهة أنه لاخبر له ضعيف إذ يصح تقدير قسمى ويجوز كون قسمى مبتدأ والجلالة الخبر والنصب جائز على أنه مفعول لفعل محذوف . قال الفارسى تقديره أحلف الله أى بالله وعند الزجاجى وجماعة ألزم نفسى يمين الله ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه اه .

﴿فائدة﴾ قد يفصل فى الضرورة بين حرف الجر ومجروره بظرف كقول الشاعر :

ان عمرا لاخير فى اليوم عمرو إن عمرو مخبر الأحزان

أو جار ومجرور كقوله :

رب فى الناس موسر كعديم وعديم يخال ذا يسار

وندر فى النثر الفصل بالقسم بين حرف الجر والمجرور نحو اشتريت بوالله درهم ونحو رب والله رجل عالم لقيت والمضاف والمضاف إليه نحو هذا غلام والله زيد (وتزاد ما كثيرا بعد من وعن والباء فلا تكفهن عن عمل الجر) وتكون ما حينئذ زائدة لا محل لها من الاعراب بدليل أن عمل حرف الجر تخطاها إلى مابعدها . قال هطيل ، وقيل انها فى مثل ذلك نكرة ومابعدها بدل منها ومثل الثلاثة المذكورة اللام إلا أن زيادة مابعدها قليلة كقول الأعشى :

إلى ملك خير أربابه فان لما كل شئ قدرا

يريد فان لكل شئ (نحو مما خطيآتهم) هذا مثال لزيادة مابعد من وإعرابه من حرف جر وما زائدة خطيآت مجرور بمن وعلامة جره كسر آخره والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (عما قليل) مثال لزيادة مابعد عن ، وإعرابه عن حرف جر وما زائدة قليل مجرور بعن وعلامة جره كسر آخره (فبما نقضهم) مثال زيادة ما بعد الباء وإعرابه الفاء حرف عطف الباء حرف جر ما زائدة نقض مجرور بالباء والهاء فى محل جر بالاضافة والأمثلة المذكورة لدخولها على المفرد فان دخل شئ من هذه الأحرف المقترنة بما على فعل أو جملة اسمية أوّلت ما بأنها موصول حرفى والجملة صلتها قاله فى التصريح (وتزاد) أى ما (بعد الكاف ورب والغالب) أى الكثير (أن تكفهما عن العمل) أى عمل الجر لأنهما يصيران مع ما بمنزلة كلمة واحدة وقد يحدث

وتزاد ما كثيرا بعد من وعن والباء فلا تكفهن عن عمل الجر نحو مما خطيآتهم عما قليل ، فبما نقضهم وتزاد بعد الكاف ورب ، والغالب أن تكفهما عن العمل

فى الكاف المكفوفة معنى التقليل كما فى التسهيل (فيدخلان حينئذ على الجمل) الاسمية والفعلية والغالب على رب المكفوفة أن تدخل على فعل ماض فى اللفظ كالبيت الآتى لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حدّه والمستقبل مجهول ماض فى المعنى نحو ـ ربما يودّ الذين كفروا ـ لأنه لما كان محقق الوقوع نزل منزلة الماضى كما تقدّم ، وندر دخولها على الجملة الاسمية كقول الشاعر :

ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار

و (كقوله أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه)

قاله نهشل بن حرى يرثى أخاه مالكا وهو من الطويل . اللغة الماجد من المجد ، وهو الشرف والكرم ولم يخزنى من الخزى وهو الذل والهوان ويوم مشهد أراد به يوم صفين لما قتل أخوه مالك بها وأراد بعمرو عمرو بن معديكرب وسيفه هو الصمصامة ، والمشهد مصدر ميمى ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف نحو شبر من طرفه وجمعه على حد شابت مفارقه وإنما للانسان مفرق واحد ، والعرب يقدّرون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد ، وخيانة السيف النبوة عند الضرب به . الاعراب أخ مبتدأ وهو نكرة ، وإنما تخصص بالصفة أعنى ماجد ولم حرف نفى وجزم يخز فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر ، ويجوز أن يكون أخ خبر مبتدا محذوف : أى هو أخ وماجد نعت له وجملة لم يخزنى نعت ثان يوم ظرف زمان مفعول فيه متعلق بيخزنى وهو مضاف ومشهد مضاف إليه وقوله كما الكاف حرف تشبيه وجر وما كافة زائدة لا محل لها من الاعراب وفى السمين ما فى ربما يحتمل وجهين : أحدهما دخولها على الأفعال . والثانى أنّ ما نكرة موصوفة بالجملة الواقعة بعدها والعائد على ما محذوف تقديره رب شئ يودّه الذين كفروا ـ اهـ وما ذكره يأتى مثله فى ما المتصلة بالكاف سيف مبتدأ وعمرو مضاف إليه لم حرف نفى وجزم تخن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به مضاربه فاعل والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة . والمعنى أخى كريم الأصل ما أهاننى ولا أذلنى يوم صفين كما سيف عمرو قد وفى له وما نباء بل أصاب القتل ففيه مدح لكل من المقتول وآلة القتل التى هى سيف عمرو . والشاهد فى قوله كما سيف عمرو حيث كفت ما الكاف عن عمل الجر .

(وقوله : ربما أوفيت فى علم ترفعن ثوبى شمالات)

قاله جذيمة الأبرش، ومن نسبه إلى تأبط شرا فقد غلط ، وهو من المديد . اللغة أوفيت : أى نزلت والعلم الجبل كذا قال الأزهرى والعينى وفى القاموس أوفى عليه أشرف اهـ . وفى شرح أبيات الخبيصى المراد أوفيت على مكان عال فى جبل لأن الرائى للقوم يرقب على أعلى الأماكن اهـ وعلى هذا ففى بمعنى على : أى ربما أوفيت على جبل . وقد جاء فى صحيح البخارى أو فى رجل على جبل سلع . قال شراح الحديث : أى صعد وارتفع اهـ وترفعن بسكون النون أصله ترفع زيدت فيه نون التوكيد الخفيفة . وشمالات بفتح الشين جمع شمال وهى الريح التى تهب من ناحية القطب . الاعراب رب حرف تقليل وجر وما كافة أوفيت فعل وفاعل فى علم جار ومجرور

فيدخلان حينئذ على الجمل كقوله :
أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد
كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه
وقوله :
ربما أوفيت فى علم
ترفعن ثوبى شمالات

متعلق بأوفيت ترفعن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ثوبى مفعول مقدّم شمالات فاعل . والمعنى كثيرا من الأوقات أشرفت على مكان عال من جبل لأنظر إلى العدوّ ما صنع لأرجع إلى قومى فأخبرهم ففيه وصف نفسه بالشجاعة وأنه كثيرا ما يكون ربيئة لقومه وطليعة لهم ، وفيه وصف له بالقوّة والجلادة أيضا من حيث انه بالغ فى الارتفاع على جبل حتى رفعت ريح الشمال ثوبه . والشاهد فى قوله ربما فان ما دخلت على رب وكفتها عن العمل ودخلت على الجملة الفعلية (وقد لا تكفهما) ما بدخولها عليهما فيبقى عملهما الجر معها (كقوله :

ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء)

قاله عدى بن أبى الدغفاء الغسانى من قصيدة من الخفيف . اللغة السيف الصقيل والمصقول : المجلو ، و بصرى بضم الموحدة بلدة بالشام كرسى حوران قاله الأزهرى والعينى ، وفى القاموس بصرى كحبلى بلدة بالشام اهـ وهى التى أضاءت قصورها للنور الذى ظهر ليلة المولد النبوى ، والنجلاء بالجيم والمدّ الواسعة البينة الاتساع . الاعراب رب حرف تقليل وجر وما زائدة غير كافة ضربة مجرور برب وعلامة جره كسر آخره بسيف جار ومجرور صقيل صفة بين ظرف مكان و بصرى مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين وهى ألف التأنيث المقصورة وأضيفت بين إلى بصرى لاشتمالها على أماكن أو على تقدير مضاف أى أماكن بصرى وقوله وطعنة بالجر معطوف على ضربة وعلامة جره كسر آخره ونجلاء صفة لطعنة . والمعنى كثيرا ماباشر الحروب وكان منه بين جهات بصرى ضربة بالسيف أوطعنة واسعة بالرمح، يصف نفسه بالشجاعة والاقدام والتدمير للعدوّ . والشاهد فى ربما ضربة حيث دخلت ما على رب ولم تكفها عن عمل الجر ، وهو قليل (وقوله :

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم)

قاله عمرو بن البراقة النهمى بالنون المكسورة من قصيدة من الطويل . اللغة المولى له معان نحو العشرين وأقربها هنا أن يكون بمعنى الصاحب أو المالك لأمره كالوالى والمجروم من الجرم وهو الاثم والظلم ، ويروى مظلوم عليه وظالم . الاعراب الواو حرف عطف ننصر فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن مولى مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ونا ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ونعلم معطوف على ننصر أن بفتح الهمزة حرف توكيد ونصب الهاء اسمها الكاف حرف جر وما زائدة غير كافة الناس مجرور بالكاف فى محل نصب على الحال من مجروم متعلق بواجب الحذف تقديره كائنا ومجروم بالرفع خبرأن وهواسم مفعول يرفع نائب الفاعل وعليه جار ومجرور فى محل رفع نائب الفاعل وجارم معطوف على مجروم . والمعنى ننصر مستولى أمرنا فى الحروب ونحن نعلم أنه مظلوم وظالم كالناس فى عدم العصمة . والشاهد فى كما الناس حيث دخلت ما على الكاف ولم تكف عملها فلهذا جرت الناس .

﴿ فصل ﴾ فى الثانى من المخفوضات (وأما المخفوض بالاضافة) وهى لغة مطلق الاسناد . قال امرؤ القيس :

وقد لا تكفهما كقوله :
ربما ضربة بسيف صقيل
بين بصرى وطعنة نجلاء
وقوله :
وننصر مولانا ونعلم أنه
كما الناس مجروم عليه
وجارم
﴿فصل﴾ وأما المخفوض بالاضافة

فلما

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا   إلى كل حارى جديد مشطب

أى أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب للحيرة مخطط فيه طرائق . واصطلاحا : اسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثانى من الأول منزلة التنوين . وفى حواشى التسهيل لابن هشام الاضافة لغة الامالة ، يقال : أضفت ظهرى إلى الحائط : أى أملته إليه ، وهذا خير من قول بعضهم الاسناد تمسكا بقول الشاعر وذكر البيت إذ ليس يمتنع أن يفسر بأملنا ويمتنع أن يفسر بالاسناد قولهم تضيفت الشمس للغروب وتسمية الضيف ضيفا اه وعلى هـذا فمعناها عرفا ضم اسم إلى آخر بتنزيله من الأول منزلة التنوين (فنحو غـلام زيد) فزيد مخفوض باضافة غـلام إليه ، ويسمى الأول مضافا والثانى مضافا إليه ، وقضية كلامهم أن المضاف إليـه مجرور مطلقا . وأما نحو — واسأل القرية — فانه لما حـذف المضاف وهو مفعول اسأل ناب المضاف إليـه منابه فانتصب انتصابه (ويجب) عنـد إرادة الاضافة (تجريد المضاف من التنوين) ظاهرا كان (كما فى غلام زيد) إذ أصله غلام لزيد ، فلما قصدت إضافة الغلام لزيد أزلت التنوين وحذفت اللام وصار غلام زيد ، أو مقـدّرا نحو كم عبد ملكت ، ونحو هـذه دراهم زيد فكم مبنية ودراهم غـير منصرف فلا ينونان ، فاذا أضيفا كما فى المثالين فالتنوين فيهما مقدّر (و) يجب أيضا تجريد المضاف (من نونى التثنية والجمع) المذكر السالم لأنهما يشبهان التنوين من حيث أنهما يليان علامة الاعراب كالتنوين ، وذلك (نحو غلاما زيد) وإعرابه غلاما خـبر مبتدا محـذوف تقديره هـذان وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضـمة لأنه مثنى وزيد مضاف إليه (وكاتبو عمرو) وإعرابه كاتبو خبر مبتدا محذوف تقديره هؤلاء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مـذكر سالم وعمرو مضاف إليه ، ومثل التثنية والجمع ما حمل عليهـما نحو اثنا زيد وعشرو عمرو بخـلاف نون المفرد وجمع التـكسير نحو هـذا بستان زيد وهؤلاء شياطين الانس فانها لا تحذف للاضافة لانتفاء مشابهتها للتنوين ، وإنما وجب تجريد المضاف من التنوين والنون المذكورة لأنهما يدلان على كمال الاسم والاضافة تدل على نقصانه ، والشىء الواحد لا يكون كاملا وناقصا فى حالة واحدة ولأن الاضافة تدل على الاتصال ، والتنوين يدل على الانفصال فلا يجمع بينهما ، وما أحسن قول بعضهم :

كأنى تنوين وأنت إضافة   فحيث ترانى لا تحل مكانيا

وأحسن منه قول الآخر :

وكنا خمس عشرة فى التئام   على رغم الحسود بغير آفه

فقد أصبحت تنوينا وأضحى   حبيبى لا تفارقه الاضافه

وألطف منهما قول الآخر :

علمته باب المضاف تفاؤلا   ورقيبه يغـريه بالتنوين

وقد سمع اثبات النون فى ضرورة الشعر كقوله ✲ هم القائلون الخير والآمرونه ✲

﴿ تنبيه ﴾ يجب أيضا تجريد المضاف من الألف واللام ، فلا يقال الغـلام زيد بالاضافة إلا إذا كان المضاف صـفة مثناة أو مجموعة جمع مـذكر سالما كالضاربا زيد والضاربو زيد أو مضافا إلى ما عرف بالألف واللام كالضارب الرجـل أو إلى مضاف إلى ما فيـه الألف واللام نحو الضارب رأس الرجـل فانه يجوز حينئذ اثبات الألف واللام فى المضاف ، ومن ذلك قوله تعالى

فنحو غـلام زيد ويجب تجريد المضاف من التنوين كما فى غلام زيد ومن نونى التثنية والجمع نحو غلاما زيد وكاتبو عمرو .

ـ والقيمى الصلاة ـ . وأما ما أجازه الكوفيون من الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم والمائة الدينار فضعيف قياسا واستعمالا . وأما قوله صلى الله عليه وسلم « بالألف الدينار » فليس الدينار فيه مضافا إليه بل بدلا (والاضافة على ثلاثة أقسام : منها ما يقدّر باللام) المفيدة للملك أو الاختصاص (وهو الأكثر) فى كلامهم لأنها الأصل فى الاضافة بدليل أن كل إضافة امتنع جعلها بمعنى من أو فى تكون بمعنى اللام ، ولذلك اقتصر عليها الزجاجى ، ثم تارة تكون بمعنى اللام تحقيقا ، وذلك حيث يمكن النطق بها (نحو غلام زيد وثوب بكر) أى غلام لزيد وثوب لبكر ، وتارة بمعنى اللام تقديرا ، وذلك حيث لا يمكن النطق بها لكون المضاف لا يفارق الاضافة نحو ذو مال وعند زيد ومع بكر ، واختبار هذا بأن يؤتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه كصاحب ومكان ومصاحب فانه يتأتى فيه معنى اللام أو لفظها ظاهرا .

﴿ تنبيه ﴾ لا يقتضى كون الاضافة بتقدير أحد معانى الأحرف الثلاثة أن يكون معناها مع ذكر الحرف ، فليس معنى غلام زيد غلام لزيد كما يوهمه قولهم هنا فى مثل غلام زيد أنه بتقدير غلام لزيد كما نبه عليه الرضى قال : ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل تكفى إفادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام ، فقولك : طور سيناء ويوم الأحد بمعنى اللام ، ولا يصح إظهار اللام فى مثله اهـ . قال الدمامينى : فليس قولهم معنى غلام زيد غلام لزيد تفسيرا مطابقا من كل وجه ، لأن معنى المعرفة غير معنى النكرة قطعا ، وإنما قصدوا إلى تفسير معنى الاضافة خاصة من جهة الملك والاختصاص لا من جهة أخرى اهـ (ومنها ما يقدّر بمن) البيانية (وذلك كثير) إن حسن تقديرها مع صحة الاخبار عن الأوّل بالثانى وكان الأوّل فيه بعض الثانى (نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد) فان الثوب بعض الخز والباب بعض الساج والخاتم بعض الحديد ، ويصح أن يقال فيه ثوب من خز وهذا الثوب خز وباب من ساج وهذا الباب ساج وخاتم من حديد وهذا الخاتم حديد ، فخرج نحو يد زيد فان تقدير من فيه وإن كان يحسن لكن الاضافة فيه بمعنى اللام ، لأنه لا يصح الاخبار بزيد عن يده ؛ إذ لا يقال هذه اليد زيد ، فاضافتها من إضافة الجزء إلى كله . قال ابن مالك : ومن هذا النوع : أى الذى على معنى من إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدّرات ، وحكى غيره أن ابن السراج يقول فى إضافة العدد إلى المعدود إنها بمعنى من ، والفارسى يقول : هى بمعنى اللام ، وإنما اتفقا فى إضافة عدد إلى عدد أنها بمعنى من (ويجوز فى هذا النوع) أى المقدّر بمن (نصب المضاف إليه على التمييز) فتقول : هذا خاتم حديدا وثوب خزا وباب ساجا لأن المضاف إليه فيه فرع عن التمييز (كما تقدم فى بابه) أى التمييز . وقيل إنه منصوب على الحال ، ويلزم عليه وقوع الحال جامدة لازمة : أى غير منتقلة ، ويلزم عليه أيضا مجيئها من النكرة ، وكل ذلك خلاف الغالب فيها (ويجوز رفعه على أنه تابع للمضاف) إما نعت له بتأويله بالمشتق أو بدل منه بدل كل أو عطف بيان عليه بناء على جريانه فى النكرات كما يأتى . ويؤخذ من كلامه أرجحية الاضافة على غيرها (ومنها ما يقدّر بفى) الظرفية كما ذهب إليه ابن الحاجب والجرجانى واختاره ابن مالك وقال : أغفل أكثر النحويين هذه الاضافة ، وهى ثابتة فى الفصيح بالنقل الصحيح ولا يصح غيره فى شواهدها إلا بتكلف (وهو قليل) أى لكون الجمهور من النحويين لم يذكروه . قال الأزهرى : لأنه لم

والاضافة على ثلاثة أقسام. منها ما يقدّر باللام وهو الأكثر نحو غلام زيد وثوب بكر ومنها ما يقدّر بمن وذلك كثير نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد، ويجوز فى هذا النوع نصب المضاف إليه على التمييز كما تقدم فى بابه ويجوز رفعه على أنه تابع للمضاف. ومنها ما يقدر بفى وهو قليل

يذكره

يذكره إلا ابن مالك تبعا لطائفة قليلة اهـ وضابط الاضافة التى تكون بمعنى فى أن يكون الثانى وهو المضاف إليه ظرفا للأول وهو المضاف ، سواء كان زمانا أم مكانا ، فالزمان (نحو بل مكر الليل) فالليل ظرف للمكر ، والتقدير مكر فى الليل . وإعرابه بل حرف إضراب وعطف مكر فاعل لفعل محذوف تقديره بل صدّنا مكر الليل والليل مضاف إليه وعلامة جره كسر آخره ويجوز أن يكون مكر خبرا لمبتدا محذوف : أى سبب كفرنا مكركم أو بالعكس : أى مكركم سبب كفرنا ولكن الأول أولى ، وفى أبى السعود مالفظه بل مكر الليل والنهار إضراب عن إضرابهم وإبطال له ومكر فاعل فعل محذوف : أى بل صدّنا مكركم بنا فى الليل والنهار فحذف المضاف إليه وأقيم مقامه الظرف اتساعا وجعل ليلهم ونهارهم ماكرين على الاسناد المجازى ، وقوله ـ إذ تأمروننا ـ ظرف للمكر : أى بل مكركم الدائم وقت أمركم لنا اهـ وفى السمين إضافة المكر إلى الليل والنهار إما على الاسناد المجازى كقولهم ليل ماكر فيكون مصدرا مضافا لمرفوعه وإما على الاتساع فى الظرف فجعل كالمفعول به فيكون مضافا لمنصوبه ، وهذا أحسن من قول من قال إن الاضافة بمعنى فى : أى فى الليل لأن ذلك لم يثبت فى غير محل النزاع اهـ (و) المكان نحو (ياصاحبى السجن) فالسجن ظرف للصاحبين والتقدير ياصاحبى فى السجن . وإعرابه يا حرف نداء صاحبى منادى مضاف وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى وهو مضاف والسجن مضاف إليه ونفى جمهور النحاة هذا القسم قالوا وما أوهم معنى فى فهو محمول على أن الاضافة فيه بمعنى اللام مجازا كحديث «فلا تجدون أعلم من عالم المدينة» وقول العرب فى عثمان شهيد الدار، وفى الحسين قتيل كربلاء ، وقوله تعالى ـ تربص أربعة أشهر ـ وغير ذلك من الشواهد التى ذكرها البدر بن مالك رحمه الله تعالى . قال الرضى : فالأولى أن تقول فى نحو ضرب اليوم وقتيل كربلاء أنها بمعنى اللام كما قاله باقى النحاة ولا تقول إضافة الظروف إلى الظرف بمعنى فى لأدنى ملابسة واختصاص تكفى فى الاضافة بمعنى اللام كقول أحد حاملى الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهى التى يقال لها الاضافة لأدنى ملابسة فتقول كلما لم يكن المضاف إليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل إضافة كان المضاف إليه فيها جنس المضاف فهو بتقدير من ولا ثالث لهما اهـ (والاضافة نوعان لفظية) أى منسوبة للفظ لافادتها أمرا لفظيا كما سيأتى (ومعنوية) أى منسوبة إلى المعنى لافادتها أمرا معنويا فى المضاف كما سيأتى أيضا ثم عبارته تقتضى أن اللفظية كالمعنوية فى جريان التقدير بالحرف وليس كذلك وإنما هو فى الاضافة المعنوية خاصة كما قاله أبو حيان فى شرح التسهيل وغيره قال : وذهب بعضهم إلى أن الاضافة اللفظية تقدّر بمعنى اللام لظهورها فى نحو ـ فعال لما يريد ، مصدّقا لما معهم ـ وردّ بعدم اطرادها إذ لايسوغ فى الصفة المشبهة ، ونقل الشاطبى القول بالتقدير فيها عن ابن جنى . وقال الشلوبين إنه لابد منه وأن ظاهر كلام النحاة متأول لكن الذى جنح إليه الفاكهى واقتضاه كلام ابن هشام فى متن القطر هو ما قاله أبو حيان (فاللفظية ضابطها أمران) أمر فى المضاف وأمر فى المضاف إليه، فالأول (أن يكون المضاف صفة) تشبه المضارع فى كونها للحال أو الاستقبال (و) الثانى (أن يكون المضاف إليه) قبل الاضافة وإلا فكل إضافة المضاف إليه فيها معمول للمضاف حال الاضافة على الأصح (معمولا لتلك الصفة) إما فاعلها فى المعنى وذلك فى الصفة المشبهة أو نائب فاعلها وذلك فى اسم المفعول أو مفعولها وذلك فى اسم الفاعل (والمراد بالصفة اسم الفاعل) المضاف لمفعوله (نحو ضارب زيد)

نحو : بل مكر الليل ، ويا صاحبى السجن ـ والاضافة نوعان لفظية ومعنوية فاللفظية ضابطها أمران : أن يكون المضاف صفة وأن يكون المضاف إليه معمولا لتلك الصفة والمراد بالصفة اسم الفاعل نحو ضارب زيد

و إعرابه ضارب خبر مبتدإ محذوف : أى هذا ضارب وضارب اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل و ينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وهومضاف ومفعوله مضاف إليه ولابدّ من تقدير الآن أوغدا لما سيأتى فى بابه وحذفه المصنف اتكالا على ماسيأتى (واسم المفعول) المضاف لمفعوله (نحو مضروب العبد) و إعرابه مضروب خبر مبتدا محذوف : أى هذا مضروب العبد ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل و ينصب المفعول وهو مضاف ونائب الفاعل مضاف إليه ولابدّ من تقدير الآن أوغدا كما فى الأوّل (والصفة المشبهة) باسم الفاعل المضافة لفاعلها فى المعنى (نحو حسن الوجه) و إعرابه حسن خبر مبتدا محذوف : أى هذا حسن وحسن صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وهو مضاف والوجه مضاف إليه (و) الاضافة (المعنوية ما اتفق فيها الأمران) أى كون المضاف صفة وكون المضاف إليه معمولا لها قبل الاضافة (نحو غلام زيد) و إعرابه غلام خبر مبتدا محذوف : أى هذا غلام وزيد مضاف إليه (أو) انتفى (الأوّل) وهو كون المضاف صفة (نحو إكرام زيد) و إعرابه إكرام خبر مبتدا محذوف تقديره هذا إكرام زيد و إكرام مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل و ينصب المفعول وهو مضاف ومعموله مضاف إليه إذ يحتمل أنه من إضافة المصدر لفاعله وأنه من إضافة المصدر لمفعوله و يكون التقدير إكرامه زيدا . ثم ماجزم به المصنف من أن إضافة المصدر معنوية هو الذى جزم به الأزهرى وغيره لأنه ليس صفة خلافا لابن طاهر وابن الطراوة وابن الدهان و يدل لما ذكره المصنف نعته بالمعرفة فى قول الشاعر :

إن وجدى بك الشديد أرانى عاذرا فيك من عهدت عذولا

فوصف وجدى وهو مصدر مضاف لياء المتكلم بالشديد (أو) انتفى (الثانى فقط) وهو كون المضاف إليه معمولا لتلك الصفة (نحو كاتب القاضى) فكاتب و إن كان صفة لكنها غير مضافة لمعمولها ، لأن قولك ضارب زيد فى قوّة قولك يضرب زيدا وهذا ليس فى تقدير يكتب القاضى و إنما هو فى تقدير كاتب للقاضى فاضافته معنوية ومثله هذا ضارب زيد أمس لأن اسم الفاعل لايعمل إذا كان بمعنى الماضى ، وكذا نحو هذا مضروب زيد لأن المضاف ليس معمولا للمضاف ومن الاضافة المعنوية إضافة الظرف مطلقا كعندك و ـ يوم هم بارزون ـ و إضافة المصدر للمفعول له كزرتك إكرامك ، و إضافة الموصوف لصفته كمسجد الجامع ور بيع الأوّل و بقلة الحمقاء ودار الآخرة وصلاة الأولى ، و إضافة الصفة لموصوفها كجرد قطيفة وكرام الناس ، و إضافة اسم التفضيل نحو زيد أفضل القوم لأنه لايشبه الفعل عند الأكثرين خلافا لابن السراج ونحو مررت برجل أفضل القوم لاينافى ماذكر لأن أفضل بدل من رجل لانعت له لئلا يلزم عليه وصف النكرة بالمعرفة (وتسمى هذه الاضافة محضة) أى خالصة من تقدير الانفصال لأن قولنا غلام زيد ليس فى تقدير غلام لزيد بخلاف الاضافة اللفظية فانها فى تقدير الانفصال كما سيأتى وتسمى الاضافة المحضة إضافة معنوية لأنها تفيد أمرا معنويا كما قال (وتفيد تعريف المضاف) بالمضاف إليه (إن كان المضاف إليه معرفة نحو غلام زيد) مشارا به إلى غلام معين لأن هيئة التركيب الاضافى موضوعة للدلالة على معلومية المضاف ومحل ما قاله المؤلف إذا لم يكن المضاف شديد الابهام كغير ومثل وخدن وشبه ونظير وترب وحسب فهذه كلها لا تفيد التعريف لتوغلها فى الابهام ولأن إضافتها للتخفيف لأنها تشبه اسم الفاعل فان غيرك بمعنى مغايرك ومثلك بمعنى مماثلك والأصح أنها إذا أضيفت فاضافتها معنوية مفيدة للتخصيص ، وقضية إطلاق الجمهور أن غير ومثل لاتتعرف بالاضافة و إن وقعت بين

واسم المفعول نحو مضروب العبد والصفة المشبهة نحو حسن الوجه . والمعنوية ما اتفق فيها الأمران نحو غلام زيد أو الأوّل نحو إكرام زيد أو الثانى فقط نحو كاتب القاضى وتسمى هذه الاضافة محضة وتفيد تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة نحو غلام زيد

ضدّين وهو الأصح . وقال ابن مالك : غير ومثل قديعنى بهما مغايرة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما وأكثر ما يكون إذا وقعت بين ضدّين كقوله تعالى ــ غير المغضوب عليهم ــ ومثل ذلك ما كان موضعه مستحقا لنكرة لا تقبل التعريف كجاء وحده ورب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها ولا أبا له وكلمته فاه إلى فى فهذه المضافات إلى المعرفة يجب تأويلها بنكرة ، لأن الحال ومجرور رب وكم ومعمول لا النافية لا تكون معارف فلا يتعرف المضاف بالمضاف إليه فى هذه المسئلة ولا فى التى قبلها ، هذا وفى إعراب نحو لا أباله ولا أخاله مذاهب أحسنها ما أشار إليه ابن هشام فى الشذور أن أبامضاف إلى مابعد اللام والخبر محذوف واللام زائدة بين المتضايفين تحسينا للفظ ورفعا لوقوع اسم لا معرفة فى الظاهر ، والدليل على زيادتها أنها قد جاءت محذوفة فى قول الشاعر :

أبالموت الذى لابد أنى ملاق لا أباك تخوّفينى

قال العصامى : وهذا مذهب سيبويه والجمهور (و) تفيد (تخصيص المضاف) بالمضاف إليه (إن كان المضاف إليه نكرة نحو غلام رجل) فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما أضيف إلى النكرة تخصص بها ، والمراد بالتخصيص ما لايبلغ درجة التعريف فان غلام رجل أخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد فالتخصيص حينئذ تقليل الاشتراك الكائن فى النكرة فغلام قبل إضافته يحتمل أن يكون غلام رجل وغلام امرأة فاذا أضفته إلى أحدهما خرج الآخر والتعريف رفع الاشتراك الكائن فيها وتكون هذه الاضافة المحضة مفيدة للتعريف أو للتخصيص ويجب تجريد المضاف من التعريف إن كان معرفة فان كان ذا لام حذفت لامه كما تقدم فى شرح قول المتن ويجب تجرد المضاف من التنوين الخ فلا يقال الغلام زيد وإن كان علما نكر أى قصد فيه الشياع كالنكرة نحو هذا زيدنا وذاك عمركم فلا يصح ذلك إلا إن قدر كون زيد وعمرو واحدا من المسمين بذلك الاسم . وأما المضمرات والموصولات وأسماء الاشارة فيمتنع إضافتها لاستحالة سلب التعريف عنها فلا يمكن تقدير الشياع فيها ولا يجوز إضافة المعرفة إلى النكرة لأن الاضافة إلى النكرة تفيد التخصيص فلو أضيفت المعرفة إلى النكرة لكان المطلوب الأدنى الذى هو التخصيص مع وجود الأعلى وهو التعريف فتكون الاضافة فيه لغوا .

﴿ تنبيه ﴾ من الأسماء ما تجب إضافته إما لفظا ومعنى كلبيك وشذت إضافتها للظاهر وللضمير الغائب وقصارى وقصار ومعناها غاية الشئ ولدى و بيد وسوى وعند وحيث وذى بمعنى صاحب وأولات وكلا وكلتا ومع ولدن . وإما معنى فقط بأن يجوز حذف المضاف إليه مع نية معناه كبعض وكل وسبحان و إذ وغير ومثل وقبل و بعد وحسب ودون والجهات الست غالبا ، وإذا حذفت المضاف من هذه كلها خلفه المضاف إليه فى الاعراب وغيره (وأما الاضافة اللفظية) وهى إضافة الوصف إلى معموله (فلا تفيد) المضاف (تعريفا) بدليل وقوع المضاف فيها صفة للنكرة فى نحو قوله تعالى ــ هديا بالغ الكعبة ــ فهديا نكرة منصوبة على الحال و بالغ نعتها ولو كانت إضافته مفيدة للتعريف لما صح جعله نعتا لهديا وحالا فى قوله تعالى ــ ثانى عطفه ــ فثانى بالنصب حال من الضمير المستتر فى يجادل من قوله تعالى ــ ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم ــ والحال واجب التنكير ، والأصل عدم التأويل ولدخول رب عليه فى قول الشاعر :

يارب غابطنا لوكان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا

(ولا) تفيد المضاف أيضا (تخصيصا) بدليل أن أصل قولك ضارب زيد بالجرضارب زيدا بالنصب

وتخصيص المضاف إن كان المضاف إليه نكرة نحو غلام رجل. وأما الاضافة اللفظية فلا تفيد تعريفا ولا تخصيصا

وإنما تفيد التخفيف فى اللفظ وتسمى غير محضة والصحيح أن المضاف إليه مجرور بالمضاف لابالاضافة . وتابع المخفوض يأتى فى التوابع .

﴿باب إعراب الأفعال﴾ تقدّم أن الفعل ثلاثة أنواع ماض وأمر ومضارع وأن الماضى والأمر مبنيان وأن المعرب من الأفعال هو المضارع إذا لم يتصل بنون الاناث ولا نون التوكيد المباشرة له وأن الفعل يدخله من أنواع الاعراب ثلاثة الرفع والنصب والجزم إذا علم ذلك فالاعراب خاص بالمضارع وهو مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب فينصبه أو جازم فيجزمه نحو إياك نعبد و إياك نستعين

فالاختصاص بالمعمول موجود قبل الاضافة فلم تحدث الاضافة تخصيصا (و إنما تفيد) هذه الاضافة اللفظية أمرا لفظيا وهو (التخفيف فى اللفظ) لأن الأصل فى الصفة أن تعمل النصب ولكن الخفض أخف منه إذ لاتنوين معه ولانون قاله فى المغنى فحينئذ فقولك ضارب زيد بالخفض أخف من قولك ضارب زيدا بالنصب وضاربو زيد بالخفض أخف من قولك ضاربون زيدا بالنصب وكلاهما جائز ولكن هذه الاضافة تفيد التخفيف فقط ، وجاز نحو الضارب زيد والضاربو بكر لوجود التخفيف وامتنع نحو الضارب زيد لعدم وجود التخفيف خلافا للفراء فى إجازته إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها سواء كان تعريفها بالعلمية أم الاشارة أم غيرهما كالضارب زيد والضارب هذا (وتسمى) هذه الاضافة أيضا (غير محضة) أى غير خالصة لأنها فى نية الانفصال لأن نحو ضارب زيد مثلا فى تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر فى الصفة فاصل بينها و بين مجرورها تقديرا قاله الأزهرى . وقال العصامى لأنها فى نية الانفصال لأن أصل ضارب زيد مثلا ضارب زيدا (والصحيح) من أقوال ثلاثة للنحاة فى الجار للمضاف اليه (أن المضاف اليه مجرور بالمضاف) لاتصال الضمير به والضمير لايتصل إلا بعامله (لابالاضافة) على ماهو المشهور بين المعربين ، فانهم يقولون فى نحو غلام زيد غلام مضاف وزيد مضاف اليه مجرور بالاضافة ويقولون فى نحو غلامه غلام مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، و إنما ضعف كونها عامل الجر فى المضاف اليه لأنها معنى والمضاف لفظ واللفظ أقوى . وقيل ان الجر بالحرف المقدّر ورد بأن إضمار الجار ضعيف ولأن معنى غلام زيد غير معنى غلام لزيد كما تقدّم (وتابع المخفوض) من نعت وغيره (يأتى فى التوابع) إن شاء الله تعالى وهى النعت وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف النسق كمررت بأخيك الكريم أبى محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر .

باب إعراب الأفعال

أى المضارعية فأل فى الأفعال للعهد إذ لايعرب من الأفعال غيرها (تقدّم) أى فى صدر هذه المقدّمة (أن الفعل) أى من حيث هو (ثلاثة أنواع) لارابع لها (ماض وأمر ومضارع) وتقدّم (أن الماضى والأمر مبنيان) على ماتقدّم فيهما (وأن المعرب من الأفعال هو المضارع) لكن إنما يعرب (إذا لم يتصل بنون الاناث) فان اتصل بها بنى على السكون نحو النسوة يقمن والوالدات يرضعن (ولا نون التوكيد المباشرة له) من غير فاصل لفظى ولاتقديرى فان اتصل بها بنى على الفتح نحو لينبذنّ لأكيدنّ (و) تقدّم (أن الفعل) أى المضارع (يدخله من أنواع الاعراب) الأربعة التى هى الرفع والنصب والخفض والجزم (ثلاثة) لاغير (الرفع) بحركة نحو يقوم أوحرف نحو يفعلان (والنصب) بحركة نحو لن يقوم أوحرف نحو لن يفعلا (والجزم) بحذف حركة نحو لم يقم أو بحذف حرف نحو لم يفعلا (إذا علم ذلك) أى إذا علمت ذلك أيها الطالب (فالاعراب) المذكور الذى هو الرفع ومابعده (خاص بالمضارع) فلايدخل الماضى ولاالأمر (وهومرفوع أبدا) إجماعا إذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نونى التوكيد والاناث ، و إنما اختلفوا فى تحقيق الرافع له ما هو على أقوال وأصحها ما هو جار على ألسنة المعربين أن الرافع له تجرده من الناصب والجازم ، و به قال الفراء وغيره من حذاق الكوفيين واعتمده ابن هشام وابن مالك وغيرهما و يستمر رفعه (حتى يدخل عليه ناصب فينصبه) ومثل ذلك ما إذا عطف على منصوب فانه ينتصب (أو) يدخل عليه (جازم فيجزمه) ومثل ذلك ما إذا عطف على مجزوم فانه يجزم (نحو ـ إياك نعبد و إياك نستعين) هذا مثال المضارع المرفوع لتجرده عن الناصب والجازم . و إعرابه إيا ضمير منفصل فى محل نصب مفعول مقدّم والكاف حرف خطاب

لامحل له من الاعراب نعبد فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن و إياك نستعين مثله، وماجاء مجزوما مع تجرده عن الناصب والجازم فاما أن يخرج على حذف، لام الطلب كقول أبي طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم .

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ماخفت من شيء تبالا

أى و بالا والتقدير لتفد ، أوعلى حذف الضمة للضرورة كقول امرئ القيس :

فاليوم أشرب غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

فليس قوله أشرب مجزوما و إنما هو مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة وحذف كل من لام الطلب وحركة الاعراب فى المضارع جائز فى الشعر خاصة على الصحيح عند الجمهور (والنواصب) التى تنصبه (قسمان قسم ينصب) المضارع (بنفسه) وهذا القسم متفق عليه بين البصريين والكوفيين (وقسم ينصب) المضارع لا بنفسه بل (بأن مضمرة بعده) إضمارا واجبا أو جائزا كما سيأتى . قال الفاكهى وفى عبارته تجوز من جهة تسمية غير الناصب ناصبا اه ، ولعل الذى سهل له ذلك إرادة الجمع بين قول البصريين إن النواصب أربعة فقط ، وقول الكوفيين إن النواصب عشرة فبين بما ذكره أن مازاد على الأربعة المذكورة النصب فيه بأن مضمرة ومن أطلق عليه اسم النصب فعلى سبيل المجاز (فالأول أربعة أحدها أن) بفتح الهمزة وسكون النون أى المصدرية وهى أم الباب ، ولذا عملت ظاهرة ومضمرة وتدخل على الفعل المتصرف مطلقا فتنصب المعرب لفظا والمبنى محلا قاله ابن عنقاء . وقال الفاكهى وتتصل بالماضى وكذا بفعل الأمر على الأصح و إن لم تؤول بالمصدر لفوات معنى الأمر وخرج بالمصدرية المخففة كماسيأتى قريبا والمفسرة والزائدة فانها لاتنصب المضارع والمفسرة هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو ـ فأوحينا اليه أن اصنع الفلك ـ أى اصنع ـ وانطلق الملأ منهم أن امشوا ـ أى امشوا ، فان لم يتقدمها جملة نحو ـ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ـ فليست أن مفسرة بل هى حينئذ مخففة من الثقيلة والزائدة هى الواقعة بعد لما الحينية نحو ـ فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه ـ أو بين الكاف ومجرورها كقوله :

* كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم * على رواية جر الظبية ، أو بين القسم ولو نحو أقسم بالله أن لو يأتينى زيد لأكرمته ، ثم ذكر شروط النصب بأن فى قوله (إن لم تسبق بعلم ولا ظن) لأن أن الناصبة علم الاستقبال فما بعدها غير معلوم التحقق فلا تقع بعد العلم ولا بعد الظن المؤكد به ثم إن المصدرية تقع فى موضعين : أحدهما بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون فى موضع رفع على الفاعلية نحو ـ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ـ أى خشوع قلوبهم أو فى موضع نصب على المفعولية (نحو ـ يريد الله أن يخفف عنكم) و إعرابه يريد فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره الله فاعل أن حرف مصدرى ونصب يخفف فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مفعول به والتقدير يريد الله التخفيف عنكم أو فى موضع جر نحو ـ من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلة ـ . الثانى أن تقع فى الابتداء فتكون فى موضع رفع على الابتداء نحو (وأن تصوموا خير لكم) و إعرابه أن حرف مصدرى ونصب تصوموا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة والواو فاعل والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مبتدأ والتقدير صومكم ، خير خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره لكم جار ومجرور متعلق بخير .

﴿تنبيه﴾ ربما أهملت أن حملا على ما المصدرية كقراءة ابن محيصن الراوى عن عطاء فقراءته من الشواذ لمن أراد أن يتم الرضاعة برفع يتم وقول الشاعر

والنواصب قسمان : قسم ينصب بنفسه . وقسم ينصب بأن مضمرة بعده . فالأول أربعة : أحدها أن إن لم تسبق بعلم ولا ظن نحو ـ يريد الله أن يخفف عنكم . وأن تصوموا خير لكم ـ

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

كما أعملت ما المصدرية قليلا حملا على أن فيما روى عنه صلى الله عليه وسلم من قوله « كما تكونوا يولى عليكم » ذكره ابن الحاجب وتبعه الفاكهى وغيره . قال المرادى وظاهر كلام ابن مالك فى الألفية أن إهمال أن مقيس اه . ومن العرب من يجزم بها نحو قول الشاعر :

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحتطب

(فإن سبقت بعلم) أى بلفظ دال على اليقين وإن لم يكن بلفظ علم (نحو علم أن سيكون) وإعرابه علم فعل ماض تنصب مفعولين وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره أنه والسين حرف تنفيس ويكون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره متصرف من كان الناقصة واسمها مرضى وخبرها جملة منكم والمصدر المنسبك من أن وما بعدها سادّ مسدّ مفعولى علم ، والتقدير علم كون مرضى منكم ، ومثل هذه الآية قوله تعالى ــ أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا برفع يرجع لأن أن هذه ليست مصدرية بل هى كما قال (فهى مخففة من) أن (الثقيلة) التى تنصب الاسم وترفع الخبر (واسمها ضمير الشأن محذوف) وجوبا (والفعل) بعدها (مرفوع) لتجرده عن الناصب والجازم (وهو وفاعله) مرفوع المحل على أنه (خبرها كما تقدّم فى باب النواسخ) وليس من شروط أن المخففة أن تسبق بعلم بل الغالب وقوعها بعد علم كما صرح بذلك الأزهرى فى التصريح وإلا فقد تكون مخففة وإن لم تسبق كقوله تعالى ــ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ــ وقضية قوله وهو وفاعله خبرها أن يكون هنا تامّة ، وقد سبق فى الشرح فى باب النواسخ احتمال كونها تامّة ويؤيده أنها بمعنى يوجد أو يحصل وذلك من علامة تمامها (فإن سبقت بظنّ) والمراد به ما يدل على الظنّ سواء كان بلفظ الظنّ أم لا (فوجهان) فيه جائزان النصب على أنها ناصبة والرفع على أنها مخففة من الثقيلة (نحو ــ وحسبوا أن لا تكون فتنة قرئ فى السبعة بالنصب) وهى قراءة غير أبى عمرو وحمزة والكسائى إجراء للظنّ على أصله من غير تأويل لأنه باعتبار دلالته على عدم الوقوع يلائم أن الناصبة الدالة على الرجاء والطمع . وإعرابه حسبوا فعل وفاعل حسب فعل ماض من أخوات ظنّ تنصب مفعولين والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل أن حرف مصدر ونصب ولا نافية تكون فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره متصرف من كان الناقصة بمعنى تحصل فتنة فاعل والمصدر المنسبك من أن وما بعدها سادّ مسدّ مفعولى حسب ، والتقدير وحسبوا عدم كون أى حصول فتنة (والرفع) وهى قراءة أبى عمرو وحمزة والكسائى على تنزيل الحسبان منزلة العلم فيلائم أن المخففة الدالة على التحقق وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف والجملة المنفية بلا فى محل رفع خبرها . قال الفاكهى وغيره والنصب أرجح لأن التأويل خلاف الأصل ولهذا أجمعوا على النصب فى ــ الم أحسب الناس أن يتركوا ــ وإنما لم يقرءوا فيه بالرفع لعدم وجود الفاصل بين أن والفعل بخلاف ــ وحسبوا أن لا تكون فتنة ــ فإنه وجد الفصل بين أن والفعل بلا النافية. (والثانى) مما ينصب بنفسه (لن) وهى حرف بسيط وليس أصلها لا النافية فأبدلت ألفها نونا خلافا للفراء ولا أصلها لا أن حذفت الهمزة تخفيفا خلافا للخليل والكسائى وهى لنفى ما سيفعل أى لنفى الفعل المستقبل إما إلى غاية تنتهى نحو ــ لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ــ وإما إلى غير غاية نحو ــ لن يخلقوا ذبابا ــ أى دائما مستمرا ولا تكون بذلك مفيدة للتأبيد لأن التأبيد فى الآية المذكورة لأمر خارجى لا من مقتضيات لن وقول الزمخشرى فى أنموذجه أنها مفيدة للتأبيد قال ابن هشام فى المغنى دعوى بلا دليل وقال ابن مالك الحامل له على التأبيد اعتقاده فى لن ترانى أن الله لا يرى

فإن سبقت بعلم نحو علم أن سيكون فهى مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف والفعل مرفوع وهو وفاعله خبرها كما تقدّم فى باب النواسخ فإن سبقت بظنّ فوجهان نحو ــ وحسبوا أن لا تكون فتنة ــ قرئ فى السبعة بالنصب والرفع . والثانى لن

وهو باطل اه فقد ثبت فى الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونه تعالى ، والأصح أنه يقع الفعل بعدها للدعاء كما يقع بعد لا . قال الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ثم لازلـت لكم خالدا خلود الجبال

وقد سمع الجزم بها فى لغة لكنها شاذة (نحو لن نبرح عليه عاكفين) و إعرابه لن حرف نفى ونصب نبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره متصرف من برح من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره نحن عليه جار ومجرور عاكفين خبر نبرح وهومنصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم (والثالث) ممايتصب بنفسه (كى المصدرية وهى) التى تؤوّل مع الجملة بعدها بمصدر ، وفسرها المصنف كغيره بأنها (المسبوقة باللام) أى التعليلية (لفظا نحو لكيلا تأسوا) أى لئلا تحزنوا (وإعرابه) اللام حرف تعليل كى حرف مصدرى ونصب ولا نافية تأسوا فعل مضارع منصوب بكى وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل والمصدر المنسبك من كى ومابعدها مجرور بلام التعليل والتقدير لعدم أساكم أى حزنكم ، ففى القاموس والأسى الحزن ، فكى هاهنا لايجوز جعلها حرف تعليل وأن مضمرة بعدها لئلا يدخل الجار على مثله وهم لايجيزونه (أو) المسبوقة باللام (تقديرا نحو جئت كى تكرمنى) فتكرمنى منصوب بكى إذا قدّرت أن الأصل لكى وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها والمصدرالمنسبك من كى وما بعدها مجرور باللام المقدّرة ، والتقدير جئت لاكرامك إياى (فان لم تقدّر اللام) قبلها (فكى جارة) مفيدة للتعليل (والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها وجوبا) لاتظهر إلا فى الشعر ، كقول الشاعر :

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا

وتغر بفتح أوّله وضم الغين المعجمة ، وقد أفاد كلامه أن كى حرف مشترك بين الناصبة والجارة وهو مذهب الجمهور وتتعين للمصدرية إن سبقتها اللام نحو ــ لكيلا تأسوا ــ لئلا يدخل الجار على الجار وتتعين للتعليل إن ظهرت أن المصدرية بعدها نحو : جئتك كى أن تكرمنى أو اللام نحو: جئتك لكى تكرمنى إذ لايجوز جعلها حينئذ مصدرية فان لم تظهر أن بعدها ولا سبقتها اللام أو وجدا معا جاز الأمران : المصدرية والتعليلية ، نحو ــ كيلا يكون دولة ــ وقول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقربتى فتتركها شنا ببيداء بلقع

(والرابع) مما ينصب المضارع بنفسه (إذن) هكذا رسمها بعضهم بالنون والأصح رسمها بالألف كما يوقف عليها ، لكن قال ابن عنقاء المختار خلافا للجمهور أن تكتب فى غير القرآن بالنون ، و بها يوقف عليها اه أى وأما فى القرآن فالمتبع رسم المصحف الامام وهى حرف بسيط لامركب من إذ وأن وهى غير مختصة بالمضارع ولكن الأصح أنها ناصبة له بنفسها لا بأن مضمرة ، وقد ذكر المصنف كغيره لعملها النصب ثلاثة شروط : الأوّل (إن صدرت فى أوّل الكلام) الذى وقع جوابا لكلام قبلها لأنها حينئذ فى أشرف محالها فان وقعت حشوا فى الكلام بأن اعتمد مابعدها على ما قبلها أهملت ، وذلك فى ثلاثة مواضع : أحدها أن يكون ما بعدها خبرا عما قبلها ، نحو : أنا إذا أكرمك . الثانية أن يكون ما بعدها جوابا لشرط قبلها ، نحو : إن تأتنى إذن أكرمك . الثالثة أن يكون جواب قسم قبلها ، نحو : والله إذن لا أخرج ، وقول الشاعر :

لئن عادلى عبد العزيز بمثلها وأمكننى منها إذن لا أقيلها

لأن التقدير والله لئن فان كان السابق عليها واوا أو فاء جاز النصب باعتبار أن مابعد العاطف جملة

نحو ــ لن نبرح عليه عاكفين ــ والثالث كى المصدرية وهى المسبوقة باللام لفظا نحو ــ لكيلا تأسوا ــ أو تقديرا نحو جئت كى تكرمنى فان لم تقدّر اللام فكى جارة والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها وجوبا . والرابع إذن إن صدرت فى أوّل الكلام

مستقلة والفعل فيها بعد إذن غير معتمد على ما قبلها والرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله والغالب الرفع و به قرأ السبعة فى قوله تعالى ـ و إذا لا يلبثون خلافك إلا قليلا ـ . وقوله تعالى ـ فاذا لا يؤتون ـ والشرط الثانى مذكور فى قوله (وكان الفعل بعدها مستقبلا) قياسا على بقية النواصب فانها لا تعمل فى الحال فيجب الرفع فى نحو إذن تصدق جوابا لمن قال أنا أحب زيدا لأنه حال ولا مدخل للجزاء فى الحال (و) الثالث كونه (متصلا بها أومنفصلا عنها بالقسم أو بلا النافية) فان فصل بينها و بين الفعل المضارع بغير ما ذكر أهملت ووجب رفع الفعل بعدها لضعفها مع الفصل عن العمل فيا بعدها و إنما اغتفر الفصل بالقسم لأنه زائد جىء به للتأكيد فلم يمنع النصب و بلا النافية لتنزيلها منزلة العدم لأن النافى كالجزء من المنفى (نحو إذن أكرمك) هذا مثال ما استوفت الشروط و إعرابه إذن حرف جواب وجزاء ونصب أكرم فعل مضارع منصوب باذن وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به (و إذن والله أكرمك) هذا مثال الفصل بالقسم (و إعرابه) إذن حرف جواب وجزاء ونصب الواو حرف قسم وجر ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره كسر آخره أكرم فعل مضارع منصوب باذن وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به (و إذن لا أجيئك) هذا مثال الفصل بلا النافية (و إعرابه) إذن حرف جواب وجزاء ونصب لا نافية أجىء فعل مضارع منصوب باذن وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به (جوابا لمن قال أنا آتيك) هذا متعلق بالأمثلة الثلاثة (وتسمى) إذن (حرف جواب) لوقوعها فى كلام مجاب به كلام آخر سواء أوقعت فى صدره أو حشوه أو آخره غير أنها لا تنصب إلا إن وقعت فى صدره (وجزاء) لأن مضمون ماهى فيه جزاء لمضمون كلام آخر ثم ما ذكره المصنف من أن الفصل بلا النافية لا يمنع إذن من عمل النصب كالفصل بالقسم هو الذى صرح به ابن هشام و إن أهمل ذكرها كثيرون حتى انها فاتت التسهيل على كثرة جمعه . قال الفاكهى فى شرح القطر واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه و إلى ذلك أشار بعضهم حيث قال وفيه أيضا ذكر الشروط الثلاثة :

أعمل إذن إذا أتتك أوّلا ... وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذر إذا أعملتها أن تفصلا ... إلا بحلف أو نداء أو بلا
وافصل بظرف أو بمجرور على ... رأى ابن عصفور رئيس النبلا
و إن تجىء بحرف عطف أوّلا ... فأحسن الوجهين أن لا تعملا

اهـ لكن الأصح أنه إذا فصل بينها و بين الفعل بغير القسم ولا النافية فانها لا تنصب كما يفيده كلامه فى الفواكه (والثانى) من قسمى النواصب (ماينصب الفعل (المضارع باضمار أن بعدها) الضمير عائد على معنى ما فكأنه قال : الثانى من الأشياء التى تنصب المضارع باضمار أن بعدها (وهو قسمان) لا ثالث لهما (ما يضمر) أى يقدّر (أن بعده جوازا) ولو ظهرت فى الكلام لجاز (وما يضمر ان بعده وجوبا) وذلك لامتناع إظهارها (فالأوّل خمسة) أى من الحروف (وهى لام كى) أى اللام التعليلية وأضيفت إلى كى لأنها تخلفها فى إفادة التعليل عند حذفها و يقال لها لام الجر لأن المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل مجرور بها لفظا . وشرط جواز إضمار أن بعدها أمران : الأوّل أن لا تسبق بكون ماض ناقص منفى . والثانى أن لا يقترن الفعل بلا نحو جئتك لأزورك فان سبقت بالكون المذكور وجب إضمار أن بعدها كما سيأتى فى لام الجحود ، و إن اقترن الفعل بلا النافية أو الزائدة

وكان الفعل بعدها مستقبلا ومتصلا بها أومنفصلا عنها بالقسم أو بلا النافية نحو إذن أكرمك وإذا والله أكرمك ، وإذا لا أجيئك جوابا لمن قال أنا آتيك وتسمى حرف جواب وجزاء. والثانى ماينصب المضارع باضمار أن بعدها وهو قسمان : مايضمر أن بعده جوازا ومايضمر أن بعده وجوبا فالأوّل خمسة وهى لام كى

وجب اظهار أن نحو ـ لئلا يكون للناس عليكم حجة ـ بادغام النون فى لا النافية ونحو ـ لئلا يعلم أهل الكتاب ـ بادغام النون فى اللام الزائدة للتأكيد، ثم لام كى تصدق بلام التعليل كقوله تعالى ـ ليغفر لك الله ماتقدم من ذنبك وما تأخر ـ ولام الحكمة نحو ـ وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون ـ بكسر نون الوقاية، وانما لم تكن هذه اللام لام التعليل لأن أفعاله سبحانه وتعالى منزهة عن العلل والأغراض ، ولام العاقبة وهى التى مابعدها نقيض لمقتضى ماقبلها نحو ـ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوّا وحزنا ـ فالتقاطه إنما كان ليكون قرة عين لهم فصار عاقبة أمره عدوا، ولام التأكيد وهى الزائدة وتأتى بعد فعل متعد والغالب وقوعها بعد أمر نحو ـ وأمرت لأعدل بينكم ـ أصله أمرت أن أعدل فزيدت اللام وأضمرت أن ، ومثله عند بعضهم (نحو ـ وأمرنا لنسلم لرب العالمين) وإعرابه أمر فعل ماض مغير الصيغة ونا ضمير متصل فى محل رفع نائب الفاعل نسلم اللام مؤكدة ويجوز أن يقال فيها اللام لام التعليل على جهة المجاز كما يجوز ذلك فى لام الحكمة والعاقبة نسلم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد اللام ، وانما أضمرت أن بعد اللامات المذكورة ليكون حرف الجر داخلا على الاسم، وفى المجيد لنسلم اللام لام كى ومفعول أمرنا الثانى محذوف أى أمرنا بالاخلاص لكى ننقاد ، وقال الزمخشرى هى تعليل للأمر أى قيل لنا أسلموا لأجل أن نسلم ، وذهب ابن عطية إلى أنها زائدة وأن نسلم فى موضع المفرد ونسبه إلى سيبويه وليس كذلك بل الكسائى والفراء ذهبا إلى أن لام كى تقع فى موضع ان فى أردت وأمرت ، وأما سيبويه وأصحابه فمذهبهم أن اللام تتعلق بمحذوف والفعل قبلها يراد به المصدر أى الارادة للبيان والأمر للاسلام وهما مبتدأ وخبر وقيل اللام بمعنى الباء أى أمرنا بأن نسلم اه وذكر السمين الوجوه المذكورة وزاد وجها خامسا وهو أن اللام وما بعدها مفعول الأمر واقعة موقع أن أى أنهما يتعاقبان تقول أمرتك لتقوم وأن تقوم اه (والواو والفاء وثم وأو العاطفات) فان الفعل ينصب بعدها باضمار أن جوازا بشرط أن تكون عاطفات للفعل الذى دخلت عليه (على اسم خالص أى ليس فى تأويل الفعل) ويقال له الاسم الصريح وذلك كالمصدر لأنه لايقصد به معنى الفعل فخرج بذلك الاسم الذى هو فى تأويل الفعل كالاسم الواقع صلة للألف واللام نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فانه يجب فيه رفع يغضب لأن الاسم الذى هو الطائر فى تأويل الذى يطير. ثم شرع فى التمثيل للأربعة الأحرف مبتدئا بالواو فقال (نحو قوله) قال الفاكهى: الأولى قولها اه أى لأن البيت المذكور لامرأة ، وقال الأزهرى وقوله أى الشخص المسمى ميسون الكلابية زوج معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه وأم ابنه يزيد اه قال السجاعى: وميسون بفتح الميم فمثناة تحتية ساكنة فسين مهملة غير منصرف للعلمية والتأنيث :

(ولبس عباءة وتقر عينى) أحب إلى من لبس الشفوف

وهو من قصيدة من الوافر أنشدتها ميسون بنت بحدل الكلابية زوج معاوية تذكر فيها ضيق نفسها واستيلاء الهم عليها حين تسرى عليها معاوية وعدل عنها وقال أنت فى ملك عظيم وماتدرى قدره ، وقيل أنشدتها حين نقلها من البدو إلى الشام فكانت تكثر الحنين إلى آبائها والتذكر لمسقط رأسها فسمعها ذات يوم ، وهى تنشد هذه القصيدة ، وهى :

لبيت تخفق الأرواح فيه أحب إلى من قصر منيف	ولبس عباءة وتقر عينى أحب إلى من لبس الشفوف
وأكل كسيرة فى كسر بيتى أحب إلى من أكل الرغيف	وأصوات الرياح بكل فج أحب إلى من نقر الدفوف
وكلب ينبح الطراق دونى أحب إلى من قط ألوف	وخرق من بنى عمى نحيف أحب إلى من علج عنيف

نحو ـ وأمرنا لنسلم لرب العالمين ـ والواو والفاء وثم وأو العاطفات على اسم خالص: أى ليس فى تأويل الفعل نحو قوله :

ولبس عباءة وتقر عينى.

فقال معاوية رضى الله عنه : مارضيت حتى جعلتنى علجا عنيفا فطلقها . ثم الصواب رواية البيت المذكور بالواو عطفا على قوله قبله: لبيت تخفق الأرواح فيه . ومن رواه باللام بلفظ للبس فقد وهم كمانبه عليه ابن هشام فى شرح بانت سعاد . اللغة الأرواح بالواو جمع ريح والمنيف العالى، والعباءة بالمد نوع معروف من الأكسية، وتقر بفتح التاء والقاف كمافى الاسعاف من قولهم: عين قريرة، أى باردة من البرد الذى هوالنوم، وقيل هى ضد الحرارة، وقيل من القرار وهو السكون لأن العين إذا قرت سكنت عن الطموح إلى غيره ، وقال بعضهم قرار العين كناية عن الفرح والسرور ، والشفوف بضم الشين جمع شف بفتحها وكسرها، وهو الثوب الرقيق، وكسر البيت جانب الخباء الذى يلى الأرض والفج الطريق الواسع ، والدفوف بضم الدال جمع دف وهو الآلة التى يضرب بها ، والخرق بكسر الخاء المعجمة السخى ، والنحيف الهزيل، والعلج الرجل من كفار العجم، والعنيف الذى لا رفق فيه و يروى عجل عليف باللام بدل النون . الاعراب الواو حرف عطف لبس مبتدأ عباءة مضاف إليه وتقر الواو حرف عطف على لبس تقر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الواو العاطفة وعينى فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ماقبلها وهو مضاف وياء النفس مضاف اليه والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على لبس عباءة، والتقدير ولبس عباءة وقرة عينى، أحب خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وأحب أفعل تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل و ينصب المفعول ونائب الفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره هو، إلى جار ومجرور متعلق بأحب ، وقد بينت فى أول الشرح وجه كون أحب يرفع نائب الفاعل مع أن اسم التفضيل يرفع الفاعل ، من لبس جار ومجرور، والشفوف مضاف إليه : والمعنى ولبس كساء من شعر على عادة أهل البادية وقرة عينى : أى سرورى بأهلى أحب إلى مما أنا فيه من لبس الشفوف: والشاهد فى قوله وتقر عينى حيث نصب الراء التى هى آخر الفعل بأن مضمرة جوازا بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو لبس (و) مثال الفاء نحو (قوله :

وقوله : لولا توقع معتر فأرضيه

لولا توقع معتر فأرضيه) ما كنت أوثر أترابا على ترب

لم أقف على اسم قائله، وهو من البسيط . اللغة توقع الشىء ترجى حصوله ، والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق: المتعرض للمعروف، والأتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء ، وترب الرجل من يولد فى الوقت الذى ولد فيه فيساويه فى سنه ، وقوله على ترب بكسر التاء المثناة وفتح الراء جمع ترب بكسر التاء أيضا . الاعراب لولا حرف امتناع لوجود توقع مبتدأ وهو مضاف ومعتر مضاف إليه فأرضيه الفاء حرف عطف على توقع، أرضى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، ما نافية ، كنت كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها أوثر فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، أترابا مفعول به على ترب جار ومجرور متعلق بأوثر وجملة أوثر إلى آخر البيت فى محل نصب خبر كان . والمعنى لولا توقع من يتعرض لفعل المعروف و إرضاؤه ما آثر الشاعر المساوى لغيره فى السن على المساوى له فى سنه. والشاهد فى قوله فأرضيه حيث نصب بأن مضمرة بعد الفاء العاطفة على اسم خالص وهو توقع لأنه ليس فى تأويل الفعل والتقدير لولا توقع معتر فارضائى إياه قاله الأزهرى ، ومثال ثم نحو (قوله :

وقوله : إنى وقتلى سليكا ثم أعقله

إنى وقتلى سليكا ثم أعقله) كالثور يضرب لما عافت البقر

قاله

قاله أنس بن مدركة الخثعمى، وهو من البسيط . اللغة سليك بالتصغير اسم رجل يقال له سليك ابن سلكة كما فى حياة الحيوان، وأعقله من عقلت القتيل: أعطيت ديته، والثور معروف وهو الذكر من البقر لأن البقر تتبعه فاذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء فترد معه ، وقيل المراد بالثور نور الطحلب وهو الذى يعلو على الماء فيصد البقر عن الشرب فيضرب به صاحب البقر ليتفرق عن الماء فتشرب ، والمناسب للتشبيه الأول لأن الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره ، وعافت من عاف الرجل الطعام أو الشراب يعافه عيافا إذا كرهه فلم يشرب . الاعراب إن حرف توكيد ونصب والياء ضمير متصل فى محل نصب اسمها الواو حرف عطف على اسم إن قتلى معطوف والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى إعرابه تبعه فى نصبه وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها وقتل مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل و ينصب المفعول وهو مضاف وفاعله وهو ياء المتكلم مضاف إليه ، سليكا مفعول به لقتلى، ثم حرف عطف على قتلى، أعقل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد ثم العاطفة وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على قتلى، والتقدير إنى وقتلى سيكا ثم عقلى إياه ، كالثور جار ومجرور فى محل رفع خبر إن يضرب فعل مضارع مغير الصيغة ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو، لما رابطة لوجود شىء بوجود غيره ، عاف فعل ماض والتاء علامة التأنيث، البقر فاعل. والمعنى مثلى فى قتلى لسليك بن سلكة ثم إعطائى لديته كالذكر من البقر يضرب إذا امتنعت من شربها الماء ، وكانت العرب من عادتها إذا أوردوا البقر فلم تشرب إما لكدورة الماء أو لقلة العطش لا تضرب لأنها ذات لبن ، وإنما يضرب الثور فيقتحم الماء وتتبعه البقر فتشرب فكأنه يقول : فعل بى ما ذكر لتخويف غيرى . والشاهد فى قوله ثم أعقله حيث نصب بعد ثم العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل وهو قتلى (و) مثال «أو» نحو (قوله تعالى) ـ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب (أو يرسل رسولا) فى قراءة غير نافع بنصب يرسل باضمار أن بعد أو عطفا على وحيا . و إعرابه ما نافية كان فعل ماض ناقص لبشر جار ومجرور فى محل نصب خبرها مقدم أن حرف مصدرى ونصب يكلم فعل مضارع منصوب بأن والهاء مفعول به الله فاعل والمصدر المنسبك من أن وما بعدها اسم كان وخبرها جملة لبشر والتقدير وما كان تكليم الله كائنا لبشر، إلا أداة حصر وحيا حال فى تأويل موحيا أو حرف عطف من وراء جار ومجرور فى موضع نصب على الحال والتقدير أو موصلا ذلك إليه من وراء حجاب وهو مضاف وحجاب مضاف إليه أو حرف عطف على وحيا يرسل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد أو والتقدير إلا وحيا أو إرسالا ووحيا ليس فى تقدير الفعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، رسولا مفعول به ، وقرأ نافع وابن عامر برفع يرسل بتقدير هو أى أو هو يرسل ، وقوله تعالى ـ فيوحى باذنه مايشاء ـ مرفوع على قراءة نافع وابن عامر ومنصوب على قراءة الباقين لأنه معطوف على يرسل (والثانى وهو ما تضمر أن بعده وجوبا ستة) من الحروف . أحدها (كى الجارة) التعليلية (كما تقدم) قريبا وهى التى لم تدخل اللام عليها لفظا ولا تقديرا نحو جئتك كى تكرمنى إذا لم تقدر أن الأصل لكى تكرمنى فتقول حينئذ فى إعرابها كى حرف تعليل وجر، أو تأخرت عنها اللام كقول الشاعر :

كى لتقضينى رقية ما وعدتنى غير مختلس

وقوله تعالى ـ أو يرسل رسولا ـ والثانى وهو ما تضمر أن بعده وجوبا ستة: كى الجارة كما تقدم

فالنصب بعدها بأن مضمرة وجوبا لأنها حينئذ حرف جر كما إذا أتت بعد أن المصدرية كقوله :
كيما أن تغر وتخدعا * (و) ثانيها (لام الجحود) وهى المسبوقة بكون ناقص ماض لفظا
ومعنى أو معنى فقط منفى الأول بما أو إن على قول بعضهم ، والثانى بلم دون غيرها من أدوات
النفى . مثال الأول (نحو — وما كان الله ليعذبهم —) وإعرابه ما نافية كان فعل ماض
ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر الله اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره ليعذب اللام لام الجحود
يعذب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجحود وعلامة نصبه فتح آخره والهاء
ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والمصدر المنسبك من
أن وما بعدها مجرور بلام الجحود متعلق بمحذوف وجوبا هو خبر كان والنفى متسلط عليه .
والتقدير وما كان الله مريدا لتعذيبهم ، ومثال الثانى — وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال —
فان نافية وكان فعل ماض ناقص ومكر اسمها واللام لام الجحود متعلقة بمحذوف وجوبا وتزول
فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا ، والتقدير وإن كان مكرهم موجبا لزوال الجبال منه .
ومثال الثالث — لم يكن الله ليغفر لهم — فيكن وإن كان مضارعا فى اللفظ لكنه ماض فى المعنى
واللام فيه متعلقة بمحذوف وجوبا أيضا هو خبر كان . والتقدير لم يكن الله مريدا لغفرانهم .
وسميت لام الجحود لملازمتها الجحد وهو النفى من تسمية العام بالخاص لأن الجحد لغة : انكار
ما تعرفه لا مطلق الانكار قاله الفاكهى ، وما ذكرته من أن خبر كان محذوف هو مذهب
البصريين ، وعند الكوفيين أن اللام زائدة فلا متعلق لها والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة
وعلى هذا فما بعد اللام هو خبر كان والنفى متسلط عليه وهو مؤول بمصدر مؤول بالوصف : أى
وما كان الله معذبا لهم ولم يكن الله غافرا لهم وإن كان مكرهم مزيلا للجبال (و) الثالث (حتى)
وهى الجارة وإنما ينصب المضارع بعدها باضمار أن (إن كان الفعل بعدها مستقبلا) بالنسبة
لما قبلها (نحو) — لن نبرح عليه عاكفين (حتى يرجع إلينا موسى) فرجوع موسى
عليه السلام مستقبل بالنسبة إلى ما قبل حتى وهو زمن عكوفهم على عبادة العجل . وإعرابه
حتى حرف غاية ونصب يرجع فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى لا بحتى نفسها
لأنها ثبت جرها للأسماء فوجب نسبة العمل هنا لأن مضمرة لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل
فى الأفعال لأن ذلك ينفى الاختصاص قاله الفاكهى فى شرح اللمحة ، إلينا جار ومجرور موسى
فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة للتعذر لأنه اسم مقصور والمصدر المنسبك من أن وما بعدها
مجرور بحتى . والتقدير إلى رجوع موسى والغالب فى حتى أن تكون للغاية كهذه الآية وعلامتها
صلاحية إلى فى موضعها وتكون للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة ، وعلامتها صلاحية كى
فى موضعها . وقد أفهم كلامه أن الاستقبال شرط لانتصاب الفعل بعدها . ثم إن كان استقباله
بالنظر لزمن التكلم فالنصب واجب حينئذ كالآية السابقة ، ونحو — فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء —
مستقبل باعتبار زمن التكلم بالأمر بالقتال وإلقائه إلى المخاطب به وإن كان مستقبلا بالنسبة إلى
ماقبلها خاصة من غير اعتبار تكلم فوجهان النصب والرفع ، وبه قرىء فى السبعة فى قوله تعالى
— وزلزلوا حتى يقول الرسول — فان قول الرسول مستقبل بالنسبة إلى زمن زلزالهم وإن كان
ماضيا بالنسبة إلى زمن التكلم وهو زمنه صلى الله عليه وسلم فان انتفى الاستقبال بأن أريد بما
بعدها الحال تحقيقا أو حكاية فهى حرف ابتداء لاجارة وما بعدها حينئذ يجب رفعه لتجرده
عن الناصب والجازم ، ويجب مع ذلك أن يكون ماقبلها سببا لما بعدها لأنه لما بطل الاتصال

ولام الجحود نحو — وما كان الله ليعذبهم — وحتى ان كان الفعل بعدها مستقبلا نحو — حتى يرجع إلينا موسى —

اللفظى بينهما : أى بين ماقبلها وما بعدها وذلك لتمام الكلام قبل حتى وجب عند ذلك تحقيق الاتصال المعنوى لكون ما بعدها مسببا عما قبلها لتحقق الغاية التى هى مدلولها نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه الآن فلا يرجونه حال لأنه فى قوة قولك وهو الآن لا يرجى ومسبب عما قبلها لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض ، وفضلة لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية (و) رابعها (أو) العاطفة . قال ابن عنقاء : هى على بابها لأحد الشيئين أو الأشياء عاطفة لمصدر منسبك من أن ومدخولها على مصدر مفهوم مما قبلها ولهذا وجب تقدم فعل أو وصف أو ظرف عليها اه (بمعنى إلى) أى يصلح فى موضعها إلى وذلك بأن كان الفعل قبلها مما ينقضى شيئا فشيئا (أو بمعنى إلا) الاستثنائية بأن صلحت مكانها وذلك حيث يقصد أن الأول ينتفى عند حصول الثانى (كقوله :

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر)

لم أقف على قائله ، وهو من الطويل . اللغة يقال استسهل أمره إذا عده سهلا ، والصعب العسر يقال : استصعب الأمر إذا صار صعبا لا يقدر عليه بسهولة ، والمنى بضم الميم مقصور جمع منية ، وهى : ما يتمناه الانسان : أى يطمع فى حصوله ، والآمال بمد الهمزة جمع أمل وهو الرجاء والمراد هنا المأمولات ، وانقيادها حصولها وموافقتها للمراد ومجيئها على حسبه ، والصابر ضد المستعجل . الاعراب اللام داخلة فى جواب قسم مقدر تقديره والله ، لأستسهلن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، الصعب مفعول به أو حرف عطف بمعنى إلى أدرك فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد أو التى بمعنى إلى وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، المنى مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مرفوع معطوف على مصدر مأخوذ مما تقدم ، والتقدير ليكونن استسهال منى أو إدراك للمنى وإنما احتاجوا إلى هذا التأويل ليفرقوا بين أو التى تقتضى مساواة ما قبلها لما بعدها فى الشك وبين أو التى تقتضى مخالفة ماقبلها لما بعدها قاله السجاعى ، فما انقادت الفاء حرف تعليل ما نافية انقاد فعل ماض والتاء علامة التأنيث ، الآمال فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره إلا أداة حصر، لصابر جار ومجرور متعلق بانقادت . والمعنى لأزال أعد الأمور الصعاب سهلة فأسعى فى تحصيلها إلى أن أدرك ما أتمناه لأن الآمال لم تنقد إلا للصابر على محاولة حصولها . والشاهد فى قوله أو أدرك حيث جاءت أو فيه بمعنى إلى وانتصب الفعل بعدها بأن مضمرة كما فى لألزمنك أو تقضينى حقى (وقوله :

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما)

قاله زياد الأعجم من الوافر . اللغة الغمز بالغين المعجمة والزاى الجس والعصر باليد ، والقناة الرمح إذا ركب فيها السنان وجمعها قنا مثل حصاة وحصى ، وكعوب الرمح النواشز : أى المرتفعة فى أطراف الأنابيب جمع أنبوبة وهى مابين كل عقدتين من القصب ، والاستقامة ضد الاعوجاج . الاعراب الواو حرف عطف كنت فعل وفاعل كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، إذا ظرف لما استقبل من الزمان والعامل فيه كسرت كذا قال بعضهم والذى عليه المحققون أن الناصب لها شرطها وعليه فالناصب لها هنا غمزت وغمز فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل قناة مفعول به وقوم مضاف إليه كسرت فعل وفاعل كعوب مفعول به والهاء فى محل جر بالاضافة أو حرف عطف بمعنى إلا تستقيما فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد أو العاطفة التى بمعنى إلى وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هى وألفه للاطلاق والمصدر

وأو بمعنى إلى أو بمعنى إلا كقوله :
لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى
فما انقادت الآمال إلا لصابر
وقوله :
وكنت إذا غمزت قناة قوم
كسرت كعوبها أو تستقيما

المنسبك من أن وما بعدها مرفوع معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم ، والتقدير : ليكوننّ كسر منى لكعوبها أو استقامة منها . والمعنى إذا اشتدّ على جانب قوم رمت تليينهم حتى يستقيموا ، ومن لا تصلح له الملاينة عاملناه بالمخاشنة إلا أن يستقيم ، فالغمز كناية عن اللين . قال الدماميني : وفيه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله إذا أخذ فى إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التى نشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا مانعا عن اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن يستقيم اهـ . والشاهد فى قوله أو تستقيما حيث جاءت أو فيه بمعنى إلا فى الاستثناء فانتصب المضارع بعدها باضمار أن كما فى لأقتلنّ الكافر أو يسلم (و) خامسها (فاء السببية) وهى التى يقصد بها كون ما قبلها سببا لما بعدها ، وهل هى حينئذ عاطفة أم لا ؟ قال الجمهور : نعم ، وقال الرضى لا ، محتجا بأن فاء العطف لا تفيد السببية إلا إذا عطفت جملة على جملة وذا مفقود هنا لأن الجمهور قالوا : التقدير فى نحو زرنى فأكرمك ليكن منك زيارة فاكرام منى فعطفوا المصدر المنسبك من أن وصلتها على مصدر متصيد من الفعل السابق فلذلك ادّعى الرضى أنها لمحض السببية وأن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا والتقدير عنده زرنى فاكرامك ثابت ، وردّ بأنه يلزم عليه حذف الخبر وجوبا من غير شىء يسدّ مسدّه وهو ممتنع (و) سادسها (واو المعية) وهى التى تفيد معنى مع ويكون ماقبلها وما بعدها واقعين فى زمان واحد ، والجمهور على أنها للعطف مع قصد المعية ، وأن التقدير فى نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك أكل سمك وشرب لبن : أى مع شرب لبن بمعنى نهيه عن الجمع بين الأمرين معا لا عن كل منهما على الانفراد ، واختار الرضى كون الواو حالية وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا والجملة فى محل نصب على الحال : أى لا تأكل السمك وشربك اللبن حاصل : أى لا تأكل فى هذه الحالة فتفيد المعية وردّ عليه بما مر وتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية لاخراج العاطفتين على صريح الفعل إذا لم يشعرا بسببية ولامعية والاستئنافيتين . ومثال الفاء العاطفة على صريح الفعل نحو — ولا يؤذن لهم فيعتذرون — فعطف يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك له فى رفعه وفى النفى الداخل عليه كأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون . ومثال الفاء الاستئنافية كقول الشاعر : ✲ ألم تسأل الربع القواء فينطق ✲ برفع ينطق لأنه خبر مبتدإ محذوف تقديره فهو ينطق والفاء للاستئناف . ومثال الواو العاطفة لا تأكل السمك وتشرب اللبن بجزم تشرب اذا قدّر النهى عن كل منهما وأن التقدير لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن . ومثال الواو الاستئنافية لا تأكل السمك وتشرب اللبن برفع تشرب على أن تكون نهيته عن الأوّل فقط وأبحت له الثانى وكأنك قلت لا تأكل السمك ولك شرب اللبن . ثم ذكر المصنف شرط النصب بعد الفاء والواو فقال (مسبوقتين بنفى محض) أى خالص من معنى الاثبات كالمثال الآتى بخلاف النفى المنتقض بالا نحو وما تأتينا إلا فتحدثنا والنفى المتلوّ بنفى نحو ما تزال تأتينا فتحدّثنا أو النفى التالى لاستفهام تقريرى نحو ألم تأتنى فأحسن إليك فانه يمتنع النصب فى هذه كلها ، وأورد على الاستفهام التقريرى قول الشاعر :

ألم أك جاركم ويكون بينى وبينكم المودّة والاخاء

بنصب يكون . وأجاب عنه ابن عنقاء وغيره بأنه إذا أريد الاستفهام حقيقة عن النفى فالنصب عن جواب الاستفهام كما فى البيت (أو طلب بالفعل) أى بصيغته لأصالته فى ذلك فخرج الطلب بغيره فانه يمتنع معه النصب سواء كان باسم الفعل نحو صه فأحسن إليك أو بالمصدر نحو سقيا فيرويك الله أو بلفظ الخبر نحو حسبك حديث فينام الناس . ثم شرع المصنف فى التمثيل لما جمع الشروط فقال :

وفاء السببية وواو المعية مسبوقتين بنفى محض أوطلب بالفعل

(نحو ـ لايقضى عليهم فيموتوا ـ) هذا مثال الفاء بعد النفى المحض . و إعرابه لا نافية يقضى فعل مضارع مغير الصيغة وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف ، عليهم جار ومجرور فى محل رفع نائب الفاعل فيموتوا الفاء فاء السببية يموتوا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل والمصدر المنسبك من أن ومابعدها معطوف على المصدر المتصيد من الفعل السابق والتقدير لا يكون قضاء منا عليهم فموت منهم : أى بل هم أحياء فيها : أى النار لأن الآية واردة فى وعيد الكافرين ، وقد قال تعالى فى وصف الكافر فى النار ـ لا يموت فيها ولا يحيا ـ (ويعلم الصابرين) هذا مثال الواو بعد النفى المحض لأن صدر الآية ـ ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ـ وإعرابه لما حرف نفى وجزم يعلم فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين الله فاعل الذين اسم موصول فى محل نصب مفعول به جاهدوا فعل وفاعل منكم جار ومجرور فى محل نصب على الحال ويعلم الواو للمعية يعلم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه جوازاتقديره هو،الصابرين مفعول به وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على المصدر المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير ولما يجتمع علمه تعالى بالمجاهدين وعلمه بالصابرين قاله ابن عنقاء (لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى) هذا مثال الفاء بعد الطلب بالفعل . و إعرابه لا ناهية تطغوا فعل مضارع مجزوم بلاالناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل، فيه جار ومجرور متعلق بتطغوا الفاء فاء السببية يحل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية وعلامة نصبه فتح آخره عليكم جار ومجرور متعلق بيحل غضبى فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والياء مضاف إليه والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على المصدر المتصيد من الفعل السابق ، والتقدير لا يكن منكم طغيان فيه فحلول غضب عليكم (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) هذا مثال الواو بعد الطلب بالفعل . و إعرابه لا ناهية تأكل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت السمك مفعول به وتشرب الواو واو المعية تشرب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والمصدر المنسبك من أن ومابعدها معطوف على المصدر المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير لا يكن منك أكل سمك وشرب لبن : أى مع شرب لبن ، وقد اقتصر المصنف من أمثلة الطلب على مثال واحد وهو يشمل ثمانية أشياء، وتسمى مع النفى الأجوبة التسعة وقد نظمها بعضهم مع النفى فقال :

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم تمن وارج كذاك النفى قد كملا

فالأمر نحو زرنى فأكرمك أو وأكرمك، والنهى كلا ترم علما وتترك التعب :أى لايجتمع لك العلم وترك التعب ، والدعاء كاطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا : أى ليكن منك طمس وشدّ فعدم إيمان ، والسؤال المراد به الاستفهام نحو ـ هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ـ والعرض : أى الطلب بلطف ويكون بألا المخففة غالبا نحو ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا ، والتحضيض : أى الطلب بحث ويختص بهلا ويكثر بلولا نحو ـ لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدّق ـ والتمنى نحو

نحو ـ لايقضى عليهم فيموتوا ، ويعلم الصابرين،لاتطغوافيه فيحل عليكم غضبى ـ لا تأكل السمك وتشرب اللبن

ـ ياليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما ـ والترجي نحو ـ لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع ـ في قراءة من نصب أطلع . وقوله تعالى ـ لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى ـ بنصب تنفع ، والنفي نحو قوله صلى الله عليه وسلم « ما اغبرت قدما عبد في سبيل الله فتمسه النار » أى لا يكون اغبرار قدم فمس النار له . قال ابن عنقاء : ولم يسمع نصبه : أى المضارع بعد الواو في الدعاء والرجاء والعرض والتحضيض ، وأجاز سيبويه النصب بعد الفاء في جواب الشك بفعل الشك كظننته يشتمني فأثب عليه إذا لم يقع الوثوب بل بمعنى لو شتمني لوثبت عليه و بعضهم في جواب الحصر بإنما وعليه خرج قوله تعالى ـ فإنما يقول له كن فيكون ـ فيمن نصب يكون .

﴿ فائدة ﴾ لايجاب الشيء الواحد بجوابين : أى لا يكون لواحد من الأشياء التسعة جوابان لا تقول مثلا ائتني فأكرمك فأعطيك على أن الثانى ليس معطوفا على الأول بل جوابا مستقلا لذلك الواحد من الأشياء التسعة ، وقوله تعالى ـ فتطردهم فتكون من الظالمين ـ ليس من باب الاتيان لشيء واحد بجوابين ، بل قوله تعالى ـ فتطردهم ـ جواب للنفي الواقع قبله في قوله تعالى ـ ماعليك من حسابهم من شيء ـ وقوله تعالى ـ فتكون ـ جواب للنهي السابق ، وهو قوله تعالى ـ ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشى ـ قال الزمخشري : ويجوز أن يكون قوله تعالى ـ فتكون ـ عطفا على قوله ـ فتطردهم ـ على وجه التسبب لأن كونه ظالما مسبب عن طردهم .

﴿ تتمة ﴾ قال في المنهل الصافي : وضعف إضمار أن مع بقاء عملها بدون هذه الأمور المتقدمة لأنها عامل ضعيف لايقوى على العمل مع حذفه إلا بقيام مقوله عليه ، وإنما وجد الاستقراء في تلك المواضع المتقدمة لمناسب هو مفقود فيما عداها ، وفي التسهيل ولا تنصب أن محذوفة في غير المواضع المذكورة إلا نادرا وفي القياس عليه خلاف اهـ . وفي التصريح مع التوضيح ما ملخصه : ولا ينتصب الفعل بأن مضمرة في غير هذه المواضع إلا شاذا كقول بعضهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه بنصب تسمع باضمار أن ، والذى حسن حذفها من تسمع ذكرها في أن تراه ، وقول الآخر خذ اللص قبل يأخذك بالنصب ، وقراءة بعضهم ـ بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه ـ بنصب يدمغه ، وقراءة الحسن ـ تأمرونى أعبد ـ بالنصب فحذفت أن فيهن . والجميع شاذ ، وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين إلى أنه لا يقاس عليه اهـ (والجوازم) للمضارع (ثمانية عشر) جازما وترجع إلى خمسة عشر باسقاط ألم وألما لدخولهما تحت لم ولما ، والطلب ، لأن الأصح أن الجزم بأن مقدرة كما سيأتى ، ولذا قال في شرح الشذور : الجازم محصور بحسب الاستقراء في خمسة عشر (وهى نوعان جازم لفعل واحد) أى بالأصالة و إلا فقد يتعدد المجزوم به بالتبعية بعطف أوغيره وكذا يقال في مقابله وهو قوله (وجازم لفعلين) هذا مبنى على الأعم الأغلب و إلا فقد يجزم فعلا وجملة (فالأول) أى الذى يجزم فعلا واحدا (سبعة) وكلها لاخلاف في حرفيتها (وهو لم) وهى حرف تجزم المضارع وتنفى معناه وتقلبه ماضيا (نحو ـ لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ـ) وإعرابه لم حرف نفى وجزم يلد فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره وفاعله مستتر جوازا تقديره هو ولم يولد لم حرف نفى وجزم يولد فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو ولم يكن الواو حرف عطف لم حرف نفى وجزم يكن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر كفوا خبرها مقدم منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره أحد اسمها مؤخر وحسن تأخيره لوقوعه فاصلة وله جار ومجرور متعلق بكفوا على تأويله بمكافئا : أى ولم يكن أحد كفوا له وقدم للاهتمام به لاشتماله على ضمير

والجوازم: ثمانية عشر وهى نوعان: جازم لفعل واحد ، وجازم لفعلين فالأول سبعة ، وهو لم نحو ـ لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ـ

الباري تعالى ، وأجاز أبو البقاء أن يكون حالا من كفوا لأنه نعت فى الأصل فقدم عليه فصار حالا (ولما) وهى كما فى الفصل لم ضمت إليها ما يعنى أنها فى الأصل كلمتان إحداهما لم والأخرى ما الزائدة لا النافية فازدادت فى معناها فمن ثم شاركت لم فى أمور الحرفية والاختصاص بالمضارع ونفيه وجزمه وقلب معناه ماضيا وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما وفارقتها فى أمور : الأوّل أن لما لاتقترن بأداة الشرط فلا يقال إن لما بخلاف لم نحو ـ فان لم تفعلوا ـ الثانى أن نفيها مستمر إلى زمن الحال فلا تقول لما يقم ثم قام بل تقول لما يقم وقد يقوم بخلاف منفى لم فانه قد يكون مستمرا كالآية السابقة وقد يكون منقطعا نحو ـ هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا ـ أى وقد كان بعد ذلك شيئا مذكورا . الثالث أن منفيها متوقع الثبوت بالنسبة إلى المستقبل نحو ـ بل لما يذوقوا عذاب ـ لأن المعنى أنهم ما ذاقوا العذاب فى الماضى واستمر نفيه إلى زمن الحال ولكن ثبوته متوقع لأنهم سيذوقونه فى الآخرة ، ومن هنا فهم من قوله تعالى ـ ولما يدخل الايمان فى قلوبكم ـ أن الأعراب المذكورين لم يموتوا إلا وقد دخل الايمان فى قلوبهم ، وانما أفادت لما توقع ثبوت منفيها فى المستقبل بخلاف لم لأن قولك لم يفعل نفى فعل ولما يفعل نفى (١) قد فعل . الرابع أنه يجوز حذف مجزومها وأن يسكت عليها دون لم وذلك نحو قولك خرجت ولما : أى ولما تخرج ويقال هل دخلت البلد فتقول قاربتها ولما : أى ولما أدخلها وقد جاء ذلك فى لم فى ضرورة الشعر كقوله :

احفظ وديعتك التى استودعتها ‌ ‌ يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

والخامس أن لما لايلتقى بها القسم أصلا ولم قد يلتقى بها على الأصح نحو والله لم يقم زيد . والسادس أنها لاتفصل عن مجزومها بحال ولم قد تفصل عنه بظرف فى ضرورة الشعر كقوله :

فأضحت مغانيها قفارا رسومها ‌ ‌ كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل

والسابع أنه لايجوز رفع الفعل بعدها بخلاف لم فقد جاء رفع الفعل بعدها فى لغة كقول الشاعر :

لولا فوارس من نعم وأسرتهم ‌ ‌ يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

(نحو ـ لما يقض ما أمره) وإعرابه لما حرف نفى وجزم يقض فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو. ما اسم موصول بمعنى الذى فى محل نصب مفعول به أمر فعل ماض والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة أمره من الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول لا محل لها من الاعراب والعائد محذوف كما قال أبو البقاء والكرخى وغيرهما ، والتقدير كلا لما يقض ما أمره به ربه وهو مشكل من حيث ان العائد المجرور لا يحذف إلا إذا جر بما جر به الموصول نحو مررت بمن مررت : أى به . ثم رأيت السجاعى أشار للجواب بقوله ـ لما يقض ما أمره ـ أى لم يفعل الذى أمره به ربه فما موصول والعائد محذوف فيقدر متصلا لأن أمر يتعدّى بنفسه ولا يقال يلزم عليه اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة وهو ممنوع لأن محل المنع فى الملفوظ به لا المقدر لزوال القبح اللفظى أو يقدّر منفصلا ، ولا يقال إن العائد المنفصل يمتنع حذفه لأن محله إذا حصل اللبس ولا لبس هنا أفاده الشنوانى اهـ قلت : فاذا قدّرناه منفصلا كان التقدير ما أمره إياه ربه وإذا قدرناه متصلا كان التقدير ما أمرهه بهاءين الأولى عائدة إلى الانسان والثانية عائدة على ما الموصولة ، وإذا قلنا بما قدره أبو البقاء وغيره فالباء زائدة ولكونها زائدة لم تنظر حينئذ لكون الموصول لم يجر بما جر به العائد المحذوف لأن الحرف الزائد كالمعدوم (وألم) والجازم إنما هو لم والهمزة إنما دخلت لتفيد التقرير فلا مدخل لها فى العمل (نحو ـ ألم نشرح لك صدرك) أى ألم نفسحه

ولما نحو ـ لما يقض ما أمره ـ وألم نحو ـ ألم نشرح لك صدرك ـ

(١) قوله لأن قولك لم يفعل الخ ، لعل هذا الكلام فيه سقط والتقدير لأن قولك لم يفعل نفى فعل غير متوقع فعله ولما يفعل نفى فعل قد يفعل بعد كما يفهمه سابقه اهـ مصححه

بالنبوّة حتى وسع مناجاة الحق ودعوة الخلق وألم نوسعه بما أودعناه من الحكم بعد شق جبريل له مرات . وإعرابه ألم حرف تقرير وجزم أى شرحنا لك ولذا عطف عليه الماضى وهو ـ وضعنا عنك وزرك ـ لأن الاستفهام التقريرى إذا دخل على منفى قرره فصار المعنى قد شرحنا، نشرح فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره ، وأما قراءة ألم نشرح بفتح الحاء فتقول فيها نشرح فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة المجتزأ عنها بالفتحة كما قاله ابن مالك وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن لك جار ومجرور متعلق بنشرح صدر مفعول به والكاف مضاف اليه (وألما) وأصلها لما قرنت بها همزة الاستفهام التقريرى كما فى ألم (كقوله :

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما أصح والشيب وازع)

قاله النابغة الذبيانى من قصيدة من الطويل . اللغة : قوله عاتبت يروى بعين مهملة بعدها ألف وبعد الألف تاء مثناة من فوق وبعدها موحدة ساكنة من العتاب أى لمت ويروى عاينت بياء تحتية بعد العين بعدها نون ساكنة من العيان بمعنى الرؤية أى شاهدت والمشيب والشيب بمعنى واحد ضد الشباب والصبا بكسر الصاد المهملة الميل إلى الجهل ويقال صبا يصبو صبا وصبوة والصحو الافاقة من السكر والوازع المانع . الاعراب على حرف جر حين مجرور بعلى مبنى على الفتح على الأرجح لكونه مضافا إلى مبنى أصالة وهو عاتبت ويروى على حين بالخفض على الاعراب قاله الأزهرى وغيره . قال العينى وعلى الأوّل هى ظرف كما فى قوله تعالى ـ ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها ـ أى وقت غفلة والمعنى فى وقت عاتبت وعلى الثانى للتعليل أى لأجل الصبا كما فى ـ ولتكبروا الله على ما هداكم ـ عاتبت فعل وفاعل والمشيب مفعول به على الصبا جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وقلت فعل وفاعل ألما حرف تقرير وجزم أصح فعل مضارع مجزوم بألما وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الواو وقوله والشيب الواو واو الحال الشيب مبتدأ وازع خبر. والمعنى أن الشاعر المذكور بكى لأجل صبوته وميله إلى محبوبه ثم رجع على نفسه بالملامة على الانهماك فى سكر الصبوة ووبخها على عدم الصحو منه مع وجود المانع عن التلبس بذلك وهو الشيب الذى لا يليق بصاحبه التلطخ بأدناس الشهوات لأن البياض قليل الحمل للدنس ، قاله الدمامينى . والشاهد فى قوله ألما حيث عملت الجزم فى أصح (ولام الأمر) وهى التى يطلب بها الفعل (و) مثلها لام (الدعاء ،وهى) فى الحقيقة لام الأمر، ولكن سميت بذلك تأدبا بناء على الراجح فى الأصول من أنه لا يشترط فى الأمر والنهى علوّ ولا استعلاء . وقيل انه يشترط فيهما ذلك، وعليه فان كان الطلب بهما ممن هو دونك فهو أمر نحو ـ لينفق ذو سعة من سعته . ولا تقربوا الزنا ـ وإن كان الطلب بهما ممن هو فوقك فهو دعاء نحو ـ ليقض علينا ربك ، ربنا لا تؤاخذنا ـ وإن كان الطلب بهما ممن هو نظيرك فهو التماس كقولك لمن لا تتعين عليه طاعتك لتعن بحاجتى، لا تفعل كذا (نحو ـ لينفق ذو سعة) هذا مثال لام الأمر . وإعرابه اللام لام الأمر ينفق فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه سكون آخره ذو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وسعة مضاف اليه (ليقض علينا ربك) هذا مثال لام الدعاء . وإعرابه اللام لام الدعاء يقض فعل مضارع مجزوم بلام الدعاء وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء علينا جار ومجرور ، رب فاعل وهو مضاف والكاف فى محل جر بالاضافة . وقد استفيد من المثالين أن لام الطلب محركة بالكسر تشبيها لها بلام الجر ، وسليم تفتحها ، وإسكانها بعد الواو والفاء العاطفتين أكثر من تحريكها

وألما كقوله :
على حين عاتبت المشيب
على الصبا
وقلت ألما أصح
والشيب وازع
ولام الأمر والدعاء نحو
ـ لينفق ذو سعة .
ليقض علينا ربك ـ

نحو ـ فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى ـ وقد تسكن بعد ثم نحو ثم ليقضوا تفثهم فى قراءة الكوفيين وقالون، وفى ذلك ردّ على من قال أنه خاص بالشعر. قال الفاكهى: وتدخل يعنى لام الطلب على فعل الغائب والمتكلم والمخاطب المجهول دون المعلوم استغناء عنه بافعل اهـ . وقال غيره وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا استغنى عن الكلام بصيغة افعل غالبا نحو قم واقعد ، وتجب اللام إن انتفت الفاعلية نحو لتعن بحاجتى، ودخول اللام على فعل المتكلم قليل سواء أكان المتكلم مفردا كقوله صلى الله عليه وسلم « قوموا فلأصل لكم » أومعه غيره كقوله تعالى ـ ولنحمل خطاياكم ـ وأقل منه دخولها فى فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة ـ فبذلك فلتفرحوا ـ وقوله صلى الله عليه وسلم « لتأخذوا مصافكم » . قال الدماميني: ولاينقاس عند البصريين، وعبارة ابن عنقاء : وشذ دخولها فى أمر المخاطب المعلوم نحو :

ولتقم أنت يا ابن خير قريش   ولتقض حوائج المسلمينا (١)

وقرىء به شذوذا اهـ ، وقد تحذف اللام ويبقى عملها وذلك فى ضرورة الشعر كقوله :

ولا تستطل منى بقائى ومدّتى   ولكن يكن للخير منك نصيب

وقاسه ابن مالك بعد القول وجعل منه قوله تعالى ـ قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة ـ أى ليقيموا وقال غيره . ان يقيموا مجزوم فى جواب الطلب وهو قل: قال العصامى ولاتفصل لام الطلب عن معمولها بمعموله ولا بغيره (ولا) المستعملة (فى النهى) وهى التى يطلب بها ترك الفعل (و) مثلها لا المستعملة فى (الدعاء) وهى لا الناهية فى الحقيقة ، وإنما سميت دعائية تأدبا كما تقدم فى لام الأمر (نحو لا تحزن) هذا مثال لا فى النهى . وإعرابه لاناهية تحزن فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (لا تؤاخذنا) هذا مثال لا فى الدعاء . وإعرابه لادعائية تؤاخذ فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية وعلامة جزمه سكون آخره ونا ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، واحترز بلا الناهية والدعائية عن لا النافية فانها لاتجزم إذ لاطلب فيها، بخلاف لا الناهية فانها نقيضة لام الأمر أونظيرتها والشىء يحمل على نقيضه ونظيره . قال التفتازانى: وقد يجزم بلا النافية إن صح معها كى كجئته لا يكن له على حجة ويمكن تخريجه على حذف الشرط وأداته أى ان أجئه لا يكن له على حجة، وتستعمل لا فى نهى الغائب والمخاطب كثيرا ، ولا تصحب فعل المتكلم لأن المتكلم لاينهى نفسه إلا على سبيل المجاز وتنزيلها منزلة الأجنبى، وعلى هذا يحمل ماورد من ذلك كقول الشاعر :

إذا ماخرجنا من دمشق فلانعد   بها أبدا ما دام فيها الجراضم

بضم الجيم : الأكول الواسع البطن ، وفصلها من معمولها ضرورة كقول الشاعر :

* ولا ذا حق قومك تظلم * أى ولاتظلم حق قومك (والطلب) فانه يجزم المضارع على قول ضعيف (إذا سقطت الفاء من المضارع) الواقع (بعده) أى بعد الطلب المحض (وقصد به) أى بالفعل الذى سقطت منه الفاء (الجزاء) للطلب السابق عليه أى قدّر مسببا عنه كما أن جزاء الشرط مسبب عن الشرط (نحو ـ تعالوا أتل) وإعرابه تعالوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع أتل فعل مضارع مجزوم بجواب الطلب وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الواو، وانما جزم أتل لأنه فعل مضارع تقدمه طلب وهو تعالوا وقصد به الجزاء وهو كون التلاوة مسببة عن إتيانهم فجزم بالطلب كما قاله الخليل وسيبويه والفارسى والسيرافى ومن تبعهم لتضمنه معنى حرف الشرط ، لأن التقدير فى المثال المذكور إن تأتونى أتل عليكم . وقيل لنيابته مناب الجازم

ولا فى النهى والدعاء نحو لاتحزن، لاتؤاخذنا والطلب إذا سقطت الفاء من المضارع بعده وقصد به الجزاء نحو ـ تعالوا أتل ـ

(١) لام الأمر تحرك وتشبع الضاد ليتزن البيت اهـ مصححه

ومذهب الجمهور أن الجزم بأداة شرط مقدّرة هى وفعل الشرط دل على ذلك الطلب المذكور والتقدير تعالوا فان تأتونى أتل عليكم . قال الفاكهى وابن عنقاء : وهذا هو الأصح . وقال الأزهرى هو الأرجح لأن الحذف والتضمين و إن اشتركا فى كونهما خلاف الأصل لكن فى التضمين أى الذى يقوله سيبويه والخليل وأتباعهما يعتبر معنى الأصل ولا كذلك الحذف اه ، واحترز بقوله وقصد به الجزاء عن نحو قوله تعالى ـ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ـ برفع تطهرهم باتفاق السبعة لكونه ليس مقصودا به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم ، و إنما أريد به خذ منهم صدقة مطهرة لهم فجملة تطهرهم صفة صدقة ولو قرئ بالجزم على معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم لم يمتنع فى القياس لكن القراءة سنة متبعة ، ومثل ذلك قوله تعالى ـ فهب لى من لدنك وليا يرثنى ـ فانه قرئ بالرفع بتقدير جملة يرثنى صفة لوليا لا جوابا لهب أى هب لى من لدنك وليا وارثا لى ، وقرئ بالجزم على تقدير يرثنى جوابا لهب ، والتقدير إن تهب لى من لدنك وليا يرثنى (وقوله :

(قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل)

هذا البيت من قصيدة من الطويل ، قاله امرؤ القيس بن حجر بضم الحاء بن الحرث الكندى الشاعر الجاهلى المشهور ، وهو أوّل من قصد القصائد ، وأوّل شعر قاله أنه لما راهق الحلم ولم يقل شعرا قال أبوه ليس هذا بابنى إنه لو كان كذلك لقال شعرا ، فقال لاثنين من أصحابه خذاه واذهبا به إلى مكان كذا وكذا فاذبحاه وائتيانى بدمه . فمضيا به حتى وصلا المحل المعين فشرعا ليذبحاه ، فبكى وقال : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل . البيت فرجعا به إلى أبيه وقالا له هذا أشعر من على وجه الأرض ، فقد وقف واستوقف و بكى واستبكى ونعى الحبيب والمنزل فى نصف بيت ، فقام اليه واعتنقه ، وقال أنت ابنى حقا . اللغة : قفا أمر من الوقوف وهو القيام والخطاب إما لنديميه أولنفسه وهواه على سبيل التجريد تحسرا وتندّما أو على أن المراد بالتثنية الواحد على جهة التأكيد على ماجرت به عادة العرب من أنهم يخاطبون الواحد مخاطبة الاثنين كقوله تعالى ـ ألقيا فى جهنم ـ فانه خطاب لمالك خازن النار ، والعلة فى ذلك أن أقل أعوان الرجل فى ماله و إبله الاثنان وأقل الرفقة ثلاثة . والبصريون ينكرون لهذا ، قال الزجاج فى الآية إنه خطاب للملكين و يكون حينئذ قوله قفا خطابا لصاحبيه ونبك أمر من البكا والذكرى والذكر بمعنى والسقط بكسر السين منقطع الرمل حيث يدق واللوى حيث يلتوى ، وفى القاموس اللوى ما التوى من الرمل أو مستدقه والدخول بدال مهملة مفتوحة أو مضمومة فخاء مهملة أو معجمة فلام وحومل بحاء مهملة أيضا موضعان من منزل كاب . الاعراب قفا فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف ، وهذا إن لم تجعل الخطاب لاثنين و إلا فهو مبنى على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وألف التثنية فاعل نبك فعل مضارع مجزوم فى جواب الطلب وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن من ذكرى جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وهو مضاف ، وحبيب مضاف اليه ومنزل معطوف على حبيب بسقط جار ومجرور والجملة فى محل جر صفة لمنزل واللوى مضاف اليه وعلامة جره كسرة مقدّرة على الألف لأنه اسم مقصور بين ظرف مكان ، والجملة فى محل نصب على الحال من سقط أو من منزل والدخول مضاف اليه والفاء حرف عطف بمعنى الواو كما قال العينى . وقال فى العقد الكامل المعنى بين أجزاء الدخول فحومل ، فصير الدخول كاسم الجمع مثل قوم ورهط ، و إلا لم تصح الفاء لاشتراط التعقيب فى معطوفها على ما قبله من غير مهملة بينهما ، فلو لم يقدّر

وقوله : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

أن السقط بين أجزاء الدخول امتنع عطف حومل عليه بالفاء كما لايخفى على متأمل . وفى شرحى على شواهد شرح القطر كلام قريب من هذا فراجعه . والمعنى قفاياصاحبي ولاتعجلا على ذبحى وساعدانى فى البكاء على ذكرى حبيب ومنزل كائنين عند منقطع الرمل بين أجزاء الدخول فحومل. والشاهد فى نبك حيث جزم لأنه جواب الأمر وذلك لأنه خلا عن الفاء وقصد به الجزاء أى إن تقفا نبك فالبكاء مسبب عن وقوفهم .

﴿تنبيه﴾ الطلب فى كلامه شامل للأمر كما مثل ، والنهى نحو لا تدن من الأسد تسلم، والدعاء نحو رب اغفرلى أدخل الجنة، والاستفهام نحو هل تكرمنى أكرمك، والتمنى نحو ليت لى مالا أنفقه والترجى نحو لعل زيدا يقدم البلد أكرمه، والعرض نحو ألاتنزل عندنا تصب خيرا، والتحضيض نحو لولا تأتينا تحدثنا ، ولايشترط فى الطلب أن يكون هنا بالفعل بل يجزم الفعل فى جوابه و إن كان بغير الفعل نحو أين بيتك أزرك وحسبك حديث ينم زيد ، وقال الشاعر : * مكانك تحمدى أو تستريحى * وشرط غير الكسائى من النحويين لصحة الجزم بعد النهى صحة وقوع إن لا فى موضعه مع صحة المعنى فمن ثم جاز لا تدن من الأسد تسلم بالجزم لصحة قولك إن لاتدن من الأسد تسلم لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو ووجب الرفع فى نحو لاتدن من الأسد يأكلك لعدم صحة قولك ان لاتدن من الأسد يأكلك لأن الأكل لايتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو وخالف الكسائى فى هذا الشرط فجوز الجزم فى المثال المذكور محتجا بقوله صلى الله عليه وسلم «من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا» أى بريح الثوم، وقوله صلى الله عليه وسلم «لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض» على رواية من جزم يضرب لأنه لايصح تقدير إن لا فى الحديثين مع أنه ورد مجزوما وأجاب الجمهور عن ذلك بأن الجزم فى الحديثين على إبدال الفعل من الفعل بدل اشتمال لا على الجواب للنهى لعدم صحة إن لايقرب يؤذنا، و إن لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض، وأما قوله تعالى ـ ولا تمنن تستكثر ـ فقراءة الجمهور برفع تستكثر إذ لايصح أن يقول ان لاتمنن تستكثر، وأما قراءته باسكان تستكثر فيمكن أن يجاب عن ذلك بأنه سكنه وقفا ووصله بنية الوقف والذى حسن ذلك مناسبته للأفعال المذكورة معه وهى فكبر فطهر فاهجر ولايحسن جعله بدلا مما قبله لاختلاف معنييهما لعدم دلالة الأول على الثانى (والثانى) أى النوع الثانى من جوازم الأفعال (وهو مايجزم فعلين) مضارعين ـ كان تعودوا نعد ـ أوماضيين لفظا نحو ـ إن عدتم عدنا ـ أومعنى نحو من لم يجتهد لم ينل العلم، أوماضيا فمضارعا نحو ـ من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه ـ أومضارعا فماضيا وهو قليل كقوله صلى الله عليه وسلم «من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له» وهو بعد لم مجزوم بها لفظا و بأداة الشرط محلا ثم الفعلان إن كانا مضارعين فالجزم للفظهما أو ماضيين فالجزم لمحلهما أومختلفين ماضيا ومضارعا فلكل واحد منهما حكمه (أحد عشر) جازما وتسمى أدوات الشرط والجزاء لافادتها أن مايليها شرط وسبب لما يليه فهى موضوعة لتعليق معنى جملة الجزاء بمعنى جملة الشرط بحيث تكون الأولى سببا للثانية والثانية مسببة عنها، والصحيح أن الأداة هى الجازمة لفعل الشرط وجوابه (وهو إن) وهى أم الباب ومن ثم قدمها وهى حرف باتفاق موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط أى فلا تدل على معنى آخر، وانما تدل على الشرط المشكوك فى وقوعه (نحو ان يشأ يذهبكم) و إعرابه إن حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه يشأ فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو. يذهب جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وفاعله مستتر فيه جوازا

والثانى وهو مايجزم فعلين أحد عشر وهو إن نحو إن يشأ يذهبكم

تقديره هو والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به، وقد تدخل على المقطوع به لغرض كابهام زمان الشرط ونحو ذلك كقوله تعالى ـ أفإن مت فهم الخالدون ـ وقد تدخل على المقطوع بانتفائه واستحالته للتبكيت وغيره ، والأصل كون شرطها وجزائها مضارعين مستقبلين كهذه الآية ولا يخالف ذلك لفظا إلا لنكتة كابراز غير الحاصل فى صورة الحاصل أو التفاؤل واظهار الرغبة فى وقوع الشرط والغالب مجىء شرط إذا بلفظ الماضى لدلالته على الوقوع المناسب للجزم (وما) وهى اسم موضوع للدلالة على مالا يعقل على جهة العموم ثم ضمن معنى الشرط (نحو ـ وما تفعلوا من خير يعلمه الله) وإعرابه ما اسم شرط جازم فى محل رفع مبتدأ تفعلوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر ما من خير جار ومجرور متعلق بتفعلوا يعلم جواب الشرط والهاء مفعول به ولفظ الجلالة فاعل، وماذكرته من أن جملة الشرط خبر عن اسم الشرط هو الأصح ، وقيل خبره جملة الجواب ، وقد أثبت ابن مالك وغيره مجىء ما الشرطية ظرفا زمانيا بأن تدل على اسم زمان منصوب بتقدير فى قال فى المغنى ظاهر قوله تعالى ـ فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ـ أى استقيموا لهم مدّة استقامتهم لكم فهى هنا اسم شرط جازم فى محل نصب على الظرفية الزمانية . قال ابن عنقاء : وقد تأتى زمانا محضا بأن تدل على اسم زمان ليس منصوبا على معنى فى نحو ـ فما استمتعتم به منهنّ فآتوهنّ أجورهنّ ـ أى مدّة استمتاعكم بهنّ آتوهنّ أجورهنّ فهى هنا فى محل رفع مبتدأ وخبرها فعل الشرط كما فى آية المتن (ومن) هى اسم موضوع لمن يعقل على جهة العموم (نحو من يعمل سوءا يجز به) أى كل إنسان، وإعرابه من اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه فى محل رفع مبتدأ يعمل فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو سوءا مفعول به وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر من يجز جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو به جار ومجرور (ومهما) وهى اسم بسيط لا مركب من وما الشرطية على الأصح موضوع لغير العاقل ثم ضمنت معنى الشرط كقوله :

وما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ، ومن نحو من يعمل سوءا يجز به، ومهما كقوله: وأنك مهما تأمرى القلب يفعل

أغرك منى أن حبك قاتلى (وأنك مهما تأمرى القلب يفعل)

قاله امرؤ القيس ، وهو من قصيدة قفا نبك . اللغة أغرك بكسر الكاف خطاب للمؤنث وهو استفهام انكار وتوبيخ أى حملك على الغرة، وهى فعل من لم يجرب الأمور والقتل الاماتة وتأمرى بالياء لأنه خطاب للمؤنث أيضا وحذفت لالتقاء الساكنين . الاعراب الهمزة للاستفهام غر فعل ماض والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به أن حرف توكيد ونصب حب اسمها والكاف فى محل جر بالاضافة قاتلى خبرها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والياء مضاف إليه والمصدر المنسبك من أن وما بعدها فاعل والتقدير أغرك منى قتل حبك لى أى إماتته لى وأنك الواو حرف عطف أن حرف توكيد ونصب والكاف اسمها مهما اسم شرط جازم فى محل رفع مبتدأ تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه تأمرى فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل القلب مفعول به وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر يفعل جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسر لقافية الشعر . والمعنى قد غرك أى خدعك منى كون حبك قاتلى

وكون

وكون قلبي مطيعا لك بحيث إنك مهما تأمري القلب به من شئ يفعله . والشاهد في مهما حيث جزمت الفعلين .

﴿تنبيه﴾ يجوز لك في ما ومن ومهما مراعاة لفظها وهو الافراد والتذكير ، وهذا هو الغالب ومراعاة معناها وهو قليل نحو ـ ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا ـ فذكر رعاية للفظ ثم أنث رعاية للمعنى ونحو من يقوما أقم معهما: أي كل اثنين يقومان، ومن يقوموا أقم معهم: أي كل جمع رجال يقومون (وإذ ما) وهي حرف على الأصح مركب من إذ الظرفية وما الزائدة موضوع لمجرد تعليق الجواب على الشرط ولامحل لها من الاعراب ، وقيل انها ظرف وان محلها نصب بفعل الشرط ورجحه ابن هشام في القطر وشرحه (نحو إذ ما تقم أقم) وإعرابه إذ ماحرف شرط جازم وتقم فعل الشرط وأقم جواب الشرط وأجاز الفراء الجزم بها مع حذف ما فحينئذ يكون ظرفا بلا خلاف (وأي) بالتشديد وهو اسم موضوع بحسب ماتضاف إليه فتكون لمن يعقل في نحو أيهم يقم أقم معه ولما لا يعقل في نحو أي الدواب تركب أركب ، وللمكان بمعنى أين في نحو أي مكان تجلس أجلس فيه وللزمان بمعنى متى نحو أي يوم تصم أصم معك وقد تضم إليها ما الزائدة (نحو ـ أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى) وإعرابه أيا اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه مفعول مقدم لتدعوا وهي هنا لما لا يعقل لأن التقدير أي الاسمين تدعوا من اسمه الله أو اسمه الرحمن لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول يا ألله يارحمن ، فقال المشركون أينهانا أن نعبد إلهين وهو يدعو إلها آخر معه فنزلت ـ قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ـ الآية ردا عليهم، وما زائدة ويقال فيها أدّبا صلة تدعوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فاعل فله الفاء رابطة لجواب الشرط له جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم الأسماء مبتدأ مؤخر الحسنى صفة والصفة تتبع الموصوف في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وأتى المصنف بمثال ليس الجواب فيه فعلا إشارة إلى أن ذلك غير لازم (ومتى) وهو اسم موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط قاله الفاكهي، وقال ابن عنقاء هي ظرف لتعميم الأزمنة وقد تشدد تاؤها ويجب معها اتحاد زمان الشرط والجزاء فيمتنع متى زرتني اليوم زرتك غدا، ومثال ما اتحد فيه زمان الشرط والجزاء (كقوله):

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا (متى أضع العمامة تعرفوني)

البيت من الوافر مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحي بالياء التحتانية ، وهو شاعر مخضرم مشهور في الجاهلية والاسلام ، أنشد القصيدة التي منها البيت المذكور ، حين جاء رجل من بني رياح إلى الأبيرد وابن عمه الأحوص يطلب منهما هناء ، فقالا : إن بلغت عنا سحيم بن وثيل هذا الشعر أعطيناك ، فقال قولاه فأنشداه :

ان بداهتي (١) وجرا حولي للذو شق على الحطم الحزون

فأتى الرجل سحيما ، وأنشده البيت فأخذ سحيم عصاه ، وجعل ينهدج في الوادي يقبل فيه ويدبر ويهمهم بالشعر ، ثم قال اذهب وقل لهما : أنا ابن جلا البيت ، وبعده :

وان مكاننا من حميري مكان الليث من وسط العرين

وفيها يقول : وماذا تبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين

اللغة . ابن جلا من جلا الأمور كشفها وأوضحها فجلا فعل حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وقيل جلا علم غلب على أبيه . قال في الصحاح جلا اسم رجل تسمى بالفعل الماضي ، وأنشد البيت

و إذ ما نحو إذ ما تقم أقم
وأي نحو أياما تدعوا
فله الأسماء الحسنى ،
ومتى كقوله :
متى أضع العمامة
تعرفوني

ثم حكى عن عيسى بن عمر أنه قال إذا سمى الرجل بقتل وضرب ونحوهما لاينصرف واستدل بهذا وقال غيره يحتمل البيت وجها آخر وهو أنه لم ينوّنه كأنه أراد الحكاية كأنه قال ابن الذى يقال له جلا الأمور وكشفها فلذلك لم يصرف وطلاع مبالغة فى طالع ، والثنايا جمع ثنية ، وهى ماعلا من الأرض وغلظ ، ويقال هى العقبة والطريق بين الجبلين ، وفلان طلاع الثنايا إذا كان ساميا لمعالى الأمور وصعابها قاصدا لعظائمها كما يقال طلاع أنجد ، وقوله متى أضع العمامة يحتمل متى أضع على رأسى عمامة الحرب ، وهى البيضة أو المغفر ، تعرفونى : أى تعرفوا شجاعتى وإقدامى ، ويحتمل أن يكون المراد متى أضع العمامة على وجهى الساترة له تعرفونى ولا تجهلونى لشهرتى . الاعراب أنا ضمير منفصل فى محل رفع مبتدا ابن خبره وهو مضاف وجلا مضاف إليه محكى على ماهو عليه ، ويجوز أن يعرب إعراب مالاينصرف للعلمية ووزن الفعل بناء على أنه علم منقول من الفعل وحده وطلاع بالجر عطفا على جلا ، ويصح رفعه عطفا على ابن ويكون خبرا بعد خبر كما ذكره الدمليجى فى حاشية الأزهرية والثنايا مضاف اليه وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور متى اسم شرط جازم تجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه فى محل نصب على الظرفية الزمانية والعامل فيه أضع وأضع فعل الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين ، ويجوز أن يقال فيه وعلامة جزمه سكون مقدّر فى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، وهكذا نظائره كما يفيده مامر فى مباحث الاعراب وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا العمامة مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره ، تعرفونى جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به . والمعنى أنا ابن من جلا الأمور وركب الصعاب متى أضع العمامة يعرفنى من رآنى بالصفة المذكورة وإن كنت بلا عمامة أو متى أضع عمامة الحرب ، وهى البيضة على رأسى تعرفونى إذا حاربت عرفت باقدامى وشجاعتى . والشاهد فى متى حيث جزمت فعلين (وأيان) بفتح الهمزة وكسر همزته لغة سليم ، وبها قرئ فى الشواذ وهو اسم موضوع للدّلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط كمتى إلا أن بينهما فرقا من وجوه . الأوّل أن متى أكثر استعمالا حتى قال الرضى : كتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط ، وأجاز ذلك بعض المتأخرين ولقلة استعمالها شرطا . قال ابن مالك : وقلما يجازى بها ، ولهذا لم يحفظه سيبويه . قال الدمامينى : والثانى أن أيان تأتى غالبا فى موضع التفخيم نحو ـ يسألونك عن الساعة أيان مرساها ، يسأل أيان يوم القيامة ـ بخلاف متى فانها تستعمل فى موضع التفخيم وغيره ، والثالث أن أيان تختص بالمستقبل كما جزم به ابن مالك وجماعة بخلاف متى فانها تستعمل للماضى والمستقبل ، لكنه فى الايضاح والمفتاح أطلق بها للزمان ومثلاه بأيان جئت وهو كالصريح فى أنها تستعمل للماضى ومع ذلك هو قليل (كقوله) :

وأيان كقوله : فأيان ماتعدل به الريح تنزل.

إذا النعجة الغراء كانت بقفرة (فأيان ماتعدل به الريح تنزل)

قاله أمية بن عائذ العمرى شاعر مخضرم . وقيل إنه شاعر إسلامى من شعراء الدولة الأموية . اللغة النعجة الواحدة من الضأن والجمع نعاج ونعجات والغراء بالمدّ : أى البيضاء ، ويروى الادماء من الأدمة وهى السمرة وهى غالب ألوان نعاج العرب والقفر مفازة لانبت فيها ولاماء والجمع قفار ذكره الصحاح . الاعراب إذا ظرف لما استقبل من الزمان النعجة فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل بعده لأن الأصح أن إذا لا تدخل إلا على الجمل الفعلية الغراء صفة النعجة وعلامة رفعه ضم آخره كان فعل ماض

والتاء علامة التأنيث واسمها مستتر فيها جوازا تقديره هى بقفرة جار ومجرور فى محل نصب خبر كان الفاء حرف عطف أيان اسم شرط جازم تجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه فى محل نصب على الظرفية الزمانية ، والعامل فيه تعدل وما زائدة تعدل فعل الشرط وعلامة جزمه سكون آخره به جار ومجرور الريح فاعل تنزل جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسر لضرورة الشعر . والمعنى إذا كانت النعجة الحسناء بمفازة بعيدة ففى أى وقت تعدل به الريح تنزل. والشاهد فى قوله أيان حيث استعملت شرطا وجزمت فعلين (وأين) وهو اسم موضوع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط (نحو أينما تكونوا يدرككم الموت) أى فى أى مكان تكونوا يدرككم الموت . وإعرابه أين اسم شرط جازم تدل على العموم تجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه فى محل نصب على الظرفية المكانية والعامل فيه تكونوا وما زائدة على سبيل الجواز كما قال السمين . قال أبو البقاء : دخول ما على أين يقوى معناها فى الشرط ويجوز حذفها وتكونوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من كان التامة والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل ويدرك جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به والموت فاعل وقرئ يدرككم برفع الكافين وخرجه ابن جنى على حذف فاء الجواب : أى فيدرككم ، أو على أنه كلام مبتدأ وأينما تكونوا متصل بقوله — ولا تظلمون فتيلا — والمراد من ذلك اتصال معنى لا اتصال عمل كما قاله جماعة ، ورأيت بعض من حشى الأزهرية أعرب جملة يدرككم فى محل نصب خبر تكون وهو وهم ، والصواب أنها تامة لأنها بمعنى الحصول . وقد راجعت السمين وغيره فلم أجد من صرح بأن جملة يدرككم خبر تكون ، فان قدّرنا تكون ناقصة فخبرها الظرف قبلها وهو أينما كما هو ظاهر (وأنى) وهو اسم موضوع للمكان ثم ضمن معنى الشرط كأين ، وقيل للزمان كمتى ، وقيل للحال ككيف ، وقيل للثلاثة . وقد جوّزت فى قوله تعالى — فأتوا حرثكم أنى شئتم — أى من أين شئتم أو فى أى وقت شئتم أو كيف شئتم إذا كان المأتى واحدا وهو محل الحرث الذى هو القبل دون الدبر (كقوله :

فأصبحت أنى تأتها تستجر بها ... تجد حطبا جزلا ونار تأججا)

قاله لبيد بن ربيعة ، وهو من الطويل ، ويروى بلفظ :

متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا ... تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

وهو غير بيت الحطيئة :

إذا جئتنا تلمم بنا فى ديارنا ... تجد خير نار عندها خير موقد

اللغة تستجر : أى تطلب الاجارة بمعنى الأمن والراحة ، والحطب الجزل القوى الغليظ ، والمراد بالنار نار القرى لأنها المتبادرة عند الاطلاق ، والتأجج الاشتعال ، وألفه إما للتثنية ، والضمير للحطب والنار على التغليب ، فانه يقال تأججت النار التهبت ، وتأجج الحطب وقعت فيه النار ، وأصله أن التأجج قائم بهما وما هذا شأنه جاز إسناده إلى المجموع وإلى كل واحد منهما وإما للاطلاق والضمير إما للحطب وحده أو للنار وحدها ، والتذكير إما على تأويل النار بالقبس أو الشهاب ، وإما على أن أصل تأجج مضارع حذفت منه إحدى التاءين كما فى تلظى ثم أكد بالنون الخفيفة ثم قلبت فى الوقف ألفا وجاز ذلك فى غير الطلب شذوذا ووصف الحطب بالجزل إشارة إلى قوّة النار وكثرة الضيفان

وأين نحو — أينما تكونوا يدرككم الموت — وأنى كقوله :
فأصبحت أنى تأتها تستجر بها
تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

وفرط الاهتداء إلى النار . الاعراب الفاء حرف عطف أصبح فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها أنى اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأوّل فعل الشرط ، والثانى جوابه فى محل نصب على الظرفية المكانية لتأت وتأت فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء والهاء مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت تستجر بدل اشتمال من تأت ، والبدل يتبع المبدل منه فى إعرابه تبعه فى جزمه وعلامة جزمه سكون آخره تجد جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وجملة الشرط وجوابه فى محل نصبٌ خبر أصبح وتجد متصرف من وجد ينصب مفعولين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت حطبا مفعولها الأوّل جزلا صفة ونارا معطوف على حطبا تأججا فعل وفاعل تأجج فعل ماض مبنى على الفتح وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب مفعول ثان لتجد ، والمعنى فصرت من أى مكان تأتها مستجيرا بها مما تخافه تجد حطبا قويا ونارا تأججا فتهتدى بهما لمحل القرى والضيافة ، والضمير فى تأتها على هذا المعنى يعود على قبيلة الشاعر وعشيرته أو حلته أو نحو ذلك ، بخلافه فى قول الشاعر :

فأصبحت أنى تأتها تشتجر بها كلا مركبيها تحت رجلك شاجر

فانه يعود إلى الداهية المشكلة والواقعة الهائلة ، وتشتجر فى هذا البيت بالشين المعجمة ، وفى البيت الذى ذكره المصنف بالسين المهملة ، وإنما نبهت عليه لأنه قد يلتبس أحدهما بالآخر على بعض الطلبة ، وقد أحسن ابن عنقاء حيث ذكرهما معا فى هذا الموضع فى شرح العمريطية ، ولعله فعل ذلك لدفع الوهم وإلا فأحدهما يغنى عن الآخر . والشاهد فى قوله أنى تأتها حيث جزمت أنى الفعلين (وحيثما) وهو اسم موضوع للدلالة على المكان ويضمن معنى الشرط إذا اتصلت به ما ، وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى الزمان (كقوله :

حيثما تستقم يقدر لك اللــــه نجاحا فى غابر الأزمان)

هو من الخفيف ولم أعرف قائله . اللغة تستقم من الاستقامة وهى الاعتدال ، النجاح بفتح النون مصدر أنجح الرجل إذا ظفر بحاجته ، والغابر بالغين المعجمة اسم فاعل من غبر بوزن قعد إذا بقى ، وقد يستعمل فيما مضى فيكون من الأضداد ، والمراد هنا الأوّل ، والأزمان جمع زمن يطلق على الوقت القليل والكثير . الاعراب حيثما اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه فى محل نصب على الظرفية الزمانية كما قاله ابن هشام فى المغنى ، تستقم فعل الشرط وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت يقدر جواب الشرط لك جار ومجرور متعلق بيقدّر الله فاعل نجاحا مفعول به فى غابر جار ومجرور الأزمان مضاف إليه . والمعنى فى أى زمن تعدل ولا تعوج تظفر بحاجتك فى باقى الأيام فلا تيأس من الظفر إن أبطأ . والشاهد فى حيثما حيث جزمت فعلين (وهذه الأدوات الاحدى عشرة) الجازمة للفعلين (كلها أسماء) حتى مهما على الأصح (إلا إن وإذما فانهما حرفان) الأوّل باتفاق والثانى على الأصح ، وإذا كان ماعداهما أسماء فلابد له من محل من الاعراب : إما النصب أو الرفع لأن أسماء الشرط معمولة لفعل الشرط أو للابتداء لا غير فما كان منها اسم زمان أو مكان فهو فى محل نصب على الظرفية بفعل الشرط وما كان غير ذلك فهو فى محل رفع بالابتداء وخبره فعل الشرط وحده على الأصح ، هذا إن كان فعل الشرط غير متعدّ نحو من يقم أقم معه ، من يعمل سوءا يجز به — وإن كان فعل الشرط متعديا ووقع عليه نحو من يضرب أضرب أو على ضميره أو متعلقه نحو من رأيته أو أخاه فأكرمه فهو فى محل نصب ، ويجوز فى هذا المثال الرفع على الابتداء لأنه من

وحيثما كقوله :
حيثما تستقم يقدر لك الله
نجاحا فى غابر الأزمان
وهذه الأدوات الاحدى عشرة كلها أسماء إلا إن وإذما فانهما حرفان

باب الاشتغال . قال الفاكهى : وأفهم كلامه أن الجزم بحيث و إذ مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به وأما غيرهما فهو قسمان : قسم لايصحبه ما وهو من ومهما وما وأنى ، وقسم يجوز فيه الأمران وهو الباقى اه (ويسمى) الفعل (الأوّل) من الفعلين المجزومين بأحد هذه الأدوات (شرطا) لتعليق الحكم عليه ولأنه علامة على وجود الفعل الثانى والعلامة تسمى شرطا ولا يكون الشرط إلا جملة فعلية خبرية فعلها متصرف غير مقرون بقد أو حرف تنفيس أو ناف غير لا ولم ، ولا يكون ماضى المعنى بل مستقبله و إن كان ماضى اللفظ لأنه مفروض حصوله فى المستقبل فيمتنع مضيه لاتقول إن قام زيد أمس ، وأما قوله تعالى – إن كنت قلته فقد علمته – فالمعنى إن تبين أنى كنت قلته ، ولا يكون فعلا جامدا كعسى وليس (ويسمى الثانى) منهما (جوابا) لترتبه على الأوّل كترتب الجواب على السؤال ويسمى جزاء أيضا تشبيها له بجزاء الأعمال لأنه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه وهو كالشرط فيكون جملة فعلية بجميع أقسامها ويكون جملة اسمية ولا يكون ماضى المعنى لأن حصوله معلق على حصول الشرط فى المستقبل و يمتنع تعليق الحاصل الثابت على حصول ما يحصل فى المستقبل . وأما قوله تعالى – إن كان قميصه قدّ من قبل فصدقت – فقد أوّلت بأن المعنى إن ثبت ذلك فقد ثبت صدقها . وقال الخضراوى : كان الأستاذ أبو الحسن بن خروف يرى فى نحو – إن يمسسكم قرح – الآية أن الجواب محذوف اكتفاء بسببه ، ومثله إن يهنك فقد أهنته ، قاله ابن هشام فى حاشية التسهيل وفى المجيد إعراب القرآن المجيد قوله تعالى – إن يمسسكم – جواب الشرط محذوف : أى فتأسوا – فقد مس القوم قرح مثله – ومن زعم أن جواب الشرط فقد مس فهو غلط لأن الماضى معنى يمتنع أن يكون جوابا للشرط اه . قال الكرخى والنحويين فى مثل هذا تأويل وهو أن يقدروا شيئا مستقبلا لأنه لا يكون التعليق إلا فى المستقبل كما مرت الإشارة إليه اه وذلك التأويل هو التبيين أى فقد تبين مس القرح للقوم اه قاله السمين: أى والتبيين مستقبل وتأويل المعنى أولى من تقدير الجواب محذوفا ومن يقدّره محذوفا له أن يؤوّل كلامهم بأنه لما كان دالا على الجواب وقائما مقامه سمى جوابا ، ففى قوله تعالى – قالوا إن يسرق – يقدّر الجواب فلا تعجبوا فقد سرق أخ له ، وتكون الفاء للتعليل وهكذا يقدّر فى كل موضع بما يناسب السياق أو تكون الفاء الداخلة على ماهو جواب فى الظاهر للتعليل (و إذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطا) بأن كان أحد الأمور التى لاتصلح شرطا بأن كان جملة اسمية أو فعلية فعلها طلبى أومنفى بغير لا ولم (وجب اقترانه بالفاء) ليحصل الربط بين الجواب وشرطه لأن الجواب الحاصل به الربط مفقود وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء من حيث ان معناها التعقيب فلا فصل كما أن الجزاء يتعقب على الشرط كذلك فاذا كان الجواب ماضى اللفظ والمعنى اشترط مع الفاء اقترانه بقد لفظا وتقديرا نحو – إن يسرق فقد سرق أخ له – (نحو – و إن يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير) هذا مثال الجملة الاسمية . و إعرابه إن حرف شرط جازم و يمسس فعل الشرط وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والكاف مفعول به بخير جار ومجرور متعلق بيمسس والفاء رابطة لجواب الشرط وهو ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ على كل جار ومجرور متعلق بقدير وشئ مضاف إليه قدير خبر المبتدإ وجملة المبتدإ والخبر فى محل جزم جواب الشرط . فان قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدّم معمولها عليها . قلت لأن عملها فى الظرف والجار والمجرور لما فيها من رائحة الفعل وذلك لايمنع التقديم نبه عليه الأزهرى فى التصريح (إن كنتم تحبون الله فاتبعونى) هذا مثال الفعلية التى فعلها طلبى . و إعرابه إن حرف شرط جازم تجزم فعلين كان فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط وهى ناقصة والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها

ويسمى الأوّل شرطا ، ويسمى الثانى جوابا وإذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطا وجب اقترانه بالفاء نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير . إن كنتم تحبون الله فاتبعونى

والميم علامة الجمع تحبون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون والواو فاعل، الله منصوب على التعظيم وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب خبركان فاتبعونى الفاء رابطة لجواب الشرط واتبعوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة فاعل والياء مفعول به وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل جزم جواب الشرط ، وقس على هذا المثال بقية أنواع الطلب من النهى والدعاء ولو بصيغة الخبر والعرض والاستفهام والتحضيض والتمنى والترجى . قال الأزهرى : ولا نطيل بأمثلتها فالذكى ينال بالمثال الواحد مالايدركه الغبى بألف شاهد (وماتفعلوا من خيرفلن تكفروه) هذا مثال التى فعلها مقرون بناف غير لم ولا ، و إعرابه الواو حرف عطف ما اسم شرط جازم تجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه فى محل رفع مبتدأ تفعلوا فعل الشرط وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة فاعل وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبرما من خير جار ومجرور متعلق بتفعلوا فلن الفاء رابطة لجواب الشرط لن حرف نفى ونصب تكفروا فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع نائب الفاعل والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به فالفاء فى هذه الأمثلة ونحوها واجبة الذكر لا يجوز تركها إلا فى الضرورة أوندور كحديث البخارى فى اللقطة «فان جاء صاحبها و إلا استمتع بها » وقول الشاعر :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

أراد فالله يشكرها ثم الفاء متعينة للربط فيما عدا الاسمية أما فيها فلا تتعين الجملة له بل يجوز الربط بها (أو باذا الفجائية) أى المنسوبة إلى الفجاءة بضم الفاء والمدّ، وهى ملاقاة الشئ بغتة، و إنما اكتفى بالربط بها لأنها تشبه الفاء فى كونها لا يبتدأ بها ، لأن الغرض من ذكرها إنما هو الدلالة على أن مابعدها حصل بعد وجود شئ فلابدّ من تقدّم ذلك الشئ ولأنها لاتقع إلا بعد ماهومعقب بما بعدها فلذا قامت مقامها (نحو - وإن تصبهم سيئة بما قدّمت أيديهم إذاهم يقنطون) معنى الآية و إن تصبهم : أى كفار مكة وغيرهم سيئة : أى شدّة و بلاء بما قدّمت أيديهم من الكفر والعصيان إذا هم يقنطون ييأسون من الرحمة ، ومن شأن المؤمن أن يشكر عند النعمه و يرجو ربه عند الشدّة ولايقنط . و إعرابه إن حرف شرط جازم تصب فعل الشرط والهاء مفعول به والميم علامة الجمع سيئة فاعل بما جار ومجرور الباء حرف جر وما اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بالباء قدم فعل ماض والتاء علامة التأنيث أيدى فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص والميم علامة الجمع وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف تقديره قدّمته إذا فجائية وهى حرف على الأصح لامحل لها من الاعراب هم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ يقنطون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون والواو فاعل والجملة فى محل رفع خبر المبتدا وجملة المبتدا والخبر فى محل جزم جواب الشرط .

وماتفعلوامن خير فلن تكفروه - أو باذا الفجائية نحو - و إن تصبهم سيئة بماقدّمت أيديهم إذاهم يقنطون

﴿ تنبيه ﴾ يعتبر فى الجملة المقرونة باذا أن لا تكون إنشائية نحو إن عصى زيد فويل له وأن لا تقترن بأداة نفى نحو إن قام زيد فما بكر قائم ولاباِنّ نحو إن قام زيد فإن عمرا قائم فهذه المواضع الثلاثة يتعين فيها الفاء ولا يجوز فيها إذا ، ولم يذكر المصنف الشروط المذكورة استغناء عنها بالمثال لأنه جامع لها ، وأفهم قول المصنف : و إذا لم يصلح الجواب الخ أنه إذا صلح أن يجعل الجواب شرطا لايجب اقترانه بالفاء بل يجوز ، وبه صرح ابن الحاجب فيما إذا كان المضارع مثبتا أو منفيا بلا . وقال الرضى : إن كان مما يصلح أن يقع شرطا فلا حاجة إلى رابطة بينه و بين الشرط لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه ، وعلى ما قاله ابن الحاجب

جرى (١) (وذكر صاحب الجرومية) بفتح الجيم وتشديد الراء مضمومة نسبة لمؤلفها ابن آجروم كما سبق فى أوّل الكتاب (فى الجوازم كيفما) وهى اسم موضوع لتعميم الأحوال (نحو كيفما تفعل أفعل) وإعرابه كيفما اسم شرط جازم تجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه فى محل نصب على الحال من فاعل فعل الشرط أى على أى حال تفعل أفعل ، ويجوز إعرابه مفعولا مطلقا ، ولا يبعد جواز إعرابه مفعولا به مقدّما لتفعل ، والتقدير أى فعل تفعل أفعل وتفعل فعل الشرط وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، أفعل جواب الشرط وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا (والجزم بها مذهب كوفى) وبه قال من البصريين قطرب وهو شاذ لاستحالة المعنى فانها لازمة لعموم الأحوال فاذا قلت كيفما تصنع أصنع كان معناه على أى حال تصنع أصنع ، وهذا المعنى متعذر لأن رعاية مثل ذلك أمر صعب ، ولا يتقيد الجزم بها عند الكوفيين باتصال ما بها ، والصحيح عند البصريين أنها تقع شرطا ولكنها لا تجزم ، وإنما يجازى بها معنى لا عملا . قالوا ويجب اتفاق فعليها لفظا ومعنى كالمثال الذى ذكره المصنف ونحو كيفما تزر أزر ، وأما قوله عز وجل ـ ينفق كيف يشاء ـ فجوابه محذوف لدلالة ماقبله أى كيف يشاء ينفق (ولم نقف لها على شاهد فى كلام العرب) يستدل به على الجزم بها والغالب مجيئها استفهاما عن حال الشىء وصفته ، فاذا قلت كيف زيد أى على أى حال وصفة هو ، وشذ دخول حرف الجر عليه نحو قولهم على كيف تبيع الأحمرين أى اللحم والخمر ، ويلزم فى جوابها التنكير كصالح فى جواب كيف زيد . قال الحبيصى : ولا يقع مرجعا للضمير ولا مبتدأ ، وإنما يقع خبر مبتدأ فى الحال أو فى الأصل . فالأوّل نحو كيف أنت . والثانى نحو كيف كنت وكيف ظننت زيدا وكيفما كنت كنت كذلك وكيفما ظننته كذلك ، أو حال نحو كيف جئت على أى حال راكبا أم ماشيا ؟ أو مفعولا مطلقا نحو كيف فعل ربك ؟ أى أى فعل فعل ، وهى عند الجمهور ظرف فمحلها نصب أبدا وتقديرها على أى حال أو فى أى حال ، وعند الأخفش والسيرافى اسم فمحلها رفع مع المبتدأ نصب مع غيره (وقد يجزم باذا) الظرفية الدالة على المستقبل لأن فيها معنى الشرط غالبا ولذا اختير بعدها الفعل ، والعامل فيها ماهو جواب لها ، وإنما يجزم بها (فى ضرورة الشعر كقوله :)

استغن ما أغناك ربك بالغنى (وإذا تصبك خصاصة فتجمل)

هو من قصيدة لعبد القيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة إسلامى ، والقصيدة المذكورة من بحر الكامل وكلها حكم ووصايا وهى بضعة عشر بيتا أنشدها يوصى بها ابنه . اللغة : الغنى بكسر الغين والقصر غنى المال ، والخصاصة الحاجة والشدّة ، وقوله فتجمل يروى بالجيم أى أظهر الجمال بالتعفف أو كل الجمل أى الشحم المذاب ، ويروى بالحاء المهملة أى تكلف المشقة واصبر على الشدّة . الاعراب استغن فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ما مصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا أغنى فعل ماض والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به رب فاعل والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة بالغنى جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور متعلق بالفعل قبله واذا اسم شرط جازم تجزم فعلين الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه فى محل نصب على الظرفية تصب فعل الشرط والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به خصاصة فاعل ، وقوله فتجمل الفاء رابطة لجواب الشرط تجمل فعل أمر مبنى على السكون وحرك بالكسرة لقافية الشعر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وجملة الفعل والفاعل فى محل جزم جواب الشرط . والمعنى أظهر الغنى ما أغناك ربك ، وإذا تصبك فاقة وفقر فأظهر الجمال حتى لا يطلع أحد بما أصابك من الحاجة . والشاهد فيه حيث جزمت

وذكر صاحب الجرومية فى الجوازم كيفما نحو كيفما تفعل أفعل والجزم بها مذهب كوفى ولم نقف لها على شاهد فى كلام العرب وقد يجزم باذا فى ضرورة الشعر كقوله: وإذا تصبك خصاصة فتجمل

(١) هكذا بياض بالأصل لعل المؤلف تركه ليضع به موافق ابن الحاجب فنسى اهـ مصححه .

إذا فى الشعر لتصبك وهو شاذ لأن كلمات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى إن التى هى موضوعة للشك والابهام وكلمة إذا موضوعة للتحقق فهى منافية لان الشرطية فكيف تعمل عملها . وعبارة التسهيل لابن مالك مع شىء من شرحه للدماميني إذا للوقت المستقبل متضمنة معنى الشرط غالبا لكنها لما تيقن كونه أى حصوله نحو إذا طلعت الشمس جئتك أو رجح نحو إذا قدم الحاج أكرمتك بخلاف إن فانها للمستحيل غير الراجح بل المساوى أو المرجوح فلذا أى لكون إذا لما تيقن أو رجح لم تجزم لأنها خالفت بذلك أدوات الشرط فلم تجزم إلا فى الشعر اه .

﴿ تتمة ﴾ أسماء الشرط ما كان منها ظرفا فمحله نصب على الظرفية بفعل الشرط إلا إذا فان العامل فيها جوابها على قول الأكثر ، وعند المحققين العامل فيها شرطها ، وما أريد به الحدث أى المصدر كمهما تكرم زيدا أكرمه بمعنى أى إكرام فنصب على المفعول المطلق بفعل الشرط أيضا ، وما عداها إن كان الفعل مسندا إلى ضميره كمن نحو ـ من يعمل سوءا يجز به ـ أو إلى سببه نحو من ضيم أخوه فقد أهين فمبتدأ لاغير وخبره فعل الشرط وحده على الأصح ، و إن كان الفعل واقعا عليه نحو ـ من يضلل الله فلا هادى له ، ونحو أياما تدعوا ـ فمفعول به لاغير ، و إن كان واقعا على ضمير مشتغلا به عنه نحو ـ مهما تأتنا به من آية ـ فمبتدأ على الأرجح أو مفعول به على الاشتغال و يقدر العامل فعلا بعد اسم الشرط أى مهما تحضر تأتنا به ، ولا يجوز تقديره قبله لأن أداة الشرط لها صدر الكلام ، ولهذا لم يجز تقديم شىء من معمولات الشرط والجزاء عليها .

﴿ باب النعت ﴾
هو التابع المشتق أو المؤوّل به المباين للفظ متبوعه ، والمراد بالمشتق اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل كأعلم والمراد بالمؤوّل بالمشتق اسم الاشارة

باب النعت

هذا شروع من المصنف رحمه الله فى الكلام على ما يعرب تبعا لغيره ، وهو خمسة أشياء : النعت ، وعطف البيان ، والتوكيد ، والبدل ، وعطف النسق هكذا ترتب إذا اجتمعت ، و بدأ منها بالنعت ، و يقال له الوصف والصفة ولا فرق بينهما عند النحاة ، وأما عند غيرهم فقيل النعت ما يمكن زواله عن محله كاللون العارض وعدم العالمية فى المخلوق . والصفة ما لا يزول إلا بزوال محله كاللون الخلقى والعالمية . قال ابن عنقاء والحق أن الوصف أعم عند النحاة لأنه يقال الحال والخبر وصف معنى ولا يقال نعت معنى (النعت هو التابع) أى التالى لما قبله فلا يتقدم عليه ، والعامل فيه على الأصح نفس عامل متبوعه . وقيل العامل فيه التبعية استقلالا وعليه الأخفش ونسبه أبو حيان لسيبويه وأكثر المحققين. ثم قوله التابع جنس يشمل جميع التوابع ، وقوله (المشتق أو المؤوّل به) فصل مخرج لغير النعت من بقية التوابع ماعدا التابع المشتق المكرر به لفظ المتبوع نحو زيد قائم قائم فانه خارج بقوله (المباين للفظ متبوعه) بخلاف قائم الثانى فى المثال المذكور فانه غير مباين لمتبوعه بل مساو له فى لفظه (والمراد بالمشتق) ما دل على حدث وصاحبه وتضمن معنى فعل وحروفه وهو (اسم الفاعل كضارب) وما فى معناه كأمثلة المبالغة كضراب (واسم المفعول كمضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل (كأعلم) تقول هذا رجل ضارب وهذا عبد مضروب ورأيت رجلا حسن الوجه ومررت برجل أعلم منك ، و إنما نعت بها لأن كلا منها مأخوذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إلى المنعوت فخرج من ذلك ما اشتق لزمان أو مكان نحو مرمى لزمان الرمى أو مكانه أو آلة نحو مفتاح فانه لا ينعت بها فلا ترد نقضا على قولهم المشتق (والمراد بالمؤوّل بالمشتق) الجامد الذى يفيد من المعنى ما يفيده المشتق وتضمن معنى فعل دون حروفه فأشبه المشتق فى أداء معناه فجرى مجراه ، وهو إما جار مجراه باطراد فينقاس أو جار مجراه فى حال دون حال فلا ينقاس ، فالأوّل أنواع : الأوّل (اسم الاشارة) غير

الظرف

الظرف المكانى وهو ثم وهنا فانه لايوصف به فلا تقول مررت برجل هنا أو ثم على أنه نعت لرجل لتعلقه بمحذوف هو الصفة فى الحقيقة بل يوصف بغيره مما معناه الحاضر أوالمشار اليه ، وذلك (نحو مررت بزيد هذا) أى الحاضر . و إعرابه مررت فعل وفاعل بزيدجار ومجرور الهاء للتنبيه وذا اسم إشارة فى محل جر نعت لزيد . (و) الثانى (اسم الموصول) الذى معناه المعهود أو المعلوم بخلاف من وما وأى وذا فانه لايوصف بها فلاتقول مررت بزيد من جاءك بل يوصف بالذى ونحوه (نحو مررت بزيد الذى قام) أى المعلوم قيامه . و إعرابه مررت فعل وفاعل بزيد جار ومجرور الذى اسم موصول فى محل جر صفة لزيد قام فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو . (و) الثالث (ذو بمعنى صاحب) أى يوصف بها (نحومررت برجل ذى مال) أى صاحب مال . و إعرابه مررت فعل وفاعل برجل جار ومجرور ذى نعت لرجل والنعت تابع للمنعوت فى إعرابه تبعه فى جره وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ومال مضاف اليه ومثلها ذو الطائية فانه يوصف بها تقول جاءنى زيد ذوقام أى الذى قام . (و) الرابع (أسماء النسب) بفتح النون وينعت بها المعارف نحو مررت بالرجل الدمشق ، والنكرات (نحومررت برجل دمشق) أى منسوب اليها ونظرت إلى رجل تمار أى منسوب إلى التمر . و إعرابه مررت فعل وفاعل برجل جار ومجروردمشق نعت والنعت تابع للمنعوت فى إعرابه تبعه فى جره وعلامة جره كسر آخره (ومن ذلك) أى المؤوّل بالمشتق وهوالنوع الخامس (الجملة) فانه ينعت بها بشرط كونها خبرية مشتملة على ضمير ولومقدرا يربطها بالموصوف ليحصل بها تخصيصه و إلا لكانت أجنبية عنه ، فان وردت بلفظ الاشارة أوّلت بحذف القول العامل فيها كأنت رجل جعلت فداءه فجملة الدعاء صفة لرجل على تقدير مقول فيه جعلت فداءه و يمتنع اقترانها بالا أو الواو خلافا للزمخشرى (وشرط المنعوت بها) أى بالجملة وكذاشبه الجملة وهو الظرف والجرور وشرط المنعوت به (أن يكون نكرة) لأنها فى حكم النكرة لتأويلها بالمفرد النكرة فلا يجوز أن ينعت بها المعرفة ثم إما أن يكون المنعوت بها نكرة لفظا ومعنى (نحو) ليوم لاريب فيه ونحو (واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله) وإعرابه اتقوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل يوما مفعول به وهومنصوب وعلامة نصبه فتح آخره ترجعون فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهومرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع نائب الفاعل فيه جار ومجرور متعلق بترجعون إلى الله جار ومجرور وجملة ترجعون فى محل نصب نعت ليوما وهى مؤوّلة بغير الجملة ، والتقدير اتقوا يوما راجعين فيه إلى الله ، وقد يكون المنعوت بها نكرة معنى فقط على الأصح كقوله تعالى ـ كمثل الحمار يحمل أسفارا ـ فجملة يحمل أسفارا نعت للحمار لأنه ليس المراد به حمارا بعينه ، فهو وان كان معرفة لفظا لكنه نكرة من حيث المعنى فجاز أن ينعت بالجملة نظرا لمعناه . وقيل إن الجملة فى مثل هذا تتعين للحال ، ومن ذلك قول الشاعر :

ولقد أمر على اللئيم يسبنى ... فأعف ثم أقول لا يعنينى

و يجب أيضا كون منعوت الجملة مذكورا مالم يكن مرفوعا وهو بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى كمنا ظعن ومنا أقام أى فريق ظعن وفريق أقام. النوع السادس مايدل على الكمال كأى نحو زيد رجل أى رجل . والثانى من قسمى المؤوّل بالمشتق وهو مالاينقاس أنواع : الأوّل منها مذكور فى قول المصنف (وكذلك المصدر) أى ينعت به كثيرا ولكنه مع ذلك سماعا ثم إن أردت المبالغة فلاتأويل والا فهومؤوّل عندالبصريين على حذف مضاف ففى جاءنى رجل عدل التقدير جاءنى رجل

نحو مررت بزيد هذا واسم الموصول نحو مررت بزيد الذى قام وذو بمعنى صاحب نحو مررت برجل ذى مال وأسماء النسب نحو مررت برجل دمشق ومن ذلك الجملة وشرط المنعوت بها أن يكون نكرة نحو ـ واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ـ وكذلك المصدر

ذو عدل ، وعند الكوفيين مؤوّل بالوصف : أى عادل (و) على كل حال (يلزم) فيه أمور (إفراده وتذكيره) لأن المصدر من حيث هو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث . فأجروه على أصله ، وكونه غير ميمى ، وكونه مصدر ثلاثى كعدل ورضا (تقول) فى المذكر (مررت برجل عدل) أو رضا (و) تقول فى المؤنث مررت (بامرأة عدل) أو رضا (و) تقول فى المثنى مررت (برجلين عدل) أو رضا (و) تقول فى الجمع (مررت برجال عدل) أو رضا ، فتقول فى عدل نعت ، وعلامة جره كسر آخره ، ورضا كذلك نعت وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور . والنوع الثانى : العدد ، نحو مررت بجب ثمانين قامة : أى عميق ، وبإبل مائة أى كثيرة . والثالث المقدار نحو عندى بر قفيز أى مكيل به وسمن رطل : أى موزون به ويجوز إعراب هذا النوع بدلا أو عطف بيان . الرابع ماقام به معنى ينزل منزلة المشتق نحو هذا رجل أسد أى شجاع وهذا ماء عسل أى طعمه حلو (والنعت) حقيقيا كان أو سببيا (يتبع المنعوت) فى اثنين من خمسة (فى رفعه) إن كان مرفوعا (ونصبه) إن كان منصوبا (وخفضه) إن كان مخفوضا وهذا حكم النعت غير الجملة ، وأما هى فهى بمعزل عن هذا البحث كما قاله العصامى (وفى تعريفه) إن كان معرفة (وتنكيره) إن كان نكرة فلا تنعت معرفة بنكرة ولا نكرة بمعرفة وإن تخصصت النكرة على الأصح ، نعم إن كان النعت مقطوعا جازت مخالفته لمنعوته تعريفا وتنكيرا كجاءنى رجل كريم أخا القوم ، ويحتمله قوله تعالى — ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا — ومن لم يجعله نعتا مقطوعا أعرب الذى بدلا ، ولا يكون النعت أعرف من منعوته بل مساويا له أو دونه لأن الموصوف هو المقصود بالنسبة والمقصود بالنعت إنما هو الدلالة على المعنى الذى فى الذات فنحو صاحبك فى مررت برجل صاحبك بدل من الرجل ، أو عطف بيان عليه لا نعت له لأن صاحبك مضاف للضمير فهو أعرف من الرجل المعرف بالألف واللام (ثم إن رفع) أى النعت (ضمير المنعوت المستتر فيه) أو وقع موقع مايرفعه كاسم الاشارة واسم الموصول وذى بمعنى صاحب فانها لا تحتمل الضمير ولكنها لما كانت واقعة موقع مايرفع الضمير جعلت كأنها واقعة ويسمى حينئذ نعتا حقيقيا لجريانه على صاحبه حقيقة (تبعه) أى تبع النعت المنعوت (أيضا) فى اثنين من خمسة (فى تذكيره) إن كان المنعوت مذكرا (وتأنيثه) إن كان مؤنثا (وفى إفراده) إن كان مفردا (وتثنيته) إن كان مثنى (وجمعه) إن كان جمعا فيصير بهذه مع مامر مطابقا لمنعوته فى أربعة من عشرة (تقول) فى النعت الجارى على من هو له مع التذكير والافراد والتعريف حالة الرفع (قام زيد العاقل) واعرابه قام فعل ماض زيد فاعل العاقل نعت والنعت يتبع المنعوت فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره (و) تقول فيه حالة النصب (رأيت زيدا العاقل و) حالة الخفض (مررت بزيد العاقل) واعرابهما ظاهر (و) تقول مع التأنيث والافراد والتعريف حالة الرفع (جاءت هند العاقلة) واعرابه جاء فعل ماض هند فاعل العاقلة نعت والنعت يتبع المنعوت فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره (و) تقول فى حالة النصب (رأيت هندا العاقلة و) حالة الخفض (مررت بهند العاقلة) وإعرابهما ظاهر (و) تقول مع التنكير والافراد والتذكير فى حالة الرفع (جاء رجل عاقل و) فى حالة النصب (رأيت رجلا عاقلا و) فى حالة الخفض (مررت برجل عاقل) واعراب الأمثلة الثلاثة ظاهر (و) تقول مع التثنية والتذكير والتعريف فى حالة الرفع (جاء الزيدان العاقلان) فالعاقلان نعت للزيدان تابع له فى رفعه وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى (و) تقول فى حالة النصب (رأيت الزيدين العاقلين) فالعاقلين

و يلزم إفراده وتذكيره تقول مررت برجل عدل وبامرأة عدل وبرجلين عدل ومررت برجال عدل والنعت يتبع المنعوت فى رفعه ونصبه وخفضه وفى تعريفه وتنكيره ثم إن رفع ضمير المنعوت المستتر فيه تبعه أيضا فى تذكيره وتأنيثه وفى إفراده وتثنيته وجمعه تقول قام زيد العاقل ورأيت زيدا العاقل ومررت بزيد العاقل وجاءت هند العاقلة ورأيت هندا العاقلة ومررت بهند العاقلة وجاء رجل عاقل ورأيت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل وجاء الزيدان العاقلان ورأيت الزيدين العاقلين

نعت للزيدين تابع له فى نصبه وهو منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى (و) فى حالة الخفض (مررت بالزيدين العاقلين) فالعاقلين نعت للزيدين تابع له فى جره وهو مجرور وعلامة جره الياء لأنه مثنى (و) تقول مع التثنية والتذكير والتنكير فى حالة الرفع (جاء رجلان عاقلان و) فى حالة النصب (رأيت رجلين عاقلين و) فى حالة الخفض (مررت برجلين عاقلين) واعرابه كاعراب الذى قبله لأن كلا منهما مثنى (و) تقول مع الجمع والتذكير والتعريف فى حالة الرفع (جاء الزيدون العاقلون) فالعاقلون نعت للزيدون والنعت تابع للمنعوت فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد (و) تقول فى حالة النصب (رأيت الزيدين) بكسر الدال لأنه جمع (العاقلين) بكسر اللام فالعاقلين نعت للزيدين تابع له فى نصبه وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم (و) فى حالة الجر (مررت بالزيدين العاقلين) فالعاقلين نعت للزيدين تابع له فى جره وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم (و) تقول مع التثنية والتأنيث والتعريف فى حالة الرفع (جاءت الهندان العاقلتان و) فى حالة النصب (رأيت الهندين العاقلتين و) فى حالة الخفض (مررت بالهندين العاقلتين) وإن كان المتبوع منكرا قلت جاءت امرأتان عاقلتان فى حالة الرفع وفى حالة النصب رأيت امرأتين عاقلتين وفى حالة الخفض مررت بامرأتين عاقلتين (و) تقول مع الجمع والتأنيث والتعريف فى حالة الرفع (جاءت الهندات العاقلات و) فى حالة النصب (رأيت الهندات العاقلات و) فى حالة الخفض (مررت بالهندات العاقلات) وهذا مثال الجمع المؤنث المعرف . ومثال المنكر جاءت نساء عاقلات ورأيت نساء عاقلات ومررت بنساء عاقلات ، وتقول فى الجمع المكسر جاءنى رجال عقلاء برفع عقلاء بلا تنوين ورأيت رجالا عقلاء بنصب عقلاء بلا تنوين ومررت برجال عقلاء بالخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف ألف التأنيث الممدودة فالنعت فى ذلك كله رافع لضمير المنعوت وتابع لمنعوته فى أربعة من عشرة وهذا هو الغالب فى النعت الحقيقى والا فقد يتبع منعوته فى ثلاثة من ثمانية بأن لزم التذكير فقط أو التأنيث فقط كالوصف الذى يستوى فيه المذكر والمؤنث كهذا رجل مطعام وامرأة مطعام ورجل ربعة وامرأة ربعة ورجل همزة وامرأة همزة وقد يتبعه فى اثنين من خمسة بأن لزم الافراد والتأنيث كهذا رجل عصبة لفلان وامرأة عصبة وهذان رجلان عصبة وامرأتان عصبة وهؤلاء رجال عصبة ونسوة عصبة أو لزم الافراد والتذكير نحو مررت بامرأة عدل ورجل عدل وامرأتين عدل وبرجلين عدل ونسوة عدل ورجال عدل (وإن رفع النعت الاسم الظاهر) الملابس لضمير يعود على المنعوت (أو) رفع (الضمير البارز) المنفصل العائد إلى غير المنعوت ، ويسمى هذا النعت بالسببى لجريانه على غير صاحبه مع ما بينهما من الملابسة نحو جاءتنى امرأتان كريم أبوهما وجاءنى غلام امرأة ضاربته هى ، وهذا القسم (لم يعتبر) فيه (حال المنعوت فى) الأحوال الخمسة الأخيرة أى (التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع بل) يتبع منعوته فى اثنين من خمسة فى واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وفى واحد من التعريف والتنكير و(يعطى النعت) أى النعت السببى فيما عدا ذلك (حكم الفعل) الذى حل هو محله لمساواته له فى المعنى والعمل إذ معنى قولك جاءتنى امرأتان كريم أبوهما كرم أبوهما فيعطى حينئذ حكم الفعل فيجب موافقته لما بعده فى التذكير والتأنيث لا موافقته متبوعه فيهما ، ويجب إفراده كالفعل ولهذا قال (فان كان فاعله) أى النعت (مؤنثا أنث) أى النعت نظرا لفاعله (وان كان المنعوت به) أى بذلك النعت (مذكرا) نحو مررت برجل حسنة أمه فحسنة نعت لرجل وانما أنث لأن فاعله

ومررت بالزيدين العاقلين وجاء رجلان عاقلان ورأيت رجلين عاقلين ومررت برجلين عاقلين وجاء الزيدون العاقلون ورأيت الزيدين العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين وجاءت الهندان العاقلتان ورأيت الهندين العاقلتين ومررت بالهندين العاقلتين وجاءت الهندات العاقلات ورأيت الهندات العاقلات ومررت بالهندات العاقلات وإن رفع النعت الاسم الظاهر أو الضمير البارز لم يعتبر حال المنعوت فى التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع بل يعطى النعت حكم الفعل فان كان فاعله مؤنثا أنث وان كان المنعوت به مذكرا

مؤنث وهو أمه (وان كان فاعله مذكرا ذكر) أى النعت (وان كان المنعوت به) أى بذلك النعت
(مؤنثا) نحو مررت بامرأة قائم أبوها فقائم نعت لامرأة وانما ذكر لأن فاعله مذكر وهو أبوها
(ويستعمل) أى النعت حينئذ (بلفظ الافراد) وجوبا لحلوله محل الفعل (ولا يثنى ولا يجمع) وان
كان منعوته مثنى أو مجموعا كما هو اللغة الفصيحة فى الفعل ويجوز جعله تابعا لمنعوته فى التثنية والجمع
على لغة أكلونى البراغيث (تقول) فى التعريف والافراد (جاء زيد القائمة أمه) بتأنيث النعت
كما تقول قامت أمه . وإعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل القائمة نعت والنعت تابع للمنعوت
فى إعرابه تبعه فى رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل
يرفع الفاعل وينصب المفعول أم فاعله والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (وجاءت
هند القائم أبوها) بتذكير النعت كما تقول قام أبوها . وإعرابه جاء فعل ماض والتاء علامة
التأنيث هند فاعل القائم نعت تابع للمنعوت فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره وقائم اسم فاعل
أبو فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف والهاء فى محل
جر بالاضافة (وتقول) فى التنكير والافراد (مررت برجل قائمة أمه) كما تقول قامت أمه (وبامرأة
قائم أبوها) كما تقول قام أبوها (و) تقول فى التثنية والجمع مع التنكير (مررت برجلين قائم
أبوهما) بافراد النعت كما تقول قام أبوهما . وإعرابه مررت فعل وفاعل برجلين جار ومجرور
وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى قائم نعت والنعت تابع للمنعوت فى إعرابه تبعه
فى جره وعلامة جره كسر آخره وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول أبو
فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والهاء فى محل جر بالاضافة
والميم والألف حرفان دالان على التثنية (و) تقول فى الجمع مع التنكير (مررت برجال قائم آباؤهم)
كما تقول قام آباؤهم فقائم نعت لرجال وهو اسم فاعل وآباء فاعل وعلامة رفعه ضم آخره والهاء فى محل
جر بالاضافة والميم علامة الجمع (إلا أن سيبويه) استثنى من كونه كالفعل فى الافراد مسئلة واحدة
فانه (قال فيما إذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعا كالمثال الأخير فالأحسن) أى الأرجح كما عبر
به ابن هشام (فى النعت) حينئذ (أن يجمع جمع تكسير، فيقال مررت برجال قيام آباؤهم)
بخفض قيام نعت لرجال وهو جمع تكسير لقائم وآباؤهم فاعل بقائم (ومررت برجل قعود غلمانه)
بخفض قعود نعت لرجل وهو جمع قاعد ، وغلمانه فاعل بقعود (فهو) أى جمع التكسير
(أفصح من) قولك مررت برجال (قائم آباؤهم) بالافراد (و) مررت برجل (قاعد غلمانه بالافراد)
للنعت وان كان ذلك هو القياس فى الفعل ، إذ لو قيل فيه جاءنى رجل قعدوا غلمانه لم يجز ذلك إلا
على لغة أكلونى البراغيث وهى ضعيفة (والافراد) أى فى المجموع جمع تكسير (كما تقدم أفصح
من جمع) النعت جمع (التصحيح) ثم مثل لجمع التصحيح بقوله (نحو مررت برجال قائمين آباؤهم
ورجل قاعدين غلمانه) فذلك ضعيف لا فصيح لأنه يشبه يقومون آباؤهم ويقعدون غلمانه ، وهو
ضعيف لاختصاصه بلغة طيء (هذه أمثلة النعت الرافع للاسم الظاهر) المتصل بضمير المنعوت
ويسمى بالنعت السببى (ومثال النعت الرافع للضمير البارز) العائد إلى غير المنعوت (قولك جاءنى
غلام امرأة ضاربته هى) وإعرابه جاء فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل
نصب مفعول به غلام فاعل وهو مضاف وامرأة مضاف إليه ضاربة نعت لغلام والنعت يتبع المنعوت فى
إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره وضاربة اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب
المفعول وهو مضاف ومفعوله وهو الهاء فى محل جر بالاضافة وهى ضمير منفصل فى محل رفع فاعل كما

وان كان فاعله مذكرا
ذكر وان كان المنعوت
به مؤنثا ، ويستعمل
بلفظ الافراد ولا يثنى
ولا يجمع تقول جاء
زيد القائمة أمه وجاءت
هند القائم أبوها
وتقول مررت برجل
قائمة أمه وبامرأة قائم
أبوها ومررت برجلين
قائم أبوهما ومررت
برجال قائم آباؤهم إلا
أن سيبويه قال فيما إذا
كان الاسم المرفوع
بالنعت جمعا كالمثال
الأخير فالأحسن فى
النعت أن يجمع جمع
تكسير فيقال مررت
برجال قيام آباؤهم
ومررت برجل قعود
غلمانه فهو أفصح من
قائم آباؤهم وقاعد غلمانه
بالافراد ، والافراد كما
تقدم أفصح من جمع
التصحيح نحو مررت
برجال قائمين آباؤهم
ورجل قاعدين غلمانه
هذه أمثلة النعت الرافع
للاسم الظاهر . ومثال
النعت الرافع للضمير
البارز قولك جاءنى
غلام امرأة ضاربته هى

تقول ضربته هي (وجاءتني أمة رجل ضار بها هو) فهوفاعل ضار بها كما تقول ضربها هو (وجاءني غلام رجال ضار به هم) فهم فاعل ضارب وأفرد كما ينفرد الفاعل في نحو ضرب به هم (و) النعت (فائدته) حقيقيا كان أو سببيا (تخصيص المنعوت إن كان نكرة نحو مررت برجل صالح) فصالح نعت لرجل مخصص له أي رافع عنه احتمال الشركة (وتوضيحه) أي توضيح المنعوت (إن كان معرفة نحو جاء زيد العالم) فالعالم نعت موضح لزيد أي مخرج له من الابهام ومظهر للمراد به فيما إذا كان هناك زيدان أو زيود فلو لم يوصف بالوصف المذكور التبس بغيره ولم يتميز فالتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرة على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة فاذا قلت جاءني رجل تناول كل ذكر بالغ من بني آدم بطريق الوضع فاذاقلت صالح أخرج من ليس بصالح فالنعت أخرج ما تناوله معنى المنعوت والتوضيح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان المجمل فاذا قلت جاء زيد تناول لفظ زيد لكل من تسمى بهذا الاسم وتناوله لذلك من حيث اللفظ لا من حيث الوضع ، فاذا قلت العالم مثلا أخرج من ليس عالما فالنعت أخرج ما تناوله لفظ المنعوت كما هو ظاهر .

﴿تنبيه﴾ الأشبه أن يكون وصف المعرفة بلام العهد الذهني نحو قول الشاعر :

* ولقد أمر على اللئيم يسبني * للتخصيص دون التوضيح قاله عصام الدين في شرح الكافية (وقد يكون) أي النعت لغير التخصيص والتوضيح بل (لمجرد المدح) أي مدح المنعوت أي الثناء عليه ببيان صفة كماله وذلك فيما إذا تعين المنعوت عند المخاطب بدون النعت (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) فالرحمن والرحيم نعتان للجلالة لغرض المدح لله تعالى ، ومثل ذلك جميع صفات الباري جل وعلا نحو الحمد لله رب العالمين (أو لمجرد الذم) للمنعوت ، وهذا أيضا إذا استغنى المنعوت في تعينه عن النعت (نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فالرجيم بالخفض نعت للشيطان بمعنى المرجوم أي المطرود عن رحمة الله تعالى ووصف الشيطان بذلك ليس لغرض التخصيص والتوضيح بل لمجرد الذم (أو الترحم) على المنعوت (نحو اللهم ارحم عبدك المسكين) و إعرابه الله منادى حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم ارحم فعل دعاء مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت عبد مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره والكاف في محل جر بالاضافة المسكين نعت لعبد وليس الغرض عادة من الوصف بذلك مدحه ولا ذمه بل استعطاف للسامع عليه (أو التأكيد) أي لتوكيد المعنى الذي علم من المنعوت (نحو تلك عشرة كاملة) فانّ كاملة نعت لعشرة ، ومعنى النعت مفهوم من لفظ عشرة لاشتماله عليه ضمنا وفائدة ذكر النعت تأكيد ذلك المعنى . قال بعضهم ، وقد يكون النعت للتعميم نحو : يحشر الله عباده الأولين والآخرين ، أو للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي، أو الابهام نحو تصدّق بصدقة قليلة أو كثيرة ، أو اعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت كأن يقال أرأيت فقيها ، فيقال رأيت فقيه بلدكم العالم العامل ، أو للتفسير وتسمى الصفة الكاشفة وهي التي يراد بها الكشف عن الماهية كقولنا الله قديم لا ابتداء له والجسم الطويل العريض العميق حادث قطعا والفرق بين النعت الكاشف والنعت المؤكد أن الأوّل مفسر والثاني مقرر والفرق بين التفسير والتقرير بين ، وقيل الفرق بينهما أن النعت المؤكد بعض مفهوم المنعوت والكاشف يبين تمام ماهية المنعوت . واعلم أن الأصل في النعت أن يكون للايضاح أو التخصيص وكونه لغيرها إنما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له على أنه قد يكون موضحا أو مخصصا وفيه مدح أو ذم أو غير ذلك من المعاني السابقة (و إذا كان المنعوت معلوما) أي للسامع

وجاءتني أمة رجل ضار بها هو وجاءني غلام رجال ضار به هم وفائدته تخصيص المنعوت إن كان نكرة نحو مررت برجل صالح وتوضيحه إن كان معرفة نحو جاء زيد العالم وقد يكون لمجرد المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم أو لمجرد الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو الترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين أو للتأكيد نحو تلك عشرة كاملة وإذا كان المنعوت معلوما

(بدون النعت) حقيقة نحو بسم الله الرحمن الرحيم أوادعاء بأن تنزل المجهول منزلة المعلوم كمررت بزيد التاجر إذا ادعيت تعين زيد بدون الصفة (جاز فى النعت الاتباع) لما قبله فى إعرابه وهو الأصل (والقطع) عنه لعدم احتياجه للنعت ومحل جواز الأمرين إذا لم يكن النعت مؤكدا نحو رميته رمية واحدة أو ملتزما نحو نظرت إلى الشعرى العبور وإلى السماك الأعزل أو جاريا على اسم الاشارة نحو مررت بهذا العالم فان كان المنعوت غير معلوم بدون النعت لم يجز القطع لأن المنعوت حينئذ محتاج إلى النعت لتبيينه وتمييزه له ولا قطع مع الحاجة (ومعنى القطع أن يرفع النعت على أنه خبر مبتدإ محذوف) أى إن كان المنعوت مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا (وينصب) أى النعت إن كان المنعوت مرفوعا أو مجرورا ويكون نصبه مفعولا (بفعل محذوف) مناسب كما يعلم مما تقرر فيقطع من الجر إلى النصب أو الرفع ومن الرفع إلى النصب أو الرفع ومن النصب إلى الرفع فقط فيصير فى نعت كل من المرفوع والمجرور ثلاثة أوجه، وفى نعت المنصوب وجهان فقط إلا أن ابن عنقاء قال إنه يجوز قطع المنصوب إلى النصب فيما يظهر إذ لا مانع منه (نحو الحمد لله الحميد) أما الحمد لله فاعرابه الحمد مبتدأ ولله جار ومجرور فى محل رفع خبر المبتدإ متعلق بواجب الحذف والتقدير الحمد كائن لله، وأما الحميد فقد (أجاز فيه سيبويه) ثلاثة أوجه (الجر على الاتباع) للفظ الجلالة وهو الأصل، ومعنى الحميد فى صفاته المحمود (والرفع بتقدير هو) على أنه مبتدأ فالحميد خبره (والنصب) على المفعولية (بتقدير) فعل محذوف مناسب للمقام كأعنى وأريد فى التوضيح وأخص فى التخصيص وأمدح فى المدح وأذم فى الذم وأرحم فى الترحم، فلذا قال المصنف فى تقدير الفعل العامل فى الحميد (أمدح) لأن الحميد لم ينعت به للتخصيص ولا للتوضيح، وهذا كله عند قصد معنى منها مخصوص للتنصيص عليه وإلا فالمقدر فى كلها عموما حال النصب هو أعنى نحو الحمد لله أهل الحمد رفعا ونصبا، والجملة المقطوعة لا محل لها من الاعراب بل هى مستأنفة استئنافا بيانيا لأنها فى تقدير جواب سؤال بل هى لمجرد المدح، وقد ذكر المحقق الرضى أنه لا يجوز اظهار المقدر إلا فى نعت التخصيص والتوضيح، وقال ابن هشام: فى أوضح المسالك، وإذا كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدا والفعل، وان كان النعت المقطوع لغير ذلك جاز ذكره نحو مررت بزيد التاجر: أى هو التاجر ثم لا فرق فى جواز القطع بين اتحاد النعت وتعدده فالمتحد قد سبق مثاله (وإذا تكررت النعوت) أى تعددت (لواحد فان كان المنعوت معلوما) ولو ادعاء (بدونها) بأن استغنى عن جميعها (جاز اتباعها كلها وقطعها كلها و) جاز (اتباع البعض) منها (وقطع البعض) لكن (بشرط تقديم المتبع) من النعوت على النعت المقطوع ومتبع بضم الميم وسكون التاء وفتح الباء، وإنما اشترط تقدم المتبع لأن الاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية، ولما فيه من الرجوع إلى الشئ بعد الانصراف عنه، أو لما فيه من القصور بعد الكمال لأن القطع أبلغ فى المعنى، ولذا قال غير واحد قطع النعوت فى مقام المدح والذم أقوى من اجرائها، وقال الفارسى: إذا تكررت صفات فى معرض المدح والذم، فالأحسن أن يخالف فى إعرابها لأن المقام يقتضى الاطناب، فاذا خولف فى الاعراب كان المقصود أكمل، لأن المعانى عند الاختلاف تتنوع وتتفنن، وعند الاتحاد تكون نوعا واحدا اه (وان لم يعرف) مسماه (إلا بمجموعها) أى جميعها (بأن احتاج إليها) كلها فى تخصيصه أو توضيحه (وجب اتباعها كلها) لتنزيلها منزلة الشئ الواحد نحو مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان زيد الموصوف بهذه الصفات يشاركه فى اسمه ثلاثة من الناس اسم

بدون النعت جاز فى النعت الاتباع والقطع ومعنى القطع أن يرفع النعت على أنه خبر مبتدإ محذوف وينصب بفعل محذوف نحو الحمد لله الحميد أجاز فيه سيبويه الجر على الاتباع والرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أمدح وإذا تكررت النعوت لواحد فان كان المنعوت معلوما بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها واتباع البعض وقطع البعض بشرط تقديم للمتبع وان لم يعرف إلا بمجموعها بأن احتاج إليها وجب اتباعها كلها

كل واحد منهم زيد وأحدهم تاجر كاتب ، والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب فلا يتعين زيد الأوّل من الآخرين إلا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها (وان تعـين ببعضها) بأن استغنى عن بعضها دون بعض (جاز فيما عدا ذلك البعض) الذى تعين به المنعوت (الأوجـه الثلاثة) الاتباع والقطع إلى الرفع أو النصب وقطع بعض واتباع بعض بشرط تقدم المتبع ، وأما البعض الذى تعين به المنعوت فيتعين فيـه الاتباع ، نعم إن كان المنعوت نـكرة وجب فى نعته الأوّل الاتباع لأجل التخصيص وجاز فيما عداه القطع وان لم يتعين بدونه ، لأن المقصود من النعت بها التخصيص ، وقد حصل بتبعية الأوّل .

﴿تنبيه﴾ هذا الحـكم الذى ذكره المصنف هو حكم ما إذا تعددت النعوت وكانت لواحد ، فان تعددت لغير واحد فان كان المنعوت مثنى أو مجموعا واتحد معنى النعت ولفظه استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه بالعطف نحو جاءنى رجلان فاضلان ورجال فضلاء وان اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل والـكريم أو لفظه دون معناه كالمنطلق والذاهب وجب التفريق بالعطف بالواو كقولك مررت برجل شاعر وكاتب وفقيه وان تعددت النعوت مع تفريق المنعوت ، فان كان العامل فيها واحـدا فان اتحد العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل وعجوز جالوس وان اختلف عمل العامل فى النعوت نحو ضرب زيد ومررت بعمرو الظريفين فالقطع وان كان العامل متعددا واتحد لفظ النعت فان اتحد معنى العامل وعمله جاز الاتباع نحو ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان، وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان وجاء زيد وأتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان وان اختلف العاملان فى المعنى والعمل كجاء زيد ورأيت عمرا الفاضلين أو اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الـكاتبان أو اختلف العمل فقط كهذا مؤلم زيد بالجر وموجع عمرا بالنصب الشاعران وجب القطع ، لأن الاتباع يؤدى إلى تسليط عاملين مختلفى المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على أن العامل فى المنعوت هو العامل فى النعت وهو الصحيح .

﴿تتمة﴾ يجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف إلا بأم وحتى ، وإذا اجتمعت النعوت متنوعة فالأحسن الاتيان بالمفرد الحقيقى حقيقة فمجازا فالسببى فالظرف فالمجرور فالجملة الاسمية فالجملة الفعلية كهذا رجل عاقل فاضل الأب كريم أخوه عندى من قريش آباؤه فضلاء يقوم الليل ، وفى التنزيل ـ وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه ـ .

باب العطف

هو لغة الرجوع إلى الشئ بعد الانصراف عنه (والعطف) اصطلاحا نوعان (عطف بيان) بغير حرف (وعطف نسق) وهو ما كان بحرف (فعطف البيان) أى المعطوف للبيان ، وقيل ليس العطف هنا بمعنى المعطوف لأنه حقيقة فى التابع المخصوص كالنعت والتوكيد فلا حاجة إلى تأويله وسمى هذا العطف بيانا لأنه تـكرار للأوّل بمرادفه لزيادة البيان فـكأنك عطفته على نفسه بخلاف النعت والتوكيد والبدل والـكوفيون يسمونه الترجمة ولم يحتج إلى حرف لأنه عين الأوّل والصحيح أن عامله عامل متبوعه (هو التابع) لما قبله وهـذا جنس يشمل التوابع وقوله (المشبه للنعت) فصل أخرج به النعت فان شبيه الشئ غـيره وأخرج بما بعده بقية التوابع لـكونها غـير موضحة ولا مخصصة (فى توضيح متبوعه إن كان معـرفة) لـكن النعت يوضح متبوعه

وان تعـين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجـه الثلاثة .

﴿باب العطف﴾

والعطف نوعان عطف بيان وعطف نسـق فعطف البيان هو التابع المشبه للنعت فى توضيح متبوعه إن كان معرفة

بحسب معنى فيه وعطف البيان يوضح متبوعه بحسب الذات ، و بهذا يعلم أن النعت يدل على معنى في متبوعه كالمدح أو الذم أو غير ذلك مما سبق ، وعطف البيان لا يدل على معنى في متبوعه (نحو) قول الشاعر :

(أقسم بالله أبو حفص عمر) ما مسها من نقب ولا دبر

هذا بيت من مشطور الرجز قال ابن يعيش قاله رؤبة وهذا خطأ لأن وفاة رؤبة سنة خمس وأربعين ومائة ولم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولاعدّه أحد من التابعين ، وإنما قاله أعرابي . قال الرضي وغيره : وقصة هذا الشعر أن قائله أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقال إن أهلي بعيد و إني على ناقة عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فقال كذبت وأبى أن يحمله وحلف على ذلك ، فانطلق فحمل بعيره ، ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره :

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم إن كان فجر

وعمر رضي الله عنه مقبل من أعلى الوادي ، فجعل يقول إذا قال فاغفر له اللهم إن كان فجر اللهم صدق حتى التقيا ، فأخذ بيده فقال ضع عن راحلتك ، فوضع فاذا هي نقباء عجفاء ، فحمله على بعير وزوّده وكساه . وقال هطيل في شرح المفصل : روى أن أعرابيا احتكم إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ناقة اشتراها وأراد ردّها ، فادّعى أن بها نقبا ، فعرضها على عمر وكان أعرف بذلك ، فقال له يا أخا العرب ما بها قلبة ، فراجعه ، فقال بالله ما بها من نقب فانصرف الأعرابي وهو يقول وذكر الأبيات ، قال فسمعه عمر ، فقال اللهم اغفر لعمر اه . اللغة : أقسم أي حلف وأبو حفص كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب والنقب من نقب البعير ينقب بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع إذا رق خفه والنقب بفتحتين مصدره . قال الأزهري والدبر بفتحتين أيضا مصدر دبر بكسر الباء إذا حصلت له جراحة ، ودبر البعير إذا حفي فكأنه تفسير للنقب ، وفجر إذا حنث في يمينه ، وهو بمعنى قول بعضهم كذب ومال عن الصدق ، وأمير المؤمنين رضي الله عنه لم يكذب ، لأنه إنما حلف على غلبة ظنه ومن حلف كذلك لا يكون كاذبا ولا يعدّ حانثا إذا أخطأ ظنه ، وقول أمير المؤمنين صدق من باب هضم النفس ، ولأن حسنات الأبرار سيئات المقربين .

الاعراب أقسم فعل ماض بالله جار ومجرور الباء حرف قسم وجر ولفظ الجلالة مقسم به وعلامة جره كسر الهاء تأدّبا أبو فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وحفص مضاف اليه عمر بالرفع عطف بيان لأبو حفص ما نافية مس فعل ماض والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به من زائدة ونقب فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ولا دبر الواو حرف عطف لا نافية ودبر معطوف على نقب ويجوز أن تقدره مرفوعا عطفا على محل نقب ومجرورا عطفا على لفظه لأنه نكرة فيجوز دخول من الزائدة عليها بخلاف مالو كان المعطوف على مدخول من الزائدة معرفة ، فانه يتعين عطفه على المحل كما صرحوا به وقوله فاغفر الفاء فصيحة اغفر فعل أمر وأدبا مع الباري عز وجل يقال فيه فعل دعاء مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت له جار ومجرور اللهم منادى مفرد حذف منه حرف النداء وعوّض عنه الميم إن حرف شرط جازم كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر في محل جزم فعل الشرط واسمها مستتر فيها جوازا تقديره هو فجر فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله ، والتقدير إن كان فجر فاغفر له اللهم . والمعنى ظاهر من قصة الشعر المذكور . والشاهد فيه

نحو : أقسم بالله أبو حفص عمر

أن

أن متبوعه وقع معرفة فوقع موضحا له ووقوع عطف البيان موضحا هو الأغلب ، وإلا فقد يكون للمدح كما جعل الزمخشرى البيت الحرام فى قوله تعالى - جعل الله الكعبة البيت الحرام - بيانا للكعبة على جهة المدح . قال أبو حيان وليس كما ذكر لأنهم شرطوا فى عطف البيان الجمود والجامد ليس فيه إشعار بمدح إنما يشعر بمدح المشتق إلا أن يقال إنه لما وصف عطف البيان بقوله الحرام اقتضى المجموع المدح فيمكن ذلك اه . وقال المولى عصام: القول بمجىء عطف البيان للمدح رأى أهل المعانى دون النحويين اه (و) فى (تخصيصه) أى تخصيص المتبوع (إن كان نكرة) بناء على جواز مجيئه فى النكرات وهو الأصح ، ومن ثم اختاره الزمخشرى وابن مالك وصححه ابن هشام ومنع ذلك جمهور البصريين ، وتأولوا ما جاء من ذلك على أنه بدل (نحو هذا خاتم حديد بالرفع) أى الحديد على أنه عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه . قال الفاكهى فإنما قال بالرفع لأنه يجوز فيه النصب والجر أيضا كما تقدم اه أما النصب فعلى التميز ، وأما الجر فعلى الاضافة (ويفارق) أى عطف البيان (النعت فى كونه) أى عطف البيان (جامدا غير مؤول بمشتق والنعت مشتق) نحو جاءنى زيد الفاضل (أو مؤول بمشتق) نحو مررت بزيد القرشى أو التمار أى المنسوب إلى قريش أو إلى بيع التمر لأن المشتق يدل على معنى منسوب إلى غيره والجامد لا دلالة له على ذلك بالوضع ويخالف النعت أيضا بأنه قد يكون أعرف من متبوعه بل أوجبه ابن عصفور تبعا لظاهر كلام الزمخشرى والجرجانى ، والصحيح أن شرطه كونه أجلى عند المخاطب وإن لم يكن أعرف منه (ويوافق) أى عطف البيان (متبوعه) كالنعت الحقيقى (فى أربعة من عشرة) والظاهر جواز القطع فيه كما يجوز فى النعت والبدل (فى واحد من أوجه الاعراب الثلاثة) الرفع والنصب والخفض . وأما قول ذى الرمة فى رجزه :

إنى وأسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا

فنصر الثانى عطف بيان على الأول على اللفظ والثالث عطف بيان على الأول أيضا على المحل لأن المنادى المبنى على الضم محله النصب (وفى واحد من التذكير والتأنيث وفى واحد من التعريف والتنكير وفى واحد من الافراد والتثنية والجمع) وهذه العشرة هى التى مرت فى النعت وليس فى كلام المصنف ما يشعر بأن عطف البيان لا يكون بلفظ متبوعه . وفى المغنى ذهب ابن الطراوة إلى أن عطف البيان لا يكون بلفظ الأول ، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه وحجتهم أن الشىء لا يبين نفسه وفيه نظر لأن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول اتجه كون الثانى بيانا لما فيه من زيادة البيان اه . وقال ابن عنقاء الأصح أنه لا يكون بلفظ متبوعه إلا إذا اشتمل على زيادة بيان اه (ويصح فى عطف البيان أن يعرب) عطف بيان وأن يعرب (بدل كل) من كل نظرا لكونه مقصودا بالاسناد اليه ، ومجىء بالأول توطئة له مبالغة فى الاسناد (فى الغالب) أى فى غالب استعمالاتهم بجواز إعراب عطف البيان بدلا ، وخرج بالغالب حالتان : الأولى ما إذا وجب ذكره نحو قولك هند قام زيد أخوها فأخوها عطف بيان لزيد ، ولا يصح إعرابه بدلا منه لأن البدل فى نية تكرار العامل فيصير من جملة أخرى فيخلو المبتدأ من رابط إذ لو قيل قام أخوها خلت جملة الخبر من رابط . والثانية أن يمتنع إحلاله محل الأول نحو يا زيد الحرث فالحرث عطف بيان لا بدل إذ لا يحل محل الأول لاستلزامه اجتماع أل وحرف النداء وهو ممتنع إذ لا يقال يا الحرث ، وما ذكرناه من استثناء هاتين الحالتين هو الذى عليه عامة النحاة المتأخرين وقال ابن عنقاء والحق جواز إعرابه بدلا مطلقا فى هذا وغيره حق على رأى الجمهور القائلين بأن عامل البدل مقدر من جنس عامل المبدل منه لأنهم يغتفرون فى التوابع ما لا يغتفرون فى غيرها نعم يتعين البيان إذا دخلت عليه أى التفسيرية نحو هذا عسجد أى ذهب ، فيتعين البدل ويمتنع عطف

وتخصيصه إن كان نكرة نحو هذا خاتم حديد بالرفع ويفارق النعت فى كونه جامدا غير مؤول بمشتق والنعت مشتق أو مؤول بمشتق ويوافق متبوعه فى أربعة من عشرة فى واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وفى واحد من التذكير والتأنيث وفى واحد من التعريف والتنكير وفى واحد من الافراد والتثنية والجمع ويصح فى عطف البيان أن يعرب بدل كل فى الغالب

البيان فى حالتين الأولى إذا كان الأول أوضح من الثانى نحو قرأ قالون عيسى فعيسى بدل لاعطف بيان لأن البيان لا يكون دون مبينه فى الايضاح بل مثله أو أوضح منه ، قاله الفاكهى وابن هشام فى الشذور وشرحه ، وخالف ذلك فى التوضيح فقال اشتراط كون البيان أوضح من متبوعه مخالف لقول سيبويه وهو صريح فى جواز كون عطف البيان دون متبوعه فى الوضوح ويؤخذ منه جواز كونه مساويا لمتبوعه وكونه أوضح يوافقه قول ابن مالك فى شرح التسهيل الصحيح جواز الثلاثة لأنه بمنزلة النعت وهو يكون فى الاختصاص فائقا ومفوقا ومساويا فليكن العطف كذلك انتهى ، والراجح ما قاله الفاكهى لأن القصد من عطف البيان الايضاح والبيان . والحالة الثانية إذا كان التابع أعرف من المتبوع نحو قوله تعالى ــ فيه آيات بينات مقام إبراهيم ــ فيمتنع كون مقام إبراهيم عطف بيان على آيات ويتعين إعرابه بدلا منه لأن النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لايبين بالمفرد والمذكر إجماعا ، وقول الزمخشرى إن مقام إبراهيم عطف بيان مخالف لاجماع البصريين والكوفيين فلاينعت به . قال أبوحيان: و يخالف عطف البيان البدل أيضا فى غير هاتين الحالتين . منها أن عطف البيان لا يكون جملة بخلاف البدل نحو قوله تعالى ــ مايقال لك إلا ماقد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة ــ إلى آخر الآية وهو أصح الأقوال فى قولهم عرفت زيدا أبو من هو . ومنها أن لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو قوله تعالى ــ اتبعوا المرسلين اتبعوا من لايسألكم أجرا ــ ونحو ــ أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين ــ ومنها أنه لا يكون فعلا ولا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو قوله تعالى ــ ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب ــ ومنها أنه لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لأنه فى الجوامد نظير النعت فى المشتقات ووهم الزمخشرى فجعل جملة ــ أن اعبدوا الله ربى وربكم ــ بيانا للضمير فى أمرتنى به . وأما البدل فيكون تابعا لمضمر بالاتفاق نحو قوله تعالى ــ ونرثه ما يقول ــ وقوله تعالى ــ وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره (وأما عطف النسق) أى المعطوف بالحرف عطف نسق بفتح السين والنسق ماجاء على نظام واحد ، يقال هذا على نسق هذا : أى على نظمه فسمى التابع المذكور نسقا لأن ما بعد حرف العطف على نظم ما قبله فى إعرابه قال الفاكهى والتعبير بعطف النسق هو اصطلاح الكوفيين وهو المتداول وسيبويه وأصحابه يسمونه باب الشركة لأن هذه الحروف تفيد تشريك مابعدها لما قبلها فى الاعراب (فهو التابع) هذا جنس يتناول جميع التوابع ومابعده مخرج لما عداه (الذى يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة) والمراد بتوسط الحرف أن تكون تبعية الثانى للأول بواسطة الحرف فلا ترد الصفة المعطوفة على مثلها ولا الجملة المقرونة بثم المؤكد بها جملة أخرى نحو ــ كلا سيعلمون ثم كلاسيعلمون ــ لأن التبعية فيهما حاصلة بغير الحرف فاطلاق العطف عليهما مجاز فنحو جاءنى زيد العالم والعاقل باق على ما كان عليه من الوصفية وإنما حسن دخول العاطف بنوع من التشبيه بالمعطوف لما بينهما من التغاير وتقييد الحروف بالعشرة لاخراج ما عداها مما قيل انه من حروف العطف نحو أى التفسيرية من نحو قولك مررت بغضنفر أى أسد فان أسدا تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهو : أى وليس هو من حروف العشرة فليس هو عطف نسق وإنما هو عطف بيان بالأجلى على الأخفى ، وذهب الكوفيون إلى أن أى حرف عاطف وهو خلاف ما عليه الأكثر ، ومما ذكرته يعلم أن حقيقة عطف النسق تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه تتوسط بينهما تلك الحروف العشرة وعامله عامل متبوعه بواسطة الحروف . فاذا قلت جاء زيد وعمرو فعمرو قصد لنسبة المجىء إليه كما قصد

وأما عطف النسق فهو التابع الذى يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة

نسبته

نسبته إلى زيد والعامل فيه هو العامل فى زيد وهو جاء (وهى الواو والفاء وثم وحتى) فى بعض المواضع (وأم وأو وإما) بكسر الهمزة فى رأى ضعيف (و بل ولا ولكن) على الأصح خلافا ليونس ووافقه ابن مالك فى التسهيل وعبارته وليس منها لكن وفاقا ليونس . ثم اعلم أن هذه الحروف قسمان لأنها إما أن تقتضى التشريك فى الاعراب والمعنى أو فى الاعراب فقط (فالسبعة الأول) وهى الواو و إما ومابينهما (تقتضى التشريك) بين التابع والمتبوع فى اللفظ وهوالذى عبر عنه المصنف بقوله (فى الاعراب) لأن ما بعدها يتبع ماقبلها فى أوجه الاعراب من رفع وغيره (والمعنى) لأن ما قبلها إن كان مثبتا فما بعدها كذلك وإن كان منفيا فما بعدها كذلك (والثلاثة الباقية) وهى بل ولا ولكن (تقتضى تشريك الاعراب) فيكون المعطوف بها مشاركا للمعطوف عليه فى اللفظ فقط : أى دون المعنى وكذا أم وأو إن اقتضيا إضرابا بأن كان المعنى بل فانهما يشركان فى اللفظ دون المعنى (فان عطفت بها على مرفوع) لفظا أوتقديرا من اسم وفعل (رفعت) ذلك المعطوف لفظا أوتقديرا (أوعلى منصوب) لفظا أوتقديرا (نصبت) ذلك المعطوف لفظا أوتقديرا (أوعلى) اسم (مخفوض) لفظا أو تقديرا (خفضت) ذلك المعطوف لفظا أو تقديرا (أو على) مضارع (مجزوم) بالسكون أو بالحذف (جزمت) ذلك المعطوف كذلك فعطف النسق يتبع فى جميع وجوه الاعراب لأنه يدخل الأسماء والأفعال والجملة وشبهها بخلاف النعت وما شابهه فانه لايدخل فيه الجزم لاختصاصه بالأسماء فيعطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل والاسم على الفعل وعكسه ، قاله ابن عنقاء وشرط عطف الفعل على مثله اتحاد زمانهما فى الاستقبال والمضى سواء اتحد نوعهما فى الفعلية أو اختلف كان أتيتك تكرمنى أزرك وأكرمتك ، وشرط عطف الاسم على الفعل وعكسه كون الاسم فى معنى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة نحو ــ فالمغيرات صبحا فأثرن ــ أى اللاتى أغرن فأثرن ــ يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى ــ .

﴿ تنبيه ﴾ العطف على أقسام : الأول العطف على اللفظ وهو الأصل وشرطه إمكان توجه العامل فلايجوز فى نحوماجاءنى من امرأة ولازيد إلارفع زيد على محل امرأة لأن من الزائدة لاتدخل المعارف على الصحيح . نعم إن ارتفع المتعاطفان والعامل فعل أمر كاذهب أنت وربك أو مضارع لمتكلم كلا نخلفه نحن ولا أنت أو لمخاطب كتقوم أنت وأخوك أو لمؤنث والمعطوف مذكر نحو قوله تعالى ــ لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ــ أو بالعكس نحو لا يقم زيد وأمه لم يشترط فيه ذلك كالأمثلة المذكورة . الثانى العطف على المحل وشرطه إمكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح فيمتنع مررت بزيد وأباك ، ووجود الطالب لذلك المحل فيمتنع إن هذا وأبوه قائمان خلافا للأخفش لأن الطالب لرفع أبوه هو الابتداء الذى هو عبارة عن التجرد والتجرد قد زال بدخول إن ولهذا كان الصحيح فى نحو إن زيدا قائم وأبوه رفع أبوه بالابتداء حذف خبره أو بالعطف على الضمير المستتر فى خبر إن لابالعطف على محل اسم إن ولاعلى محلها مع اسمها خلافا لمن زعمه ، والأصح جواز هذا : أعنى عطف المرفوع على المنصوب بعد استكمال الخبر فى أن المفتوحة ولكن ، وأجازه الفراء فى ليت ولعل وكأن بعد استكمال الخبر قبله . قال ابن عنقاء : والحق جوازه بعد استكماله فى كلها وقد يمتنع العطف على اللفظ والمحل كما زيد قائما لكن أو بل قاعد برفع قاعد على إضمار مبتدأ ويمتنع عطفه على لفظ قائما لأن ما لا تعمل فى المثبت وعلى محله لأن فيه اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ . الثالث العطف على التوهم ويسمى العطف على المعنى وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم على المتعاطفين وشرط حسنه كثرة دخوله : أى ذلك العامل المتوهم هناك نحو ليس

وهى الواو والفاء وثم وحتى وأم وأو و إما و بل ولا ولكن فالسبعة الأول تقتضى التشريك فى الاعراب والمعنى والثلاثة الباقية تقتضى تشريك الاعراب فان عطفت بها على مرفوع رفعت أوعلى منصوب نصبت أوعلى مخفوض خفضت أو على مجزوم جزمت

زيد قائما ولا قاعد بجر قاعد بالعطف على قائم لتوهم أنه قال ليس زيد بقائم بزيادة الباء لكثرة زيادتها فى خبر ليس ، ونحو قوله تعالى ـ لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين ـ أكن عطف على أصدق وهو وإن كان منصوبا لكن معنى لولا أخرتنى فأصدق ومعنى إن أخرتنى أصدق بحذف الفاء والجزم واحد فتقول فى إعرابه الواو حرف عطف أكن معطوف على فأصدق لأنه فى معنى إن أخرتنى أصدق وأكن (نحو ـ صدق الله ورسوله) هذا مثال عطف الاسم على الاسم فى حالة الرفع . وإعرابه صدق فعل ماض الله فاعل ورسوله الواو حرف عطف رسول معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى إعرابه تبعه فى رفعه والهاء فى محل جر بالاضافة (ومن يطع الله ورسوله) هذا مثال عطف الاسم على الاسم حالة النصب . وإعرابه من اسم شرط جازم يطع فعل الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين ورسوله الواو حرف عطف ، رسوله معطوف على لفظ الجلالة والهاء فى محل جر بالاضافة ، وجواب الشرط جملة ـ فقد فاز فوزا عظيما ـ (آمنوا بالله ورسوله) هذا مثال عطف الاسم على الاسم فى حالة الخفض . وإعرابه آمنوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة فاعل بالله جار ومجرور الواو حرف عطف رسول معطوف على ما قبله تابع له فى جره والهاء فى محل جر بالاضافة ومثال عطف الفعل على الفعل فى الرفع نحو ـ تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون ـ وفى النصب ـ لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه ـ (و) فى الجزم (نحو ـ وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) وإعرابه إن حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه تؤمنوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل والواو حرف عطف تتقوا معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى إعرابه تبعه فى جزمه وعلامة جزمه حذف النون والواو فاعل يؤت جواب الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وهو متصرف من آتى بمد الهمزة بمعنى أعطى تنصب مفعولين والكاف مفعولها الأول والميم علامة الجمع أجور مفعولها الثانى والكاف فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع والواو حرف عطف لا نافية يسأل معطوف على يؤتكم والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى إعرابه تبعه فى جزمه وعلامة جزمه سكون آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ويسأل متصرف من سأل تنصب مفعولين والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعولها الأول والميم علامة الجمع أموال مفعولها الثانى والكاف فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع . ومعنى الآية وإن تؤمنوا معشر المخاطبين بالله تعالى وتتقوا فتؤدوا ما أمرتم بأدائه وتنتهوا عما نهيتم عنه يؤتكم : أى يعطكم الله أجوركم : أى جزاءها ولا يلتكم من ذلك شيئا ولا يسألكم أموالكم : أى لا يأمركم سبحانه بإخراجها جميعها فى الزكاة ، بل إنما أمركم بإخراج البعض ، وقيل لا يسألكم أموالكم وإنما يسألكم أمواله ، وقيل لا يسألكم محمد أموالكم أجرا على تبليغ الرسالة ـ قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة فى القربى ـ ثم شرع المصنف فى بيان معانى حروف العطف وذكره بعد ما سبق إشارة إلى أنها وإن اجتمعت فى إفادة معنى الجمع إلا أن لكل واحد منها بعد ذلك معنى يخصه فقال (والواو) أى العاطفة (لمطلق الجمع) بين المعطوف والمعطوف عليه فى الحكم الذى للمعطوف عليه بمعنى أنه ليس فيها تعرض بتقديم ولا تأخير ولا معية لا على سبيل الظهور ولا على سبيل الاشتراك بل هى أجنبية عن ذلك وإن كان المعبر عنه فى الخارج لا ينفك عن ذلك والأكثر الأرجح عطفها للشىء على مصاحبه نحو ـ فأنجيناه ومن معه ـ ويكثر عطفها له على سابقه نحو

نحو صدق الله ورسوله
ومن يطع الله ورسوله
آمنوا بالله ورسوله
ونحو ـ وإن تؤمنوا
وتتقوا يؤتكم أجوركم
ولا يسألكم أموالكم
والواو لمطلق الجمع

ـ كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده ـ وقوله تعالى ـ ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم ـ ويقل عطفها له على لاحقه نحو قوله ـ كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله ـ فإن قلت: جاء زيد وعمرو فيحتمل مجيئهما معها وسبق زيد لعمرو بمهلة و بدونها والعكس ومن ثم جاز (نحو جاء زيد وعمرو قبله أومعه) فهى لمطلق الجمع ولهذا استعملت فما استحال فيه الترتيب وهو كل مالا يقوم إلا باثنين نحو المال بين زيد وعمرو واصطف هذا وابنى وهذا هو مذهب سيبويه. وقال بعض الحنفية: هى للمعية فقط، وقال قطرب والربيعى والفراء وثعلب والعلامة أبو عمرو الزاهد ونقل عن الكسائى والفراء هى للترتيب مطلقا، وعزى إلى الامام الشافعى، والحق أنه لا يرى ذلك كما يدل له سائر احتجاجاته و إنما أوجب الترتيب فى الوضوء لدليل خارجى وهو الاتباع لأن الأحاديث مصرحة بأن النبى صلى الله عليه وسلم واظب عليه مدة عمره (١) من ارتكاب ما ينافيه باللسان والأركان وقد ترد للتقسيم نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وهى فيه أحسن من أو.

﴿تنبيه﴾ تختص الواو دون أخواتها بنيف وأربعين حكما استوفاها بعض المتأخرين وسنذكر بعضا منها لكثرة دورانه. الأوّل احتمال معطوفها للمعانى الثلاثة كما سبق. الثانى اقترانها بإما نحو ـ إما شاكرا وإما كفورا ـ الثالث اقترانها بلا المفيدة نفى الفعل عن المتعاطفين بشرط أن تسبق بنفى نحو ـ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال ـ ما قام زيد ولا أبوه، أو بمؤوّل بنفى نحو ـ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ـ أو بنهى نحو ـ لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ـ فلا يجوز قام زيد ولا بكر. قال ابن هشام: والنحاة يسمون لا هذه زائدة وليست ألبتة زائدة، إذ لو قيل ما جاء زيد وأخوه احتمل نفى مجيئهما مطلقا فى كل حال ونفى مجيئهما فى حال اجتماعهما فقط ومع لا يصير الكلام نصا فى المعنى الأوّل اهـ قال ابن عنقاء: وهو الحق وكأنهم لقبوها زائدة لاعتراضها بين العاطف والمعطوف، وقد مر بعض هذا فى مبحث لا النافية للجنس. الرابع اقترانها بلكن كقوله تعالى ـ ولكن رسول الله ـ فلكن حينئذ حرف ابتداء واستدراك على الأصح والمفرد بعدها معمول لمحذوف: أى ولكن كان رسول الله. الخامس عطف مالا يستغنى عنه نحو اختصم زيد وعمرو. والسادس والسابع عطف العام على الخاص وعكسه، فالأوّل نحو ـ رب اغفر لى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا ـ الآية. والثانى نحو ـ وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح ـ ويشاركها فى هذا الحكم الأخير حتى نحو مات الناس حتى الأنبياء، بل قال ابن عنقاء إن عطف الخاص على العام يكون بالواو جوازا نحو ـ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ـ وأما حتى العاطفة فإنها ملازمة لعطف الخاص على العام لأن من شرطها كون معطوفها بعض ما عطف عليه حقيقة أو حكما ولا شك أن الجزء أخص من الكل. الثامن عطف الشئ على مرادفه نحو ـ شرعة ومنهاجا، إنما أشكو بثى وحزنى إلى الله، عوجا ولا أمتا ـ وزعم ابن مالك كثعلب أن أو تشاركها فى ذلك، وأن منه قوله تعالى ـ ومن يكسب خطيئة أو إثما، عذرا أو نذرا ـ التاسع جواز حذفها وحدها إذا أمن اللبس ولو فى السعة على الأصح كقوله عليه الصلاة والسلام «تصدّق رجل من ديناره من درهمه من ثوبه من صاع بره من صاع تمره» رواه مسلم، وتصدّق خاص بمعنى الطلب: أى ليتصدّق. العاشر العطف التلقينى كقوله تعالى ـ إنى جاعلك للناس إماما ـ قال أى إبراهيم ـ ومن ذريتى ـ أى و بعض ذريتى عطف على الكاف من جاعلك مع وقوعها فى كلام غيره كما تقول وزيدا لمن قال سأكرمك ويجوز أن يكون ما بعد الواو معمولا لمحذوف دل عليه ما قبله: أى واجعل من ذريتى وأكرم زيدا. الحادى عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق:

إن الرزية لا رزية مثلها   فقدان مثل محمد ومحمد

نحو جاء زيد وعمرو قبله أو معه

(١) لعل هنا حذفا تقديره بدون إخلال بما يدل على وجوبه من الخ اهـ مصححه

وقول أبى نواس بضم النون وتخفيف الواو :

أقمنا بها يوما و يوما وثالثا و يوما له يوم الترحل خامس

فالأيام ثمانية و إيراد بيت أبى نواس تمثيل لا استشهاد لأن المولدين لايحتج بشعرهم إلا فى نحو البديع (والفاء) للجمع بين المتعاطفين فى الحكم كما قاله الفا كهى تبعا لابن هشام فى الشذور ، و (للترتيب) بأن يكون المعطوف بها متأخرا عن المعطوف عليـه (والتعقيب) بأن يكون المعطوف واقعا عقب المعطوف عليه متصلا به بلا تراخ ولا مهلة بينهما (نحو ـ أماته فأقبره) و إعرابه أمات فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والهـاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به الفاء حرف عطف أقبر فعل ماض والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو عائد على الله أى أمات الله الانسان فأقبره ، وعدّ الاماتة من النعم لأنها وصلة فى الجملة إلى الحياة الأبدية والنعيم المقيم ، وعدّ الاقبار من النعم لـمافيه من ستر الميت وعدم إلقاء جثته للطير والسباع . وقال أقبره ولم يقل قبره ، لأن القابر هو الدافن بيده ، والمقبر هو الله تعالى . يقال قبر الميت إذا دفنه بيده ، وأقبره إذا أمر غيره أن يجعله فى قبره . ثم التعقيب فى كل شىء بحسبه يقال تزوّج فلان فولد له إذا لم يكن بين التزوّج والولادة إلا مدّة الحمـل مع لحظة الوطء و إن كانت مدّته متطاولة ، وتقول دخلت مكة فالمدينة إذا لم تقم بمكة ولا بين البلدين ، ولا يعترض على الترتيب بقوله تعـالى ـ أهلـكناها فجاءها بأسنا ـ لأن المعنى أردنا إهلاكها فمجىء البأس متأخر عن إرادة الاهلاك ، ولايعترض على التعقيب بقوله تعـالى ـ الذى أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى ـ فان الجعل غثاء أحوى أى يابسا أسود لايعقب إخراج المرعى . والجواب عنه من وجهين : أحدهما أن جملة جعله غثاء أحوى معطوفة على جملة محذوفة والتقدير فمضت مدّة فجعله غثاء أحوى . الثانى أن الفاء فى ذلك نيابة عن ثم كما جاء عكسه قاله ابن هشام فى التوضيح . وقال ابن عنقاء تأتى الفاء بمعنى ثم عند كثيرين و بمعنى إلى عند بعضهم وتأتى للسببية ، وذلك غالب فى العاطفة للجمل نحو ـ فوكزه موسى فقضى عليه ـ وللصفات نحو ـ لآكلون من شجر من زقوم فمـالئون منها البطون ـ الخ ، وقد تمحض للسبب كفاء الجزاء فلايقال فيها عاطفة . وقال ابن جنى إنها العاطفة ، ومثلها الفاء الفصيحة ، وهى التى تعطف الانشاء على الخبر نحو ـ إنا أعطيناك الـكوثر فصل لربك وانحر ـ لأنه لايجوز أو لا يحسن على الخلاف فى ذلك عطف الانشاء على الخـبر وعكسه ، وقد تأتى فى الجمل لغير السببية نحو قوله تعالى ـ فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم ـ وقد تزاد على الأصح وهى فى نحو خرجت فاذا الأسد زائدة لازمة عند المـازنى والفارسى ، وقد تأتى للاستئناف فيقدّر بعدها ضمير مبتدأ نحو ـ فانمـا يقول له كن فيـكون ـ بالرفع أى فهو يكون ولا تعطف كقراءة المرفوع فى قوله تعالى ـ فيغفر لمن يشاء ـ قاله ابن عنقاء فى شرح العمريطية . وقال فى حاشية البهجة نقلا عن المغنى التحقيق أنها عاطفة ، وأن المعتمد بالعطف هو الجملة ، و إنمـا يقدّرون بعدها هو ليبينوا أن المعتمد بالعطف ليس هو الفعل بل الجملة ، وقد نظم بعضهم معانى الفاء العاطفة فقال :

والفاء للتفريع جاءت إن يكن ما قدّموه عـــلة للاحق

والعكس للتعليل وهى فصيحة مهما أتت لجواب شرط سابق

و إذا أتت من بعد إجمال فللتـــفصيل فاحفظه بنظم رائق

(تنبيه) الأصل فى الفاء أنها للترتيب المعنوى وهو أن يكون وقوع الثانى بعد زمن وقوع الأوّل وقد تـكون للترتيب الذكرى بأن يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ والذكر

والفاء للترتيب والتعقيب نحو ـ أماته فأقبره ـ

فقط

فقط لأن حصول الثانى وقع بعـد زمان حصول الأوّل ، وأكثر ما يكون هذا فى عطف مفصل على مجمل هو هو فى المعنى نحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه وعطف المفصل على المجمل يختص بالفاء كما صرحوا به (وثم) وقد تبـدل ثاؤها فاء وتلحقها التاء ، فيقال ثمت بتاء ساكنة ومفتوحة ، فاذا لحقتها التاء اختصت بعطف الجمل وهى للجمع بين المتعاطفين فى الحكم وهى (للترتيب) بينهما (والتراخى) أى المهلة بأن يكون المعطوف بها متراخيا زمن وقوعه عن زمن وقوع المعطوف عليه (نحو) فأقبره (ثم إذا شاء أنشره) وإعرابه ثم حرف عطف إذا ظرف لما استقبل من الزمان شاء فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو أنشر فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والهاء مفعول به ومفعول المشيئة محذوف إى إذا شاء إنشاره أنشره أى بعثه وعبر باذا شاء إشعارا بأن وقت المشيئة غير معلوم ، وأما سائر الأحوال المذكورة قبله فانها تعلم أوقاتها من بعض الوجوه فلم تفض إلى مشيئته تعالى ولا يرد على الترتيب قوله تعالى ــ ولقد خلقناكم ثم صوّرناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ــ لأن التقدير ولقد خلقنا أباكم آدم ثم صوّرناه ثم قلنا للملائكة فحذف المضاف ونسب الخلق والتصوير اليهم لأنهم فرعه ، والنعمة الحاصلة للأصل حاصلة للفرع ، وقد تتخلف عن التراخى تقول ماصنعت اليوم ، ثم ماصنعت أمس أعجب لأنها فى ذلك لترتيب الاخبار ولاتراخى بين الاخبارين وتأتى للترتيب فى الذكر كقوله تعالى ــ فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ــ فثم هنا للترتيب فى الذكر لا فى الزمان لتعذره ، وهـذا بناء على أن الافاضة من عرفات . وقيل هى على بابها من الترتيب الزمانى والافاضة المأمور بها هنا هى الافاضة من جمع إلى منى ، وهذا القول رجحه الطبرى وقال بعضهم انه الذى يقتضيه ظاهر القرآن ، وذكر الزمخشرى أن ثم أشار بها هنا لتفاوت ما بين الافاضتين ، وأن إحداهما صواب وهى التى من عرفات والأخرى خطأ وهى التى كان يفيضها المشركون من جمع ، ومن مجيئها للترتيب فى الذكر لا فى الزمان قول الشاعر :

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جدّه

وقال ابن عصفور ان المراد أن الجدّ أتاه السودد من قبل الأب والأب أتاه من قبل الابن كما قال ابن الرومى :

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمرى ولكن منه شيبان

وكم أب قد علا بابن ذوى حسب كما علت برسـول الله عدنان

(والعطف بحتى قليل) فى كلامهم وأنكره الكوفيون بالكلية وحملوا نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أباك ومررت بالقوم حتى أبيك على أن حتى فيه ابتدائية وأن ما بعـدها على إضمار عامل وهى للجمع بين المتعاطفين والغاية والتدريج أى أن ماقبلها ينقضى شيئا فشيئا إلى أن يبلغ الغاية وهو الاسم المعطوف بها ، ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليـه . واختلف فى إفادتها للترتيب والأصح كما قال ابن مالك إنها لا تفيـد الترتيب ، وعليه اقتصر ابن هشام فى المغنى . وقال ابن عنقاء التحقيق أنها للترتيب فى الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو العكس أى لا للترتيب فى الخارج وبهذا يجمع بين قول من قال انها تفيد الترتيب ومن قال انها لا تفيد الترتيب (و) العطف بها (يشترط فيه) أربعة أمور : الأوّل (أن يكون المعطوف بها اسما) فلا يعطف بها الفعل خلافا لابن السيد فانه أجاز نحو أكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى أقمت نفسى خادما له . والثانى أن يكون الاسم (ظاهرا) فلا يعطف بها الضمير فلا يقال قام الناس حتى أنا قال الفاكهى وكونه ظاهرا لم يشترطه إلا ابن هشام الخضراوى قال فى المغنى ولم أقف عليه لغيره اهـ . لكن القياس على مجرورها يؤيده ومن ثم جرى

وثم للترتيب والتراخى نحو ثم إذا شاء أنشره
والعطف بحتى قليل ويشترط فيه أن يكون المعطوف بها اسما ظاهرا

عليه المصنف وغيره (و) الثالث أن يكون (بعضا من المعطوف عليه) ليفيد قوّة أو ضعفا ، سواء كان بعضا حقيقة نحو جاء الحجاج حتى المشاة ، وكالمثال الذى ذكره المصنف ، أو حكما نحو أعجبتنى الجارية حتى كلامها لأن الكلام فى عدم استقلاله بنفسه واحتياجه اليها كالجزء منها لما بينهما من التعلق الاشتمالى ، وامتنع نحو أعجبتنى الجارية حتى ولدها وجاء الرجال حتى النساء لأن ما بعد حتى ليس جزءا فيهما مما قبلها . والضابط أنه حيث صح الاستثناء بالمتصل صح دخول حتى وإلا فلا (و) الرابع أن يكون المعطوف (غاية له) أى للمعطوف عليه ، ومعنى الغاية آخر الشئ سواء كان غاية له فى زيادة أو نقص حسيين كفلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف والمؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة ، أو معنويين نحو مات الناس حتى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وهلك الناس حتى النساء . ومن النوع الأوّل (نحو أكلت السمكة حتى رأسها بالنصب) لما بعد حتى بتقديرها عاطفة ، ويقال فيها حينئذ حرف غاية وعطف ورأس معطوف على ماقبله وعلامة نصبه فتح آخره والهاء فى محل جر بالاضافة ، ولا خلاف حينئذ فى وجوب دخول مابعدها فيما قبلها (ويجوز الجر له) أى لما بعدها (على أن حتى) فى المثال (جارة) ويقال فيها حينئذ حتى حرف غاية وجر ورأس مجرور بحتى وعلامة جره كسر آخره والهاء فى محل جر بالاضافة (كما تقدّم فى المخفوضات) وفى دخول الغاية حينئذ فيما قبلها احتمالان كما يعلم مما مر فى المخفوضات (ويجوز الرفع له) أى لما بعدها (على أن حتى) فيه (ابتدائية) وما بعدها مستأنف لاتعلق له بما قبله من حيث الاعراب (ورأسها مبتدأ والخبر محذوف : أى حتى رأسها مأ كول) وإنما جاز فيها ذلك لأن مابعدها جزء ماقبلها ولم يتعذر دخوله فيما قبله ، وإذاعطفت حتى على مجرور حسن إعادة الجار كما قال ابن عصفور ، وأوجب ذلك ابن الخباز وتبعه ابن مالك ، وقيده بما إذا لم يتعين العطف لما فى ذلك من الفرق بينها وبين الجارة ، تقول : مررت بالقوم حتى بزيد بالباء ، فاذا تعين العطف لم تجب إعادة الجار لانتفاء مقتضيه ، نحو عجبت من القوم حتى بنيهم . وقال ابن هشام : يظهر لى أن الذى لحظه ابن مالك أن الموضع الذى يصح أن تحل فيه إلى محل حتى العاطفة فهى محتملة للجارة فتحتاج حينئذ إلى إعادة الجار عندقصد العطف نحو اعتكفت فى الشهر حتى فى آخره بخلاف المثال : أى فانه لا تحل إلى فيه محل حتى ، إذلا يقال عجبت من القوم إلى بنيهم (وأم) حرف عطف موضوع (لطلب التعيين) من المخاطب لأحد الشيئين ، وإنما يكون كذلك (إن كانت) واقعة (بعد همزة داخلة على أحد المستويين) فى الحكم فى ظن المتكلم بعد ثبوت أحدهما عنده غير معين ، فيطلب بها وبأم تعيين المحكوم عليه منهما ، فاذا قيل : أزيد عندك أم عمرو فهو عالم بأن أحدهما عندك لكنه جاهل بعينه وسؤاله بأم والهمزة عن تعيينه ، فيقال فى الجواب عن ذلك بالتعيين ، فيقال فى الجواب عن السؤال المذكور زيد ، أو يقال عمرو ، ولا يقال لا ولا نعم ولا أحدهما عندى ، فان لم تقع أم بعد الهمزة المذكورة لم تكن لطلب التعيين غير أنها تكون عاطفة أيضا لكن إن وقعت بعد همزة التسوية ، وليس المراد الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها كما قد يتوهم بل المراد بها الواقعة بعد كلمة سواء وما أبالى ولا أدرى وليت شعرى ونحوها مع وقوع أم بين جملتين اسميتين أو فعليتين أو مختلفتين فى تأويل المفرد : أى يصح حلول المصدر محلها نحو ـ سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفرلهم ـ أى استغفارك وعدمه سواء . وقال الشاعر :

ولست أبالى بعد فقدى مالكا أموتى ناء أم هو الآن واقع

و بعضا من المعطوف عليه وغاية له نحو أكلت السمكة حتى رأسها بالنصب ويجوز الجر له على أن حتى جارة كما تقدم فى المخفوضات ويجوز الرفع له على أن حتى ابتدائية ورأسها مبتدأ والخبر محذوف أى حتى رأسها مأ كول وأم لطلب التعيين إن كانت بعد همزة داخلة على أحد المستويين

أى لا أبالى ببعد موتى ووقوعه الآن . والفرق بين أم الواقعة بعـد همزة التسوية و بين أم التى بعـد الهمزة التى يطلب بها التعيين كما يفيـده كلامهم أن المسبوقة بهمزة التعيين لا تقع إلا بين مفردين غالبا ، نحو ـ أأنتم أشدّ خلقا أم السماء ـ أى أيكما أشدّ ـ و إن أدرى أقريب أم بعيد ما توعـدون ـ أى وما أدرى أى الأمرين القرب والبعـد كائن ، أو بين جملتين ليستا فى تأويل المفرد ، نحو ـ إن أدرى أقريب ما توعدون ، أم يجعل له ربى أمدا ـ أى ماأدرى أى الأمرين حاصل ، والكلام معها إنشاء لأنه استفهام حقيقة فتستحق جوابا ، وهو التعيين . ومن علاماتها أن تغنى عنها وعن الهمزة : أى الاستفهامية وأن المسبوقة بهـمزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين فى تأويل المصدر ، والكلام معها خبر لأن المعنى ليس على الاستفهام ، فلا تستحق جوابا ، وتسمى أم فيهما متصلة لأن ماقبلها وما بعدها لايستغنى أحدها عن الآخر ومعادلة لمعادلتها الهمزة فى إفادة التسوية فى الثانى و إفادة الاستفهام فى الأول وهى عاطفة فيهما ، وأما أم المنقطعة فهى الخاليـة عن ذلك كله ، ومعناها الاضراب : كبـل ، وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ، وهى حرف ابتداء على الأصح : أى تبتدأ بعـدها الجمل ، فلا تدخل على المفرد ولا يعطف بها ، و إذا وقع بعدها مفرد قدّر له ما يتم به جملة نحو إنها لا بل أم شاء : أى بل أهى شاء اسم جمع شاة ، ثم هى قد تكون للاضراب المحض نحو ـ أم هل تستوى الظلمات والنور ـ أى بل هل ، وقول الشاعر :

فليت سليمى فى المنام ضجيعتى   هنالك أو فى جنة أم فى جهنم

أى بل ضجيعتى فى جهنم وقد تقتضى معه استفهاما حقيقيا كقولهم انها لابل أم شاء : أى بل أهى شاء . أواستفهاما انكاريا نحو ـ أم له البنات ـ أىأله البنات إذ لوقدّر محض الاضراب لزم إثبات البنات له سبحانه وتعالى والله منزه عن ذلك (وأو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء مبهما وتأتى مع ذلك لأمور فهى (للتخيير) بين المتعاطفين (أو الاباحـة) لهما بحسب الفـعل أو بحسب العرف لا الاباحة الشرعيـة وهى التى لا إلزام فيها بالفـعل ولا حرج فيها بالترك كذا قاله الشمنى رادّا به على الدمامينى فى قوله ان المراد الاباحة الشرعية التى هى أحد الأحكام الخمسة . وعلل الشمنى ماقاله بأن الكلام فى معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع وما قاله الدمامينى لابعد فيه لأن الشرع ينبنى فيه أكثر الأحكام على اللغة . ولولا ذلك لما كان الاشتغال بعلم اللغة من المقاصد الشرعية (بعـد) صيغة (الطلب) و إن لم يكن هناك طلب حقيقة . إذ لا طلب فى الاباحـة والتخيير . ثم هى للتخيير أو الاباحة بعـد الطلب مطلقا على الأصح : أى سـواء امتنع الجمع بين ماقبلها وما بعدها كالمثال أو لم يمتنع كالمثال الثانى . وقيل هى مختصة بالتخيير إن امتنع الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه (نحـو تزوّج هنـدا أو أختها) وإعرابه تزوّج فعـل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت هنـدا مفعول به أو حرف عطف أخت معطوف على ماقبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى إعرابه تبعه فى نصبه وعلامة نصبه فتح آخره والهاء فى محـل جر بالاضافة . ومن التخيير آيتا الكفارة والفـدية لأن الجمع و إن أمكن فليس متعلقه الاطعام والكسوة والتحرير اللاتى كل منهنّ كفارة ولا الصيام والصدقة والنسك اللاتى كل منهنّ فدية بل إن وقع الجمع بينهما وقعت واحدة منهنّ كفارة أو فدية وكان الباقى قربة مستقلة خارجة عن ذلك . وليس الكلام فى الجمع من هذه الحيثية فانه ممكن و إنما الممتنع هو الجمع بينهنّ على أن كلا منها هو الكفارة (و) مختصة بالاباحة حيث جاز الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه

وأو للتخيير أو الاباحة بعد الطلب نحو تزوّج هندا أو أختها و

نحو (جالس العلماء أو الزهاد) وإعرابه ظاهر، والعلماء فى عرف الشرع أصحاب علوم الشرع من تفسير وحديث وفقه وآلاتها كالنحو والتصريف، والزهاد المتقللون من الدنيا المقبلون على الآخرة من الزهد وهو ترك الشبهات مع ترك فضول الحلال خوفا من الوقوع فى الحرام.

﴿تنبيه﴾ ما ذكر من كون أو بعد الطلب للتخيير أو الاباحة مختص بالطلب بصيغة الأمر. إذ يكون المعنى حينئذ على منع الجمع، وذلك فى التخيير، أو على منع الخلو من المأمور به؛ وذلك فى الاباحة لأنه اذا لم يجالس أحد هذين الصنفين لم يكن آتيا بالمأمور به أمر إباحة. وأما بقية أقسام الطلب فالاستفهام لايعرض فيه شئ من المعانى المذكورة نحو أزيد عندك أو عمرو، والتحضيض كالأمر فى احتمال الاباحة أو التخيير نحو هلا تتعلم الفقه أو النحو وهلا تتزوج هندا أو أختها. والتمنى قال الرضى: الظاهر فيه جواز الجمع، إذ الغالب عادة أن من تمنى أحدهما لاينكر حصولهما معا نحو ليت لى فرسا أو حمارا. ثم اعلم أنه لما كثر استعمال أو فى الاباحة التى معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو نحو ـ ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن ـ الآية قاله ابن مالك تبعا للسيرافى فانه قال فى شرح كتاب سيبويه ومما تقع فيه الواو بمعنى أو ما كان من التخيير بمعنى الاباحة فانك اذا قلت جالس الحسن وابن سيرين بالواو فهى للجمع بين المتعاطفين فى معنى العامل وهو إباحة المجالسة كأنه قيل أبحت لك مجالستهما، ومن أبيحت له المجالسة لم تلزمه ولم يمتنع عليه افراد أحدهما ولا الجمع بينهما، لأن معنى كون الشئ مباحا أنه يستوى طرفاه فعلا وتركا ولا حرج فيه وإذا دخلت عليها لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو ـ فلا تطع منهم آثما أو كفورا ـ أى لا تطع واحدا منهم لأن لا لا تدخل للنهى عما كان مباحا، وكذا حكم النهى الداخل على التخيير فأو فى الآية ليست بمعنى الواو بل باقية على وجهها للاباحة والتعميم لم يجئ منها وإنما جاء من جهة النهى الذى فيه بمعنى النفى (وللشك) من المتكلم وشك المخاطب ناشئ عن تردد المتكلم (أو الابهام) بالباء الموحدة أى التعمية على السامع مع كون المتكلم عالما بالواقع من الأمرين أو الأمور ويعبر عنه بالتشكيك أى إيقاع السامع فى الشك (أو التفصيل) بعد الاجمال وقد يعبر عنه بالتفريق وبالتقسيم كما قال ابن عنقاء وصنيع الشارح الفاكهى يعطى أن التقسيم خلاف التفصيل، والظاهر ماقاله ابن عنقاء، ثم إفادتها لأحد المعانى الثلاثة إنما هو إذا كانت (بعد الخبر) فمثال الشك (نحو لبثنا يوما أو بعض يوم) وإعرابه لبثنا فعل وفاعل لبث فعل ماض ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل يوما ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره أو حرف عطف بعض معطوف على ماقبله وعلامة نصبه فتح آخره ويوم مضاف إليه. ثم ماجنح إليه المصنف من كون أو فى هذه الآية للشك هو الذى مشى عليه الأكثرون، وقيل انها بمعنى بل: أى بل بعض يوم لأن الله أماته فى أول النهار وأحياه قبل الغروب فلما قال له ـ كم لبثت ـ ظن انقضاء النهار فقال يوما، فلما نظر إلى ضوء الشمس وكانت باقية على رءوس الجدران قال أو بعض يوم فلا يكون قوله أولا يوما كذبا لأنه قاله على حسب ظنه فلا يؤاخذ به كأهل الكهف لما قالوا ذلك ومثال الابهام نحو ـ (وإنا أو إياكم) لعلى هدى ـ واعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ونا المدغمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها أو حرف عطف إيا ضمير منفصل فى محل نصب معطوف على ماقبله والكاف حرف خطاب لامحل له من الاعراب والميم علامة الجمع واللام لام الابتداء على هدى جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف لأنه اسم مقصور وجملة الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف فى محل رفع خبر إن واقتصار المصنف على هذا الشق من الآية لأن الشاهد فى أو الأولى وهى المذكورة هنا وهو الذى قاله ابن هشام فى المغنى وقال

جالس العلماء أو الزهاد وللشك أو الابهام أو التفصيل بعد الخبر نحو ـ لبثنا يوما أو بعض يوم، وإنا أو إياكم ـ

الدماميني ان الشاهد في الثانيـة ، وهي قوله تعالى ـ أو في ضلال مبين ـ لأن الشرط تقدم كلام خبري وهو إنما يتحقق بقوله ـ لعلى هدى ـ لافى الأولى لأن ماقبلها ليس كلاما اهـ ، وفى المجيد إعراب القرآن المجيد ما يشهد لما قاله ابن هشام ، فانه قال : وإنا أو إيا كم أو لأحد الشيئين على موضوعها وخبر و إنا أو إيا كم جملة لعلى هدى أو فى ضلال مبين ولا حاجة إلى حذف ، لأن المعنى إن أحدنا لفى أحد هذين كقولك زيد أوعمرو فى القصر أو فى المسجد أى أحد هذين فى أحد هذين اهـ ومثال التفصيل (كونوا هودا أو نصارى) أى قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى ، و إعرابه كونوا فعل أمر مبنى على حذف النون متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع اسمها هودا خبرها وأو حرف عطف نصارى معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليـه فى إعرابه تبعه فى نصبه وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور هذا وقد تأتى أو للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أوحرف والاضراب كبل عنـد سيبويه بشرط تقدم نفى أو نهى و إعادة العامل نحو لايقم زيد أولايقم بكر ، وعند آخرين مطلقا ، ومنه عندهم وأرسلناه إلىمائة ألف أو يزيدون أى بل يزيدون ، ولمطلق الجمع كالواو كقول الشاعر : * لنفسى تقاها أوعليها فجورها * أى وعليها ومنه قوله تعالى ـ أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم ـ وقد تأتى لبعض هذه الأشياء بعد الطلب .

كونوا هودا أو نصارى
وإما بكسر الهمزة
مثل أو بعـد الطلب
والخـبر نحو تزوّج
إما هندا و إما أختها
و بقية الأمثلة واضحة

﴿فائدة﴾ لا تأتى أو بعد همزة التسوية لأنها لأحد الشيئين أو الأشياء والتسوية تقتضى شيئين فصاعدا فلا يقال سواء أكان كذا أو كذا . قال ابن هشام : وقد أولع به الفقهاء وهو لحن والصواب الاتيان بأم ، وفى الصحاح سواء على أقمت أو قعدت وهو سهو ، وفى الكامل أن ابن محيصن قرأ أو لم تنذرهم وهو من الشذوذ بمكان ، قال: وأما همزة الاستفهام فيعطف بعدها بأو نحو أزيد عندك أوعمرو اهـ ، وفى البديع قال سيبويه : إذا كان بعد همزة الاستفهام فلابد من أم اسمين كانا أو فعلين تقول سواء على أزيد فى الدار أم عمرو وسواء على أقمت أم قعدت فاذا كانا فعلين من غـير ألف الاستفهام عطفت على الثانى بأو تقول سواء على قمت أو قعدت وان كانا اسمين بلا ألف عطفت الثانى بالواو نحو سواء على زيد وعمرو . قال الدماميني : و بذلك يتبين صحة قول الفقهاء وكأن ابن هشام توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فى أوّل جملتها وليس كذلك اهـ وفى حواشى السجاعى على شرح القطر قوله امتنع أن يقال سواء على أقمت أو قعدت الخ محله ان وجدت الهمزة فان لم توجد الهمزة جاز العطف بأو كما نص عليه السيرافى ، ومنه قول الفقهاء سوا كان كذا أو كذا خلافا للمصنف (و إما بكسر الهمزة) وهى لغة أهل الحجاز ومن جاورهم وهى الفصحى وقد تبدل ميمها ياء مع كسر الهمزة وفتحها وأصلها ان ضمت إليها ما وهى حرف عطف إذا كانت مسبوقة بمثلها أى غالبا (مثل أو) أى فى معناها فترد لما ترد له أو من المعانى فتفيد (بعد الطلب) التخيير أو الاباحة (و) بعد (الخبر) الشك أو الابهام أو التفصيل (نحو تزوّج إما هندا و إما أختها) هذا مثال التخيير وقد مر إعرابه قريبا (و بقية الأمثلة) أى الاباحة والشك والابهام والتفصيل (واضحة) مثال الاباحة تعلم إما فقها و إما نحوا ومثال الشك نحو جاء إما زيد و إما عمرو إذا لم تعلم الجائى منهما ، ومثال الابهام قام إما زيد و إما عمرو إذا كنت تعلم القائم منهما وانما أردت الابهام على السامع ومثال التفصيل إما شاكرا و إما كفورا وانتصابهما على الحال من الهاء فى هديناه . والمعنى بينا له الطريق وأوضحناه فالحال مقدرة لأن المراد بالشكر العمل بما بين له والعمل ليس مقارنا للعامل وكذلك الكفر فاحتيج

للحكم لكون الحال أو مقدرة (وقيل) انها غير عاطفة كالأولى و (إن العطف إنما هو بالواو) لئلا يلزم اجتماع حرفى عطف يكون أحدهما لغوا (وان إما حرف تفصيل) أتى به لافادة المعانى المذكورة فى أو (كالأولى فانها حرف تفصيل) لاحرف عطف باتفاق ، وهذا القيل هو الأصح واختاره ابن مالك (و بل) موضوعة (للاضراب) أى الاعراض عما قبلها موجبا كان أو غير موجب كقولك جاءنى زيد بل عمرو وما جاءنى بكر بل خالد ، وهذا معناها (غالبا) و إلا فقد تجىء لترك الشىء إلى الأهم نحو وجهك النجم بل البدر بل الشمس ، ومنه قوله تعالى فى سورة الأنبياء ـ بل قالوا أضغاث أحلام، بل افتراه، بل هو شاعر ـ وهم فى كل واحدة من هذه مبطلون والمبطل رجاع يتلون ألوانا ولا يثبت على حالة واحدة (نحو قام زيد بل عمرو) و إعرابه قام فعل ماض زيد فاعل بل حرف اضراب وعطف عمرو معطوف على ماقبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى إعرابه وعلامة رفعه ضم آخره وهذا مثال العطف ببل بعد الاثبات و يعطف بها بعد الأمر نحو أكرم زيدا بل عمرا ومعناها بعد هذين نقل حكم ماقبلها لما بعدها و يصير ماقبلها كالمسكوت عنه ففى مثال المتن يصير زيد مسكوتا عنه فكأنه لم يجر عليه حكم لا بالقيام ولا بعدمه والاخبار عنه بالقيام ابتداء لم يكن عن قصد فلذا أضرب عنه ببل و يعطف بها بعد النفى والنهى نحو ماجاءنى زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا ومعناها حينئذ تقرير حكم ماقبلها واثبات نقيضه لما بعدها ، وقد أشعر مثال المتن أن المعطوف بها شرطه الافراد وهو الذى صرح به الفا كهى فى الشرح ، وقال غيره انه الصحيح فاذا تلتها جملة فهى حرف ابتداء لا عاطفة لها على الصحيح ، ومعنى الاضراب فيها حينئذ إما الابطال نحو ـ وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون ـ أى بل هم عباد ، ونحو ـ أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق ـ وأما الانتقال من غرض إلى آخر قال ابن هشام : ووهم ابن مالك اذ زعم فى شرح كافيته أن بل لاتقع فى التنزيل إلا على هذا الوجه ومثاله ـ قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا ـ ونحو ـ ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لايظلمون بل قلوبهم فى غمرة من هذا ـ وتزاد لا قبل بل فى الايجاب لتوكيد الاضراب نحو قول الشاعر :

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم ... تقض للشمس كسفة وأفول

وفى السلب لتوكيد تقرير ماقبلها كقول الشاعر :

وما هجرتك لا بل زادنى شغفا ... هجر و بعد تراخ لا إلى أجل

(ولكن) الساكنة النون موضوعة (للاستدراك) وشرط العطف بها إفراد معطوفها ووقوعها بعد نفى أو نهى وعدم اقترانها بالواو وهى كبل تفيد تقرير ماقبلها واثبات نقيضه لما بعدها (نحو مامررت برجل صالح لكن طالح) أى لكن مررت بطالح وهو ضد الصالح و إعرابه ظاهر وهذا مثال النفى ومثال النهى لايقم زيد لكن عمرو فان وقعت بعدها جملة فهى حرف ابتداء واستدراك لا عاطفة و يجوز حينئذ أن تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وان وقعت بعد أمر أو إثبات فهى حرف ابتداء واستدراك أيضا نحو قام زيد لكن أبوك ونحو اضرب زيدا لكن عمرا وأجاز ذلك الكوفيون والمنقول عن البصريين أنه لايجوز فى الاختيار قام زيد لكن عمرو بل لابد من ذكر الخبر فتقول لكن عمرو لم يقم وان اقترنت بالواو فهى حرف ابتداء واستدراك أيضا و إذا كان ما بعدها مفردا قدر معه ماتتم به الجملة نحو ـ ماكان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله ـ أى ولكن كان رسول الله وأجاز يونس فى مثل هذا أن تكون لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد (ولا) موضوعة (لنفى الحكم) الثابت للمعطوف عليه (عما بعدها) وقصره على المعطوف عليه

وقيل إن العطف انما هو بالواو وإن إما حرف تفصيل كالأولى فانها حرف تفصيل و بل للاضراب غالبا نحو قام زيد بل عمرو ولكن للاستدراك نحو مامررت برجل صالح لكن طالح ولا لنفى الحكم عما بعدها

إذ لايعطف بها إلا بعد الاثبات أو الأمر أو النداء كما نص عليه سيبويه ونص عليه ابن هشام فى فى الأوضح وغيره (نحو جاء زيد لاعمرو) وإعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل لاحرف نفى وعطف عمرو معطوف على ماقبله فالمجيء فى هذا المثال ثابت لزيد منفى عن عمرو ومثال الأمر نحو اضرب زيدا لاعمرا وكالأمر التحضيض نحو هلا تكرم زيدا لا عمرا والدعاء نحو غفر الله للمسلم لاللكافر ومثال النداء نحو يابن أخى لا ابن عمى وشرط العطف بها إفراد معطوفها باتفاق وتقدم مامر، وتعاند متعاطفيها بأن لايصدق أحدهما على الآخر كالأمثلة التى ذكرناها فيمتنع جاء رجل لازيد لأن زيدا يصدق عليه أنه رجل ، وللدماميني كلام طويل يفيد أنه لايشترط تعاند متعاطفيه ولكن النحويون على خلافه وعدم اقترانها بعاطف ، فان اقترنت به نحو جاء زيد لابل عمرو فالعاطف بل ولا ردّ لما قبلها وليست عاطفة أو ماجاء زيد ولا أبوه فلا لتوكيد النفى .

باب التوكيد

بالواو ويقال فيه التأكيد بالهمزة وبابدالها ألفا ولكنه بالواو أفصح وبه جاء القرآن ـ ولاتنقضوا الأيمان بعد توكيدها ـ وهو مصدر بمعنى المؤكد بكسر الكاف من إطلاق المصدر مرادا به اسم الفاعل، وعرفه ابن مالك بأنه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره وعامله عامل متبوعه بعينه وقيل التبعية (والتوكيد ضربان) أى قسمان (لفظى) منسوب إلى اللفظ لحصوله من تكروه وانما يؤتى به عند إرادة المتكلم أن يدفع غفلة السامع أوظنه بالمتكلم الغلط (ومعنوى) منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظته (فاللفظى) بدأ به لأنه الأصل ، ولذا يقدم على المعنوى إذا اجتمعا ويجرى فى كل لفظ (إعادة اللفظ الأوّل بعينه) وذلك كالأمثلة الآتية أو بمرادفه : أى موافقه فى المعنى نحو ـ فجاجا سبلا ـ لأن معنى الفجاج والسبل واحد وان اختلفا فى اللفظ . قال الدماميني : وبموافق له فى الزنة يحصل به مع التقوية تزيين اللفظ وان لم يكن له فى حال الافراد معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان وعفريت نفريت ، فهذه الألفاظ ونحوها ليست من المرادف معنى كما فى أصول ابن الحاجب بدليل أن الثانى منها لايفرد إذ لامعنى له حال إفراده وكل من المترادفين يصح إفراده وسمى النحويون مثل هذا إتباعا، ومن شرطه أن لايكون مع العطف لأنه نوع من التوكيد ، ثم التوكيد اللفظى يجرى فى الألفاظ كلها ولذا قال المصنف (سواء كان) أى اللفظ المعاد (اسما) معربا أومبنيا مفردا أومركبا إضافيا أومزجيا (نحو جاء زيد زيد) وإعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل زيد الثانى توكيد لفظى والتوكيد يتبع المؤكد فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره (أوفعلا) خاليا من الفاعل (نحو) قول الشاعر :

فأين إلى أين النجاء ببغلتى (أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس)

هو من الطويل . اللغة : النجاء بالمد الاسراع والخلاص واللاحقون يروى بالنون ويروى بالكاف بدل النون وهو الذى فى أكثر النسخ وهو من لحق من باب تعب بمعنى أدرك واحبس أمر من الحبس بمعنى المنع ، والمراد الكف عن السير . الاعراب فأين الفاء للعطف أين اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بمحذوف تقديره فأين تذهب ومعناه لامذهب لك ، ومثله قوله تعالى ـ فأين تذهبون ـ إلى أين جار ومجرور خبر مقدم متعلق بواجب الحذف تقديره كائن والنجاء مبتدأ مؤخر وهو مصدر نجوت نجاء وقوله ببغلتى جار ومجرور مضاف إلى الياء متعلق بالنجاء أتى فعل ماض والكاف فى محل نصب مفعول به وأتاك الثانى توكيد لفظى للأوّل وهو من توكيد المفرد ، ولما كان لمحض التوكيد لم يطلب عاملا ولذا لم يحصل بينه وبين الأوّل تنازع فى اللاحقوك ، اللاحقوك فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم وهو مضاف والكاف ضمير متصل

نحو جاء زيد لاعمرو
﴿باب التوكيد﴾
والتوكيد ضربان لفظى ومعنوى فاللفظى إعادة اللفظ الأوّل بعينه سواء كان اسما نحو جاء زيد زيد أوفعلا نحو :
أتاك أتاك اللاحقون
احبس احبس

فى محل جر بالاضافة ، وسقطت نون الجمع لأجل الاضافة أحبس فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت واحبس الثانى وفاعله المستتر توكيد لفظى وهو من توكيد الجملة ومفعول احبس محذوف تقديره احبس نفسك . والمعنى فى أى محل أنجو وإلى أى محل تكون النجاة والخلاص ببغلتى من الأعداء وقد أدركنى اللاحقون منهم ، فليس لى حينئذ إلا الكف عن الفرار والامساك عن السير . والشاهد فى قوله أتاك أتاك حيث كرر الفعل الأوّل بعينه . قال السجاعى: وأما احبس احبس فليس محل الشاهد لأنه من توكيد الجملة اهـ . (أو حرفا نحو قوله :

لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت على مواثقا وعهودا

هو من الكامل . اللغة : أبوح مأخوذ من باح بسره بمعنى أظهره وأفشاه و بثنة بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء المثلثة وفتح النون اسم محبوبة الشاعر والمواثق جمع موثق كمواعد وموعد بمعنى ميثاق وأصل مواثقا مواثيقا فحذفت الياء تخفيفا وعهودا جمع عهد عطف تفسير على مواثقا . الاعراب لا نافية ولا الثانية توكيد لفظى أبوح فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا بحب جار ومجرور متعلق بأبوح وهو مضاف و بثنة مضاف اليه وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسر لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث اللفظى إن حرف توكيد ونصب والهاء ضمير متصل فى محل نصب اسمها أخذ فعل ماض والتاء علامة التأنيث وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هى على جار ومجرور مواثقا مفعول به وعهودا عاطف ومعطوف . والمعنى لا أظهر حب معشوقتى بثنة لأنها أخذت على العهد والميثاق أن لا أظهر حبها . والشاهد فى قوله لا لا حيث أكد الحرف بمثله (أو جملة) اسمية أو فعلية والأكثر اقترانها بالعاطف نحو ــ كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ــ وقد يحذف فى نحو قول الشاعر :

أيا من لست أقلاه ولا فى البعد أنساه
لك الله على ذاك لك الله لك الله

وقد يتعين تركه إذا توهم التعدّد (نحو ضربت زيدا ضربت زيدا) فجملة ضربت زيدا الثانية توكيد للأولى ولو جىء بالعاطف بينهما لأوهم تكرر الضرب ، وليس مرادا ونحو طلقت فلانة ومما ذكر يعلم أنه يشترط اتفاق معنى المؤكد والتأكيد اللفظى فنحو أنت طالق أنت طالق أنت طالق إذا قصد بالثانية والثالثة التوكيد فلا جائز أن يكونا خبريتين لأن الجملة الخبرية غير الانشائية والجملة الأولى إنشائية وشرط التأكيد أن يكون من جنس الأوّل فهما لانشاء التوكيد ولا يقع بهما شىء ، وإنما تقع طلقة واحدة بالأولى وليستا لانشاء الايقاع وإلا لحصل بهما طلقتان .

﴿تنبيه﴾ ليس من التوكيد اللفظى ــ دكا دكا . وصفا صفا ــ خلافا لكثير من النحويين لأنه جاء فى التفسير أن معنى دكا دكا ، دكا بعد دك وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثا ، وأن معنى صفا صفا أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن والانس ، وعلى هذا فليس الثانى منهما توكيدا للأوّل على أن المراد به التكرير كما تقول علمته الحساب بابا بابا قاله ابن هشام فى القطر وشرحه وجزم به المولى عصام الدين فى شرح الكافية ، وجعل من ذلك قول العلماء كل فرد فرد . وقيل إنه توكيد وجرى عليه أكثر النحاة ، ووافقهم ابن هشام فى الشذور فى دكا دكا . قال الفارضى فى شرح الألفية انه من التوكيد لأن الدك فى القيامة مرة واحدة بدليل قوله تعالى ــ وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة ــ . وقال الدمامينى فى إعراب علمته الحساب بابا بابا قال الزجاج انتصب الثانى على أنه توكيد والحال هو الأوّل فكأنه رأى أن الأوّل بمعنى مرتبا فجعل الثانى تأكيدا اهـ .

﴿فائدة﴾ قال العز بن عبد السلام فى قواعده اتفق الأدباء أن التوكيد فى لسان العرب إذا وقع

أو حرفا نحو قوله :
لا لا أبوح بحب بثنة إنها
أخذت على مواثقا وعهودا
أو جملة نحو ضربت زيدا ضربت زيدا

بالتكرار لايزيد على ثلاث مرات . قال وأما قوله تعالى فى سورة المرسلات ـ ويل يومئذ للمكذبين ـ فى جميع السورة فذلك ليس بتوكيد بل كل آية قيل فيها ويل يومئذ للمكذبين فى هذه السورة ، فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره قبيل هذا القول، ثم يذكره الله بمعنى آخر ويقول ويل يومئذ للمكذبين أى بهذا فلا يجتمعان على معنى واحد فلا توكيد وكذلك ـ فبأى آلاء ربكما تكذبان ـ فى سورة الرحمن اه . وجزم بما ذكره غير واحد (و) التوكيد (المعنوى) وهو ما يقرر أمر متبوعه عند السامع أى يجعله ثابتا مقررا عنده إما فى النسبة بأن يرفع توهم الاسناد إلى غير المتبوع ، وإما فى الشمول بأن يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم فخرج بقولنا يقرر أمر متبوعه النعت والعطف والبدل . فان قيل النعت التوكيدى مقرر لأمر متبوعه . أجيب عنه بأن تقريره فى المعنى الافرادى لافى النسبة والشمول قاله بعضهم . قال العصامى وهو ظاهر (وله) أى التوكيد المعنوى (ألفاظ معلومة) تحفظ ولايقاس عليها ألفاظ أخر وهى الألفاظ التى سيذكرها . قال الأندلسى التوكيد المعنوى على ضربين لأنه إما أن تكون ألفاظه محصورة أولا. والثانى كثير واسع مثل غرابيب سود فالغرابيب هى السود فى المعنى الافرادى لا فى النسبة والشمول، ومنه ـ فبما نقضهم ميثاقهم ـ ونحوه تلك عشرة كاملة وغير ذلك مما يراد من اللفظ لتمكن المعنى ، ومنها الألفاظ الموضوعة لهذا المعنى مثل إن ولام التوكيد لأنها نائبة عن تكرير الجملة بلفظها ، ومنها تأكيد المصدر لأنه نائب عن تكرير الجملة فهذا كله من التأكيد المعنوى، وهو مما أغفل النحاة ذكره فى باب التوكيد ثم إنهم يقولون مازائدة للتأكيد وإن حرف توكيد اه . (وهى النفس والعين) ويؤكد بهما لرفع توهم الاسناد إلى غير المتبوع فان قولك جاء زيد ظاهره نسبة المجىء إلى زيد وهو الحقيقة ، ويحتمل أن يكون الجائى أصحابه أومتاعه أوخبره أوكتابه ونسبة المجىء اليه مجاز. فاذا قلت جاء زيد نفسه أوعينه ارتفع الاحتمال المجازى وثبت الفعل حقيقة للمؤكد . وقال ابن عصفور انه يضعف احتمال المجاز ولايرفعه ألبتة . قال بعض المتأخرين وهو وجيه (وكل وجميع وعامة وكلا وكلتا) وهذه يؤكد بها لرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم ، فانك إذا قلت جاء أهل مكة فظاهره مجىء كلهم ويحتمل أنك أردت بهذا اللفظ العام معنى خاصا ، فأردت مجىء أشرافهم أو علمائهم أو غالبهم لأن استعمال العام فى بعض أفراده مجاز شائع فبقولك كلهم ونحوه ارتفع المجاز وعلم أن المراد جميعهم حقيقة وإنه لم يتخلف منهم أحد وكذا إذا قلت جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما ، فاذا ذكرت كلا وكلتا ارتفع احتمال أن الجائى أحد الزيدين أو إحدى المرأتين . قال الفاكهى والتوكيد بجميع وعامة غريب اه . وهو كما قال إلا أن المصنف تبع ابن مالك، فانه ذكر فى التسهيل أنه يؤكد بكل منهما كما قال وذكر مع كل جميعا وعامة كما فعل سيبويه وأغفل ذلك عامة النحاة سهوا أو جهلا فيقال جاء القوم جميعهم أو عامتهم كما يقال جاءوا كلهم . والمعنى واحد ، وفى الافصاح أن المبرد يفسر عامة بأكثر لا بجميع وانه خالف سيبويه فى ذلك فعلى هذا يكون بدل كل لاتوكيدا ويفيد تخصيصا لا تعميما والتاء فيها بمنزلتها فى نافلة فتصلح مع المؤنث والمذكر (ويجب اتصالها) أى جميع ألفاظ التوكيد (بضمير مطابق للمؤكد) بفتح الكاف إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ليرتبط به وليدل على من هو له (نحو جاء الخليفة نفسه أو عينه) وهند نفسها أو عينها والقوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم والقبيلة كلها أو جميعها أو عامتها والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما ، وليس ماذكر من إضافة الشىء إلى مثله بل من باب إضافة العام إلى الخاص ولا يكفى نية الضمير بل لا بد من ذكره ، وبهذا يعلم أنه ليس من التوكيد نحو جاء الناس عامة أو قاطبة أوكافة وإن كان فيها معناه لفقد الضمير بل هى منصوبة

والمعنوى وله ألفاظ معلومة ، وهى النفس والعين، وكل وجميع وعامة وكلا وكلتا ويجب اتصالها بضمير مطابق للمؤكد نحو جاء الخليفة نفسه أو عينه

على الحال المؤكدة لصاحبها في الأصح أو على المفعول المطلق مع أنها غير تابعة لما قبلها في إعرابه وجميعا في قوله تعالى ـ هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا ـ حال من ما مؤكدة لها خلافا لابن عقيل وكلا في قوله تعالى ـ إنا كلا فيها ـ في قراءة من نصب بدل من اسم إن خلافا للزمخشري وليس من التوكيد أيضا نحو جاء الناس بأجمعهم لأن أجمع وأخواته لا يضاف بل هو حال مؤكدة لصاحبها (ولك أن تجمع بينهما) أي النفس والعين (بشرط أن تقدم النفس) أي على الأصح على العين كجاء زيد نفسه عينه بخلاف عكسه ، لأن النفس هي الذات حقيقة والعين مستعارة من الجارحة المخصوصة (ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد) المذكر والمؤنث إذا أكد بهما كالمثال الذي في المتن (و) يجب (جمعهما) جمع قلة (على) وزن (أفعل) بضم العين احترز بذلك عن جمع الكثرة نحو نفوس وعيون وعن جمع القلة على غير أفعل كأعيان جمع عين فلا يؤكد بشيء منهما (مع المثنى) المذكر والمؤنث أو ما في معناهما (و) مع (الجمع) كذلك (تقول) في تثنية المذكر (جاء الزيدان) أو زيد وعمرو (أنفسهما أو أعينهما) فكان القياس نفساها أو عيناها ، لكنهم عدلوا عن ذلك في اللغة الفصحى كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد (و) تقول في جمع المذكر (جاء الزيدون) أو جاء زيد وعمرو وبكر (أنفسهم أو أعينهم) بالجمع قال الفاكهي وجمعهما على أفعل مع الجمع واجب ، ومع المثنى راجح لا واجب كما هو قضية كلامه بل يجوز معه إفرادهما وتثنيتهما نحو جاء الزيدان نفسهما أو عينهما ونفساهما أو عيناهما اهـ . قلت وما اقتضاه كلام المصنف من وجوب جمع النفس والعين في توكيد الاثنين هو الذي صرح به ابن مالك في التسهيل وجزم به ابن هشام في القطر وقال في الجامع وشرحه صرح ابن مالك وولده بتثنية النفس والعين في توكيد الاثنين نحو قام الزيدان نفساهما أو عيناهما ومنع ذلك أبو حيان ، وقال إنه غلط لم يقل به أحد من النحويين اهـ ، لكن قال في شرح الشذور إذا أكد المثنى بالنفس أو العين ، ففيهما ثلاث لغات أفصحها الجمع ودونه الافراد ودون الافراد التثنية وهي الأوجه الجائزة في قطعت رءوس الكبشين اهـ . قال العصامي وإنما اختير الجمع على الافراد لأن التثنية جمع في المعنى ، ومسئلة قطعت رءوس الكبشين ذكرها النحويون ، فقال ابن مالك في التسهيل يختار في المضاف لفظا أو معنى إلى متضمنهما لفظ الافراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على لفظ الافراد اهـ . وقال في الهمع ما أضيف إلى متضمنه وهو مثنى لفظا نحو قطعت رأس الكبشين أو معنى * كفاغري الأفواه عند عرين * أي كأسدين فاغرين فاها عند عرينهما فإن ذلك ورد فيه الجمع والافراد والتثنية اهـ . والحاصل أن جمعهما على أفعل مع الجمع واجب ومع المثنى أفصح فإفرادها فتثنيتهما ، ويجوز أن تزاد الباء فيهما كجاء زيد بنفسه أو بعينه ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد وأما جاءوا بأجمعهم فليس من التوكيد كما مر وخرج بعضهم على زيادة الباء قوله تعالى ـ يتربصن بأنفسهن ـ قال فالباء فيه زائدة وأنفسهن توكيد ورده بعضهم بأن التوكيد هنا ضائع لأن المأمورات بالتربص لا يذهب الذهن إلى أن المأمور غيرهن بخلاف جاء زيد نفسه وإنما ذكرت النفس لزيادة البعث على التربص لاشعاره بما يستنكفن منه من طموح النفس إلى الرجال على أن مما يمنع كون بأنفسهن تأكيدا قاعدة أن حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين أن يؤكد أولا بالمنفصل نحو قمتم أنتم أنفسكم أو يفصل بينه وبين المؤكد بفاصل ما نحو جئتم يوم الجمعة أنفسكم . قال الدماميني فيمكن أن يقال هنا اكتفى في الفصل بالباء الزائدة كما يكتفى بلا الزائدة في العطف على الضمير نحو قمتم ولا زيد (وكل وجميع وعامة يؤكد بها) أي بكل منها (المفرد) المذكر والمؤنث إن تجزأ بعامله نحو اشتريت العبد كله والأمة جميعها لأنها

ولك أن تجمع بينهما بشرط أن تقدم النفس ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد وجمعهما على أفعل مع المثنى والجمع تقول جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما وجاء الزيدون أنفسهم أو أعينهم وكل وجميع وعامة يؤكد بها المفرد

لرفع إرادة الخصوص بما ظاهره العموم والعبد والأمة كل منهما يتجزأ باعتبار الشراء وان لم يتجزأ باعتبار ذاته فلا يجوز جاء زيد كله لأنه لايتجزأ بذاته ولا بعامله (و) يؤكد بها (الجمع) المذكر والمؤنث لأنه يتجزأ بذاته فكل واحد من أجزائه يصح وقوعه موقع الآخر (ولايؤكد بها المثنى) استغناء عنها بكلا وكلتا (تقول جاء الجيش كله أو جميعه أو عامته وجاءت القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها وجاء الرجال كلهم أوجميعهم أوعامتهم وجاءت النساء كلهنّ أوجميعهنّ أوعامتهنّ) فهذه الأمثلة كلها جامعة للشروط وقس بها ما أشبهها (وكلا وكلتا يؤكد بهما المثنى) خاصة لأنهما مثنيان معنى فلا يستعملان فى المفرد والجمع وإنما يؤكد بهما المثنى إن صح حلول المفرد محله لامكان توهم إرادة البعض بالكل (نحو جاء الزيدان كلاهما) وإعرابه جاء فعل ماض الزيدان فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى كلاهما توكيد والتوكيد يتبع المؤكد فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه محمول على المثنى والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والميم والألف حرفان دالان على التثنية (وجاءت الهندان كلتاهما) وإعرابه كاعراب الذى قبله ولا يقال اختصم الزيدان كلاهما إذ لا يحتمل إرادة أحدهما لأن الاختصام لا يكون إلا من اثنين ولا بدّ مع ذلك أيضا أن يتحد معنى المسند إلى المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما . ثم المراد بالمثنى هنا مادل على اثنين فيدخل نحو جاء زيد وعمرو كلاهما وجاءت زينب وهند كلتاهما (وإذا أريد تقوية التأكيد) أى عند احتياج المقام إليه (فيجوز أن يؤتى بعد كله) أى بعد لفظة كله (بأجمع) بوزن أفعل (وبعد كلها بجمعاء) بوزن فعلاء (وبعد كلهم بأجمعين وبعد كلهنّ بجمع) بوزن عمر وزحل فالثلاثة ممنوعة من الصرف للتعريف المقدّر فيهنّ ووزن الفعل فى أجمع والتأنيث فى جمعاء والعدل فى جمع (قال الله تعالى ـ فسجد الملائكة كلهم أجمعون) وإعرابه الفاء حرف عطف سجد فعل ماض الملائكة فاعل كلهم توكيد معنوى والهاء فى محل جر بالاضافة أجمعون توكيد ثان والتوكيد يتبع المؤكد فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكر السالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد . قال بعضهم فائدة ذكر أجمعون بعد كلهم رفع توهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا فى وقت واحد بل سجدوا فى وقتين مختلفين فكل تفيد رفع احتمال التخصيص وأجمع تفيد رفع احتمال التفرق ، وردّ بقوله تعالى ـ لأغوينهم أجمعين ـ إذ الاغواء لايختص بوقت واحد فلا دلالة لأجمع على اتحاد الوقت ، وقد يقال هى دالة فى لأغوينهم أجمعين على اتحاد الوقت ، لأن المراد به فى الآية جميع أيام الدنيا بدليل قوله تعالى بعده ـ إلى يوم الوقت المعلوم ـ فجعل أيام الدنيا كلها بمنزلة وقت واحد ، ومن ثم قال بدلالة أجمعين على اتحاد وقت الفعل الفراء والمازنى والمبرد (ويقال جاء الجيش كله أجمع) فأجمع توكيد بعد توكيد لغرض زيادة التقوية (والقبيلة كلها جمعاء) بالمدّ بمعنى جميعا وقد يرادف جمعاء مجتمعة فلا تفيد توكيدا ، ففى الحديث «كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء» أى سليمة من العيوب مجتمعة الأعضاء كاملتها لاجدع بها (والنساء كلهنّ جمع) بضم الجيم وفتح الميم ، وقد استفيد من تمثيله أنه لايثنى أجمع ولاجمعاء فلايقال أجمعان ولاجمعاوان ، وهذا مذهب جمهور البصريين وهو الصحيح لأنه لم يسمع ، وأجاز الأخفش والكوفيون تثنيتهما فيقال جاء الزيدان أجمعان والهندان جمعاوان وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو أكتع وكتعاء . ثم لما كان الغالب فى هذه الألفاظ أن لايؤكد بها إلا بعد كل جيء بها غير مضافة إلى ضمير المؤكد كما مثل (وقد يؤكد بأجمع وجمعاء وأجمعين وجمع) أى بكل منها استقلالا (بدون كل) وهو وإن كان كثيرا فى نفسه إلا أنه قليل بالنسبة

والجمع ولا يؤكد بها المثنى تقول جاء الجيش كله أو جميعه أو عامته وجاءت القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها وجاء الرجال كلهم أو جميعهم أو عامتهم وجاءت النساء كلهنّ أو جميعهنّ أو عامتهنّ وكلا وكلتا يؤكد بهما المثنى نحو جاء الزيدان كلاهما وجاءت الهندان كلتاهما وإذا أريد تقوية التأكيد فيجوز أن يؤتى بعد كله بأجمع وبعد كلها بجمعاء وبعد كلهم بأجمعين وبعد كلهنّ بجمع قال الله تعالى ـ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ـ ويقال جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والنساء كلهنّ جمع وقد يؤكد بأجمع وجمعاء وأجمعين وجمع بدون كل

إلى التوكيد بها مع كل بل وقع لابن هشام فى المغنى أنه قال : إنما يؤكد بأجمع وأخواته بعد التوكيد بكل نحو ـ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ـ لكن قال الدمامينى هذا سهو منه . قال تعالى ـ لأغوينهم أجمعين ـ وقال تعالى ـ ولوشاء لهداكم أجمعين ـ ومثله فى التنزيل كثير ، وفى الهمع الجمهور على أنه لا يؤكد أجمع دون كل اختيارا والمختار كما قاله أبوحيان جوازه لكثرة وروده فى القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى ـ وإن جهنم لموعدهم أجمعين ـ وفى الصحيح «فله سلبه أجمع» انتهى (نحو ـ لأغوينهم أجمعين) وإعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر تقديره والله ، أغوين فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والهاء مفعول به والميم علامة الجمع أجمعين تأكيد للهاء والمؤكد يتبع المؤكد فى إعرابه تبعه فى نصبه وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم ومن يرى منع استعمال أجمع مفردة عن كل يعرب أجمعين فى الآية حالا . قال ابن عنقاء : أجاز ابن درستويه إعراب أجمعين حالا . قال المجد اللغوى وهو الصحيح وعليه تكون قد خرجت عن موضوعها وهو التعريف بتقدير الشيوع فيها ولكن هذا ضعيف والأصح منع إعرابها حالا (وقد يؤتى بعد أجمع بتوابعه) لزيادة تقوية التأكيد ونقل عن سيبويه أنه لا يرتفع المجاز حتى يؤتى بجميع ألفاظ التأكيد (وهى أكتع) مأخوذ من تكتع الجلد إذا اجتمع أومن قولهم حول أكتع :أى تام (وأبصع) بالصاد المهملة مأخوذ من البصع وهو العرق المجتمع (وأبتع) مأخوذ من البتع وهو طول العنق (نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون) وإعرابه جاء فعل ماض القوم فاعل كل توكيد والهاء فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع أكتعون ومابعده توابع لكل تابعة له فى الرفع وعلامة الرفع فيها الواو لأنها محمولة على الجمع المذكر السالم والأصح أنها توكيد للمؤكد السابق كالصفات المتوالية ، وقيل كل منها توكيد لما قبله (وهى) أى ألفاظ التوكيد المعنوى (بمعنى واحد) أى متحدة المعنى (ولذلك لا يعطف بعضها على بعض) بل تورد متتابعة من غير عطف كقوله صلى الله عليه وسلم «لتدخلنّ الجنة أجمعون أكتعون» لأن العطف يفيد تعدّد المعانى وهذه معناها واحد فلا يحسن عطف بعضها على بعض (لأن الشىء الواحد لا يعطف بعضه على بعض) بخلاف الصفات فانها يجوز عطف بعضها على بعض لتعدّد معانيها ، وقد أفهمت عبارته أنه لا يجوز تقديم توابع أجمع عليه وهو كذلك لأنه أدل على المقصود وهو الجمعية والجمهور على أنه لا يؤكد بما بعد أجمع دونه لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ، بل قيل لا معنى لها فى حال الافراد ، وأجازه الكوفيون وابن كيسان واستدلوا بنحو قول الشاعر :

* تحملنى الذلفاء حولا أكتعا * وحمله الجمهور على الضرورة على أن فيه توكيد النكرة وهو ضعيف كما سيأتى . واعلم أنه كما يؤتى بعد أجمع بما ذكر يؤتى بعد جمعاء بكتعاء و بصعاء و بتعاء و بعد جمع بكتع و بصع و بتع ، والأصح وجوب الاتيان بها على هذا النمط فتقدّم مادة أكتع ثم أبصع ثم أبتع ، وقيل هو راجح لا واجب وجزم به ابن مالك فى التسهيل ، وقيل لا ترتيب بين أبصع وأبتع خاصة فيجوز تقديم أيهما شئت وعليه ابن هشام كابن عصفور والأصح أنه لا يجوز استعمال شىء من أجمع وأخواته فى غير التأكيد و إذا اجتمعت ألفاظ التوكيد كلها بدأت بالنفس فالعين فكل فأجمع فأكتع فأبصع فأبتع فان حذفت النفس أتيت بما بعدها مرتبا أوالعين فكذلك أو كلا فكذلك أوحذفت أجمع لم تأت بأكتع وما بعده لأن ذلك توكيد لأجمع فلا يؤتى به بدونها كما مر .

﴿فوائد﴾ لا يجوز حذف المؤكد بفتح الكاف عند الأخفش والفارسى وابن جنى وثعلب وموافقيهم وهو الأصح وأجازه الخليل وسيبويه والمازنى وابن طاهر وابن خروف وجعلوا منه قوله

نحو ـ لأغوينهم أجمعين ـ وقد يؤتى بعد أجمع بتوابعه وهى أكتع وأبصع وأبتع نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون وهى بمعنى واحد ولذلك لا يعطف بعضها على بعض لأن الشىء الواحد لا يعطف بعضه على بعض

صلى الله عليه وسلم « فصلوا جلوسا أجمعين » على أن أجمعين توكيد لضمير منصوب وأن التقدير أعينكم أجمعين ولا يجوز أن يفصل بين المؤكد بكسر الكاف والمؤكد بفتحها باما بكسر الهمزة خلافا للفراء فانه أجاز مررت بقومك إما أجمعين أو بعضهم ولا يلى العامل شئ من ألفاظ التأكيد وهو باق على حاله فى التأكيد إلا جميعا وعامة مطلقا : أى الابتداء أو غيره فتقول جميعهم أو عامتهم يتحدثون ومررت بجميعهم وعامتهم، وذلك لقلة استعمالهما فى التوكيد وإلا كل وكلا وكلتا فى الابتداء بكثرة نحو ــ وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ــ وعن بعض العرب كلاها بالغان ، وفى التنزيل ــ كلتا الجنتين آتت أكلها ــ وقال الراجز * كلتاها قد قرنت بزائد * ومع غير الابتداء بقلة وذلك بأن ترد فاعلا أو مفعولا أو مجرورا ويلزم تابعية كل بمعنى كامل وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقا نعتا لا توكيدا نحو أطعمنا شاة كل شاة ، وقول الشاعر :

فان الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد

ويجب اعتبار المعنى فى خبر كل مضافا إلى نكرة لامضافا إلى معرفة فتقول كل رجل قائم وكل امرأة قائمة وكل رفيقين متعاونان وكل غلمان اشتريتهم صالحون وكل إماء اتخذتهن صوالح فان كان ماأضيف إليه كل معرفة لم تجب مراعاة المعنى بل لك اعتبار اللفظ واعتبار المعنى نحو كلهم قائم وكلهم قائمون وفى هذه المسئلة مؤلف للعلامة التقى السبكى سماه «أحكام كل وماعليه تدل» (والتوكيد) أى المؤكد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتحها (فى رفعه) إن كان مرفوعا (ونصبه) إن كان منصوبا (وخفضه) إن كان مخفوضا (وتعريفه) إن كان معرفة ولم يقل وتنكيره لأن ألفاظ التوكيد كلهامعارف لاضافتها لضمير المؤكد لفظا ومالم يضف منها هو معرفة بنية الاضافة أو بالعلمية الجنسية وعبارة ابن عنقاء والأصح أن تعريف أجمع وأخواته بالعلمية على جنس الاحاطة والشمول فمنع أجمع وتوابعه للعلمية والوزن وجمع وتوابعه للعلمية والعدل ، وقيل شبه العلمية بناء على أنها تعرفت بنية الاضافة فأشبهت العلم فى التعريف بغير أداة ظاهرة اه (و) لهذا (لايجوز توكيد النكرة) بألفاظ التوكيد المعنوى (عند البصريين) مطلقا : أى سواء أفاد توكيدها أم لا وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز توكيدها إن أفاد بأن كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار وكان التوكيد من ألفاظ الاحاطة ككل واختاره ابن مالك فى جميع كتبه لصحة السماع به ولأن فيه فائدة لأن من قال صمت شهرا قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره ففى قوله احتمال يرفعه التوكيد . قال ابن هشام فى الأوضح : وهذا المذهب هوالصحيح واستدل عليه بقول عائشة : ماصام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله إلا رمضان ، وقول الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذارجب ياليت عدة حول كله رجب

وقد أنشد ابن مالك وجماعة هذا البيت بلفظ * ياليت عدة شهر كله رجب * قال ابن هشام وهو تحريف . قال الأزهرى لأن المعنى يفسد عليه لأن الشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله إلى آخره رجب قال لما رأى فيه من الخيرات ، ولا يصح فيه أن يتمنى عدة شهر كله رجب لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجب وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجب اه قال العصامى وقد تضمن تعبيره برجب منونا أنه منصرف وهو الظاهر إذ لا يظهر فيه سوى العلمية وبذلك صرح بعض الأئمة لكن جزم العلامة التفتازانى بأنه غير منصرف للعلمية والعدل عن الرجب كأمس فى لغة من منعه من الصرف ، وعلى هذا فصرفه فى البيت للضرورة اه وقديفرق بينه وبين أمس بأن ذلك سمع فيه منع الصرف وفيه العلمية إذ هو اسم لليوم الذى قبل يومك بخلاف هذا فانه لم يسمع فى أشعار العرب منع صرفه وبأنه يستعمل نكرة فان أريد به معين وقدرنا فيه العدل امتنع .

والتوكيد تابع للمؤكد فى رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه ولا يجوز توكيد النكرة عند البصريين

باب البدل

والتعبير به اصطلاح البصريين ، والكوفيون يسمونه الترجمة والتبيين والتكرير (هو) لغة : العوض . قال تعالى ــ عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها ــ . واصطلاحا (التابع) هذا جنس شامل لجميع التوابع (المقصود بالحكم) أى دون متبوعه ، وهذا مخرج لبقية التوابع ماعدا المعطوف ببل بعد الاثبات فان النعت والتوكيد وعطف البيان ليست مقصودة بالحكم ، بل المقصود به متبوعها وهى مكملات للمقصود والمعطوف بلا بعد الايجاب وببل ولكن بعد النفى ليس مقصودا بالحكم الواقع قبله بل المقصود به هو ماقبله . وأما المعطوف ببقية أحرف العطف فليس هو المقصود بالحكم فقط بل المقصود بالحكم هو المعطوف والمعطوف عليه بخلاف البدل فانه هو المقصود بالحكم فقط (بلا واسطة) بينه وبين متبوعه فخرج المعطوف ببل بعد الاثبات فانه مقصود بالحكم لكن بواسطة . وظاهر التعريف المذكور أن المبدل منه ليس مقصودا بالحكم ، وإنما ذكر توطئة ومقدمة للبدل لأن ذكر المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره يفيد توكيد الحكم وتقريره ولهذا كان فى حكم تقرير العامل عند الجمهور ولا ينوى بمتبوعه الطرح وقول كثيرين المبدل منه فى حكم الطرح إنما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز نحو ضربت زيدا رأسه إذ لولم يعتدّ بزيد أصلا لم يكن للضمير ما يعود إليه قاله ابن عنقاء . ثم البدل يدخل الأسماء والأفعال ، وحكمه التشريك فى الاعراب ، ولهذا قال (وإذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه فى جميع إعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم ، وعامله مقدّر من جنس عامل متبوعه ، ويظهر كثيرا إن كان حرف جر ، وقيل عامله نفس عامل متبوعه وليس على نية تكرار العامل أصلا واختاره ابن مالك وآخرون وكأنهم نظروا لتسميته تابعا . إذ لا يصدق عليه ذلك حقيقة إلا إذا كان عامله هو عامل متبوعه (والبدل على أربعة أقسام) على المشهور (الأوّل بدل الشىء من الشىء) أى بدل شىء من شىء مساوله فى المعنى بأن تكون ذات البدل عين ذات المبدل منه ويكون المراد منهما واحدا وإن اختلف مفهومهما (ويقال بدل الكل من الكل) وسماه ابن مالك البدل المطابق : أى الموافق لمعنى المبدل منه . قال لأن هذه العبارات صالحة لكل بدل يساوى المبدل منه فى المعنى بخلاف قول النحويين بدل الكل من الكل فانها لا تصدق إلا على ذى أجزاء وهذا البدل يقع فى اسم الله تعالى والله سبحانه منزه عن الأجزاء . فالعبارة الجيدة أن يقال بدل موافق من موافق أو بدل الشىء من الشىء أو البدل المطابق . ثم ادخال المصنف أل على كل مبنى على ماوقع لكثيرين وهو معترض بقول بعض الأئمة لا يجوز ادخال أل على كل وبعض عند الجمهور . قال ابن خالويه فى كتاب ليس يغلط كثير من الخواص بادخال أل على كل وبعض . وليس من لغة العرب لأنهما معرفتان فى نية الاضافة وبذلك نزل القرآن اهـ لكن نقل بعضهم عن الأزهرى أنه قال ، أجاز النحويون ادخال الألف واللام فى كل وبعض وان أباه الأصمعى لأن مذهب العرب عدم جواز دخول الألف واللام عليهما لأنهما مضافتان ألبتة إما ظاهرا وإما مضمرا . وفى القاموس : وكل وبعض معرفتان لم تجىء عن العرب بالألف واللام وهو جائز اهـ (نحو جاء زيد أخوك) وإعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل أخو بدل كل من كل والبدل يتبع المبدل منه فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة والكاف فى محل جر بالاضافة فزيد وأخوك يصدقان على ذات واحدة ومفهومهما مختلف

(قال

﴿باب البدل﴾

هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة وإذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه فى جميع إعرابه . والبدل على أربعة أقسام : الأوّل بدل الشىء من الشىء ويقال بدل الكل من الكل نحو جاء زيد أخوك

(قال الله تعالى ـ اهـدنا الصراط المستقيم صراط الذين) وإعرابه اهـد فعل دعاء مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ينصب مفعولين . والأصل فيه أن يتعدى إلى ثانى مفعوليه باللام أو بإلى ، يقال هداه لـكذا أو الى كذا ، وقد يتسع فيه فيتعدّى بنفسه كما فى هـذه الآية ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونا ضـمير متصل فى محل نصب مفعولها الأوّل . الصراط مفعول ثان . المستقيم نعت للصراط بدل كل من كل والذين اسم موصول فى محل جر بالاضافة . وفائدة البدل التوكيـد والتوضيح ، والمراد بالصراط المستقيم طريق الحق وهو دين الاسـلام . ولما كان فى قوله الصراط المستقيم بعض ابهام بينه بقوله ـ صراط الذين أنعمت عليهم ـ أى من الأنبياء والملائكة والصدّيقين والشهداء والصالحين (وقال تعالى ـ إلى صراط العزيز الحميد الله ـ فى قراءة الجر) وهى قراءة غـير نافع وابن عامر فالاسم الـكريم بدل من العـزيز بدل الشئ من الشئ ، ولا ينبغى أن يقال بدل الـكل من الـكل لأن الـكل يطلق على ذى أجزاء كما مر ، تعالى الله عن ذلك وقد يقال لا محـذور فى ذلك لأن قولهم بدل الـكل من الـكل قـد صار علما بالغلبة على البدل المطابق . ثم هذا البدل لا يحتاج إلى رابط يربطه بالمبـدل منه اتفاقا لأحـدها (الثانى بدل البعض من الـكل) وهو بدل الجزء من كله بأن يكون مدلول الثانى بعضا من مدلول الأوّل (سواء كان ذلك البعض قليلا) أى دون النصف (أو كثيرا) أى فوق النصف أو مساويا خـلافا لمن زعم كالـكسائى وابن هشام أن لا يكون إلا فيما دون النصف (نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه) وإعرابه أكلت فعل وفاعل الرغيف مفعول به ثلثه بدل بعض من كل وكذا نصفه وثلثيه والهاء فى الجميع فى محـل جر بالاضافة (ولا بد من اتصاله) أى بدل البعض (بضمير يرجع منه للمبدل منه) ليحصل به الربط بينهما وهذا ماعليه الجمهور . وخالف فى ذلك ابن مالك فجعل اتصاله به كثيرا لا شرطا (إما مذكور) ذلك الضمير أى ملفوظ (كالأمثلة) الـمذكورة ، ونحو ضربت زيدا رأسه (أو مقدّر كقوله تعالى ـ ولله على الناس حج البيت من استطاع) وإعرابه لله جار ومجرور خبر مقدم على الناس جار ومجرور فى محل نصب على الحال حج مبتدأ مؤخر والبيت مضاف إليه من اسم موصول فى محـل جر بدل من الناس بدل بعض من كل لأن الناس يعم المستطيع وغـيره فهو عام مخصوص بالمستطيع استطاع فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد الضمير المستتر . وقال ابن برهان : هو بدل كل لأن المراد بالناس المستطيع دون غيره فهو عام أريد به الخصوص وعليه لا يحتاج لتقدير الرابط . وقال الـكسائى من شرطية حذف جوابها : أى من اسـتطاع فليحج ويقوّيه مجئ الشرط عقبه فى قوله تعالى ـ ومن كفر فانّ الله غنى عن العالمين ـ وحسن المعنى لأن قضيته أن الناس يلزمهم عموما إحياء البيت كل سنة بالحج وهو فرض كفاية ويلزم المستطيع خصوصا أن يحج بنفسه وهو فرض عين ويدخل فيه حينئذ الملائكة بناء على أنه صلى الله عليه وسلم مرسل اليهم وهو الأصح وعلى القول بأن من بدل بعض لا يدخل الملائكة لأن الناس يعم الانس والجنّ فقط كذا قرره بعض المحققين وعلى القول بالبدلية أيضا فالضمير العائد على المبدل منه مقدر (أى منهم) يعنى من الناس (الثالث بدل الاشتمال) ويقال له بدل انتقال وهو أن يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير الجزئية والكلية سمى بذلك لاشتمال معنى الكلام عليه لأن العامل فى المتبوع يشتمل على معناه بطريق الاجمال سواء اشتمل الأوّل على الثانى نحو ـ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ـ أو الثانى على الأوّل نحو سلب زيد ثوبه أو لم يشتمل أحدهما على الآخر نحو سرق زيد فرسه

قال الله تعالى ـ اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين ـ وقال تعالى ـ إلى صراط العزيز الحميـد الله ـ فى قراءة الجر . الثانى بدل البعض من الكل سواء كان ذلك البعض قليلا أو كثيرا نحـو أكلت الرغيف ثلثه أو نصـفه أو ثلثيه . ولا بد من اتصاله بضمير يرجع منه للمبدل منه إما مذكور كالأمثلة أو مقدّر كقوله تعالى ـ ولله على الناس حج البيت من استطاع ـ أى منهم . الثالث بدل الاشتمال

فتسمية مثل هذا بدل اشتمال من حيث اشتمال المتبوع على التابع لكن لا كاشتمال الظرف على المظروف كما قد يتوهم بل من حيث كونه دالا عليه إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس متشوقة عند ذكر الأوّل إلى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما أجمل في الأوّل ومبينا له (نحو أعجبني زيد علمه) وإعرابه أعجب فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به زيد فاعل علم بدل اشتمال والهاء في محل جر بالاضافة ومثله سلب زيد ثوبه ورأيت درجة الأسد برجه لأن البرج عبارة عن مجموع الدرجات ونظرت إلى القمر فلكه لأن الفلك ملابس للقمر بغير الجزئية والكلية، ولابد في بدل الاشتمال من أمور ثلاثة. الأوّل أن تبقى النفس عند ذكر الأوّل متشوّقة إليه: أي إلى البدل ومنتظرة له نحو سلب زيد ثوبه فانك قبل أن تذكر الثوب تصير النفس متشوّقة إلى بيان الشيء المسلوب إذ من الظاهر أنه لم تسلب نفسه بل شيء منه وحينئذ فالاسناد إلى الأوّل لا يكتفى به من جهة المعنى، وإنما أسند إليه على قصد غيره مما يتعلق به ويلابسه بغير الجزئية والكلية ويكون المعنى مختصا بالأوّل كأعجبني زيد حسنه أو كلامه أو فهمه فان الاعجاب مشتمل على زيد مجازا وعلى حسنه وكلامه وفهمه حقيقة وكذا سرق زيد ثوبه أو فرسه فان زيدا مسروق مجازا والفرس حقيقة فخرج بهذا الشرط نحو قتل الأمير سيافه، فلا يجوز مثل هذا الابدال أصلا لفقد الشرط المذكور لأن الأوّل غير مجمل إذ يستفاد عرفا من قولك قتل الأمير أن القاتل سيافه قاله الدماميني. الثاني لابد فيه كما قال ابن مالك وتبعه الفاكهي وغيره من إمكان فهم معناه عند حذفه، ومن حسن الكلام بتقدير حذفه ولأجل ذلك جعل نحو أعجبني زيد أخوه بدل اضراب لعدم صحة الاستغناء عنه بالأوّل وكذلك نحو أسرجت زيدا فرسه لأنه وان فهم معناه في حال الحذف لكن لا يحسن استعمال مثله بل لا يستعمل لأن الاسراج لا يكون إلا للخيل فان سمع شيء حمل على الاضراب والغلط. قال ابن عنقاء: وقد يخرج بهذا الشرط نحو نظرت إلى القمر فلكه فتأمل اهـ وليس كذلك فان إسناد النظر إلى القمر، والمراد فلكه مما يحسن ويسمع (و) الثالث (لابد من اتصاله) أي البدل (بضمير) يرجع إلى المبدل منه (إما مذكور كالمثال) المذكور (أو مقدر كقوله تعالى – قتل أصحاب الأخدود النار) أي لعن أصحاب الأخدود أي الشق في الأرض الذي جعلوه للمؤمنين وأوقدوا فيه النار وألقوا فيها المؤمنين وقصة أصحاب الأخدود مستوفاة في كتب التفسير وفي صحيح مسلم بنجران قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم بنحو سبعين سنة وإعراب الآية قتل فعل ماض مغير الصيغة وأصحاب نائب فاعل والأخدود مضاف إليه النار بدل اشتمال من الأخدود والضمير العائد إلى المبدل منه مقدر عند الجمهور (أي فيه) وعند الكوفيين وجماعة نابت عنه أل والأصل ناره وعند ابن مالك لاحذف أصلا، وقال الفراء وابن الطراوة بدل كل ولا حذف، وابن خروف بدل إضراب والأصح ما ذكره المصنف (الرابع البدل المباين) أي للمبدل منه بحيث لايشعر به ذكر المبدل منه بوجه: أي بأن لا يكون مطابقا له ولاجزءا منه ولا ملابسا له (وهو ثلاثة أقسام بدل الغلط) وهو الذي لم يقصد متبوعه بل سبق إليه اللسان (وبدل النسيان) وهو ما قصد ذكر متبوعه ثم تبين فساد قصده (وبدل الاضراب) وهو ماقصد فيه كل من البدل والمبدل منه قصدا صحيحا وأنكر قوم منهم المبرد الثلاثة وخرجوا ما أوهم ذلك على حذف العاطف وهي الواو المفيدة للتقسيم (نحو رأيت زيدا الفرس) هذا المثال يصلح لكل واحد من الثلاثة (لأنك أردت أن تقول ابتداء (رأيت الفرس فغلطت) أي سبق لسانك لغيره (فقلت زيدا) من غير قصد ثم نطقت بالصواب فقلت الفرس (فهذا بدل الغلط) بالاضافة: أي بدل عن اللفظ الذي هو الغلط فالمبدل منه هو الغلط

نحو أعجبني زيد علمه و لابدّ من اتصاله بضمير إما مذكور كالمثال أو مقدر كقوله تعالى – قتل أصحاب الأخدود النار – أي فيه. الرابع البدل المباين وهو ثلاثة أقسام بدل الغلط و بدل النسيان و بدل الاضراب نحو رأيت زيدا الفرس لأنك أردت أن تقول رأيت الفرس فغلطت فقلت زيدا فهذا بدل الغلط

لا البدل و يسمى التابع هنا ببدل الغلط من حيث إن سبب الاتيان به هو الغلط فى ذكر المبدل منه ولم يرد أن البدل نفسه غلط وكيف يكون غلطا وهو المقصود بالنسبة وقضية كلام المصنف كغيره أن بدل الغلط يصح فى النثر وهو قول سيبويه والأكثرين ، وقال بعضهم إنه يجوز فى الشعر دون النثر وعكسه بعضهم ، قال آخرون ان بدل الغلط لم يقع فى نظم ولا نثر واستدل المثبتون له بقول ذى الرمة :

لمياء فى شفتيها حوّة لعس   وفى اللثات وفى أنيابها شنب

قال الحوّة السواد، واللعس سواد مشرب بحمرة ، وفى الوافى وشرحه ماحاصله ، وقد يكون المبدل منه متغالطا فيه لاغلطا : أى يظهر المتكلم من نفسه أنه غالط فيه لغرض الابهام وليس غالطا فى نفس الأمر بل ذكره أوّلا عن قصد وتعمد لكنه أوهم أنه غالط لغرض المبالغة والتفنن فى الفصاحة وهذا يستعمله الشعراء كثيرا وشرطه أن يرتقى من الأدنى إلى الأعلى كهند نجم بدر شمس لأنك وان كنت قاصدا لذكر النجم توهم من نفسك الغلط وأنك لم تقصد فى الأوّل إلا تشبيهها بالبدر ثم تفعل كذلك منتقلا إلى الشمس وهو فصيح دون الغلط ولا أدرى لأى معنى جزموا بأن بدل الغلط غير فصيح مع أن النسيان لاينافى الفصاحة اللهم إلا أن يكونوا تتبعوا كلام الفصحاء فلم يجدوا بدل الغلط فاشيا فيه فحكموا بأنه غير فصيح نظرا إلى هذا المعنى وليس المراد أن الانسان إذا سبق لسانه إلى ذكر مالم يقصده فتنبه فذكر المقصود يحكم بأن لفظه المذكور على سبيل السهو غير فصيح اه (وان قلت رأيت زيدا) قاصدا الاخبار عن رؤيته (ثم لما نطقت تذكرت أنك) لم ترد زيدا و (إنما رأيت فرسا فأبدلته) أى لفظ الفرس (منه) أى من زيد بأن قلت رأيت زيدا الفرس (فهذا بدل نسيان) أى بدل ذكر شىء نسيانا وهذا كالذى قبله . قال الفاكهى : لايقع فى فصيح الكلام ومتعلقه الجنان و بدل الغلط متعلقه اللسان و بعض النحويين لم يفرقوا بينهما بل سموهما بدل الغلط (وان أردت الاخبار أوّلا بأنك رأيت زيدا ثم بدالك أن) تضرب : أى تعرض عن ذلك وان (تخبر بأنك رأيت الفرس) و يكون الأوّل فى حكم المتروك (فهذا بدل الاضراب) و يسمى أيضا بدل البداء بالدال المهملة والمد لأن المتكلم يخبر بشىء ثم يبدو له أن يخبر بآخر من غير إبطال للأوّل فكل من التابع والمتبوع فيه مقصود قصدا صحيحا ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم «إن الرجل ليصلى الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها خمسها سدسها سبعها ثمنها تسعها عشرها» فثلثها وما بعده بدل اضراب من نصفها أو كل واحد بدل مما قبله وهو إضراب انتقال لا اضراب إبطال والأحسن فى هذه الثلاثة أن يعطف فيها التابع فيكون من عطف النسق لأن بل تشعر بأن ماقبلها ذكر عن قصد إلا أنه أضرب عنه فيخرج الكلام عن كونه صدر عن غلط أو نسيان ، ولأن بذكر بل يندفع توهم كون البدل فى ذلك صفة لما قبله كما فى قولك رأيت رجلا حمارا إذ يحتمل أن تكون أردت بقولك حمارا جاهلا أو بليدا .

﴿فائدة﴾ قال الفاكهى ذكر بعض النحاة قسما خامسا وهو بدل كل من بعض واحتج له بقول الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها   بسجستان طلحة الطلحات

فيمن رواه بنصب طلحة على أنه بدل من أعظما، وأجيب بأنه على تقدير مضاف أى أعظم طلحة أو على أن المراد بها الذات من باب تسمية الكل بالجزء وعلى كل فهو من بدل الكل اه وقال غيره ، قيل ومنه :

☆ كأنى غداة البين يوم تحملوا ☆ فيوم بدل من غداة بدل كل من بعض و يجاب بأنه بدل كل من كل على حذف مضاف أى غداة يوم تحملوا أو على أن المراد باليوم مطلق الوقت لا اليوم المحدود اه ونحو ذلك فى الوافى وشرحه ، وقال أبو حيان ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو لقيته غدوة يوم

وان قلت رأيت زيدا ثم لما نطقت تذكرت أنك انما رأيت فرسا فأبدلته منه فهذا بدل نسيان ، وان أردت الاخبار أوّلا بأنك رأيت زيدا ثم بدا لك أن تخبر بأنك رأيت الفرس فهذا بدل الاضراب

ومثال الفعل ـ ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب ـ و يجوز إبدال النكرة من المعرفة نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه

الجمعة لأن يوم الجمعة لا يكون ظرفا ثانيا لأن العامل لايعمل فى نوع من المعمولات إلافى واحد منها إلا على طريق الاتباع ولا يكون غلطا لأن اللقى لا يكون فى كل اليوم بل فى بعضه . قال السيوطى : وقد وجدت له شاهدا فى التنزيل وهو قوله تعالى ـ فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن ـ اه و يمكن الجواب عن الآية بأن المراد بالجنة جنس الجنات فيكون جنات حينئذ بدل كل من كل لابدل كل من بعض وعن المثال بأنه غيرمسموع بل المسموع لقيته يوم الجمعة غدوة لأن سيبويه يجيز تعدد الظرف من نوع إذا كان الثانى أخص من الأول (ومثال) إبدال (الفعل) من الفعل قوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب) و إعرابه من اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه فى محل رفع مبتدأ يفعل فعل الشرط وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر، ذلك اسم إشارة فى محل نصب مفعول به يلق جواب الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو أثاما مفعول به يضاعف بدل كل من يلق لأن مضاعفة العذاب هى لقى الآثام والبدل يتبع المبدل فى إعرابه تبعه فى جزمه وعلامة جزمه سكون آخره وهو مغير الصيغة وله جار ومجرور والعذاب نائب الفاعل وعلامة رفعه ضم آخره وقد أجرى الشاطبى الأقسام الأربعة فى الفعل كما هو مقتضى عبارة المتن فبدل الكل كما مثل و بدل البعض من الكل إن تصل تسجد لله يرحمك و بدل الاشتمال نحو من يصل إلينا يستعن بنا يعن ، و بدل الغلط نحو إن تأتنا تسألنا نعطك ومثل بعضهم بقوله تعالى ـ ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف ـ على تقدير بل ومنع بعضهم فى الفعل ماعدا بدل الكل وشرط ابن مالك لابدال الفعل من الفعل الموافقة فى المعنى مع زيادة بيان وقدح فيه بعضهم بأن ذلك ليس بشرط ولكن الأصح ماقاله ابن مالك قال غيره فان لم يكن الثانى راجح البيان على الأول كان تأكيدا قال الفاكهى وكما يبدل الفعل من الفعل تبدل الجملة من الجملة إذا كانت الثانية أوفى بتأدية المقصود من الأولى نحو ـ أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام و بنين ـ فجملة أمدكم بانعام بدل بعض من الأولى لأن ما اشتملت عليه بعض ماتعلمون من نعمه ونحو إنى جزيتهم اليوم بما صبروا إنهم هم الفائزون على قراءة حمزة والكسائى بكسر إنهم فجملة انهم بدل كل أو بدل اشتمال من جملة إنى جزيتهم اليوم الخ و يجوز إبدال الجملة من المفرد كقول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة ⁂ وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فجملة كيف يلتقيان بدل اشتمال من حاجة وأخرى ، وهما مفردان ، وقول الشاعر :

⁕ أقول له ارحل لاتقيمن عندنا ⁕ (و يجوز إبدال النكرة من المعرفة) و يجب فى بدل الكل وصف النكرة نحو ـ لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة ـ لأنها هى فى المعنى فلا يمكن أن يؤتى بالمقصود من غير زيادة . قال أبو على فى كتابه الحجة يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل مالىس فى المبدل منه واختاره الرضى ، وقال انه حق وذلك كقول الشاعر :

فلا وأبيك خير منك إنى ⁂ ليؤذينى التحمحم والصهيل

ونحو قوله تعالى ـ إنك بالواد المقدس طوى ـ فطوى بدل كل من الوادى إذا لم يجعل طوى اسم الوادى بل من الطى لأنه قدس مرتين فكأنه طوى بالتقديس و إذا لم يفد إلا ما أفاد الأول لايجوز لأنه إنما يكون ابهاما بعد التفسير ولافائدة فيه وان كان غير بدل الكل من الكل جاز إبدال النكرة من المعرفة غير الموصوفة اكتفاء بالضمير الراجع إلى المبدل منه (نحو ـ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فقتال نكرة وهو بدل اشتمال من الشهر وهو معرفة وقضية كلامه أنه إذا أبدل اسم من اسم لاتجب موافقة البدل المبدل منه فى التعريف والتنكير فيجوز ابدال المعرفة من المعرفة

كما فى الأمثلة السابقة ، ومن النكرة نحو ــ إلى صراط مستقيم صراط الله ــ والنكرة من النكرة نحو ــ مفازا حدائق ــ ولا تجب موافقته له أيضا فى الاضمار والاظهار فيجوز ابدال الظاهر من الظاهر كما مر ، ومن المضمر نحو رأيته زيدا ، والمضمر من المضمر الموافق له نحو رأيتك إياك . ومن الظاهر نحو رأيت زيدا إياه ، ومنع ابن مالك وقوع الضمير بدلا وجعل نحو رأيتك إياك توكيدا ورأيت زيدا إياه من وضع النحويين : أى انه لم يسمع من العرب ، وشرط إبدال الظاهر من ضمير التكلم ، والمخاطب عند الجمهور بدل كل إفادة البدل الاحاطة نحو هذا لكم صغيركم وكبيركم ، وقوله تعالى ــ تكون لنا عيدا لأوّلنا وآخرنا ــ ، وندر نحو قول الشاعر :

بكم قريش كفينا كل معضلة وأم نهج الهدى من كان ضليلا

بجر قريش بدلا من كاف بكم وتجب موافقة البدل للمبدل منه فى تذكيره وتأنيثه وإفراده وجمعه وتثنيته ، وإنما يجب ذلك فى بدل الكل من الكل . قال بعضهم : مالم يمنع مانع من التثنية والجمع بكون أحدهما مصدرا أو قصد به التفصيل فالأوّل نحو ــ مفازا حدائق وأعنابا ــ والثانى نحو مافى الحديث «أذن لها بنفسين نفس فى الشتاء ونفس فى الصيف» وفيه نظر لأن المراد بالمطابقة أعم من أن يكون بحسب اللفظ أو بحسب المعنى ففى الأوّل المصدر يطلق على الاثنين والجماعة ولهذا يوصف به الجمعان وفى الثانى البدل هو المجموع لا كل واحد من شقى التفصيل . وأما الابدال الأخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه فى الافراد والتذكير وفروعهما .

﴿ تتمة ﴾ قد يحذف فى الصلة المبدل منه استغناء بالبدل كقوله تعالى ــ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب ــ أى تصفه . والكذب بدل من الهاء المحذوفة . وقد يحذف البدل لحاول دليله محله كقوله صلى الله عليه وسلم « لا يحل دم امرىء مسلم إلا باحدى ثلاث : الثيب الزانى . وقتل النفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » أى بثيوبة الزانى . ويجوز رفع الثيب خبرا لمحذوف : أى هم الثيب والضمير يعود للذين يحل قتلهم المفهوم مما قبله . وقد يقطع البدل للرفع مبتدأ وللنصب مفعولا لفعل محذوف تقديره أعنى مع جواز اظهار المحذوف ويحسن مع الفصل نحو ــ بشر من ذلكم النار ــ أى هى النار . وإذا كان البدل تفصيلا ، فان كان وافيا بما فى المفصل من الأعداد جاز الاتباع والقطع نحو قوله تعالى ــ قد كانت لكم آية فى فئتين التقتا فئة ــ أى منهم فئة ، وإن لم يف تعين القطع نحو قوله صلى الله عليه وسلم « اتقوا الموبقات : الشرك والسحر » ومحل وجوب القطع إن لم ينو معطوف محذوف ، فان نوى معطوف يحصل به منضما إلى المذكور الوفاء بالتفصيل لم يتعين القطع بل يجوز القطع والابدال . وقد روى الحديث المذكور بالرفع على القطع وهو ظاهر . وروى بالنصب على البدل ونية معطوف محذوف كأنه قال اجتنبوا الموبقات : الشرك والسحر وأخواتهما ، وقد ثبت تفصيل حديث السبع فى حديث آخر وإذا أبدل من اسم الاستفهام وجب فى البدل التفصيل والهمزة بعديلتها نحو من رأيت أزيدا أم عمرا وكم مالك أثلاثون أم عشرون أو من اسم شرط وجب التفصيل وان نحو مهما تصنع إن خيرا وإن شرا تجز به ، فان استفهمت أو شرطت بالحرف كهل وان لم يجب التفصيل ولم تأت بالهمزة نحو هل جاء أحد رجل أو امرأة وان تكرم أحدا زيدا أوعمرا اكرمه وأن تكرم أحدا رجلا أو امرأة أكرمه .

باب الأسماء العاملة عمل الفعل

فترفع الفاعل وتنصب المفعول ويتعلق بها الظرف والمجرور (اعلم أن الأصل فى العمل) أن يكون (للأفعال) وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل (ويعمل عمل الفعل من الأسماء سبعة) المصدر واسم الفاعل وأمثلة المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل، وقد ذكرها المصنف على هـذا الترتيب، ولم يتعرض المصنف لعمل اسم المصدر لندور اعماله، بل البصريون يمنعون إعماله نظرا إلى أن أصل وضعه بغير المصـدر وأوّلوا ما أوهم ذلك ولا الظرف والمجرور المعتمدين للاختلاف فى إعمالهما قاله الفاكهى. وقال غيره: إنما لم يذكر اسم المصدر مع أنه يعمل عمل الفعل لرجوعه إلى المصدر ولا الظرف والجار والمجرور لرجوعهما إلى اسم الفعل فلا حاجة إلى عدّها عشرة كما فعل صاحب الشذور وهذا الاعتذار أولى لأن اسم المصدر إذا كان مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل فانه يعمل باتفاق بشروط المصدر الآتية لأنه مصدر حقيقى، ويسمى المصدر الميمى ويكون من الثلاثى على مفعل بفتح ميمه وعينه كجلست مجلسا: أى جلوسا مالم يكن فاؤه واوا مع صحة آخره فتـكسر عينه وقد تفتح كوعده موعدا ووهبه موهبا أى عدة وهبة وهو مقيس مطرد، ومنه قول الشاعر:

أظلوم إنّ مصابكم رجلا أهـدى السلام تحية ظلم

وما كان منه اسم جنس لغـير حدث ثم نقل إلى الحـدث كالكلام والصلاة والثواب والعطاء والغسل والوضوء اسمى مصدر اغتسل وتوضأ فمنع البصريون إعماله وحملوا ماجاء منه على حذف عامل من مصدر الاسم المذكور والأصح وفاقا لأكثر المتأخرين جوازه بشروط المصـدر الآتية نحو أعجبنى كلامك هندا وثوابك زيدا وعطاؤك بكرا، ومنه ـ ألم نجعل الأرض كفاتا أحياء وأمواتا ـ أى تكفتهم. وأما الظرف والجار والمجرور فالأصح أنه يجوز إعمالهـا بشرط اعتمادها على نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول أو مخبر عنه أو ذى حال ويتعلقان حينئذ بكون عام واجب الحـذف كالاستقرار والحصول والكون والوقوع والثبوت، ويسميان بالظرف المستقر بفتح القاف لتعلقهما بالاستقرار وهو الكون العام لا لاستقرار الضمير فيهما لأن قضيته أنهما إذا رفعا الاسم الظاهر لايسميان بذلك وعملهما كاستقر فيرفعان الضمير المسمى بضمير الاستقرار فى نحو زيد فى الدار وعندك، والظاهر فى نحو ـ أفى الله شك ـ وزيد عندك أبوه وهو أى مرفوعهما فاعل والأصح أنهما الرافعان له نيابتهما عن المحـذوف ولأنه يجوز كونه مبتدأ مؤخرا وهما الخـبر (الأوّل) من السبعة التى تعمل عمل الفعل (المصدر) وهو اسم الحدث الجارى على الفعل: أى المشتمل على جميع حروفه لفظا أو تقديرا فخرج اسم المصدر لخلوّه عن بعض حروف الفـعل لفظا، وبدأ به لأنه أصل الفـعل فى الاشتقاق ولأنه يعمل عمل فعله ماضيا أو حالا أو مستقبلا تقول أعجبنى ضرب زيد عمرا أمس أو الآن أو غـدا فيرفع الفاعل وينصب المفعول لـكن (بشرط أن يحل) بضم الحاء (محله) أى فى محله (فعل مع أن) المصدرية إن أريد به المضى أو الاستقبال (أو) فعل (مع ما) المصدرية إن أريد به الحال وذلك لأجل أن يشابه الفعل، فالأوّل (نحو يعجبنى ضربك زيدا) غدا أوأمس. وإعرابه يعجب فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول به ضرب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره وضرب مصـدر يعمل عمل فعـله يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف وفاعله مضاف إليه زيدا مفعول به والمصدر فى تقدير الفعل (أى) يعجبنى

﴿ باب الأسماء العاملة عمل الفـعل ﴾
اعلم أن الأصـل فى العمل للأفعال ويعمل عمل الفعل من الأسماء سبعة: الأوّل المصدر بشرط أن يحل محـله فعل مع أن أو مع ما نحو يعجبنى ضربك زيدا أى

(أن تضرب زيدا) غدا وإن ضربته أمس (و) الثانى (نحو يعجبنى ضربك زيدا) الآن ، فضرب فيه مصدر فى تقدير الفعل (أى) يعجبنى (ماتضربه) الآن : أى الضرب الذى تضربه الآن ، ولا يصح حاول أن محله إذا كان بمعنى الحال لأن أن المصدرية إذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال ، وإن دخلت على الماضى فانه يبقى معها على المضى فهى ممتنعة مع الحال جائزة مع غيره بخلاف ما المصدرية فان كلام الجماعة فى هذا الموضع يوهم أنه لا يجوز تقديرما مع الماضى والمستقبل وليس كذلك بل يجوز مطلقا ، وعبارة الدمامينى فى المنهل الصافى ، ولك تقدير المصدر فى جميع الحالات بالفعل مع ما لأنها تدخل على الأفعال الثلاثة نحو أعجبنى ماصنعت أمس وما تصنع الآن وما تصنع غدا ، ولك تقدير أن مع غير الحال كما مر انتهت ، فخرج ما إذا لم يحل محله فعل أو حل محل الفعل وحده بدون أن وما فانه حينئذ يكون مفعولا مطلقا فلا يعمل شيئا بل العمل للفعل ،إذ لايجوز إعمال الضعيف مع وجود الأقوى سواء كان مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا أو محذوفا نحو ضربا زيدا خلافا لابن مالك فى الثانى ، ووجه ما قاله أنه لما صار بدلا من الفعل قام مقامه ، فان كان بدلا من الفعل بأن حذف فعله حذفا واجبا وصار المصدر بدلا عنه نحو سقيا له وشكرا وحمدا له فانه يجوز أن يكون العمل له لا لمصدرية بل لنيابته عن الفعل وهذا هو الأصح وإليه ذهب سيبويه والأخفش ولفعله بالأصالة ، ورجحه السيرافى ، وارتضاه الرضى ، وحينئذ فاذا قلت سقيا زيدا فزيدا منصوب بسقيا من حيث انه قام مقام اسق لامن حيث كونه مصدرا ثم هل نيابة المصدر عن الفعل المحذوف من الأمور القياسية أو لا نقل أكثر المتأخرين عن سيبويه أنه غير مقيس بل يقتصر فيه على ماسمع ولا يتعدى . وقال ابن مالك : انه قياسى فى الأمر نحو :

* فندلا زريق المال ندل الثعالب * يعنى اندل يازريق المال : أى اختلس ، والدعاء كقوله : * ياقابل التوب غفرانا مآثمنا * والاستفهام كقوله :

أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالثغام المخلس

﴿ تنبيه ﴾ اقتصر المصنف رحمه الله تعالى من شروط إعمال المصدر على هذا الشرط وإلا فله شروط أخر . منها أن لا يكون مصغرا ، فلا يقال أعجبنى ضريبك زيدا لأن التصغير من خصائص الأسماء فيبعد به المصدر عن شبه الفعل . قال ابن هشام : وهذا الشرط مجمع عليه ولا مضمرا فلا يقال ضربى زيدا حسن وهو عمرا قبيح بنصب عمرا مفعولا للضمير ، وأجاز ذلك الكوفيون ، ولا محدودا بالتاء والتثنية والجمع ، فلا يقال أعجبنى ضربتك ولا ضربتاك ولا ضرباتك زيدا لأن الفعل يصدق على القليل والكثير ، والمصدر إنما عمل لأنه أصل الفعل ونائب عنه فروعى أن لايبعد عنه بالتحديد بما ذكر ، وما ورد فى كلامهم مما يخالف ذلك فشاذ لايقاس عليه ، وأن لا يتبع بنعت أو غيره قبل العمل ، فلا يقال أعجبنى ضربك الشديد زيدا ولا سوقك العنيف الابل لأنه مع معموله كالموصول مع صلته . فلا يفصل بينهما بفاصل ولا مفصولا من معموله بأجنبى ، فلا يقال ان يوم من قوله تعالى ـ يوم تبلى السرائر ـ معمول لرجعه للفصل بينهما بالخبر بل هو معمول لفعل محذوف دل عليه المصدر : أى يرجعه ، وأن لا يكون مؤخرا عن معموله ، فلايقال زيدا أعجبنى ضربك ولا أعجبنى زيدا ضربك . وأجاز بعضهم تقديمه إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا لأنهم توسعوا فيهما مالم يتوسعوا فى غيرهما . واستدل لذلك بقوله تعالى ـ ولا تأخذكم بهما رأفة ـ وقوله تعالى ـ أكان للناس عجبا ـ ، وقول كعب بن زهير :

ضخم مقلدها فعم مقيدها فى خلقها عن بنات الفحل تفصيل

أن تضرب زيدا ونحو يعجبنى ضربك زيدا أى ما تضربه

وهو ثلاثة أقسام: مضاف، ومنوّن، ومقرون بأل
فاعماله مضافا أكثر من إعمال القسمين
كالمثالين وكقوله تعالى ـ ولولا دفع الله الناس ـ
وعمله منوّنا أقيس نحو ـ أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ـ

قال ابن هشام فى شرحه لهذه القصيدة . عن بنات الفحل متعلق بتفصيل و إن كان مصدرا لأنه ليس بمنحل لأن والفعل ، ومن ظنّ أن المصدر لا يتقدّم معموله مطلقا فهو واهم انتهى ، وكرر فى المغنى القول بجواز تقديم معمول المصدر الذى لاينحل جازما به والمصدر الذى لاينحل هو الذى لا يكون للفاعل ولا نائبه ذكر فى الترتيب أصلا لأنه يلزم على تأويله بالفعل بقاء الفعل بلافاعل ولا نائب وما ذكره ابن هشام يوافق مذهب ابن مالك من أن تقدير المصدر بان والفعل إنما هو أغلبى . وقال الجمهور : هذا التقدير يكون دائما (وهو) أى المصدر باعتبار أحواله التى يكون عليها فى وقت عمله (ثلاثة أقسام : مضاف) لما بعده (ومنوّن) أى لتجرده من أل والاضافة (ومقرون بأل) سواء كانت معاقبة للضمير نحو إنك والضرب خالدا المسىء : أى وضربك خالدا أولا نحو عجبت من الضرب زيدا خلافا لمن أعمل المصدر معها فى القسم الأوّل دون الثانى (فاعماله مضافا) إلى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه أو إلى المفعول مع ذكر الفاعل وتركه (أكثر) فى كلام العرب (من إعمال القسمين) يعنى بهما المنوّن والمقرون بأل وعمله مضافا للفاعل أكثر من عمله مضافا للمفعول لأن نسبة الحدث لمن وجد منه أكثر من نسبته لمن وقع عليه (كالمثالين) المتقدّمين فى المتن (وكقوله تعالى ـ ولولا دفع الله الناس) أى ولولا أن يدفع الله الناس أو إن دفع الله الناس . و إعرابه لولا حرف امتناع لوجود دفع مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره ودفع مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف وفاعله مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره كسر الهاء تأدّبا، الناس مفعول به للمصدر وعلامة نصبه فتح آخره ، وهذا مثال إضافة المصدر للفاعل ومثال إضافته للمفعول قوله تعالى ـ لايسأم الانسان من دعاء الخير ـ وقديضاف المصدر إلى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا . ثم إن أضيف إلى الفاعل انتصب بعده المفعول كالمثال الذى فى المتن و إن أضيف إلى المنصوب فالأكثر حذف الفاعل كقوله تعالى ـ لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه ـ وقد يذكر بعده الفاعل مرفوعا كحديث « وحج البيت من استطاع إليه سبيلا » وقراءة ابن عامر ـ ذكر رحمة ربك عبده زكريا ـ برفع عبده وخرج على ذلك ابن السيد ولله على الناس حج البيت من استطاع فجعل من فاعلا بحج ، والمعروف فى أكثر كتب العربية أنها بدل من الناس . ثم ما أضيف إليه المصدر إن كان فاعلا فهو مجرور اللفظ مرفوع المحل و إن كان مفعولا فهو مجرور اللفظ منصوب المحل فلك فى تابع الفاعل الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل نحو عجبت من ضرب زيد الظريف بالجر والظريف بالرفع وفى تابع المفعول الجر أيضا على اللفظ والنصب على المحل نحو عجبت من أكل اللحم والخبز بالجر و إن شئت قلت والخبز بالنصب فان كان مفعولا به ليس بعده مرفوع بالمصدر نحو عجبت من شرب العسل الصرف جاز فى تابعه كالصرف فى هذا المثال الجر على الاتباع للفظ والرفع على أن يكون المصدر مقدرا بفعل مغير الصيغة : أى أعجبنى أن شرب العسل الصرف والنصب على أن يكون المصدر مقدّرا بفعل مبنى للفاعل : أى عجبت من أن تشرب العسل الصرف (وعمله) حال كونه (منوّنا أقيس) أى أقوى فى القياس من عمله مضافا أو مقرونا بأل لأنه إنما عمل لشبهه بالفعل و بالتنكير يقوى شبهه به لأن الفعل نكرة فى المعنى (نحو ـ أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما) و إعرابه أو حرف عطف على قوله تعالى ـ فك رقبة ـ إطعام معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره و إطعام مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل و ينصب المفعول وفاعله محذوف ، والتقدير او إطعامه يتيما والضمير للانسان المذكور بدليل قراءة فك رقبة

أو اطعم بصيغة الفعل فى يوم جار ومجرور متعلق باطعام ذى نعت ليوم وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ومسغبة : أى مجاعة مضاف إليه يتيما مفعول به للمصدر وعلامة نصبه فتح آخره (وعمله) حال كونه (مقرونا بأل شاذ) أى قليل قياسا واستعمالا لبعده من مشابهة الفعل باقترانه بأل وكان القياس أن لاتدخل عليه لأنه مؤوّل بالفعل، والفعل لاتدخل عليه أل لكنه لما كان على صورة الاسم ساغ ذلك وإنما لم تبعده الاضافة عن شبه الفعل مع أن المضاف كالمعرف بأل لأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بأل ولذا وقع المصدر المضاف فى القرآن عاملا ولم يأت فيه المقرون بأل عاملا فى فاعل ولا مفعول . نعم جاء فيه معدى بحرف الجر كقوله تعالى ـ لا يحب الله الجهر بالسوء ـ إلا أن يقال إن من ظلم فاعل المصدر لكن القراءة لا تخرج على الوجوه الشاذة وقد ورد عمله فى الشعر (كقوله :

ضعيف النكاية أعداءه … يخال الفرار يراخى الأجل)

هذا البيت من أبيات الكتاب من المتقارب . اللغة النكاية مصدر نكيت فى العدوّ إذا قتلت منهم وجرحت ويخال : أى يظنّ ، ويراخى : أى يؤخر والأجل مدّة الشئ . الاعراب ضعيف خبر مبتدا محذوف : أى هو ضعيف وهو مضاف والنكاية مضاف إليه والنكاية مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله محذوف وأعداءه مفعول به ، والتقدير ضعيف نكايته أعداءه يخال فعل مضارع وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو متصرف من خال من أخوات ظنّ تنصب مفعولين الفرار مفعولها الأوّل يراخى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو الأجل مفعول به ، وجملة يراخى من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب مفعول ثان ليخال ، والمعنى أن هذا الشخص لا يصيب من أعدائه الإصابة ضعيفة لقلة إقدامه لأنه يظنّ أن فراره من العدوّ يطيل بقاءه فى الدنيا فلا ينال من أعدائه منالا ينكيهم به ، والشاهد فى قوله النكاية فانه مصدر معرف باللام وقد عمل عمل فعله .

﴿ تنبيه ﴾ قد استفيد من الأمثلة أنه لايلزم ذكر فاعل المصدر بل يجوز حذفه لأن طلبه للفاعل ليس بوضعى بخلاف الفعل فان طلبه للفاعل وضعى ، فلذلك امتنع حذف فاعله وقيس بالفعل اسم الفاعل واسم المفعول لأنهما عملا لمشابهتهما الفعل فأجريا مجراه والصفة المشبهة أشبهت اسم الفاعل فحملت عليه فى امتناع حذف المرفوع ، ولكن المصدر يقبل التثنية والجمع بخلاف الفعل ويغاير الفاعل الذى يرفع به بخلاف الصفة كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة إذ ليس مدلولها يغاير مدلول فاعلها فلايضمر فيه الفاعل لئلايزدحم تثنيتان أوجمعان عند إرادة تثنيته أوجمعه وأماحيث لاازدحام بأن يكون الفاعل مفردا فترك إضماره بالحمل على ذلك ، ومن الضعيف قول صاحب العباب يجوز أن يتحمل المصدر ضمير التثنية والجمع ولايثنى ولايجمع كاسم الفعل وإذا تقرر أن فاعل المصدر لايضمر بل يكون إما مذكورا أو محذوفا ، فاعلم أن لك أن تقدّره بصيغة الضمير المتصل كما قدّمناه فى إطعامه ونكايته ولك أن تقدّره ضميرا منفصلا ، وعبارة هطيل فى شرح المفصل قوله عز اسمه ـ أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ـ التقدير أوأن يطعم والضمير للانسان بدليل القراءة الأخرى فك رقبة أو أطعم ، ولوظهر لقيل أو إطعام هو ، ويجوز أن يكون التقدير أو إطعام أنت أوأنتم أو أحدكم انتهت . وقال فى المجيد من دعاء الخير دعاء مصدر مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف : أى دعاء الخير هو اه (الثانى) من الأسماء التى تعمل عمل الفعل (اسم الفاعل) ولوكان مثنى أومجموعا

وعمله مقرونا بأل شاذ
كقوله :
ضعيف النكاية أعداءه
يخال الفرار يراخى
الأجل
الثانى اسم الفاعل

وهو اسم لذات قام بها الفعل مشتق من مصدر فعل موضوع ذلك الفعل لمن قام الفعل به على معنى الحدوث بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل فانهما اشتقا لمن قام به الفعل لا على معنى الحدوث بل على معنى الثبوت ولا يرد على اعتبار الحدوث فى حدّ اسم الفاعل ما كان فى حدّ اسم الفاعل للثبوت كالرازق والعالم ونحوهما من أسماء الله تعالى لأنه مبنى على التجريد من الحدوث المعتبر فى وضع الصفة والاستمرار ليس مدلولا للفظ بل مستفاد من العلم بأن كل ماهو صفة له تعالى مستمر له ، ومن قال الدلالة على الثبوت عارضة فقد التزم ما عنه مندوحة ، قاله المولى عصام الدين (كضارب ومكرم) مثل بمثالين للاشارة إلى أن اسم الفاعل إن كان من فعل ثلاثى جاء على وزن فاعل وهو أكثر ما يبنى منه وإنما قيل له اسم فاعل ولم يقل له اسم مفعل بوزن مكرم (١) ، وإن كان من فعل غير ثلاثى كرباعى وخماسى وسداسى جاء على صيغة المضارع المعلوم بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر كمكرم ومنطلق ومستخرج (فان كان) أى اسم الفاعل (مقرونا بأل) أى الموصولة لأنها متى قدرت للتعريف اقتضى القياس أن لا تعمل شيئا نص على ذلك أصحاب الأخفش سعيد . قال ابن هشام فى شرح اللمحة : وهو الحق لمن تأمل ، وجزم فى المغنى فى الكلام على أل الموصولة بابطال المعرفة للعمل اه (عمل مطلقا) أى سواء كان ماضيا أو حالا أو استقبالا وسواء اعتمد على ما سيأتى أولم يعتمد (نحو هذا الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا) وإعرابه الهاء للتنبيه وذا اسم إشارة فى محل رفع مبتدأ ضارب خبر وعلامة رفعه ضم آخره والضارب اسم فاعل يعمل عمل فعله يرفع الفاعل و ينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو زيدا مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره أمس ظرف زمان مفعول فيه مبنى على الكسر ومحله النصب والآن ظرف زمان مفعول فيه مبنى على الفتح ومحله النصب وغدا ظرف زمان مفعول فيه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وإنما عمل اسم الفاعل مع أل مطلقا : أى من غير شرط لأنه حينئذ صلة للموصول الذى هو أل فهو فعل بحسب المعنى وإن كان اسما بحسب الصورة ، ومن ثم جاز عطف الفعل عليه (وإن كان مجردا من أل) الموصولة (عمل) عمل فعله متعديا كان أو لازما (بشرطين) لأنه بالأوّل منهما يتم له مشابهة الفعل لفظا من جهة موافقته له فى الحركات والسكنات ، ومعنى من جهة اقتران حدثه بأحد الزمانين المذكورين وبالثانى تقوى مشابهته له ، لأن مقتضى كونه وصفا أن يكون له موصوف ، فقياسه أن لا يقع إلا مع صاحبه إذ ذكره بدونه يخرجه عن أصل وضعه ويلحقه بالجوامد فلا يعمل ، وإنما اشترط عند فقدان اعتماده على الصاحب أن يخلفه حرف النفى أو الاستفهام لأنهم قصدوا به قصد الفعل فجرى مجراه ، وقد علم بالاستقراء أنهم لا يستعملون الوصف قائما مقام الفعل إلا مع النفى أو الاستفهام . الأوّل من الشرطين (كونه) أى اسم الفاعل (للحال) حقيقة نحو أنا ضارب زيدا الآن أو حكاية نحو ـ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ـ فذراعيه معمول لباسط وهو وإن كان ماضيا لكنه لحكاية الحال الماضية فيقدر المتكلم بذلك كأنه موجود فى ذلك الزمان أو يقدّر ذلك الزمان كأنه موجود الآن فالجملة حالية والواو فيه واو الحال ويدل عليه عطف ونقلبهم عليه ولم يقل وقلبناهم (أو الاستقبال) لا بمعنى الماضى خلافا لابن هشام والكسائى فانهما أجازا عمله بمعنى الماضى (و) الثانى (اعتماده على) واحد من أمور أربعة (نفى) بحرف أو اسم أو فعل نحو ما أو غير أو ليس ضارب زيدا الآن أو غدا (أو استفهام) بحرف أو اسم نحو أضارب أو كيف ضارب زيد عمرا الآن أو غدا (أو مخبر عنه) أى على مبتدإ مخبر عنه باسم الفاعل سواء كان مبتدأ فى الحال نحو زيد ضارب عمرا الآن أو غدا أو فى الأصل نحو ظننت زيدا ضاربا عمرا الآن أو غدا وأعلمت زيدا عمرا ضاربا بكرا الآن أو غدا

كضارب ومكرم فان كان مقرونا بأل عمل مطلقا نحو هذا الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا وإن كان مجردا من أل عمل بشرطين كونه للحال أو الاستقبال واعتماده على نفى أو استفهام أو مخبر عنه

(١) هنا كلام محذوف ولعل تقديره لكثرة وزن فاعل عن غيره اه مصححه

(أو

(أو موصوف) لفظا نحو جاء رجل ضارب عمرا الآن أوغدا أومعنى نحو جاءنى زيد راكبا جملا لأن الحال وصف فى المعنى ولايشترط فى المعتمد عليه من النفى ومابعده أن يكون ملفوظا به ، بل يكفى أن يكون مقدّرا نحو مهين عمرو زيدا أم مكرمه : أى أمهين ، ولايقدر من أدوات الاستفهام إلا الهمزة ونحو ـ مختلف ألوانه ـ أى صنف ، ومنه نحو ياطالعا جبلا ، أم رجلا طالعا ، وقول ابن مالك إنه اعتمد على حرف النداء سهو منه لأنه مختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل ، قاله ابن هشام ثم سرد المصنف أمثلة ما مضى على الترتيب فقال (نحو ما ضارب زيد عمرا) الآن أو غدا هذا مثال ما اعتمد على النفى . وإعرابه ما نافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ضارب اسمها وعلامة رفعه ضم آخره وضارب اسم فاعل يعمل عمل الفعل زيد فاعل سدّ مسدّ الخبر عمرا مفعول به ، ويجوز أن تجعل ما تميمية وضارب مبتدأوزيد فاعل به سدّ مسدّ الخبر الآن ظرف زمان مفعول فيه مبنى على الفتح أوحرف عطف غدا ظرف زمان معطوف على ماقبله وهومنصوب وعلامة نصبه فتح آخره (و) نحو (أضارب زيد عمرا) الآن أو غدا هذا مثال ما اعتمد على الاستفهام وإعرابه الهمزة للاستفهام ضارب مبتدأ وهو اسم فاعل وزيد فاعل سدّ مسدّ الخبر عمرا مفعول به (و) نحو (زيد ضارب عمرا) الآن أوغدا هذامثال المعتمد على المخبر عنه وإعرابه ظاهر (و) نحو (مررت برجل ضارب عمرا) الآن أو غدا هذا مثال المعتمد على الموصوف وإعرابه ظاهر . ثم الشرطان المذكوران يعتبران فى اسم الفاعل لعمله فى المنصوب كما فى المغنى ، فاذا وجدا فلايتعين عمله بل تجوز إضافته إلى مفعوله الذى يليه تحقيقا نحوهذا ضارب زيد الآن أوغدا بخفض زيد بالاضافة وإن شئت نصبته . قال ابن هشام فى المغنى : النصب أولى لأنه الأصل . وقال أبو حيان : يظهر لى أن الجر أولى ، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى ـ إن الله بالغ أمره ـ فان اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه نحو أنت كاس زيدا ثوبا الآن أو غدا ، وبما تقرر يعلم أن اسم الفاعل المجرد من أل الصالح للعمل يضاف للمفعول جوازا إن كان المفعول ظاهرا نحو ـ هديا بالغ الكعبة ـ ووجوبا إن كان ضميرا نحو هذا مكرمك وهذان مكرماك وهم مكرموك فالكاف فى هذه الأمثلة وشبهها فى محل جر عند سيبويه والأكثر وهو الأفصح ، وشذ فصل المضاف بمفعول كقراءة بعضهم ـ فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله ـ بجر رسله بالاضافة لمخلف ونصب وعده ، وقدأفهم كلام المؤلف أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى أولم يعتمد على مامر لم يعمل بل لم تجب إضافته لعدم جريانه على الفعل الذى هو بمعناه .

﴿تنبيه﴾ ذكر غير المصنف لاعمال اسم الفاعل فى المفعول شرطين : أحدهما أن لا يكون مصغرا . والثانى أن لا يكون موصوفا لأن كلا من التصغير والوصف يزيل شبهه بالفعل فلا يقال جاء رجل ضويرب زيدا ولارأيت ضاربا مسيئا زيدا ، وأجاز الكوفيون ماخلا الفراء والنحاس إعمال المصغر مطلقا ، وأجاز البصريون والفراء إعمال الموصوف بعد العمل ، وصححه ابن هشام فى المغنى وهو الأصح ، ومنه قوله تعالى ـ ولا آمين البيت الحرام يبتغون ـ فجملة يبتغون نعت لآمين لاحال منه خلافا لأبى البقاء (الثالث) أى من الأسماء العاملة عمل الفعل (أمثلة المبالغة) فانها تعمل عمله ولوكانت مثناة أو مجموعة ، وإنما عملت مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع لما فيها من المبالغة فى المعنى فقامت مقام المشابهة وعدّها قسما ثالثا على تقدير أن تكون صيغة المبالغة خارجة عن اسم الفاعل (وهى ما) أى اسم فاعل حوّل عن صيغته للمبالغة والتكثير فى الفعل حتى (كان) أى صار (على وزن فعال) بتشديد العين حكى سيبويه . أما العسل فأنا شراب . وقال الشاعر :

أو موصوف نحو ما ضارب زيد عمرا وأضارب زيد عمرا وزيد ضارب عمرا ومررت برجل ضارب عمرا . الثالث أمثلة المبالغة ، وهى ما كان على وزن فعال

* مقذفا على الحرب خوّاضا إليها الكتائبا * (أو فعول) بفتح الفاء . قال الشاعر :

ضروب بنصل السيف سوق سمانها إذا عدموا زادا فانك عاقر

وسمع من كلامهم إنّ الله غفور ذنب العالمين و إنّ الله سموع دعاء من دعاه (أو مفعال) بكسر الميم كقول بعضهم يصف آخر بالجود * وإنه لمنحار بوائكها * أى سمانها (أو فعيل) بفتح الفاء وكسر العين وسكون الياء نحو إنّ الله سميع دعاء من دعاه (أو فعل) بفتح الفاء وكسر العين كقول الشاعر :

حذر أمورا لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

(وهى كاسم الفاعل) فى العمل وشروط عمله حتى عدم التصغير والوصف قبل العمل وأكثرها استعمالا فعال وفعول ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل و إعمال هذه الأمثلة قول سيبويه وأصحابه وحجتهم فى ذلك السماع كما قدمنا ، والقياس على أصلها الذى هو اسم الفاعل لأنها محوّلة عنه لقصد المبالغة والتكثير لأنها كلها تقتضى تكرار الفعل فلا يقال ضراب لمن ضرب مرة واحدة ، ولم يجز الكوفيون إعمالها كلها لمخالفتها لأوزان المضارع ومعناه ، ومتى وجدوا بعدها شيئا منصوبا قدروا له فعلا ، ومنع أكثر البصريين إعمال فعيل وفعل ، والأصح ماقاله سيبويه وأصحابه من إعمالها كلها (فما كان) منها (صلة لأل) بأن كان معرفا بها (عمل مطلقا) أى ماضيا كان أوحالا أومستقبلا معتمدا على شئ أولا (نحو جاء الضراب زيدا) أمس أو الآن أوغدا . و إعرابه جاء فعل ماض الضراب فاعل ، وضراب من أمثلة المبالغة يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل و ينصب المفعول وفاعله مستترفيه جوازا تقديره هو زيدا مفعول به (و إن كان) كذا فى النسخ والأولى وما كان ليناسب ماقبله (مجردا منها) أى من أل (عمل بالشرطين) السابقين فى اسم الفاعل عدم المضى والاعتماد على أحد الأمور الأربعة السابقة (نحو ماضراب زيد عمرا) فضراب عامل فى عمرا النصب لاعتماده على النفى ، و يجرى فى هذه الأمثلة ماقدمناه فى اسم الفاعل من أن وجود الشرطين المذكورين لايوجب عمل هذه الأمثلة بل يجوز إعمالها و إضافتها إلى مفعولها ولا تضاف إلى فاعلها كما أن أصلها وهو اسم الفاعل لايضاف إلى فاعله بخلاف المصدر لأنها أقوى منه شبها للفعل والفعل لا يضاف .

الرابع من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم المفعول) ولو مثنى أومجموعا وهو اسم اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه (نحو مضروب ومكرم) نبه بالمثالين على أن اسم المفعول إن بنى من الثلاثى فهو على صيغة مفعول كمضروب ومأكول ومشروب ، و إن بنى من غيره فهو على صيغة المضارع المجهول بابدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ماقبل آخره كمكرم ومنطلق ومستخرج بفتح ماقبل الآخر فى الجميع وهذا مالم يستغن بمفعول عن مفعل بفتح العين وذلك مثل محزون ومحموم ومجنون ومزكوم فان اسم المفعول فيها لم يقولوا فيه محزن ولا محم ولا مجنن ولا مزكم مع أن أفعالها سمعت ثلاثية ورباعية فدل على أنهم استغنوا بمفعول عن مفعل ، وقد ينوب فى الدلالة لا فى العمل عن مفعول بقلة فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو ذبح بمعنى مذبوح وفعل بفتح الفاء والعين نحو قبض بمعنى مقبوض وفعلة بضم الفاء وسكون العين نحو أكلة ولقمة وغرفة بمعنى مأكولة وملقومة ومغروفة و بكثرة فعيل كجريح وقتيل وصريع ، وقد ينوب عن مفعل بضم الميم وفتح العين فعيل نحو أعقدت العسل فهو عقيد أى معقد وأعللت المريض فهو عليل فهذا كله فى الدلالة لا فى العمل فلا يقال مررت برجل ذبيح كبشه (و يعمل عمل الفعل المبنى للمفعول) فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل ، فان كان من متعدّ لاثنين أو ثلاثة رفع واحدا ونصب ماسواه (وشرط عمله كاسم

الفاعل

أو فعول أو مفعال أو فعيل أو فعل وهى كاسم الفاعل فما كان صلة لأل عمل مطلقا نحو جاء الضراب زيدا وان كان مجردا منها عمل بالشرطين نحو ماضراب زيد عمرا .

الرابع اسم المفعول نحو مضروب ومكرم ، و يعمل عمل الفعل المبنى للمفعول وشرط عمله كاسم

الفاعل) أى كشروطه فان كان صلة لأل عمل مطلقا (نحو جاء المضروب عبده) أمس أو الآن أو غدا . وإعرابه جاء فعل ماض المضروب فاعل وهو اسم مفعول يعمل عمل فعله يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول عبد نائب الفاعل والهاء فى محل جر بالاضافة كما تقول زيد ضرب عبده وان كان مجردا عمل بشرط أن يكون حالا أو استقبالا وأن يعتمد على واحد مما مر ولو تقديرا (و) ذلك نحو (زيد مضروب عبده) الآن أو غدا (فعبده) مرفوع باسم المفعول (نائب عن الفاعل فى المثالين) ونحو هذا معطى أبوه درهما الآن أو غدا كما تقول يعطى أبوه درهما ويجوز لك أن تجريه مجرى الصفة المشبهة بأن تحول إسناده عن مرفوعه إلى ضمير موصوفه ثم تضيفه إلى مرفوعه معنى أو تنصبه تقول زيد مضروب العبد بخفض العبد أو نصبه لأنك أسندت اسم المفعول إلى ضمير زيد كما تفعل فى الصفة المشبهة . (الخامس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد) من حيث إنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل ولهذا عملت عمله وإن كان أصلها أن لا تعمل لمباينتها الفعل من حيث كونها تدل على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر أى لازم أو متعد منزل منزلة اللازم بحذف مفعوله اختصارا أو بنقله إلى فعل بضم عينه كالراحم القلب واقتصر فى عملها على واحد لكونه أدنى درجات التعدى ، والمراد بها كل صفة صح تحويل إسنادها عن مرفوعها إلى ضمير موصوفها على سبيل الثبوت (كحسن وظريف) فان كلا منهما صفة مشتقة من الحسن والظرف اللذين كل منهما مصدر فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت إذ معنى زيد حسن ثبوت الحسن له واستمراره له فى سائر أوقات وجوده لا أنه متجدد حادث ، فاذا أريد الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل . وقيل حاسن بكسر السين وعلى القياس فرح وفارح وجرع وجازع والظرف بفتح الظاء والراء من ظرف ككرم ظرفا وظرافة . وفى القاموس الظرف فى اللسان أو هو حسن الوجه والهيئة أو يكون فى الوجه واللسان أو البراعة وذكاء القلب أو الحذق أو لا يوصف به إلا الفتيان الأزوال والفتيات الزولات لا الشيوخ ولا السادة ، ومما ذكرناه يعلم أن الصفة المشبهة تختص بالحال الدائم أى الماضى المستمر إلى زمان الحال فلا تكون للماضى المنقطع ولا للمستقبل بخلاف اسم الفاعل (ولمعمولها) الذى تعمل فيه عمل الفعل ويشترط لصحة عملها إذا تجردت من أل الاعتماد على واحد مما سبق لا الحال والاستقبال لما تقرر من أنها للثبوت فلا معنى لاشتراط ما ذكر لأن ما لا يدل على حدوث لا تعلق له بالزمان ويشترط لعملها أيضا أن لا يفصل بينها وبين معمولها بظرف أو عديله عند الجمهور بخلافه فى اسم الفاعل فيجوز بالاتفاق (ثلاث حالات) لا يخلو عن واحد منها : الأولى (الرفع على الفاعلية) وهذا الوجه متفق عليه ، وحينئذ فالصفة خالية عن الضمير إذ لا يكون للشىء فاعلان أو على البدلية من ضمير مستتر فى الصفة يعود على موصوفها بدل بعض من كل ، وهذا الوجه نقله ابن هشام عن الفارسى وترده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه لأنه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر فى حسن لوجب تأنيثه لأن المسند إذا رفع ضمير مؤنث وجب تأنيثه كذا قال بعضهم (نحو مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه) وإعرابه مررت فعل وفاعل برجل جار ومجرور حسن نعت لرجل ، وحسن صفة مشبهة باسم الفاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وجهه فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، والهاء فى محل جر بالاضافة ، وظريف معطوف على حسن وهو صفة مشبهة ، ولفظه فاعل ، ويجوز إعراب كل من وجهه ، ولفظه بدلا ، ويكون فاعل الصفة ضميرا مستترا يعود على رجل . (و) الحالة الثانية (النصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفا) بأل أو الاضافة (نحو مررت برجل حسن الوجه) فحسن نعت لرجل وهو صفة

الفاعل نحو جاء المضروب عبده وزيد مضروب عبده فعبده نائب عن الفاعل فى المثالين . الخامس الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد كحسن وظريف . ولمعمولها ثلاث حالات : الرفع على الفاعلية نحو مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفا نحو مررت برجل حسن الوجه

مشبهة وفاعلها مستتر فيها جوازا تقديره هو الوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به (أو) مررت برجل (حسن وجهه) بنصب وجهه على التشبيه بالمفعول به والفاعل مستتر فى حسن جوازا تقديره هو (أو على التمييز إن كان نكرة نحو مررت برجل حسن وجها) فحسن صفة مشبهة وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ووجها تمييز وظاهر كلام المصنف أنه لايجوز فى النكرة النصب على التشبيه بالمفعول به ، وهو ما اقتضاه كلام غيره لكن قال ابن هشام فى الجامع وشرح القطر وشرح اللمحة بتجويز الوجهين فى النكرة أى التمييز والتشبيه بالمفعول به ، ولكن النصب على التمييز أرجح . (و) الحالة الثالثة (الجر على الاضافة نحو مررت برجل حسن الوجه) وإعرابه مررت فعل وفاعل برجل جار ومجرور حسن نعت لرجل وهو صفة مشبهة وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وهو مضاف والوجه مضاف اليه نعم تمتنع الاضافة إذا كانت الصفة مقرونة بأل ومعمولها عار عنها لأن ما فيه أل من الوصف لايضاف إلا إلى ما فيه أل أو إلى مضاف إلى ما هى فيه فلا يقال زيد الحسن وجهه ولا زيد الحسن وجه بالجر ، وإنما جاز إسناد الصفة المشبهة إلى ضمير موصوفها فى حالتى الجر والنصب فى الأمثلة السابقة ، ولم يجز ذلك فى اسم الفاعل نحو زيد ضارب أبوه لأن تحويل الاسناد فيه إلى ضمير الموصوف يوهم أن الموصوف مفعول بخلافه فى الصفة المشبهة ، فان إسنادها إلى ضمير الموصوف لايوهم ما ذكر فلا يمتنع ولايقبح أيضا لأن من حسن وجهه حسن أن يسند الحسن إلى جملته مجازا (ولايتقدّم معمول الصفة) أى الصفة المشبهة ، والمراد بمعمولها ما هو فاعل فى المعنى فلا تتقدّم (عليها) لأنها فرع اسم الفاعل الذى هو فرع الفعل فى العمل فقصرت عنه فلم تعمل فى متقدّم فلا يقال زيد وجهه حسن وحينئذ لايجوز أن يكون معمولها أجنبيا (بل لابد من اتصاله بضمير الموصوف) أى بضمير يعود على موصوفها (إما لفظا نحو زيد حسن وجهه أو معنى) أى تقديرا كما عبر به غيره (نحو مررت برجل حسن الوجه) أى منه ، وهذا قول البصريين . وقال الكوفيون لاحذف فأل فيه خلف عن الضمير المضاف اليه ، والأصل وجهه ورد بسماع التصريح بالضمير مع أل فخرج نحو زيد حسن عمرا فلا يجوز ذلك لعدم اتصال المعمول بالضمير . (السادس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم التفضيل) ويقال له أفعل التفضيل . قال ابن هشام ولو سموه بأفعل الزيادة لكان أولى لأنه قد يبنى لما لا تفضيل فيه نحو أبخل وأجهل ، ويمكن أن يجاب بأن هذه العبارة فى الاصطلاح صارت اسما للدال على الزيادة ، وهو الوصف المبنى على أفعل تحقيقا أوتقديرا لزيادة صاحبه على غيره فى الحدث المشتق هو منه فدخل فى ذلك خير وشر لكونهما فى الأصل أخير وأشر فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال بدليل ظهورها فى قراءة أبى قلابة سيعلمون غدا من الكذاب الأشر بفتح الشين وتشديد الراء وقوله * بلال خير الناس وابن الأخير * وقد عرف ابن هشام اسم التفضيل بأنه الصفة الدالة على المشاركة والزيادة وهو يقتضى منع نحو زيد أعلم من الجدار وعمرو أكثر من الشعر إلا أن يجاب بأن ماجاء من نحو ذلك فاسم التفضيل فيه مخرج عن معناه التفضيلى إلى التجاوز والبعد الذى يلزمه ، فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عليه فكأنه قيل زيد بعد عن الجدار وعمرو بعد عن الشعر ، ونظير ذلك قول العلماء هذا أظهر من أن يخفى فليست من متعلقة بأفعل بل متعلقة بالبعد المفهوم من التفضيل أى هذا أظهر من كل ما عداه بعيد من الخفاء قاله العصامى فى شرح الكافية ثم أفعل التفضيل لا يبنى إلا من فعل ثلاثى مجرد من الزيادة ليس بلون ولاعيب سواء كان ذلك الفعل لازما (نحو أكرم وأفضل) فان كلا منهما اسم تفضيل الأول من كرم والثانى من فضل بمعنى صار ذا كرم وذا فضل أومتعديا كأعلم وأضرب (ولاينصب المفعول به)

أو حسن وجهه أو على التمييز إن كان نكرة نحو مررت برجل حسن وجها والجر على الاضافة نحو مررت برجل حسن الوجه ولا يتقدّم معمول الصفة عليها بل لابد من اتصاله بضمير الموصوف إما لفظا نحو زيد حسن وجهه أو معنى نحو مررت برجل حسن الوجه . السادس اسم التفضيل نحو أكرم وأفضل ولا ينصب المفعول به

فلا يقال زيد أشرب الناس عسلا ولاالمفعول له ، فلا يقال زيد أعلى الناس اجتهادا ولامعه فلا يقال أنا أسير الناس والنيل ولا المفعول المطلق فلايقال زيد أحسن الناس حسنا ولاالمشبه بالمفعول به (اتفاقا) أى إجماعا لأنه التحق بالأفعال الغريزية نعم يصل إلى المفعول بواسطة حرف الجر فيعمل فيه بلاتقوية نحو هو أوعى للعلم وأبذل للمعروف وأعلم بزيد وأجهل بعمرو ، فإن كان الفعل يتعدى لاثنين نصبت الآخر بفعل مقدر نحو هو أكسى للفقراء الثياب فالثياب مفعول لفعل محذوف أى يكسوهم الثياب وأما نحو قوله تعالى ـ إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله ـ فمن ليست مفعولا بأعلم بل هى اسم موصول مفعول لفعل محذوف دل عليه أعلم أى يعلم من يضل عن سبيله أى يعلم المضلين ، ويحتمل أن تكون من استفهامية فى محل رفع مبتدأ ويضل خبره والجملة فى محل نصب علق عنها العامل والاستفهام للتعجب من شأن الضال المتبع للظن الكاذب .

﴿ تنبيه ﴾ ما ذكره المصنف من الاتفاق على منع عمل اسم التفضيل فى المفعول به تبع فيه ابن هشام فى شرحه على القطر وابن مالك فى شرح الكافية وفيه نظر ، فقد نقل فى المغنى عن بعضهم جواز نصبه للمفعول به . وقال ابن عنقاء فى الدرر البهية وبعضهم ينصب باسم التفضيل إن أول بما لاتفضيل فيه ، وبعضهم ينصب به مطلقا انتهى . ونقل فى شرح التسهيل عن محمد بن مسعود أنه قال غلط من قال إن اسم التفضيل لايعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى ـ فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا ـ وليس تمييزا لأنه ليس فاعلا فى المعنى كما فى زيد أحسن وجها ، وقول العباس بن مرداس ✽ وأضرب منا بالسيوف القوانسا ✽ انتهى وظاهره تجويز عمله فيه مطلقا نعم قد يجاب بأنه نزل الخلاف المذكور منزلة العدم لامكان تأويل ما ذكر بأنه على تقدير فعل وإن سبيلا تمييز محول عن المبتدإ والأصل بمن سبيله أهدى ويرفع الفاعل المستتر (ولا يرفع) الفاعل (الظاهر) ولو ضميرا منفصلا فلا يقال جاءنى رجل أحسن منه أبوه أو هو إذ ليس له فعل بمعناه فى الزيادة واقع موقعه ولأنه يشبه فعل التعجب وزنا وأصلا (إلا فى مسئلة الكحل) فانه يجوز فيها رفعه للفاعل الظاهر إجماعا ، لأنه حينئذ يصح أن يحل محله فعل من مادة لفظه وأن يراد معنى التفضيل حقيقة لأنه يصح أن يقال مارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد ، وسميت بذلك لأن أشهر مثلها مارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد (وضابطها أن يكون) اسم التفضيل صفة فى المعنى لاسم جنس ، وذلك بأن يكون (فى الكلام نفى) أو شبهه من نهى أو استفهام (وبعده اسم جنس) عام (موصوف) معنى (باسم التفضيل) بأن يكون نعتا أو غيره كالحال والخبر (وبعده اسم) مرفوع أجنبى عن الموصوف أى خال عن ضميره مكتنف غالبا بضميرين (يفضل) أى ذلك الاسم (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو) قول العرب (مارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) وإعرابه ما نافية رأيت فعل وفاعل رجلا مفعول به أحسن نعت لرجلا وهو اسم تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول فى عينه جار ومجرور فى محل نصب على الحال من الكحل قدمت عليه الكحل فاعل وعلامة رفعه ضم آخره منه جار ومجرور متعلق بأحسن لأنه ظرف لغو بخلاف فى عينه فانه ظرف مستقر فى عين جار ومجرور فى محل نصب على الحال من الضمير فى منه وزيد مضاف اليه ، فهذا المثال جمع الشروط التى ذكرها المصنف فان رجلا اسم جنس تال لنفى وموصوف باسم التفضيل وبعده اسم مرفوع وهو الكحل وهو أجنبى عن الموصوف لأنه لم يتصل بضميره ومكنوف بضميرين وهما الهاآن ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين إذ الكحل باعتبار كونه فى عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه فى عين غيره من

اتفاقا ولا يرفع الظاهر إلا فى مسئلة الكحل وضابطها أن يكون فى الكلام نفى وبعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل وبعده اسم يفضل على نفسه باعتبارين نحو مارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد

الرجال ومعنى المثال حينئذ ما رأيت رجلا أحسن الكحل كائنا فى عينه منه أى من الكحل كائنا فى عين زيد ولو لم يعرب المرفوع فى هذا المثال فاعلا بل أعرب بناه مبتدأ ورفعنا أفعل التفضيل بالخبرية لزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبى وهو الكحل ، وكهذا المثال قوله صلى الله عليه وسلم «مامن أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة» فالصوم نائب فاعل أحب لأنه هنا بمعنى يحب مبنيا للمفعول (ويعمل) أى اسم التفضيل (فى التمييز نحو - أنا أكثر منك مالا) وأعز نفرا - لأن التمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل نحو عندى رطل زيتا (وفى الجار والمجرور والظرف) لأنهما تكفيهما رائحة من الفعل (نحو زيد أفضل منك اليوم) وإعرابه زيد مبتدأ أفضل خبره وأفضل اسم تفضيل يعمل عمل الفعل منك جار ومجرور متعلق به واليوم ظرف زمان مفعول فيه متعلق بأفضل وفاعل أفضل مستتر فيه جوازا تقديره هو ويعمل أيضا فى الحال نحو زيد أحسن الناس متبسما .

﴿تتمة﴾ اسم التفضيل لايستعمل إلا مع من نحو زيد أفضل من عمرو أو اللام نحو زيد الأفضل أو الاضافة نحو زيد أفضل رجل لأن الغرض منه الزيادة على غيره ، وهو حاصل بأحدها فلا يجوز استعماله باثنين منها ، وشذ الجمع بين الاضافة ومن فى قول الشاعر :

نحن بغرس الودى أعلمنا ... منا بركض الجياد فى السدف

قال أبو حيان يريد أعلم منا ولم يعتد بالاضافة للضمير وخرجه ابن جنى على أن نا تأكيد للضمير المستتر فى أعلم وهو نائب عن نحن فمحله رفع ولا إضافة ألبتة ، واختلف فى من الداخلة على المفضول ، فقال الجمهور هى لابتداء الغاية أى غاية الارتفاع فى نحو زيد أفضل من عمرو ، ولابتداء الانحطاط فى نحو زيد خير من عمرو . قال سيبويه وفيها معنى التبعيض ويجب تقديم المفضول مجرورا بمن إذا كان اسم استفهام أو مضافا اليه نحو ممن أنت أعلم ومن أى رجل أنت أكرم وذلك لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام ، وما أحسن قول الأمين المحلى :

عليك بأرباب الصدور فمن غدا ... مضافا لأرباب الصدور تصدرا
وإياك أن ترضى صحابة ناقص ... فتنحط قدرا من علاك وتحقرا
فرفع أبو من ثم خفض مزمل ... يبين قولى مغريا ومحذرا

فالاشارة بقوله أبو من إلى قولك علمت أبو من زيد فحق أبو زيد النصب بعلمت لكنهما رفعا بالابتداء والخبر لاكتساب أبو الصدارة باضافته لمن الاستفهامية ، فمنع أن يعمل ماقبله فيما بعده . وزيد فى هذا المثال هو المبتدأ وأبو من خبره ، وأشار بقوله مزمل إلى قول امرىء القيس :

كأن ثبيرا فى عرانين وبله ... كبير أناس فى بجاد مزمل

وذلك لأن مزمل صفة لكبير فكان حقه الرفع لكنه لما جاور المخفوض وهو بجاد خفض ويجوز حذف المفضول مع من نحو - والآخرة خير وأبقى - أى من الأولى . ثم اسم التفضيل إن كان معرفا بأل طابق وجوبا من هوله نحو زيد الأفضل والزيدان الأفضلان وهكذا وإن كان مجردا من أل والاضافة وهو المقرون بمن الجارة للمفضول أو مضافا لنكرة أفرد وذكر وجوبا فيهما نحو زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو وهكذا زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين وهند أفضل امرأة وهكذا وان كان مضافا لمعرفة جاز فيه وجهان : المطابقة ، والافراد نحو الزيدان أفضلا الرجال وأفضل الرجال والزيدون أفضلو الرجال وأفضل الرجال ، فان استعملت أفعل لغير التفضيل وجبت المطابقة كقولهم الناقص والأشج أعدلا بنى مروان أى عادلاهم إذ ليس

ويعمل فى التمييز نحو أنا أكثر منك مالا وفى الجار والمجرور والظرف نحو زيد أفضل منك اليوم .

منهم عادل غيرها حتى يقصد التفضيل . (السابع) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم الفعل) وهو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا بمعنى أنه عامل أبدا غير معمول ولا فضلة ، واختلف النحاة فى مدلول اسم الفعل على القول باسميته وهو الأصح ، فقيل مدلوله لفظ الفعل فصه مثلا اسم لاسكت وهو الأصح وقيل مدلول المصدر فصه اسم لقولك سكوتا . واختاره ابن الحاجب وقيل مدلوله مدلول الفعل وهو الحدث والزمان إلا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع فصه اسم لمعنى الفعل ، وعليه جرى المؤلف رحمه الله تعالى ونسب هذا القول إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة ثم على القول بأن مدلوله مدلول المصدر فموضعه نصب بفعله النائب عنه وعلى القول بأن مدلوله مدلول الفعل فموضعه رفع بالابتداء وأغنى مرفوعه عن الخبر ، وعلى القول الأصح أن مدلوله لفظ الفعل فلا موضع له من الاعراب (وهو ثلاثة أنواع :) الأول (ما هو بمعنى الأمر وهو الغالب) ولهذا قدمه (كصه) فهو اسم فعل أمر (بمعنى اسكت) فاذا قلت صه فكأنك قلت اسكت لأن أسماء الأفعال موضوعة بازاء الأفعال من حيث انه يراد بها معانيها (ومه) فهو اسم فعل أمر (بمعنى انكفف) لا بمعنى اكفف لأن مه غير متعد واكفف متعد ، فالأحسن تفسيره بغير المتعدى وهو انكفف فاذا قلت مه فكأنك قلت انكفف (وآمين) بفتح النون فهو اسم فعل أمر (بمعنى استجب) فاذا قلت آمين فكأنك قلت استجب . وقد قيل آمين اسم سريانى لأن هذا الوزن ليس إلا من أوزانه كهابيل وقابيل فجعل اسم فعل (وعليك زيدا) فهو فى الأصل جار ومجرور ثم نقل وصار اسم فعل أمر (بمعنى الزم) فاذا قلت عليك زيدا فكأنك قلت الزم زيدا قال الله تعالى ـ ياأيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم ـ فعليكم اسم فعل أمر بمعنى الزموا وأنفسكم مفعول به ومثله عليك به أى الصق به والباء زائدة كما قاله ابن هشام والدماميني نقلا عن الرضى ونظر فيه بعضهم بأن الزيادة خلاف الأصل وقد أمكن جعله بمعنى فعل متعد بالباء وهو استمسك فلا معدل عنه (ودونك) وهو فى الأصل ظرف مكان مضاف إلى ضمير المخاطب ثم نقل عن ذلك وصار اسم فعل أمر (بمعنى خذ) فاذا قلت دونك بكرا فكأنك قلت خذه ومنه اليك بمعنى تنح ووراءك أى تأخر وأمامك أى تقدم وهيا مثقلا ومخففا أى اسرع وحى أى أقبل كحى على الصلاة وإيها بالتنوين أى انكفف عن حديثك وإيه بالتنوين وعدمه أى امض فى حديثك ورويد فى أحد استعماليه نحو رويد زيدا أى امهله وبله زيدا بمعنى دعه. قال ابن هشام ومن الغريب أن فى البخارى فى تفسير سورة الم السجدة يقول الله تعالى : أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه فاستعملت بمن خارجة عن المعانى الثلاثة يعنى التى تستعمل عليها بله وهى كونها اسم فعل أو مصدرا أو اسم استفهام وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من عدها من ألفاظ الاستثنا اﻫ . (و) الثانى (ما هو بمعنى الماضى) وهو أكثر من الذى بعده (كهيهات) مثلثة التاء عند الحجازيين وبكسرها عند التميميين وبضمها عند جماعة ، وفيها قريب من أربعين لغة على ما قيل ، بل قيل تنيف على الأربعين ، وكلها يقال فيها اسم فعل ماض (بمعنى بعد) بضم العين ثم من فتح التاء وقف عليها بالهاء ومن كسرها وقف بالتاء ومن ضمها ، فقيل يقف بالهاء . وقيل بالتاء (وشتان) بفتح أوله وتشديد ثانيه وفتح النون آخره ، وحكى عن الفراء كسرها اسم فعل ماض (بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور وقيده الزمخشرى بأن يكون الافتراق فى المعانى والأحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم . قال فلا يستعمل فى غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس

السابع اسم الفعل وهو ثلاثة أنواع. ما هو بمعنى الأمر وهو الغالب كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف وآمين بمعنى استجب وعليك زيدا بمعنى الزم ودونك بمعنى خذ. وما هو بمعنى الماضى كهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق .

الحكم ولاشتان المتبايعان عن محل العقد قاله فى التصريح ، ومنه بخ بلغاته : وبه أى عظم ، وفيه تعجب ومدح ، وأولى لك : أى هلكت أو داناك الهلاك ، واللام للتبيين (و) الثالث (ما هو بمعنى المضارع) وهو أقل من الذى قبله بل اسم الفعل بمعنى المضارع إنما هو رأى ابن مالك ومن تبعه . وأما ابن الحاجب فلا يرى ذلك لأن أسماء الأفعال مبنية لمشابهتها فعل الأمر والماضى ولو كانت بمعنى المضارع لأعربت فأوّه عنده بمعنى توجعت ، وأف عنده بمعنى تضجرت مرادا بهما الانشاء ، لكن قد سبق أنها إنما بنيت لمشابهتها الحرف فى كونها عاملة غير معمولة ، لا لما يقوله ابن الحاجب (نحو أوّه) بفتح الهمزة وتشديد الواو وبالحركات الثلاث ، وفيه ثلاث عشرة لغة كما يستفاد من القاموس . ومن جملتها أوّاه ، وكلها يقال فيها اسم فعل مضارع (بمعنى أتوجع) بصيغة المضارع (وأف) بضم الهمزة وتشديد الفاء ، وفيها أربعون لغة ، وكلها يقال فيها اسم فعل مضارع (بمعنى أتضجر) قال الله تعالى ـ فلا تقل لهما أف ـ ومنه أخ وكخ بتشديدها بمعنى أتكره وأتقذر وقد وقط بلغاته : أى يكفى . قال الفاكهى : وقد أفهم كلامه أن اسم الفعل قسمان : ما وضع من أوّل الأمر كذلك نحو هيهات وشتان ، وما نقل من غيره كعليك ودونك (ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذى هو بمعناه) فيرفع الفاعل ظاهرا أو مستترا ويتعدى إلى المفعول بنفسه وبحرف الجر ، ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما كان بمعنى ائت فى نحو حيهل الثريد وبالباء لما كان بمعنى عجل فى نحو إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر ، وبعلى لما كان بمعنى أقبل فى نحو حيهل على كذا (فلا يضاف) اسم الفعل كما أن مسماه الذى هو الفعل لا يضاف ، ولذا قالوا فى نحو بله زيد ورويد زيد بالجر إنهما مصدران والفتحة فيهما : أى فى بله ورويد فتحة إعراب (ولا يتقدم معموله عليه) بل يجب تأخيره عنه لأنه ضعيف فى العمل ، فلا تقول زيدا دونك خلافا للكسائى فانه يجوز ذلك قياسا على أصله الذى هو الفعل فانه يجوز أن تقول زيدا خذ ، واستدل على ذلك من التنزيل بقول الله تعالى كتاب الله عليكم زاعما أن معناه عليكم كتاب الله بمعنى الزموه . وأجيب عنه بأن كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف ، وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف ، والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم حذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله على حدّ قوله تعالى ـ صبغة الله ـ واستفيد من منع تأخيره عن معموله منع عمله محذوفا وبه جزم ابن هشام فى المغنى وغيره . وأما قول سيبويه فى زيدا فاقتله وفى شأنك والحج إن التقدير عليك زيدا وعليك الحج فانما أراد تفسير المعنى لا الاعراب ، وإنما التقدير الزم زيدا والزم الحج ، وأجاز ابن مالك إعماله محذوفا (وما نوّن منه) أى من اسم الفعل (فهو نكرة وما لم ينوّن) منه (فهو معرفة) ثم بعضه ملتزم تنكيره كواها وويها فلا بدّ من تنوينه ، وبعضه ملتزم تعريفه كنزال ودراك ونحوها فلا يجوز تنوينه ، وبعضه جاء بالوجهين : التعريف ، والتنكير كه وصه وأف فهو فى حال تنوينه نكرة ، وفى حال عدم تنوينه معرفة ، فصه مثلا إذا نويت به اسكت سكوتا مّا نوّنته وحكمت عليه بأنه نكرة ، أو السكوت المعين تركت تنوينه وحكمت عليه بأنه معرفة .

وما هو بمعنى المضارع نحو أوّه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذى هو بمعناه فلا يضاف ولا يتقدم معموله عليه وما نوّن منه فهو نكرة وما لم ينوّن فهو معرفة .

﴿باب التنازع فى العمل﴾

باب التنازع فى العمل

ويسمى أيضا باب الاعمال ، والتنازع لغة : التخاصم والاختلاف ، وسمى به هذا الباب إما للخلاف بين البصريين والكوفيين فى المختار إعماله من العاملين أو العوامل أو تشبيها للعاملين

بالمتنازعين

بالمتنازعين من جهة أن كلا منهما يطلب العمل فى المعمول وهذا الثانى أقرب (وحقيقته) اصطلاحا (أن يتقدم عاملان) فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما فى التصرف أو فعل متصرف واسم يشبهه نحو ـ هاؤم اقرءوا كتابيه ـ فخرج الفعل الجامد والحرف فلا تنازع بينهما فلا يقال فى لعل وعسى زيد أن يخرج انه من باب إعمال الثانى (أو أكثر) منهما اتفقا فى العمل أو اختلفا فيه بشرط أن يكون بين العاملين أو العوامل ارتباط إما بعاطف كما فى قاما وقعد أخواك أو أعمل أولهما فى ثانيهما نحو ـ وأنه كان يقول سفيهنا ـ أو كان ثانيهما جوابا للأول . إما جوابية الشرط نحو قوله تعالى ـ تعالوا يستغفر لكم رسول الله ـ واما جوابية السؤال نحو ـ يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة ـ أو نحو ذلك من أوجه الارتباط . أما إذا لم يكن ارتباط ألبتة فانه يمتنع التنازع فلا يجوز قام قعد زيد على أنه من ذلك (ويتأخر) عنهما أو عنها (معمول فأكثر) فخرج المعمول المتوسط بين العاملين نحو ضربت زيدا وأكرمت والمتقدم عليهما نحو زيدا ضربت وأكرمت لتعين المعمول فى الصورتين أن يكون للعامل الأول ومعمول الثانى محذوف لدلالة الأول عليه وليس هذا بمتفق عليه فقد أجاز بعض المغاربة التنازع فى المتقدم مستدلا بقوله تعالى ـ بالمؤمنين رءوف رحيم ـ ولا حجة له فى ذلك لامكان تقدير معمول الثانى وماقاله بعض المغاربة قال به الرضى فقال وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما إذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت وقعدت وتعقبه البدر الدماميني فقال يلزم عليه عند إعمال الثانى تقدم ما فى حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع فى غير همزة الاستفهام . أما فيها فيجوز نحو ـ أفلم يسيروا فى الأرض ـ فان الهمزة واقعة فى الأصل بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا (ويكون كل واحد من) العاملين المتقدمين أو العوامل (المتقدمة يطلب ذلك المتأخر) بحسب المعنى أن يكون معمولا له ، والطلب إما على جهة التوافق فى الفاعلية أو المفعولية أو فيهما معا أو مع التخالف فيهما (نحو قوله تعالى ـ آتونى أفرغ عليه قطرا) فآتونى يطلب قطرا مفعولا ثانيا وأفرغ يطلبه مفعولا به فأعمل الثانى فيه والأول فى ضميره وحذفه لكونه فضلة والأصل آتونيه ولو أعمل الأول لقيل أفرغه . وإعراب الآية آتوا فعل أمر مبنى على حذف النون بمعنى أعطوا ينصب مفعولين وواو الجماعة فاعل والنون للوقاية والياء مفعول أول والمفعول الثانى محذوف ، والتقدير آتونيه أفرغ فعل مضارع مجزوم فى جواب الطلب وعلامة جزمه سكون آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا عليه جار ومجرور فى محل نصب على الحال من الضمير قطرا مفعول به لأفرغ ، وهذا من قول ذى القرنين يخاطب به القوم الذين وجدهم بين السدين بمنقطع بلاد الترك ، والقطر النحاس المذاب أفرغ النحاس المذاب على الحديد المحمى فدخل بين زبره فصار شيئا واحدا ، وهذه كرامة له من حيث ان العملة لم يتألموا من حرارة النار مع كثرة الايقاد أفاده الخازن (و) قولك (ضربنى وأكرمت زيدا) وإعرابه ضربنى فعل ومفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على زيد ، وهو إضمار قبل الذكر وقد جاء كثيرا ، وأكرمت فعل وفاعل وزيدا مفعول لأكرمت ، وقد تنازعه كل من الفعلين (و) نحو (اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد) وإعرابه اللهم منادى مفرد حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم . صل فعل دعاء مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه تقديره أنت ، وسلم فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وبارك فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر ، على سيد جار ومجرور ونا فى محل جر بالاضافة محمد بدل من سيدنا وعلى سيدنا متعلق ببارك ، وقد تنازعه كل من الثلاثة الأفعال . وقد علم مما تقرر أنه لا تنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره ولا بين جامدين

وحقيقته أن يتقدم عاملان أو أكثر ، ويتأخر معمول فأكثر ويكون كل واحد من المتقدمة يطلب ذلك المتأخر نحو قوله تعالى ـ آتونى أفرغ عليه قطرا ـ وضربنى وأكرمت زيدا، واللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد

ولا جامد وغيره ولا فى معمول متقدم أومتوسط ولا فيا إذاكان أحد العاملين مؤكدا للآخر لأن الطالب للعمول إنما هو الأوّل ويعلم منه أيضا امتناع التنازع فيا إذاكان المعمول ضميرا متصلا (ولاخلاف) أى بين البصريين والكوفيين (فى جواز إعمال أى العاملين أوالعوامل شئت) فى الاسم المتنازع فيه ، وحكى بعضهم فيه الاجماع لكن لم يسمع من كلامهم إعمال الثانى من الثلاثة . قال أبو حيان : ولم يوجد التنازع فيا زاد على الثلاثة فيا استقرى ء (وإنما الخلاف فى الأولى) بفتح الهمزة وسكون الواو أى الأرجح من العاملين (فاختار البصريون) بفتح الموحدة وكسرها قاله الدمامينى قال فى غاية التحقيق والقياس الفتح وكأن الكسر لايقاع الفرق بين المنسوب إلى المدينة وبين المنسوب إلى البصرة بمعنى الحجارة اه (إعمال الثانى لقربه) من المعمول وكثرة استعماله فى كلام العرب نثرا ونظما (واختار الكوفيون إعمال الأوّل لسبقه) وللاحتراز من الاضمار قبل الذكر وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأوّل والثالث ويتردد النظر فى المتوسط هل يلحق بالأوّل لسبقه على الثالث أو بالثانى لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأوّل أو يستوى فيه الأمران قاله الفاكهى وسبقه إليه الأزهرى فى التصريح ، وقال لم أر فى ذلك نقلا ، وقال الدمامينى فى شرح التسهيل على قول ابن مالك والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق خلافا للكوفيين ، وما أحسن تعبير المصنف بالأقرب والأسبق لكونه مع إفادته الحكم مشعرا بشبهة كل من أهل البلدين ولشموله لما إذا كان التنازع بين أكثر من عاملين وإن كان هذا بصدد ذكر العاملين على الخصوص اه ولعله يشير بهذا إلى إلحاق المتوسط بالأوّل لأنه بعيد عن المعمول ، ولأن اعمال الثالث يقتضى اضمار الفاعل فيه فان أعملناه كان الحكم كما إذا أعملنا الأوّل (فان) تنازع اثنان و(أعملت الأوّل) منهما فى المتنازع فيه على اختيار الكوفيين (أعملت الثانى) الذى أهملته (فى ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا لأن مرجع الضمير وان تأخر لفظا متقدم رتبة لأنه معمول للأوّل فيجوز عود الضمير إليه ولأن المعنى عليه فكان أدل على المعنى وأنفى للالتباس وجوّز بعضهم حذف غير المرفوع كالمنصوب والمجرور قال لأنه فضلة . قال الفاكهى وهو ضعيف ولا حجة له فى قول عاتكة بنت عبد المطلب :

بعكاظ يعشى الناظريـــن إذا هم لمحوا شعاعه

وجه الاستشهاد به أنها أعملت الأوّل وهو يعشى فرفعت شعاعه وأعملت لمحوا فى ضميره وحذفته والتقدير لمحوه لأنهم أجابوا عنه بأنه ضرورة فلا يصلح الاحتجاج به (فتقول قام وقعدا أخواك) باعمال الثانى فى الضمير المرفوع المحل وهو ألف التثنية الراجع إلى أخواك المتأخر عنه لتقدمه رتبة فتقول قام فعل ماض وقعدا فعل وفاعل قعد فعل ماض وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل لقام وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وضربنى وأكرمته زيد) فزيد فاعل ضربنى والتاء من أكرمته فاعل أكرم والهاء مفعوله فهذا مثال اضمار المفعول (وضربنى وأكرمتهما أخواك) باعمال الثانى أيضا فى الضمير المنصوب المحل الراجع إلى أخواك لأن مرجع الضمير متقدم رتبة (ومربى ومررت بهما أخواك) وإعرابه مر فعل ماض بى جار ومجرور متعلق بمر ومررت فعل وفاعل بهما جار ومجرور متعلق بمررت وأخواك فاعل بالفعل الأوّل وهو مر بى وهذا مثال اضمار المجرور (واللهم صل وسلم عليه وبارك عليه على محمد) وهذا مثال أيضا لاضمار المجرور لأنه أعمل الثانى والثالث فى الضمير المجرور المحل العائد لما بعده وحينئذ فقولنا اللهم صل وسلم وبارك على محمد من غير اضمار كما هو المشهور مبنى على قول البصريين من إعمال الثانى

ولا خلاف فى جواز اعمال أى العاملين أوالعوامل شئت وانما الخلاف فى الأولى فاختار البصريون اعمال الثانى لقربه واختار الكوفيون إعمال الأوّل لسبقه فان أعملت الأوّل أعملت الثانى فى ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه فتقول قام وقعدا أخواك وضربنى وأكرمته زيد وضربنى وأكرمتهما أخواك ومربى ومررت بهما أخواك واللهم صل وسلم عليه وبارك عليه على محمد

وحذف ما احتاجه الأوّل إن كان فضلة كالمنصوب والمجرور كما يستفاد من قول المصنف (وان أعملت الثانى) فى الاسم المتنازع فيه على اختيار البصريين وهو الراجح (فان احتاج الأوّل) الذى أهملته (إلى مرفوع أضمرته) وجوبا أى جئت به ضميرا مطابقا للمتنازع فيــه فان كان مفردا استتر فى الفعل وان كان مثنى أو مجموعا برز ولا يجوز حــذفه لامتناع حذف العمدة وان لزم منه الاضمار قبل الذكر أى لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممتنع لكنه مسموع فى غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا وهذا فى الباب نثرا وشعرا كقول العرب ضربونى وضربت قومك حكاه سيبويه ، وقال الشاعر :

جفونى ولم أجف الاخلاء إننى لغير جميل من خليلى مهمل

وأوجب الكسائى وابن هشام حذفه هربا من الاضمار قبل الذكر (تقول قاما وقعد أخواك) وإعرابه قام فعل ماض وألف التثنية فاعل وقعد فعل ماض أخواك فاعل وعلامة رفعــه الألف لأنه مثنى (وان احتاج) أى الأوّل (إلى منصوب أو مجرور حذفته) وجوبا ان استغنى عنه (كالآية) المتقدمة وهى قوله تعالى ـ آتونى أفرغ عليــه قطرا ـ (وقولك ضربت وضربنى أخواك ومررت ومر بى أخواك) فلا يجوز اضمار المنصوب فى الأوّل بأن تقول ضربتهما وضربنى أخواك ولا اضمار المجرور فى الثانى بأن تقول مررت بهما ومر بى أخواك لأنه فضلة مستغنى عنــه فلا حاجة لاضماره قبــل الذكر وانما جاز ذلك فى الفاعل لكونه عمدة فان كان المنصوب أو المجرور غير مستغنى عنه بأن كان العامل من باب كان أو من باب ظن نحو كنت ، وكان زيد صديقا إياه وظننتنى وظننت زيدا قائما إياه أو كان حذفه يوقع فى لبس نحو استعنت واستعان على زيد به وجب اضماره مؤخرا عن المتنازع فيــه لكون المنصوب فى المثالين الأولين عمدة فى الأصل وان لزم عليه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى ولخوف اللبس فى المثال الأخير .

> وان أعملت الثانى فان احتاج الأوّل إلى مرفوع أضمرته تقول قاما وقعد أخواك وان احتاج إلى منصوب أو مجرور حذفتــه كالآية وقولك ضربت وضربنى أخــواك ومررت ومر بى أخواك
> (باب التعجب)
> وله صيغتان

باب التعجب

أى باب الكلام فى صيغتى التعجب ، والتعجب انفعال يحدث فى النفس عند شعورها بأمر خفى سببه بأن خرج عن نظائره أو قلت نظائره ، ولهذا قيل إذا ظهر السبب بطل العجب ، فلا يجوز على البارى سبحانه لأنه لا يعزب عن علمه شىء ، وأما قوله جل ذكره ـ فما أصبرهم على النار ـ فهو وارد باعتبار حال المخاطب : أى يجب أن يتعجب من حالهم فى تلبسهم بموجبات النار من غير مبالاة منهم (وله) أى التعجب صيغ كثيرة تدل عليه نحو ـ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ـ سبحان الله ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا ، لله دره فارسا ، وناهيك به ، ويالك رجلا ، وويل امه رجلا ، وقاتله الله من شاعر ، ولاثل عرشه . وأكثر هذه الصيغ منقولة إلى التعجب من الدعاء أو الاستفهام أو غيرها وليس كل فعل أفاد هــذا المعنى بطريق اللزوم يسمى فعل التعجب بل المصطلح عليــه المبوّب له فى النحو (صيغتان) وضعتا لانشاء التعجب لاطرادهما فى كل معنى يصح التعجب منه فما فى الشذور من جعلها ثلاث صيغ عد منها فعــل بفتح الفاء وضم العين كشرف وحسن خلاف الاصطلاح كما أشار إلى ذلك الرضى لأن القصد من شرف وحسن الاخبار بشرفه وحسنه ويلزم منــه التعجب منهما بخلاف ما أحسن زيدا وأحسن به فانه ليس القصد منــه إلا انشاء التعجب ويخرج أيضا عجبت وتعجبت لكونه خــبرا لا انشاء والصيغتان المذكورتان لازمتان لصيغة الماضى

و إن كانت الثانية بصورة صيغة الأمر كما سيأتى (إحداهما ما أفعل زيدا) أى ماجاء على هذا الوزن (نحو ما أحسن زيدا وما أفضله) وما أكرمه وما أعلمه و إذا أردت إعرابه (فما مبتدأ) لأنها مجردة عن العوامل اللفظية للاسناد إليها وهى نكرة موصوفة بمحذوف ولهذا قال (بمعنى شىء عظيم) و إنما قدر الوصف لأن استعمالها غير موصوفة نادر ولم ترد مع ذلك مبتدأ ومن لم يقدر الوصف قال ابتدىء بها لتضمنها معنى التعجب ، ومع ذلك لاحاجة لتقدير الوصف لأن المسوّغ للابتداء بالنكرة حينئذ هو معنى التعجب (وأفعل) أى فى قولك ما أفعل زيدا (فعل ماض) بدليل اتصال نون الوقاية به فى نحو ما أفقرنى إلى عفو الله فان النون فيه لازمة لايستغنى عنها بغيرها ففتحه بناء كالفتحة فى نحو زيد ضرب عمرا . وقال بعض الكوفيين : هو اسم والفتحة فيه فتحة إعراب وهو خبر عن ما تقول العرب ما أحيسنه وما أميلحه والتصغير من خصائص الأسماء . وأجيب بأنه شاذ حتى حكى الجوهرى أنه لم يسمع تصغير أفعل إلا فى أحسن وأملح . لكن استدرك عليه بعضهم بأحيلى فى قول الشيخ شرف الدين عمر بن الفارض * ورضابه ياما أحيلاه بفى * وليس بشىء لأن مراد الجوهرى بسماع التصغير فى كلام العرب المحتج بكلامهم (وفاعله) أى فاعل أفعل (ضمير مستتر فيه وجوبا) لأنه لا يمكن حلول الظاهر محله (يعود إلى ما) ولهذا أجمعوا على اسميتها لأن الضمير لايعود إلا إلى الأسماء (والاسم المنصوب) بعد أفعل (المتعجب منه) وهو زيد فى المثال السابق (مفعول به) لأفعل لتعديه إليه بهمزة النقل (والجملة) الفعلية وهى جملة أفعل زيدا فى محل الرفع على أنها (خبرما) والتقدير شىء عظيم حسن زيدا وهذا هو مذهب سيبويه والجمهور ، وقيل ما استفهامية والجملة بعدها خبر . قال الرضى : وهوقوى من حيث المعنى كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه قالوا وهو ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام إلى التعجب ، والنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لا يثبت (والصيغة الثانية أفعل بزيد) بكسر العين : أى ما كان على هذا الوزن (نحو أحسن بزيد وأكرم به) فان أردت إعرابه (فأفعل) فعل باتفاق خلافا لمن شذ كابن الانبارى فقال إنه اسم . ثم قال جمهور البصريين (لفظه لفظ الأمر) وليس بفعل أمر إذ لامعنى للأمر هنا (ومعناه التعجب) فتقول فى إعرابه أحسن فعل تعجب مبنى على السكون وكأنك قلت ما أحسن زيدا (وليس فيه ضمير) لأنه لوكان فعل أمر لكان فيه ضمير يعود على المخاطب بل الاسم بعده وهو (بزيد فاعله) والباء زائدة وجوبا (وأصل قولك) أى فى التعجب (أحسن بزيد) بصيغة الأمر (أحسن زيد) بصيغة الماضى والهمزة فيه للصيرورة لاللنقل (أى صار ذاحسن نحوأورق الشجر) أى صارذاورق وأزهر النبات : أى صار ذا زهر ، وأغد البعير : أى صار ذا غدّة (ثم غيرت صيغته) أى فعل التعجب من الماضى (إلى صيغة الأمر) مع بقاء المعنى الخبرى لأن فى الأمر تعظيما والتعظيم يناسب معنى التعجب (فصح إسناده) وهو بصيغة الأمر (إلى) الاسم (الظاهر) لأن صورة أمر الواحد المذكور لايجوز إسنادها إلى الاسم الظاهر (فزيدت الباء فى الفاعل) صونا للفظ عماهو قبيح غير جائز ولهذا وجبت زيادتها إلاإن كان الفاعل المتعجب منه أن وصلتها نحو قوله

* وأحبب إلينا أن تكون المقدما * أى بأن تكون دون أنّ المشدّدة وصلتها لعدم السماع و بعضهم ألحق المشدّدة بالمخففة . قال بعضهم : قول البصريين فى أحسن بزيد يلزم عليه شذوذ من أوجه : أحدها استعمال الأمر بمعنى الخبر وهو غير معهود بل المعهود مجىء الماضى بمعنى الأمر نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه . ثانيها استعمال أفعل بمعنى صار ذا كذا وهو قليل . ثالثها وقوع الظاهر فاعلا لصيغة الأمر بغير لام . رابعها حذف الفاعل فى نحو ــ أسمع بهم وأبصر ــ خامسها زيادة الباء

إحداهما ما أفعل زيدا نحو ما أحسن زيدا وماأفضله فمامبتدا بمعنى شىء عظيم وأفعل فعل ماض وفاعله ضمير مستترفيه وجوبايعود إلى ماوالاسم المنصوب المتعجب منه مفعول به والجملة خبرما . والصيغة الثانية أفعل بزيد نحو أحسن بزيدوأكرم به فأفعل لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب وليس فيه ضمير بزيد فاعله وأصل قولك أحسن بزيد أحسن زيد أى صارذاحسن نحوأورق الشجرثم غيرت صيغته إلى صيغة الأمر فصح إسناده إلى الظاهر فزيدت الباء فى الفاعل

فى

﴿ باب العدد ﴾ اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام . الأوّل ما يجرى على القياس فيذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث وهو الواحد والاثنان وما كان على صيغة فاعل تقول فى المذكر واحد واثنان وثان وثالث إلى عاشر وفى المؤنث واحدة واثنتان أو ثنتان وثانية وثالثة إلى عاشرة وكذا إذا ركبت مع العشرة أو غيرها إلا أنك تأتى بأحد واحدى وحادى وحادية فتقول فى المذكر عندى أحد عشر واثنا عشر وحادى عشر وثانى عشر وثالث عشر إلى تاسع عشر وفى المؤنث إحدى عشرة واثنتا عشرة وحادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة إلى تاسعة عشرة

فى الفاعل اهـ ، ولكن مما يؤيده أنه خبر على صورة الأمر إبراز الضمير فى نحو أحسن بك ، لأنه بمعنى أحسنت ، والضمير يبرز معه ، وأتى مكان التاء بالكاف لما جىء بباء الجر ، فلو لم يكن بمعنى الماضى لوجب الاستتار ولم يجز الاظهار .

﴿ تتمة ﴾ جرى لفظ صيغة التعجب مجرى المثل فلذا لا يغير بل يحافظ عليه كما يحافظ على المثل فلا يغير ذلك اللفظ من تذكيره وإفراده وتثنيته وجمعه عند استعماله كذلك فلا يتصرف فيهما بتغيير ولا بتقديم للعمول ، فلا يقال ما زيدا أحسن ولا بزيد أحسن ، ولا يفصل بين العامل والمعمول ، نعم يغتفر الفصل بالظرف والجار والمجرور لثبوته نظما ونثرا كقول عمرو ابن معديكرب : ما أحسن فى الهيجاء لقاءها وأكرم فى اللزبات عطاءها وأثبت فى المكرمات بقاءها. وقول الآخر : ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وجوّز الجرمى وهشام الفصل بالحال نحو ما أحسن مقبلا زيدا ، وأجاز بعضهم الفصل بالنداء لما روى أن عليا رضى الله عنه مر بعمار بن ياسر رضى الله عنه فمسح التراب عن وجهه ، وقال : أعزز على أبا اليقظان أن أراك صريعا مجندلا ، وفيه شاهد على جواز حذف الباء الداخلة على فاعل أفعل لأن الفاعل المتعجب منه أن وصلتها وهو جائز قياسا مطردا .

باب العدد

أى باب بيان حكم ألفاظه من حيث التذكير والتأنيث ، والعدد مايقع جوابا لكم فيندرج فيه الواحد والاثنان ، إذ لو قيل لك كم عندك لصح أن تقول واحد أو اثنان ، وأهل الحساب لا يرون الواحد من العدد لأن العدد عندهم هو الزائد على الواحد (اعلم أن ألفاظ العدد) أى الألفاظ الموضوعة بازاء الكمية الموضوعة للعدد (على ثلاثة أقسام . الأوّل ما يجرى) أى دائما (على القياس) أى على الأصل (فيذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث ، وهو الواحد والاثنان وما كان) من ألفاظ العدد (على صيغة فاعل) كثالث ورابع وخامس إلى عاشر (تقول فى المذكر) من ذلك (واحد واثنان وثان وثالث) وهكذا (إلى عاشر) بإدخال الغاية (و) تقول فى (المؤنث واحدة واثنتان أو ثنتان وثانية وثالثة) وهكذا (إلى عاشرة) بادخال الغاية أيضا ، وهكذا حكمها إذا كانت مفردة (وكذا) الحكم (إذا ركبت) هذه الألفاظ (مع العشرة أو غيرها) وذلك بعد مجاوزة العشرين فانها تجرى على القياس (إلا أنك تأتى بأحد وإحدى) بإبدال الواو همزة فيهما فى مكان واحد وواحدة (وحادى وحادية) بوزن فاعلة (فتقول فى المذكر عندى أحد عشر) رجلا بتذكير الجزءين و بنائهما على الفتح (و) تقول عندى (اثنا عشر) رجلا بتذكيرهما أيضا و إعراب الأوّل و بناء الثانى على الفتح (و) تقول عندى (حادى عشر) رجلا بتذكير الجزأين أيضا و بنائهما على الفتح لأن ياء حادى مفتوحة (و) تقول عندى (ثانى عشر) عبدا بتذكير الجزأين أيضا و بنائهما على الفتح و يجوز فى حادى وثانى أن تعربهما إعراب المنقوص فتكون عشر حينئذ مضافا إليه مبنيا على الفتح ومحله الجر (و) عندى (ثالث عشر) غلاما بتذكير الجزأين أيضا و بنائهما على الفتح وهكذا (إلى تاسع عشر) بتذكير الجزأين و بنائهما (و) تقول (فى المؤنث) عندى (إحدى عشرة) أمة بتأنيث الجزءين و بنائهما (واثنتا عشرة) جارية بتأنيثهما ، و إعراب الجزء الأوّل إعراب المثنى وعشرة نائب مناب النون (وحادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة) وهكذا (إلى تاسعة عشرة) بتأنيث الجزأين و بنائهما ، ولك

فى الشين من العشرة الاسكان والكسر . واعلم أن واحدا اسم فاعل من وحد يحد واحدا ووحدة : أى منفردا ، فالواحد بمعنى المنفرد : أى العدد المنفرد ، وأحد يستعمل بعد نفى أو نهى أو استفهام للعموم فى أهل العلم ، ويلزمه الافراد والتذكير تقول ماجاءنى من أحد ، وقال تعالى – لستن كأحد من النساء – وقد يستغنى بنفى ماقبله عن نفى ما بعده إن تضمن ضميره نحو إن أحدا لايقول كذا ، وإذا وقعت فى إيجاب لا يراد بها العموم ، ويستعمل واحد للعموم فى غير إيجاب ويؤنث نحو مالقيت واحدا منهم ولا واحدة منهن . قال الرضى همزة أحد بدل من الواو مطلقا ، فمعنى ماجاءنى أحد ماجاءنى واحد اه (وتقول) إذا جاوزت العشرين فى المذكر أحد وعشرون غلاما وعندى اثنان وعشرون رجلا وعندى الجزء (الحادى والعشرون و) الجزء (الثانى والعشرون) وهكذا (إلى التاسع والتسعين) بالتذكير لأن المعدود مذكر (و) تقول فى المؤنث عندى (إحدى وعشرون) أمة (واثنتان وعشرون) جارية (و) عندى المقامة (الحادية والعشرون والثانية والعشرون) وهكذا (إلى التاسعة والتسعين) بتأنيث العدد لأن المعدود مؤنث (و) القسم (الثانى مايجرى على عكس القياس) أى على خلاف الأصل (فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث وهو) أى الجارى على عكس القياس (الثلاثة والتسعة وما بينهما) من ألفاظ العدد كالأربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية (سواء أفردت) عن العشرة (نحو عندى ثلاثة رجال) بالتاء (وثلاث نسوة) بتركها (وقوله تعالى) – سخرها عليهم – (سبع ليال وثمانية أيام حسوما) وإعرابه سبع ظرف زمان متعلق بسخرها وليال مضاف إليه وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهور الحركة فيه الاستثقال لأنه اسم منقوص وثمانية الواو حرف عطف ثمانية معطوف على سبع وأيام مضاف إليه حسوما حال من الهاء فى سخرها ، ومعنى حسوما متتابعة شبه هبوب الرياح فى الشدة وعدم الخفة بتتابع فعل الحاسم فى إعادة الكى على الداء كرة بعد كرة ، ويجوز إعراب حسوما مصدر على أن الناصب له فعل مضمر والتقدير تحسمهم حسوما بمعنى تستأصلهم استئصالا أو على أنه مفعول لأجله : أى سخرها عليهم لأجل الاستئصال (أو ركبت مع العشرة) نحو عندى (ثلاثة عشر) غلاما (وأربعة عشر) وهكذا (إلى تسعة عشر رجلا) فى المذكر (و) تقول فى (المؤنث ثلاث عشرة) أمة (وأربع عشرة) جارية وهكذا (إلى تسع عشرة امرأة) بادخال الغاية فى جميع ذلك (أو ركبت مع العشرين ومابعده) بالعطف (نحو عندى ثلاثة وعشرون رجلا وهكذا إلى تسعة وتسعين) غلاما فى المذكر (وثلاث وعشرون أمة) وهكذا (إلى تسع وتسعين) جارية فى المؤنث . قال ابن مالك وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت فى عدد المذكر فى هذا القسم لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة ، والأصل أن يكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث للفرق اه . وقال بعضهم : ولأن المذكر خفيف فلحقته التاء والمؤنث ثقيل فحذفت منه ، وهذه المسئلة حل ما ألغز به الحريرى فى مقاماته حيث قال : أين يلبس الذكران براقع النسوان ، وتبرز ربات الحجال بعمائم الرجال ، ومحل ما تقرر حيث لم يقصد بالثلاثة والعشرة وما بينهما العدد المطلق ، فان قصد بهن العدد المطلق كانت كلها بالتاء ألبتة نحو ثلاثة نصف ستة . قال بعضهم وهى فى هذه الحالة غير مصروفة لأنها أعلام خلافا لبعض النحويين اه وبما قاله جزم ابن هشام فى الجامع ومثله فى التسهيل ، ومحل ما تقرر أيضا حيث كان العدد مذكورا فان كان محذوفا جاز حذف التاء مع المذكر . حكى الكسائى صمنا من الشهر خمسا ،

وتقول الحادى والعشرون والثانى والعشرون إلى التاسع والتسعين وإحدى وعشرون واثنتان وعشرون والحادية والعشرون والثانية والعشرون إلى التاسعة والتسعين . والثانى ما يجرى على عكس القياس فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما سواء أفردت نحو ثلاثة رجال وثلاث نسوة ، وقوله تعالى – سبع ليال وثمانية أيام حسوما – أو ركبت مع العشرة نحو ثلاثة عشر وأربعة عشر إلى تسعة عشر رجلا وثلاث عشرة وأربع عشرة إلى تسع عشرة امرأة أو ركبت مع العشرين ومابعده نحو عندى ثلاثة وعشرون رجلا إلى تسعة وتسعين وثلاث وعشرون أمة إلى تسع وتسعين

وحكى الفراء أفطرنا خمسا ، وفى الحديث «وأتبعه بست من شوّال» . قال فى التصريح والفصيح إثبات التاء . قال بعضهم ومما يجوز فيه الوجهان إذا كان لفظ العدد مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس (و) القسم (الثالث) من أقسام العدد الثلاثة (ماله حالتان وهو) لفظ (العشرة إن ركبت) أى مع الآحاد (جرت على القياس) فتذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث (نحو) عندى (أحد عشر رجلا واثنا عشر) غلاما (وثلاثة عشر) عبدا وهكذا (إلى تسعة عشر) بتذكير العشرة لأنها ركبت مع المذكر (و) تقول (عندى إحدى عشرة) أمة (واثنتا عشرة وثلاث عشرة) جارية وهكذا (إلى تسع عشرة) بتأنيث العشرة لأنها مركبة مع المؤنث (و إن أفردت) أى العشرة عن التركيب (جرت على خلاف القياس) فيؤنث مع المذكر و يذكر مع المؤنث (نحو) عندى (عشرة رجال) بالتاء (وعشر نسوة) بتركها ، وعلى هذا جاء التنزيل قال الله تعالى ـ والفجر وليال عشر ـ وقال ـ فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ـ فأنث العشرة فى هذه الآية مع المذكر وهو الأيام وذكرها فى الآية الأولى مع المؤنث وأما قوله تعالى ـ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ـ فعلى حذف مضاف أى عشر حسنات أمثالها ، فالمعدود فى الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مؤنث أو اكتسب المضاف من المضاف اليه التأنيث .

﴿تمة﴾ ألفاظ العدد بالنسبة إلى الاعراب وعدمه أقسام : الأوّل مايعرب بحركات ظاهرة مطلقا لصحة آخره وهو ماعدا إحدى واثنين واثنتين . الثانى مايعرب بحركات مقدّرة مطلقا كالمقصور وهو إحدى . الثالث مايعرب بحركة ظاهرة نصبا ومقدّرة رفعا وجرا كالمنقوص وهو حاد وثان واذا ركبا فتح آخرها بناء أو سكن تخفيفا . الرابع مايعرب تارة كالمنقوص وتارة كالصحيح وهو ثمان فان أثبتت ياؤه وهو الأصل فهو كالمنقوص نحو عندى ثمانى نسوة ومررت بثمانى نسوة بسكون الياء ورأيت ثمانى نسوة بفتحها ونحو عندى ثمانٍ ومررت بثمانٍ بكسر النون منوّنة ويقدّر الاعراب على الياء المحذوفة ورأيت ثمانيا وإن حذفتها لزيادتها وجعلت آخرها النون فكالصحيح كعندى ثمان ورأيت ثمانا ومررت بثمان ، وإذا ركبته فلك فى الياء إثباتها فتفتح أو تسكن وحذفها فيفتح النون أو يكسر . الخامس مايعرب كالمثنى وهو اثنان واثنتان فيعربان بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا فى المشهور كما مر فى باب المثنى فاستفد ماذكرته فانه مهم .

﴿فائدة﴾ تتعلق بألفاظ العدد الواقعة فى التاريخ يؤرخ بالليالى لسبقها لأنهم لا يعرفون دخول الشهر إلا باستهلاله وهو فى أوّل الليالى ، فيقال فى أوّل ليلة من الشهر كتب لأوّل ليلة منه أو لغرته أو لمستهله ، وفى اليوم الأوّل لليلة خلت ثم لليلتين خلتا ثم لثلاث خلون وهكذا إلى العشر ثم لاحدى عشرة خلت وهكذا إلى النصف من كذا وهو أى النصف من كذا أجود من لخمس عشرة خلت أو بقيت ثم بعد النصف تقول كتب لأربع عشرة بقين أو لست عشرة مضت إلى عشر بقين وهكذا إلى ليلة التاسع والعشرين فتقول لليلة بقيت ثم فى ليلة الثلاثين منه تقول لآخر ليلة منه أو سلخه أو انسلاخه ، وقد يخلف التاء النون و بالعكس فيقال فى موضع خلون خلت وفى موضع بقين بقيت وفى موضع خلت و بقيت خلون و بقين .

باب الوقف

وهو قطع النطق عند إخراج آخر الكلمة وفيه وجوه مختلفة فى الحسن والمحل وهو أحد عشر نوعا مذكورة فى المطوّلات (يوقف على) الاسم (المنوّن المرفوع والمجرور بحذف الحركة والتنوين) من غير إبدال

والثالث ماله حالتان : وهو العشرة إن ركبت جرت على القياس نحو أحد عشر رجلا واثنا عشر وثلاثة عشر إلى تسعة عشر وعندى احدى عشرة واثنتا عشرة وثلاث عشرة إلى تسع عشرة و إن أفردت جرت على خلاف القياس نحو عشرة رجال وعشر نسوة .

﴿باب الوقف﴾

يوقف على المنوّن المرفوع والمجرور بحذف الحركة والتنوين

وذلك (نحو جاء زيد ومررت بزيد) باسكان الدال . وإعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف وكذا يعرب فى مررت بزيد وقولهم من غير إبدال احترازا عن لغة الأزد فانهم يبدلون مكان الضمة واوا ومكان الكسرة ياء فيقولون جاء زيدو مررت بزيدى (و) يوقف (على المنوّن المنصوب بابدال التنوين ألفا) فى لغة غير ربيعة (نحو رأيت زيدا) فزيدا مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره إذ ليس فى إبداله ألفا ثقل بخلاف المرفوع والمجرور ، وأما ربيعة فيقفون على المنصوب بحذف التنوين كما يقفون على المرفوع والمجرور فيقولون رأيت زيد بالاسكان ، قال الشاعر :

ألا حبذا غنم وحسن حديثها   لقد تركت قلبى بها هائما دنف

قال الدماميني والجمهور يخصون ذلك بالشعر .

(تنبيه) كالصحيح فى إبدال التنوين ألفا فى النصب وحذفه فى الرفع والجر المقصور المنوّن فاذا قلت هذه عصا وضربت بعصا فالألف الموجودة لام الكلمة والتنوين محذوف وإذا قلت كسرت عصا فالألف الثابتة بدل من التنوين والأصلية محذوفة لالتقاء الساكنين (فكذلك) أى كما يبدل تنوين المنصوب ألفا فى الوقف (تبدل نون إذا) الجوابية (ألفا فى الوقف) تشبيها لاذا باسم منوّن ، واختار ابن عصفور تبعا لبعضهم أن الوقف عليها بالنون قياسا على لن واحترزوا بالجوابية عن الظرفية فانّ الوقف عليها بالألف اتفاقا (وكذلك نون التوكيد الخفيفة) إذا تلت فتحة تبدل ألفا فى فى الوقف ما لم يحصل لبس (نحو ـ لنسفعا) أى لنجرنّ بناصية الكافر إلى النار ، فيقال فى حالة الوقف لنسفعا بغير تنوين . وإعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدّر تقديره والله نسفعا فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن فان كان قبل نون التوكيد ضمة أو كسرة فانها إذا وقف عليها تحذف ويردّ ما كان حذف لأجل لحاقها للفعل كقولك فى نحو اخرجن ياهؤلاء واخرجن ياهذه اخرجوا واخرجى ، وكذا إن أدّى إبدالها ألفا إلى اللبس فلا يوقف عليها بالألف ولا ترسم ألفا بل يوقف عليها بالنون وترسم كذلك نحو قولك مخاطبا لواحد اضربن عمرا ولا تضربن زيدا فانك لو كتبته ووقفت عليه بالألف لاالتبس بأمر الاثنين ونهيهما (و) كما يوقف على المنوّن المنصوب وإذا ونحو لنسفعا (يكتبن كذلك) إذ الأصل فى كتابة كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ، ولهذا كتب أنا زيد بالألف لأنّ الوقف عليه كذلك . قال الفاكهى ومن النحاة من يكتب إذن بالنون لأنها من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الأولى للفرق بينها وبين إذا التى للظرفية اهـ (و) يكتب نحو (رحمة) من كل مفرد أو جمع مؤنث بتاء التأنيث الاسمية المحرك ما قبلها لفظا كقائمة وشجرة أو تقديرا كصلاة وزكاة ومناة وشقاة وتوراة (بالهاء) بدلا عن التاء لأنّ الوقف عليها كذلك أما التاء التى لغير التأنيث نحو التابوت فلا تقلب هاء فى الوقف ومن قلبها فعل ذلك وصلا ووقفا وشذ قولهم قعدنا على الفراة أى الفرات وتاء التأنيث الفعليـة والحرفية كقامت وربت وثمت لا تبدل هاء وتاء التأنيث الاسميـة التى لم يتحرك ماقبلها كبنت وأخت كذلك لا تقلب هاء بل يوقف عليها بالسكون كما سيأتى (ويوقف على المنقوص المنوّن فى) حالتى (الرفع والجر بحذف يائه نحو جاء قاض ومررت بقاض) باسكان آخرها مراعاة للأصل . وإعرابهما جاء فعل ماض قاض فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الياء المحذوفة المعوّض عنها التنوين المحذوف للوقف ويقال مثل ذلك مررت بقاض (ويجوز إثباتها) أى الياء كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادى ـ وما لهم من دونه من والى ، وما عند

نحو جاء زيد ومررت بزيد وعلى المنوّن المنصوب بابدال التنوين ألفا نحو رأيت زيدا فكذلك تبدل نون إذا ألفا فى الوقف وكذلك نون التوكيد الخفيفة نحو ـ لنسفعا ـ ويكتبن كذلك ورحمة بالهاء ويوقف على المنقوص المنوّن فى الرفع والجر بحذف يائه نحو جاء قاض ومررت بقاض ويجوز إثباتها

الله

الله باق ــ ويوقف على المنقوص المنون (فى) حالة (النصب بابدال التنوين ألفا) ولا تحذف ياؤه (نحو رأيت قاضيا) فهو مفعول منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ومثله ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى وقضية عبارة التسهيل جواز الوجهين وأن الاثبات أجود قاله الفاكهى وقال الدمامينى بعد ذكره لذلك وليس كذلك فقد نص الشيخ يعنى ابن مالك على وجوب الوقف بالياء فى ذلك فتأمله اهـ (وان كان) أى المنقوص (غير منون) نحو القاضى (فالأفصح) فى حالتى الرفع والجر (الوقف عليه باثبات الياء) إذ لا موجب لحذفها لأن الحذف يقتضى السكون وذلك حاصل مع اثباتها (نحو جاء القاضى ومررت بالقاضى) باثبات الياء (ويجوز حذفها) على قلة فرقا بين الوصل والوقف فيقال جاء القاض ومررت بالقاض وعليه قراءة غير ابن كثير الكبير المتعال لينذر يوم التلاق (وان كان منصوبا) أى المنقوص غير المنون (فبالاثبات) أى للياء الساكنة وقف عليه نحو رأيت القاضى (لا غير) بالبناء على الضم كقبل وبعد وهو اسم لا التبرئة وخبرها محذوف أى لا غير ذلك جائز . قال الفاكهى : واستعمال لا غير فى كلام المصنفين كثير وله مستند وان قال فى المغنى إنه لحن ، وفى شرح الشذور إن العرب لم تتكلم به اهـ . ثم اعلم أن كلام المصنف يقتضى أن المعرف منه بالاضافة نحو جاءنى قاضى مكة كالمعرف منه بأل فيوقف عليه باثبات الياء وكلام غيره يشعر بأن الحذف أرجح فيه من الاثبات (ويوقف على ما فيه تاء التأنيث فان كانت ساكنة لم تغير) عما كانت عليه قبل الوقف فعلية كانت (نحو قامت) أو حرفية نحو ربت وثمت ولا تبدل هاء فى الوقف لئلا تلتبس بهاء الضمير (وان كانت متحركة فان كانت فى جمع) المؤنث السالم) نحو المسلمات والهندات أو فيما ألحق به كأذرعات وعرفات (فالأفصح الوقف بالتاء) من غير إبدال لدلالتها على التأنيث والجمعية معا وفى إبدالها هاء إبدال صورتها الدالة على ما ذكر (وبعضهم) أى العرب (يقف) على ذلك (بالهاء) أى بابدال التاء هاء كقول بعضهم فى دفن البنات من المكرمات دفن البناه من المكرماه بالهاء ، وحكى قطرب كيف الأخوة والأخواه ومثل جمع المؤنث هيهات ولات فانه يوقف عليهما بالتاء وبعضهم بالهاء وبهما قرئ فى السبع (وإن كانت) أى تاء التأنيث (فى مفرد فالأصح الوقف بالهاء) أى بابدال تاء التأنيث هاء (نحو رحمة وشجرة) من كل اسم آخره تاء التأنيث قبلها متحرك ولو تقديرا فانه يوقف عليه بالهاء فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل فان كان ماقبل التاء ساكنا صحيحا كأخت وبنت وقف عليها من غير إبدال كاللاحقة للفعل والحرف (وبعضهم) أى العرب (يقف) على نحو رحمة وشجرة (بالتاء) على الأصل من غير أن يقلبها هاء وهى لغة فصيحة وبها رسم فى المصحف قوله تعالى ــ إن شجرت الزقوم ــ وقوله تعالى ــ أهم يقسمون رحمت ربك (وقد قرأ به بعض السبعة) وهم نافع وعاصم وحمزة وابن عامر ــ وإنما وقفوا بالتاء اتباعا للرسم والباقون وقفوا بالهاء بدلا من التاء المرسومة (فى قوله تعالى ــ ان رحمت الله قريب من المحسنين) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ورحمت اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره ولفظ الجلالة مضاف إليه قريب خبر إن من المحسنين جار ومجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم والجار والمجرور متعلق بقريب لأنه صفة مشبهة باسم الفاعل مصوغة من قرب ضد بعد وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هى لأن الرحمة فى الأصل رقة تقتضى التفضل والاحسان إلى المرحوم وهى فى حق الله سبحانه وتعالى عبارة عن الافضال والانعام على عباده وإيصال الخير إليهم أو عن إرادة فعل ذلك فالمراد منها على كلا الحالين الثواب الحاصل للمحسنين فلذا ذكر قريب نظرا لمعنى الرحمة الذى هو الثواب دون لفظها وقيل إن تأنيث الرحمة ليس حقيقيا

فى النصب بابدال التنوين ألفا نحو رأيت قاضيا وان كان غير منون فالأفصح الوقف عليه باثبات الياء نحو جاء القاضى ومررت بالقاضى ويجوز حذفها ، وإن كان منصوبا فبالاثبات لا غير ، ويوقف على ما فيه تاء التأنيث فان كانت ساكنة لم تغير نحو قامت وان كانت متحركة فان كانت فى جمع نحو المسلمات فالأفصح الوقف بالتاء وبعضهم يقف بالهاء وإن كانت فى مفرد فالأفصح الوقف بالهاء نحو رحمة وشجرة وبعضهم يقف بالتاء وقد قرأ به بعض السبعة فى قوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين

وما كان كذلك يجوز فيه التأنيث والتذكير عند أهل اللغة ، وإنما كانت الرحمة قريبة من المحسنين لأن الانسان فى كل ساعة من الساعات فى إدبار عن الدنيا وإقبال على الآخرة وإذا كان كذلك كان الموت أقرب إليه من الحياة ، وليس بينه وبين رحمة الله تعالى التى هى الثواب فى الآخرة إلا الموت فهو قريب من الاحسان .

قال المؤلف ـ نفع الله به وأعاد علينا وعلى جميع المسلمين من بركاته ـ : هذا آخر ما يسره الله تعالى من الفوائد المضيئة على متممة المقدّمة الآجرومية ، وقد بذلت جهدى فى تسهيل العبارة ، وسلكت طريق التصريح لتوضيح الاشارة ، مقتطفا من الفواكه اليانع ، وطاويا فى غضون مباحثه المفصل والجامع ، فجاء بحمد الله تعالى فائقا لكثير من الأسفار ، مغنيا طالبيه بما حواه من الأحكام والأشعار . وأسأل الله تعالى أن ينفع به من قصده ونحاه ، وأن يبلغه فى الدارين أعلى ما تمناه ، وأن يرحمنى ويغفر لى ولوالدى ومشايخى فى الدين ، وأتباعى وجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات .

وفرغ من تسويده ثلث ليلة الجمعة لليلتين خلتا من شهر جمادى الآخرة من شهور سنة ١٢٨٨ ألف ومائتين وثمانية وثمانين .

والحمد لله رب العالمين حمدا يوافى نعمه ويدافع نقمه ويكافئ مزيده ، يا ربنا لك الحمد كما ينبغى لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، سبحانك لا نحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ، فلك الحمد بعد الرضا ، ولك الحمد إذ رضيت عنا دائما أبدا يارب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

تم بحمد الله تعالى ـ طبع كتاب « الكواكب الدرية » شرح الشيخ محمد بن أحمد ابن عبد البارى الأهدل على « متممة الآجرومية » تأليف الشيخ محمد بن محمد الرعينى الشهير بالحطاب مصححا بمعرفتى ؟

أحمد سعد على

من علماء الأزهر الشريف ورئيس لجنة التصحيح

(القاهرة فى يوم السبت ٢٧ ذو القعدة سنة ١٣٥٦ هـ ـ الموافق ٢٩ يناير سنة ١٩٣٨ م)

ملاحظ المطبعة | مدير المطبعة
محمد أمين عمران | رستم مصطفى الحلبى

فهـــرس

الجزء الاول

من الكواكب الدرية على متممة الآجرومية

صحيفة

(تم)

فهــــرس

الجزء الثاني

من الكواكب الدرية على متممة الآجرومية

صحيفة

﴿ تم ﴾

